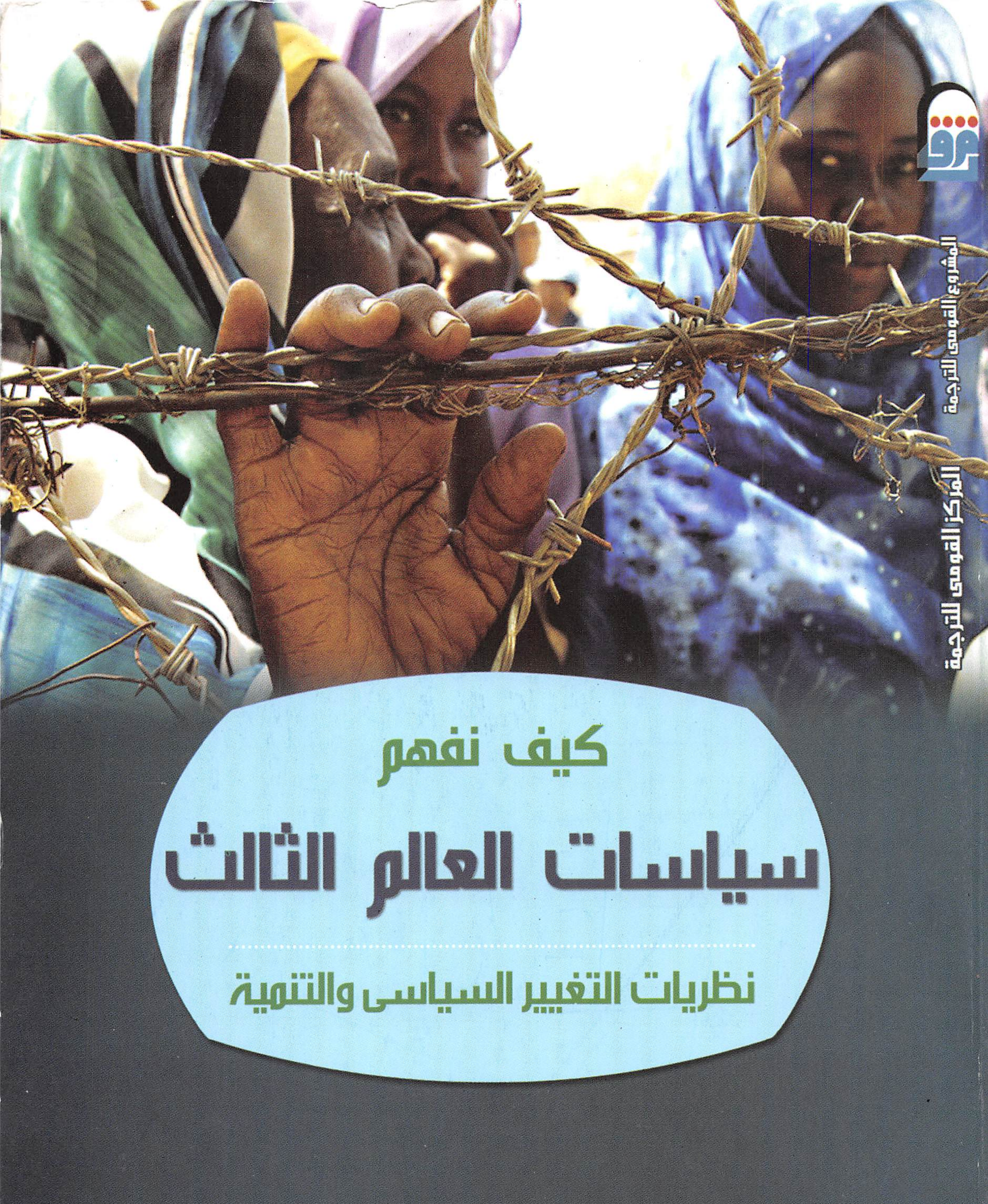


كيف نفهم سياسات العالم الثالث

نظريات التغيير السياسى والتنمية

تأليف: بى. سى. سميث

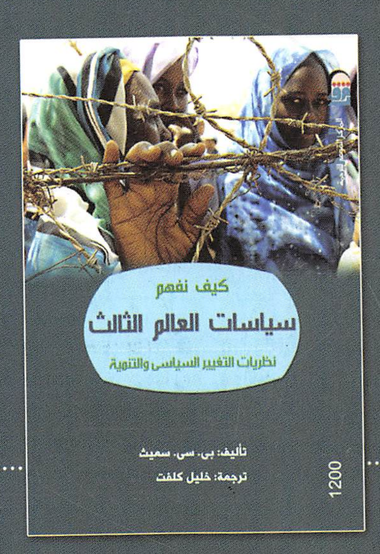
ترجمة: خليل كلفت

1871

يقدم كتاب "كيف نفهم سياسات العالم الثالث" لمؤلفه البروفيسور البريطانى بى. سى. سميث مدخلا شاملا ونقديا إلى النظريات الرئيسية للعلم السياسى المستخدَمة لفهم التغيير السياسى فى البلدان النامية.

ويُلْقِى الكتاب نظرة عامة على المجموعة المتنوعة من المؤسسات والعمليات فى العالم الثالث، كما يقدم تقييمًا نقديًا للأُطُر التفسيرية الرئيسية التى يستخدمها العلماء السياسيون لفهمها. ويدعم المؤلف مناقشته على طول الكتاب بأمثلة معاصرة مختارة بعناية من مختلف أنحاء العالم.

وينتهى الكتاب إلى بحث عدم الاستقرار الذى يصيب البلدان الفقيرة بكوارثه، موضحا الشروط الاجتماعية والسياسية المطلوبة لاستقرار الديمقراطية فى بلدان العالم الثالث.



تصميم الغلاف: هند سمير عمارة

كيف نفهم سياسات العالم الثالث

نظريات التغيير السياسى والتنمية

المركز القومى للترجمة
إشراف: جابر عصفور

- العدد: 1871
- كيف نفهم سياسات العالم الثالث: نظريات التغيير السياسى والتنمية
- بى. سى. سميث
- خليل كلفت
- الطبعة الأولى 2011

هذه ترجمة كتاب:

Understanding Third World Politics:
Theories of Political Change and Development – 3rd Edition
By: B.C. Smith

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤- ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524- 27354526 Fax: 27354554

كيف نفهم سياسات العالم الثالث

نظريات التغيير السياسى والتنمية

تأليف: بى. سى. سميث

ترجمة: خليل كلفت



2011

سميث، بى. س.
كيف نفهم سياسات العالم الثالث: نظريات التغيير السياسى والتنمية/ تأليف: بى. س. سميث؛ ترجمة: خليل كلفت. ـ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١١.
٦١٢ص ؛ ٢٤سم . ـ (المشروع القومى للترجمة)
تدمك ٥ ٨٧١ ٤٢١ ٩٧٧ ٩٧٨
١ ـ الدول النامية ـ الأحوال السياسية.
أ ـ كلفت، خليل. (مترجم)
ب ـ العنوان.
رقم الإيداع بدار الكتب ٨٣٠٥/ ٢٠١١
I. S. B. N 978 - 977 - 421 -871 - 5
ديوى ٣٢٠,٩١٧٢٤

إهداء المؤلف

إلى

ليام Liam

و

لورا Laura

المحتويات

قائمة الجداول والأشكال

الجداول:

الأشكال:

مقدمة للمترجم

هذا كتاب بمثابة موسوعة مصغرة عن العالم الثالث اليوم، عن نظريات التفسير والتغيير المتعلقة به، وكذلك عن التطورات الأساسية الجارية فيه.

وهو بمثابة موسوعة، غير أنه لا ينظم مادة موضوعه في مداخل مرتَّبة ألفبائيا، وما يجعله أقرب ما يكون إلى الموسوعة هو أنه يشمل بالبحث التفصيليّ الجوانب الأكثر أساسية في نظريات وممارسات واتجاهات وأقدار البلدان النامية أو الأقل نموا أو المتخلفة، وفقا لتسميات متعددة لنظريات متعددة لنفس العالم.

وبين سؤالىْ: ما المقصود بالعالم الثالث؟ وما فُرَص التغيير أمامه؟ لا يكاد الكتاب يترك أىّ ظاهرة مهمة خارج بحثه. وتتقاطع هذه الظواهر وتتداخل. أىْ أن الكتاب عندما يبحث ظاهرة من ظواهر بلدان العالم الثالث إنما يبحثها من كل أبعادها، وبالأخص فى علاقاتها العميقة والمتنوعة مع كل الظواهر الأخرى.

وعلى سبيل المثال: فإنه يجرى بحث البيروقراطية بمختلف أبعادها: البيروقراطية بوصفها جهاز الدولة الإدارىّ، والبيروقراطية كطبقة حاكمة، والبيروقراطية والديمقراطية. وعندما يبحث التفريعات والتنويعات المتعددة لهذه الجوانب فى علاقاتها المعقدة مع مختلف جوانب كل ظاهرة أخرى سنجد أن الهدف يتمثل دائما فى الإلمام الواضح بعلاقة أساسيات وتفاصيل كل ظاهرة بأساسيات و كل ظاهرة أخرى.

ما العالم الثالث؟ ما النظريات التى تفسر واقعه الراهن وتطوراته؟ ما التحديث؟ ما التنمية؟ وحقائق دولة العالم الثالث فى علاقاته بمجتمع العالم الثالث وفى أشكال التحقيق البالغة التعقيد لكل من هذه الدولة وهذا المجتمع؟ ولكى نفهم العالم الثالث المعاصر يجرى بحث الاستعمار الجديد والتبعية، بالنظريات والوقائع والتطورات المعنية. وتتداخل مع كل هذا الأحزاب وطبيعتها وأوضاعها والأنظمة السياسية التى ترتبط بها، وتشابكات ولاءاتها مع الولاء القومىّ العام، والولاء الإثنىّ أو الفئوىّ وغير ذلك. ويجرى بحث كافة أبعاد القوات المسلحة والتدخلات العسكرية وعلاقاتها بالطبقة الوسطى ودورها فى السياسة الداخلية والخارجية، كما يجرى بحث علاقاتها بالبيروقراطية والديمقراطية وأشكال الحكم. وتبرز قضايا الانفصال عن الدولة-الأمة أو الدولة القومية على أسس إثنية أو دينية أو غير ذلك. كما يجرى بحث "الدَّقْرَطة" democratization(1) فى علاقاتها بكل هذه الظواهر والتطورات، وبالأخص بقضية التغيير. ويصل بنا كل هذا إلى المحصلة العامة لكل هذه الظواهر بكل تداخلاتها: أعنى التغيير باعتباره الثورة التى

---

(1) أعتقد أن لفظة "دَقْرَطة" أفضل من لفظة "مَقْرَطة"؛ لابتدائها بالحرف الأول من لفظة "ديمقراطية" ؛ أىْ الحرف الأول من لفظة "ديموس" dēmos أىْ "شعب" باليونانية ، كما تتفق مع الصرف العربىّ فى الرباعىّ المجرَّد وخماسيّه واشتقاقاتهما مثل "مَقْرَطة" أيضا فى هذا الجانب؛ كما أن "دَقْرَطة" أفضل من "دَمَقْرَطة" التى صارت شهيرة أيضا، فمع أن لهذه اللفظة الأخيرة ميزة أنها تأخذ حرفَيْن من بداية الأصل اليونانىّ بترتيبهما إلا أنها تدخل فى مشكلة مع قواعد وأصول النحت والاشتقاق لأنها لا تتفق مع الميزان الصرفىّ العربىّ فى أىّ وزن من أوزانه، مما يخلق مشكلة اشتقاقية حقيقية – المترجم.

هى بدورها محصلة جدل الاستقرار وعدم الاستقرار فى بلدان العالم الثالث. والصراع محتدم بين القوى التى تدفعها المصالح الداخلية والخارجية إلى المحافظة على الاستقرار أو استعادته وبين القوى الداخلية العمالية والديمقراطية والاستقلالية المدفوعة بمصالحها إلى عدم النظر إلى الاستقرار على أنه بقرة مقدسة، كما تؤدى فاعليتها السياسية إلى زعزعة الاستقرار القائم أو تعميق وتوسيع نطاق عدم الاستقرار عندما تحتدم صراعاته الاجتماعية والسياسية. وتمثل محصلة هذه الصراعات آفاق ، أو معوقات، التغيير وبالأخص فى صورة عملية الدَّقْرَطة.

ومن هنا فإن هذا الكتاب سيكون بالغ الفائدة للدارس الأكاديميّ للعلوم السياسية، ولكنْ أيضا للسياسيِّين والنشطاء ومناضلى مختلف الأحزاب والحركات والمنظمات الطامحة إلى التغيير. وبدلا من ضيق الأفق القوميّ الذى يحصر أصحابه فى النظر من الزاوية المصرية أو العربية لكل ظاهرة سياسية يضع الكتاب أمام القارئ المصرىّ أو العربىّ تجربة أوسع. ذلك أن العالم العربى أو الشرق الأوسط جزء لا يتجزء، كما يقال، من العالم الثالث، مهما تعددت خصوصياته. وبدلا من الشوفينية المنكرة التى قد تقدِّم لنا تصورات وردية عن أنفسنا تتناقض تماما مع أوضاعنا الحقيقية، وكذلك بدلا من جلد الذات باعتبار أن العرب هبطوا إلى الحضيض بسبب خصائص ملازمة لهم قوميا أو ثقافيا، وكذلك بدلا من التصورات الساذجة التى مؤداها أن العرب والمسلمين مستهدفون بوصفهم كذلك ، أىْ بدلا من عنصرية تمجيد الذات برفعها فوق كل الأمم الأخرى أو عنصرية احتقار الذات (ذلك أن كلا من تمجيد الذات واحتقار الذات عنصرية مقيتة)، بدلا من كل هذا، وبدلا من

سلبيات فكرية أخرى يجذبنا الكتاب إلى تجربة أوسع، ونظرة أوسع إلى كلٍّ من التفسير والتغيير فى عالم أوسع ينتمى إليه العرب والمسلمون، أىْ العالم الثالث الذى تتعدد خصوصياته ذات الكثرة الهائلة، ولكنْ تشترك كل بلدانه فى تجربة الاستعمار الكولونيالىّ والاستعمار الجديد والإمبريالية، مع أن هذه العلاقة الاستعمارية والإمبريالية، رغم أنها واحدة فى جوهرها، تمثّل كثرة هائلة بدورها من الخصوصيات التى هى محصلة لطبيعة وخصائص ونظريات البلد الاستعمارىّ (إنجلترا، فرنسا، إسبانيا، البرتغال، هولندا، بلچيكا، إيطاليا، ألمانيا، إلخ.، فى المرحلة الكولونيالية، مع إضافة الولايات المتحدة والاتحاد السوڤييتىّ السابق فى مرحلة الاستعمار الجديد) وطبيعة وخصائص وثقافة كل بلد من بلدان العالم الثالث خضع للاستعمار أو شبه الاستعمار، عندما كان البلد المعنىّ مستعمَرة، وللاستعمار الجديد عندما صار البلد المعنى مستقلا بالمعنى القانونىّ الدولىّ، وبالمعنى الدستورىّ، بعيدا عن الاستقلال الحقيقىّ الاقتصادىّ والسياسىّ.

وينطلق الكتاب من النظر إلى الأساس السوسيولوچىّ للنظرية السياسية الوظيفية والأساس الاقتصادىّ لنظرية التبعية على أنها مُعْطًى، كما يقول. وتكون المحصلة وضع بلدان العالم الثالث على أرضية ذات خصائص سياسية واقتصادية عريضة تشترك فيها هذه البلدان مع أخذ التنوع الواسع النطاق فى الاعتبار. ويجرى إيضاح ما هو مشترك بين بلدان العالم الثالث بأمثلة مباشرة من كل قارات وبلدان ودول ومناطق وأقاليم هذا العالم، كما يجرى إيضاح التنوع من خلال أمثلة من بلدان متنوعة فى كل قارة من القارات الثلاث.

والصورة الكاملة المجمَّعة من هذه الأمثلة وسياقاتها وتفسيراتها وحدود تغييراتها صورة قاتمة بل مأساوية فى حقيقة الأمر: هزال الإنتاج والاقتصاد، هزال التجارة مع العالم، تدهور كافة الخدمات على كل المستويات، وباء الانقلابات العسكرية فى الحياة السياسية، وباء الفساد المنفلت، الفقر والجوع والمرض والأمية والأوبئة، الحقائق الديموجرافية المفزعة، التدخل الأجنبىّ الواسع النطاق فى كل المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية لهذه البلدان بما فى ذلك التدخلات العسكرية المباشرة من خلال الغزو المباشر كما كان الحال بالأمس فى جنوب شرق آسيا، وكما هو الحال اليوم فى منطقتنا فى أفغانستان والعراق ولبنان وفى البلدان المرشحة الأخرى فى عالمنا العربى (وبالأخص الضفة الغربية وقطاع غزة ولبنان وسوريا) والشرق الأوسط (وبالأخص إيران وباكستان).

والمحصلة باختصار هى "متلازمة" الاستقلال السياسىّ الدستورىّ والتبعية الاقتصادية اللذين صارا قَدَر العالم الثالث ومصيره فى غياب مخرج حقيقىّ من هذا المأزق التاريخىّ.

ومآسى هذه "المتلازمة" مفزعة بأبعادها التى تتجسد فى سوء التغذية والجوع والفقر وتدهور الأحوال الصحية والتعرض لأهوال القمع والحروب الأهلية والغزوات والتدخلات الخارجية وأهوال الأوبئة المتفشية. والمنطق الطبيعىّ لهذه السيرورة المأساوية مخيف، ببساطة لأنه لا يوجد فى الحركة الموَّارة لحياة البشر بكل تطوراتها الراهنة شيء من قبيل "مَحَلَّك سِر". وإذا كان الملايين وعشرات الملايين من البشر يموتون اليوم كل عام من الجوع والأمراض والأوبئة، وإذا كان المليارات من البشر يحيون اليوم فى معاناة

متواصلة لهذه المآسى، فإن الاستنتاج المنطقىّ الوحيد هو أن مليارات البشر فى العالم الثالث يتعرضون على المدى القريب والمتوسط للفناء والانقراض. وفى أزمنة سابقة كنا نقرأ كتُبًا بعناوين من قبيل "العالم الثالث فى معركة البقاء"، وفى غياب مخرج من هذه الأوضاع تغدو معركة البقاء مهددة بأنْ تغدو دروب الفناء والانقراض، وعلى هذه الدروب ينطلق قطار العالم الثالث بسرعة مُدَوِّخة، وبالأخص بلا سائق، كما قال **جورباتشوف** ذات يوم عن الاتحاد السوڤييتى الذى صار سابقا، ذلك أن الأنظمة الحاكمة فى العالم الثالث ليست جزءًا من الحل، بل ليست مجرد جزء من المشكلة، إنها فى الحقيقة فى علاقاتها الوثيقة بالقوى الاستعمارية الخارجية المشكلة بشحمها ولحمها، ولا أمل فى أنْ يأتى أىّ حل منها.

فمن أين يأتى الحل؟ وما المخرج من هذا المأزق التاريخىّ؟ .

ولا شك فى أن بلدان العالم الثالث تضم بين طبقاتها طبقات مدفوعة، بحكم مصالحها التاريخية، إلى التغيير والثورة، ولا شك فى أن لهذه الطبقات حركات سياسية واقتصادية واجتماعية وأحزاب سياسية ومنظمات متنوعة لا تُحصَى ولا تُعَدّ، ولا شك فى أننا إزاء حراك كبير موّار فى كل مكان فى العالم الثالث، تحت رايات تمثل أيديولوچيات متنوعة عديدة تتراوح بين الأفق العمالىّ الاقتصادىّ الإضرابىّ والأفق الاشتراكىّ الماركسىّ وغير الماركسىّ والأفق الديمقراطىّ العام والأفق الإثنىّ الانفصالىّ وأفق الأصوليات المتنوعة العديدة. وتقدم كل أيديولوچيا نفسها على أنها، هى دون غيرها، "الحلّ"، فالشيوعية هى "الحل"، والإسلام هو "الحل"، والديمقراطية هى "الحلّ".

غير أننا لا نرى أمامنا أىّ حل، رغم مزاعم كل هذه الأيديولوچيات. لماذا؟ لأن الواقع الاجتماعىّ-الاقتصادىّ-الثقافىّ هو صانع الأيـديولوچيات وليس العكس. لأن الأيديولوچيات لا تصنع الواقع بل هى من صُنْعه. كـذلك فإن الأيديولوچيات هى نظريات التغيير وليست التغيير ذاتـه. فقـط عنـدما ينطلق التغيير التاريخىّ من عقاله تأتى النظريات والأيديولوچيات والأفكـار لإرشاده. على أننا لسنا إزاء مرحلة زمنية للتغيير من تحت تأتى عند اكتمال عناصرها مرحلة النظرية المرشدة. والحقيقة أن النظرية الثورية تـأتى مـن المثقفين وتتطور خطوة خطوة، غير أنها تنتقل إلى مرحلة النظرية المرشـدة لثورة عندما تلتقى بهذه الثورة فى سياق تطورها التاريخىّ، خطوة خطـوة، وصولا إلى لحظة جديدة تنتقل فيها النضالات الاقتصادية الجماهيرية الواسعة إلى نضالات سياسية تاريخية مباشرة فى سبيل سلطة الدولة، وتنتقـل فيهـا النظرية إلى نظرية مرشدة لهذه الثورة؛ لأنها صارت المكوِّن الرئيسىّ لوعى مناضليها، قياداتها وجماهيرها، حيث يصير الفكر سلاحا فكريا "ماديا" بمعنى أن الجماهير الواسعة صارت مسلَّحة به.

"الحلّ" إذن هو الثورة.

وكان رد "أوديب" عند **سوفوكليس** على لغز الإسفنكس هو أن حـل اللغز هو الإنسان؛ لأنه يحبو على أربع أرجل ثم يمشى على رجلين وأخيـرا على ثلاث أرجل، حسب مراحل عمره، وكان رد "أوديب" **أندريه چيد** بـأن حلّ اللغز هو الإنسان لأنه هو الحل لكل الألغاز. وبعيدا عن الكثرة الكـاثرة من الأيديولوچيات المعاصرة من الفاشيات المزدهرة فى الغرب والأصوليات المزدهرة عندنا، والتى تعلن كل أيديولوچيا، وأىّ أيديولوچيا منها، أنها هـى

الحل؛ يتمثل الحل التاريخىّ الحقيقىّ فى الثورة، لأن التغيير الذى تنشده الطبقات المستغَلّة المقهورة التى تعتمد كل نظرة إلى التغيير على حركتها النضالية وحدها مهما كانت الثورة فاشية أو إسلامية أو شيوعية تقود بحكم منطقها الاجتماعىّ-الاقتصادىّ-السياسىّ-الثقافىّ إلى الثورة الاجتماعية معتمدة على الأيديولوچيا الوحيدة التى ترشدها بوصفها كذلك.

غير أن أوضاع العالم الثالث، فى حد ذاتها وفى علاقاتها مع أوضاع العالم اليوم، لا تترك فسحة للأمل فى الثورة مفسحة المجال واسعا أمام البربرية المتفشية الآن فى العالم الثالث وفى العالم كله.

وإذا كانت الثورة، قد بدت منذ لحظة بوصفها حلّ اللغز، فإنها تبدو الآن بوصفها اللغز الذى يحتاج إلى حلّ؛ لأن حالة العالم لا تُنْبئ بثورة فى المدى القريب والمتوسط، لا فى الغرب ولا فى الشرق، لا فى الشمال ولا فى الجنوب. ورغم أن الثورة ليست محالة إلى التقاعد الأبدىّ، فإنها ليست واردة على جدول العمل السياسىّ فى أىّ وقت قريب، ولا أعنى النضال الثورىّ الوارد دائما، بل أعنى الثورة الاجتماعية الشاملة التى تشترط الشروط الموضوعية والذاتية. وإذا صحَّ أن الثورة ليست محالة إلى التقاعد وليست واردة فى مستقبل قريب أو متوسط أو منظور، فلا مناص من أنْ تنفتح هنا فجوة زمنية هائلة تمثل الخطر كله على شعوب العالم الثالث بالذات.

وهنا بطبيعة الحال أوهام هى بمثابة تعويذات متنوعة ضد الأخطار المحدقة. هناك مَنْ يتوهمون أن الإمبريالية العالمية لن تسمح بانقراض العالم الثالث فى سبيل الاحتفاظ به كشريك تجارىّ. غير أن مثل هذه الأوهام إنما تنبع من الجهل الفادح بأن التبادل التجارىّ العالمىّ صار يتركز فى التبادل

بين الشمال والشمال حيث يتضاءل نصيب الجنوب أو العالم الثالث بصورة متواصلة.

والأخطر تلك الأوهام التى تنبع من الأيديولوچيات. فالكثير جدا من الماركسيِّين ينطلقون من تأكيدات نظرية عامة دون أنْ يكلفوا أنفسهم عناء النظر نحو الواقع الاجتماعىّ-الاقتصادىّ-السياسىّ-الثقافىّ الفعلىّ فى العالم الثالث. فَهُمْ يرون الثورة كما تؤكد النظرية وينسون شروطها التاريخية كما تؤكد النظرية أيضا، ويتجاهلون الواقع الفعلىّ، ويواصلون بالتالى تفاؤلهم الساذج وحديثهم الساذج عن الثورة فى العالم الثالث متجاهلين الفجوة الزمنية الفاغرة فاها والتى تبدو بمثابة ثُقْب اجتماعى أسود يهدد بابتلاع العالم الثالث بأكمله. والثورة المنشودة لن تحدث إلا عند تواصُل بقاء البشر، وهذا البقاء ذاته هو الذى تهدده الأوضاع الراهنة.

وللأصوليات، ومنها الأصولية الإسلامية، أوهامها الواسعة. وإذا كان الإسلام هو الحل، فإن هذه الأصولية تتطلع أيضا إلى الثورة التى هى الحل. ولكن هل تستطيع الأيديولوچيا السياسية الإسلامية أنْ تقفز فوق الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية التاريخية فى سبيل إحداث ثورتها. وماذا عسى أنْ تكون الثورة الإسلامية؟ هل هى ثورة تغيِّر ضمير الإنسان المسلم بفضل الدعوة الدينية فتبقى فى الإطار الدينىّ الدعوىّ ؟ أم هى ثورة اجتماعية تتمثل أسلحتها المادية فى الحركة النضالية للطبقات العمالية والشعبية، وهى الثورة التى رأينا بوضوح عقبات عدم توفر الشروط الموضوعية والذاتية الضرورية لاندلاعها وانتصارها؟ وإذا كانت الأيديولوچيا السياسية الإسلامية تصلح كنظرية مرشدة لثورة سياسية، كما كان الحال فى ثورة الإمام الخمينى

فى إيران منذ أكثر من ثلاثة عقود، فهل تصلح أيضا كنظرية مرشدة لثورة اجتماعية شاملة وليس لمجرد ثورة سياسية ضمن نفس النظام الاجتماعىّ الواحد فى نهاية المطاف؟ .

وهنا يظهر تناقض كبير بين الدين والسياسية.

الأديان فى جانب مهم من جوانبها، بطبيعة الحال، حامل للفضائل المنشودة فى حياة البشر، وهى بطبيعة الحال الفضائل التى بلورتها التجربة البشرية فى مسيرتها الطويلة. ومن هنا فإنه لا يمكن إنكار وجود دور لها فى الحياة الأخلاقية للبشر، مع الاعتراف بأن البشر يظلون دائما قاصرين عن تحقيق تلك الفضائل فى سلوكهم فى الحياة. ولكنْ لماذا لا يتطابق هؤلاء البشر مع الفضائل التى تنطوى عليها تجربتهم البشرية وأديانهم ووثنياتهم؟ لسبب بسيط: لأن الأخلاق الفعلية فى الحياة رغم تأثرها بالفضائل الدينية (وهى نفس الفضائل البشرية التى انتقلت إلى الوثنيات والأديان والقوانين الوضعية) تنبع من منابع أخرى للسلوك: تتناقض الأخلاق الفعلية دائما مع فضائل الأخلاق المثالية؛ لأنها تنبع من حياة البشر، من الحياة الاجتماعية الاقتصادية الثقافية التى تنعكس فيها مستويات التقدم التقنى والاجتماعىّ للبشر، وتنعكس فيها علاقات الاستعباد والاستغلال والقهر بين البشر، حيث يتوزع ضمير البشر بين القمع المادى والأيديولوجىّ والتمرد والمقاومة أو الاستكانة والخضوع. وقد أثبت تاريخ كل الأديان وكل الوثنيات وكل الحياة البشرية بكل الفضائل التى تدعو إليها أن الأخلاق الفعلية بخيرها وشرها لم تتطابق مطلقا مع المثل العليا للفضائل والأخلاق الدينية، وكان الانتصار دائما للأخلاق الفعلية التى لا شك فى أنها تنطوى على مبادئ لا تقوم بدونها حياة

اجتماعية للبشر، وهذه المبادئ الأخلاقية البشرية ذاتها إنما هى بدورها مثل عليا لا يمكن أنْ تتطابق معها الأخلاق الفعلية للبشر.

وإذا كانت الأديان (وكذلك الفلسفات والقوانين) تقدم لنا، فى جانب من جوانبها، فضائل كبرى فى السلوك في كل مناحى حياتنا، فى معاملاتنا الحياتية الأخلاقية والاقتصادية، فإن السياسة شيء آخر. السياسة هى علاقات الاستغلال والقهر المتواصلة كما تسجلها حوليات التاريخ البشرى بمداد من الدم والحديد والنار. فكيف يمكن أنْ نتصور أىّ توافق بين هذين النقيضيْن: الدين من جانب كونه دعوة إلى الفضائل ومكارم الأخلاق والسياسة كعلاقات استغلال وقهر بين الطبقات؟! .

وإذا كانت السياسة هى العلاقات بين الطبقات الاجتماعية فإن الدولة هى الأداة التى تدير بها طبقة من هذه الطبقات تلك العلاقات، وهذه الأداة بحكم طبيعتها تحمى مصالح الطبقة الحاكمة، وهى بطبيعتها مصالح استغلالية وقمعية؛ وبالتالى فإن الدولة تقوم على إدارة العلاقات بين الطبقات لحماية الاستغلال وتكون أداتها فى ذلك هى القمع المنهجىّ، من خلال الأجهزة الإدارية والقضائية والپوليسية والتمثيلية والأيديولوچية للدولة.

إن استيلاء الأيديولوچيا السياسية الدينية على الدولة فى بلد من البلدان إنما يعنى أنْ تحلَّ طبيعة الدولة محل طبيعة الدين، أىْ أنْ تسلك الأيديولوچيا الدينية كدولة فى يد الطبقة الحاكمة تحمى مصالحها وتقمع معارضيها الذين تعتبرهم أعداءها. ذلك أن ما يستولى على الدولة ليس الدين فى سماواته بل البشر على الأرض المنتمون إلى طبقات ومصالح الطامحين لإدارة الدولة لتحقيق مصالحها رغم المشاعر والرغبات والتصورات التى

تملأ عقول وقلوب قواعد الحركات التى تتبنَّى هــذه الأيــديولوچيا الدينيــة السياسية والتى تتطلع إلى إقامة حياة عادلة على الأرض.

ولكنْ ألا يصدق الشيء ذاته على الثورة الاشــتراكية أو الــشيوعية والدولة النابعة منها؟ ألا يقوم نفس التناقض بين الأيديولوچيا والمثــل العليــا الشيوعية من جانب والدولة الاشتراكية التــى تتــأثر إلــى حــد مــا بهــذه الأيديولوچيا غير أنها تتأثر أكثر بالواقع الاقتــصادىّ والطبقــىّ التــاريخىّ الموروث والقائم وبالصراع الطبقىّ المحتدم رغم مزاعم الانسجام؟ .

والحقيقة، كما أثبت تاريخ الدولة الإسلامية فى أزهــى عــصورها، عصور الحضارة العربية الإسلامية، وكذلك تاريخ الخلافة العثمانيــة، وفــى العصر الحديث (إيران)، هى أن الأيديولوچيا السياسية الإسلامية، الــسنية أو الشيعية، يحوّلها الواقع الاجتماعىّ-الاقتصادىّ إلى عامل من عوامله، أىْ إلى التعبير عن سيطرة وتسلط طبقة حاكمة على بقية الطبقات، وعلــى البلــدان المجاورة من خلال الفتوحات. ولم نر أىّ نتيجة أخرى تتمثل فى تحرير حياة الإنسان المسلم الذى تواصلت معاناته وتواصل شقاؤه فى سياق علاقات القهر والاستغلال.

ويمكن القول : إن الشيء ذاته أثبته (فــى حــدود تجــارب القــرن العشرين فقط بطبيعة الحال) تاريخ العلاقة بين الأيديولوچيا الشيوعية والدولة الناشئة عن الثورة البلشفية. وعندما انقلب العالم الــذى ظــل يُعْتَبَــر عــالم الاشتراكية (الاتحاد السوڤييتى وأوروپا الشرقية والصين وبلدان أخرى فــى آسيا وأمريكا اللاتينية) واتضحتْ بجلاء الحقيقة الرأســمالية-البيروقراطيــة لذلك العالم الشيوعىّ أو الاشتراكىّ صار من السخف ألا نعترف بأن التناقض

بين المثل العليا للأيديولوجيا الشيوعية والواقع التاريخيّ للدولة التى تنشأ عما سُمِّيَ بالثورة الاشتراكية. فهل كانت تلك ثورات اشتراكية؟ وهل تحققت فيها شروط الثورات الاشتراكية عند اندلاعها أصلا؟ وهل تحققت السيرورة الاشتراكية بعد انتصار الثورة؟ .

وها هى الثورة الاشتراكية تتحول إلى لغز! وها هى دولتها تتحول إلى لغز!

ونعلم جميعا أن الفوضوية، أو اللاسلطوية كما يفضل تسميتها بعض مناضليها، تقف موقف الرفض من دولة يفوضها التاريخ بالقيام بمهمة تحويل المجتمع الرأسمالىّ إلى مجتمع شيوعىّ. وفى مناقشة دارت بينى وبين عدد من المناضلين الفوضويِّين أو اللاسلطويِّين بمدينة بيزا، إيطاليا، منذ أكثر من عام ونصف، فى مكتبة عامرة بالمؤلفات الفوضوية وغيرها وتضم مخطوطات أصلية لكبار مفكريهم، وجدتُ منهم الرفض الكامل لفكرة حزب سياسىّ يعمل فى سبيل قيادة ثورة يتم تنظيمها فى دولة لتحقيق الشيوعية. وقلت لهم إنه ينبغى النظر إلى المستقبل بقدر ما يتعلق الأمر بالفوضويِّين والماركسيِّين على أنه مستقبل يختلف عن الماضى. فالفوضوية شيوعية والماركسية شيوعية وتدور نقطة الاختلاف الكبرى حول فكرة الدولة، وسيكون من الخطأ بعد تجربة الثورات المسماة بالاشتراكية خلال القرن العشرين والدول التى نشأت عنها وإعادة إنتاجها للرأسمالية من خلال سيطرة الدولة والبيروقراطية أنْ نتصور أن الماركسية سوف تحتفظ بنظرياتها عن الدولة والثورة كما هى، فالنضال فى سبيل الثورة سيكون نضالا طويلا ناضجا على العكس من الثورة البلشفية؛ وبالتالى ستكون الثورة أعمق

وجماهيرها أوسع وأنضج وعيا، وبالتالى فإنها لن تعتمد على دولة بنفس المواصفات اللينينية أو الستالينية أو الماوية، وستغدو العلاقة بين الدولة والديمقراطية مختلفة تماما عن كل شيء تحدث عنه الماركسيون أو توقعوه أو حققوه. ورغم أننا لا نعلم المدى الذى سيصل إليه هذا التطور فإننا على كل حال إزاء خطوة مهمة للغاية سوف تقطعها الماركسية بعيدا عن الدولة، الأمر الذى ينطوى على احتمال تقارُب من نوع مَا بين الماركسية والفوضوية، ولعل مما يدل على هذا التقارب الآن تلك الأشكال الهَجينة التى تجمع بين الماركسية والفوضوية. وأعتقد أن على الماركسيِّين أنْ يبدأوا مناقشة معمقة تاريخية بمعنى الكلمة حول الثورة والدولة، حول كل منهما وحول علاقاتهما حتى يكون السير إلى الأمام ممكنا.

وإذا عدنا إلى الكتاب الذى أقدمه للقارئ فإن إحدى حسناته الكثيرة تتمثل فى أنه بعيدا عن الأمانىّ والأوهام والتفاؤلات الساذجة، يلفت نظرنا إلى أهمية الحساب. ولم يتناول الكتاب ظاهرة إلا واستغرق فى حساب مختلف احتمالات متغيراتها، على سبيل المثال: الإثنية والانفصال؛ فمتى تندفع إثنية أو حركة إثنية فى طريق الانفصال؟ ومتى تكون محاولتها ناجحة؟ ومتى تفشل ؟ وما علاقة هذا بوضع يتميز بعدد قليل من الإثنيات المتناظرة القوة أو بوضع يتميز بكثرة من الإثنيات مع إثنية مسيطرة أو إثنيتين مسيطرتين ؟ وكيف يكون حساب ميزان الأفضلية/المزايا، فى المفاضلة بين البقاء ضمن إطار دولة قومية متعددة الإثنيات أو الانفصال عنها ؟ وما علاقة المساواة أو اللامساواة الاقتصادية بذلك ؟ ومتى تكون أشكال من النضال المسلح واردة ؟ ومتى تكون غير واردة ؟ كذلك فإن جدل الاستقرار وعدم

الاستقرار وشروط حظوظ كل منهما قضايا تخضع للحساب الدقيق، مثل كل القضايا والظواهر والتطورات الأخرى التى يبحثها الكتاب، ولهذا يكون تقييم مختلف نظريات العالم الثالث من حيث مزاياها ونقاط ضعفها علـــى أســـاس مثل هذه الحسابات الدقيقة لمعطيات الواقع ومتغيراته بالمقارنة مع تفسيراتها، ولهذا أيضا فإن الديمقراطية، أو التبعية، أو الاستغلال، أو التدخل العـــسكرىّ الداخلىّ أو الأجنبىّ وكل عنوان آخر (عشرات العناوين فى الواقع) لا يـــرد العنوان الواحد منها فى مكان واحد أو فصل واحد عند تناول موضوعه، بل يتكرر كل عنوان عند تناول كل عنوان آخر؛ لأن كل هذه الظواهر المتعددة إنما هى تجليات وعوامل ومتغيرات الكـــل الواحـــد المتمثـــل فـــى الحيـــاة الاجتماعية-الاقتصادية-السياسية-الثقافية للبشر على الأرض، حيث تؤثر كل ظاهرةَ فى كل ظاهرةَ أخرى وتتأثر بها، وحيث يكون المركز فى كل نقطـــة كما يمرّ المحيط من كل نقطة على العالم ككل وعلى كل ظاهرة فـــى ســـياق تطورها. إن هذا الحساب الدقيق للعوامل والمتغيرات عند بحث كـــل تطـــور اجتماعىّ-اقتصادىّ يختلف تماما عن عالم الأوهام الذى يعيش فيه كثير مـــن مثقفينا الذين اعتادوا تسجيل المبادئ والمواقف والشعارات متجاهلين ضرورة بحث المسار الفعلىّ للتطورات. وما يميز حسنين هيكل بالذات عن كل مثقفينا اليساريِّين جميعا تقريبا، رغم تكوينه الفكرىّ الغربىّ، هو أنه ينكـــبّ علـــى تحليل الواقع العينىّ ومساره العينىّ، منتهيا بثقة إلى تنبؤات تـــصيب كثيـــرا وتخيب قليلا، على حين لا يقوم يساريونا إلا بالـــشجب والإدانـــة وإعـــلان المبادئ وترديد الشعارات دون أدنى اجتهاد.

ويذكر المؤلف فى مقدمته، كما سنرى بعد قليل، أنه فى هذه الطبعة الثالثة من طبعات كتابه (طبعة 2009)، حذف الفصل الخاص (فى طبعتيْه السابقتين) بنظريات الإمبريالية والكولونيالية الذى حلَّل تفسيرات العلاقات بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة التى صارت حاليا ذات أهمية تاريخية، إلى حد كبير، إذْ حلت محلها أشكال الاستعمار الجديد، موضوع الفصل الجديد (الفصل 3). والحقيقة أن الكتاب لا يتجاهل الشروط التاريخية لنشأة العالم الثالث تماما، غير أنه لا يبحثها كما ينبغى للسبب الذى ذكره، أىْ لأن تلك الشروط لم تَعُدْ لها سوى أهمية تاريخية، فى نظره، أو لأنه لا يمكن القول: إن الحالة الراهنة للعالم الثالث تفسِّرها الكولونيالية التى سيطرت على أراضيها وشعوبها فى مرحلة تاريخية سابقة فى نظر المؤلف أيضا.

على أن بحث التاريخ لا يمكن أنْ يصير "ذا أهمية تاريخية"، خاصةً إذا كان تاريخا كبيرا إلى هذا الحدّ وقريبا إلى هذا الحدّ. ومن بين الاحتمالات النظرية والتاريخية أنْ يكون ذلك التاريخ قد وضع العالم الثالث داخل شروط موضوعية لا مخرج جذرىّ منها إلا على سبيل الاستثناء القابل للتفسير بشروط جديدة تقوم بتحييد تلك الشروط الموضوعية التاريخية الموروثة.

والقصة باختصار شديد هى أن الدول الاستعمارية الأوروبية مع بداية دخولها المرحلة الرأسمالية قامت بفتح أراضى، وشعوب، ما يسمى الآن ببلدان العالم الثالث (فى القارات الثلاث) والتى كانت قد تأخرت عن الوصول إلى المرحلة الرأسمالية. وفى هذه الحالة نجد دولا (خاصةً إنجلترا وفرنسا وقبلهما إسپانيا والبرتغال وهولندا) تسير بخطى حثيثة على طريق الثورة الصناعية والرأسمالية والإمپريالية استعمرتْ بلدانا متأخرة أىْ قبل-رأسمالية

وحوّلتها إلى مستعمرات وأشباه مستعمرات، وأخضعتها لعلاقات الاستغلال والنهب والقهر والاستعباد. كانت الدول أو البلدان الأخرى قابلة لأنْ يتمّ غزوها وفتحها واستعمارها فصارت مستعمرات، بسبب التقدم الرأسماليّ المتواصل فى البلدان الاستعماريّة والوضع قبل-الرأسماليّ الذى تواصل تردّيه وتدهوره فى ظل السيطرة الاستعمارية. ولا شك فى أن الدول الاستعمارية تقوم من خلال سيطرتها بإدخال أشكال وأنواع من التقدم فى أوضاع المستعمرات. ذلك أن السيطرة الاستعمارية كانت تعنى، فى حد ذاتها، قيام الدول الاستعمارية والرأسمالية بوجه عام بتصدير السلع الصناعية إلى المستعمرات واستيراد المواد الأولية منها، وتصدير رؤوس الأموال إليها (لاستثمارها فى شروط تحقق أقصى الربح فى المستعمرات) وكذلك البشر (سواء بصورة مستديمة من خلال الاستعمار الاستيطانىّ أو بصورة مؤقتة بالأعداد الكافية للإدارة الاستعمارية والنشاط الاقتصادىّ والغزو الثقافىّ فى كل مستعمرة). وهكذا يأتى الاستعمار الكولونيالىّ ثم الإمبريالىّ (منذ بداية القرن العشرين) إلى المستعمرات بالحضرنة والمدن الحديثة والمواصلات الحديثة والكهرباء والأجهزة والمعدات الحديثة الصناعية والزراعية والخدمية وغير ذلك. ولا يمكن تصوُّر الجوانب الحديثة للحياة فى العالم الثالث بدون صعود الحضارة الرأسمالية فى الغرب بكل منجزاتها ومخترعاتها وكذلك بكل توسُّعها. ونكون هنا إزاء علاقة فاعلية ومفعولية بصورة بالغة النقاء فى المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية. وهنا نرى بوضوح كيف يُعيد الغرب الرأسمالىّ خلق باقى العالم على صورته، وليس المقصود بحال من الأحوال تحويل باقى العالم إلى الرأسمالية، بل فرض علاقات السيطرة

والخضوع والتبعية على باقى العالم، وتعنى إعادة خلقه على صورة الغـرب إعادة خلقه بما يتلاءم مع سيطرة الغرب ومصالحه وأهدافه، مع الاحتفاظ به، بكل الوسائل، فى إطار التبعية ومنعه من التقدم الرأسمالىّ الشامل، لأن تخلفه شرط لاستمرار السيطرة عليه واستغلاله ونهبه. وهنا يحـدث تطـور بـالغ الأهمية فيما سُمِّى فى مرحلة تالية بالعالم الثالـث (أىْ عـالم المـستعمرات وأشباه المستعمرات فى السابق): ثورة سكانية بدون ثورة صناعية وتستفحل هذه الظاهرة التى تكون فى مرحلة أولى نعمة (بالقياس إلى تكـوين شـعوب كبيرة نسبيا فى المستعمرات مع حياة حديثة أو شبه حديثة) وتنقلب فى مرحلة تالية إلى نقمة حقيقة (حيث يعيش مليارات البشر بدون اقتصاد حقيقىّ تقريبـا فى ظروف من سوء التغذية والجوع والمجاعات والفقر والحـروب الأهليـة والتدخلات الإمبريالية).

وهكذا تنغلق الآفاق أمام حاضر ومستقبل هذه البلـدان. ولـم تمثـل الاستقلالات والتنميات مخرجا جذريا من هذه الحالة، الحالة العالم-الثالثيـة. فالتنميات لم تكن تنميات اقتصادية واجتماعية وثقافيـة شـاملة تقـوم علـى الصناعة وثمارها على الزراعة والمجتمع والتحديث الثقافىّ. والنتيجة إخفاق التنميات والدخول فى مرحلة من التراجع التاريخىّ على كافـة المـستويات الاجتماعية-الاقتصادية-الثقافية. ومع هـزال التنميـات وإخفاقهـا تـستمر وتتواصل وتتفاقم وتستفحل التبعية الاستعمارية لهـذه البلـدان التـى يبقـى استقلالها مجرد استقلال قانونىّ ودستورىّ إذْ تظل سياستها أيضا تابعة.

وتتواصل هذه الثمرة الخبيثة التى كانت محصلة للتفاعل بين عمليتين متزامنتين هما: عملية وصول بلدان غربية إلى الرأسـمالية أولاً؛ وبالتـالى

سيطرتها على باقى العالم، وعملية استمرار المجتمعات والاقتصادات والتكوينات السياسية والثقافية قبل-الرأسمالية، وهى عملية إعادة إنتاج للتخلف والتدهور، فى باقى العالم، الذى يصير موضوعا للفتح والغزو والسيطرة.

ومن الخطأ اعتقاد أن هذا التاريخ غير البعيد ليس له سوى أهمية تاريخية، لسبب بسيط هو أن الوضع الناشئ عن الفتوحات الاستعمارية لا يكاد يترك منفذا للخروج منه، والدليل الدامغ هو إخفاق الاستقلالات والتنميات واستمرار التبعية الاستعمارية فى العالم الثالث.

على أن انقسام العالم، خلال أكثر من نصف قرن فى القرن العشرين، إلى غرب رأسمالىّ وشرق شيوعىّ، كما تصوره الغرب وكما تصوره العالم الثالث أيضا، فتح فى الواقع الفعلىّ حينا وفى عالم الأحلام الوردية أحيانا إمكانات وفُرَصًا أمام بلدان العالم الثالث، ليس فقط فى حدود اللعب على الحبال دون إحداث قطيعة مع علاقات التبعية، بل أيضا فى الأفق الأوسع للتحول الاجتماعىّ التاريخىّ فى بعض البلدان بعيدا عن التبعية أو تحسينا لشروط التبعية.

وهنا قصور فادح فى الكتاب الذى أقدمه إلى القارئ. فرغم تركيزه العميق للغاية على التنوُّع البالغ القائم بين بلدان العالم الثالث؛ فإنه يحاول الابتعاد عن تمزيقها إلى مجموعات أبعد من مجموعات الدخل ومعدل النمو ونصيب الفرد كما تقدمها المؤسسات الاقتصادية الدولية. ويؤدى به هذا إلى تجاهل بلوغ التنوع فى بعض الحالات إلى الاختلاف العميق الذى قد يفتح الباب للخروج من خصائص وسمات مصير العالم الثالث بالنسبة لبعض

البلدان. ورغم الاختلاف المعترف به بين بلدان أفريقيا جنوب الصحراء من ناحية والنمور الآسيوية القديمة والجديدة من ناحية أخرى، يتجاهل المؤلف أهمية بحث المصائر المحتملة لهذه النمور أو التنانين بعيدا عن قَدَر العالم الثالث ومصيره.

ويبدو الوضع الخاص للنمور، بانفلاته المتحقق أو المحتمل من مأزق الحالة العالم-الثالثية مناقضا تماما للقفص الحديدىّ الذى وضع فيه الاستعمار الكولونيالىّ والإمپريالىّ العالم الثالث بلا مخرج محتمل منه. غير أننى أشرتُ فيما سبق إلى الاستثناء. ذلك أن أوضاعا تاريخية خاصة ترتبط بالأزمات الكبرى للرأسمالية العالمية من جانب وبظروف خاصة فى بعض مناطق العالم من جانب آخر، يمكن أنْ تؤدِّى إلى سير بلدان تنتمى تاريخيا إلى عالم المستعمرات وأشباه المستعمرات أو حتى العالم الثالث نحو الرأسمالية بلا نعوت من خلال دروب خاصة.

وإذا كانت بلدان عديدة قد تأخرت عن رأسمالية أوروپا الغربية ثم لحقت بها مثل ألمانيا وروسيا وإيطاليا واليابان وغيرها، وهى بلدان لم تكن من مستعمرات الغرب الرأسمالىّ، فإن النمور القديمة والجديدة تمثل مجموعة جديدة تسير فى نفس الطريق رغم أنها لم تَعْبُرْ بَعْدُ بصورة حاسمة كل الحواجز والعقبات التى تعترض سبيل صيرورتها الرأسمالية، ولم تكن هذه البلدان، مستعمرات وإنْ كانت فى وقت ما أشباه مستعمرات، بأغلبيتها أىْ واقعة بوجه عام تحت التأثير الاقتصادىّ والسياسىّ والثقافىّ العميق للكولونيالية والإمپريالية دون احتلال عسكرىّ مباشر أو إدارة استعمارية مباشرة.

وتمثل التجربة الصينية الماوية الكبرى، أىْ الثورة الفلاحيـة بقيـادة ماركسية تهدف إلى الاشتراكية والشيوعية، التقاءً فريدا بين هـذا الظـرف التاريخىّ فى تلك المنطقة من العالم والظرف التاريخىّ الدولىّ المتمثل فـى وجود الاتحاد السوفييتىّ وقوته الاقتصادية والسياسية والعسكرية وتحت نفس الرايات الماركسية والشيوعية. ومن الناحية الموضوعية فإن بلـدا رأسـماليًّا كبيرا وقويًّا وجديدا على المسرح الدولىّ، وجديدا فى كونه تكوينا رأسـماليا ناشئا عن ثورة رأسمالية ذات قيادة ماركسية وشيوعية ساعد الصين الشبيهة بروسيا من نواح عديدة، وبالأخص من حيث الثورة الشعبية ذات المحتـوى الرأسمالى والقيادة الشيوعية، على تفادى الوقوع تحت الـسيطرة أو التبعيـة الاستعمارية الجديدة، وبناء دولة رأسمالية عملاقة توشك على إعادة صـياغة العلاقات الاقتصادية والسياسية الأساسية فى العالم، وتوشك علـى الـدخول كقوة حاسمة فى عالم متعدد القطبية.

وبطبيعة الحال فإن الأراضى الصينية الأخرى مثل تايوان وهـونج كونج وكذلك كوريا الجنوبية سارت فى طريق التطور الرأسمالىّ مـن دَرْب آخر هو درب الالتقاء بين ظروف هذه البلدان التى كان يلقيها الخـوف مـن الصين وروسيا والشيوعية فى أحضان الولايات المتحدة الأمريكية التى كانت تتلمظ على إدخالها فى برنامجها لتطويق وحصار الصين والاتحاد السوفييتى ليس فقط عسكريا، بل أيضا من خلال خلق واجهات أو "فتـارين" رأسـمالية متقدمة ومتوهجة (رغم الديكتاتوريات التابعة فى هذه البلدان)؛ وذلـك علـى العكس من التوجه الرأسمالىّ العالمىّ العام: عدم السماح (بكل الوسائل) لباقى العالم بالتحول إلى الرأسمالية الحقيقية أو إلى الاشـتراكية والـشيوعية. وإذا

كان الغرب الرأسماليّ قد ساعد بقوة على انهيار كل تطــور محتمــل نحــو الاشتراكية والشيوعية، ونجح أيضا فى منع تطور باقى العالم إلى الرأسمالية، فقد فشل فى منع تحول الصين إلى الرأسمالية، وساعد بنفــسه فــى تطــور رأسماليات أخرى ابتلعتْها الصين (هــونج كــونج) أو ســتبتلعها (تــايوان)، بالإضافة إلى كوريا الجنوبية.

وبدلا من هذا نجد الصين فى هذا الكتاب فــى قائمــة واحــدة مــع السعودية، ومع زامبيا، ومع السودان، وغيرها، تحت عنوان واحد مضلِّل هو العالم الثالث.

وتبقى ملاحظة أخيرة على الكتاب.

فى سياق بحثه العميق للعالم الثالث من حيــث التفــسير والتغييــر، والاستقرار وعدم الاستقرار، والعوامل المتنوعة المؤدية إلى حفز أو تثبــيط الثورة، لا يجد المؤلف، محقا فى ذلك كل الحق، أفقا قابلا لمجــرد النقــاش سوى عملية الدَّقْرَطَة فى العالم الثالث، على أن هذا النقاش بدوره سلبىّ؛ ففى عالم الاستغلال، واللامساوة الاقتصادية، والقمع، والانقلابــات والتــدخلات العسكرية الداخلية والخارجية، والبيروقراطيات والــدول المفرطــة النمــو، والحروب الأهلية، والحركات الانفصالية، والأصوليات والإثنيات المتناحرة، والثقافات قبل-الرأسمالية، وغير ذلك، لا تستطيع الدَّقْرَطَة أنْ تكون عمليــة عميقة ناجحة.

وهنا لا تبقى سوى الأخطار الكئيبة التى تُحْدِق بالعــالم الثالــث، ولا يتجاهل المؤلف تلك الأخطار التى يدركها جيدا ويتناولها كتابه دون مواربة.

غير أن هذا لا يكفى. لا يكفى أنْ نتحدث عن الأخطار البيئية والأوبئة والمجاعات والحروب الأهلية واستفحال الفساد وتدهور الرعاية الصحية وتفشى الفقر والجهل والمرض. لا يكفى الحديث عن هذه الأخطار وكأنها وضع فظيع دائم وثابت يسبب المعاناة والشقاء فى عالمنا الثالث. فالوضع الراهن ينبغى النظر إليه من زاوية تَغيُّره ومستقبله، فإذا كان هذا الوضع لا يتحسن ولا يتطور ولا يتقدم فإنه لا يظل على حاله. إن عدم السير إلى الأمام يعنى التراجع إلى الوراء. وعندما نتحدث عن التهميش طوال عقود طويلة فإن الاستمرار فى الحديث عن التهميش يصير مضلِّلا للغاية. وإنما يقود المزيد من التهميش المتواصل إلى أشكال قصوى من التدهور والانهيار. وهنا تندمج الأخطار المتنوعة التى نتحدث عنها خطرا خطرا فى خطر كبير واحد مؤداه الانهيار والانقراض.

والحقيقة أنه قد يكون من الأدب والتهذيب أنْ نكفَّ عن إيلام الناس بالحديث عن الأخطار القصوى، غير أن الحديث عنها بكامل أبعادها هو الذى يمكن أنْ ينقذ منها، وإنْ بصفة جزئية، وبدلا من دفن رؤوسنا تحت الرمال ينبغى أنْ نَنْتَبه ونُنَبِّه إلى الأخطار القصوى المُسَلَّطة فوق رؤوسنا مثل سيف ديموقليس. ولعل هذا يدفعنا إلى التفكير العميق، والبحث العميق، على كافة المستويات؛ للتوصُّل إلى مخرج حقيقىّ، قبل أنْ نصل إلى نقطة اللاعودة. وينبغى أنْ ندرك جيدا أنه يوجد شيء اسمه نقطة اللاعودة.

وأنا شخصيا لا أعرف مَخْرَجا حقيقيا مما نحن فيه! وأعتقد أن ما يواجهنا فى عالمنا الثالث هو هذا التحّدى: التحديث الشامل السريع، الصناعىّ والثقافىّ، فى سباق مع الزمن، أو الانقراض، فهل نكون على مستوى

التحدّى؟! ولكنْ مَنْ المفوَّض تاريخيا بتحقيق هذا التحديث الشامل: الطبقات الاستغلالية التى تقهر الشعوب؟! أم الطبقات العاملة المضطهدة والمقموعة والمقهورة وبالأخص غير المسيَّسة وغير الواعية فكريًّا؟! والطبقات من النوع الأول تدفعها مصالحها وبالأحرى جهلها حتى بمصلحتها فى الاستمرار بعيدا عن التحديث الرأسمالىّ الشامل، والطبقات من النوع الثانى مقهورة ومقموعة رغم حركاتها الاقتصادية والإضرابية مع أن مصالحها التاريخية تتمثل فى الاشتراكية فيما تتمثل مصلحتها المباشرة على الأقل فى مجرد البقاء فى سياق أىّ تقدم منقذ حتى وإنْ كان فى إطار نظام رأسمالىّ حقيقىّ. ذلك أن ما ينقذ العالم الرأسمالىّ فى الغرب أو الشمال ليس سوى الرأسماليّة المتقدمة رغم استغلالها وقهرها لشعوب الغرب، مهما كان ما ينقذ مستقبل شعوبها يتمثل فى الاشتراكية والشيوعية.

شرم الشيخ، 27 أكتوبر 2010

مقدمة المؤلف

يتمثل الهدف الرئيسىّ لهذه الطبعة الثالثة فى تحديث البيانات، والمادة المكتوبة عن الحالة، ومناقشة المفاهيم، مع الإبقاء على أهداف وغايات الطبعتين السابقتين، وأعنى تقديم مدخل إلى محاولات العلم السياسىّ فى سبيل فهم السياسة فى البلدان الأقل نموا. وتركِّز المراجعات أيضا على المناقشة بصورة أوثق حول النظريات *السياسية*، بالنظر إلى الأساس السوسيولوچىّ للنظرية السياسية الوظيفية والأساس الاقتصادىّ لنظرية التبعية على أنهما مُعْطًى. وكان الهدف الثانى هو التركيز بصورة أوثق على السياسات *المعاصرة* فى البلدان النامية، مع الإشارة ،بقدر الإمكان، إلى التطورات السياسية الراهنة.

وقد استتبع هذا حذف الفصل الخاص بنظريات الإمپريالية والاستعمار (الكولونيالية)، الذى حلّل تفسيرات العلاقات بين البلدان الغنية والفقيرة التى صارت حاليا ذات أهمية تاريخية إلى حد كبير، إذْ حلَّتْ محلها أشكال الاستعمار الجديد، موضوع الفصل الجديد 3. غير أن المادة الخاصة بالتجربة السياسية والاقتصادية المتنوعة للاستعمار من الفصل القديم 2 تمّ إدماجها فى الفصل الافتتاحىّ من أجل تحديد التركات التاريخية الأساسية التى تساعد فى تشكيل السياسة المعاصرة فى الدول بعد-الاستعمارية.

ومن أجل تحديد أنواع المجتمع التى يهتمّ بها الكتاب يبحث الفصل 1 مفهوم عالم "ثالث"، مميِّزا بين المعانى المختلفة التى ارتبطتْ بتعبير "العالم

الثالث"، وتفسير لماذا جرى التعبير عن شكوكٍ بشأن صحة مثل هذه التسمية. وجرى وصف المشكلات الاجتماعية-الاقتصادية الرئيسية التى واجهت بلدان العالم الثالث والتغيرات الرئيسية التى جرت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وتمّ تحديث الفصل ببيانات اقتصادية، واجتماعية، وسياسية من *"مؤشرات التنمية العالمية "للبنك الدولىّ"*، و*"تقارير التنمية البشرية"* السنوية للبرنامج الإنمائىّ للأمم المتحدة، تحت عناوين "الاستقلال السياسىّ"، و"الدخل القومىّ"، و"التصنيع"، و"الاندماج فى الاقتصاد العالمىّ"، و"التنمية البشرية". وقد رُوجعتْ مناقشة مفهوم "العالم الثالث" ليعكس نتائج التطورات،سواء فيما بين البلدان الفقيرة، أو بينها وبين مناطق أخرى فى العالم، والتى لم تَعُدْ تتوافق بسهولة مع مجموعتىْ العالميْن "الأول" و"الثانى". كما فحصنا بصورة نقدية تصنيفيْن بديليْن لفهم التقسيمات داخل العالم – "نهاية التاريخ" و"صدام الحضارات" – فى ضوء الصراعات والتوترات المتواصلة داخل العالم الثالث وبينه وبين البلدان المتقدمة، خاصةً أفريقيا وآسيا، وخاصةً الصين.

ويبحث الفصلان التاليان المنظورات النظرية الرئيسية بشأن النوعية الشاملة للتغيير السياسىّ فى العالم الثالث والتى تفسِّر الوضع فى مجتمعات تجد نفسها فى تعبيرات "التحديث"، و"التنمية"، و"الاستعمار الجديد"، والتبعية. ويحدد الفصل 2 موقع جذور نظرية التحديث فى النظرية الاجتماعية التطورية ومفاهيمها الأساسية المتمثلة فى الاستمرار، والتقدم، والتعقيد المتزايد، والتخصُّص. وقد قمتُ بتلخيص المادة المكتوبة عن الأسس السوسيولوچية لعلم السياسة الوظيفىّ لإفساح المجال لتوضيحات وتحليلات مفيدة أكثر معاصرة. واستخدمت المادة الخاصة بـ "التمايز"، و"العلمنة"،

والحداثة الثقافية لإثراء مناقشة "الثقافة السياسية" فى العلم السياسىّ الوظيفىّ. ويركِّز الفصل،بصورة أوثق،على المظاهر السياسية لنظرية التحديث. وقدَّمتُ توضيحات أكثر عن الطريقة التى تؤدَّى بها الوظائف السياسية فى بلدان العالم الثالث المعاصرة فى سبيل توضيح مدى انحراف سياسات العالم الثالث المعاصرة عن نموذج النظام السياسىّ الحديث الذى قام بصياغته الوظيفيون. وجرى وَضْع المظاهر الإشكالية للوظيفية – مفهومها عن التراث، والعلمنة، والتغيير، والتَّمحْوُر الإثنىّ، والاندماج – فى سياق التطورات الراهنة فى مختلف مناطق "العالم الثالث".

ويبحث الفصل 3 مفهوم الاستعمار الجديد ومغزى الاستقلال الرسمىّ بالنسبة للمجتمعات بعد–الاستعمارية. ذلك أنه سرعان ما وجدتْ حكومات الدول المستقلة حديثا أن الاستقلال الدستورىّ لا يعنى أن فى متناولها سلطة الدولة ذات السيادة. وكان هذا نتيجة بقاء الموارد الاقتصادية تحت سيطرة المصالح الأجنبية الواقعة فى المراكز المتروبولية التى كانت تحكم بصورة مباشرة قبل الاستقلال. وجرى تفسير صعوبة وصف التجليات السياسية لهذه السيطرة، بالإشارة إلى التأثير السياسىّ للمصالح الاقتصادية الأجنبية، والنُّخَب الكمپرادورية، والاعتماد على المساعدة. كما يجرى بحث منظور مناقض يؤكد أن الاستقلال الرسمىّ غيَّرَ الحياة السياسية تغييرا جوهريا فى الدول الجديدة.

وتذهب نظرية التبعية بالتفسير الاستعمارىّ الجديد إلى مدى أبعد بقيامها بِمَفْهَمَة conceptualization الهيراركية (الهرمية/التراتبية)، والتخلُّف underdevelopment، وفكّ التمفصل disarticulation. كما يجرى عَرْض

المظاهر الرئيسية لجدال حول طبيعة الرأسمالية فى المجتمع بعد-الاستعمارىّ (بعد-الكولونيالىّ). ويجرى شرح العلاقات بين التبعية والأداء الاقتصادىّ، والطبقة الاجتماعية والدَّقْرَطة. democratization.

وتنتقل الفصول الأربعة التالية إلى ترتيبات مؤسَّسية نوعية ومحاولات العلماء السياسيِّين تقديم عُرُوض نظرية صحيحة عن المؤسسات السياسية الأكثر أهمية فى مجتمعات العالم الثالث: الدولة، والأحزاب السياسية، والبيروقراطية، والقوات المسلحة. وكان الاهتمام بالدولة بعد-الاستعمارية جزئيا ردَّ فعلٍ ضد الاختزالية الاقتصادية الماثلة فى نظرية التبعية وجزئيا امتدادا لعودةٍ إلى الاهتمام بطبيعة الدولة الرأسمالية ضمن الاتجاه السائد فى الفكر الماركسىّ. وفى الفصل 4 تجرى مقابلة نظرة تعدُّدية للنظام السياسىّ مع التنظير الماركسىّ عن الدولة فى مجتمعات العالم الثالث. ويجرى إثبات أن سياسات العالم الثالث المعاصر بعيدة عن النموذج التعدُّدىّ. ويجرى الشرح بالأمثلة لمختلف التصورات الماركسية للدولة بالإشارة إلى پاكستان، وزيمبابوى، وتايلندا، قبل تطبيق النموذج البوناپرتىّ على پاكستان وتنزانيا. ويجرى بحث نموذجيْن يشدِّدان على دور البيروقراطية فى الدولة بعد-الاستعمارية. ويمثل إطار مقارن لجدل الدولة-المجتمع نظرة بديلة إلى الدولة يوضِّح كيف أن عمل وهيكل الدولة لا يتأثران فقط بالبيئة السياسية، بل يؤثران فى الواقع على الثقافة السياسية والعمل الجماعىّ. ويجرى كذلك فحص خلاف حول آثار العولمة على الدولة.

ويبحث الفصل 5 نظريات تفسير دور الأحزاب السياسية فى سياسات العالم الثالث. ويجرى شرح الأسس الأيديولوچية فى الطبقة، والأفكار

السياسية الأوروبية، والدِّين، والإثنية، والشعبوية، وما يلازمها من سياسات الانقسامية والمحسوبية. ويجرى شرح تفسيرات نظام الحزب الواحد بأمثلة من حالات أوغندا وزيمبابوى. كما يجرى بحث العلاقة بين الأنظمة الحزبية والدَّقْرَطة فى العالم الثالث باستخدام مفاهيم المَأْسَسَة، وانفضاض الانحياز الحزبىّ Partisan dealignment، والنظام المتعدد الأحزاب. كما يجرى الاهتمام ببقاء الأحزاب كمؤسسات مع اكتساب الحركة فى سبيل الديمقراطية قوةَ الدفع فى العالم الثالث. ويجرى تصوير الشروط اللازمة للبقاء التنظيمىّ بالتجربة المستمدة من أمريكا اللاتينية، وزامبيا، وتايوان، وأوغندا.

والبيروقراطيات مهمة فى التنظيمات السياسية فى كل الأنظمة السياسية. ويميِّز الفصل 6 بين مختلف مفاهيم البيروقراطية ويوضح أنها جميعا مستوعَبة فى التحليلات التى جرى تنفيذها عن دور البيروقراطية فى مجتمعات ودول العالم الثالث. ويجرى تصنيف مصادر السلطة البيروقراطية، وكذلك السمات البيروقراطية التى جرى اعتبارها علامات على نشوء نوع جديد من الطبقة الحاكمة. وتعنى البيروقراطية أيضا نوعا بعينه من العقلانية فى سياق التخصيص الرسمىّ للموارد النادرة. وعلى هذا يبحث الفصل 6 نظرية "الوصول" access. ويجرى شرح محاولات الحدّ من الأهمية السياسية للبيروقراطية، مثل التحرير الاقتصادىّ، والمبادئ الجديدة للإدارة العامة. وتستتبع هذه الأشياء التعاقد على الخدمات العامة،ليس فقط مع القطاع الخاص،بل أيضا مع "القطاع الثالث" المتمثل فى التنظيمات غير الحكومية، مما يخلق مشكلات محاسبة.

ويهتم الفصل 7 بالتدخل العسكريّ *والانقلاب العسكريّ*. ويتمّ عرْض المشكلات المنهجية التى نواجهها عند شرح التدخل العسكريّ. ويجرى تمييز وتصوير مختلف أنماط التدخل العسكريّ فى السياسة بحالات من بورما، وإيران، وتايلندا. كما يجرى بحث العوامل التفسيرية التى يُعتبر أنها تفسِّر *الانقلاب* باعتباره الشكل الأقصى للتدخل: الحراك الاجتماعيّ، ومطالب الطبقة الوسطى، ومستوى التنمية الاقتصادية، والثقافة السياسية، والقدرة التنظيمية للقوات المسلحة، والثقافة، والتأثيرات الخارجية. وأخيرا يجرى بحث الفرضيات المتعلقة بالشروط الضرورية لتأمين أن القوات المسلحة "تبقى فى الثكنات" بعد الدَّقْرَطة.

وتعالج الفصول الأخيرة التحديات التى تواجه الوضع الراهن؛وبالتالى عدم الاستقرار السياسيّ الذى يوجد فى كثير جدا من الأحيان فى مجتمعات العالم الثالث. أولا، يبحث الفصل 8 المطالبة بالاستقلال من جانب الأقليات الإثنية أوالقومية: ظاهرة *الانفصال secession*. ويمثل هذا سمة واسعة الانتشار لسياسات العالم الثالث،ويكون ردّ الفعل عليه قاسيا فى العادة، كما تُثْبِت تطورات حديثة فى التبيت والسودان. ويتم تصوير طبيعة القومية بمثال التبيت وأماكن أخرى. وتجرى المقارنة بين النظريات الأصلوية primordialist، والظرفية situationist، والبنائية constructivist عن القومية. ويتمّ بحث أربع نظريات عن [النزعة] الانفصالية: الاندماج السياسيّ، ولاستعمار الداخليّ، و"ميزان الأفضلية/المزايا"، والهيكل الطبقيّ، مع أمثلة توضيحية من بنجلاديش، وجنوب شرق آسيا، وفلسطين، وبيافرا القصيرة العمر، وكردستان، وسرى لانكا. ويجرى تأكيد أن تفسيرات القومية

والانفصال تحتاج إلى بُعْدٍ طبقىّ بسبب الانقسام الاجتماعىّ الماثل داخل الأقليات الإثنية، والقيادة البرجوازية الصغيرة لحركات الانفصالية الإثنية، وأهمية ردّ فعل الطبقة السائدة فى المجتمع "المركز" community "core"على التعبئة السياسية القومية بالنسبة لمحصلة القومية.

وبعد تحديد بعض المشكلات المفاهيمية المرتبطة بتحليل عدم الاستقرار السياسىّ – محتواه المعيارىّ، ونمط النظام المعنىّ، والافتقار إلى تعريف إجرائى مُرْضٍ لـ "عدم الاستقرار" يبحث الفصل 9 الشروط المسبقة النظرية الضرورية للاستقرار التى جرت صياغتها من حيث مستويات الفقر، ومعدلات النمو الاقتصادىّ، وثورة التوقعات المتصاعدة، والتأثيرات الأجنبية، والإثنية، والثقافات السياسية، واللامساواة، وأزمات السلطة، والمأسَسَة السياسية. وتشمل مناقشة أزمة الدولة مسألة الدول "الفاشلة" مثل الصومال. ويجرى تحديد نقاط الضعف النظرية أو التجريبية لبعض هذه الاستنتاجات، أىْ استنتاجات أن الارتباط لا يُثْبت السببية بالضرورة، وأن البلدان الفقيرة والمتخلفة يمكن أنْ تكون مستقرة خاصةً إذا كانت سلطوية، وأن الاستقرار السياسىّ يمكن أنْ يسبب وفرة ونموا اقتصاديا، وأن معدلات مرتفعة للنمو والاستقرار سارا جنبا إلى جنب فى بعض البلدان.

ويناقش الفصل 10 المفهوم الخلافىّ للديمقراطية، قبل أنْ ينتقل إلى نظريات الانتقال الديمقراطىّ التى تحدد الأسباب الرئيسية للانهيار السلطوىّ مثل الصراع النخْبوىّ، والأزمة الداخلية، والضغط الدولىّ. وقد أنتجت متغيِّرية الانتقالات الديمقراطية مناظرات حول الأهمية النسبية للضغط النُّخْبوىّ والشعبىّ من أجل التغيير، وتواتُر التراجع الديمقراطىّ وإهمال

السلطوية المتواصلة. ويجرى تحديد الشروط المسبقة لتوطيـــد الديمقراطيـــة باعتبارها الوفرة القومية، بنتائجها على المساواة والتنمية الطبقية؛ و"استقلال العوامل السياسية"؛ والمجتمع المدنىّ كقوة موازنة لسلطة الدولـــة؛ وميـــزان القوة داخل الديمقراطيات؛ وأهمية التنمية المؤسَّسية لتوطيـــد الديمقراطيـــة؛ والضغط من مصادر خارجية تسعى إلى تعزيز الديمقراطية، وحُسْن التنظيم والإدارة. وتمثِّل المأْسَسَة السياسية مظهرا من مظاهر "المؤسَّساتية الجديـــدة" التى قَدمتْ إطارا آخر للتحليل السياسىّ المقارن.

ويبحث الفصل الختامىّ آفاق ديمقراطية العالم الثالـــث فـــى ضـــوء نظريات التغيير السياسىّ التى نُوقشتْ فى الفصول السابقة، ويفحص الحجـــة القائلة بأن التنمية والديمقراطية قد لا تتوافقان، خاصةً نظرا للنجـــاح الـــذى حققته بعض الدول السلطوية فى تنمية مجتمعاتها اقتصاديا واجتماعيا. غيـــر أن وَزْن الأدلة يشير إلى أن دولة تنموية ديمقراطية يجب أنْ تكـــون قـــادرة على تأمين التقدم الاقتصادىّ، بالإضافة إلى تقـــديم مزايـــا سياســـية تتعلـــق بالحقوق والحريات والمشاركة السياسية، على حين أن السلطوية كثيـــرا مـــا فشلتْ فى توفير التقدُّم الاقتصادىّ والاجتماعىّ، حيث تمثل زيمبابوى وكوريا الشمالية الحالتيْن الرئيسيتيْن. وتكشف دراسة الدول التنموية، ســـواء أكانـــت سلطوية أم يمقراطية، أن نمطا خاصا من تدخل الدولة مطلوب، بالإضافة إلى بيروقراطية موحَّدة وكفؤة، ونُخَب سياسية وبيروقراطيـــة قوميـــة الطـــابع، و"استقلال ذاتىّ راسخ" فى العلاقات بين الدولة والمجتمع. ومن المؤســـف أن متطلبات التنموية الديمقراطية كلها بالغة الندرة فى العالم الثالث.

وإننى لأدين بالعرفان لـ **ستيفن كينيدى** Steven Kennedy و**ستيفن فينهام** Stephen Wenhan فى بالجريف ماكميلان Palgrave Macmillan، وثلاثة من كتاب مراجعات الكتب المجهولين، على دعمهم، وتشجيعهم، ونقدهم البناء. كما قَدَّمَتْ **چينى بروكس** Jenny Brooks، أمينة المكتبة فى جامعة إكستر University of Exeter مساعدة لا تُقَدَّر بثمن، كما فعلت مهارات الكمبيوتر عند **ديڤيد سميث** David Smith. ومرة أخرى قام **كيث پوڤى** Keith Povey بأداء مهام تحريرية بدقة. وقَدَّمَتْ زوجتى **چين** Jane تقليدا طويل العهد من التشجيع والطمأنة بصبر. وآمل أنْ يشعروا بأن النتيجة تستحق جهودهم.

ب. سى. سميث

1

فكرة "عالم ثالث"

تعريف :

مادام هذا الفصل يبحث جدالا حول عبارة "العالم الثالث" فإن من الملائم أنْ نبدأ بتعريف. وفى سبيل تحديد موضوع هذا الكتاب، والوقوف على تنوُّع الشروط الاجتماعية والاقتصادية داخل العالم الثالث، وتقديم عرض موجز للتغيرات الرئيسية التى تجرى الآن فى بلدان العالم الثالث، فإنه ينبغى توضيح السمات المميِّزة الأساسية لحالة العالم الثالث، وفى حدود هدف هذا البحث سيتمّ تعريف العالم الثالث على أنه مجموعة من البلدان لها تاريخ استعمارىّ (كولونيالىّ) وتنخرط فى عملية التنمية اقتصاديا واجتماعيا انطلاقا من حالة تتميز بالدخول المنخفضة، والاعتماد على الزراعة، والضعف فى العلاقات التجارية، والحرمان الاجتماعىّ بالنسبة لأقسام واسعة من المجتمع، وتقييد الحريات السياسية والمدنية. ويُسلِّم هذا التعريف بعملية التغيير وبالتالى بالتنوع المحتمل للبلدان داخل هذه المجموعة.

وسوف يتتبَّع الوصف الموجز التالى لحالة العالم الثالث وتياراته مكوِّنات هذا التعريف: تحقيق الاستقلال السياسىّ؛ ومستويات متوسط الدخل؛ والتصنيع؛ والاندماج فى الاقتصاد العالمىّ؛ والتنمية البشرية. وبهذا التعريف يشمل العالم الثالث تقريبا 100 دولة فى أفريقيا، وآسيا، والشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبىّ. ويمثل إجمالىّ سكانها الذى يزيد

على 4.8 مليار نسمة 75 فى المائة من الإجمالىّ العالمىّ وتغطى أراضيها 58 فى المائة تقريبا من مساحة أرض العالم (World Bank, 2001b).

الاستقلال السياسىّ :

هناك أقلية ضئيلة فقط من البلدان التى يمكن النظر إليها على أنها جزء من العالم الثالث باستخدام معايير أخرى لم تتعرض فى أىّ مرحلة فى تاريخها الحديث للاستعمار. وبهذا الصدد تغدو صورة العالم الثالث أكثر تعقيدا مع تفكك الاتحاد السوفييتىّ وظهور عدد من الدول المستقلة التى كانت من قبل جزءًا منه (Berger, 1994). ومعظم هذه الدول، مثل طاچيكستان وأوزبكستان، يتمّ تصنيفها على أنها بلدان ذات شريحة دنيا من الدخل المتوسط جنبا إلى جنب مع السنغال، وتايلندا، وپيرو، على سبيل المثال.

ويتمثل اختلاف مهمّ فى حالة العالم الثالث فى طول الزمن الذى ظلت فيه البلدان مستقلة عن مستعمِريها، حيث حصلت معظم بلدان أمريكا اللاتينية على استقلالها السياسىّ فى أوائل القرن التاسع عشر ومعظم بلدان أفريقيا فقط بعد الحرب العالمية الثانية. كذلك تنوعتْ بصورة كبيرة تجربة السيطرة السياسية الإمپريالية والتغلغل الاقتصادىّ، كما تنوعتْ دروب الاستقلال التى جرى السير فيها (والتى توزَّعتْ تقريبا بين المفاوضات الدستورية والنضال المسلح). على أنْ تركة الإمپريالية والاستعمار (الكولونيالية) كانت عميقة فى كل مكان، وقد قامت بتحويل المؤسسات والعمليات السياسية. وجرى رسم حدود جغرافية–سياسية جديدة. وعبَّأتْ

ردود الأفعال ضد الحكم الأجنبىّ قوى وتحالفات سياسية جديدة. كما أدت التدخلات الاقتصادية الأوروبية والاستيطان إلى تبديل الهياكل الاجتماعية والأنظمة السياسية المحلية الأصلية.

والواقع أن قوة الدفع الإمبريالية أنتجتْ نموذجا معقّدا للتدخل الاستعمارىّ فى المجتمعات قبل-الصناعية فى العالم. فبالإضافة إلى الميزان المتغيِّر للمصالح الاقتصادية، والإستراتيچية، والدبلوماسية، والتوسعية الثقافية التى حفزتْها ثقة بالحضارة الغربية، كانت هناك عوامل متغيرة للغاية أحاطت بشروطها تأثيرَ التدخل الأوروبىّ. وقد شملتْ هذه العوامل الشروط المادية ومختلف المنظمات السياسية التى كانت تتلاقى عندما كان يجرى اتخاذ القرار للتحرك من صلة تجارية خالصة مع مجتمعات قبل-صناعية إلى دَمْج سياسىّ فى هيكل إمبريالىّ.

كذلك فإن القوى الأوروبية لم تشجِّع ثقافات هذه المجتمعات بنفس الطريقة وإلى نفس الدرجة. ويمكن أنْ نقابل [النرى الاختلافات الصارخة] بين مقاربات الإنجليز والفرنسيِّين والپرتغاليِّين لممتلكاتهم الإمبريالية. كانت مقاربة بريطانيا لنشر ثقافتها أكثر پراجماتية بكثير من بعض جيرانها القاريِّين، فى واقع أنها سَعَتْ إلى المحافظة على الثقافات، والقيَم، والهياكل المحلية الأصلية حيثما كان من المناسب للسلطة الاستعمارية أنْ تحافظ عليها. وكان من الممكن للإمبرياليِّين البريطانيِّين أنْ يتكلموا فى نفس الوقت الواحد عن الفوائد الكبيرة التى تعود على البلدان المستعمَرة التابعة لهم من الحريات التى تخضع للعَلَم [البريطانىّ]، فى نفس الوقت الذى كانوا يحترمون ويعزِّزون فيه الطبقة المغلقة caste والإقطاع. ذلك أن حاجة بريطانيا إلى

السيطرة السياسية والمحافظة على الاستقرار كانت تنسجم مع الحفاظ على الأعراف المحلية. وفى مناطق كثيرة من غرب أفريقيا، على سبيل المثال، وباستثناء العقوبات اللاإنسانية على الجرائم الجنائية المحدَّدة وفقا للقانون العرفىّ المحلىّ، جرى ترك الأعراف والقوانين القائمة على حالها. ذلك أنه كان من الأسهل الاحتفاظ بالسكان هادئين عندما يكونون محكومين جزئيا بمؤسساتهم ، وقوانينهم، وأعرافهم الخاصة، مع أنهم خاضعون من الناحية الجوهرية للممثِّلين المحليِّين للتاج البريطانىّ. وكانت هيراركية (هَرَمية) الموظفين الاستعماريِّين تمتدّ من وزير الخارجية إلى المستعمرات عند القمة وتنزل إلى مندوبى المقاطعات المسئولين عن أوسع السكان والمشرفين على ممارسة القانون العُرفىّ بواسطة قضاة محليِّين ومشرِّعين ينظر إليهم السكان المحليون على أنهم شرعيون.

وعلى النقيض من ذلك، حاول الفرنسيون والبرتغاليون دَمْج السكان المحليِّين. ويعنى هذا أنه كان ينبغى تحويل الشعوب المحلية إلى أوروبيِّين، وبصورة محدَّدة عن طريق التعليم الأوروبىّ. وكانت لهذا نتائج مهمة فيما يتعلق بتطوُّر المناطق التى كانت النُّخَب السياسية المحلية تنظر إلى هويتها على أنها تنسجم بصورة وثيقة مع أوروبا والثقافة الأوروبية. وكانت هناك سياسة أعنف بكثير، مع أنها كانت تستهدف فى الواقع أقلية مختارة وبنتيجة محدودة (Berman, 1984)، فى المناطق الفرنسية أكثر من الإنجليزية لتحويل الشعب المحلى إلى نُسَخ محلية من سكان السلطة الإمبريالية. وكان من المفترض أن الثقافة المحلية تمثل عقبة أمام انتشار الحضارة الغربية.

كما تفاوت توفُّر الأرض الخصبة وإمكانية استخدامها من أجل المحاصيل الفلاحية النقدية أو كمزارع كبرى من أجل الشاى، والبن، والسكر، والقطن. وفى بعض الأحيان كان يمكن استغلال الأرض فقط من أجل المحاصيل التى كانت بالفعل أصلية فى المنطقة. ولم يكن إدخال محاصيل نقدية من الخارج (مثل المطاط فى المالايا Malaya من البرازيل) عمليًا دائما. كما أثَّر مدى توفُّر موانئ المياه العميقة التى كان يمكن ربطها بداخل البلاد عن طريق السكك الحديدية والطُّرُق فى نموذج التدخل الاستعمارىّ. وكان هيكل الاتصالات والنقل بكامله عاملا متغيرا للغاية. وفى البداية كانت الأنهار تمثل مفتاح التوسُّع، إذْ إنها كانت تسمح بالتغلغل فى داخل البلدان دون أىّ استثمارات رأسمالية كبيرة. وكانت طرق المواصلات التقليدية تميل إلى أنْ تُحَتِّم النموذج المكانىّ للاستثمار الاستعمارىّ. وكان وجود المعادن عاملا آخر – النحاس فى شرق أفريقيا، والذهب والماس فى أفريقيا الجنوبية، والقصدير فى بوليفيا، على سبيل المثال. كما اختلفت الشروط المناخية، إذْ جعلتْ شرق أفريقيا أكثر ملاءمة بكثير للاستيطان الأوروبىّ من غرب أفريقيا.

وتمثِّل متغيِّر إضافىّ فى الهياكل الاجتماعية المحلية للمناطق المستعمَرة. وكانت بعض المشاعات المحلية بسيطة للغاية فى أنشطتها الاقتصادية، حيث كانت تقوم على القنص والجمع والالتقاط. وكانت بعضها مشاعات رعوية متنقلة، تعيش على أساس الماشية التى كان يجرى رَعْيُها على طرق المراعى الموسمية transhumance المنتظمة. وكانت لمجتمعات أخرى أنظمة زراعية معقدة ذات تنظيمات متطورة للغاية للإنتاج، والتوزيع،

والتبادل. واختلفتْ كذلك مستويات الحضرنة اختلافا كبيرا، حيث كانت بعض المجتمعات تقوم على المدن التى كانت تؤدى أدوار مراكز إدارية وتجارية. وكانت بعض المجتمعات ذات طابع إقطاعىّ للغاية من حيث العلاقات بين ملاك الأراضى ومزارعيهم المستأجرين، على أنه كانت توجد أنظمة أكثر مساواة فى أماكن أخرى، حيث كانت الأرض مملوكة بصورة مشتركة وكانت الأُسَر تزرع قِطَع الأرض دون حقوق لنقل الملكية أو للتراكم. وكان المفهومان المتعلقان بالإيجار والاستئجار غائبيْن عن هذه الثقافات، وكذلك الصلات السياسية التى تُصاحبهما.

وكانت توجد أشكال مختلفة للتنظيم السياسىّ. كانت هناك هياكل دولة ممركزة قابلة لأنْ يتعرَّف الأوروبيون عليها فى الحال بوصفها كذلك: ممالك قديمة كانت قد قامت بكل وضوح بمَفْصَلة articulation أشكال من السلطة والقيادة السياسية، مع تجنيد موظفى دولة وفقا لقواعد تفصيلية واضحة؛ زعماء تقليديون كانوا محاطين بطبقة من الموظفين المدنيِّين والعسكريِّين؛ تقسيمات محلية أُنْشِئَتْ لأهداف تتعلق بالإدارة، والضرائب، وفرض تنفيذ القوانين. وكانت مثل هذه الهياكل للحكم ملائمة للغاية لأهداف الإدارة الاستعمارية، خاصةً فى سياق المقاربة البراجماتية الخاصة بإدارة المناطق التابعة المذكورة أعلاه. وكان الحكم غير المباشر يعنى استعمال الهياكل المحلية لخدمة الأهداف الإمبريالية. وكانت هناك مزايا سياسية جلية فى استخدام الشرعية الممنوحة للزعماء التقليديِّين الذين كانوا فى الوقت نفسه مُوالين وتابعين للإدارة الاستعمارية. وعلى هذا النحو كان يتمّ تسهيل استخدام التفوق العسكرىّ والتجارىّ.

فقد وجدت القوى الاستعمارية أن من السهل نسبيا إقناع الحكام المحليين بقبول دمج أنظمتهم التقليدية لصنع القرار والقضاء في هيراركية الدولة الاستعمارية. وقد تلقى المطالبون بالعرش دعم السلطات الاستعمارية مقابل ولائهم وتعاونهم. وكان من السهل عزل الحكام الفاسدين، أو غير الأكفاء، أو العصاة، وكان هناك دائما ملوك، وزعماء قبائل، وأمراء متعاونون يمكن إحلالهم محلهم (Berman, 1984). وقد صار المسئولون البريطانيون السلطة الحقيقية وراء عروش الحكام المحليين، حيث كانوا يتدخلون وفقا للحاجات المحدَّدة للوجود الأوروبي. وكان لا مناص من أنْ تكون مثل هذه التدخلات أكبر في حالة الحاجة إلى طرد أشخاص محليين من أرضهم عن طريق التشريع والوسائل الأخرى للسياسة الاستعمارية. وفي أماكن أخرى كانت توجد ببساطة حاجة إلى المحافظة على الأوضاع التي يمكن في إطارها أنْ يقوم المزارعون الفلاحون بإنتاج المحاصيل النقدية وفقا للأساليب التقليدية للزراعة. وهنا كان الحكم غير المباشر شكلا ملائما إلى أبعد حدّ للإدارة الاستعمارية.

ولم تكن الهياكل السياسية المحلية مألوفة ومفيدة دائما إلى هذا الحد للحكم الاستعماري. ففي المجتمعات التي لا رؤساء لها acephalous societies، التي ليست لها مناصب رسمية لقيادة دائمة، كانت الحكومة تُنَظَّم بدون مؤسسات منفصلة لصنع القوانين، فكانت تفصل في المنازعات وتؤدي وظائف مدنية وعسكرية أخرى بالنيابة عن المشاعة. وكانت هناك أشكال مألوفة بصورة أقل بكثير للسلطة يتمّ استعمالها لإدارة الشئون المشاعية للمجتمع، مثل المجموعات العُمْرية، أو السلالة، أو العشائر، أو كبار السنّ.

وقد تكون هناك حاجة إلى تفسيرٍ لحكمة الأسلاف لحلّ المنازعات حول الأرض أو الشئون الأُسَرِيَّة، أو الأنشطة الاقتصادية، ولاتخاذ القرارات المتصلة برفاهية المشاعة، أو التعامل مع الصراعات مع المشاعات المجاورة. وفى المجتمعات التى تخلو من هياكل واضحة للرئاسة القَبَلِية أو مناصب سياسية أخرى كان من الأصعب بكثير دمج السلطة السياسية المحلية الأصلية فى نظام إمبريالىّ. وكان لا مناص من خلق مناصب بصورة مفتعلة من أجل أهداف الحكم الاستعمارىّ، وكان هذا مصدرا لاستياء واغتراب كبيريْن فى المشاعات المتأثرة بذلك، الأمر الذى كان يقود فى بعض الأحيان إلى عدم الاستقرار السياسىّ وإلى مشكلات ذات طابع اجتماعىّ.

وتمثلتْ نتيجة منطقية لمثل هذه التشكيلة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية المحلية، فى اجتماعها مع دوافع مختلفة للإمبرياليِّين، فى تطوُّر أشكال مختلفة من التدخل الاستعمارىّ. وفى بعض المناطق كانت تُقام مزارع كبرى يجرى فيها إقامة أشكال مصنَّعة من الإنتاج الزراعىّ، كانت تحتاج إلى أعداد كبيرة من العمال والمديرين الأجانب. وفى أماكن أخرى اقتضتْ أنشطة التعدين تشجيع السكان المحليِّين على تكوين قوة عمل صناعية. وفى مناطق غيرها اقتضتْ الإمبريالية تشجيع المحاصيل الفلاحية النقدية دون تغيير علاقات الإنتاج نتيجة لإدخال العمل المأجور أو التكنولوچيا الجديدة. وتمثَّل شكل مختلف للفكرة الاستعمارية فى الاستيطان على أفضل الأراضى المتاحة، مما كان يُفضى إلى التزامات دائمة من جانب الأقليات البيضاء. وكان من المألوف أنْ يوجد أكثر من شكل واحد – كما كان الحال فى كينيا وتانجانيقا، حيث كان يجرى الجمع بين الإنتاج الفلاحىّ والمزرعة الكبيرة

وزراعة المستوطن. ومن الناحية الاقتصادية، كان شكل واحد يسود فى العادة، كما كان الحال فى ساحل العاج Gold Coast (كوت ديڤوار)، حيث سيطر الإنتاج السلعىّ الفلاحىّ على اقتصاد استعمارىّ كان يشمل عمليات التعدين المملوكة للأوروبيِّين (Berman,1984).

الدخول القوميّة :

توجد غالبية البلدان فى العالم الثالث فى مجموعات الدخل المنخفض أو مجموعة الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط حسب التعريف الذى يستعمله البنك الدولىّ من حيث نصيب الفرد من إجمالىّ الدخل القومىّ. وتتفاوت الاختلافات فى نصيب الفرد من الدخل تفاوتا كبيرا بين مناطق العالم، وكما يبيِّن الجدول 1-1 فإن العالم الثالث يواصل التخلف وراء الاقتصادات المتقدمة.

والواقع أن الفجوة فى الدخل الحقيقىّ بين بعض بلدان العالم الثالث، مثل تلك التى فى شرق آسيا، والبلدان المصنِّعة، قد ضاقت إلى حدّ كبير منذ 1945. فقد ارتفع نصيب شرق آسيا من الدخل الحقيقىّ للبلدان النامية من 22 فى المائة فى 1965 إلى 50.2 فى المائة فى 2005. وارتفع نصيب الفرد عبر العالم الثالث نسبيا بسرعة فى ستينيات وسبعينيات القرن العشرين. ورغم حالة من الاستقرار فى ثمانينيات القرن العشرين، ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل فى البلدان النامية بنسبة 2.1 فى المائة سنويًّا من 1960 إلى 1997. وتسارع معدّل نموّها الاقتصادىّ بين 1995 و 2005. وانخفض الفقر، بمعيار

عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار واحد فى اليوم بأكثر من 260 مليون نسمة بين 1990 و 2004. ويرجع هذا بصفة رئيسية إلى المنجزات فى شرق آسيا، خاصة فى الصين. ويعنى النمو الاقتصادىّ الإيجابىّ خلال السنوات الخمس الأولى من القرن الحادى والعشرين أن النمو فى الدخل فى بلدان الدخل المنخفض والمتوسط قد تسارع. فللمرة الأولى فى التاريخ بعد-الاستعمارىّ كان نمو الدخول أسرع مما فى البلدان الغنية (UNDP, 2001; World Bank, 2007b).

جدول 1-1 *نصيب الفرد من الدخل القومىّ 1966-2007*

اقتصاد	نصيب الفرد من د.ق.إ 2005 (د.أ)	المتوسط السنوىّ للنمو % من الناتج المحلىّ الإجمالىّ			
		66-1973	74-1990	91-1991	98-2007[1]
دخل مرتفع	35 131	3.8	2.0	1.4	2.0
دخل منخفض ومتوسط	1 610	3.9	1.2	1.6	3.0
آسيا	1 155	2.9	4.3	6.9	4.3
أمريكا اللاتينية والكاريبىّ	4 008	3.9	0.3	1.5	2.2
ش. الأوسط وش. أفريقيا	2 241	5.8	-2.0	0.6	0.9
أفريقيا جنوب الصحراء	745	2.0	-0.9	-0.2	1.0

إشارة: [1] تقديرات.

المصدر:

World Bank (1999), Table A2-4, p. 197; World Bank (2007), Table 1, p. 289.

ومن ناحية أخرى، ركد الدخل أو انخفض فى بعض مناطق العالم الثالث. وقد حدث التباعد بين المناطق بصفة رئيسية فى سبعينيات القرن

العشرين إلى حدّ أنه على حين أنه بحلول 1980 كان نصيب الفرد من الناتج المحلىّ الإجمالىّ ينمو بمعدّل 6.7 فى المائة فى شرق آسيا و 3.2 فى المائة فى جنوب آسيا، فإنه كان يهبط فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء. وقد هبط نصيب الفرد فى أفريقيا جنوب الصحراء بالقِيَم الحقيقية بين 1975 و 1999، وارتفع عدد أولئك الذين يعيشون فى حالة الفقر بحوالى 60 مليون نسمة. وفى الوقت الحالىّ تمثّل منطقة جنوب الصحراء 30 فى المائة من أفقر سكان العالم، بعد أنْ كانت تمثل 11 فى المائة فى 1981. ولن تحقق بلدان كثيرة فى العالم الثالث، بصفة خاصة فى أفريقيا، هدف تنمية الألفية المتمثل فى خفض نسبة الفقراء إلى النصف بحلول 2015. وحتى وفقا للافتراضات الأكثر تفاؤلا بشأن النمو الاقتصادىّ بين 1998 و 2015 – بمتوسط نموّ سنوىّ لنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالىّ قدره 3.7 فى المائة – فمن المرجح أنه سيظل هناك 2.3 مليار نسمة يحاولون البقاء على قيد الحياة على أقل من دولارَيْن فى اليوم (UNDP, 2001; World Bank, 2001c).

وسوف يزداد الوضع سوءًا نتيجة الارتفاع الشديد فى أسعار الغذاء بين 2005، و 2008، هذا الارتفاع الذى يُقَدَّر أنه رفع أعداد الفقراء بالفعل بنسبة 3 نقاط مئوية. وبالنسبة لبلدان ومناطق كثيرة كان التقدم فى خفض الفقر فيها بطيئا، يهدد تأثير أسعار الغذاء المتزايدة بتقويض مكاسب الفقراء خلال الـ 5 -10 سنوات الأخيرة (World Bank, 2008a).

وقد اتسعتْ الفجوة بين البلدان المتقدمة وبلدان العالم الثالث حتى نهاية القرن العشرين. وكان فارق الدخل بين خُمس سكان العالم فى البلدان

الأكثر غِنى وخُمْسهم فى البلدان الأكثر فقرا 74 إلى 1 فى 1997، مقابل 60 إلى 1 فى 1990 و 30 إلى 1 فى 1960. وبحلول نهاية تسعينيات القرن العشرين كان الخُمْس فى البلدان الأعلى دخلا يملكون 86 فى المائة من الناتج المحلى الإجمالىّ بالمقارنة مع 1 فى المائة فى الخُمْس الأدنى دخلا (UNDP, 2001). غير أن البنك الدولىّ يتوقع أنْ تضيق فجوة الدخل على مدى الـ 25 سنة التالية، مع أنها ستظل كبيرة بالنسبة للمستقبل المنظور. كما أنه لا توجد أىّ علامة تقارب بين الاقتصادات المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل.

التصنيع

ارتبط نصيب الفرد المنخفض الدخل تاريخيًّا بالاعتماد الاقتصادىّ للعالم الثالث على الزراعة. وتميل الدخول إلى الارتفاع فى مجرى تصنيع البلدان وزيادة حجم قطاع الصناعة التحويلية. وهذان هدفان مهمّان للبلدان النامية.

وقد أظهرتْ كل مناطق العالم الثالث هبوطا فى مساهمة الزراعة فى الناتج المحلىّ الإجمالىّ منذ 1990 (اُنظرْ الجدول 1-2)، مع أنه حيثما توجد زراعة اكتفائية لا يتمّ تبادل معظم المحاصيل الزراعية، مما يجعل من الصعب تقييم التغيرات فى الإنتاج تقييما دقيقا. كما هبط التوظيف فى الزراعة، مع أن القطاع ما يزال يستخدم 40 فى المائة من عمال البلدان النامية. وفى 2005 وجدت منظمة العمل الدولىّ أن قطاع الزراعة ما يزال صاحب العمل الرئيسىّ فى 65 من 162 من الاقتصادات النامية التى تتوفر بالنسبة لها بيانات التوظيف حسب القطاع. ونصيب الزراعة من التوظيف فى

أفريقيا جنوب الصحراء وآسيا أعلى منه فى الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، وأمريكا اللاتينية.

جدول 1-2 *القيمة المضافة كنسبة مئوية من ن.م.إ 1990-2006*

الاقتصاد	الزراعة		الصناعة		الخدمات	
	1990	2006	1990	2006	1990	2006
دخل منخفض	29	20	31	28	41	51
دخل متوسط	13	9	39	36	47	55
منخفض-متوسط	21	12	39	43	40	45
أعلى-متوسط	8	6	39	31	53	63
دخل منخفض ومتوسط	16	10	38	35	46	55
شرق أسيا	20	12	40	46	40	42
أوروبا وآسيا الوسطى	17	9	43	30	40	61
أمريكا اللاتينية	9	6	36	30	56	63
ش. الأوسط وش. أفريقيا	15	11	38	41	47	48
جنوب آسيا	30	18	26	28	44	54
أفريقيا جنوب الصحراء	18	15	34	32	48	52
دخل مرتفع	3	2	33	26	64	72

المصدر:
World Bank, (2001c) Table 12, p. 297; World Bank, (2001b) Table 4, p. 341.

وقد ظل التيار العام فى هيكل إنتاج العالم الثالث يتجه من الزراعة إلى الصناعة التحويلية والخدمات. وكان متوسط النمو السنوىّ فى الإنتاج الزراعىّ 2.4 فى المائة من 1990 إلى 2000، و 3.4 فى المائة بين 2000 و 2005، غير أنه على مدى نفس الفترتيْن، ارتفع الإنتاج الصناعىّ بنسبة 4.6 فى المائة و6.2 فى المائة، والصناعة التحويلية بنسبة 6.8 فى المائة و7.2 فى

المائة، والخدمات بنسبة 4.1 و5.1 فى المائة. وكان توسُّع قطـــاع الخـــدمات واضحا بوجه خاص، من حيث النمو فى الإنتاج والقيمة المضافة على السواء كنسبة من الناتج المحلىّ الإجمالىّ.

جدول 1-3 *التوظيف الإقليمىّ* حسب *القطاعات*، 1966-2006

المنطقة	الزراعة %		الصناعة %		الخدمات %	
	1996	2006	1996	2006	1996	2006
شرق آسيا	48.5	40.9	24.3	25.6	27.2	33.5
ج.ش.آسيا والپاسيفيكىّ	51.0	45.4	16.5	18.6	32.5	36.0
جنوب آسيا	59.7	49.4	15.2	21.0	25.1	29.6
أمريكا اللاتينية والكاريبىّ	23.1	19.6	20.7	20.8	56.1	59.6
شمال أفريقيا	36.5	34.4	19.8	20.0	43.7	45.6
أفريقيا جنوب الصحراء	74.4	65.9	7.5	10.0	18.1	24.1
الشرق الأوسط	21.2	18.1	25.2	25.6	53.7	56.3

المصدر:

ILO (2007). Box 4b.

وقد ظل متوسط النموّ السنوىّ فى قطاع الخدمات ثابتا من 1980 إلى 1998. وارتفعتْ مساهمة قطاع الخدمات فى الناتج المحلىّ الإجمالىّ مـــن 46 فى المائة إلى 55 فى المائة بين 1990 و 2006. أما صناعة العـــالم الثالـــث التحويلية التى تمثل بوجه عام الجزء الأكثر دينامية فى القطاع الصناعىّ، فقد هبطت بالفعل منذ 1990.

وفى العقد الأخير قدمت الزراعة نصيبا متزايد الهبوط من التوظيف فى كل مناطق العالم الثالث، رغم أنها ما تزال المصدر الرئيسىّ للتوظيـــف

فى المناطق الأكثر فقرا، وبصورة خاصة فى أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا (انظرْ الجدول 1-3). وفى معظم المناطق ازداد التوظيف فى الخدمات أسرع من التوظيف فى الصناعة، الأمر الذى يُلْقى الشك فى النظرية القائلة بأن التنمية الاقتصادية تُحْدِث تحوُّلا من الزراعة إلى الصناعة.

الاندماج فى الاقتصاد العالمىّ:

تجلب المشاركة المتنامية لاقتصادات العالم الثالث فى التجارة معه اندماجا أوثق فى الاقتصاد العالمىّ. وفى كل مناطق العالم الثالث، باستثناء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ازدادت التجارة الخارجية كنسبة مئوية من الناتج المحلىّ الإجمالىّ. وارتفع النموّ فى التجارة السلعية من جانب البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من 32.5 فى المائة من الناتج المحلىّ الإجمالىّ فى 1990 إلى 59.2 فى المائة فى 2005 (انظرْ الجدول 1-4). وعلى مدى نفس الفترة ازدادت التجارة فى الخدمات من 7 فى المائة إلى 10.8 فى المائة. وقد تساوى تقريبا متوسط معدلات النمو السنوىّ فى تصدير السلع والخدمات من الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل مع متوسط معدلات تصدير الاقتصادات المرتفعة الدخل منذ منتصف ستينيات القرن العشرين. وارتفعتْ الصادرات من 19.8 فى المائة من الناتج المحلىّ الإجمالىّ فى 1984 إلى 35.1 فى المائة فى 2004. على أن نصيب العالم الثالث من التجارة العالمية، رغم أنه ارتفع، ما يزال يمثل فقط أقل من الثلث.

جدول 1-4 *الاندماج فى الاقتصاد العالمىّ*، 1990-2005

الاقتصاد	التجارة السلعية (% ن.م.إ)		التجارة فى الخدمات (% ن.م.إ)		إجمالىّ التجارة (% ن.م.إ)	الاستثمار الأجنبىّ المباشر (% ن.م.إ)	
	1990	2005	1990	2005	2005	1990	2005
دخل مرتفع	32.3	43.9	7.9	11.1	50	1.0	2.1
دخل منخفض	23.6	41.1	6.2	9.8	53	0.4	1.5
دخل متوسط	34.5	62.1	7.1	10.5	67	0.9	3.1
متوسط منخفض	31.6	58.9	6.4	10.0	75	0.8	3.1
متوسط مرتفع	38.3	66.4	8.0	11.1	61	1.2	3.1
دخل من.ومتوسط	32.5	59.2	7.0	10.8	65	0.8	2.9
ش.آ.والپاسيفيكىّ	47.1	74.6	7.3	10.3	86	1.6	3.2
أور.وآ.الوسطى	49.7	68.6	7.1	12.6	77	1.0	3.5
أ.لات.والكاريبىّ	23.2	44.2	5.7	6.8	48	0.8	2.9
ش.أو.وش.أفريقيا	43.5	57.6	9.2	..	73	0.3	2.4
جنوب آسيا	16.5	31.2	4.2	8.2	44	0.1	1.0
أ.ج. الصحراء	41.9	57.8	10.8	13.1	68	1.4	2.7

المصدر:

World Bank (2007b), Table 6.1; World Bank (2008b), Table 5

وتمثَّلتْ مشكلة اقتصادية رئيسية فى الأعوام الأولى بعد-الاستعمارية فى اعتماد العالم الثالث على تصدير عدد صغير من السلع الأولية [المواد الخام] كانت أسعارها تتعرض لتقلبات شديدة. بل إنه فى وقت متأخر مثل 1990 فقط فى جنوب وشرق آسيا تجاوزتْ قيمة الصادرات المصنَّعة قيمة السلع الأولية. وارتفعتْ الصادرات المصنَّعة من العالم الثالث، وانخفضتْ صادرات السلع الأولية كنسبة مئوية من الصادرات السلعية. ومثَّلتْ الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل 16 فى المائة من الصادرات

السلعية العالمية فى 1990. وبحلول 2005 ارتفعتْ هذه النسبة إلى 30 فى المائة تقريبا. غير أن قيمة السلع المصنَّعة فى الصادرات الكلية اختلفتْ اختلافا كبيرا من منطقة من مناطق العالم الثالث إلى أخرى.

وتحققتْ زيادة صادرات العالم الثالث رغم سياسة الحماية الجمركية التى مارستْها البلدان الصناعية الغربية التى تمثل أسواق معظم صادرات العالم الثالث. وفى ثمانينيات القرن العشرين يُقَدَّر أن الحصص والتدابير الأخرى كلَّفَتْ البلدان النامية خسارة أرباح تصدير تعادل تقريبا قيمة المساعدة الرسمية.

ومن المؤكد أن العولمة المتنامية للعلاقات الاقتصادية الدولية لم تحوِّل القوة الاقتصادية نحو البلدان الفقيرة. وما تزال التجارة الدولية بمعظمها تتمّ بين عدد صغير من البلدان المتقدمة الغنية. والحقيقة أن التحرير التجارىّ يفيد هذه البلدان أكثر من البلدان الفقيرة. وقد ارتفع الاستثمار الأجنبىّ المباشر بحوالى ستة أضعاف بين 1985 و 1995، وعشرة أضعاف على مدى الـ 10 أعوام التى تلتها. وذهب ثلثا الاستثمار الأجنبىّ الكلىّ إلى عشرة بلدان فقط فى 2005، وهى تقع بصفة رئيسية فى الأقاليم الأغنى فى أمريكا اللاتينية، وشرق آسيا، وآسيا الوسطى. وفى 2005 تلقّى جنوب آسيا تدفقات صافية تصل إلى 1 فى المائة فقط من الناتج المحلىّ الإجمالىّ (World Bank, 1991, 2007a, 2007b).

جدول 5-1 *التنمية البشرية* 2005

	العمر المتوقع عند الولادة(سنوات)	معدل وفيات الأطفال (لكل ألف مولود)	معدل وفيات الأمهات لكل 100 000 ولادة	القيد التعليميّ (%)[1]	تعليم الكبار(% أكثر من 15 (2005-1995	مؤشر التنمية البشرية[2]
دخل منخفض	60.0	115	684	56.3	60.2	0.570
دخل متوسط	70.9	37	150	73.3	89.9	0.776
الدول العربية	67.5	52	183	65.5	70.3	0.699
شرق آسيا	71.7	33	117	69.4	90.7	0.771
أمريكا اللاتينية	72.8	54	194	81.2	90.3	0.803
جنوب آسيا	63.8	83	564	60.3	59.5	0.611
أفريقيا جنوب الصحراء	49.6	163	919	50.6	60.3	0.493
دخل مرتفع	79.2	7	14	92.3	..	0.936

إشارات: 1: المعدل المشترك للتعليم الابتدائيّ، والثانويّ، والعالى لكل مجموعة عمرية.

2: مؤشر التنمية البشرية (م.ت.ب HDI) للبرنامج الإنمائيّ للأمم المتحدة مستمَدّ من النتائج المقدَّمة للعمر المتوقع عند الولادة، ومستويات معرفة الكبار للقراءة والكتابة، ومتوسط أعوام الدراسة المدرسية، ونصيب الفرد الحقيقيّ من إجماليّ الناتج المحليّ (للدلالة على القوة الشرائية). والمتغيِّران التعليميان الاثنان موحَّدان ولكنْ بأوزان مختلفة، والنمو فى قيمة التنمية البشرية للزيادات فى الدخل من المفترض هبوطه بعد بلوغ مستوى بعينه. والمؤشرات الثلاثة محسوب لها متوسط لتقديم علامات من صفر إلى 1 لكل بلد.

المصدر: UNDP (2007), Table 1, p. 232; World Bank (2008b), Table 3, p. 339.

التنمية البشرية :

رغم التقدم فى التنمية البشرية على مدى الثلاثين سنة الماضية، بمقياس العمر المتوقع عند الولادة، والتحصيل التعليمىّ، والقوة الشرائية للدخل، ما تزال هناك فوارق ضخمة بين العالم المتقدم والعالم النامى، وكذلك بين مجموعات أفقر البلدان (اُنظرْ الجدول 1-5).

وعلى هذا النحو ظلت التنمية البشرية غير متساوية عبر العالم الثالث. وعكستْ مجموعة من الاتجاهات الأداء الاقتصادىّ الكلىّ. فقد تحقق التقدُّم بين 1965 و 1985، من خلال زيادة نصيب الفرد من الاستهلاك بحوالى 70 فى المائة بالقِيَم الحقيقية، وارتفاع العمر المتوقع عند الولادة من 51 إلى 62 سنة، ووصول معدلات القيد فى المدارس الأولية إلى 84 فى المائة. وتواصلَ التقدم فى معدلات وفيات الأطفال والقيد فى المدارس الأولية فى ثمانينيات القرن العشرين فى معظم البلدان النامية. وفى 1950، كان 28 طفلا من كل مائة طفل يموتون قبل عيد ميلادهم الخامس؛ وانخفض هذا العدد إلى 10 فى 1990. وتمّ القضاء على الجدرىّ، على حين أنه كان يقضى على حياة أكثر من 5 ملايين سنويا فى العالم الثالث فى أوائل خمسينيات القرن العشرين (World Bank, 1993).

على أن مثل هذه المتوسطات تحجب الاختلافات بين البلدان، والمناطق، وبالطبع المجموعات الاجتماعية داخل البلدان. فلم تشهد أفريقيا جنوب الصحراء، على سبيل المثال، مع أعلى معدلات وفيات الأطفال وأدنى معدلات القيد التعليمىّ الأولىّ، سوى تحسُّن طفيف فى معدلات وفيات

الأطفال فى ثمانينيات القرن العشرين وانخفاض فى معدل القيد المدرسىّ. وعلى النقيض شهدتْ بلدان عديدة فى أمريكا اللاتينية هبوط معدلات وفيات الأطفال بمعدل أسرع مما تحقق فى ستينيات وسبعينيات القرن العشرين. وأدَّى التراجع الاقتصادىّ فى أوائل ثمانينيات القرن العشرين إلى انخفاضات ضخمة فى نصيب الفرد الحقيقىّ من الإنفاق على التعليم والصحة فى أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية. وفى شرق آسيا حصل الفقراء على وصول إلى التعليم الأولىّ أكثر مما فى أفريقيا جنوب الصحراء. وكان التقدم فى امتداد الرعاية الصحية إلى الفقراء بطيئا فى كل مناطق العالم الثالث. وقد حقق شرق آسيا أقصى تقدم فى توسيع التعليم وتحسين معدلات البقاء على قيد الحياة، على حين أن منطقتىْ جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء ما تزالان تتخلَّفان، بمعدلات لمعرفة الكبار للقراءة والكتابة أقلّ كثيرا من متوسط البلدان النامية. وقد تحسَّنتْ معدلات العمر المتوقع عند الولادة، ووفيات الأطفال، ومعرفة الكبار للقراءة والكتابة، جميعا، فى الدول العربية.

والمستويات المطلقة للوفيات فى البلدان النامية مرتفعة. وتؤكد التقديرات أن عقدًا من التحسُّن فى معدلات الوفيات سوف يقضى عليه وباء الإيدز AIDS [متلازمة نقص المناعة المكتسبة]، مؤديا إلى موت 1.8 مليون شخص سنويا. وتُثْبت الملاريا أنها مقاوِمة للعلاج، كما أن من المرجح أنْ ترتفع الوفيات ذات الصلة بالتبغ إلى أكثر من 12 مليونا فى السنة بحلول 2025 (World Bank, 1993). ويقتضى تحقيق تحسينات أكبر فى الصحة والتعليم فى العالم الثالث مستويات أعلى من الإنفاق على القطاعات الاجتماعية. ومن الصعب أنْ نرى كيف يمكن تحقيق هذه الأشياء عن طريق

حكومات يقع عليها الضغط لخفض الإنفاق العام كجزء من إعـــادة الهيكلــة الاقتصادية.

وقد تحسَّنتْ معدلات وفيات الأطفال فى كل مناطق العـــالم الثالـــث، ومع هذا يموت كل سنة أكثر من 10 ملايين طفل قبل عمر الخامسة. ومع أن معدل وفيات الأطفال هبط فى البلدان المتقدمة بأكثر من 36 فى المائة بـــين 1990 و 2005، فقد هبط بنسبة 20 فى المائة فقط فى البلدان النامية. ومعـــدل وفيات الأطفال تحت سنّ الخامسة أعلى 15 ضعفا فـــى البلـــدان المنخفـــضة الدخل من البلدان المرتفعة الدخل. والأسباب الرئيسية هى الإيدز، والحصبة، وأمراض الجهاز التنفسىّ المُعْدية، وسوء التغذية – وكلها مرتبطـــة بـــالفقر. وتبقى معدلات وفيات الأمهات أثناء الولادة مرتفعة، بصفة رئيـــسية نتيجـــة لسوء التغذية، والرعاية الصحية غير الكافية، وحالات الحمل المتكرر. ومـــا يزال ملايين الناس يفتقرون إلى الحصول على خدمات صـــحية وعلاجيـــة عصرية، مما يؤدّى إلى وفيات قبل الأوان نتيجة أمـــراض قابلـــة للوقايـــة والعلاج. وفى أفريقيا جنوب الصحراء لا يستطيع نـــصف الـــسكان تقريبـــا الحصول على أدوية أساسية. وتبقى تغطية التحصين [عن طريـــق التطعـــيم] coverage immunization غير كافية. ولا يملك أكثر من مليار نـــسمة فـــى العالم الثالث مياه شرب آمنة، مع أن نسبة النـــاس الـــذين يحـــصلون علـــى إمدادات مياه محسَّنة زادت من 73 فى المائة فى 1990 إلى 80 فى المائة فى 2004.

ويشمل التقدم فى التعليم زيادة فى متوسط معـــدل إتمـــام المدرســـة الابتدائية من 62 فى المائة فى 1994 إلى 72 فى المائة فى 2004، وانخفاضا

فى الفوارق بين النوعيْن [الذكور والإناث]. غير أن 100 مليون طفل فى سنّ المدرسة الابتدائية كانوا لا يذهبون إلى المدرسة فى 2002، ثلاثة أرباعهم فى أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا.

وتوجد لامساويات فى الرفاهية الاجتماعية، كما تُبَيِّن الصحة والتعليم، بين المناطق الحضرية والريفية، وبين الرجال والنساء، وبين مجموعات الدخل. وهناك بوجه عام فقر أوسع فى المناطق الريفية، ومشكلات أكثر قسوة تتمثل فى سوء التغذية، والافتقار إلى التعليم، والعمر المتوقع عند الولادة، والإسكان دون المعيارىّ. كذلك فإن معدلات وفيات الأطفال تكون فوق المتوسط بالنسبة للسكان الريفيِّين وبين الفقراء، حيث إن الحصول على الرعاية الصحية يتوقف على الدخل. ويوجد معاقون بصورة غير متناسبة بين الفقراء. وتختلف مستويات اللامساواة بين مناطق العالم الثالث، حيث تعانى أفريقيا وأمريكا اللاتينية أعلى مستويات اللامساواة فى العالم (World Bank, 2006).

وفى كل مناطق العالم الثالث تكون النساء فى حالة أسوأ من الرجال من حيث الصحة، والتغذية، والتعليم. كما يمكن أنْ يكون من المتوقع أنْ تعمل النساء ساعات أطول مقابل أجور أدنى من الرجال. وهُنَّ يُواجِهْنَ تمييزا ثقافيا، وقانونيا، واقتصاديا، واجتماعيا أكثر من الرجال – حتّى الرجال الفقراء (World Bank, 1990). وعندما يتمّ تعديل مؤشر التنمية البشرية لبلد بأخذ التفاوت بين النوعيْن فى الاعتبار فإن قيمة كل بلد تنخفض. ويتغير أيضا ترتيب البلدان، بما يُبَيِّن أن بعض البلدان تتفوق على بلدان أخرى. وتكمن معظم التفاوتات المهمة بالنسبة للنساء فى فُرَص العمل، والأجور

(وأيضا عوامل رئيسية فى البلدان المصنّعة)، والرعاية الصحية، والتغذيـــة، والتعليم. وتؤكد التقديرات أن هناك فى جنوب وشرق آسيا حوالى 100 مليون امرأة أقل مما كان من المتوقع لولا معدلات وفيات الأمهات أثنـــاء الـــولادة، وقتل الأطفال، وإهمال تغذية الشابات (UNDP, 1993).

ورغم أن التنمية البشرية تبقى تَحَدّيًا خطيرا بالنسبة للبلدان الفقيـــرة، فإن الاختلافات فى المستويات تحدث بين البلدان النامية بغضّ النظـــر عـــن الثروة. وعلى سبيل المثال، حققتْ ڤييتنام فى مجال التنمية البشريةَ أكثر مـــن باكستان، رغم المستويَيْن المتماثلَيْن فى نصيب الفرد مـــن النـــاتج المحلـــىّ الإجمالىّ.

وتمثَّلَ أحد العوامل التى كبحتْ التنمية البشرية فى الربُعْ الرابع مـــن القرن العشرين فى الدَّيْن المتصاعد. فخلال سبعينيات القرن العـــشرين ازداد حجم إقراض البنك الدولىّ بحوالى 800 فى المائة ليـــصل إلـــى 800 مليـــار دولار. ووصل مقياس المديونية إلى نِسَب الأزمات فى أوائل ثمانينيات القرن العشرين عندما أدَّت مجموعة مترابطة مـــن معـــدلات الفائـــدة المرتفعـــة، والموازين التجارية السلبية [التى تعانى عجزا]، وتراجعٌ اقتصادىَ عالمىّ إلى مشكلات خطيرة فى خدمة الدَّيْن بالنسبة لكثير من بلدان العالم الثالث. ومـــع دَيْن خارجى كُلِّىّ يصل إلى 2.74 تريليون دولار أمريكىّ فى 2005، صارت تكلفة خدمة الدين على العالم الثالث تعادل 6 فى المائة من النـــاتج المحلـــىّ الإجمالىّ. ويَحُدّ هذا من الموارد المتاحة للتنمية البشرية (كما كـــان مُثَبِّطًـــا للنموّ الاقتصادىّ)، إلى حدّ أنْ تُنْفِق أغلب البلدان الفقيرة على خدمـــة الـــدَّيْن أكثر مما تُنْفِق على الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما فـــى ذلـــك التعلـــيم،

والرعاية الصحية، والمياه الآمنة، والصرف الصحىّ، وتنظيم الأسرة، والتغذية.

ويجرى بصورة متزايدة التفكير فى التنمية البشرية على أنها تشمل عوامل سياسية، مثل مستوى الدَّقْرَطَة democratization والحماية الممنوحة لحقوق الإنسان. وفى 1987 لم تكن ثلاثة أرباع حكومات بلدان العالم النامى تقريبا ديمقراطية. غير أنه، فى أواخر ثمانينيات القرن العشرين، تعاظمتْ ضغوط من أجل الدَّقْرَطة وسيادة القانون نتيجة عدد من العوامل عملتْ معا بصورة متناغمة. وتمثَّلَ أحد هذه العوامل فى الفشل الاقتصادىّ للسلطوية. وتمثَّلَ عامل آخر فى النتيجة المنطقية البالغة السياسية والمتمثلة فى برامج التصحيح الهيكلىّ التى طالب بها مانِحُو المساعَدة المتعدِّدة الأطراف والمساعَدة من طرف واحد.

والواقع أن برامج التصحيح الهيكلىّ التى طُولبتْ بها بلدان نامية كثيرة كشرط لتلقِّى المساعدة من وكالات التنمية الدولية، مثل البنك الدولىّ وصندوق النقد الدولىّ، كانت لها عواقب سياسية بعيدة المدى بالنسبة للحكومات المعنيَّة. فإصلاحات المشروعات العامة والخصخصة كانت تعنى فى العادة، خسارة فُرَص عمل أساسية. ويمكن أنْ يزيد خفض قيمة العملة والزيادات فى الأسعار الزراعية من أسعار الغذاء وسوء التغذية. وكانت تخفيضات الإنفاق العام تعنى فى العادة هبوطا- وعلى وجه الخصوص فى الصحة والتعليم – فى نصيب الفرد من الإنفاق الاجتماعىّ. ويمكن أنْ تؤدِّى هذه النتائج المنطقية وآثارها التوزيعية إلى الاضطراب الاجتماعىّ، وقد أدَّت إلى ذلك بالفعل فى عدد من بلدان العالم الثالث. كذلك فإن التصحيح الهيكلىّ

يَحُدّ من نطاق المحسوبية السياسية (Herbst, 1990). وعندما صار واضحا تماما لمانحى المساعدة والوكالات الدولية أن التصحيح الناجح يقتضى الالتزام السياسىّ وكذلك الخدمة العامة الكفؤة والمسئولة، جرى تفسير هذا على أنه حاجة إلى الديمقراطية (Hawthorne, 1992; Leftwich, 1993). غير أن مانحى المساعدة الغربيِّين، رغم حديثهم الطنّان عن "حُسْن التنظيم والإدارة"، كانوا يمتنعون، بصورة ملحوظة، عن اتخاذ إجراء إيجابىّ فى سبيل دعم ديمقراطية العالم الثالث، وبصورة خاصة، عندما كانت مصالحهم الخارجية فى خطر.

وساهمتْ عوامل أخرى فى أرثوذكسية "حُسن التنظيم والإدارة": ظهور الليبرالية الجديدة الغربية فى أواخر سبعينيات القرن العشرين؛ وانتشار الحركات المنادية بالديمقراطية فى كل مناطق العالم الثالث، وكذلك فى أوروبا الشرقية؛ وانهيار الشيوعية. وقد عزّز هذا التطور الأخير، والأكثر أهمية، الثقة فى الصلة المفترضة بين التعددية السياسية والنجاح الاقتصادىّ، وترك مجالا لتوسيعٍ للنفوذ من جانب الغرب الرأسمالىّ داخل "نظام عالمىّ جديد" (Riley, 1992:Webber; 1993).

ورغم بعض الخطوات إلى الأمام صوب أشكال أقلّ سلطوية للحكم – فى زامبيا، وكوريا الجنوبية، وتايوان، على سبيل المثال- فإن توقعات التنمية الديمقراطية والبقاء لا تبدو مشرقة جدا. على أن تجربة العالم الثالث مع الدَّقْرَطة ظلت مختلطة. وبحلول نهاية القرن كانت الديمقراطية والحرية اتجاهيْن سائديْن فى أمريكا اللاتينية ومنطقة الباسيفيكىّ فى آسيا. وفى أفريقيا على النقيض، كانت لدى أقلية من البلدان روابط حرة وديمقراطية انتخابية.

ولم يحدث تصنيف أىَ بلدان فى العالم العربى باعتبارها "حرة". وعلاوة على هذا، فإن كل التيارات المتجهة إلى الهبوط موجودة فى البلدان النامية. وبين 1998 و 2006 كانت المكاسب الديمقراطية فى بلدان مثل المكسيك، والهند، ونيبال، وإندونيسيا توازنها تطورات التراجع فى باكستان، وفيجى، وسرى لانكا، وماليزيا، والفيليبين. وما يزال الشرق الأوسط العربىّ يعانى "عجزا ديمقراطيا" ضخما، حيث لا تُصَنَّف أىَ بلدان باعتبارها "حرة" فى 2006 (بالنظر إلى مجموعة واسعة من حقوق الإنسان الأساسية والحريات السياسية). وكانت كل البلدان الـ 45، باستثناء 4 بلدان منها التى صنَّفتها "فريدام هاوس" Freedom House(1) "غير حرة" فى 2006، موجودة فى العالم الثالث. وتقع معظم دول العالم الثالث فى مجموعتىْ "حرة جزئيا" و"غير حرة". وقد ركدت الدَّقْرَطة فى الأعوام الأخيرة، بحكومات مُدانة فى كل المناطق بقمع المعارضة، والمجتمع المدنىّ، وحرية الاجتماع. وكان هناك شيء من ردّ الفعل العنيف ضد الديمقراطية (Freedm House, 2007).

والحقيقة أن الأنظمة غير الديمقراطية ليست كلها مرتبطة، على كل حال، بالدخل المنخفض، حيث تشمل بالفعل مجموعة متنوعة من مستويات التنمية الاقتصادية (على سبيل المثال، المملكة العربية السعودية والسودان) وكذلك الثقافات (على سبيل المثال، كوبا وكوريا الشمالية) والمناطق (بورما وسوريا). ومن الجلىّ، من ناحية أخرى، أن الشروط الاقتصادية المتصلة بحالة العالم الثالث تبقى كبيرة. ورغم أن من الممكن بالنسبة لبلدان غنية

1: منظمة غير حكومية، مقرها واشنطن دى. سى، تصدر تقريرا سنويا عن حالة الديمقراطية، والحرية السياسية، وحقوق الإنسان فى مختلف بلدان العالم – المترجم.

نسبيا أنْ تعمل بصورة سيئة فيما يتعلق بانتهاكات الحقوق السياسية والمدنية والقمع (مثلا، بروناى)، وبالنسبة لبلد فقير مثل بنين التى ينبغى أنْ يتمّ تصنيفها بين البلدان التى تتمتع بأعلى مستوى من الحرية السياسية، هناك، بوجه عام، علاقة متبادلة بين مستويات الحرية السياسية والرخاء الاقتصادىّ (Freedom House, 2001).

ويتمثل أحد أكبر الأخطار على الديمقراطية فى البلدان النامية فى العسكرة militarization. وقد تتخذ العسكرة شكل الحكم العسكرىّ الصريح أو الإنفاق غير المتناسب على القوات المسلحة بالمقارنة مع الرفاهية الاجتماعية. وقد ظل أكثر من 30 بلدا ناميا يعانى الحكم العسكرىّ على مدى أكثر من 20 عاما منذ 1960. وتُنفِق البلدان النامية فى المتوسط 15 فى المائة من ميزانيات الحكومة المركزية على القوات المسلحة. وفى بلدان عديدة يصل الإنفاق العسكرىّ إلى أكثر من 10 فى المائة من الناتج المحلىّ الإجمالىّ. وقد دعم النموّ الاقتصادىّ، خاصةً فى الصين والهند، زيادات فى الإنفاق العسكرىّ. وتُنفِق بلدان كثيرة على القوات المسلحة بصورة أكبر مما تنفقه على القطاعات الاجتماعية، رغم الحاجة الشديدة إلى الرعاية الصحية، والتعليم، وتخفيف الفقر. وكلما انخفضتْ مجموعة نصيب الفرد من الدخل ارتفعتْ الأولوية الممنوحة للإنفاق العسكرىّ بالمقارنة مع الإنفاق الاجتماعىّ (SIPRI, 2005).

وتطرح أشكال الأصولية الدّينية التى تنتهك مبادئ التسامح والحقوق المتساوية خطرا إضافيا على الديمقراطية فى العالم الثالث. وفى الهند، على سبيل المثال، يعتقد بعض الخبراء أن النزعة القومية الهندوسية تهدِّد بقاء

النظام السياسىّ ذاته كديمقراطية تعدُّدية (Chiriyankandath, 1994). وتعكس مثل هذه الحركات، إلى مدى كبير، التحرُّر من الأوهام إزاء تطورات سياسية واقتصادية تترك أقساما واسعة من السكان مُهَمَّشِين ماديا وسياسيا على السواء حين تتجمَّع السلطة فى أيدى طبقات حاكمة جديدة. وتقدِّم الأصولية الدينية بؤرة أيديولوچية تؤكد ملاءمة أشكال النزعة التقليدية/التراثية للعالم الحديث.

مفهوم عالم "ثالث" :

قال **جونار ميردال** Gunnar Myrdal، الحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد فى 1974، ذات مرة، إنه توجد فى العلاقة بين البلدان الغنية والفقيرة دپلوماسية عن طريق اللغة، وكان يعنى أنه فى البلدان المتقدمة، وإلى مدى أقلّ فى البلدان المتخلفة، كان هناك بحث مستمر عن نَعْت مقبول لهذه المجموعة الأخيرة. ونحن نشير فى بعض الأحيان إلى "الجنوب" the south. أكثر مما نستعمل "البلدان النامية" developing countries، أو "العالم الثالث" Third World. ويفضّل آخرون "البلدان الأقل نموا" less developed countries، على حين يفضّل آخرون غيرهم "البلدان المتخلفة" underdeveloped، وهو مفهوم اتخذ معنى نوعيا ويدلّ، كما سوف نرى فى الفصل 3، على نوع خاص من العلاقة المتبادلة بين البلدان وعملية تغيير خاصة.

ولم يتوصل أحد إلى نَعْت يدَّعِى القبول العام. والبحث حافل بصعوبات، ليس أقلها الصعوبات الأيديولوچية. وكما يوضح **جولبورن**

Goulbourne فإن مصطلحات السياسة المقارنة، خاصةً بقدر ما يتعلق الأمر بالعالم الثالث، معبِّرة، إلى حد كبير، عن مواقف وليس عن مفـاهيم تحليليـة دقيقة (Goulbourne, 1979). ألا يمكن وصف جميع البلدان بأنها "نامية" فـى اتجاه أو آخر؟ وإذا خَصَّصنا "التنمية" للحركة فى اتجاه محدَّد فإنه ينبغـى أنْ نوضح تماما الطريق الذى يجب النظر إليه على أنه تنمية، والذى لا يجـب النظر إليـه علـى أنـه كـذلك. وبطريقـة مماثلـة يجـازف "التحـديث" Modernization بكل أخطار التطورية المتمحورة حول الإثنية، مـع أن لـه باعتباره مَفْهَمَةً conceptualization(1) للتغير الاجتماعىّ والسياسىّ أثر هائل على دراسات التنمية والعلم السياسىّ المقارن.

ويعكس مفهوم "الجنوب" بعض الإحباطات التى نُحِـسّ بهـا عنـد محاولة التمييز بين البلدان عن طريق مؤشرات ذات معنى تبيِّن لماذا يكـون تقسيم البلدان إلى مجموعات مفيدا للتحليل. ومن الممكن أيضا الحديث عـن بلدان غنية وفقيرة، غير أن هذا يرسم خطا فاصلا بين بلدان يتمنى أشخاص كثيرون مهتمون بالعالم الثالث التعامل معها باعتبارها تجمُّعًا واحـدًا. ومـن السهل أن نفهم جاذبية تعبير "underdevelop" ["يجعله يتخلَّف"] كفعل مُتَعَـدٍّ فى تمييز تلك البلدان التى جعل استغلالُها مـن الممكـن تنميـة مُـسْتَغِلِّيها.

1: مَفْهَمَة: تكوين مفهوم/مفاهيم لشيء، أو التحويل أو التجريد لشيء إلى مفهوم/مفـاهيم، أو التفسير المفاهيمىّ لشيء؛ وهى عكس التخصيص specialization، والفعـل منهـا: "مَفْهَمَ" و"يُمَفْهِمُ"؛ "تَمَفْهَمَ" و"يتَمَفْهَمُ"، وهكذا؛ إلخ.. إذا أردنا الاستفادة مـن مزايـا الكلمـة الواحدة بدلا من "إضفاء طابع المفهوم" على شيء – المترجم.

والحقيقة أن فكرة أن المجتمعات المتقدمة قد قامت بتأمين تقدُمها عن طريق جعل البلدان الفقيرة متخلفة ماثلة فى صميم نظرية التبعية.

وتشكلّ مثل هذه الصعوبات أهمّ أفكار باقى هذا الفصل. ويتمثل هدف فحص مفهوم "العالم الثالث" فى أن من الممكن تحقيق نظرة نافذة تمهيدية إلى بعض المشكلات التى تعانيها هذه البلدان عن طريق فحص مدى صحة استعمال تصنيف واحد لمثل هذه المجموعة العديمة الشكل.

معانٍ وأهداف :

لكىْ نكون قادرين على تقييم مختلف المواقف التى يتخذها أولئك الذين دخلوا فى جدال حول ما إذا كان "العالم الثالث" مفهوما ينطوى على معنًى من الضرورىَ أنْ نفرز مختلف التصورات التى لدى الناس بشأن البلدان التى يعتقدون أنها تستحق هذا النّعتْ.

ويُحيل المعنى الأصلىّ لعبارة "العالم الثالث" إلى مجموعة من البلدان غير المنحازة خارج تكتلات القوى العظمى. وقد جرى كثير من النقاش بشأن مَنْ الذى استعمل هذه العبارة أوّلا، غير أن من المقبول به بوجه عام أن الديموجرافىّ والمؤرخ الاقتصادىّ الفرنسىّ، **ألفريد سوفى** Alfred Sauvy هو الذى نحت العبارة فى أوائل خمسينيات القرن العشرين. على أنه يوجد أيضا الرأى القائل بأنه لا بد أنه جرَتْ ترجمتها على أنها "القوة الثالثة" Third Force؛ لأنه يبدو أن **سوفى** كان يفكر فى مشكلة تكتلات القوى خلال الحرب الباردة، وفى قوة ثالثة متميزة عن الكتلة الغربية والكتلة الشرقية. ومع هذا

فإن "عدم الانحياز" non-alignment فى المجالات العسكرية والدبلوماسية يمثّل إحدى أقدم الصفات المرتبطة بحالة العالم الثالث (Wolf-Phillips, 1987; Love, 1980). وقد مثّل هذا الموقف بصورة صارخة للغاية مؤتمر باندونج الذى حضرة ممثلو 29 بلدا أفريقيًّا وآسيويًّا فى 1955 (Berger, 2004).

وتُعَبِّر فكرة أخرى مبكرة مرتبطة بالعالم الثالث عن *التضامن* بين البلدان النامية الذى يقوم على وضعها الاقتصادىّ المنتِج للمواد الأولية، وفقرها النسبىّ، واعتمادها على الزراعة، وأشكالها المتميزة من النظام الاقتصادىّ الذى لا يتخذ نموذجه من الكتلة الشرقية ذات الاقتصادات المخططة ولا الكتلة الغربية، نظام السوق الحرة. وكان يُنْظَر إلى العالم الثالث باعتباره يقع خارج العالم الأول من الديمقراطيات الرأسمالية المتقدمة والعالم الثانى من البلدان الشيوعية المتقدمة صناعيا. ولم يكن العالم الثالث مجرد مجموعة من الدول بحساب البواقى، لا هى ليبرالية - ديمقراطية، ولا هى شيوعية-شمولية. بل كانت تَجَمُّعًا تتمثل أهميته فى أن بلدانه الأعضاء التى تقع خارج أوروبا، وبصفة رئيسية جنوب دائرة (خطّ) العرض الأربعين، كانت بصفة رئيسية بلدانا زراعية، وكانت أفقر كثيرا من بلدان الشمال، وكانت عرضة إما للاستعمار أو لـ "تغلغل دبلوماسىّ واقتصادىّ عميق من جانب القوى الغربية" (Finer, 1974, p. 98).

غير أنه كان هناك انحراف مهمّ عن هذا التصوُّر لانقسامات العالم الاقتصادية. فقد قدَّم الزعيم الصينىّ **ماو تسى تونج** Mao Tse-tung تصنيفا مختلفا للغاية شكَّلتْ فيه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتىّ العالم

الأول، وشكَلتْ فيه اليابان، وبلدان أوروبا وكندا العالم الثــانى، علــى حــين كوّنتْ فيه أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، ومعظم آسيا العــالم الثالــث. وكانــت الدعوى المقدَّمة هنا هى أن الولايات المتحدة والاتحاد الــسوفييتىّ كلاهمــا إمبرياليّان، حيث تُمَثِّل توابعهما المتقدمة العالم الثانى، وحيث تكوِّن الممتلكات الاستعمارية السابقة للعالميْن الأول والثانى المنتجة للمــواد الأوليــة العــالم الثالث. وعلى هذا فإن بلدان الأوبك، رغم ثروتها، ستقع فى مجموعة العــالم الثالث (Dirlik, 2004).

ومن الجلىّ أن **ماو** كان واقعا تحت تأثير العلاقات القائمة بين الصين والاتحاد السوفييتىّ، التى كانت فى تلك الفترة أسوأ مما بين الصين وبعــض الدول الرأسمالية. ومن منظورات اشتراكية أخرى، كان يُنظر إلــى البلــدان النامية على أنها بمعظمها بلدان تابعة للقوى الرأسمالية الرئيــسية. وقــد أدَّى هذا إلى اعتقاد أنه لا يمكن الحديث بصورة جادّة إلا عن عالميْن، وليس ثلاثة عوالم، عالم رأسمالىّ، وعالم اشتراكىّ (Griffin and Gurley, 1985).

ثالثا، كانت هناك فكرة تحالف *مُعاد للإمبريالية anti-imperialist* ضد الاستعمار colonialism، والاستعمار الجديد neo-colonialism، والعنــصرية racialism. وعلى هذا فإن العالم الثالث أيَّدَ التضامن ضد التدخل والتــورُّط المتواصليْن للاقتصادات القوية فى الاقتصادات النامية والكيانــات الــسياسية polities فى العالم، فى محاولة لتعزيز السيادة الاقتصادية فى وقت كان مــن الواضح فيه للغاية أن الاســتقلاليْن الــسياسىّ والاقتــصادىّ لا يتلازمــان بالضرورة، وأن تحقيق الاستقلال الدستورىّ لم يكن يؤَمِّن الحرية فى الداخل من المعوقات الخارجية. وسوف نعود إلى بحث هذه الفكرة من جديد عنــدما

نصل إلى فحص مفهوم "الاستعمار الجديد" والطريقة التى صيغت بها تفسيرات التنمية السياسيّة والاقتصاديّة بمثل هذه العبارات. وعلى هذا النحو تحاول فكرة "العالم الثالث" الإمساك بتجربة مشتركة للاستغلال من جانب الأغنياء والمجتمعات الأكثر قوة. وقد جرَّبتْ كل بلدان العالم الثالث مثل هذا الاستغلال إلى درجة ما، وأحسَ كثير من زعماء العالم الثالث بقوة بأنه كان متواصلا حتى بعد الاستقلال.

رابعا، ارتبطتْ العالم–الثالثية Third Worldism بفكرة *التلاحم الإقليمىّ* *regional coherence* من خلال حركات الجامعة القومية. على أن العالم الثالث لا يمثل تَجَمُّعا من البلدان ذات مصالح متطابقة بينها كلها، غير أنه يمكن أنْ توجد داخل العالم الثالث مجموعات من الدول تشترك فى مصالح تجمعها عبر حدودها القومية – على سبيل المثال، عالم الْجامعة العربية، أو عالم الجامعة الأفريقية. وكانت مثل هذه المفاهيم مهمة بالنسبة للقادة السياسيِّين فى البلدان النامية فى ستينيات القرن العشرين. وقد جرت هنا محاولة لإثبات أن الحدود القومية لن تكون مهمة بنفس القدر كما كانت فى أنحاء أخرى من العالم. وكان يُنْظر إلى الحدود القومية على أنها من خلق الاستعمار الأوروبى، وبصفة خاصة فى أفريقيا. وكانت بالتالى أجنبية إلى حد ما، إذْ كانت تعكس ماضيًا استعماريًّا. وقد تمّ بناء المؤسسات لتعكس هذه الأممية، وما تزال بعض هذه المؤسسات قائمة، ولكنْ بدون الأهمية التى كان المقصود فى الأصل أنْ تكون لها.

خامسا، منذ أوائل سبعينيات القرن العشرين تعكس العالم–الثالثية حملة من أجل *نظام اقتصادىّ عالمىّ* جديد *new international economic*

order يمكن فى إطاره قيام البلدان النامية بتأمين سيطرة قومية أكبر على مواردها الطبيعية، وأنْ تحاول حماية اقتصاداتها بالاتفاق بصفة جماعية على أسعار المواد الأولية التى يعتمد عليها الكثير جدا من اقتصاداتها. وكانت العالم-الثالثية مدفوعة إلى حدٍّ ما بإحساس بالظلم ضد البلدان المتقدمة التى يبدو أنها تلاعبتْ بقواعد الاقتصاد العالمىّ ضد البلدان الأقل نموًّا (Rothstein, 1977). وكان الهدف يتمثل فى تقوية موقف بلدان العالم الثالث المنفردة عبر العمل الجماعىّ فى مواجهة شركائها التجاريِّين الرئيسيِّين ومصادر الاستثمار الأجنبىّ.

وتريد بلدان العالم الثالث أيضا أنْ تحقق وصولا أكبر فيما يتعلق بسلعها المصنَّعة إلى الأسواق فى البلدان المصنِّعة عن طريق إقناع الحكومات فى تلك البلدان بخفض حواجزها التجارية التى تحمى الصناعات المحلية من المنافسة الآتية من منتجات العالم الثالث. وقد تبنَّتْ الأمم المتحدة والبنك الدولى هذا النداء، وينادیان كلاهما ينادى بتحرير السوق العالمية وبخفضٍ فى مستوى سياسة الحماية الجمركية فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادىّ والتنمية. وتمتدّ تكلفة سياسة الحماية الجمركية فى بلدان العالم الغنية متجاوزة اعتراض سبيل الواردات من العالم الثالث لتشمل تحويلات رأسمالية سلبية ومعدلات فائدة حقيقية أعلى، ومنافسة غير متكافئة فى الخدمات العالمية، وأسواق مغلقة للتكنولوچيا. كما يتمثل جزء فى هذا المظهر للعالم-الثالثية فى نقل أسرع للتكنولوچيا لمنح بلدان العالم الثالث وصولا إلى تكنولوچيات متقدمة تحتاج إليها عملية التصنيع، وكانت تُثْبِت أنها ناجحة جدا فى بعض البلدان النامية.

وتشمل مقترحات ذات صلة صندوقا عالميا للتنمية تُسْهِم فيه كل البلدان على أساس جدول أسعار متحرك يرتبط بدخلها القوميّ؛ وتنمية قاع البحر لتوفير مصادر جديدة للغذاء؛ والتنمية الدولية لمصادر طاقات بديلة. ومن خلال منظمة اليونيسكو تحاول بلدان العالم الثالث أنْ تعمل بصورة جماعية لمقاومة الضغوط الآتية من وسائل الإعلام المطبوعة بالطابع الغربيّ، والإمبريالية الثقافية، والتعليمية، والعلمية التى تروِّج تكنولوچيا وقِيَمًا تعليمية، غير ملائمة فى مجتمعاتها. كما جرى إثبات التضامن فى اجتماع منظمة التجارة العالمية فى الدوحة فى 2001 عندما كوَّنتْ البلدان النامية تحالفات فعَّالة فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية، وبراءات اختراع الأدوية، وجدول أعمال المفاوضات القادمة، وتحويل ميزان القوة بعيدا عن البلدان المصنِّعة الغنية.

عوالم متغيِّرة :

تغيَّرَ العالم الثالث كثيرا منذ أقدم رؤى التضامن، وما يزال يتغيَّر. وقد تكون الثقافة السياسية هى السمة المحدِّدة للعالم الثالث، وليس مستوى الوفرة الاقتصادية أو التوجُّه الدبلوماسيّ. إن ما يميِّز البلدان الأعضاء فى العالم الثالث هو الافتقار إلى الإجماع بشأن قواعد "لعبة" السياسة (Kamrava, 1995). وبالتالى فإن أىّ نَعْت ينقل رسالة تجانس الشروط الاجتماعية-الاقتصادية والهدف السياسىّ يغدو، بصورة متزايدة ، غير مقبول من جانب

المعلقين من كلٍّ مـــن الــشمال والجنـــوب (Leftwich, 1983; Hulme and Turner, 1990).

والشكل الأول للتجانس الذى يغدو من الضرورىّ إدراكـــه ثقـــافىّ. وينظر البعض إلى تعبير "العالم الثالث" على أنه مُهِين للنطاق المتنـــوع مـــن الكيانات السياسية، والثقافات، والتواريخ، والأيـــديولوچيات الموجـــودة فيـــه (Rothstein, 1977). كما أنه يمكن أنْ يعبِّر عن فكرة أن المسئولية عن فقـــر العالم الثالث تقع بالكامل على العالم المتقدم، هذه النظرة التى يمكن اعتبارها متفضِّلة ومتعطِّفة. ذلك أن العالم الثالث ليس "كتلة متماثلة راكدة مجردة مـــن الطابع المميِّز" ، ويجب ألا نُنْكِر على شعوب العالم الثالث الهوية، والطـــابع الخاص، والشخصية، والمسئولية (Bauer, 1981, pp. 83-4). غير أن رَفْـــض المفهوم لأنه يعامل العالم الثالث على أنه كتلة غير متمايزة يُخاطر بإهمـــال الدلالات السيكولوچية والسياسية للعالم-الثالثية لصالح تفسيرٍ "يدل على اتحاد من البلدان التى تكرّس نفسها للابتزاز الأخلاقىّ للغرب المـــصاب بـــشعور الذنب" (Toye, 1987, p. 6).

ويتمثل تغايُر متعاظم فى القوة الاقتصادية. وكما أوضحنا من قبـــل، فإن هناك فوارق كبيرة فى الثروة داخل العالم الثالث. وتنمو فوارق أوسع فى نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمـــالىّ، ومـــستويات الإنتـــاج الغـــذائىّ، ومعدلات النمو السنوىّ، ومعدلات التـــصنيع. ويميـــز المراقبـــون الخبـــراء والمنظمات الدولية مثل البنك الدولىّ فى الوقت الحالىّ بين البلـــدان الفقيـــرة الغنية، والبلدان الفقيرة المتوسطة، والبلدان الأكثر فقرا، حتى إلى حدّ الإشارة إلى المجموعة الأخيرة على أنها العالم الرابع – أفقر البلدان الفقيرة أو البلدان

الأقل نموا فى البلدان النامية (Rothstein, 1977). ويتمّ تقديم إحصائيات البنك الدولىّ بمثل هذه المجموعات، كما تميِّز بينها منظمات أخرى مثل الأمم المتحدة من حيث عملية صنع قراراتها (Hoogvelt, 1982). وبعض النقاط الفاصلة بين هذه المجموعات اعتباطية تماما (Worsley, 1984) غير أنه توجد مع ذلك اختلافات حقيقية عندما نقارن بنجلاديش بماليزيا، مثلا. ويميز بعض مَانِحِى المساعدات، مثل الحكومة البريطانية، بين البلدان الفقيرة والبلدان الأكثر فقرا بهدف توجيه مساعدة التنمية نحو أفقر البلدان، وكثير منها بين بلدان الكومنولث البريطانىّ، الأمر الذى يتلاءم، على خير وجه، مع سياستها المتمثلة فى توجيه المساعدة نحو مستعمراتها السابقة.

كما أن تجربة العولمة فى العالم الثالث لم تكن متماثلة. وقد جرى تأكيد إثبات أن "عولمة" اقتصاديات السوق والديمقراطية التعددية، التى جرى التبشير بها بحلول نهاية الحرب الباردة، تتحدَّى إلى مدى أبعد صحة مفهوم عالم ثالث (Berger, 1994). وتُدْمِج عملية العولمة الاقتصادات، والثقافات، والتكنولوچيا. كما جرى تأكيد أن نهاية الحرب الباردة وزوال الأنظمة الشيوعية فى روسيا وأوروبا، كانا يعنيان أن كل البلدان كانت تتقارب سياسيًّا حول الديمقراطية الليبرالية، واقتصاديًّا حول الرأسمالية. وبدا أن الدَّقْرَطة تزحف إلى الأمام. وبدا أن المصادر الرئيسيَّة للصراع الدولىّ تضعف بصورة لا رادّ لها. ووصل العالم، وفقا لـ **فرانسيس فوكوياما** Francis Fukuyama (1992)، إلى "نهاية التاريخ" التى لا يمكن أنْ يوجد فيما وراءها مزيد من التطور.

ويبقى أنْ نرى ما إذا كان مثل هذا التقارب سيحدث فى وقت من الأوقات، ولكنه كما اعترف **فوكوياما** نفسه، يبقى احتمالا بعيدا بالنسبة لمعظم العالم الثالث. كما أن مفهوم "نهاية التاريخ" لا يساعد كثيرا فى فهم الصراعات بين بلدان فى العالم الثالث، مثل ڤينيزويلا وكولومبيا، أو توترات بين ما يسمى بجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها فى وسط أفريقيا. كما أنه لا يتلاءم مع الصراع الإثنىّ، كما فى كينيا، حيث أدَّى قصور السياسة الانتخابية إلى عنف غير متوقع فى 2008 بين خَمْس قبائل تشكِّل غالبية السكان الذين يتألفون من 43 قبيلة و34 مليون نسمة. وقد مات ألف شخص وتشرَّد أكثر من رُبْع مليون ليصيروا لاجئين داخليِّين. كما يبدو من التفاؤل، بصورة غير واقعية، أنْ نتوقع تقارُبًا حول الديموقراطية الليبرالية فى زميبابوى أو بورما.

ويكمن جانب من تنوُّع العالم الثالث فى الأيديولوچيات المتصارعة، والأنظمة الاقتصادية، وأشكال الحكم. ولا شك فى أن الإجماع حول الديمقراطية الليبرالية، بقدر ما ينشأ مثل هذا الإجماع، لا يشترك فيه كثير من بلدان العالم الإسلامىّ. والواقع أن الأنظمة الإسلامية تتعارض تماما مع المبادئ الأساسية للديمقراطية، وبصفة خاصة حرية التعبير، وحرية العقيدة، والمساواة السياسية، وسيادة القانون، وفصل الدولة عن الدِّين. والحقيقة أن بلدانا كثيرة فى العالم الثالث تُسَمِّى نفسها ديمقراطية تجد من الصعب تطبيق الإجراءات الشكلية للديمقراطية، مثل الانتخابات الحرة والنزيهة، بصورة صحيحة، ومن المستحيل عمليا توفير الأسس المادية والاجتماعية اللازمة للتمتُّع بالحقوق والمشاركة السياسية الكاملة. وداخل العالم الثالث يوجد أيضا

أولئك الذين ينظرون إلى ادّعاء أن التاريخ ينتهـى الآن إلـى الديمقراطيـة الليبرالية والرأسمالية على أنه شكل آخر للاستعمار الجديد الغربىّ.

وتتمثل نظرة بديلة لعهد ما بعد الحرب الباردة فى أنه، بعيـدا عـن التوصل إلى إجماع حول قِيَم اقتصادية وسياسـية، حـلّ محـلّ الـصراع الأيديولوجىّ تصادم ثقافات وأديان، أو "حضارات" كما سـيفهمه **صـامويل هنتنجتون** Samuel Huntington (1996). ويدور الصراع السائد فى فترة ما بعد الحرب الباردة من هذا المنظور بين الإسلام والغرب.

ويقدم مثل هذا التصنيف من جديد صورة متماثلة وشاملة إلـى حـدّ بعيد لهذين المتنافسيْن. كما أنه يساوى بصورة زائفة الثقافة مع الدِّين. ويتألف العالم الثالث فى عهد ما بعد الحرب الباردة من مجتمعات وثقافات أكثر كثيرا مما يسمح به ازدواج هاتين الحضارتين. ولا يمكن إدراج مناطق واسعة من العالم الثالث تحـت أىّ مجموعـة منهمـا. وتـشمل العلاقـات الـسياسية والدبلوماسية بين الغرب والبلدان الأخرى توترات من الـصعب أنْ تتوافـق داخل هذه النظرة إلى النظام العالمىّ، مثل علاقات الولايـات المتحـدة مـع ڤينيزويلا، والصين، وكوبا، أو علاقات المملكة المتحـدة مـع زيمبـابوى. وتشغل علاقات أمريكا مع الصين والهند مرتبة عالية على قائمـة أولويـات وزارة الخارجية، وتهتم دبلوماسية المملكة المتحدة بنفس القدر بالهجرة غيـر الشرعية، وتهريب المخدرات، والعلاقات مع أوروبا، والمصالح الاقتـصادية للبلاد، وكذلك عمليات مكافحة الإرهاب counter-terrorism. وعندما يكـون الغرب متورطا فى مجتمعات إسلامية بمعظمها فإنه يكون دائما متحالفا مـع واحدة أو أكثر من المجموعات المنشقة أو النُّخَب ذات الأسـاس الإسـلامىّ،

ولا يكون معاديا للإسلام على نحومانري ذلك فـــي: العـــراق، وأفغنـــستان، والمملكة العربية السعودية، وباكستان وهى الأمثلة الأكثر وضوحا.

كما أن تغيرات مهمة داخل النظام الدولىّ تجرى أيضا داخل العـــالم الثالث، وبصورة ملحوظة أكثر بين آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء. وقد نَمَتْ صادرات أفريقيا إلى آسيا بنسبة 20 فى المائة بـــين 2000 و 2005، جاعلـــةً آسيا ثالث أهم وجهة لصادرات أفريقيا بعد الاتحـــاد الأوروبـــىّ والولايـــات المتحدة، وجاعلةً إياها المنطقة التى تأخذ النصيب الأسرع نموًا. وقد شهد كل من الاتحاد الأوروبىّ والولايات المتحدة انخفاضَ نصيبيْهما من الـــصادرات الأفريقية بين 1990 و2005. كما نَمَتْ واردات أفريقيا من آسيا أســـرع مـــن مناطق أخرى، حيث يمثل الاتحاد الأوروبىّ والولايات المتحدة أيضا نصيبيْن متناقصيْن من واردات أفريقيا.

وتصير التنمية الأفريقية معتمدة، بصفة خاصـــة، علـــى التجـــارة، والاستثمار، والمساعدة من الصين. وقد ارتفعتْ الصادرات الأفريقيـــة إلـــى الصين من مستويات لا وزن لها فى 1990 إلى 5 مليـــارات دولار أمريكـــىّ فى 2000، وتسارعتْ لتصل إلى 19 مليار دولار أمريكىّ فـــى 2005، أو 15 فى المائة من الصادرات الكلية للمنطقة. وتمثل الصين الوجهة الأسرع نمـــوًا لصادراتها. كما زادت قيمة الواردات من الصين، من 3.5 مليـــارات دولار أمريكىّ فى 2000 إلى أكثر من 13 مليار دولار أمريكىّ فـــى 2005، أو 15 فى المائة تقريبا من الواردات الكلية لأفريقيـــا جنـــوب الـــصحراء. وزادت التجارة بين الصين وأفريقيا بنسبة 50 فى المائة فى 2002 وبنسبة أخرى 60 فى المائة فى 2003. ويشمل الاستثمار الصينىّ فى أفريقيا حقول نفط بحرية

قبالة الساحل (نيچيريا)، وبتروكيمياويات (السودان)، وتليفونات محمول (خلوية) (زيمبابوى)، وطرق (رواندا وكينيا)، وسكك حديدية (أنجولا)، والحراجة (موزمبيق). كما زادت الصين المساعدة لأفريقيا زيادة كبيرة، لترتفع إلى 19 مليار دولار أمريكىّ فى 2006، وتعتزم مضاعفة هذا الرقم بحلول 2009 (Tacoby, 2007)، الأمر الذى يثير القلق من أن غياب المشروطيات السياسية مع المساعدة الصينية يمكن أنْ يهدِّد، حتى بمدى أبعد من الخطر، حقوق الإنسان فى أفريقيا.

والواقع أن مزايا العولمة – زيادة التجارة، والاستثمار الأجنبىّ، ونشر التكنولوچيا – لا تنتشر بصورة متساوية بحال من الأحوال عبر العالم الثالث. وقد انتهزتْ بعض المناطق، مثل شرق آسيا، فرصة العولمة لإحداث نُمُوٍّ فى الصادرات المصنَّعة. وتبقى مناطق أخرى مهمَّشة بسبب اعتمادها المتواصل على السلع الأولية. وداخل شرق آسيا، كان التَّعافِى من الأزمة المالية فى 1997-1999 غير متساوٍ. كما كان انتشار تكنولوچيات المعلومات والاتصالات غير متساوية جدا. وللبلدان الأكثر فقرا فى العالم الثالث أنصبة صغيرة خطرة فى التجارة العالمية والوصول إلى الاستثمار الأجنبىّ.

وبالتالى تهبط بلدان نامية كثيرة إلى مدى أبعد فأبعد وراء البلدان المتقدمة اقتصاديا، على حين أن لقلة منها اقتصادات متنامية بمعدلات أسرع من اقتصادات البلدان المتقدمة. وتبرز هنا الهند والصين، حيث ضاعفتْ الأولى معدل نموِّها بين 1980 و 2000، ويصل متوسط نصيب الفرد للأخيرة إلى 8 فى المائة تقريبا سنويا منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين. وحيث إن هذين البلدين يمثلان أكثر من نصف فقراء العالم، فإن منجزاتهما قد أحدثتْ

خفضا فى الفقر العالمىّ. ومن ناحية أخرى لم تشهد غالبية البلدان الفقيرة زيادة الفقر فحسب. إنها تميل إلى أنْ تفتقر إلى القدرة الحكومية اللازمة لمعالجة أخطار العولمة، وبصفة خاصة عدم الاستقرار المالىّ، والغزو البيولوچىّ bioinvasion، والجريمة والإرهاب العالميَّيْن، وسلطة المؤسسات الدولية (مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولىّ، وأكثر من 26 000 من المنظمات غير الحكومية الدولية، والشركات عبر القومية)، والفجوة المتعاظمة بين الأغنياء والفقراء.

ولمّا كانت بعض البلدان الأقل نموا قد رَحَّبتْ، أو على الأقل قَبِلَتْ، بحتمية الاستثمار الأجنبىّ وما يجلبه معه من تبعية، بما فى ذلك الخضوع فى التقسيم العالمىّ للعمل، فإنه يجرى تقويض عدم الانحياز كسمة محدِّدة لدول العالم الثالث. وعلى هذا فإنه حتى فى نهاية ستينيات القرن العشرين لم تكن بلدان العالم الثالث تتصرف بحال من الأحوال متحدة تجاه العلاقات شرق-غرب. وقد ظهرتْ مجموعة من الدول الآسيوية المعادية للشيوعية بأعلى صوت - إندونيسيا، وماليزيا، وسنغافورة، وتايلندا، والفيليبين. ووضع هذا نهاية للعالم الثالث ككتلة تصويت متماسكة فى الأمم المتحدة، حيث قَسَّمه على خطوط أيديولوچية. وبطريقة مماثلة، رفضتْ بلدان العالم الثالث الأكثر تصنيعا فى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فى 1979، مجموعة قواعد للممارسات السليمة code of conduct للشركات المتعددة الجنسيات أرادت دول العالم الثالث الأقل تصنيعا إدخالها، موضحةً حاجتها إلى تفادى الشركات المتعددة الجنسيات المثيرة للمتاعب التى تعتمد على وجودها حتى بلدان العالم الثالث الغنية اعتمادا شديدا فى تنميتها. وقد صار الأساس الاقتصادىّ المادىّ

لعدم الانحياز ضعيفا جدا بحلول 1980، جاعلا من الصعب على الاقتصادات التابعة تكوين كتلة صلبة مناوئة للقوى الاقتصادية الرئيسية فى العالم المتقدم التى تعتمد عليها فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبىّ، والتكنولوچيا، والمساعدة، والعون التقنىَ. ومن الناحية السياسية، صارت غالبية بلدان العالم الثالثة "منحازة" جدا منذ وقت طويل (Worsley, 1984, p. 324).

كما جرى تقويض التضامن بعدد من التطورات الأخرى. أولا، صارت منظمات كثيرة تعبِّر عن المصالح الإقليمية المشتركة ضعيفة أو اختفتْ. وتلك المنظمات التى بقيتْ صارت موجَّهةً نحو المصالح الاقتصادية لمناطق بعينها، على سبيل المثال، السوق المشتركة لأمريكا الوسطى، ورابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية، ومنظمة الأوپك. وفى بعض الأحيان تطورتْ هذه العلاقات إلى منظمات دولية ذات عضويات عابرة للتقسيم شمال-جنوب، حيث جمعتْ بين بلدان من العالميْن الأول والثانى. وهناك مثال حديث مهم هو منظمة الآپك APEC – منظمة التعاون الاقتصادىَ الآسيوىّ الپاسيفيكىَ – التى تشمل عضويتها الولايات المتحدة، واليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان، وماليزيا، وتايلندا، وسنغافورة، والصين، وأستراليا. وتمثل الدول الأعضاء فى منظمة الآبك أكثر من نصف الناتج الاقتصادىَ للعالم وخُمسَىْ تجارة العالم.

ثانيا، قَوَّضتْ مشكلات اقتصادية محلية فى بلدان العالم الثالث التضامن مثل تلك التى انعكستْ فى المطالب المتعلقة بنظام اقتصادىَ عالمىَ جديد. وقد أجبرتْ إخفاقات السياسة، وسوء الإدارة، والدَّيْن بعض بلدان العالم

الثالث على أنْ تصير ناظرة إلى الداخل، الأمر الذى قاد البعض إلى استنتاج أن "تضامن العالم الثالث صار شيئا من الماضى" (Westlake, 1991, p. 16).

ثالثا، أحدث زوال الأنظمة الشيوعية فى أوروبا الشرقية والوسطى والاتحاد السوفييتىّ السابق درجة من التجانس بين العالميْن الأول والثانى، على الأقل من ناحية الأنظمة الاقتصادية، الأمر الذى يجعل الإشارات إلى البلدان النامية على أنها المجموعة أو القوة "الثالثة"، تفقد معناها بصورة متزايدة. وقد جرى تأكيد أن عولمة اقتصاديات السوق والديمقراطية التعددية، التى من الجلىّ أنه تمّ التبشير بها بحلول نهاية الحرب الباردة، تتحدَّى إلى مدى أبعد صحة مفهوم عالم ثالث (Berger, 1994)، رغم أن هذا يتجاهل الواقع المزعج المتمثل فى أن الأسواق قد تسيطر على الاقتصادات فى المجتمعات التى يسيطر فيها الطغاة على الحكومة.

وأخيرا، فإن التضامن جرى تقويضه بصورة جدية نتيجة الحروب بين دول العالم الثالث، وبصورة خاصة الصراع الإيرانىّ-العراقىّ، وحرب الخليج، والصراع بين الهند وپاكستان، والحرب فى جنوب شرق آسيا فى أواخر سبعينيات القرن العشرين، والحرب فى وسط أفريقيا وفى القرن الأفريقىّ. ولا يمكن التقليل من شأن المعاناة الإنسانية التالية والخسارة الاقتصادية عند بحث "تضامن" العالم الثالث.

وقد أثار بعض الأشخاص اعتراضا جديا آخر على مفهوم "عالم ثالث"؛ لأنهم وجدوا صعوبات مع ربطه بالفقر. ويكمن مصدر القلق فى أنه إذا تمّ تعريف مجموعة من البلدان بأنها فقيرة فإن هذا قد يُخفِى أنه توجد فى هذه البلدان طبقات تتمتع بثروة واسعة. كما أن الحديث عن شعوب شديدة

الفقر فى البلدان الأقل نموًّا (Meier. 1976) يمكن أنْ يكون بمثابة شكل من الإلغاز يحرف الانتباه بعيدا عن الانقسام الداخلىّ إلى طبقات. ذلك أن البلدان الفقيرة لا تتألف بصورة كاملة من أشخاص فقراء. بل توجد لامساويات داخلية كبرى. كما أن الفوارق الاقتصادية بين بلدان العالم الثالث لم تستأصل الفقر داخل البلدان الأكثر نجاحا. وتتواصل اللامساويات وتزداد أحيانا بصرف النظر عن الأداء الاقتصادىّ الكلىّ لأحد البلدان (Toye, 1987). وفى الوقت نفسه كثيرا ما يبدو أن النُّخَب فى مجتمعات العالم الثالث لديها الكثير الذى تشترك فيه مع النُّخَب الغربية أكثر مما مع الجماهير المجرَّدة من المِلْكية (Berger, 1994).

وعلى هذا، فإن انقسام العالم إلى بلدان غنية، ومتوسطة الدخل، وفقيرة لا يجب السماح له بإخفاء الانقسام الاجتماعىّ الداخلىّ. وهذا لا يعنى القول بأن الفقر الذى يتعرض له الفقراء فى بلدان فقيرة يرتبط بسوء التوزيع المحلىّ للسلطة وحده. وهو لا يعنى القول بأنه لا علاقة له بالتبعية للاقتصادات الأكثر قوة فى العالم. غير أنه يُنَبِّهنا إلى إمكانية أنْ يكون هذان الشيئان مرتبطيْن – إمكانية أن التبعية داخل النظام الاقتصادىّ العالمىّ تفيد بالفعل بعض الطبقات فى العالم الثالث. وكان قد جرى نَحْت تعبير "البرچوازية الكمبرادورية"؛ لتوصيل فكرة تحالف بين طبقة وسطى محلية ومستثمرين أجانب، وشركات متعددة الجنسيات، وأصحاب بنوك، ومصالح عسكرية. وتوجد بالتالى حاجة إلى ربط التفكير فى الانقسام العالمىّ إلى فئات طبقية بالطريقة التى يؤثر بها ذلك التقسيم والعلاقات بين تلك الفئات الطبقية العالمية فى العلاقات بين الفئات الطبقية الاجتماعية الداخلية. فإلى أىّ مدى

كان يمكن جعل إعادة التوزيع داخل بلد فقير أسهل لو لم تكن هناك أىّ تبعية إزاء شركاء تجاريِّين أقوى ومصادر تبادل أجنبىّ؟.

وعلى هذا النحو، توجد مخاطر بأن تعبير "العالم الثالث" يمكن أنْ يُخفِى عدم تجانس الطبقات الاجتماعية، التى لكل واحدة منها هدف سياسىّ خاص بها. وبالتالى فقد جرى شجب مفهوم "عالم ثالث" بوصفه لغزا مُصَمَّمًا لإخفاء التبعية والاستغلال، وكذلك وسيلة تسمح لحكام بلدان العالم الثالث بإظهار مصلحة مشتركة بينهم وبين الجماهير؛ لإخفاء تحالفهم مع المصالح المتروبولية (Debray, 1967).

الخلاصة: قِيَم العالم الثالث :

رغم وجود حُجَج قوية لصالح استنتاج أن "عصر العالم الثالث قد انتقل بلا رجعة إلى ذمة التاريخ" (Berger, 2004, p. 30)، يعتقد البعض أنه ما يزال من المهمّ الاحتفاظ بهذا التعبير من أجل توصيل قِيَم أساسية مرتبطة به. ذلك أنه يمكن أنْ يكون من الخطورة بمكان أنْ نتوقف عن الحديث عن العالم الثالث، وأنْ نقوم على هذا النحو بتشظية تلك المجموعة من البلدان. كما أنه يجب الحفاظ، بطريقة ما، على تضامنها؛ لأنها كدول منفردة محكوم عليها ببساطة بأنْ تكون ضعيفة فى علاقاتها مع العالم المتقدم. وعلى هذا النحو فإنه يُنظر إلى "العالم الثالث" على أنه "مفهوم صحيح" و"مقولة مرنة، وقابلة للتكيف". وقد تكون محاولات مساءلة صحته ضارّة ومضلِّلة. وهو لا يتضمَّن قِيَما أقل شأنا ولا ترتيبا عدديًّا ما أدنى، بل يعنى بالأحرى: مجموعة

من السمات المميِّزة النوعية التى هى فريدة بأكثر من طريقة واحـــدة فيمـــا يتعلق ببلدان، آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية. وهو يمثل طبيعـــة متماثلـــة بالمعنى الواسع، وليست متطابقة تماما، لتجارب هذه البلـــدان فـــى عمليـــات التنمية، هذه العمليات التى كانت مكبوحة فى الماضى، ومثبَّطـــة، ومـــشكوكا فيها فى الوقت الحاضر، والتى من المرجح أنْ تكون لا مثيل لها فى المستقبل (Muni، 1979). وحتى إذا كانت العالم–الثالثية تعنى فقط بناء تحالفات إقليمية لطرح جبهة متحدة اقتصاديا، فإن هذا، فى حد ذاته، من الأهمية بمكان.

وتتمثل سمة مميِّزة مهمة كهذه فى اللامساواة العالمية، ووضع العالم الثالث فيها. ويقوم هذا التعبير بالوظيفة المهمة جدا المتمثلة فى إرجاع أهمية العلاقات الاقتصادية العالمية إلى وضعها السابق والنتائج المنطقية الاجتماعية والسياسية الكارثية بالنسبة للبلدان التى ليس لها سوى هذا النصيب الـــصغير من دخل العالم، وبصفة خاصة الحرب الأهلية. وهو يمُدُّنا أيضا بـ "عـــلاج حيوىّ" لفكرة أن السياسة الدولية يمكن النظر إليها فقط مـــن حيـــث "صـــدام الحضارات" أو التراثات الدِّينية (Randall, 2004).

غير أن من الأهمية بمكان أن مشكلات كثيرة ميَّزتْ مجموعة البلدان التى كان يسميها المحلِّلون الغربيون فى الأصل بالعالم الثالث، والتى دفعـــتْ قادة العالم الثالث إلى العمل التضامنىّ الطابع، ما تزال قائمـــة. والواقـــع أن البلدان التى تُصنَّف تقليديًّا على أنها جزء من العالم الثالث لا تـــشغل جميعـــا نفس الترتيب من حيث مؤشرات حالة العالم الثالث المستعملة هنا. غير أنهـــا جميعا تواجه بعض المشكلات المرتبطة بحالة العالم الثالث، وتعانى معظـــم البلدان الـ 50 المنخفضة الدخل منها جميعا. وهكذا على حـــين أن البرازيـــل،

وهى بلد فى الشريحة العليا من الدخل المتوسط ، يصل فيه نصيب الفرد من الناتج القومىّ الإجمالىّ إلى 4420 دولار، فإن العمر المتوقع عند الولادة فيها أقل من معدّل ڤييتنام التى يصل نصيب الفرد من الناتج القومىّ الإجمالىّ فيها إلى 370 دولارًا. ولتنزانيا، ذات الاقتصاد المنخفض الدخل، نسبة للتجارة إلى الناتج القومىّ الإجمالىّ أعلى من المكسيك ذات الشريحة العليا من الدخل المتوسط. وتمثل السِّلَع المصنَّعة 10 فى المائة فقط من الصادرات السلعية لإكوادور ذات الدخل المتوسط، بالمقارنة مع 84 فى المائة لپاكستان المنخفضة الدخل. وقد يسهم الماس بـ 80 فى المائة فى أرباح التبادل الأجنبىّ لبوتسوانا، أىْ 50 فى المائة من دخل الحكومة و33 فى المائة من الناتج القومىّ الإجمالىّ. ومع هذا، فإن الاعتماد على هذه السلعة الوحيدة حَوَّلَ هذا البلد من أحد أفقر البلدان فى العالم إلى أحد أغناها فى أفريقيا. غير أن العمر المتوقع عند الولادة فيها 40 عاما، ويرجع هذا بصفة رئيسية إلى ارتفاع إصابات عدوى الإيدز، كما أن محاولات تنويع الصناعات قد انهارت. ومعدل وفيات الأطفال مرتفع فى البلدان ذات الدخل الأكثر انخفاضا، غير أنه مرتفع كذلك فى الجابون ذات الشريحة العليا من الدخل المتوسط. وتتمتع نسبة من سكان بنجلاديش – تماثل تقريبا نسبة أوروجواى – بالوصول إلى مياه آمنة، رغم أن نصيب الفرد من الناتج القومىّ الإجمالىّ لأوروجواى يساوى مثيله فى بنجلاديش 16 ضعفا.

وسوف تبحث الفصول التالية الأهمية السياسية لسمات مميِّزة مثل الفقر واللامساواة والاعتماد على الاستثمار الأجنبىّ من أجل التنمية الاقتصادية، والتصنيع والحضرنة كجوانب للتحديث، والتقدم فى حماية حقوق

الإنسان والحريات. والحقيقة أن التبعية التى برزت فى الكثير من المناقشة عن طبيعة العالم الثالث كانت أيضا أساسية فى تفسيرات التغيرات التى تجرى هناك. وبمعنى ما، فإن تعبير "العالم الثالث" يمثل تحديًا "للتنمية" باعتبارها نموًا وتقدمًا مستقلين. وسوف تشكل المجادلات داخل العلوم الاجتماعية حول التنمية، والتخلف، والنتائج المنطقية للصلات بين البلدان الغنية والفقيرة مادة فصول لاحقة. وسوف يبحث الفصل التالى مقاربة لفهم التغيير السياسى من حيث الصلة بين التحديث الاجتماعى والاقتصادى وظهور مؤسسات سياسية غربية.

2
التحديث والتنمية السياسية

التنمية الاجتماعيّة :

تعود نظرية التحديث بأصولها إلى التفسيرات التطورية الكلاسيكية للتغيُّر الاجتماعىّ. وجذورها الفكرية ماثلة فى التطوريِّين الأوروبيِّين فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر: الفيلسوفان الفرنسيان ومؤسِّسا السوسيولوجيا الحديثة **أوجوست كونت** Auguste Comte و**إميل دوركيم** Emile Durkheim؛ والفيلسوف البريطانىّ **هربرت سبنسر** Herbert Spencer؛ وبالطبع **ماركس** Marx. وكانوا جميعا بطرقهم المختلفة يحاولون تفسير التحول من مجتمع قبل-صناعىّ إلى مجتمع صناعىّ. وهناك عنصران، على وجه التحديد، من ذلك التنظير المبكِّر تمَّ نقلهما إلى المجادلات حول التحديث فى العالم الثالث. وأحدهما هو اعتقاد أن التغير الاجتماعىّ ينطوى على الاستمرارية. والآخر هو اعتقادٌ فى التقدم (Tipps, 1973, Varma, 1980; So, 1990).

ولا يُنْظَر إلى الاستمرارية على أنها محايدة بل على أنها تقدُّمية. ويجلب الانتقال من المجتمع قبل-الصناعىّ إلى المجتمع الصناعىّ معه التقدم والتحسين، والانتقال التدريجىّ من التراث إلى الحداثة (Hoogvelt, 1978). وتنطوى الاستمرارية التقدمية على مجموعة من التحولات: المزيد من

التعقيد؛ وقدر أكبر من التخصُّص، أو "التمايز"، فى النشاط والتنظيم البشريَّيْن فى المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية.

وقد ألهمت نظرية التحديث مقاربة عضوية للسياسة المقارنة كان المقصود بها دمج الظواهر السياسية للعالم الثالث فى إطار عمل نظرىّ جديد. وفى هذا الفصل يتمّ تقديم الحُجَج الرئيسية للمنظور الوظيفىّ بشأن السياسة المقارنة، وبصفة خاصة مفاهيم الوظيفة و"التمايز البنيوىّ" عند تطبيقها على الأنظمة السياسية، والدافع وراء هذا الموقف النظرىّ، والنقد الرئيسىّ الذى جرى توجيهه ضده.

وكان لنظرية التحديث، مثل التفسيرات التطورية الأخرى للمجتمع، نظرتها الخاصة عن نهاية العملية التطورية. وكان التحديث يعنى التقدم نحو وضع يتوافق مع مجتمعات الغرب الصناعية الرأسمالية. والمجتمع الآخذ فى أنْ يكون حديثا مجتمع يحتاج إلى السمات المميِّزة المشتركة لأكثر البلدان تقدما، محقِّقا الأشياء التى تشترك فيها المجتمعات الحديثة (Eisenstadt. 1966). وسوف تلغى المجتمعات التقليدية تدريجيا مؤسساتها وقِيَمها الاقتصادية، والسياسية، وبوجه خاص الثقافية؛ لإحلال مؤسسات وقِيَم حديثة محلها.

وكان يُنْظَر إلى الخصائص المطلوبة للتحديث على أنها مترابطة فيما بينها. وكانت القِيَم الاقتصادية والاجتماعية متصلة ببعضها بعضا عَبْرَ قِيَم فردية مثل أخلاقيات العمل المطلوبة لدعم نوع الأنشطة التى اعتمد عليها المجتمع الصناعىّ الحديث ولكنْ غير الموجودة فى المجتمع التقليدىّ. وعلى هذا النحو اعتمدتْ نظرية التحديث بشدة على نظرة **ماكس ڤيبر**-Max Weber

إلى المعتقدات الدينية باعتبارها تُعَزِّز بعض أنواع الـصلات الاجتماعيــة. والواقع أن مُنَظِّرى التحديث، على حين أنهم لم يكونوا يريدون بالـضرورة نشر البروتستانتية، قَبِلوا مع ذلك بأنْ تكون القِيَم المعياريــة مهمــة للغايــة كأساس لإطلاق أنواع جديدة من المبادرات الاقتصادية.

من التراث (التقاليد) إلى الحداثة :

حدَّد مُنَظِّرو التحديث طبيعة ملامح العملية التى كان يُعْتَقَد أنه عـن طريقها ستصبح مجتمعات العالم غير المتقدمة حديثة. أولا، قــابلوا الــسمات المميزة لنموذج مثالىّ-خالص ideal-type كان قد وُصِـف بأنــه "حــديث" modern مع نموذج كان قد وُصِف بأنه "تقليدىّ" traditional. وكان يُنْظَر إلى التنمية فى ذلك الحين على أنها التطور من النمــوذج الأول إلــى النمــوذج الأخير مع تطور البلدان الأقل نموا إلى مجتمعــات متقدمــة (Nash, 1963; Blomstrom and Hettne, 1984)

ثانيا، جرى التشديد على أهمية التمــايز البنيــوىّ فــى التغيُّــرات الاجتماعية التى تصاحب التنمية الاقتصادية. ويحدث التمايز مع الانتقال من الإنتاج المنزلىّ إلى المصنعىّ، وإحلال المدرسة محل الأسرة والكنيسة فــى الوظيفة التعليمية، وإحلال الهيكل المعقد للحزب السياسىّ محــل الانــشقاقات القبلية.

ثالثا، طرح مُنَظِّرو التحديث أيضا مسألة : أية حاجات يجب إشباعها للحفاظ على نظام اجتماعىّ فى حالة صحية؟. وقــد قبلــوا، حــاذين حــذو

بارسونز Parsons وجـود متطلّبـات أساسـية وظيفيـة عامـة: *التكيّـف* *adaptation*، بحيث يمكن لنظام اجتماعىّ البقاء فى بيئته، و*تحقيـق الهـدف* *goal attainment* – الحاجة إلى التنظيم من أجل تحقيق أهداف جماعية مثل شَنّ الحرب،و*الاندماج* *integration* أو المحافظة على الدعم الاجتماعىّ للنظام، و *الحفاظ على النموذج* *pattern maintenance*، أو الحاجة إلى الاسـتقرار والاستمرارية. ومهما اختلفتْ مجتمعات من نواح أخرى فإن عليها جميعا أنْ تُطَوِّر وسائل أداء هذه الوظائف الجوهرية إذا كان لها أنْ تواصل البقاء.

وكان يجرى التفكير فى التكيُّف على أنه مهم بوجه خـاص. وكـان يعنى أن المجتمعات يمكن أنْ تتغيَّر فى استجابة للتغيرات فى البيئـة. وفـى العالم الطبيعىّ يمكن أنْ تتكيف الكائنات البيولوچية مع بيئة متغيرة، وإنْ كان هذا على مدى فترات طويلة جدا من الزمن. ويمكـن أنْ تُجـارِى التغييـر وتواصل البقاء. وقد جرت محاولة إثبات أن علـى المجتمعـات والأنظمـة السياسية أنْ تفعل نفس الشيء.

وقد اقترن تطبيق نظرية التحديث على السياسة مع مقاربـة محـددة للأنثروبولوچيا الاجتماعية لإنتاج تفـسير *وظيفـىّ* *functionalist* للتغييـر السياسىّ. وكان لها تأثير رئيسىّ على الدراسة المقارنـة للـسياسة عنـدما اُعْتُبِرَتْ الأدوات الموجودة للتحليل السياسىّ غير ملائمة لمهمة إدراج الدول الجديدة التى تظهر على الحلبة السياسية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية فى إطار تحليلىّ مقارن.

يدلّ مفهوم "الوظيفة" function بين أشياء أخرى على تماثُل بين مجتمع وكائن بيولوچىّ. وفى البيولوچيا: تُحيل "الوظيفة" إلى المساهمة التى تقوم بها أجزاء مختلفة من كائن عضوىّ فى بقائه. ومن المفيد أنْ نتذكّر هذا التماثل البيولوچىّ من أجل الإمساك بالافتراضات المسبّقة التى كانت هذه المدرسة الفكرية قد مَفْصَلَتْها عن السياسة والحكومة. ولا يمكن تفسير منظمات مثل الأحزاب السياسية أو المصالح الإدارية إلا بالإحالة إلى الأهداف التى تخدمها من أجل عمل الكائن العضوىّ ككل (Almond, 1965).

وقد استعارت نظرية التنمية السياسية فكرتيْن أساسيَّتَيْن أخرييْن من البيولوچيا: *الاعتماد المتبادل Interdependence والتوازن equilibriuum*.

ويعنى الاعتماد المتبادل أنه عندما يتغير مكوّن واحد من كائن عضوىّ، يتأثر الكائن العضوىّ ككل. وعلى سبيل المثال، فإن ظهور الأحزاب السياسية الجماهيرية أو وسائل الإعلام الجماهيرية "يُغَيِّر أداء كل الهياكل الأخرى للنظام السياسىّ، ويؤثر فى القدرات العامة للنظام فى بيئاته المحلية والأجنبية". وإذا كان التغيير عاجزا عن القيام بوظيفته للنظام فإن "المكوّن المختلّ وظيفيا تضبطه آليات تنظيمية، وتتمّ استعادة توازن النظام" (Almond, 1965, p. 185). وتميل الأنظمة السياسية نحو التوازن. وتحافظ المؤسسات على طابعها أو على الأقل تتغيَّر ببطء.

الهيكل/البنية والوظيفة :

يجب أنْ تقوم الهياكل الاجتماعية، أو مجموعات الأدوار التى يؤديها الأعضاء الأفراد فى مجموعة بأداء الوظائف. وعلى هذا النحو يجرى تمييز الأدوار عن الأشخاص. وعندما يتمّ أداء الأدوار فى مجموعة محددة فإنها تشكل هيكلا اجتماعيا. وعلى هذا النحو يكوّن الأفراد هياكل مختلفة عديدة. ويُسْهم عضو مجموعة أدوار الأسرة فى ذلك الهيكل، بالإضافة إلى الهياكل الأخرى التى يسهمون فيها بأدوارهم، فى العمل، فى الاحتفالات الدينية،و فى تفسير وفرض القانون والعُرْف، فى الروابط المجتمعية، وفى المنظمات السياسية، إلخ إلخ. وفى المجتمعات قبل-الحديثة يمكن أنْ يحسم العُمْر مسألة فى أىّ مجموعة يُسْهم فرد. وعندئذ تصير الدرجات العمرية هيكلا مهمًّا لأداء الوظائف السياسية.

وقد نشأ عن الصلة بين الهيكل/البنية والوظيفة نَعْت "الوظيفية البنيوية" structural functionalism، وهى نظرية قوية النفوذ للغاية، ومن المفارقات أنه جرى التخلى عنها لفترة قصيرة من جانب السوسيولوچيِّين خارج الولايات المتحدة الأمريكية عندما جرى تبنِّيها من جانب العلماء السياسيِّين الأمريكيِّين فى جهودهم لابتكار وسيلة لمقارنة كل الأنظمة السياسية المعروفة. فقد أدركوا وجود حاجة لإطار عمل نظرىّ يمكن أنْ يُجارِى تنوُّعا مذهلا للأنظمة السياسية غير المألوفة التى لا يمكن توفيقها ضمن الأساليب القائمة للمقارنة (Holt and Turner, 1972; O'brien, 1972; Varma. 1980).

وكان المقصود بالوظيفية البنيوية تقديم مثل هـذا الإطـار المقـارن للتحليل. وفى المجتمعات غير الغربية كانت هياكل غير مألوفة تؤدِّى وظائف بدا أنها مطلوبة فى كل الأنظمة السياسية. وكانت هناك مفاهيم أخرى مطلوبة لفهم مثل هذه الظواهر. ولم تكن مفاهيم العلم السياسىّ المعاصر، وهذا أمـر محسوم، جاهزة لهذه المهمة. وإلى هذه النقطة كان العلم الـسياسىّ الغربـىّ يقوم على مقارنة المؤسسات، وربما حتى بصورة أضيق، مؤسسات موجودة فى المجتمعات المصنَّعة الغربية وعمليات دَقْرَطَتِها.

ومن جديد قدَّمَتْ البيولوچيا النظرة النافذة المطلوبة:

> مشكلة تطوير المقولات اللازمة لمقارنة عمليات تحويل مختلف أنواع الأنظمة السياسية ليست مختلفة عـن مـشكلة التـشريح المقارن والفيزيولوچيـا المقارنـة. ولا شـك فـى أن الهيكـل التشريحىّ للكائن العضوىّ الوحيد الخلية تختلف اختلافا جـذريًّا عن الهيكل التشريحىّ لفقرة من العمود الفقرىّ، غيـر أن شـيئا أشبه بالوظائف التى تؤدَّى فى فقرة العمود الفقرىّ عن طريـق جهاز عصبىّ متخصِّص، القناة المعدية – المعوية، تـؤدَّى فـى الأميبا عن طريق تكييفات متقطعة لخليَّتها الوحيـدة (Almond, 1965, p. 195).

وبالتماثل فإن للأنظمة السياسية المعقدة هياكل متخصِّصة لأداء مهام متميِّزة، على حين أن الأنظمة السياسية البسيطة ليس لها ذلك.

وقد صارت الوظيفية functionalism التفسير السياسيّ لنظرية التحديث من أجل الحصول على طريقة للتعامل مع مجتمعات كانت تحقق بسرعة حالة الدول-الأمم بمؤسسات سياسية حديثة بوضوح مثل السلطات التشريعية، والأحزاب، والدساتير، والسلطات التنفيذية، ولكن مُطَعَّمَة بهياكل كانت غير مألوفة كلّيًّا لمعظم المراقبين الغربيّين فيما عدا الأنثروبولوجيّين. ولهذا تَخَلَّى الوظيفيون عن المناهج المقارنة القائمة على الهياكل لصالح منهج يقوم على الوظائف. ولو كان قد جرى الاستمرار بالهياكل لكانت الأدوات التحليلية الناتجة عن ذلك غير ملائمة. وسيكون البحث عن دساتير، وأحزاب، ومجموعات ضغط، وسلطات تشريعية، وبيروقراطيات غير مثمر في مجتمعات تعتمد حكومتها على مثل هذه الهياكل.

ويجب إجراء مجموعة من الوظائف في كل المجتمعات مهما كانت معقدة أو بسيطة، مصنّعة أو زراعية. وتتمثل هذه المهمة في تحديد ما هي هذه الوظائف،ثم في التوصل إلى هياكل تؤدّيها في مجتمعات مختلفة. ولم تعد السياسة المقارنة قادرة على الحكم مسبقا على مسألة الهياكل. وإذا وُجِدَتْ مجتمعات تفرض قوانينها ليس عن طريق المحاكم، وقوات الشرطة، والسجون، والمؤسسات الأخرى للدولة، بل عن طريق صراعات بين الأطراف التي لحق بها الأذى، مُعَدَّلَة بالرأي العام داخل السلالة، كما عند [شعب الـ] "نوير" Nuer في جنوب السودان، فإنه ينبغي افتراض أن مثل هذه المجتمعات كانت غير منظمة، أو في حالة فوضى، أو لا تملك وسائل لحكم نفسها. وربما كانت هذه مجتمعات بلا حكومات Governments غير أنها لم تكن بلا حُكْم government، أو وسائل منتظمة لأداء الوظائف السياسية

الضرورية. وكانت توجد هياكل تؤدّى هذه الوظائف. وربما كانت لا توجد هياكل تشريعية مألوفة لصنْع قواعد مُلْزمة قانونًا غير أن هياكل اجتماعية أخرى قد توجد لأداء هذه الوظيفة المتمثلة فى مَفْصلَة القواعد، ربما عن طريق المجموعات العُمريَّة.

ويتمثل فارق رئيسىّ آخر استخلصه الوظيفيُّون بين المجتمعات المتقدمة والنامية فى وجود تخوم بين الأنظمة الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية. وفى مجتمعات تقليدية ظهر فى كثير من الأحيان أن هذه التخوم غائبة، فى حين أنه فى مجتمع حديث كان من الممكن، وفقا للوظيفيِّين، فَصْل الهياكل التى كانت اقتصادية فى المقام الأول عن تلك التى كانت اجتماعية أو سياسية فى المقام الأول.

وكان الوظيفيون يحتاجون،على السواء،إلى نظرية للنظام السياسىّ – وهذا ملائم أكثر من "الدولة"؛ نظرا لوجود مجتمعات بدون دول – ونظرية للتغيير أو التنمية. ومثل كل مُنَظِّرِى التحديث أرادو أنْ يُدْمِجُوا فى تفكيرهم فكرة التغيير التقدمىّ. وكان يُنْظَر إلى هذه المجتمعات، ليس على أنها فقط تنتقل من وضع إلى آخر، بل من كونها تقليدية إلى أنْ تصير متقدمة، مما يعنى التحسين والتقدم بالطريقة التى تُحْكَم بها المجتمعات.

النظام السياسى :

تقوم النظرية الوظيفية للنظام السياسى على خمسة مفاهيم أساسية: السياسة politics؛ والنظام system؛ والهيكل (البنية) structure؛ والثقافة culture؛ والوظيفة function.

ويعنى الوظيفيون بـ *السياسة*: العلاقات الاجتماعية التى تنطوى على الاحتكار الشرعىّ للقهر المادىّ، حسب التعريف الفيبرىّ Weberian للدولة (Almond, 1965). ويتمّ توجيه الأنشطة السياسية إلى السيطرة أو التأثير على استعمال سلطة الإكراه. ومهما كانت القيَم التى تدفع إلى المطالبات بإجراء من جانب السلطات، ومهما كانت طبيعة الإجراء المطلوب، فإن هذه الأنشطة ترتبط فى نهاية المطاف بسلطة الإكراه للنظام السياسىّ.

ويقوم مفهوم *النظام system* بنقل العلاقات المتبادلة بين أجزاء كيان سياسىّ بحيث إنه إذا حدث تغيُّر فى جزء من النظام سوف تتأثر الأجزاء الأخرى. ويتألف النظام السياسىّ من أدوار محدَّدة تنطوى على احتكار السلطة المادية وترسيخ وصَوْن العملية التى عن طريقها يتمّ تحويل المُدْخَلات inputs إلى مُخْرَجات outputs. وتخلق العملية السياسية كلا من المطالبات بسياسات وعدد من أشكال الدعم للمُخْرَجات الحكومية. ويجرى تحويل تلك المطالبات وأشكال الدعم على جانب المُدْخَلات إلى مُخْرَجات عبر العمليات السياسية. ولكل المجتمعات وسائل لتحويل المُدْخَلات إلى مُخْرَجات. وهى تشكِّل نظامها السياسىّ. وفى كل المجتمعات توجد تفاعلات تُنْتِج مُخْرَجات سياسية عن طريق استعمال، أو التهديد باستعمال، الإجبار المادىّ الشرعىّ.

وعلى هذا النحو كان النظام السياسىّ يُفهَم على أنه مجموعة شرعية من الهياكل المترابطة فى سبيل الحفاظ على النظام والاستجابة للضغوط المتغيرة للبيئة. وتكون تلك الهياكل جزئيا تنظيمية وإكراهية تتعلّق بقمع الخروج عليها. كما تكون توزيعية، محوِّلة الموارد بين قطاعات المجتمع. كما تستخلص الهياكل الاستخراجية الموارد من المجتمع عن طريق وسائل مثل الضرائب.

أما فكرة *الهياكل* كمجموعات من الأدوار المترابطة التى تتألف منها العملية السياسية، فإنها تجعل بوسع الوظيفيِّين تمييز الطريقة التى يمكن أنْ تؤدَّى بها الوظائف بدون أفكار تربط وظائف محدَّدة بهياكل متوافقة. وهكذا فإن التشريع، على سبيل المثال، كان يمثِّل مجموعة من الأدوار المترابطة التى تؤدِّى وظيفة صُنْع قواعد ملزمة قانونًا.

وقد طوَّر الوظيفيون مفهوم *الثقافة* لكىْ يُدْمِجوا فى إطار التحليل السياسىّ فكرة أن كل المجتمعات تشتمل على مواقف وميول قابلة للإدراك إزاء السياسة. وتُستَخْدَم متغيرات نموذج **پارسون** فى نظرية التنمية السياسية theory of political development، أحيانا للتقسيم الثنائىّ للأنظمة التقليدية والحديثة للسياسة، كما فى نموذجىْ **ريجز** Riggs (1957) عن "أجراريا" Agraria [النموذج الزراعىّ] و"إندوستريا" Industria [النموذج الصناعىّ]، وفى بعض الأحيان لإثبات "ثنائية" للهيكل السياسىّ موجودة فى كل المجتمعات، كما فى تمييز **ألموند** Almond بين الهياكل الأولية والثانوية فى مجتمعات تستمر فيها الهياكل السياسية البدائية وقبل الحديثة فى الأنظمة السياسية الحديثة (Almond, 1960).

وكثيرا ما يكون مجتمع فى أزمة مجتمعا يجرى فيه تقويض الثقافة السياسية السائدة من جانب مجموعات متنافسة من المعتقدات. وهى لا تعود قادرة على تعزيز مستوى الدعم الذى يحتاج إليه النظام السياسىّ لكىْ يواصل البقاء. وعلى هذا فإن الثقافة السياسية تتألف من قِيَم تتعلّق بكيف يجب أنْ يجرى توجيه السياسة بالفعل، وكيف يجب أنْ يجرى تنفيذ عمليات الحكومة. ويتمّ التعبير عن الشرعية الملتزمة بهياكل وعمليات الحكومة عبر الثقافة السياسة لمجتمع. وترتبط الالتزامات التى هى النتيجة المنطقية لتلك الشرعية بقواعد النظام السياسىّ.

وفى أىّ مجتمع بعينه يمكن أنْ تكون هناك، حقا، ثقافات سياسية مختلفة تؤدّى إلى الصراع. وكان يجرى النظر إلى إحدى مشكلات التحول إلى مجتمع حديث من الناحية الثقافية على أنها مشكلة مُقْنِعَة للناس فى مجتمعات بعد-استعمارية لقبول حدود الدولة-الأمة على أنها شرعية عندما كانت لتلك الحدود جذورها فى الحكم الأجنبىّ. كذلك فإن عمليات الحكومة يمكن أنْ تفتقر إلى الشرعية إذا كانت تقوم على أشكال غير مقبولة للسلطة مجرَّدة مرة أخرى من مصدر أجنبىّ. وعلى هذا فإن تكييف الديمقراطية الموروثة عن الأجانب يمكن أيضا أنْ يكون صعبا. وكثيرا ما تجرى الإشارة إلى هذه المسألة باعتبارها مشكلة الاندماج السياسىّ، وهى تمثل مصدرًا رئيسيًّا لعدم الاستقرار السياسىّ فى مجتمعات العالم الثالث. وسوف نعود إلى الاندماج السياسىّ فى الفصل 8 عندما نبحث التفسيرات المختلفة للنزعة القومية والانفصال.

وأخيرا، هناك مفهوم *الوظيفة*، هذا المفهوم الرئيسىّ لحاجات المحلِّل المقارن. ولا يمكن مَفْهَمَة الخصائص العامة للأنظمة إلا من حيث الوظائف. وقد زعم الوظيفيون أن كل مجتمع، مهما كان مُنَظَّما سياسيًا، ومهما كان مستوى التنمية، ومهما كانت الهياكل السياسية التى يتم عبرها إدارة الحكومة، سيؤدى ثمانى وظائف سياسية.

أولا: هناك *مَفْصَلَة المصلحة interest articulation*، أو الطرق التى تتمّ بها صياغة وإدخال المطالبات فى الحلبة السياسية بحيث يمكن لعملية التحويل أنْ تحوِّل المطالبات إلى مُخْرَجات. على أن ما قد يكون بالنسبة للغرب الهيكل الأكثر نموذجية الذى يؤدِّى تلك الوظيفة (مجموعات الضغط وأشكال الاتحاد المماثلة) لن يكون موجودا بالضرورة فى مجتمعات قبل-صناعية أو انتقالية. وتختلف تنمية المجتمع المدنىّ من بلد إلى آخر، ونادرا ما توجد مساواة العلاج والحريات، التى يفترضها النموذج الوظيفىّ لنظام سياسىّ متقدم. وعلى سبيل المثال، فإن لدى الفيليبين مجتمعا مدنيا قويا، بمنظمات كثيرة مندمجة فى صُنْع القرار. ومثل هذه المجموعات قادرة على العمل المنسَّق للقضاء على الزعماء الفاسدين والسلطويِّين، كما فى حالة **فيرديناند ماركوس** Ferdinand Marcos فى 1986 و **چوزيف إسترادا** Joseph Estrada فى 2001. ومن ناحية أخرى فإن مجموعات الضغط اليسارية ونشطاء الكنيسة يتعرَّضون للإرهاب العسكرىّ، مما يقوِّض الحوار السياسىّ ويلحق الضرر بالديمقراطية.

كما أن لدى بنجلاديش دائرة واسعة من الروابط النشطة، ومجموعات الأبحاث think tanks، والمنظمات غير الحكومية للتنمية، ومجموعات

الضغط advocacy groups والهيئات التطوعية المعنيـــة بحقـــوق الإنـــسان والسياسة العامة، والتى تمثل مصالح الأقسام الضعيفة والمهمَّشة من المجتمع، بما فى ذلك النساء، وفقراء الريف. غير أن بعض المنظمات غير الحكوميـــة تُعاقَب ماليًا لكونها انتقادية إزاء الحكومة. كذلك لا يتمّ التمتُّـــع علـــى قـــدم المساواة بحرية تكوين الجمعيات التى تشكِّل أساس مَفْهَمَة المـــصالح؛ نظـــرا للتمييز ضدّ المجموعات الإثنية، مثل قبائل "تشيتّاجونج هيـــل" Chittagong Hill Tribes، والأقليات الدينية مثل الهندوس، والعمال، وبـــصورة خاصـــة النساء فى صناعة الملابس الجاهزة. وتتعرَّض حرية التنظـــيم فـــى نقابـــات عمالية لهجمات بدنية تقوم بها عصابات يستأجرها أصحاب المصانع، كما أن حرية الاجتماع تتقلص نتيجة للقمع البوليسىّ العنيف للاجتماعـــات الحاشـــدة والاحتجاجات التى تنظمها المعارضة (Freedom House, 2007).

ثانيا: لا بد من الجمع بين مطالب المصلحة الـــسياسية وتعبيراتهـــا. وهذه وظيفة *تجميع المصالح interest aggregation*. ويجب تكوين ائتلافـــات تكون قوية بما يكفى للتغلب على ائتلافات أخرى للمصالح. وفى نظام ملكـــىّ مطلق أو نظام أفريقىّ يقوم على الرئاسة القبلية يتمّ "تجميع" مصالح مختلـــف أقسام المجتمع على أيدى حكام يتمتعون بحق تفسير أمانىّ شـــعوبهم. وفـــى مجتمع جديد كان الهيكل الكلاسيكىّ لتجميع المـــصالح يتمثـــل، فـــى نظـــر الوظيفيِّين، فى الحزب السياسىّ. ولسوء حظ الشرعية والاستقرار السياسيَّيْن فإن الأحزاب السياسية لم تنجح فى أكثر الأحيان إلا فى تجميع مصالح قليلـــة للغاية بطريقة حصرية، على سبيل المثال، عن طريق تعريف "المصالح" من حيث الهوية الإثنية. وفى كينيا، كان انعكاس التقسيمات الإثنية فى التنـــافس

الحزبىّ مصدرا رئيسيًا لعدم الاستقرار. وحتى الأحزاب التى حاولت أنْ تحتكم إلى المصالح المتّفق عليها عبر القبائل، مثل "منتدى استعادة الديمقراطية" Forum for Restoration of Democracy، انقسمتْ إلى مجموعات تقوم على الأساس الإثنىّ (Carey, 2002). وفى إثيوبيا، كان من الضرورىّ تجميع 20 من الحركات السياسية المختلفة، تقوم جميعا على الإثنية، فى كتل كان يمكن أن تشكّل حكومات قادرة على المحافظة على وحدة هذا المجتمع المتعدد الإثنيات. وعلى سبيل المثال فإن بعض الأحزاب السياسية فى تايلندا تعيد تجميع جماعات الضغط التى تمثل مصالح الزعماء السياسيِّين الواسعى النفوذ وليس المنظمات، فى سبيل تجميع المصالح وراء أيديولوچيات أو برامج سياسة.

ثالثا: يجب أنْ تُؤدَّى وظيفة *صُنْع القواعد rule making* فى كل المجتمعات بنوع ما من الهيكل السياسىّ. وعلى الأنظمة السياسية أنْ تصنع قواعد رسمية وشرعية يمكن تعزيزها بعقوبات شرعية. وقد طوَّرتْ المجتمعات الحديثة هياكل متخصصة لذلك، تُعْرَف بالسلطات التشريعية legislatures. وفى المجتمعات التقليدية ستكون مثل هذه الهياكل غائبة، غير أنه سيتمّ القيام بوظيفتها فى مكان ما فى النظام السياسىّ. ولمعظم بلدان العالم الثالث سلطات تشريعية تقوم بوظيفتها، باستثناء واحد يتمثل فى المملكة العربية السعودية التى يقع فيها صُنْع القرار فى أيدى النظام الملكىّ المطلق. على أن السلطات التشريعية لا تملك كلها السلطات السيادية لصُنْع القوانين. ففى إيران، على سبيل المثال، يحق لمجلس أوصياء Council of Guardians يتألف من باحثين ومحامين مسلمين نَقْض التشريع الذى يصدره البرلمان

(مجلس Majlis) ولا يتفق مع تفسيره للشريعة الإسلامية. كما يمكن أنْ تكون سلطات صُنْع القواعد مشتركة بين السلطات التشريعية والسلطات التنفيذيـــة، خاصة فى الأنظمة الجمهورية، على سبيل المثال، كوريا الجنوبية.

رابعا: حالما يتمّ صُنْع القواعد فإنه يجب فرضها وتطبيقها. ويتمثـــل الهيكل الحديث لوظيفة *تطبيق القواعد* *rule application* فى البيروقراطيـــة. وتختلف البلدان فى مدى إظهار هيئاتها العامة للـــسمات المميـــزة الإيجابيـــة للبيروقراطية. وفى أكثر الأحيان يكون البيروقراطيون غير فعّالين، ومجنّدين على أساس المحسوبية بدلا من الجدارة، وفاسدين. ويمثـــل ســـوء اســـتعمال السلطات الرسمية من أجل المكاسب الشخـــصية مـــشكلة رئيـــسية للتنظـــيم والإدارة فى البلدان النامية. وعلى سبيل المثال، فإن النظام الضريبىّ فى ليبيا سهل التأثر بالفساد بصورة خاصة، نظرا للقـــرارات العـــشوائية التـــى يـــتم اتخاذها بشأن الالتزامات الضريبية. وفى لاوس، نجد الفساد واضحا بصورة خاصة فى المصالح الإدارية المختصة بالحراجة، وملكية الأراضى، والحماية البيئية. وفى بنجلاديش، نجد الفساد واسع النطاق بصورة خاصة فى الشرطة، والجمارك، والمجلس القومىّ للضرائب.

وتقتضى الصراعات الناشئة عن تطبيـــق القواعـــد علـــى حـــالات وظروف خاصة هياكل للحكم القضائىّ. ولهذا فإن *الحكم القضائىّ بالقواعـــد* *Rule adjudication* كان يتمّ تمييزه على أنه وظيفة سياسية شـــاملة. وفـــى المجتمعات الحديثة يكون القضاء هو الهيكل المتخصص الذى يـــؤدِّى هـــذه الوظيفة. على أن معظم الأنظمة السياسية تجذب القضاء judiciary إلى وَضْع القواعد بالإضافة إلى التحكيم، خاصة عندما تكون المحاكم مفوَّضة بـــسلطة

بالحكم بشأن الأمور الدستورية. وعلى سبيل المثال، أمرتْ المحكمة الدستوريِة الكولومبية بأنه، فى ظل قانون العدل والسلام، يجب استخدام الأصول التى يتمَ الحصول عليها بصورة غير قانونية لتعويض الضحايا.

وتكمن أهمية هياكل قضائية متخصصة للتنمية السياسية فى فصل هذه الهياكل من ثلاثة فروع من الحكومة؛وبالتالى قدرتها على الحكم القضائىَ متحرِرة من التدخل السياسىّ. ومن المؤسف أنه كثيرا جدا ما تجرى المساومة على هذا الاعتماد المتبادل. وفى تونس، على سبيل المثال، تتدخل السلطة التنفيذية فى القضاء عبر السيطرة على التعيينات، والاتحاد التونسىَ للقضاة، والمهنة القانونية بوجه عام.

كما يمكن أنْ يُلْحِق الفساد الضرر بنزاهة القضاء. وفى 2006 كشفتْ الاستقصاءات عن أن غالبية الناس فى بوليفيا، والكاميرون، والجابون، والهند، والمكسيك، والمغرب، وباكستان عانوا الفساد الواسع النطاق فى النظام القضائىَ. وفى باراجواى أقرَ واحد من كل ثلاثة من المتعاملين مع المحاكم بأنهم دفعوا رشوة. واعتبر أغلب مَنْ تمَّ استطلاع آرائهم فى أفريقيا القضاء فاسدا، و 20 % من هؤلاء لهم معاملات مع المحاكم وعليهم دفع رشاوى (Transparency Inernational, 2007).

وتحتاج كل الأنظمة السياسية كذلك إلى وسائل لتوصيل المطالب والقواعد بين السلطات والناس. وفى المجتمع الحديث تُشَكِّل وسائل الإعلام الجماهيرية هياكل اجتماعية مسئولة عن وظيفة *الاتصال السياسىَ political communication*. وفى المجتمع التقليدىَ تعكس الهياكل التكنولوجيا المتاحة بالإضافة إلى نوع التنظيم الاجتماعىَ الذى سبق أنْ تطوَّر.

ولكىْ يجرى التحديث السياسىَ، يجب أنْ يكون الهيكــل الاجتمــاعىَ لوسائل الإعلام الجماهيرية مستقلا بصورة مثالية عن الدولة. ذلــك أن مــن شأن الملكية الخاصة والاعتماد على إيرادات الإعلانات أنْ يُدْخِلا تحيُّــزات فى المعلومات المقدَّمة، التى لا يمكن أنْ تحمى ضدها سوى مجموعة متنوعة من المنافذ فى كل نوع من وسائل الإعلام. غير أن التحرُّر من سيطرة الدولة (إنْ لم يكن من المِلْكية) يجب أنْ يمنع الحكومات من استعمال وسائل الإعلام الجماهيرية فقط لتأمين وصول تفسيرها للأحداث إلى الجمهور. وفى العــالم الثالث يكون مثل هذا الاستقلال غائبا فى كثير من الأحيان. وفى كل المناطق نجد لدى أغلبية البلدان وسائل إعلام تقيِّدها الدولة بطريقة ما (اُنظرْ الجــدول 1-2).

جدول 1-2 *حرية الصحافة*، 1996-2008:

نسبة مئوية من البلدان المصنَّفة غير حرة أو حرة جزئيا

منطقة	1996	2006
الأمريكتان	46	54
آسيا-الپاسيفيكىَ	65	60
الشرق الأوسط/شمال أفريقيا	95	95
أفريقيا جنوب الصحراء	89	85

المصدر: Freedom House (2008b).

وقد لوحظتْ، فى الأعوام الأخيرة على وجه الخــصوص، غــارات جديدة على حرية الصحافة فى ڤينيزويلا، وتايلنــدا، والفيليپــين، وإثيوپيــا، وإرتريا، وأوغندا، والأرچنتين، وپيرو، وبوليڤيا. والوسائل الرئيــسية التــى تستعملها الدولة لقمع المعارضة السياسية هى الاستيلاء على منافــذ وســائل الإعلام (كوت ديڤوار)، وسحب التراخيص (زيمبابوى)، وأعمــال التــشهير

والعنف ضد الصحفيّين (بما فى ذلك الاغتيال برعاية الدولة فى الفيليبين، وباكستان، وسرى لانكا)، ومراقبة الإنترنت (الصين وإيران)، والقيود على تغطية وسائل الإعلام (ماليزيا).

وكان على كل المجتمعات أنْ تنقل قِيَمها السياسية السائدة من جيل إلى جيل. وكانت لديها جميعا طُرُق لكىْ تُوَصِّل إلى الجيل الأصغر ما ينبغى أنْ يعتقده عن الالتزام السياسىّ، والسلطة، والممارسة السليمة للسلطة. وتختلف الطريقة التى يتمّ بها أداء وظيفة *التنشئة السياسية* *political socialization* اختلافا كبيرا من مجتمع إلى آخر. وستختلف السيطرة النسبية للأسرة، أو المؤسسات التعليمية، أو الجمعيات الأخرى من مجتمع إلى مجتمع. وسيعتمد دور مختلف الهياكل الاجتماعية فى عمليات التنشئة على تنمية النظام التعليمىّ والوصول إليه، والفرص التى يقدمها المجتمع المدنىّ للتجارب السياسية، وحالة وسائل الإعلام الجماهيرية. وفى العالم الثالث كثيرا جدا ما تحدث التنشئة السياسية فى سياقات انقسامية تشدِّد على الهويات الحصرية مثل الإثنية أو الديانة. وتمنع الولاءات المحلية تنمية الإجماع بشأن المبادئ الأساسية للحكم. ويمكن احتداد مثل هذه الانقسامات إلى مدى أبعد نتيجة لتجارب عدم الاستقرار السياسىّ أو الحرب الأهلية، هذه التجارب التى تترك المجموعات معادية بصورة دائمة لزملائهم المواطنين، سواء أكانت منقسمة بالطبقة، أم الإثنية، أم الديانة. ويتمثل الخطر عندئذ فى أن المُمْسِكين الراهنين بسلطة الدولة سيحاولون فرض إجماع أيديولوجىّ عن طريق فرض القيود على حرية تكوين الجمعيات (كما هو الحال فى دولة الحزب الواحد)،

أو عَبْرَ المصالح الحكومية المكلفة بالتلقين المذهبىّ، مثـــل وزارة الإرشـــاد الإسلامىّ فى إيران (Kamrava, 1995).

وأخيرا: فإنـه ينبغـى توظيف الأفراد للأدوار والمناصـــب. ويقتـــضى *التوظيف السياسىّ* *political recruitment* نوعا من إضفاء الطابع الروتينـــىّ فى كلٍّ من المجتمعات التقليدية والحديثة. وينبغى تقسيم عمليـــات التعاقـــب السياسىّ – الانتخاب، الوراثة، الجدارة، القوة الجسمانية، ومبادئ أخرى يـــتمّ عن طريقها توظيف الأشخاص فى الأدوار السياسية وربما المناصب الدائمة. ويجب ملء الأدوار التى تؤدِّى وظائف سياسية شامنة عن طريـــق وســـائل مقبولة. وتتغير هذه الوسائل على مرّ الزمن.

وتنحرف دول كثيرة فى العالم الثالث عن مبادئ حديثـــة للتوظيـــف السياسىّ فى كلٍّ من المناصب السياسية والإدارية. بدلا من ملئها على أساس الجدارة، كثيرا ما يقوم التوظيف للمناصب العامة علـــى محابـــاة الأقـــارب بالمناصب nepotism أو التوريث patrimonialism. ومن الناحية الرســـمية، وفى الوثائق الدستورية، وُجِدَ هيكل لسلطة عقلانية–قانونية، غير أن الـــسلطة السياسية والإدارية تعمل بصورة غير رسمية وفقا لقواعد مختلفة – قواعـــد التوريث (Brinkerhoff and Goldsmith, 2002). وفى بنجلاديش، على سبيل المثال، ينتج عن هذا شَغْل المنصب العام كمكسب شخصىّ ولـــيس كخدمـــة عامة، والتمثيل القائم على الخدمات والالتزامات الشخـــصية ولـــيس علـــى مصالح الناخبين. "وعدم الامتثال للقواعد الرسمية للسياسة الديمقراطية" وليس المسئولية السياسية والإدارية، وعدم ثقة الـــسياسيِّين البيروقـــراطيِّين ولـــيس شرعية الدولة (Wood, 2000).

التغيير السياسىّ :

تحاول الوظيفية القيام بأكثر من مجرد الإمداد بلُغَة جديدة لتحديد الملامح العامة للأنظمة السياسية. وهى تسعى إلى تقديم إطار لفهم التغيير. وفى الممارسة كان الوظيفيون أكثر اهتماما بالسمات المميِّزة للمجتمعات فى عملية انتقال ما، وليس بإعداد نماذج لمجتمعات "بسيطة" أو "بدائية". وكانت المجالات الرئيسية للاهتمام تتمثل فى دول-أمم جديدة ناشئة على المشهد الدولىّ الذى كانت كل المجتمعات التقليدية تقريبا قد اندمجت فيه تماما إلى هذا الحد أوذاك، عادةً عبر عملية الاستعمار الكولونيالىّ. وقد أعيد تصميم السياسة المقارنة لتفسير نتائج التفاعلات بين الهياكل التقليدية وثقافات المجتمعات المندمجة فى الدول الجديدة التى كان قد أنتجها الاستعمار وردود الأفعال ذات الطابع القومىّ عليه.

وقد تمثَّل التغيير الأكثر أهمية فى نظر الوظيفيِّين السياسيِّين فى ارتباط هياكل متزايدة التخصص بوظائف فى المجتمعات الحديثة. ويُنظَر إلى التغيير السياسىّ على أنه الحركة بعيدا عن السياسات التقليدية فى اتجاه النظام السياسىّ الحديث. ويحدث التغيير فى كلٍّ من الهيكل والثقافة. والأمثلة التى قدمناها أعلاه عن الطريقة التى يتمّ بها أداء الوظائف السياسية فى بلدان العالم الثالث تُبَيِّن للوظيفيِّين أن مثل هذه الأنظمة ما تزال فى عملية الانتقال، وما يزال عليها أن تحقق الحداثة.

وجرى تأكيد أن الهياكل تصير أكثر تخصُّصا وتمايُزا مع صيرورة المجتمعات أكثر حداثة. وهذا تطبيق لتلك الأجزاء من نظرية التحديث التى

تُسلِّم بتنامى التمايز، والتخصص، والتعقيد التى نلقاهـا داخـل المجتمعـات الآخذة فى التحديث. وكان التطوريُّون الجُدُد ينظرون إلى تخـصُّص الأدوار السياسية على أنه جزء من صيرورة كيان سياسىّ حديث. على حين أنه فـى كيان سياسىّ ملكىّ مطلق تقليدىّ ستوجد، مرتبطة فى هيكل واحد، هو هيكل البلاط الملكىّ، تعددية لوظائف مثل صُنْع القواعد والحكم بالقواعد فى مجتمع سياسىّ لديه ديمقراطية تعددية، هياكل متخصِّصة تـؤدى وظـائف واحـدة. وكانت الهياكل الاجتماعية التقليدية تُوصَف بأنها "متعددة الوظائف" بـصورة نموذجية. ومع تطوُّر المجتمعات تصير الهياكل متعددة الوظـائف بـصورة أقل.

وعند التعامل مع التغيير فى الثقافات السياسية، أخذ الوظيفيون مفهوم العلمنة secularization من نظريـة التحـديث. والعلمنـة عمليـة تـصير المجتمعات عن طريقها أكثر عقلنة. وهى تَحْدُث عنـدما يـدرك النـاس أن الظروف التى تحيط بهم متغيِّرة نتيجة التدخل البشرىّ. وإذا منع مُعْتَقَد دينىّ، مثل القدرية Fatalism، المجتمع من النظر إلى البيئة بتلك الطريقة فإن الدِّين يمكن أنْ يصير عندئذ عقبة أمام التحديث. والأساس العقلانـىّ أو العلمـانىّ للقِيَم الاجتماعية لا يقبل وقائع الحياة باعتبارها غير قابلة للتبديل أو مقدَّسـة. وتعنى العلمنة تمكين الناس من التمييـز بـين المقـدَّس sacred والـدنيوىّ profane، بين العالم الدينىّ وعالم الأشياء المادية. وهى لا تفسِّر كل شـيء باعتباره مجموعة من المعتقدات عما هو مقدَّس وما يتم توريثه مـن زمـن سحيق. ويمكن أنْ تبقى تلك المعتقدات، غير أن الناس يبدأون فى فصلها عن الشئون العلمانية، حيث تتعرض هذه الأخيرة للتفحص العقلانىّ.

وكان رائد هذا الجانب من نظرية التحديث عالم الاجتماع الألمانىّ **ماكس ڤيبر** Max Weber الذى ميَّزَتْ نظريته عن الفعل الاجتماعىّ بين الأعمال التى يقرِّرها العقل والأعمال التى تقرِّرها العادة أو العاطفة. وكانت البيروقراطية نموذج **ڤيبر** للحكومة العقلانية. وفى عالم الدولة، كانت البيروقراطية هى المثال النموذجىّ لفكرة ربط الوسائل بالغايات، وتحديد هدف، وحساب ما هو المطلوب القيام به لتحقيقه. وكانت البيروقراطية، القائمة على القواعد، والخبرة، والخطط، والحسابات، الشكل المثالىّ للسلطة فى سبيل عقلنة السياسة. وتَجْمَع السلطة العقلانية-القانونية بين فكرة كَوْن الوسائل مرتبطة بالغايات وفكرة أن القواعد، والمناصب، والفعل العام لم تَعُدْ تعكس الوراثة، أو التراث، أو العرف، أوالكاريزما. فالقواعد تعكس فَهْمًا للسبب والنتيجة فى المجال السياسىّ. وبدلا من احترام القواعد؛ لأنه ببساطة يُقِرُّها العُرْف، والدِّين، والقِيَم التقليدية، تُحتَرَم القواعد؛ لأنها وسائل.

وتتعزَّز عقلانية أكبر بنموّ المعرفة العلمية والتكنولوچية، بوجه خاص، والتنمية الاجتماعية-الاقتصادية بوجه عام، كما تثبت الاستقصاءات عبر القومية للقِيَم الاجتماعية والسياسية التى تقارن بين المجتمعات المتقدمة والنامية. وتحوِّل التنمية مواقف الناس "من تشديد على القِيَم التقليدية إلى تشديد على قِيَم علمانية-عقلانية" (Inglehart and Welzel, 2005, p. 6).

وتُوجب علينا نظرية التحديث أنْ نفكِّر فى طريقة تعرقل أو تقدِّم بها الهياكل والقِيَم الاجتماعية التقليدية التحديث على نَحْوٍ مَّا (Higgott, 1978). ويُنْظَر إلى قِيَم ومؤسسات المجتمع التقليدىّ على أنها تؤدِّى إلى التخلُّف واعتراض سبيل التحديث. وعلى سبيل المثال، يُقال أحيانا: إن المجتمعات

التقليدية قد فشلت فى فَهمْ مشكلة فَيْض السكان ،وتفشل بالتالى فى اعتماد وسائل ملائمة لتنظيم الإنجاب. والواقع أنها تفشل فى رؤية أخطار الإفراط فى الحضرنة، مما يُفْضِى إلى القذارة المروِّعة لأحياء الفقراء فى العالم الثالث ومدن الأكواخ. وترتبط إخفاقات الإدراك هذه بما يُنْظَر إليه على أنه افتقار إلى العقلانية بمعنى القدرة على ربط الوسائل والأهداف والإنتاج على هذا النحو للسياسات، والإستراتيجيات، والتدخلات التى سوف تتعامل مع المشكلات. وهكذا فإن جانبا من فكرة مجتمع يتحول إلى مجتمع حديث يمثِّل مجتمعا لا يقوم فقط بتطوير القدرة الإدارية على البدء فى سياسات بل يقوم أيضا بتطوير نفس طريقة التفكير التى تسمح بمواجهة الظواهر، طريقة تفكير تقبل أنْ يكون من الممكن تغيير الأشياء عن طريق الوساطة البشرية، عن طريق تحديد الغايات وإعداد وسائل تحقيقها. وتحصل المجتمعات مع تطورها على أنظمة حُكْم مُوَجَّهة نحو حلّ المشكلات problem-oriented ومُصَمَّمة لإدراك، وتحليل، وتلبية حاجات المجتمع كما تَتَمَفْصَل عَبْرَ مطالب سياسية.

وتدعم دلائل المُسُوح التى تقارن المواقف والسلوك فى البلدان المتقدمة والنامية النظرية القائلة بأنْ العلمنة تزداد مع التحديث. فقد صارت المجتمعات الأكثر رخاء أكثر علمانية، على حين أن سمة محددة للمجتمعات الفقيرة – عدم الأمان – مسئولة عن استمرار ونموّ "التقوى" [المتكلِّفة] religiosity فى العالم الثالث. وعندما تصير المجتمعات أكثر حداثة، يتراجع تهديد الفقر، والمرض، وسوء التغذية، والموت قبل الأوان، ويصير حُسْن التنظيم والإدارة وحقوق الإنسان والمساواة، والاستقرار السياسىّ أكثر تأمينا.

وتعنى الحداثة أن "الحاجة إلى الطمأنينة الدينية تصير أقـل إلحاحـا تحـت شروط أمان أكبر" (Norris and Inglehart, 2004, p. 18).

وبالإضافة إلى هذا، يتعرض أعضاء المجتمع الآخذ فـى التحـديث للتغيير الثقافىّ. وتقتضى العلمنة والعقلنة تغيُّرات فى النماذج الثقافية. وكـان **پارسونز** (Parsons, 1951, 1960, 1966) قد صنَّف هذه التغيرات باعتبارهـا "متغيرات النموذج" pattern variables، أىْ النماذج المتغيرة للقِيَم المرتبطـة بها ،والتى يكوِّن الناس عن طريقها آراءهم عن الأعـضاء الآخـرين فـى مجتمعهم أو الطريقة التى يوجِّه الناس بها أنفسهم ضـمن نطـاق علاقـاتهم الاجتماعية. وقد حاول إثبات أن التغيُّر الاجتماعىّ يمثِّل من الناحية الجوهرية مسألة كيف نفهم الناس الذين نكون على اتصال بهم، سواء فى الأسـرة، أو فى منظمات اجتماعية أوسع، أو فى مجتمعات إقليمية، أو فى المهن.

وقد نظر **پارسونز** إلى المجتمع التقليدىّ على أنه يتميز بـ*الخصوصية* *Particularism*، علـى حـين أن المجتمـع الحـديث يتميـز بـ*العموميـة* *universalism*. والحُكْم الخصوصىّ عن (أو الاستجابة الخصوصية لـ) عضو زميل فى المجتمع يطبِّق قِيَمًا خاصة ؛لأن الأمر يتعلق بالصلة الفريـدة بـين الناس. وسوف يحكم أعضاء مجموعة أقارب أو أسرة على بعضهم بعـضًا وفقا لمعايير قابلة للتطبيق على علاقة تلك المجموعة دون غيرها. وعنـدما تكون للمرء فقط قِيَم يمكن استخدامها فى سياق العلاقات الاجتماعية الفريـدة فإن المجتمع يكون مجتمعا فى الطرف التقليدىّ من المتَّصل. وعندما يكـون من الممكن الحُكْم على أساس معايير عمومية، بصرف النظـر عـن أبعـاد أخرى للصلات الاجتماعية، فإن المجتمع يكون فى الطرف الحديث. وعندما

تكون هناك معايير يمكن تطبيقها على أىّ فرد، بصرف النظر عن مركزه فى المجتمع، تكون العمومية قائمة. وتُشَكِّل معايير الأداء التى يتمّ تحديدها بصورة مستقلة عن حالة أولئك الذين يجرى تقييمهم شكلا نقيًّا للعمومية.

وعندئذ يُقابل **پارسونز** بين *المركز الاجتماعىّ الموروث* *ascribed status* و *المركز الاجتماعىّ المكتسَب* *achieved status*(1). ويتضمن الأول وجود صفات ملازمة مرتبطة بأفراد خاصِّين معنيِّين. وعلى سبيل المثال، فى مجتمع يحترم حكمة الأعضاء الأكبر سنًّا يُفتَرض أن تلك الحكمة موجودة بحكم التعريف حالما صار المرء أكبر سنًّا. ولا يكون من الملائم تطبيق اختبارات مستقلة للصلاحية. ويعتمد المركز المكتسَب على القدرة على الوفاء بمعايير مستقلة ومجرَّدة. وعندما يكون المركز ملازما للشخص، يكون المجتمع تقليديًّا. وحيثما كان المركز مكتسبا عن طريق تحقيق صفات مجردة معرَّفة على أساس معايير موضوعية، مثل المؤهلات التعليمية، يكون المجتمع حديثا. ويمكن التمثيل للمنصب السياسىّ الموروث ascriptive بمركز موروث على حين أنه يمكن التمثيل للاكتساب ببيروقراطىٍّ تمّ توظيفه على

1: يحدث المركز الاجتماعىّ الموروث عندما يكون التوظيف من طبقة أو فئة اجتماعية وراثيا فى المحل الأول، أىْ أنه يتمّ توظيف الأشخاص على أساس صفات خارج سيطرتهم. والعِرْق، والنوع (الذكر والأنثى)، والعُمْر، والطبقة التى يُولَد فيها الشخص، والدِّيانة، والإثنية، أمثلة جيدة لهذه الصفات. وعلى النقيض يدلّ المركز الاجتماعىّ المكتسَب على مركز اجتماعىّ يمكن أنْ يكتسبه شخص على أساس الجدارة فهو مركز يكتسبه أو يختاره الشخص، ويعكس المهارات، والقدرات، والجهود الشخصية، ومن أمثلة المركز الاجتماعىّ المكتسَب أنْ يكون الشخص رياضيا أولمبيًّا، أو مجرما، أو أستاذا جامعيا – المترجم.

أساس السمات المميِّزة المكتسبة التى يمكن تعريفها بأنها ضرورية لأداء مهام محدَّدة.

ويُقابِل زوج ثالث من النماذج الثقافية *الفاعلية* *effectivity* بـ *الحياد* *neutrality*. وتشير الفاعلية إلى الارتباطات العاطفية بين الناس. وتقوم الارتباطات المحايدة على الوسائل والأهداف الخارجية بالنسبة للصلات الشخصية.

وأخيرا: تجرى المقابلة بين *الانتشار* *diffuseness* و*الخصوصية* *specificity*. وتشير العلاقات المنتشرة إلى الشبكة المعقدة من الصلات المتبادلة التى تربط الناس ببعضهم بعضا، وتنطوى على أدوار وجوانب كثيرة لحياتهم. وهنا لا يمكن إصدار الأحكام إلا على شخص كُلِّىّ. ولا يمكن فصل مختلف الأدوار لأغراض تقييم وتعريف الصلات الاجتماعية. وعندما يتمّ تكوين المجتمع على أساس الخصوصية فإنه يكون من الممكن تمييز مختلف الأدوار التى يؤديها أفراد، والتى تخصّ واحدا منهم فحسب – صاحب عمل أو موظف، ومالك عقارىّ أو مستأجر، على سبيل المثال. ويُنْظَر إلى الأفراد فى المجتمعات الحديثة على أنهم مشاركون فى تعددية العلاقات الأحادية الخيوط single-stranded. وتعنى الخصوصية انفصال العلاقات الاجتماعية واستقلالها النسبىّ كل منها عن الأخرى. وتوحِّد كل العلاقات الانتشارية كل جوانب دور الفرد فى المجتمع وليس من الممكن استبعاد مراعاة بعض هذه الجوانب المختلفة عندما يترابط الأفراد. وتكون العلاقات متعددة الخيوط multistranded. وليس بمستطاع فرد أنْ يجرِّد إحدى تلك العلاقات ويعطيها وجودا مستقلا.

وتمكِّننا مثل هذه المتغيِّرات من أنْ نرى إلى أىَ مدى تغيَّر مجتمع على مختلف الأبعاد. ويدعم تأكيد قيمة الفرد بشروط ذات طابع كلىّ عام المساواة السياسية والمشاركة الجماهيرية على أساس فردىّ. ولن ينظر الأفراد إلى الأدوار السياسية على أنها موروثة بحكم التراث والعرف لمجموعات محدَّدة سلفا. ويمكن أنْ يتمتع الجميع بالسلطة السياسية على قدم المساواة.

وفى النظرية الوظيفية للتنمية، يؤثر التغيير السياسىّ فى كل من الهيكل والثقافة. ويُنتِج جَمْعٌ للتغيرات فى هذيْن المجاليْن الاندماج فى دولة-أمة حديثة. وعلمنة الحكومة موجَّهة جزئيا نحو بناء الأمة. وتمكِّن هذه العملية النظام السياسىّ من إبطال الولاءات دون القومية مثل القبيلة أو الدين، التى يُنْظَر إليها على أنها محلية وقبل-حديثة. وهى تنطوى على خلق إجماع لدعم النظام الجديد عن طريق تعبئة المجتمع للنظر إلى الدولة-الأمة، وليس إلى تجمُّع أصلىّ ما، على أنها الوحدة السياسية الشرعية. وسيتمّ تعبئة المجتمعات لتُفَصِل مطالبها وتأييداتها؛ والاتصالات بين القادة والمقودين سيتمّ تحسينها. وهذا كله جزء ليس من مجرد أنْ يصير المجتمع حديثا بل من إنتاج مجتمع مندمج، وهذا إنجاز رئيسىّ لنظام سياسىّ متطوِّر.

ويتمثل جانب آخر من التغيير فى المجتمعات النامية تشدد عليه الوظيفية فى "قدرات" الأنظمة السياسية على صياغة سياسات، وفرْض تنفيذ قرارات فى كل مكان فى الإقليم، وتطوير قدرة لحل المشكلات، خاصةً من خلال البيروقراطية، بحيث يمكن تنفيذ السياسات العامة بصورة فعّالة وكفؤة. وقد صنَّف **ألموند** القدرات فى خمس مجموعات: استخراجية؛ وتنظيمية؛

وتوزيعية؛ ورمزية؛ ومستجيبة (Almond, 1965)، بعد أنْ كان قــد عــرَّف التغيير السياسىّ من قبل من حيث حصول نظام سياسىّ على قدرة جديدة مــا والتغيرات المرتبطة بها فى الثقافة والهيكــل الــسياسيَّيْن (Almond, 1963). ومن شأن نظام سياسىّ حديث، بخلاف وحدات سياسية تقليديــة، أنْ يكــون قادرا على استخدام مفاهيم مثل الفاعلية والكفاءة. وكان يُنْظَر إلى مثل هــذه القدرة على أنها معتمدة على موارد النظام مــن ناحيــة ســلطات التنظــيم، والاستخراج، والتوزيع. وكلما كان النظام السياسىّ أحدث فإنه يكــون أكثــر قدرة على تعزيز موارده ،وسوف يعتمد ذلك بدوره على وجود هياكل سياسية متمايزة ومتخصصة.

وتمثل البيروقراطية حالة رئيسية فى الــصميم. إذْ إنــه فقــط مــع بيروقراطية بالغة الكفاءة، تقوم على مبدأ التوظيف بالجدارة والمنظمة عقلانيا كمؤسسة متخصصة، يمكن أنْ يطور نظام سياسىّ قدراته الكاملة ليزوِّد نفسه بموارد وقوى.

إسهام نظرية التحديث :

كان للجهاز المفاهيمىّ لنظرية التحديث تأثير عميق علــى تحليــل التغييــر السياسىّ. وللعلمنة آثار سياسية منطقية مهمة بالنسبة لكل من دور الفرد فــى النظام السياسىّ والتوظيف لمنصب سياسىّ. ولنشأة السلطة العقلانية-القانونية نتائج عميقة على طبيعة الدولة، ليس أقلّها الفرصة التى تفتحها أمام البقرطــة bureaucratization. وتُوفِّر مجموعات متغيرات الأنمــاط نمــاذج للتنظــيم

السياسىّ يكون فيها المغزى السياسىّ للعالمية، والمركز المكتسَب، والحيـاد، والخصوصية واضحا. وهناك أهمية خاصة لدراسة التنمية السياسية تتمثل فى تأثير التمايُز الهيكلىّ بشأن تخصصُّص الأدوار السياسية فى المجتمعات الانتقالية.

وبطريقة مماثلة، صار جانب كبير مما تعبِّر عنه الوظيفية شيئا عاديا مندمجا فى التحليل السياسىّ. وجاذبيتها الهائلة مفهومة تماما. فقد جذبت نقدا كثيرا، خاصةً فى جوانبها التنموية. غير أنها، كطريقة لتنظيم المعلومات عن الظواهر السياسية، صارت جزءًا لا يتجزأ من العلم السياسىّ. كما أن من المشكوك فيه أنْ يكون طلبة السياسة المقارنة قد طوَّروا نظريات أفضل. وقد يتمثل الأمر فى أن الوظيفية البنيوية كانت مرفوضة؛ لأنها فشلت فى اختبار قاسٍ بطريقة غير عادلة، هو اختبار تقديم علم سياسىّ مقارن يملك وحدة علمية ونظرية شاملة للسياسة (Lane, 1994).

ولفتتْ الوظيفية الأنظار إلى أهمية النظر إلى المجتمعات على أنها أجزاء متبادلة الاعتماد بحيث إن الواحد منها يمكن أنْ يتبنَّى مقاربة ديناميكية وليس إستاتيكية لتحليل أنظمة الحكومة. والواقع أن دراسة السياسة تبنَّتْ ،إلى مدى بعيد جدا ،تصميما ضيق الأفق، ومعياريا، وذا طابع قانونىّ غيَّرتْه الوظيفية بصورة كاملة.

وقد ألهمتْ نظرية التنمية السياسية إنتاج عدد ضخم من دراسات الموضوع الواحد monographs – أكثر من 200 بحلول 1975 – غير أن دراسات كثيرة منها شاركتْ تقييم **إيكشتاين** Echstein القائل بأن نتيجة كل هذا الجهد كان "تشوُّشا بمعظمه" (Echstein, 1982; p. 451). غير أن

الانتقادات الكثيرة التى تعرَّضَتْ لها الوظيفية شكلتْ هى ذاتها جزءًا مهمًّا من عملية اكتساب فَهْم أوضح للتغيير السياسىّ فى العالم الثالث. وهناك دَيْن ندين به للوظيفيِّين يتمثل فى حفزهم الكثير من الجدال بشأن التغيير السياسىّ وفرْضهم التقييم النقدىّ لأفكارهم. ومع هذا فإن العودة مؤخرا إلى الاهتمام بالتنظير الثورىّ (Kerr, 2002) ما يزال ينبغى تطبيقه على سياسة المجتمعات النامية، حيث تبقى التفسيرات الثورية للتغيير ملوَّثة بارتباطها بالوظيفية. والحقيقة أن عددا من نقاط الضعف النظرية والمفاهيمية تترك المقاربات الوظيفية للسياسة معيبة بصورة خطيرة.

مشكلة "التراث/التقاليد" :

يثير مفهوم "التراث/التقاليد" الذى نشره مُنَظِّرو التحديث مشكلات عديدة. أولا: هناك الميل إلى النظر إلى التراث على أنه عقبة أمام التنمية. ويُنْظَر إلى مقاومة التغيير من جانب مجموعات اجتماعية على أنها "عبء" التراث والعجز عن إحداث قطيعة مع الطرق العتيقة لفهم العالم، على حين أنه يمكن فى الواقع أنْ يقوم الناس المحليون بإجراء حسابات بالغة العقلانية بشأن المخاطر الاقتصادية والسياسية المرتبطة بصورة لا يمكن تفاديها بالاضطرابات فى الوضع الراهن. ويمكن أنْ تعكس مقاومة التغيير نظاما مختلفا للحوافز يعمل فى ظل شروط تشمل الفقر والتبعية. وعلاوة على هذا فإن العلمانىّ والعقلانىّ يمكن أنْ يفيدا بعض المجموعات فى المجتمع أكثر كثيرا من مجموعات أخرى. وعلى سبيل المثال، يمكن لأُسَر ثرية أنْ تتبنَّى

بسهولة برنامجا لتنظيم الأسرة إذا كانت لا تحتاج إلى أطفال يساعدونها فـــى فلاحة أراضيها. وقد لا يجرى قبولها بمثل هذه السهولة من جانب أسرة فقيرة لا تستطيع استئجار العمل ويعتمد وجودها كوحدة اقتصادية على أطفالها، أو من جانب أشخاص يعلمون أنه عندما يكبرون فإنه لن تكـــون هنـــاك دولـــة رفاهية، أو رعاية مجتمعية.

وثانيا: تنظر نظرية التحديث إلى الصراع الإثنىّ بصورة مماثلة على أنه ناتج ثانوىّ للتراث. وعلى حين أنه كان يجـــرى الإقـــرار بـــأن إنـــشاء المستعمرات كان يعنى فى كثير من الأحيان تجميع المجتمعات معا بطريقـــة اعتباطية، فإن الصراع الإثنىّ بعد الاستقلال كان يميل إلى أنْ يُنْظَر إليه على أنه صراع بين القيم الأصلية للقبيلة والعِرْق والقِيَم الحديثة للقوميـــة، عنـــدما يفكِّر الناس فى أنفسهم على أنهم أعضاء أفراد فى دولة-أمة وليس على أنهم أعضاء جماعة دون قومية ما مثل مجموعة لغوية. كذلك يمكـــن أنْ تكـــون هناك أسباب "حديثة" جدا، مثل الاستغلال الاقتصادىّ أو التمييـــز الـــسياسىّ، للصراع بين مجموعات يجرى تعريفها بالإشارة إلـــى ســـمات وتـــصوُّرات تقليدية.

وهنا يمكن أنْ تكون نظرية التحديث مشحونة بانحيـــاز أيـــديولوجىّ بطريقة تجعلها تلقى المسئولية عن التخلف على تقاليد شـــعب ولـــيس علـــى صراعات داخلية أو تدخلات خارجية، مثل الإمبريالية والحـــرب. ونظريـــة التحديث مدهشة بما تُهْمله فى محاولة منها لإنتاج تفسير للتغيير، وبـــصورة خاصة الصراع الطبقىّ، والاستعمار، والثورة (Rhodes, 1968).

وتأثير القوى الخارجية هو الحذْف الأبرز مــن منظــور التحــديث. وعلى الأغلب، تُفهَم التأثيرات الخارجية على أنها تقتصر على نشر الــسمات الثقافية الغربية فى المجتمعات غير الغربية. والحدث الاســتعمارىّ إشــكالىّ بصورة ملحوظة، ويمكن دمْجه فقط فى ثنائية "التقليدىّ-الحــديث" بــصعوبة بالغة، إما باعتباره هجينا أو باعتباره مرحلة "انتقالية" من التطــور (Tipps, 1973, p. 212).

والتصوُّر الإستاتيكىّ والمتماثل للتراث (التقاليد) جرى أيــضا نقــده. فالثقافات التقليدية والهياكل الاجتماعية لا تتألف فقط من معايير وقيم مختلفة. والتقاليد القديمة لا تحل محلها بالضرورة معايير وهياكل اجتماعية جديــدة. ويمكن أنْ تعيش، وتعيش بالفعل، جنبا إلى جنب. وعلى سبيل المثــال، فــى آسيا اعتمدت نُخَب سياسية على قِيَم وتصورات تقليدية، وكذلك على ســمات ثقافية حديثة، لكىْ تُضْفى الشرعية على التنمية الاقتــصادية. وفــى تايلنــدا وكوريا "تمَّتْ الرموز الثقافية التقليدية والأصلية الحداثة، التــى اســتوردتْها النُّخَب من الخارج"، مع تقاليد قائمة بدرجات مختلفة وفقا لما إذا كانت "الثقافة التقليدية زَوَّدَتْ التحديث الاقتصادىّ بأدوات ملائمة"، كمــا فعــل الاحتــرام الكونفوشىّ للتعليم والسلطة بكل وضوح فى كوريــا الجنوبيــة (Compton, 2000, pp. 183-4).

وفى نظرية التحديث يمثل "التراث" (التقاليد) مفهوما مترسِّــبًا، يــتمّ تحديده بالإشارة إلى الأضداد المنطقية لما هو حديث. ذلك أن "التقاليد" لا يتمّ تعريفها بالإشارة إلى وقائع ملحوظة ومَعْرِفة بمجتمعات سابقة على اتــصالها بالغرب. وإذا كانت الثنائية تعكس الواقع، فإن كل المجتمعات يجب بالتالى أنْ

تكون "انتقالية"، وتفقد نظرية التحديث كل قيمة كأداة مساعدة على فَهْم التغير التاريخىّ. وتشوّش نظرية التحديث الطابع المتغير الموجود داخل وبين المجتمعات التقليدية (Tipps, 1973).

العلْمَنَة والدِّين

يدلّ بروز الدِّين من جديد فى العالم الثالث، خاصةً كأساس للتعبئة السياسية، على أن التحديث لا يؤدى بالضرورة إلى العلمنة. والواقع أن نمو "الأديان السياسية" فى الشرق الأوسط، وأفريقيا، والكاريبىّ، وآسيا، وأمريكا اللاتينية لا يقوم فقط بتقويض الافتراضات العلمانية لنظرية التحديث. ذلك أنها تطرح مسألة ما إذا كانت السياسة الدينية عودة إلى الدين. وسواء أكانت السياسة الدينية مسيحية أو إسلامية، هندوسية أو بوذية، تقدمية أو محافظة، فقد كانت جزءًا من استجابة لفشل الحكومات فى تأمين الازدهار الاقتصادىّ والرفاهية الاجتماعية الموزّعيْن توزيعا مُنصِفا. وهى أيضا ردّ فعل على عجز الأيديولوچيات العلمانية عن تقديم تنمية اجتماعية-اقتصادية، وهى كذلك استجابة لنتائج منطقية غير مرغوبة للحداثة، بما فى ذلك القمع السياسىّ، والفساد الاقتصادىّ والسياسىّ، وفقدان الهوية الثقافية، والتفكك المجتمعىّ. ومع أنه يمكن أنْ يكون هناك استمرار من الأشكال قبل-الحديثة للسياسة التى كانت لا تتمايز فيها السلطة والعمليات السياسية فإن الأشكال المعاصرة للدين السياسىّ يشكّلها تأثير التحديث السياسىّ والاقتصادىّ (Haynes, 1993). ويزعم هاينيز Haynes أن التقوى السياسية "ليست 'عودة' إلى الدين، بل هى

المثال الأحدث على استخدام دورىّ – بحـــافز أزمـــة متــصوَّرة – للـــدِّين للمساعدة فى متابعة أهداف علمانية" (Haynes, 1999, p. 245). ومن ناحيـــة أخرى يبدو أن هناك أدلة كافية على كون الدِّين السياسىّ رجوعا إلى التقاليد، والقِيَم، والممارسات قبل-الحديثة، ورفضا للحداثة، حيث تبقى المسألة علـــى الأقل دون حلّ.

وفى هذا السياق يمكن أنْ تبدو نظرية التحديث نخبويـــة ومناقـــضة لتجربة الجماهير. وتصوِّر نظرية التحديث الدِّين كبديل أقل واقعية، وتطورا، وعقلانية للسياسة، محكوم عليه بالعلمنة، عندما يبقى الـــدين، فـــى الثقافـــات المتعارضة من نواح أخرى لأمريكا اللاتينية، والشرق الأوســـط، وأفريقيـــا الوسطى والجنوبية، وجنوب شرق آسيا، مصدرا للتعبئة الشعبية، والمفـــاهيم البديلة للشرعية، والمقاومة، وحتى العصيان. لقد جاء ليملأ فراغا أيديولوچيا. ويمكن أنْ يكون ثوريا أو رجعيا (أو أنْ يتطور من أحدهما إلـــى الآخـــر). وحيثما تجرى المطابقة بين الدِّين والدولة فإنه يميل إلى أنْ يكون قوة رجعية (كما فى المملكة العربية السعودية) ولكنه عندما يكون فى منأى عن السياسة يميل إلى أنْ يكون معاديا لمبادئ النظام القائم، كما فـــى أمريكـــا الوســـطى والجنوبية (Kamrava, 1995, pp. 148-9).

وفى أنحاء كثيرة من العالم الثالث تكـــون الخيـــارات والإجـــراءات السياسية بصورة متزايدة نتيجة الأحكام الدينية. وفى الهند، على سبيل المثال، شهدت الأعوام الـ 25 السابقة "تعبيرا أكثر صراحة بكثير للدِّين فـــى الحيـــاة العامة"، تجسَّد فى التطرف السيخىّ والقومية الهندوسية. وتأثير الإسلام فـــى باكستان الآن "يجعل من الصعب جدا أنْ يكون هناك نقـــاش مفتـــوح حـــول

مسائل مثل حقوق النساء، ووضع الأقليات، والقانون الصارم بشأن التجديف" (Taylor, 2005, pp. 219, 225).

وقد تحدّى لاهوت التحرير فى أمريكا اللاتينية نماذج سلطة الكنيسة الكاثوليكية وكذلك الأنظمة السياسية فى شعبويته الإكليريكية، وأيديولوجيا للدَّقْرَطة والمساواة، وحفزه للتنظيم الجماعىّ، واعترافه بالفقراء كمصدر صحيح للقِيَم الدينية والفعل الدينىّ. كذلك فإن لدَمْجِه للدِّين، والتحليل الاجتماعىّ (الذى استمدّ إلهامه من الماركسية)، والنشاط السياسىّ الاحتجاجىّ آثارا محتملة بالنسبة للفرضيات العلمانية المسبقة لنظرية التحديث من حيث إن القيم الدينية ليست ثانوية بالنسبة للإصلاح الاجتماعىّ والسياسىّ. ذلك أن الدِّين لا يتمّ استخدامه فقط كأداة ملائمة للتعبئة السياسية والتضامن السياسىّ. إنه يمثل روحانية جديدة وكذلك إدراكا جديدا بالطبقة، والصراع، والاستغلال - روحانية الفقراء المستَغَلِّين (Levine, 1986, 1988).

وكان لاهوت التحرير أيضا عاملا فى سياسة جنوب أفريقيا، حيث اعتنق بعض المعتقدات المشتركة مع الماركسية، بما فى ذلك تحدى الهياكل الاجتماعية المضطهِدة، وتعبئة الجماهير، وإقرار العمل الثورىّ للإطاحة بالبرجوازية. وكان لرجال لاهوت التحرير تأثير كبير على التطورات الدستورية فى جنوب أفريقيا (Hilliard and Wissink, 1999). وفى بورما، يلعب المجتمع الرهبانىّ البوذىّ دورا رئيسيا فى تعبئة المعارضة للطغمة العسكرية، والمجموعات العلمانية المؤيدة للديمقراطية التى جرى سحقها بالفعل.

وقد أدت علمنة الدولة بالنُخَب التنكوقراطية فى بعض بلدان الشرق الأوسط إلى تعاظم المغزى الأيديولوچىّ للإسلام، خاصة بالنسبة للفقراء وطبقات مستبعَدة أخرى. وكمرشد روحىّ قدَّم إطارا سياسيا وبديلا للمادية واللاأخلاقية اللتين يجرى ربطهما بالتحديث والعلمنة (Kedourie 1992; Omid, 1992). غير أنه بقيامه بهذا يُبَيِّن كيف أن السياسة المبنية على الدِّين تجمع بين عناصر تقليدية وحديثة. وعلى سبيل المثال، الإيمان بالعصر الألفىّ السعيد والالتزام بنظام إسلامىّ (كما فى إيران) مصحوبا بالقومية من جانب الكنيسة (Ram, 1997). وتجمع المعارضة الأصولية فى المملكة العربية السعودية بين مفاهيم إسلامية وأخرى غربية حديثة مثل حقوق الإنسان والأمانة الإدارية (Kostiner, 1997). وترتبط جاذبية الحركات الإسلامية مثل الشيعة الإيرانية باهتمامات علمانية مثل اللامساواة الاجتماعية المتنامية، والقمع السياسىّ، والفساد، والاستغلال الأجنبىّ، والانقسام الثقافىّ (Banuazizi, 1987). وبعض تفسيرات الإسلام لا تجد أىّ صعوبة فى دمج الرأسمالية فى فكرة الدولة باعتبارها تحقيق السيادة السامية ومصدر القانون باعتباره متعاليا (Judy, 1998). وفكرة أنه لا يمكن الفصل بين الدولة والدِّين فكرة حديثة فى الفكر الإسلامىّ ووفقا لبعض الباحثين الإسلاميين لا تُقِرُّها التعاليم المقدسة. والواقع أنه "لا يوجد مجتمع إسلامىّ محكوم بالاستناد إلى الشريعة وحدها" (Filali-Ansary, 2003, p. 235).

وعلى حين أن بعض تفسيرات الإسلام تكيِّف التعددية السياسية، وعلى حين أن بعض المصلحين الإسلاميين "يُرْسون الأسس لإصلاح إسلامىّ" (Wright, 1996; 1996: 66)، فإن العواقب العملية للإسلام السياسىّ

نادرا ما تكون تحريرية. وبالاستثناء الجزئىّ لتركيا فإن المجتمعات الإسلامية تحكمها أوتوقراطيات تقليدية أو تحديثية، أو أنظمة سياسية راديكالية، أىْ إيران والسودان. ويسعى الإسلام السياسىّ إلى تأسيس دول تحكمها الشريعة الإسلامية غير المتسامحة مع المعتقدات البديلة، والمفتقرة إلى الحقوق المدنية والمساواة السياسية المميزة للديمقراطية الليبرالية. ويمكن أنْ يكون الإسلام السياسىّ، مدفوعا بإحساس بالظلم، والإحباط الاجتماعىّ، والفقر، والإقصاء السياسىّ، غير أنه يحبِّذ أسلمة القانون وفى نهاية المطاف، رَفْض الديمقراطية. ويريد الراديكاليون أنْ تتقدم الشريعة على القوانين التى تُصدِرها مجالس منتخبة، والتمييز ضد الأقليات، والنساء، والعقائد الأخرى المطلوب جعلها قانونية. ويمكن ألا يكون الإسلام السياسىّ حركة موحَّدة متراصَّة (جرانيتية) ، ويقرّ بعض المعتدلين المشورة، والإجماع، واتخاذ القرارات بالأغلبية majoritarianism، والتعددية، واحترام حقوق الإنسان. غير أن المعتدلين والراديكاليِّين على السواء يسعون إلى تأسيس دولة إسلامية تقوم على أساس الشريعة، التى لن يكون فيها سوى مجال ضئيل للتسامحات مع الانشقاق، أو المساواة فى الحريات المدنية، أو التعددية السياسية: "عندما يركِّز المرء على اقتناعاتهم الأصولية، وقِيَمهم الأكثر تكريسا، ونوع النظام الاجتماعىّ والسياسىّ الذى يطمحون إلى خلقه، فإن ما هو مشترك بين المعتدلين والراديكاليِّين أكثر كثيرا مما هو مشترك بين المعتدلين والديمقراطيِّين من الطراز الغربىّ" (Denoeux, 2002: 73).

أنماط ثنائية

قدَّمتْ نظرية التحديث نماذج أو أنماطا مثالية للمجتمـــع التقليـــدىّ والحـــديث لتوضيح ما هى الأبعاد التى يمكن القول على أساسها أنهما يختلفان. غير أن هذه النماذج أو الأنماط لا تبيِّن سوى القليل جدا عن ديناميات الانتقـــال مـــن حالة ثقافية إلى أخرى (Kiely, 1995). وعلى سبيل المثال، فإنه مـــن حيـــث متغيرات نموذج **پارسونز** Parsons يمكن إثبات أن البلدان المتقدمة تُكَـــرِّس المصالح الفئوية Particularistic فى سلوك طبقاتها الاجتماعيـــة ومـــصالحها الخاصة، بالإضافة إلى كونها موروثية المراكز الاجتماعية ascriptive خاصةً على المستويات العليا لإدارة الأعمال وبين الفقراء. ويمكن أنْ يكون التوظيف مبنيا على الإنجاز، غير أن الأجر يكون مبنيا فى كثير من الأحيـــان علـــى الالتزامات العمرية والأُسَرِية (مثلا، اليابان). وتكون الأدوار فى كثيـــر مـــن الأحيان "منتشرة" diffuse أكثر منها نوعية وظيفيا داخل هياكل للسلطة مثـــل المجمع العسكرىّ-الصناعىّ فى الولايات المتحدة (Frank, 1972b).

وعلى العكس فإن البلدان المتخلفة تُبْدِى فى كثير من الأحيان العالمية فى أنظمتها التعليمية ووسائل إعلامها، فى النقابات العمالية وفـــى حركـــات التحرير. والحقيقة أن القيادة الاقتصادية والسياسية التى تنتجهـــا الانقلابـــات العسكرية والبرچوازيات الناشئة فى كل مكان فى العـــالم الثالـــث لا يمكـــن وصفها بأنها موروثية ascriptive بصورة معيارية (Frank, 1972b).

كما أن تخصيص الأدوار وفقا للإنجاز موجود على نطاق واسع بين الطبقات الفقيرة للمجتمعات الفقيرة. وفى توزيع المكافآت، يفسر الإنجاز أكثر

من الطابع الموروث ascription فى البلدان المتخلفة. ويمكن أنْ نجد أن الأدوار تكون منتشرة وظيفيا فى البلدان المتخلفة، خاصةً بين الفئات الأكثر فقرا والأكثر غِنًى، مع أن الضباط العسكريِّين للطبقة المتوسطة، وضباط الشرطة، والبيروقراطيِّين، وصغار التنفيذيِّين والإداريِّين يكونون محدَّدين وظيفيا فى أدوارهم. ومثل هؤلاء الناس "يؤدون الوظائف المحدَّدة التى تجعل النظام الاستغلالىَ بأكمله يقوم بوظيفته فى المصالح المنتشرة ولكنْ المحدَّدة لأولئك الذين حققوا السيطرة" (Frank, 1972b, p. 335).

ولا يجب النظر إلى أىٍّ من "التراث" و"الحداثة" على أنهما حزمتان من السمات. وقد تكون الحداثة انتقائية، بتغيُّر اجتماعىَ فى مجال يعرقل التغيير فى مجالات أخرى، بعيدا عن أنْ يكون التراث عقبة أمام التنمية. ومن هنا الإدراك فى نهاية المطاف بين العلماء السياسيِّين لعقيدة التحديث بأن التحديث والاستقرار السياسىَ لا يسيران جنبا إلى جنب دائما: التحديث فى مجال لا يُنْتج بالضرورة تغييرا منسجما معه ("متناغما" eurhythmic) فى مجال آخر. وحالما يجرى الإقرار بأن القيم والممارسات التقليدية يمكن أنْ تستمرَ فى مجتمعات حديثة من نواح أخرى، يجرى إلقاء مزيد من الشك على فكرة أن التقاليد تعرقل التغيير. وعلاوة على هذا فإنه إذا اتضح أن تحطيم التقاليد ليس ضروريا "للتحديث"، إلا بعبارات تحصيل حاصل خالصة، فإن المجتمعات التقليدية يجب النظر إليها على أنها قادرة على أنْ تتطور فى اتجاهات غير الاتجاه نحو الحداثة (Tipps, 1973).

وتكمن المحدِّدات المهمة للتنمية أو التخلف فى مكان آخر غير الأنماط المثالية النموذجية للتقاليد والحداثة. وبالإضافة إلى مساءلة الصحة

التجريبية لمقاربة متغيرات النماذج، أكد نقاد مثل أ. ج. فرانك A. G. Frank أنه غير كاف نظريا عدم التمييز بين أهمية الأدوار التـــى تتـــأثر بالتحـــديث وعدم الإقرار بأن محدِّدات التخلف تمتد إلى ما وراء الأسرة، أو القبيلـــة، أو المجتمع، أو حتى بلد فقير بكامله مأخوذا بصورة منعزلة.

مفهوم "الدَّمْج"

تُسِيئ الوظيفية الحكم على مستوى الانسجام والاندماج فى المجتمع الحـــديث. فهى تميل إلى عدم استيعاب فكرة المصالح المتـــصارعة والقـــوة المتمـــايزة لمجموعات فى الصراع مع مجموعات أخرى. والحقيقة أن فكرة أن مختلف أجزاء النظام السياسىّ داعمة لكل شيء آخر، لتُنتِج وحـــدة وظيفيـــة، تبـــدو طريقة مشوَّهة لوصف أىّ مجتمع. وقد وجَّه الوظيفيـــون انتبـــاههم بـــصفة رئيسية نحو العوامل الماثلة فى المجتمـــع والتـــى تحـــافظ علـــى الإجمـــاع والاستقرار. وهذا مفهوم، نظرا لمجالات العلوم الطبيعية التى اختاروها هـــم وأسلافهم الأنثروبولوچيون الاجتماعيون باعتبارها مناظرة للعلوم الاجتماعية.

وينظر التنظير الشامل للوظيفية إلى المجتمع من نواحٍ عضوية، حيث تقوم الأجزاء المتخصصة والمتبادلة الاعتماد بوظائفها لإشباع متطلبات الكل فى سبيل البقاء. ويجرى تقديم هياكل النظام السياسىّ فـــى ضـــوء حيـــادىّ كمجرد حلبة لتسوية الصراع السياسىّ تكون نزيهة إزاء المتنازعين. وهـــذا التصوُّر للمجتمع كوحدة وظيفية إنما هو إضـــفاءٌ للغمـــوض علـــى الواقـــع الاجتماعىّ. على أننا ينبغى أنْ نتذكر أن أحـــد الأســـلاف الـــسوسيولوچيِّين

للوظيفية، **روبرت ميرتون** Robert Merton، استكشف "الاختلالات الوظيفية" dysfunctions التى تهدِّد التماسك الاجتماعىّ. ويذكِّرنا هذا بأن ما هو وظيفىّ لمجموعة فى المجتمع يمكن أنْ يكون "اختلالا وظيفيا" لمجموعة أخرى، ربما إلى حد تقويض حيوية الكل.

وكانت الوظيفية معنية بدَمْج العناصر فى نموذج معيارىّ واحد أكثر مما بالاستقرار والصراع كمصدرين للتغيير الاجتماعىّ. ويُنْظَر إلى الصراع على تخصيص موارد نادرة على أنه يُحَلّ ضمن إطار قِيَم مشتركة. ويمكن تخطئة الوظيفية على عدم قدرتها على شرح التغيرات ذاتها التى كانت مُبَرِّر *وجودها raison d'être* لأنها تركِّز على الشروط المسبقة للحفاظ على *الوضع الراهن status quo*. والحقيقة أن الميْل إلى النظر إلى كل الأشياء القائمة، بما فى ذلك السمات المميزة للنظام السياسىّ، على أنها وظيفية وبالتالى مرغوبة يصير داعما بصورة معيارية للترتيبات الاجتماعية القائمة. وعلى سبيل المثال فإن اللامساواة الاجتماعية والانقسام إلى طبقات وظيفية لأن المجتمع دفع الناس إلى البحث عن مكافآت أعلى وحث الناس على تأدية الواجبات المرتبطة بمنزلتهم فى الحياة. وتبدأ الوظيفية فى أنْ تبدو أشبه بانتقاء اعتباطىّ للقيَم بقدر ما تعجز عن إثبات الطريقة التى يمكن إجراء الاختيارات بها بين القِيَم التى، رغم أنها وظيفية لنظام قائم، تكون اختلالا بالوظيفة لنظام بديل. وعندما توجد منفعة فى كل نماذج السلوك يصير الصراع منظورا إليه على أنه پاثولوچىّ أو غير سوىّ. ومثل هذه النظرة إلى المجتمع سيجرى تحبيذها من جانب بعض "الأجزاء" (أو المصالح) غير أنها ستعمل لغير

صالح "أجزاء" أو مصالح أخرى. وهكذا تقدم الحقائق السياسية تحديا للإطار المعرفىّ الوظيفىّ.

ويشجِّع هذا انحيازا محافظا فى الوظيفية (Abrahamson, 1978). وقد أكدَ بعض الوظيفيِّين، **مثل ميرتون**، أن الوظيفية راديكالية. ذلك أن المؤسسات والممارسات لا يجرى منحها أىّ قيمة متأصلة، فنتائجها المنطقية هى التى تهمّ. ويتمّ الاحتفاظ بها فقط إلى أنْ تكفّ عن أنْ تكون ذات منفعة للمجتمع. ويسمح ذلك بالتغيير بقدر ما يشعر مجتمع بأنه يحتاج إلى إنجاز أهدافه. على أن الاندفاع الرئيسىّ للوظيفية يكون فى اتجاه المحافظة على ما هو قائم بالفعل. ذلك أنها تشجِّع بحثا عن مزايا المؤسسات الباقية. وينبغى تنشئة الأجيال الجديدة بالأعراف القائمة للمجتمع. ومن المتوقع أنْ تكون للهياكل عواقب وظيفية إيجابية، وأنْ تسهم فى استمرار مجتمع. وترشد الوظيفية الأبحاث فى اتجاه تفسيرات للطريقة التى تحافظ بها المجتمعات على نفسها وتبقى بها فى سياق ترتيباتها الحالية. ويُفْتَرَض أنْ تَسْهم المؤسسات فى سلامة الهيكل الاجتماعىّ والسياسىّ بكامله. وينطوى تناول المؤسسات بالنظر إليها على أنها داعمة للمجتمع على إجماع معيارىّ ما، يُقِرُّهُ عندئذ الباحث الذى يعزو إلى تلك المؤسسات قِيَمًا إيجابية عن طريق اعتبارها وظيفية.

وقد صار الانحياز المحافظ للوظيفية واضحا بصورة متزايدة مع دَفْع مركز الاهتمام إلى التحرك نحو تفسيرات للأزمة، وعدم الاستقرار، والاضطراب. ويُنْظَر إلى الأزمة على أنها مشكلة تخص النُّخَب. وعلى هذا فإن الأزمة هى ما تعتبره النُّخْبة الراهنة كذلك. وبالتالى يُنْظَر إلى السلطوية على أنها طريقة مشروعة لإدارة النُّخْبة للأزمة. ويجرى تحويل النظام إلى

الخير السياسىّ الأسمى. ويوصف خصوم الأنظمة بأنهم "هادمو النظام": "المصلحة فى نظام أولئك الذين فى القمة تُمنَح الأسبقية على المصلحة فى العدالة الاجتماعية لأولئك الذين فى الأسفل" (Sandbrook, 1976, pp. 80-1). ومن المفترض أن الأنماط العلمية المجرَّدة من أحكام القيمة value-free للتنمية السياسية تنتهى إلى ترك رسالة أيديولوچية قوية (Cammack, 1997).

الأُحادية

قادت المغالطة المتمثلة فى وضع المجتمعات على مُتَّصِلٍ بين التقليدىّ والحديث، تسير عليه كل المجتمعات خلال تواريخها، إلى افتراض أن الدول الجديدةَ التى تظهر على الساحة الدوليّة نتيجةً للاستقلال السياسىّ، خاصةً بعد الحرب العالمية الثانية (مرحلة التحرر الوطنى من الاستعمار التى كانت هذه المدرسة الفكرية تهتمّ بها أقصى اهتمام)، كانت تكرِّر التجربة الأوروپية من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر.

وتقلِّل هذه الصيغة من شأن فارق أساسىّ جدا: أن تاريخ المجتمعات المتقدمة لا يشمل الاستعمار من جانب بلدان أقوى. ويجعل هذا من المستحيل التفكير فى عملية تنموية أحادية الخط unilinear. ذلك أن الدول الجديدة فى العالم إنما شكَّلَتْها الدول القديمة بطريقة لا تنطبق على تواريخ البلدان التى كان ما جعل تنميتها ممكنة هو استغلالها للمجتمعات قبل-الصناعية وقبل-الرأسمالية (Pratt, 1973). إن تنمية الغرب كانت مبنية، كما قد يقول البعض على *التخلُّف* الفعلىّ للمجتمعات والاقتصادات الأضعف (أُنظرْ الفصل 3).

والنماذج الأحادية الخط للتغيير غائية teleological للغاية. ولا يمكن أنْ يوجد درب مقدَّر سلفا للتنمية بالنسبة لكل المجتمعات. ذلك أن الثقافات والتقاليد تختلف كثيرا جدا من مجتمع إلى آخر، وتختلف عملية التحديث من فترة زمنية إلى أخرى. وعلاوة على هذا فإن تعريف التنمية، من حيث الاتجاه وليس من حيث المحتوى، يعنى أن أىّ شيء يحدث يجب النظر إليه على أنه جزء من عملية التنمية. ويفقد المفهوم فائدته مع فقدانه الدقة والمحتوى النوعىّ (Kothari, 1968; Huntington, 1971).

وعلى هذا النحو يمكن اتهام نظرية التحديث بأنها تنكر على البلدان المتخلفة تواريخها الخاصة، متجاهلةً الصلات بين هذه التواريخ وتواريخ البلدان المتقدمة، ومهملةً واقع أن تغلغل التأثيرات الأجنبية لم يُنْتِج التنمية أو لم يَقُدْ إلى "النهوض"، ومسيئةً تقديم تواريخ البلدان المتقدمة فى الوقت الحالىّ وكأنها لم تستفد من استغلال المجتمعات المتخلفة فى الوقت الحالىّ (Frank, 1972b).

وضاعف من التقليل من أهمية مثل هذه العوامل التاريخية افتقار إلى أخذ العلاقات المستمرة مع اقتصادات الغرب القوية فى الاعتبار. وجرى تجاهل العناصر المستمرة من الاستعمار التى تطرح مغزى الاستقلال السياسىّ للنقاش، خاصةً برامج المساعدة الاقتصادية والعسكرية، وتدخلات المنظمات المالية الدولية مثل البنك الدولىّ، واستثمارات الشركات المتعددة الجنسيات (Pratt, 1973).

وفى 1987 حاول **ألموند** أنْ يدحض اتهام نظرية التنموية developmentalism للتغيير بأنها كانت أحادية الخط، مؤكدا أن التنمويِّين

اعترفوا دائما بأن الدول الجديدة يمكن أنْ تطوِّر اتجاهات سلطوية وليس اتجاهات تعددية ديمقراطية. وزعم أيضا أن هذه المدرسة لم تهمل مطلقا التأثيرات الدولية على السياسة الداخلية. على أن من الملحوظ أنه يحصر دحضه لتهمة الأحادية فى إدراكٍ للسلطوية. وهو لا يحاول أنْ يردّ على النقد القائل بأن مُنَظِّرى التحديث أهملوا مقتضيات الاستعمار والتبعية الاقتصادية المستمرة للاستقلال الحالىّ لبلدان العالم الثالث. ولا يبدد نقده القوىّ لنظرية التبعية الشكوك المتعلقة بأن نظرية التحديث يمكن أنْ تقدِّم إطارا لفهم العلاقات الفريدة بين البلدان الغنية والفقيرة، أو إنْ قَدَّمتْ مثل هذا الإطار فإنه كان فقط بعد أنْ صار تأثير نظرية التبعية ملموسا. وهو يذكِّرنا بأنه فى 1970 جادل هو ذاته بصراحة "ضد المفهوم الانتشارىّ البسيط للأحادية فى أوائل ستينيات القرن العشرين". على أن تفاعل علم الاقتصاد وعلم السياسة الذى يصرّ **ألموند** على أنه كان دائما سمة مميِّزة للدراسات المقارنة للتنمية السياسية، مثل العواقب السياسية للتصنيع أو الآثار التوزيعية للنمو الاقتصادىّ، لم يشمل العوامل التى نظر إليها النقاد على أنها مهمة ومميِّزة لحالة العالم الثالث (Almond, 1987, p. 449).

التمحور الإثنىّ

يمكن على هذا النحو نقد نظرية التحديث على تمحورها الإثنىّ ethnocentricity إذْ إنها تحكم بشأن التقدم بالرجوع إلى القِيَم والمؤسسات الغربية، والأنجلو-أمريكية إلى حد كبير. ومن الصعب تفادى استنتاج أن

منظور منظِّرى التحديث بشأن التغيير كان مصممًا بميول أيديولوچية بقدر ما كان مصممًا باستقصاء علمىّ صارم. ونظرية التحديث تتميز بشدة "بالرِّضى الواسع النطاق إزاء المجتمع الأمريكىّ، وامتداد المصالح السياسية، والعسكرية، والاقتصادية الأمريكية إلى كل مكان فى العالم"، مكوِّنة على هذا النحو شكلا من الإمبريالية الثقافية (Tipps, 1973, pp. 207-10).

كذلك تبدو المقاربات الوظيفية للتنمية الاقتصادية متمحورة إثنيًّا، عندما يبدو نظام سياسىّ متقدِّم كثير الشبه جدا بالديمقراطية الأمريكية التعددية. ويبدو أن الحالة النهائية المتحققة تتمثل فى نظام الحكم فى البلد الذى يُنتج الممثلين الرئيسيِّين للنظرية (Holt and Turner, 1966). ولا يوجد خطأ فى حد *ذاته* فى المناداة بنظرة وظيفية للسياسة، مثل الفصل بين السلطات، التى من الواضح أن وظائف مُخْرَجات **ألموند** تتوافق معه. ومن المفيد القيام بتمييز بين جانب المُدْخَلات فى المعادلة السياسية، الذى يَتَمَفْهَمُ من حيث التنشئة الاجتماعية، والتجنيد، ومَفْصَلَة المصلحة وتجميعها، والاتصال؛ ووظائف المُخْرَجات لصُنْع الحكم، وتطبيقه، والحكم عليه (Varma, 1980). وهو يؤكد العلاقة بين الآليات الخاصة بالمشاركة العامة والآليات الخاصة بالحكم الليبرالىّ. وتقتضى وظائف المُدْخَلات المشاركة الجماهيرية على أساس المساواة السياسية فى مجتمع حديث. على أن مثل هذه الدعوة شعار بعيد عن علم التغيير السياسىّ.

فى البيولوجيا يرتبط تحليل الوظيفة بتحليل السببية. وفى علم الاجتماع والعلم السياسىّ كان لم يحدث فى الواقع مطلقا الانتقال من الوصف إلى السببية. وهكذا فإن زعم الوظيفية بأنها تمثل *نظرية theory* جرى طرحه للنقاش بجدية. وقد جرى الإقرار بأنها وصف وتصنيف دقيقان ، قادران على وصف الممارسة الاجتماعية التى نجد من الصعب والغريب أنْ نفهمها. غير أن الوظيفية كتفسير للسببية تعانى من واقع أنها تحصيل حاصل - لا يمكن دَحْض أىّ تفسير لأن الأشياء لا يجرى تعريفها فى علاقة بعضها ببعضها الآخر. ويقال إن ممارسة تستمر لأنها تسهم فى المحافظة على المجتمع. ويعتبَر أن استمرارها يُثْبت أن المجتمع مدفوع إلى المحافظة على نفسه. وإذا انقطعتْ الممارسة فإن هذا يُعتَبَر دالا على أنها كانت لم تَعُدْ فعّالة فى المحافظة على المجتمع. والحقيقة أن التصريحات بشأن أسباب ونتائج الممارسات الاجتماعية والسياسية إنما هى فقط صحيحة بحكم التعريف، وغير مُثْبَتَة بالتفسير (Dowse, 1966).

وفى الأصل لم يقدِّم التنمويون أىّ نظرية للتغيير. ويشير **هنتنجتون** (Huntington, 1971). إلى أن [كتاب *The Politics of the Developing Areas*] [*سياسات المناطق النامية*]، على سبيل المثال، لا يبحث التنمية. ويستعمل هذا الكتاب، والكتب ذات الإلهام المماثل، مفاهيم لمقارنة الأنظمة التى يُفْتَرَض أنها فى مراحل مختلفة من التنمية. غير أنه لا يوجد أىّ تفسير لعملية ديناميكية. وقد حدَّد إنتاج لاحق، مثل إنتاج **ألموند** و **پاول** (Almond

and Powell, 1966) وباى (Pye, 1966) التغيرات الأساسية التى تحدُث عندما يصير مجتمع ما أكثر تقدما سياسيًا، رابطا التنمية السياسية بمساواة سياسية أكبر، والقدرة الحكومية بالتمايز المؤسَّسِىّ؛ والاستقلال الذاتىّ الفرعىّ، والعلمنة الثقافية، والتمايز الهيكلىّ (Almond and Powell, 1966)؛ والعقلنة، والاندماج القومىّ، والدَّقْرَطة، والتعبئة (Huntington, 1965). على أنه حتى عندئذ "كان التشديد على إعداد نماذج مختلف أنماط النظام السياسىّ، وليس مختلف أنماط التغيير من نظام إلى آخر" (Huntington, 1971, p. 307).

وتمثلت المشكلة فى أن التنمية السياسية نُظِر إليها على أنها مُعْطًى given. وعندئذ كان ينبغى ربط المعانى بالمفهوم - ومن هنا، كثرة من التعاريف وإنتروبيا entropy(1) مفهوميّة. ولم يُعْطَ أىّ تفسير للقوى التى يجب، لكىْ تعمل التنموية، أنْ تدفع المجتمعات على درب التنمية. والحقيقة أن الافتقار إلى اتفاق بشأن ماذا تعنى التنمية السياسية فى الواقع جعل من المستحيل طرح *نظرية* للتغيير (Eckstein, 1982; Cammack, 1997).

وعندما جرى الاعتراف فى نهاية المطاف بأوجه قصور نظرية التنمية السياسية فى حلّ مشكلة تفسير التغيير السياسىّ، تخلَّى المنظِّرون عن محاولة التنبؤ باتجاه التغيير، وركّزوا بدلا من ذلك على العلاقات بين المتغيِّرات النوعية الدالة على التنمية التى حدَّدها منظِّرون مختلفون باعتبارها مهمة على وجه الخصوص. على سبيل المثال، ركز **هنتنجتون** على أسباب

1: الإنتروبيا: خاصية مجهرية لنظام دينامىّ حرارىّ تمثل مقياسا للاختلال المجهرىّ ضمن النظام، ووفقا للقانون الثانى للديناميكا الحرارية تمثل الإنتروبيا الدينامية الحرارية مقياسا لكمية الطاقة التى لا تعمل خلال تحولات الطاقة - المترجم.

الاستقرار السياسىّ فى أىّ مجتمع، مهما كان "متقدما"، زاعما أن المتغيرات الأساسية تتمثل فى مستويات المشاركة السياسية والمأسسة السياسية (Huntington, 1965, 1968). كذلك ركّز منظّرون آخرون للتغيير على التأثيرات المزعزعة للاستقرار للتنميات ضمن النظام السياسىّ. وصار السؤال الرئيسىّ: ما نمط التغيير فى مكوِّنٍ من مكوِّنات نظام سياسىّ (الثقافة، والهياكل، والمجموعات، والقيادة، والسياسات، وهكذا إلخ.) الذى يمكن أنْ يكون مرتبطا بالتغيير أو بغيابه فى المكوِّنات الأخرى؟.

ومن المؤسف أن الوظيفية لا تقدم تفسيرات لأسباب التغيير بقدر ما تقدم تعاريف مفاهيم أساسية، الوظيفة السياسية ، الهيكل السياسىّ ، النظام السياسىّ، الثقافة السياسية. وتدعم الصعوبة التى وجدها بعض المساهمين فى *The Politics of the Developing Areas* [*سياسات المناطق النامية*] فى الملاءمة بين مقولات ومفاهيم المجتمع التقليدىّ فى المناطق التى قاموا بتحليلها من منظور وظيفىّ الرأى النقدىّ القائل بأن نظرية التنمية السياسية كانت قادرة فقط على وصف الموقف الراهن، وليس على تفسير كيف تحقّق.

تناظرات بيولوجيّة

أدّى التناظر مع الكائنات البيولوجية إلى تقويض الوظيفية إلى مدى أبعد؛ لكونها غير قريبة بصورة كافية من تقديم تفسيرات صحيحة للظواهر الاجتماعية والسياسية. ومن الصعب جدا أنْ نتحدث عن السَّيْر العادىّ أو المَرَضِىّ (الپاثولوچىّ) للمجتمع، بالطريقة التى يمكننا أنْ نتحدث بها عن

الكائنات الحية، دون إبداء أحكام قِيمة كبيرة. وتستطيع المجتمعات أنْ تُغَيِّر هياكلها. أما الكائنات الحية فلا تستطيع. وليس من الممكن أنْ نفحص الحالات العديدة للوظيفة الاجتماعية نفسها كما يمكن مع الكائنات البيولوچية. وهكذا فإن التناظر الوظيفىّ يقود التفسير الاجتماعىّ إلى طريق مسدود. ذلك أنه لا يوفّر الفرصة للتفسير النظرىّ الذى يبدو أن التوازى المفترض بين العلم الطبيعىّ والاجتماعىّ يقدِّمه.

تعاريف

ونظرية التحديث مفرطة الطموح فى محاولتها دَمْج كل تغيير اجتماعىّ منذ القرن السابع عشر. وبالتالى فإن المفاهيم الأساسية مبهمة للغاية ومفتوحة، حيث تُحيل فى كثير من الأحيان الفرضيات النظرية إلى تكرارات لنفس المعنى. وتنطلق نظرية التحديث عن طريق افتراضات بشأن التغيير تقوم على التعريف القَبْلىّ للمفاهيم. وتأخذ المفاهيم مكان الوقائع (Tipps, 1973; Varma, 1980).

وعلاوة على هذا فإن تعاريف الوظيفية معيبة. ويتمّ تعريف "النظام" system على أنه ما يفعله نظام. وعلى هذا فإن نظاما سياسيا لا يؤدّى الوظائف التى يتمّ تعريف مثل هذه الأنظمة باعتبار أنها تؤديها يكفّ بحكم التعريف عن أنْ يكون نظاما سياسيًّا. ومرة أخرى يتمّ الهبوط بالقوة التفسيرية إلى تحصيل حاصل. ويكون أىّ قول عن النظام السياسىّ إما صادقا بحكم التعريف لأن ذلك النظام المحدد يقوم بما تقوم به كل الأنظمة السياسية، أو لا

يكون عن الأنظمة السياسية على الإطلاق. وينطبق الشيء نفسه على "الهيكل". فعندما يجرى تصوُّر الهياكل ووصفها بوظائفها البارزة – عندما يكون السؤال ليس عما يعنيه هيكل بل عن الغرض منه – لا يكون من الممكن التمييز بين الهيكل والوظيفة وبالتالى تقديم أوصاف دقيقة للأول (Sartori, 1970).

ومصطلح "وظيفة" إشكالىّ كذلك. وتُسْتَخْدَم هذه الكلمة بطرق مختلفة بدون الإقرار تماما بكل الفروق. ويمكن أنْ تعنى "الوظيفة" المحافظة على شيء ما: على سبيل المثال ، وظيفة النظام السياسىّ هى دمج المجتمع والسماح له بالتكيُّف. ويمكن أيضا أنْ تعنى الوظيفة مجرّد مهمة، مثل أنْ تكون "وظيفة" منظمة سياسية أنْ تقوم بمفصلة مصلحة. وتميل المواد المكتوبة الوظيفية إلى الانتقال من المعنى الأكثر دنيوية إلى المعنى الرياضىّ تقريبا للوظيفة (الدَّالة) باعتبارها النتيجة أو النتيجة المنطقية لعامل ما آخر فى المعادلة الاجتماعية.

كما أن مفهوم "حدود" boundary إشكالىّ. وإذا لم يكن بالمستطاع تمييز الأنظمة السياسية بوضوح من الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية كما كان الحال مثلا، فى الصين أو الاتحاد السوڤييتىّ، فقد كان من المُحَمَّل بالقيمة بشدة أنْ نقول إنها كانت، كنتيجة منطقية، أقل تطورا من مجتمع تعمل فيه الدولة والاقتصاد فى مجاليْهما الخاصَّيْن المستقلَّيْن. وقد يكون مبرَّرًا أو غير مبرَّر أنْ نفضِّل مثل هذا الانفصال ، أو عدم التدخل Laissez-faire غير أنه ليس موقفا علميا أنْ يُقال إن مجتمعا أكثر حداثة يخلق حدودا واضحة بين الكيان السياسىّ والاقتصادىّ. ويبدأ هذا فى أنْ يبدو ذريعة للقول إن

المجتمعات عندما تكون هناك مشاركة مكثفة من جانب الدولة فى الاقتـــصاد تكون متخلفة. ويترك هذا جانبا المغالطة الماثلة فى افتراض أن المجتمعـــات الرأسمالية نفسها ترسم الحدود بين السياسة والاقتصاد. والواقع أنه فى كـــل المجتمعات يتحرك الناس من نظام إلى الآخر بمقتضى الأدوار المختلفة التى يؤدونها. ويجرى طمس الحدود حتى إذا رغبنا فى التمييز بين المجتمعـــات التى يكون فيها الكيان السياسىّ والاقتصادىّ مندمجين بصورة وثيقة بـــسبب الملكية العامة، أو تخطيط الدولة ، أو [المزارع] الجماعية، والمجتمعات التى يكون فيها ذلك أقلّ. على أن الإصرار على رسم حدود تحليلية بين عمليـــات السياسة وعمليات الاندماج والتكيف الاجتماعىّ، أو بين النظام السياسىّ مـــن ناحية ، والكنائس ، والاقتصادات ، والمـــدارس ، والقرابـــة ، والأنـــساب، والمجموعات العمرية من الناحية الأخرى ، إما أنْ يترك الأنظمة التى بدون حدود أنظمة غير سياسية؛ أو أنْ يجعل الأقـــوال عـــن الأنظمـــة الـــسياسية صحيحة بحكم التعريف وغير مستقرّة تجريبيا (Holt and Turner, 1966).

تغييرات فى مواضع التشديد على الأهمية

أدّى التشاؤم بشأن سياسات العالم الثالث التى بدأتْ بعد ما كان يجرى تصوُّر أنه فشل العقد الأول للتنمية للأمم المتحدة ، مع الدعم الأمريكىّ للسلطوية فى الخارج (خاصةً فى أمريكا اللاتينية) عندما يتمّ توجيهها نحو احتواء القـــوى الثورية والمحافظة على النظام (Higgott, 1983)، إلى تغيُّرات طفيفـــة فـــى

التشديد على الأهمية فى نظرية التحديث. ويمكن التمييز بين ثلاثة من مثـل هذه التغيرات.

أولا، جرى الإقرار بإمكانية التراجع والتقدم. وعلى سبيل المثال، لا يجب أنْ نستنتج من مفاهيم تنموية مثل "التمايز الهيكلىّ" و"العلمنة الثقافية" أن التيارات فى مثل هذه الاتجاهات محتومة. وقد استبعد التزام نظرية التنميـة بالتقدم إمكانية أنْ تتفسَّخ الأنظمة السياسية (Huntington, 1965).

كانت إعادة التوجه الثانية نحو التشديد علـى الاسـتقرار الـسياسىّ والنظام الاجتماعىّ. وكانت نظرية التنمية السياسية معنية دائما إلى حـد مـا بالتهديدات للاستقرار مثل المشاركة الجماهيرية. وقد صارت المواد المكتوبة فى مجال التحديث السياسىّ معنية بـصورة متزايـدة بالعوامـل المرتبطـة بالمحافظة على الأنظمة ، والنُخَب ، والنظام السياسىّ ، بالإضافة إلى القيـود على قدرة أنظمة الحكم على إنتاج القرارات ، والسياسات ، والتدخلات التى يمكن إنفاذها بنجاح. وكان هذا التغير فى التشديد على الأهمية ضارًا بصورة متزايدة لبعض الافتراضات التطورية للنظرية السياسية الوظيفيـة (O'brien, 1972; Cammack, 1997).

وكان التغير الثالث تشديد أقوى على أهمية الاندماج السياسىّ، وبُعْـدٌ آخر للاستقرار السياسىّ، والنظام الاجتماعىّ. وكانت مشكلة الوصول إلـى إجماع سياسىّ فى وجه التنوع الثقافىّ يتنامى. وواجهت دول جديدة عقبـات كثيرة فى خلق إحساس واسع النطاق بصورة كافية بـالولاء والالتـزام إزاء الأمة وحكمها: الولاءات المحلية؛ والسيطرة الحكومية غيـر الكاملـة علـى أراضيها، والقِيَم المتصارعة للنُخَب والجماهير؛ وافتقار إلى القدرة التنظيمية

للأغراض الجماعية. وكان يُنظَر إلى هذا على أنه مشكلة بناء الأمة أو خلق الولاء والالتزام (Weiner, 1965; Wriggins, 1966).

الخلاصة

طرحت النظرية الوظيفية للتحديث المسائل وحددت القضايا التى تبقى رئيسية للتوصل إلى فَهمٍ لسياسات العالم الثالث، يبقى الكثير منها دون حل: ما التأثير الذى للافتقار إلى مؤسسات سياسية فعالة ؛ وما هى أنماط التغيير السياسىّ التى تنسجم مع الاستقرار و"الاندماج"؛ وما هى العلاقات بين المعايير السياسية، والهياكل السياسية، والسلوك السياسىّ؛ وكيف تنشأ نماذج جديدة للسلطة السياسية من نماذج قديمة؛ وكيف تختار العمليات الحكومية وتُحَوِّل المطالب السياسية إلى سياسات عامة؟ (Apter and Rosberg, 1994).

ومن ناحية أخرى فإن محاولة خلق نموذج صارم من التحليل وتوحيد نظرية التنمية السياسية كان قد جرى التخلى عنها فى نهاية الأمر. وكانت الضغوط من أجل ذلك أقوى من القدرة على التحمّل. وقد حققتْ نظرية التبعية، المستمدة من الناحية الأساسية من نقدٍ لنظرية التحديث، الشعبية. وكَثُرَتْ تعاريف "التنمية"، عاكسةً تجزئةً للمصالح إلى دراسات متخصصة للمؤسسات، والمجالات، والعمليات. وجعل التحرر من الأوهام إزاء الافتقار إلى التنمية السياسية فى أنحاء كثيرة من العالم الثالث التنظير المبكِّر يبدو "متشائما بصورة ساذجة". وأخيرا ، "عندما واجهتْ الأمم الجديدة والنامية صعوبات وتحولتْ ،إلى حد كبير، إلى أنظمة سلطوية وعسكرية، تضاءل

التفاؤل والأمل، وانحسرت المصلحة، والإنتاجية، والإبداع" (Almond, 1987,
. (p. 444

3
سياسات الاستعمار الجديد والتبعية

الاستقلال الدستورى

شهد العقدان التاليان للحرب العالمية الثانية الموجة الأخيرة والأكثر دراميــة لاكتساح الاستقلال عبر الإمبراطوريات الأوروبية فــى آســيا ، والــشرق الأوسط، وأفريقيا، إما نتيجة لمفاوضات سلمية إلى هذا الحد أو ذاك بين قادة الحركات القومية والقوى الأوروبية ، أو كمحصلة لحروب التحريــر. وقــد حدث ماسمَّاه **مايكل بارات بــراون** Michael Barrat Brown "أحــد أعظــم التحولات فى التاريخ الحديث" عندما قام 780 مليون باستثناء ملايين قليلة من الناس الذين يعيشون فى ممتلكات استعمارية للــدول الإمبرياليــة "بتحريــر أنفسهم من حالة الخضوع" (Barratt Brown 1963, pp. 189-90)

وكان من المفترض سياسيًّا أن الحكومات المحلية (الأصلية)، التــى تمثل مصالح الشعب المحلىّ وليس مجموعات أجنبية ، ستكون لهــا تحــت تصرُّفها سلطة دولة ذات سيادة. وكان من المفترض أنْ تكون الصلات مــع حكومات الدول الأخرى ذات السيادة صلات دول-أمم مــستقلة تــدخل فــى معاهدات واتفاقيات ضمن إطار القانون الدولىّ. وكان من المفترض اقتصاديًّا أن عملية "الانتشار" diffusion سوف تستمر فــى أعقــاب الاســتقلال فــى الانتشار كرأسمال، وتكنولوجيا، وخبرة. وكان مــن المفتــرض أيــضا أن

المساعدة والاستثمار الأجنبيَّيْن سوف يرفعان القدرة الإنتاجية للاقتصاد الأقل نموًّا (Rosen and Jone, 1979; Mack and Leaver, 1979).

غير أنه جرى توصيل تصوُّر مختلف جدا للصلة بين الدول ذات السيادة من خلال مصطلح "الاستعمار الجديد" neo-colonialism، الذى نحته فى الأصل بصفة رئيسية قادة العالم الثالث الذين وجدوا أن تحقيق الاستقلال والسيادة الدستوريَّيْن لا يمنح الحرية التامة لحكومات الدول–الأمم التى تكوَّنت حديثا. وتبيَّن أن الاقتصاد السياسىّ كان يمثل واجهة يختبئ وراءها الوجود المستمر للمصالح المالية والاقتصادية الغربية القوية. ولهذا فإن إنهاء الحُكْم الاستعمارىّ لم ينظر إليه قادة مثل **كوامى نكروما** Kwame Nkrumah، أول رئيس وزراء لغانا ومؤلف كتاب بعنوان *neo-colonialism: the Last Stage of Imperialism [الاستعمار الجديد: آخر مراحل الإمبريالية]*، على أنه إنهاء للاستعمار الاقتصادىّ .

وكان جوهر مناظرة الاستعمار الجديد يتمثل فى أن تمييزا بين الحرية السياسية والاقتصادية تفوته نقطة أنه لا يمكن أنْ يوجد استقلال سياسىّ حقيقىّ مع بقاء التبعية الاقتصادية. ذلك أن الاستعمار الاقتصادىّ له عواقب سياسية خطيرة. وهكذا فإن الاستقلال الاقتصادىّ لم يكن قد تحقق فى الواقع بالإنهاء الرسمىّ والدستورىّ للحكم الاستعمارىّ. وقد جرى اكتشاف أن المجتمعات المفترض أنها مستقلة وحكومتها ذات السيادة كانت تفتقر إلى السيطرة على اقتصاداتها (Berman, 1974). ويحاول تعبير "الاستعمار الجديد" أنْ يُوجِز فكرة أن القوة الاقتصادية والسلطة السياسية التى تنبع منها ما تزالان تكمنان فى مكان آخر حتى عندما يكون "الاستقلال" قد تحقق

(O'Connor, 1970) غير أن تلك الأشكال الماكرة وغير المباشرة للسيطرة يتمثل سببها الجذرىّ فى الاقتصادات الموروثة عن القوى الاستعمارية فى زمن الاستقلال الدستورىّ.

وقد وجد الحكام الجدد للمستعمرات السابقة أن النسبة الرئيسية من الموارد المتاحة لهم كان يجرى التحكمُ فيها من المراكز المتروبوليية التى كانت ما تزال تحكم بلادهم بصورة مباشرة. وبدا الاستقلال رمزيا إلى حد كبير. وفى نظر **نكروما** :

> يتمثل جوهر الاستعمار الجديد فى أن الدولة التى تخضع له مستقلة، فى النظرية ، ولها كل الزخارف الخارجية للسيادة الدولية. والحقيقة أن نظامها الاقتصادىّ *وبالتالى خطط عملها السياسية موجَّهان من الخارج* (Nkrumah, 1960, p. ix، والتشديد مُضاف) .

ووفقا لـ **چوليوس نيريرى** Julius Nyerere ، أول رئيس جمهورية لتنزانيا ، حقق بلده "الاستقلال السياسىّ فقط" فى 1961. ولم يحقق لا القوة الاقتصادية ولا الاستقلال الاقتصادىّ :

> كسبنا السلطة السياسية لنقرِّر ما نقوم به ؛ وافتقرنا إلى القوة الاقتصادية والإدارية التى كان من شأنها أنْ تمنحنا الحرية فى تلك القرارات... إن الحرية الحقيقية لأمة تعتمد على قدرتها على

القيام بأشياء، وليس على الحقوق القانونية الممنوحة بالسيادة المعترف بها دوليا (Nyerere, 1973, p. 263).

سياسات الاستعمار الجديد

فى نظرية التبعية، كما سنبيِّن فيما بعد ، يوجد الرأى القائل بأن الإمبريالية خلقت اقتصادات كانت وما تزال *متخلفة underdeveloped* بصورة إيجابية وفعالة بفعل الاقتصادات السائدة. أما الاستعمار الجديد كتفسير للتاريخ بعد-الاستعمارىّ فإنه لم يعبّر عن نفسه وفقا لتلك المعايير. غير أنه يتعرَّف على فشل من جانب الاستعمار فى تطوير اقتصادات المناطق المستعمرة باستثناء القطاعات الصغيرة ولكنْ المهمة التى تحتاج إليها الاقتصادات الأوروبية والتى فرِض الحكم الاستعمارىّ من أجلها. وكان الاقتصاد بعد-الاستعمارىّ يتميز بمستوى عالٍ من الاعتماد على القروض الأجنبية، والتكنولوچيا، والاستثمار الأجنبىّ، والمساعدة الأجنبية التى قامت معا فى كثير من الأحيان "بلارَسْملة (بتقويض رَسْملة)" decapitalization الاقتصاد المضيف عبر شبكة من تدفق رأس المال إلى الخارج ، حيث كان يجرى اعتصار أرباح فائضة أكثر من تلك المستثمرة محليا (Rosen and Jones, 1979). وعلى سبيل المثال، كانت أمريكا اللاتينية مُصَدِّرًا صافيا لرأس المال فى شكل أرباح وفائدة طوال ثمانينيات القرن العشرين ، مُسْهِمَةً فى الركود الاقتصادىّ وخافضة مستويات المعيشة، بمتوسط لنصيب الفرد من تقلُّص الدخل بنسبة

11 فى المائة ، وزيادة فى عدد الفقراء من 60 مليونا إلى 196 مليون، أو 46 فى المائة من إجمالىّ السكان (Robinson, 1999).

وأثبتتْ التجليات *السياسية* للمشاركة الاقتــصادية الأجنبيـــة أن مـــن الصعب وصفها بعبارات ملموسة، إلا فى نظر أولئك الذين كانت السياسة فى نظرهم مجرد ظاهرة ثانوية مــصاحبة [لظـــاهرة أخـــرى] epiphenomenon للاقتصاد. ويتمثل أحد أسباب هذا فى أن الكثير من العلم السياسىّ المعاصـــر قد قَبِل الشكليات الدستورية باعتبارها تمثيلات دقيقة للواقع. وتمثّلَ سبب آخر فى أنه كان يُنْظَر إلى الاقتصاد على أنه مجال أو نسق منفصل بالكامل عـــن الفعل action. وكان لا يجرى بحث القوة الاقتصادية لدولة آخذة فى تـــصفية الاستعمار والتأثير السياسىّ الذى تمنحه هذه القوة. وقد اعترف العلم السياسىّ الليبرالىّ، الذى يمثله الوظيفيون بأقصى قوة، بأن تكوين دول جديـــدة كـــان يتأثر بعمق بوجود دول قديمة ولكنه لم يسمح لذلك الاستنتاج بأنْ يقود إلـــى "المسألة المنطقية المتمثلة فى كيف ، على وجه التحديد، يمكن لدولة قديمة أن تؤثر فى تكوين دولة جديدة" (Bretton, 1973, pp. 22-4).

وحتى إذا اُعْتُبِرَ هذا حُكْما قاسيا فإن من المحتمل مع هذا قبـــول أن العلم السياسىّ شغل نفسه،إلى حد كبير،ببناء–المؤسسات institution-building خلال عملية تصفية الاستعمار و"التحضيرات" للاستقلال فى تلك المستعمرات التى كان يمكن فيها وَصْف الصلات بين القوميِّين والقوى الاستعمارية بمـــا هى كذلك، باعتبارها تنطوى على دبلوماسية ومفاوضات سلمية إلى هذا الحد أو ذاك وليس على حروب تحرير. ومنذ ذلك الحين فصاعدا كان يُنْظَر إلـــى السياسة على أنها الشأن الخاص بدولة ذات سيادة داخليا وخارجيـــا. وكـــان

يجرى تفسير الصراعات مع دول أخرى ذات سيادة، تشمل القوى الاستعمارية السابقة، على أنها شئون تخص القانون الدولىّ والدبلوماسية ومتروكة للمختصِّين فى تلك الحقول. وكان يجرى إهمال الجوانب السياسية للعلاقات الاقتصادية الأممية.

على أنه حتى العلماء السياسيون والاقتصاديون السياسيون الذين أدركوا التبعية الاقتصادية المستمرة للدول بعد-الاستعمارية نادرا ما أوضحوا كيف تعمل آليات النتائج المنطقية السياسية الداخلية. وكان من السهل شرح طبيعة الروابط الاقتصادية والخلاف حولها غير أن النتائج السياسية الداخلية كانت متروكة لاستنتاجها منها. وكان يقال إن للتوزيع غير المتساوى للموارد الأولية بين الدول الجديدة تأثيرا على التوجيهات الحكومية أكبر من المصالح الداخلية. وكان من الممكن حتى قياس قوة المصالح الأجنبية عن طريق "نسبة تجارة الصادرات-الواردات إلى الناتج المحلىّ الإجمالىّ الكامل للبلد المضيف". وكان يقال إن مصالح التعدين تشكل "حكومات منافسة" (Bretton, 1973, pp. 25-6, 205). وكانت المعوقات السياسية العامة للحكومات بعد-الاستعمارية ملحوظة، مثل القيود على السياسة النقدية بالميل المرتفع إلى الاستيراد (Hymer, 1982). وفى أفريقيا، على سبيل المثال، نجد "تدفق القوة والنفوذ الدوليَّيْن هائلا حقا، فيما يتعلق بالنصيب الرئيسىّ للموارد القومية المتاحة للحكام الجدد، إلى حد أنه ليس من الممكن فى حالات كثيرة تحديد أين تنتهى الامتيازات القومية وتبدأ الامتيازات الأجنبية" (Bretton, 1973, p. 22). كذلك فإن الاندماج فى كتل اقتصادية استعمارية عزَّز إلى مدى أبعد

التأثيرات الخارجية على مجال مناورة الحكومات المحلية والمصالح الاقتصادية المحلية فى الواقع.

السلطة السياسية للمصالح الخارجية

غير أنه كان من الممكن تحديد هوية الاستعماريِّين الجدد باعتبارهم مصلحة منظَّمة، مصلحة لها مغزى سياسىّ داخليًّا ولكنها موجَّهة خارجيًّا بصفة رئيسية من الناحية الاقتصادية وتحمل وزنا سياسيا أكثر من المجموعات المحلية الهامشية اقتصاديا. وكانت الشركات، والبنوك، والمؤسسات التجارية، الأجنبية فى مركز يسمح لها تماما بممارسة النفوذ ومقاومة الضغوط الاقتصادية ذات الطابع القومىّ. كما أن القمم المسيطرة للاقتصاد كانت، إلى حدّ كبير، فى أيدى الشركات الأجنبية. وفى الأعوام بعد-الاستعمارية مباشرة لم يكن لأصحاب مشروعات رأس المال الصغير المحليِّين ما يشبه نفس نفوذ الشركات المتعددة الجنسيات. والواقع أن شركات مثل يونيليفر Unilever، أو فايرستون كوربوريشن Firestone Corporation، أو يونايتد فروت United Fruit كانت تسيطر على اقتصادات الدول الجديدة.

وكانت المنظمات التى تمثل المصالح الخارجية قادرة على أنْ تحتوى بنجاح نطاق الخيارات السياسية والأيديولوچية المفتوحة أمام الحكومات ضمن حدود مقبولة من جانبها (Berman, 1974). وكان بوسع الشركات المتعددة الجنسيات أنْ تكبح تخطيط التنمية عن طريق الحدّ من قدرة الحكومة على رفع الضرائب عَبْرَ تسعير التحويلات وحركة الإنتاج من بلد إلى آخر

(Sutcliffe, 1972; Hymer, 1982). وقد تلقّى الملاك والمديرون الأجانب لرأس المال الأجنبىّ مزايا خاصة. ففى أفريقيا الفرنكفونية، على سبيل المثال، كان "الوجود الفرنسى" la presence française يعنى التغلغل الكامل فى الحياة العامة لمثل تلك المصالح ومجموعات ضغطها. وفى كينيا، مارستْ المنظمات الأوروبية التى تمثّل الصناعات القائمة على الزراعة تأثيرا كبيرا على صُنْع القرار نتيجة الاعتماد من أجل التنافس على التأثير الأوروبىّ. وفى ستينيات القرن العشرين كان الملاك الأجانب للجانب الأكبر من رأس المال غير الزراعىّ يجرى تمثيلهم محليا أيضا عن طريق "بيروقراطيِّين أساسيِّين موظَّفين لدى فروع الشركات الأجنبية... وكانوا هم أنفسهم أجانب بصفة رئيسية"، رغم أنها كانت تشتمل بصورة متزايدة على أفارقة كينيِّين. ومع انتشار هذه الملكية، ازدادتْ كذلك القوة السياسية لرأس المال الأجنبىّ (مع أنه كان يجب إذلالها طقسيًّا لمصلحة الأيديولوچيا والخطابية الاقتصاديتيْن القوميَّتيْن الطابع:Leys, 1975, p. 174).

وفى السنغال وكوت ديڤوار تفوّق نفوذ المصالح الفرنسية على المجالس الحكومية، وتفوّق نفوذ غُرَف التجارة، والاجتماعات غير الرسمية لرجال الأعمال، على قوة البرلمانات، ومجالس الوزراء، والأحزاب السياسية (Bretton, 1973). وبعد الاستقلال، كانت المصالح الخاصة الفرنسية فى كوت ديڤوار مسيطرة فى السلع التى كانت تشكّل أساس الاقتصاد (البُنّ، والكاكاو، والقطن). وكانت الصناعة التحويلية والتصنيع الغذائىّ فى أيدى الأجانب بصفة رئيسية، وكان على الحكومات أنْ تحصل على موافقة المؤسسات الأجنبية الكبرى التى تملك المعدّات، والمنافذ التجارية، ورأس

المال، ومهارات تقشير الفول السودانىّ، وحلج القطن، وتنظيف الكاكاو، قبل إعداد أىّ سياسات تجاه المنتجين المحليِّين.

وقد فَهِم **نكروما** جيدا "الحقوق" والامتيازات التى كان بوسع المصالح الأجنبية أنْ تطالب بها نتيجة قوتها الاقتصادية: امتيازات الأراضى، وحقوق التنقيب، وإعفاءات من رسوم الجمارك والضرائب، وامتيازات فى المجال الثقافىّ: "أنْ تكون خدمات الإعلام الغربىّ حصرية؛ وأنْ تكون تلك الآتية من البلدان الاشتراكية مستبعَدة". وهكذا، على سبيل المثال، كانت اتفاقيات التعاون الاقتصادىّ التى تعرضها الولايات المتحدة الأمريكية تشمل ،فى كثير من الأحيان، المطالبة بأن تُمنَح وكالة الإعلام الأمريكية (وهى "سلاح استخباراتىّ أعلى للإمبرياليِّين الأمريكيِّين") حقوقا تفضيلية لنشر المعلومات (Nkrumah, 1965, pp. 246-50). كما ارتكز الاستعمار الجديد الثقافىّ على اعتماد الدول المستقلة حديثا على الأفكار والمناهج الغربية فى التعليم، والإدارة، والمهن (Berman, 1974). وكانت الكوادر العليا للشركات الفرعية التابعة للشركات المتعددة الجنسيات، الشركات الكبرى فى بلد العمليات، واسعة التأثير فى الحياة الاجتماعية والثقافية للبلد المضيف وكذلك فى سياسته. وكانت الحكومات المعتمدة على المعلومات الآتية من مثل هذه المصادر عاجزة عن إعداد حلولها الخاصة للمشكلات، مثل مشكلة الفقر، التى لم يكن لها أىّ أهمية خاصة بالنسبة للأجانب (Baran, 1957; Hymer, 1982).

وقد وجد المعادون للاستعمار فى عهد ما بعد الاستقلال أن الاستعمار الجديد يعمل بطرق متنوعة تختلف عن نشاط مجموعات الضغط المشروعة.

ووصف **نكروما** كيف أن الاستعماريِّين الجدد "يتسلَّلون عَبْرَ حُرَّاسنا" من خلال القواعد العسكرية، والمستشارين، ودعاية وسائل الإعلام، والتبشير بالإنجيل، والتخريب الذى تقوم به وكالة المخابرات المركزية. وقد نُظِر إلى التبعية العسكرية إزاء القوى الاستعمارية السابقة فيما يتعلق بالأسلحة، والتدريب، والمستشارين، والعقيدة العسكرية الأساسية، على أنها أحد الجوانب الأكثر وضوحا للاستعمار الجديد. وفى كثير من الأحيان كان نجاح أو فشل *انقلاب عسكرىّ coup d'état* يتوقف على مستوى التشجيع الخارجىّ. وفى أفريقيا "اغتصبتْ المراكز المتربولية، خاصةً فرنسا، دور الحَكَم فيما يتعلق ببقاء أنظمة محدَّدة" (Berman, 1974, pp. 6-7). وقد تواصل الدور الاستعمارىّ الجديد لفرنسا فى تسعينيات القرن العشرين فى رواندا، وزائير، والجابون، وتوجو.

النُّخَب الكمپرادورية

تتمثل ملامح سياسية مهمة أخرى للاستعمار الجديد فى المصالح المشتركة لنُخَب محلية ومنظمات خارجية، سواء أكانت حكومات أجنبية، أو شركات متعددة الجنسيات، أو وكالات دولية. وقد شكَّل التجار "المتوسعون والمزدهرون ضمن فلك رأس المال الأجنبىّ"، "عنصرًا كمپرادوريًّا" داخل البرجوازية المحلية التى، إلى جانب "الاحتكاريِّين الصناعيِّين المحليِّين"، عملتْ "مدافعة حازمة عن النظام القائم". ولم يقتصر كبار ملاك الأرض على الاستفادة من رأس المال الأجنبىّ بل أنشأوا أيضا منافذ لحاصلاتهم، وفُرَص

توظيف لأفراد أسَرِهم، وقِيَما متزايدة الارتفاع لأراضيهم فى سياق العلاقة الإمبريالية الجديدة (Baran, 1957, pp. 194-5).

وتؤثِّر الشركات المتعددة الجنسيات فى التركيب الطبقىّ وتوزيع السلطة فى البلدان الأقل نموًا عن طريق خلق طبقات تابعة من التجار ورجال المال المحليِّين والأقسام المتميِّزة من قوة العمل – "طبقات تابعة satellite ترتبط مصالحها بمتلازمة *التبعية* dependencia syndrome" (Rosen and Jones, 1979, p. 254; Schuurman, 1993). وفى ظل الاستعمار الجديد يجرى تمثيل القوة الإمبريالية عن طريق "طبقات متعاونة داخل المجتمع بعد-الاستعمارىّ، بعضها أكثر اعتمادا على المصالح الأجنبية منها بمصالح أخرى". وقد جرى تحديد التمييزات التالية:

> من المرجح أكثر أنْ يكون رجال الصناعة الكبيرة المنخرطون فى الإنتاج من أجل السوق المحلية والذين لهم وجود قوىّ فى الدولة شركاء متحالفين فى السلطة associate power-sharers مع المصالح الإمبريالية. ومن المرجح أنْ تكون شركات الاستيراد-التصدير، والشحن، والائتمان شركاء مستقلين فى السلطة dependent power-sharers. ومن المرجح أنْ تكون المشروعات المشتركة، التى ينتج فيها رجال الصناعة من أجل الأسواق الأجنبية، معتمدين على التكنولوجيا والرساميل والإدارة الأجنبية، والتى ليس لها سوى تمثيل مباشر ضئيل فى الدولة،

متعاونين *ثانويّين* *subordinate* collaborators (Petras, 1981, p. 18).

كذلك فإن النُخَب المحلية، وأكثرها أهمية البيروقراطية وكوادر الإدارة المحلية الذين توظفهم الشركات الأجنبية، تطوِّر مصلحة فى المحافظة على الترتيبات الاقتصادية التى يحتفظ فيها الأجانب بمشاركة رئيسية. وبالتالى فإن الصلات الوثيقة بين أعضاء النخبة السياسية الإدارية القومية والمنظمات الخارجية "تجعل التمييز بين الشئون المحلية والدولية لا معنًى له" (Berman, 1974, p. 9). وأنتجت "المصلحة المتبادلة" عَبْرَ الحدود القومية بين النُخَب الاقتصادية القومية والإدارة العليا للشركات والبنوك عبر القومية "تكوينًا طبقيًّا عَبْرَ قومىّ" لأوليجاركية دولية أو "برچوازية دولية مشتركة" ذات "أجنحة" محلية ودولية قامت بتأمين دَعْم السياسة العامة لمصالح رأس المال الدولىّ (Becker and Sklar, 1987).

ويكون الأجانب فى العادة المشاركين المسيطرين بحكم مواردهم ومعلوماتهم ومهاراتهم التفاوضية المتفوقة بالمقارنة مع الحكومات القومية. وبالاستثناء الممكن للقوات المسلحة، تكون الحكومات، والمنظمات العمالية، ومعظم المؤسسات والاتحادات غير التجارية "متخلفة كثيرا" عن الشركات المتعددة الجنسيات من حيث القوة المالية، والتكنولوچية، والإدارية (Hymer, 1982). ومع أن المصالح الأجنبية متضمَّنة فى عملية السياسة على هذا النحو فإن المصالح المحلية التى لا تمثِّلها النُخَب مستبعَدة. أما المؤسسات الخاصة

بالتمثيل والمشاركة (الأحزاب، الحكومات المحلية، النقابات العمالية، منظمات الشباب) فقد تُركِتْ عاجزة بالقياس إلى البيروقراطية.

كما اقتضتْ التنمية الاقتصادية التابعة فى كثير من الأحيان قيام الحكومات القمعية بتصفية تعبئة القوى الشعبية التى كانت تُكَوِّن حركات الاستقلال. وكانت الأنظمة غير الشعبية، الموالية للغرب، التى كانت ترتكز فى كثير من الأحيان على تحالفات بين القوات المسلحة والطبقات المالكة المحلية، تمثِّل الشروط السياسية الأساسية للنموّ الاقتصادىّ (McMichael et al., 1974).

تبعية من خلال المساعدة

يتمثل مصدر آخر للتأثير الخارجىّ على السياسة العامة فى المساعدة الرسمية التى كان يجرى ربطها بصورة متزايدة "بالمشروطيات". وتُستَعْمَل المساعدة كرافعة لتحديد سياسة الحكومة المحلية. ويمكن أنْ يسحب المانحون مساعدة حيوية إذا أحجمتْ الحكومات بعد-الاستعمارية عن اعتماد سياسات تدعم مصالح الحكومة المانحة أو الشركات التى تقع مقارُّها فى الاقتصاد المانح. وبهذه الطريقة تقوم الحكومة المانحة بتأمين مزايا إستراتيچية ودبلوماسية، كما فى 1983 عندما جعل الكونجرس الأمريكىّ المساعدة الاقتصادية للبلدان النامية مشروطة بدعم السياسة الخارجية الأمريكية. وتُؤَمِّن المصالح الاقتصادية التى يمثلها المانحون بيئة سياسية مُربِحة. وتأتى قروض خاصة

من وكالة متعددة الأطراف مثل صندوق النقد الدولىّ أو البنك الدولىّ بشروط مرفقة، مثل شرطٍ بخفض برامج الإنفاق العام، وبصورة خاصة الدعم الغذائىّ والخدمات الاجتماعية. ويمكن أنْ يؤدِّى تنفيذها إلى عدم الاستقرار السياسىّ.

وشملت شروط أخرى تُمْنَح على أساسها المساعدة الثنائية مَنْح عقود لشركات فى البلد المانح وشراء الأسلحة. وقد رفعت "الحرب على الإرهاب" التى شنَّتْها الولايات المتحدة فى 2001 قيمة المساعدة العسكرية المتاحة للبلدان الموصوفة بأنها محاربة ضد الإرهاب، تشمل الفيليپِّين، وپاكستان، وإندونيسيا، والمملكة العربية السعودية، ومصر، بصرف النظر عن شئون حقوق الإنسان. ويواصل المانحون بالتالى تخصيص مبالغ كبيرة للمساعدة لأسباب إستراتيچية وتجارية، رغم إنهاء الحرب الباردة.

وتؤثر المساعدة أيضا على هيكل السلطة فى المجتمع الواقع تحت الاستعمار الجديد. فهى تزيد سلطة أولئك الذين يسيطرون على جهاز الدولة فيما يتعلق بأىّ معارضة. وتعزِّز المساعدة سلطة البيروقراطية، ذلك أنها هى القناة التى تتدفق عبرها المساعدة. كما أن برامج المساعدة التقنية للدفاع القومىّ وقوات الشرطة تُقَوِّى هذه الأقسام من النخبة السياسية. ويكون الكثير من المساعدة الآتية من البلدان المتقدمة فى شكل المساعدة العسكرية التى أثرتْ على توزيع السلطة السياسية فى المجتمع الواقع تحت الاستعمار الجديد. وتُشَوِّه المساعدة الغذائية الاقتصاد والمجتمع الواقعيْن تحت الاستعمار الجديد عن طريق تمكين الحكومات المتلقِّية من تفادى الإصلاحات والتغييرات الزراعية فى طرق الإنتاج الزراعىّ التى تخفض التبعية الخارجية وقوة الطبقات الزراعية. ذلك أن المساعدة تمكِّن الدولة على حساب

الأسواق الحرة وتزيد قوة المجموعات الحاكمة على حساب الناس بوجه عام. كذلك فإن المساعدة كانت توَجِّه التنمية نحو المجتمع الحضرىّ وليس الريفىّ (Bauer, 1971; Lipton, 1977; Mack and Leaver, 1979).

جدول 3-1 خدمة *الدَّين* 1990-2005

المنطقة	% من الناتج المحلى الإجمالى			% من صادرات السلع والخدمات		
	1990	1999	2005(1)	1990	1999	2005(2)
الدول العربية	5.5	3.6	2.5	14.7	11.4	8.5
شرق آسيا	3.8	5.2	3.0	15.7	15.8	2.6
أمريكا اللاتينية	4.0	8.1	..	23.6	41.6	22.9
جنوب آسيا	2.6	2.8	..	20.0	16.6	5.4
أفريقيا جنوب الصحراء	3.9	4.6	..	19.7	14.3	5.8
البلدان النامية	4.4	5.8	4.6	18.7	22.3	13.0
البلدان الأقل نموا	2.7	2.8	2.3	15.5	13.0	7.0

إشارات: 1: الأرقام الخاصة بالدول العربية وشرق آسيا عن عام 2003.
2: الأرقام الخاصة بالدول العربية، وشرق آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء عن عام 2004.
المصدر:
UNDP, 2001, Table 15, p. 194; 2005, Table 19, p. 283; UNDP, 2006, Table 18, p. 347; UNDP, 2007, Table 18, p. 293.

ويطالب معظم المانحين بخصخصة الخدمات العامة، رغم تهديد زيادة الفقر الذى تجلبه هذه الخصخصة. وكانت الخصخصة تعنى زيادات ضخمة فى الأسعار لا تقيِّدها الهيئات التنظيمية، مُجْبِرةً الأُسَر الفقيرة على خفض إنفاقها على الغذاء وعلى إخراج الأطفال الذين فى سنّ المدارس للعمل. وقد دفعت التكلفة المرتفعة للخدمات بالناس إلى الفقر فى ڤييتنام، وبنجلاديش، والصين، وكمبوديا. وفى كثير من الأحيان لا يجرى إمداد

المجتمعات المحلية الفقيرة غير المربحة بالخدمات. كما أن السماح للقطـاع الخاص بإمداد المناطق المربحة يقوّض إيرادات الخدمات العامــة المتروكــة لمواجهة مشكلات المجتمعات المحلية غير المربحة. كذلك فإن الخصخـصة تستنزف العاملين من الخدمات العامة، خاصةً فى الرعاية الصحية، حيث تفيد من جديد الأعضاء الأغنياء فى المجتمع (Hilary, 2004).

جدول 2-3 *المساعدة كنسبة مئوية من الناتج المحلىّ الإجمالىّ*، 1990-2005

المنطقة	1990	2000	2005
البلدان النامية	1.4	0.5	1.1
شرق آسيا	0.8	0.3	0.3
أمريكا اللاتينية	0.4	0.2	0.3
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	2.0	0.8	3.9
جنوب آسيا	1.3	0.8	0.9
أفريقيا جنوب الصحراء	5.8	4.1	5.5

المصدر:

UNDP, 2001, Table 15, p. 194: World Bank, 2001a, Table 4.3, p. 89; World Bank, 2007b, Table 6.11, p. 350.

وقد صار الإعفاء من الديون هدفا رئيسيا للمساعدة الدولية، خاصــة منذ 1996، بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة أكثر بالـديون. وتبقــى المديونيــة الدولية على نطاق واسع وبالنسبة لبعض البلدان الفقيرة، خاصة فى أفريقيــا، عند مستوى فوق القدرة على التحمُّل بعد اتفاقيات الجدولة. وارتفعت تكلفــة خدمة الدين بالنسبة للبدان النامية، سواء كنسبة مئوية مــن النــاتج المحلــىّ الإجمالىّ أو كنسبة مئوية من الصادرات فى معظم مناطق العالم الثالث خلال

تسعينيات القرن العشرين (انظرْ الجـدول 3-1). وفـي 2005 بلـغ الـدين الخارجيّ الكليّ للبلدان النامية 2800.4 مليار [= حوالى 2.8 تريليـون] دولار أمريكيّ، غير أنه انخفض كنسبة مئويـة مـن النـاتج المحلـيّ الإجمـاليّ والصادرات. ويأتي الإعفاء من الديون أيضا بشروط مصاحبة. وعلى سـبيل المثال، تشترط مبادرة صندوق النقد الدوليّ والبنك الدوليّ للبلـدان الفقيـرة المثقلة بالديون سياسات اقتصادية "سليمة"، واعتماد إستراتيجية لخفض الفقر، وبرامج للتصحيح والإصلاح الاقتصاديّ للحفاظ على استقرار اقتصاديّ كليّ. وهذه الشروط ليست منسجمة دائما.

وأدَّتْ القيود الموازنة بالاقتران مع الشك العام بشأن فاعلية المساعدة فى البلدان المانحة إلى انخفاض بنسبة 25 فى المائة فى حجم المساعدة فـي تسعينيات القرن العشرين. وانخفضتْ المساعدة للبلدان التى حُكِمَ بـأن لهـا بيئات سياسية هزيلة بحدة بالغة. وكنسبة مئوية من الناتج المحليّ الإجمـاليّ للبلدان النامية انخفضتْ المساعدة من 1.4 فى المائـة فـى 1990 إلـى 0.5 فـي المائة فى 2000 ، وارتفعتْ إلى 1.1 فى المائة فى 2005 (انظرْ الجـدول 3-2). ورغم المشروطيات، هناك حاجة إلى المزيد من المساعدة فـي بعـض المناطق، وبصفة خاصة أفريقيا، حيث لا يمكن تحقيـق النمـو الاقتـصاديّ المطلوب لخفض الفقر عن طريق الادخارات المحلية والاستثمار الخاص.

وتقدِّم الأفكار المتصلة بالاستعمار الجديد والتبعية إرشادًا غير كـاف للعواقب السياسية للمساعدة وعوامل اقتصادية أخرى على مجتمعات العـالم الثالث. ومن ناحية أخرى فإنه على حين يميل التشديد فى سياسة المـساعدة الآن إلى أنْ يكون بشأن مطالبـة البلـدان المتلقيـة بالإحـساس "بملكيـة"

المشروعات والبرامج وبالمسئولية عن نجاحها، ما تـزال المـساعدة تـأتى بشروط مصاحبة. فهذه البلـدان تـدرك الآن التهديـدات التـى تطرحهـا الإصلاحات الاقتصادية وإعادة الهيكلة والسعى إلى أهداف جديرة بالثناء مثل تخفيف الفقر وحُسْن التنظيم والإدارة. غير أن البلدان النامية ما تزال بحاجة إلى إثبات أنها توفِّر بيئة لسياسة ومؤسسات تقود إلـى الإصـلاح. والمبـدأ الأخير حول المساعدةَ هو أنها يجب أنْ تدعم الإصلاحات التى تنـشأ عـن الضغوط السياسية المحلية. وفى الماضى لم تكن المساعدة ناجحة جـدا فـى حفز الإصلاحات التى يحدّدها المانحون. والواقع أن إدراك أن من المـرجَّح أنْ تكون المساعدة أكثر فاعلية واستدامة إذا أحسَّتْ حكومة البلد المتلقِّى بأنها ملتزمة بالمشروع ينفخ الحياة فى سياسة المساعدة، غير أن الحكومـات مـا تزال تعرف ما يتوقعه ويشترطه المانحون.

الدولة المستقلة والقوى السياسية

لَقِىَ الرأى القائل بأن الاستقلال السياسىّ الرسمىّ لم يغيرٍّ بصورة جوهريـة علاقات السيطرة والاستغلال بين القوى الإمبريالية الرأسمالية ودول العـالم الثالث الجديدة تحدِّيا كبيرا فى أوائل سبعينيات القرن العشرين مـن جانـب الماركسىّ البريطانىّ **بيل وارين** Bill Warren (1973, 1980). ومـع عـدم إنكاره لواقع أن الإمبريالية اسـتمرَّتْ "كنظـام للامـساواة، والـسيطرة، والاستغلال" (1973, p. 4)، أكدَ **وارين** أن تعبير "الاستعمار الجديـد" أضـفى غموضا على الدور الذى يلعبه تحقيق السيادة الرسمية ونتائجها المنطقية. فقد

خلق تحقيق الاستقلال بعد الحرب [العالمية الثانية]، بالإضافة إلى اتجاهات اجتماعية-سياسية واقتصادية أخرى، الشروط الملائمة لتصنيع رأسمالىّ مهمّ. وشملتْ هذه الاتجاهات التعاون بين الحكومات الإمبريالية وحكومات العالم الثالث فى قمع الحركات المعادية للرأسمالية.

وفى بعض الأحيان كانت اللامساويات المحتومة المرتبطة بالنمو السريع تؤدى إلى عدم الاستقرار سياسيًّا. على أن الاستقلال السياسىّ، بعيدا عن أنْ يكون خدعة، كان تغييرا مهمًّا فى السياسة الداخلية للمستعمرات السابقة، بصفة رئيسية لأنه وَفَّرَ مركزا لإدارة الدولة الداخلية للعمليات الاقتصادية. وصارت الدول المستقلة حديثا مركز النشاط للتنمية الاقتصادية. فقد أعطى الاستقلال الرسمىّ لدول العالم الثالث "سيطرة مؤسسية" على اقتصاداتها الداخلية. والواقع أن سلطات إنشاء البنوك المركزية، وفرض ضوابط عملة التصدير والاستيراد، وتطبيق الضرائب والإنفاق العام "تنشأ مباشرة من الاستقلال" وتؤثر أكثر كثيرا من التصنيع، وخاصة إعادة فرض علاقات الإنتاج الاجتماعية الرأسمالية، والإنتاج السلعىّ فى الزراعة، وإعادة الهيكلة الاقتصادية "على أسس أكثر ملاءمة لرأسمالية محلية ناجحة" (1973, p. 13). وقد مارستْ الدولة سلطات لإدارة الاستثمار وتحديد وجهات رأس المال الخارجىّ سواء من المساعدة، أو الشركات المتعددة الجنسيات، أو البلدان الأجنبية، ونَظَّمَتْ تنمية العلاقات الرأسمالية وأساليب الإنتاج. وأدّى هذا إلى أنْ تصير فاعلا مهمًّا فى النظام السياسىّ القومىّ وغير خاضعة بصورة كلية للقوى السياسية الخارجية.

ومن الناحية السياسية، أنتج الاستقلال والسيادة الرسمية دولا كانت قوى فاعلة مهمة فى أنظمة سياسية قومية ومراكز نشاط للتنمية الاقتصادية. وفى كثير من الأحيان تفاوضتْ دول العالم الثالث، والنُخَب التى وَجَّهَتْها، بنجاح مع المستثمرين الأجانب بشأن مستويات الأرباح، والأجور، والإيجارات، وسياسات التسعير، وأحجام الناتج، واحتياجات النقل، ومصادر الإمداد، والضرائب على الشركات المتعددة الجنسيات، وسياسات التصدير، وتدخلات أخرى فى الاقتصاد المحلىّ. وقد أثبتتْ دول العالم الثالث أنها قادرة على اتخاذ إجراءات سيطرة ضد الشركات الأجنبية القائمة فى أراضيها، شملتْ التأميم، والحصول على أسهم الأغلبية، والمشروعات المشتركة، وعقود الخدمات. ووفَّر الاستقلال فرصا أمام البرچوزية القومية، أو المصلحين الليبراليِّين، أو الاشتراكيِّين الديمقراطيِّين، أو الشيوعيِّين، أو الشعبويِّين العسكريِّين، لتبديل الصلات مع البلدان الغنية. وكان بمستطاع الحكومات المستقلة الدخول فى تحالفات واتفاقيات تجارية لم تكن مفتوحة لها من قبل، مما عزَّز مراكزها التفاوضية فى العلاقات الاقتصادية الدولية (Cohen, 1973). وقد جرت زيادة القوة التفاوضية للبلدان المستقلة حديثا إلى مدى أبعد عن طريق المنظمات الجماعية مثل الأوپك والاتفاقية الأنديانية(1).

1: الاتفاقية الأنديانية [نسبة إلى جبال الأنديس] Andean Pact: كتلة تجارية فى أمريكا اللاتينية استمرت بهذه التسمية حتى 1996 وتضم بوليڤيا، وكولومبيا، وإكوادور، وپيرو، ويقع مقرها فى ليما، بيرو، وتسمَّى الآن Andean Community of Nations [جماعة الأمم الأنديانية]؛ ويصل تعداد سكانها إلى 98 مليون نسمة، ومساحتها 4.7 مليون متر

وعززَت بعض البلدان المصنَّعة حديثا أهمية الدولة فى التنمية الاقتصادية القومية المستقلة وأهمية البرجوازية القومية فى استعمال جهاز الدولة هذا من أجل تشجيع معدلات نمو مرتفعة على أسس رأسمالية. وكانت البلدان المصنَّعة حديثا تُصنَّف بين الأنظمة الموجَّهة *dirigisite* regimes إلى أقصى حد مع تدخُّل الدولة على كل المستويات فى دعم رأس المال الخاص. وهى بين الاقتصادات الأكثر تخطيطا وقد يقول بعضهم الأكثر إدماجية corporatist. وفى سياق دعمها لرأس المال الخاص عرقلت الدولة العمل الحر لقوى السوق عن طريق قمع العمل المنظم، وخفض الأجور، وإضعاف المعارضة السياسية للسياسات الحكومية. وجرى الترحيب بالاستثمار الأجنبىّ. كما جرى توفير جيوب محميَّة، مثل مناطق التجارة الحرة لأنشطة النمو المرتفع التى تكون فيها المشروعات مؤهلة (مستحقة) لخفض الضرائب وتتمتع بقوة عمل سهلة الانقياد، وتكون فيها تعريفات الاستيراد وتراخيص التصدير متاحة بسهولة. وقد جرى توفير كل هذا بالنيابة عما يبدو أنه طبقة مالكة سائدة.

وعلى هذا تفرض علينا البلدان المصنَّعة حديثا أنْ نعيد التفكير حول الاستعمار الجديد. ذلك أن تواريخها الأحدث تدل على أنه لا يتقرر كل شيء بالتقسيم الدولىّ للعمل، وأن القادة السياسيِّين يمكن أنْ يستغلُّوا، ضمن حدود بعينها، الصلات التجارية (لتنويع التجارة)، والأصول المحلية (أو حتى

مربع، وناتجها المحلىّ الإجمالىّ 745.3 مليار دولار أمريكىّ فى 2005 (بما فى ذلك ڤنيزويلا التى انضمت إليها فى ذلك الحين) – المترجم.

الخصوم، مثل الديون)، ومجموعـــة مـــن المـــصادر الخارجيـــة للمـــساعدة والقروض (Seers, 1981).

وكان ما حققه مفهوم "الاستعمار الجديد" يتمثل، فى نظر **وارين**، فى توضيح أن الحكومات المستقلة حديثا لم يكن بوسعها أنْ تمارس *فـــى الحـــال* قوتها التفاوضية، بسبب نواقص المهارات والتأخيرات عن إنشاء مؤســـسات دولة فعالة وعن التمثيل فى الهيئات الدولية. كما قدَّم هـــذا المفهـــوم دعمـــا أيديولوجيًّا، (وقبولا دوليا)، "للنزعة القومية فى العالم الثالث" – "وهى تمثـــل شرطا أيديولوجيًّا أساسيا لخلق دول قومية حديثة من الدول التى تتميـــز مـــن قبل بالأقاليمية particularism الإقطاعية، والتقسيم الدينىّ والطـــائفىّ، وكـــل أنواع التخلف الأبوىّ (1980, p. 185; see also Twitchett, 1965, p. 319).

وقد جرى انتقاد أطروحة **وارين** عن النتـــائج المنطقيـــة الـــسياسية للاستقلال على المبالغة فى أهمية الضغوط الشعبية التى يُطْلقها الاســـتقلال، وعلى إهمال أىّ تحليل للقوى الاجتماعية التى تمارس الضغوط على الحكومة أو الصلات بين المجموعات الحاكمة والمصالح الأجنبية (McMichael et al., 1974). غير أن المسألة الرئيسية التى تفصل **وارين** عن نقاده هـــى النتـــائج المنطقية السياسية للتصنيع والنمو الرأسماليَّيْن بالنسبة لمختلف الطبقات داخل مجتمعات العالم الثالث. وكان نقاد **وارين** حريصين على إثبـــات أن التنميـــة كانت تعنى فى العادة القمـــع الـــسياسىّ والاســـتغلال الاقتـــصادىّ للعمـــال والفلاحين. وكان يُتَّهَم بالعجز عن تمييز فترة التعبئة الشعبية التى قادت إلـــى الاستقلال الوطنى، عن *التسريح* بعد-الاستقلالىّ لمثل هذه القوى مـــن أجـــل تمكين التصنيع التابع من الحدوث فى بلدان مثل الهند، والجزائر، وإندونيسيا،

ونيچيريا، وكينيا. وكانت الأنظمة غير الشعبية، والموالية للإمبريالية، والتى ترتكز على تحالفات بين القوات المسلحة والطبقات المالكة، شروطا لازمة للنمو الصناعىّ (McMichael et al., 1974, p. 94).

ولم يُنْكِر وارين هذا - كماركسىّ كان من الصعب أنْ يُنْكِر. غير أن اقتناعه كان يتمثل فى أن النمو والتنمية كانا يقومان على قيادة سياسية، قومية النزعة، متزايدة الاستقلال وفى أن هذا قد أنتج شروطا لتنمية الرأسمالية تختلف *إلى* حدّ كبير عن الشروط التى سبقتْ الاستقلال الرسمىّ. وربما كانت القوى الرأسمالية استغلالية (لا بد أنها كانت كذلك، فى الواقع) غير أنها كانت على الأقل قومية. وعملتْ الطبقات القومية وممثلوها السياسيُّون بصورة مستقلة إزاء الطبقات الثانوية والمصالح الأجنبية. وبالنسبة للماركسيِّين، تمثلتْ أهمية استنتاج وارين عن الاستقلال الوطنىّ وقوة البرچوازيات القومية الجديدة فى أنه حدَّد طبيعة التقسيم الأساسىّ باعتباره بين طبقات، وليس بين أمم (Brewer, 1980). وقد اعتقد نقاده أن هذه الطبقات وأنظمتها واصلتْ كونها أدوات لرأس المال الأجنبىّ، وأنه كنتيجة منطقية؛ لذلك لم يكن الإنجاز الاقتصادىّ جيدا مثلما قدَّمه وارين، وناهيك عن الإنجاز السياسىّ والاجتماعىّ لأولئك الذين تستغلُّهم الرأسمالية.

وكان بمستطاع مجموعات حاكمة جديدة، وكانت فى كثير من الأحيان برچوازية صغيرة فى طبيعتها، أنْ تُعَبِّئ نفسها. وجرى التعويض عن غياب برچوازية قومية كاملة التكوين بجهاز دولة اغتصب دور طبقة حاكمة برچوازية. وهكذا حصلتْ مجتمعات العالم الثالث على طبقتها الحاكمة المحلية، ليس فى شكل برچوازية مالكة خاصة بل فى شكل جهاز دولة يدير

المِلْكية العامة، خاصة البيروقراطية. ووُجِدَتْ بصورة متزايدة الشروط اللازمة لتكوين برچوازية قومية وبالتالى أشكال للسيطرة، والإدارة، والسياسة التى تحتاج إليها طبقة كهذه. وصارت الدولة مركز نشاط للضغط السياسىّ لبرچوازية صغيرة حضرية تطالب بمستويات أعلى للمعيشة والاستهلاك، وشجَّع كل هذا الصناعة التحويلية والتصنيع. وفى كينيا، على سبيل المثال، كانت طبقة من الرأسماليِّين الزراعيِّين قادرة على استعمال تمثيلها القوىّ فى جهاز الدولة لزيادة معدّل التراكم الرأسمالىّ المحلىّ من خلال سياسات بشأن تراخيص التجارة، والاحتكارات، ورأس مال الدولة، والائتمان الخاص، والمشروع الرأسمالىّ للدولة (Leys, 1978). وشجّع الاستقلال أيضا تطور الحركات الاجتماعية التى أعطت دفعة مضافة للتنمية الاقتصادية. وجرى حفز ضغوط محلية شعبية منتشرة من أجل مستويات معيشة أعلى، وكان هذا تأثيرا داخليا رئيسيا يعزِّز سياسات التصنيع.

نظرية التبعية

حفز الاهتمام بالأهمية الفعلية، وليس الرمزية، للاستقلال عن قوة استعمارية النموذج الاستعمارىّ الجديد للسياسة بعد-الاستعمارية. غير أن العلاقات الاقتصادية المستمرة بين البلدان الفقيرة والغنية لم توضع فى إطار عمل نظرى عريض لإنتاج تفسير للاستمرارية بين الإمبريالية والاستقلال. ولم يتحقق هذا إلا عندما جرى دمج فكرة الاستعمار الجديد فى نظرية عن نظام عالمىّ للخضوع الاقتصادىّ الذى كان له تأثير قوىّ على البلدان بعد

استقلالها لوقت طويل. ويشار إلى هذه النظرية بوجه عام على أنها نظرية التبعية dependency theory.

وترجع جذور نظرية التبعية إلى الليبرالية الأمريكية فى أواخر ستينيات القرن العشرين (مرتبطة بصورة خاصة بحرب ڤييتنام)، وعجز الكثير من مجتمعات العالم الثالث عن التحرك فى الاتجاهات المنصوح بها، والشكوك بشأن مصداقية دعاوى العلوم الاجتماعية بأنها حيادية ومتحرِّرة من أحكام القيمة value-free. وشملت تأثيرات أخرى الثورة الكوبية، وتصفية الستالينية، والماوية. وكانت جزئيا استجابة نقدية لافتراض نظرية التحديث أن "التأخُّر" كان نتيجة عزلة البلدان الأقل نموا عن باقى العالم، وليس نتيجة استغلالها من جانب بلدان أكثر تقدُّما تحت أشكال متباينة من الإمبريالية (Phillips, 1977; Leys, 1977; Higgott, 1983). وكان المساهمون الرئيسيون فى هذا الإطار المعرفىّ paradigm الجديد فى دراسة التنمية اقتصاديِّين ماركسيِّين من أمريكا اللاتينية مثل **دوس سانتوس** Dos Santos، **وكاردوسو** Cardoso، **وسونكل** Sunkel، **وفاليتُّو** Faletto، واقتصاديِّين غير ماركسيِّين من أمريكا اللاتينية مثل **فورتادو** Furtado، **وبريبيش** Prebisch، وأمريكيِّين شماليِّين ماركسيِّين جُدُد مثل **بودينهايمر** Bodenheimer، **وبتراس** Petras، **وماجدوف** Magdoff، وأ. ج. **فرانك** A.G. Frank (Foster-Carter, 1976). وقد نشأت نظرية التبعية فى سياق تحليل بلدان أمريكا اللاتينية حيث تحقق الاستقلال فى أوائل أو منتصف القرن التاسع عشر وحيث استمرت مشكلات استغلال اقتصادىّ أجنبىّ، مماثلة لتلك الموجودة فى البلدان التى كانت ما تزال مستعمرات أو التى لم تحقق استقلالها إلا حديثا.

وتضيف نظرية التبعية فكرة الطرفية (المحيطية) peripherality، أو حالة التوابع satellite status إلى مفهوم الاستعمار الجديد. وقد تحقق هذا فى مرحلتين. كانت الأولى معنية بالتبعية كوظيفة للإنتاج الأولىّ، حيث يكون على البلدان الفقيرة أنْ تعتمد على عدد صغير من المنتجات الأولية من أجل عائدات صادراتها. وبدأتْ المرحلة الثانية كنقد لنظرية التجارة الدولية وكتفسير للسبب فى أن إحلال الواردات كان مطلوبا. وقد فسرتْ فى ذلك الحين عجز هذه الإستراتيجية بالإحالة إلى الهياكل التى أدخلها التصنيع (Philip, 1990).

وكانت لإحلال الواردات أبعاد سياسية. أولا، كان من المفترض أنه ستعقبه سيادة اقتصادية أكبر. ثانيا، (وتوجد هنا أصداء لنظرية التحديث) كان من المتوقع أنْ يُضْعِف التصنيع المجتمع التقليدىّ. وتحتاج أنشطة الصناعة التحويلية متغيرات نماذج مختلفة عن المجتمعات التقليدية. وكان هذا يعنى فيما يتعلق بأمريكا اللاتينية أن حالة وقوة الأوليجاركية العقارية التقليدية سيجرى تقويضها. وإذا أمكن إضعاف هذه الفئة الطبقية الإقطاعية تقريبا فإنه سيتمّ تعبيد الطريق إلى ديمقراطية أكبر. ثالثا، سيبدأ التصنيع فى ممارسة تأثير فعلىّ على اللامساواة البالغة الموجودة فى مجتمعات أمريكا اللاتينية، ويُسْهِم فى دمج الجماهير الريفية فى أنشطة المجتمع الرئيسية. وسوف تصير الجماهير الريفية، المعزولة فى السابق فى المزارع الكبرى و"*الأثيينْداس*" *haciendas*(1)، مُدْمَجة بصورة وثيقة فى المجتمع من خلال فُرَص اقتصادية

1: ضياع أو عِزَب أمريكية لاتينية كبيرة وكانت تُستخدم كمزارع أو مناجم أو مصانع أو تجمع بين هذه الأنشطة المنتجة جميعا – المترجم.

جديدة ومستويات معيشة أفضل. وسيُسْهِم هذا فى تعزيز الاستقرار السياسىّ. وعندما كانت الجماهير الريفية مهمَّشة من جانب قوى شبه إقطاعية تسيطر على المناطق الريفية، كان الاستقرار السياسىّ معرَّضا دائما للخطر.

ولن يؤدى الدمج إلى الاستقرار فحسب بل سيؤدى إلى ديمقراطية أكبر. وسوف تكسب الدولة شرعية عن طريق ارتباطها بعملية التصنيع وعن طريق إسهامها فى المساواة الاجتماعية والسياسية وكذلك الكفاءة الاقتصادية. وسوف يتقوَّى الحسّ القومىّ، خاصة بالنسبة للريفيِّين الذين ظلوا إلى هذا الحين متحالفين اقتصاديًّا وسياسيًّا مع أوليجاركيات ريفية - اقتصادية ودينية - وليس مع الدولة. وهكذا تمثلتْ غاية علمانية لإستراتيچية إحلال الواردات فى الاندماج السياسىّ فى مجتمع ديمقراطىّ ليبرالىّ (Dos Sontos, 1973).

وكانت المرحلة الثانية لنظرية التبعية مدفوعة بالعجز الجلىّ لهذه الإستراتيچية عن حلّ مشكلة التبعية أو إحداث المحصلات السياسية المقصودة. وبحلول نهاية ستينيات القرن العشرين زاد إحلال الواردات من التبعية، ولكنْ عندئذ فيما يتعلق بالسلع الرأسمالية - الآلات، والأدوات، والمصنع، والتكنولوچيا:

وصار توزيع الدخل أكثر، وليس أقل، لامساواة. وطوَّرتْ اللامساواة بُعْدًا جديدا، هو البُعْد بين المناطق الريفية والحضرية. ولم يكن يتمّ استيعاب الأشخاص المُزاحِين من الأرض فى أنشطة صناعية جديدة ودمجهم بهذا فى هيكل اجتماعىّ، إلى حد بعيد لأن الصناعات الجديدة كانت كثيفة رأس المال وليس كثيفة العمل. ونشأت أشكال جديدة من التهميش لدى سكان أحياء الفقراء المتجمّعين على حوافّ المدن الرئيسية والمراكز الصناعية. وبدلا من

الدمج فى اقتصاد حديث، نشأت تفاوتات فى الشروط الاجتماعية والمكانية وأشكال جديدة من التهميش عندما وجدتْ نسبة متعاظمة من السكان أنفسهم دون أعمال، أو تعليم، أو تأثير سياسىّ، أو أمن، أو حماية ملائمة. وكان هؤلاء الناس متقلِّبين للغاية سياسيا وبالتالى غير ملتزمين بالاستقرار السياسىّ. ولم يخلق إقصاؤهم عن السياسة إجماعًا إزاء الدولة.

وصارت الدولة، كما جرى التأكيد، مذعنة للشركات المتعددة الجنسيات التى كانت تسيطر على عملية التصنيع. ولم تحقق سيادة أكبر. وصارت السياسة أكثر سلطوية وقمعية وليس ديمقراطية ليبرالية وتعدُّدية، فيما حاولتْ الحكومات أنْ تتغلَّب على التوترات الاجتماعية التى جلبتْها عملية التصنيع. وبدا أن ترويض قوة العمل الصناعية وكذلك الجماهير المهمَّشة يتطلب الديكتاتورية العسكرية وليس الديمقراطية التعدُّدية.

عناصر نظرية التبعية

توجد خمسة عناصر رئيسية فى نظرية التبعية: فكرة وجود هيراركية للدول؛ ومفهوم "التخلف"؛ ونظرة بشأن طبيعة الرأسمالية؛ واقتراحات خاصة بـ"فكّ التمفصل" disarticulation؛ وتأثير التبعية الاقتصادية لهيكل السلطة السياسية.

وتجد *الهيراركية* *Hierarchy* تعبيرها فى نماذج "المركز-الطرف" أو "المتروپول-التابع" للعلاقات بين مراكز العالم الكبرى لرأس المال والاقتصادات التابعة لها. ويُقال إن هيراركية للمراكز والأطراف تربط كل مستويات الاستغلال بين بلد وآخر وداخل بلدان الطرف. ويوجد اعتصار

مستمرَ للفائض عَبْرَ مختلف المستويات فى الهيراركية: من الفلاح إلى مالك الأرض؛ من مالك الأرض إلى التاجر المحلىّ؛ من التاجر المحلىّ إلى الشركة الفرعية لشركة متعددة الجنسيات؛ من الشركة المتعددة الجنسيات(1) إلى المقار الرئيسية للشركة المتعددة الجنسيات؛ من المقارّ الرئيسية إلى المؤسسات السياسية الرئيسية للغرب. وتشكل المراكز التعدينية والتجارية والزراعية وحتى العسكرية داخل التوابع الطرفية ميكرومتروپولات [عواصم صغيرة] micro-metroplises فى علاقتها بالمناطق الداخلية للمدن الصغيرة، والمناجم، و *اللاتيفونديا Latifundia*(2) التى ترتبط هى ذاتها بنفس الطريقة بالعمال المنعزلين. وتربط علاقات استغلال مماثلة الشركات الصناعية بمتعهِّدى توريد المكوِّنات؛ وكبار التجار والمموِّلين بصغار التجار ومؤسسات التسليف؛ وتجار المدن وملاك الأراضى بصغار المنتجين والمستهلكين الريفيِّين (Frank, 1966, 1969a).

ولن يشهد بلد تابع داخل هذا الهيكل للتبعية التنمية إلا عندما تكون روابطه بالمتروپول ضعيفة: "لم يَحْدث لبلد مرتبط بشدة بالمتروپول كتابع عَبْرَ الدمج فى النظام الرأسمالىّ العالمىّ أنْ حقق مرتبة بلد متقدم اقتصاديا" (Frank, 1969, p. 11). وفى أمريكا اللاتينية حدثت فترات التصنيع المستقل تاريخيا خلال الفترات التى كانت فيها روابط التجارة والاستثمار مع أوروبا مزعزعة بسبب الحروب والأزمات الاقتصادية الأوروبية. وينطبق هذا، وفقا

1: فى الأصل: الشركة الفرعية subsidiary؛ والخطأ واضح – المترجم.

2: جَمْع Latifundium: مزرعة واسعة فى أمريكا اللاتينية وكانت تُستعمل أيضا بمعنى haciendas – المترجم.

لـ فرانك، على مناطق منعزلة نسبيا ضمن المجتمعات الطرفية: وكلما كانت أقل اندماجا فى النظام العالمىّ التجارىّ المركنتيلىّ ثم الرأسمالىّ، كان نمو الصناعة التحويلية والصادرات أكبر. والمناطق الأقل نموا و"البادية الإقطاعية" هى تلك التى كانت لها أوثق الروابط بالمتروپول فى الماضى. والواقع أن دمْج بلد تابع فى الهيراركية ذات القيادة المتروپولية يعطِّل التنمية، جاعلا من الصعب حدوث التصنيع والتنمية المتواصلة.

ولم يُحْدِث التصنيع تنمية قومية أو مستقلة، مع تراكم لرأس المال تحت السيطرة القومية، ونمو اقتصادىّ معتمد على الذات، وتوظيف متزايد، ومستويات دخل متعاظمة، واستهلاك، ورفاهية (Bernstein, 1982). وبالأحرى فإنه كان مصحوبا بسيطرة أجنبية متزايدة. ويتسم الاقتصاد الطرفىّ بطابع الشركات والقطاعات غير المتكاملة بشدة فيما بينها بل الموصولة بشبكات عمل تقع مراكزها فى العالم الرأسمالىّ المتقدم.

ويشير *التخلف underdevelopment* إلى علاقة استغلال مستمرة ، حيث لا يكون الفائض الاقتصادىّ الكلىّ متاحا لإعادة الاستثمار عند أىّ مستوى من السلسلة فيها. إنه يُنقَل، ليتراكم فى نهاية المطاف فى المراكز المتروپولية (Frank, 1969 a; Dos Santos, 1973). وبعيدا عن أنْ يشهد الاقتصاد والمجتمع الطرفيّان التنمية نتيجة للروابط مع المراكز المتروپولية (وهذا ما تخبرنا نظرية التحديث بأنه يحدث)، تكبحهما هذه الروابط.

وبالتالى، ينشأ التخلف عن خضوع البلدان الفقيرة لتنمية البلدان الغنية اليوم. ولا يمكن تفسير التخلف على أساس مرحلة أسبق على درب الحداثة. ذلك أن الظروف التى تقدمتْ فى ظلها البلدان المتقدمة لا يمكن تكرارها:

"البلدان المتقدمة الآن لم تكن *متخلفة* *Under*developed، مع أنها ربما كانت غير متقدمة *un*developed" (Frank, 1966, p. 18). والتبعية علاقة مستمرة، وليست محصورة فى ماضٍ إمبرياليّ ما بل مستمرة فى الحاضر الإمبرياليّ الجديد. وليست السيطرة السياسية الرسمية ضرورية لمواصلة علاقة تبعية واستغلال عبر هياكل تدخُل رأس المال الأجنبىّ.

وقد اهتمت مناظرة ضمن نطاق نظرية التبعية بتأثير *الرأسمالية* *capitalism* على المجتمع "الطرفىّ". وأكدّ **فرانك** أنه حالما يتمّ خلق سلسلة متصلة بين البلدان الغنية والفقيرة يأتى إلى الوجود نظام رأسماليّ كامل وكلىّ. والمجتمعات التى تصير مندمجة فى هيراركيات علاقات المركز- الطرف core-periphey ليست متأخرة بمعنى أنْ تكون علاقات إنتاجها قبل- رأسمالية. إنها تصير بالأحرى جزءًا من النظام الرأسمالىّ، وفى حالة أمريكا اللاتينية، كانت كذلك منذ القرن السادس عشر عندما غرس الاقتصادان المركنتيليَّان لإسبانيا والبرتغال بذور الرأسمالية. إن المجتمعات الطرفية تمثّل جزءًا من نظام ممتدّ للعلاقات الرأسمالية.

وعلى هذا النحو فإنه لم يكن سوى خرافة أنْ يجرى زعم أن مشكلات البلدان الطرفية يمكن عزوها إلى الاحتفاظ بعلاقة اقتصادية وسياسية فى مجتمع "مزدوج" للاقتصادات التقدمية والتقليدية، أعنى الأشكال الإقطاعية للسلطة السياسية والهيكل الاقتصادىّ (frank, 1969b). فقد كانت المؤسسات المسماة بالإقطاعية نتاج التنمية الرأسمالية بقدر ما كانت القطاعات الرأسمالية التى جرى تحديثها كذلك بصورة أوضح.

وكان هذا يعنى تفسير الرأسمالية من حيث التجارة والتبادل وليس من حيث علاقات الإنتاج. وكان دمْج مجتمع فى شبكة التجارة العالمية كافيا لتصنيفه بأنه رأسمالىّ. وكانت تشيلى وبلدان أخرى فى أمريكا اللاتينية موبوءة بـ "اقتصاد تصدير رأسمالىّ، مستقل، مفتوح" منذ القرن السادس عشر (Frank, 1969b, p. 5). وكانت لهذا بطبيعة الحال تأثيرات بالنسبة لتحليل للمواقف السياسية فى مثل تلك البلدان. ولا بد من أن العلاقات السياسية التى نربطها بالرأسمالية – أعنى الديمقراطية الليبرالية القائمة على مؤسسات الملكية الخاصة، وحرية التعاقد، والحقوق السياسية – صاحبتْ دمج تلك المجتمعات فى نظام رأسمالىّ عالمىّ.

وهذا الفهم للرأسمالية خلافىّ. ويُعْتَقَد بوجه عام أن الرأسمالية توجد على أساس علاقات الإنتاج أكثر من التبادل – الملكية الخاصة، والعمل المأجور الحرّ، وحرية التعاقد (Laclau, 1971; Taylor, 1979). وكانت هذه الملامح غائبة فى كثير من المجتمعات فى الأطراف. وكان من الممكن أنْ يتمّ إنتاج السلع التى كان يتمّ الاتّجار بها وتبادلها فى ظل علاقات إنتاج قبل–رأسمالية ولا حاجة بالضرورة إلى أنْ تكون علاقات الإنتاج الاجتماعية التى تشكل أساس هياكل السلطة السياسية رأسمالية على الإطلاق بالنسبة لبلد غنىّ ليغدو مهتمًّا بما ينتجه. فقط لأن السلع التى تنشأ من *"أثيينْدا"* *hacienda* أمريكية لاتينية تجد طريقها إلى أجزاء أخرى للاقتصاد الدولىّ لا تعنى بالضرورة أنه تمّ إنتاجها عَبْرَ علاقات إنتاج رأسمالية. وفى كثير من الأحيان كانت العلاقات بالغة الإقطاعية، وكانت تنطوى على الإنتاج الفلاحىّ على أراض مؤجرة يسيطر عليها ملاك الأرض إلى حدّ كبير، وهى سيطرة تمتد

إلى أبعد بكثير مما يشتريه دفع الأجور. وفى كثير من الأحيان قامت التبعية بتغذية إنتاج السلع من خلال الأراضى المؤجرة الإقطاعية، والعمــل القــائم على السخرة [لسداد الدين] bonded labour والقيود علـــى حركـــة الـــسكان، وقيود أخرى غير رأسمالية تُمارَس فى مرحلة الإنتاج. ولا يجب الخلط بــين تغلغل رأس المال الأجنبىّ وإقامة علاقات إنتاج رأســمالية أو فـــى الواقــع الأشكال السياسية للدولة الرأسمالية (Brewer, 1980). ولا تتحقــق مــساعدة التحليل السياسىّ عن طريق ربط الرأسمالية بعلاقات *التبادل*.

وعلى هذا النحو فإنه توجد فى مجتمعات كثيرة فى العـــالم الثالـــث، خاصةً فى المناطق الريفية، بقايا السلطة السياسية قبــل-الرأســمالية. وقــد سيطرتْ الأوليجاركيات العقارية على الفلاحين المحليِّين بطرق لا تنسجم مع الأشكال الرأسمالية للسلطة السياسية. ولم يكن الإقطاع هو "الأسطورة" التـــى افترض بعضهم أنه كذلك وكانت بقايا الإقطاع بين تلك العوامل التى جعلــتْ من الصعب على الحكومة الديمقراطية أنْ تواصل البقاء. ذلك أن المـــساواة السياسية والحريات السياسية التى تمثل النتيجة الطبيعية للحرية الاقتصادية لا تتوافق مع مثل هذه الأوليجاركيات العقارية.

ويحاول مفهوم فكّ التمفصل التمييز بين أشكال التبعيـــة الدوليـــة. إذْ يمكن لاقتصاد رأسمالىّ متقدم أنْ يكون تابعا لاقتصاد آخر. ولهذا فإنه يمكن الاعتقاد بأن التبعية ليست خاصة بالبلدان الفقيرة والاقتـــصادات الـــضعيفة. فاقتصاد المملكة المتحدة تابع للاقتصاد الأمريكـــىّ مـــن حيـــث الاســـتثمار الأجنبىّ، والملكية الأجنبية للموارد الاقتصادية، وتدخلات الشركات المتعـــددة الجنسيات التى توجد مراكزها فى الولايات المتحدة. وهناك بصورة متزايـــدة

تبعية إزاء اليابان. غير أن مُنَظِّرى التبعية يؤكدون أنه يوجد اختلاف كبير بين ذلك النوع من التبعية والتبعية التى تجرى معاناتها فى العالم الثالث (Amin, 1982).

فعندما يوجد اقتصادان متقدمان مع درجة من التغلغل المتبادل inter-penetration لرأس المال بينهما فإن البلد المتقدم يبقى مركزا مستقلا للتراكم الرأسمالىّ. ولهذا نتائج منطقية فيما يتعلق بهيكل القوى السياسية فى ذلك المجتمع. غير أنه عندما يتعرض مجتمع طرفىّ للتبعية فإنه يجرى إنتاج شكل متميز من الرأسمالية. واقتصاد المجتمع الفقير مشروط بتوسُّع الاقتصادات الأقوى بطرق مختلفة تماما عن العلاقات بين اقتصاديْن متقدميْن. وعلى وجه الخصوص فإن مشروطية أو "فكّ تمفصُل" الاقتصاد الفقير تثبِّطان النموّ الداخلىّ عن طريق تحويل مزايا النمو إلى الخارج (Frank, 1972a; Roxborough, 1979).

ولهذا تأثير من الناحية السياسية على الهيكل الطبقىّ. فهو ينتج طبقة سائدة من التجار غير مشاركة فى الإنتاج، الذى يكون فى المحل الأول فى أيدى المشروعات الأجنبية. وتغدو نشأة برجوازية صناعية مسدودة (مُعاقَة). ولهذا فإن نشأة المؤسسات السياسية التى تزدهر معها برجوازية محلية، تلك المؤسسات السياسية اللازمة لدولة ديمقراطية ليبرالية، تغدو مسدودة (مُعاقَة) أيضا. ولطبيعة التبعية تأثير عميق على تنمية الدولة والقوة السياسية داخلها. وتشير فكرة فكّ التمفصُل إلى أن الدولة الرأسمالية فى شكلها الديمقراطىّ تتطلب نوعا ما من الطبقة الحاكمة، طبقة حاكمة ستحمى مثل هذه الدولة

مصالحها. وإذا لم تكن لها طبقة حاكمة موحّدة كهذه بسبب التبعية الخارجية، فإن النتائج المنطقية السياسية ستكون نوعا من النظام السلطوىّ.

والواقع أن كامل الهيكل الطبقىّ للمجتمع الطرفىّ يقرّره مركز ذلك المجتمع فى التقسيم الدولىّ للعمل – سواء أكان للبلد اقتصاد تصدير زراعىّ بصورة مسيطرة مع أوليجاركية ذات أساس ريفىّ، أو جيب اقتصادىّ يقوم على استخراج موارد طبيعية، أو اقتصاد إحلال واردات مع برجوازية صناعية ومالية. ولا توجد طبقة من هذه الطبقات الحاكمة لها مصلحة ثابتة فى إعادة إنتاج طبقة عاملة عَبْرَ صحة وإسكان وتعليم أفضل لأنه يوجد فائض من العمل يزيد على حاجات الصناعة خلقته مجموعة موحّدة من الزراعة الراكدة، والنمو السكانىّ، والتصنيع الكثيف رأس المال (Hein and Stenzel, 1979).

كذلك يتأثر *هيكل السلطة السياسية* بالتبعية الاقتصادية. ويجرى النظر إلى الطبقات الحاكمة فى العالم الثالث (التجار، وملاك الأراضى، والمموّلون، والرأسماليون الصناعيون، وبيروقراطيّو الدولة) على أنهم شركاء صغار داخل هيكل رأس المال الدولىّ. ولهذه "الطبقات العميلة" clientele classes مصلحة ثابتة فى النظام الدولىّ القائم وتؤدى وظائف سياسية واقتصادية محلية بالنيابة عن المصالح الأجنبية. وهى تتمتع بمركز متميز ومسيطر و"مهيمن" داخل المجتمع "القائم إلى حد بعيد على الدعم الاقتصادىّ، أو السياسىّ، أو العسكرىّ من الخارج" (Bodenheimer, 1971, p. 163). وتعكس سياسات الحكومات المصالح الثابتة للطبقة الحاكمة فى استمرار التبعية.

وفى البرازيل، على سبيل المثال، كسبتْ المجموعات "المعبِّرة عن مصالح وأساليب تنظيم الرأسمالية الدولية نفوذا غير متكافئ على صُنّاع السياسة. والواقع أن صلة أيديولوچية وكذلك اقتصادية بين أصحاب القوة الاقتصادية والقطاعات "ضد الشعبوية" من القوات المسلحة وإدارة التقنيِّين مكَّنَتْ الأخيرة من أنْ تكسب نفوذا ليس فقط فى تحديث الإدارة، بل أيضا فى الوظائف القمعية للدولة، الأمر الذى بلغ ذروته فى *انقلاب* 1964. وضعفتْ قوة أقسام أخرى من الطبقة الحاكمة، شاملةً الأقسام الزراعيّة، والتجاريّة، وبعض المصالح الصناعية، والمكوِّن البيروقراطىّ التقليدىّ للطبقة المتوسطة، والساسة المحترفين، على حين أن الأقسام المنظمة من الطبقة العاملة كانت مهمَّشة بنجاح.

وجرى التعبير عن التغيرات فى مركز القوة النسبية لمختلف النُّخَب والطبقات عَبْرَ عملية التراكم، التى أوجبتْ "أنْ يتمّ تفكيك أدوات الضغط والدفاع المتاحة للطبقات الشعبية" بحيث يمكن الإبقاء على مستويات الأجور منخفضة. وشمل هذا النقابات العمالية والمنظمات السياسية التى دافع العمال المأجورون من خلالها عن مصالحهم خلال الفترة الشعبوية. وبالسماح للقوات المسلحة بقمع الطبقة العاملة، فقدتْ أجزاء من البرچوازية سيطرتها على العملية السياسية، خاصةً النظام الحزبىّ، والانتخابات، وحرية الصحافة، والتعليم الليبرالىّ (Cardoso, 1973, pp. 146-59).

وتُفَسِّر مختلف "نماذج التبعية" تبدُّلات فى القوة النسبية لمختلف الطبقات. وكان الانتقال إلى ما وراء إحلال الواردات فى محاولة للحدّ من التبعية يعنى التحرك بعيدا عن مرحلةٍ للتنمية "كانت تسيطر عليها البرچوازية

المحلية بصورة كبيرة" (Cardoso, 1973, p. 157). وصار دور الاحتكارات الدولية شاملا، حيث شمل مجالات الصادرات الأولية، وقطاع الصناعة التحويلية الخاص، وحتى المشروعات العامة مثل احتكار النفط التابع للدولة "بتروبراس" PETROBRAS. وكانت النتيجة المنطقية السياسية لهذا التجمُّع الاقتصادىّ نظاما أوتوقراطيا، تنمويًّا، عسكريا-بيروقراطيا.

التبعية والأداء الاقتصادىّ

من الصعب أنْ يتوافق النمو المؤثر لنصيب الفرد من الدخل الذى حققه عدد من الاقتصادات التابعة مع نظرية التبعية. وفى بعض المناطق، تتطلَّب التنمية رأسَ مالٍ أجنبيًّا أكثر، وليس أقلّ (Emmanuel, 1974, 1976). كذلك فإن إدخال الرأسمالية لم يكبح نموّ البلدان اقتصاديا بالضرورة. على سبيل المثال، فى زامبيا، والمملكة العربية السعودية، وسرى لانكا، تطورت القطاعات الرأسمالية، عندما كان يجرى استخدام الاستثمار الأجنبىّ للإنتاج لأسواق رأسمالية عالمية. كذلك فإن الرأسمالية، فى بعض البلدان الأفريقية، "أنجزت أكثر مما تسمح به نظرية التبعية" (Leys, 1996, p. 121). وما كبح التنمية هو الافتقار إلى الخبرة التقنية، والمشروع، ورأس المال، والتقاليد الاجتماعية والسياسية قبل-الرأسمالية (Nove, 1974). وتمثل العلاقة بين المركز والمحيط (الطرف) ألعاب مجموع غير صفرىّ non zero-sum

games(1)، ولهذا فإن "العلاقات الاقتصادية مع المركز المتروبولىّ قد تعمل كآلة نموّ جبارة بصورة هائلة فى الطرف" (Cohen, 1973, p. 217). ويمكن لرأس المال الأجنبىّ (حتى بتدفّق صافٍ إلى الخارج) أنْ يضيف إلى مجموع رأس المال المحلىّ عن طريق التأثير المضاعِف للمدفوعات المحلية التى يولِّدها الاستثمار مثل الأجور، والضرائب، ومشتريات الإمدادات المحلية (Ray. 1973). ويمكن أيضا أنْ تخفض البلدان النامية تبعيتها عن طريق استخدام قوة مساومتها المستمدة من اعتماد الاقتصادات المتقدمة عليها(Philip, 1990).

وقد تلقّتْ مثل هذه الانتقادات بعض الدعم من البحث المقارن. ووجد تحليل للبيانات الخاصة بـ 30 بلدا أفريقيا استوائيا فى منتصف وأواخر الستينيات معايير تبعية غير متصلة بمتغيرات الأداء الاقتصادىّ. وفى منتصف الستينيات كانت لدى البلدان الأفريقية ذات النسب المرتفعة للصادرات والواردات إلى الناتج المحلىّ والمستويات المرتفعة من رأس المال الأجنبىّ أفضل الإنجازات الاقتصادية القياسية. غير أنه عندما أقام هذا

1: فى نظرية الألعاب والنظرية الاقتصادية يصف المجموع الصفرىّ zero-sum حالة تتوازن فيها مكاسب وخسائر مُشارك مع خسائر أو مكاسب مُشارك آخر. وبجمع المكاسب الكلية للمشاركين وطرح خسائرهم الكلية يكون المجموع صفرا. ويمكن اعتبار المجموع الصفرىّ مجموعا/مبلغا ثابتا constant sum حيث يساوى مجموع مكاسب وخسائر كل اللاعبين نفس القيمة من المال. وعلى العكس يصف المجموع غير الصفرىّ non zero-sum حالة يكون فيها مجموع مكاسب وخسائر الأطراف أقلّ أو أكثر من الصفر – المترجم.

البحث تمييزا بين "تبعية السوق" (وهى سمة معمَّمة للنظام الرأسمالىّ العالمىّ) و"تبعية القوة الاقتصادية" (التى تعنى أن اقتصادا ما مشروط بقرارات أفراد، وشركات، ووكالات فى المراكز المتروپوليّة) وجد أن هذه الأخيرة تـرتبط بالأداء الاقتصادىّ (McGowan, 1976; McGowan and smith, 1978).

التبعية والطبقة

تتمثل نقطة ضعف أخرى لنظرية التبعية فى التناول البالغ العمومية للطبقات الاجتماعية. ويعنى غياب تحليل سليم، للمحتوى الطبقىّ لـ "سلسة" التـابع-المتروپول "metropolitan-satellite "chain، أن خصائص مختلف العلاقـات الاجتماعية ضمن هذه النظرية متروكة بلا تحديد. ويتسم تحليل الطبقة فـى نظرية التبعية بدينامية غير كافية. ذلك أن مُنَظِّرِى التبعية لم يبحثوا التغيرات فى العلاقات الطبقية داخل الطرف مما كان من الممكن أنْ يؤثر فى العلاقات مع المصالح الخارجية. وعلى سبيل المثال فإنه يمكن لنشأة طبقات جديدة أنْ يؤدِّى إلى "تبدلات فى النشاط الاقتصادىّ الطرفىّ والعلاقات مع المتروپول"، كما يحدث عندما "تُزاح" المصالح المتروپولية من القطاع الزراعىّ-التعدينىّ من جانب قوى اجتماعية قومية مثل الحركات الفلاحية والعمالية الصناعية أو البرجوازية الصغيرة (Petras, 1975, p. 305). على أن هذا الخط للنقد قد يقلِّل من أهمية الانتقال من الاعتماد على المنتجات الأولية إلـى الاعتمـاد علـى استثمار الشركات المتعددة الجنسيات.

ويزعم ليز Leys أن كينيا مثال على نشأة برجوازية مستقلة، محلية، مراكمة لرأس المال فى ظل شروط لم تكن لتستطيع فيها النجاح فـــى ذلـــك، وفقا لنظرية التبعية. وهو يؤكد ضد الافتراض *قبليًا* أن طبقة رأسمالية محلية مستقلة لا يمكن أنْ تتطوّر، ولصالح تحليل العوامل التـــى تحفـــز أو تثـــبّط تطوُّرها. وبين العوامل الأولى المجال أمام الرأسمالية الريفية، وأهمية القطاع غير الرسمىّ، والرأسمالية العالمية. وبين العوامل الأخيرة الصراع الإثنـــىّ، والقدرة الإدارية للدولة، والقيادة السياسية الطفيلية (Leys, 1996).

والحل الاشتراكىّ الثورىّ الذى تقدمه نظرية التبعية لمشكلة التبعية لا ينطوى على إقناع فى غياب تحليل هيكلىّ يُثْبِت أنه توجد طبقات أو حركات يمكن أنْ تقوم على أساسها ثورة. هناك تحليل ضئيل جـــدا للاضـــطهاد، أو الاستغلال، أو المنظمات ذات الأساس الطبقىّ. وعلى هذا النحو فإن العجـــز عن تفسير التخلف بالرجوع إلى تفاعل قوى سياسية، واجتماعية، واقتصادية، يعرّض نظرية التبعية للاتهام بأنها لا–تاريخية a-historical (Leys, 1977).

وتنبع نقطة الضعف المتعلقة بالتحليل الطبقىّ جزئيا من دَمْجٍ لكيانات مكانية وطبقات اجتماعية. ويجرى تقييم العلاقات بين طبقات، مثـــل كبـــار الملاك والفلاحين، باعتبارها شبيهة بالعلاقـــات بـــين الطبقـــات الجغرافيـــة المتراتبة فى هيراركية الفلك المتروبولىّ. وتجرى مطابقة علاقات الاستغلال بين الطبقات مع انتقالات القيمة بين المناطق المكانية. وينطوى هذا علـــى أن طبقة استغلالية فى مرحلة ما فى هيراركية المركز–الطرف تستغلها الطبقـــة التى فى المرحلة الأعلى التالية. ولا يقدم مثل هذا الافتراض أساسًـــا لتحليـــل للسلوك السياسىّ لمختلف المجموعات الاجتماعية الاقتصادية عندما "تكـــون

علاقة الاستغلال الفعلية علاقة أجرية مباشرة بين العمال والشركة كوحدة لرأس المال" (Brewer, 1980, p. 173).

وتترك نظرية التبعية الكثير من العمل الذى ما يزال ينبغى القيام به فيما يتعلق بمشكلة المجتمعات التى يُفتَرض أنها رأسمالية ولكنها تجد من الصعب عليها أنْ تَعزِّز مؤسسات وأشكال الدولة التى نربطها بتَطور الرأسمالية. على أن مفهوم "فكّ التمفصل" يأخذنا أبعد قليلا من القول إنه إذا كانت الطبقات المالكة لا ترغب فيما يحدث فى ظل الحكومة البرلمانية فإنها لا تتردد فى دعم التدخلات العسكرية؛ أو إنه يوجد تناقض بين اللامساويات المادية للرأسمالية والمساواة السياسية للديمقراطية. غير أن ذلك التناقض تفسير ملائم فى كثير من بلدان العالم الثالث حيث لا توجد طبقة عاملة كاملة التطور.

مستويات العمومية

تعمل نظرية التبعية عند مستويَيْن مرتفعيْن للغاية من العمومية وعدم دقة المفاهيم لكىْ تكون قابلة للدحض عند المستوى-الكلىّ macro-level أو قابلة للتطبيق عند المستوى-الجزئىّ micro-level (Higgott, 1983; Leys, 1996). وإنه لأمر بالغ السكونية واللاتاريخية أنْ نفسِّر بصورة ناجحة العناصر المتميزة للتنمية الاقتصادية والسياسية فى البلدان المتأخرة، وآليات إعادة الإنتاج الاجتماعية، وأنماط التحولات الاجتماعية، وأنماط السياسة. والعمل عند مستوى مرتفع إلى هذا الحد من العمومية يجعل من الصعب التركيز

على خصوصيات بلد محدَّد فى لحظة محدّدة فى التاريخ وماذا كـان مـدى أهميتها لآفاق التنمية (Philip, 1990). وتَلْقَى السياسة السابقة والأدوات السياسية على وجه الخصوص معاملة سطحية (O'Brien, 1975). وهناك عوامل مثل حجم سكان بلدٍ نامٍ، وتكوينه الإثنىّ أو اللغوىّ، ودرجة اكتفائه الذاتىّ فى الموارد الطبيعية وخاصةً الطاقة، وموقعه الطبيعىّ فى علاقته ببلدان تتمتع بهبات أفضل من حيث السكان، أو التكنولوچيا، أو التهديدات العسكرية – تؤدى إلى قدر كبير من الاختلاف عن آفاق التنمية غير أن نظرية التبعية تميل إلى إهمالها. ولا يمكن وصف هذه الأشياء بأنها مجرد ملامح للرأسمالية العالمية أو سلسلة أو هرمية العلاقات المتروبولية–الطرفية. وكعوامل تؤثر فى مجال المناورة الذى تملكه الحكومات فإنها لن تختفى إذا لم يوجد النظام الرأسمالىّ العالمىّ. وهكذا فإن أىّ تفسير يهمل مثل هذه التفاصيل لا يمكن إلا أنْ يكون ناقصا (Seers, 1981).

ولا يمكن أنْ تقتصر وظيفة الدولة فى مجتمعات العالم الثالث على التأثيرات الاقتصادية الدولية الخارجية. ذلك أن تركات الحكومة السلطوية، وأيديولوچيات الإدماجية، والنزعة القومية الشعبوية، ونماذج علاقات الحامى–التابع patron-client، وتجميع المصالح المحلية، والتطور الداخلىّ للقوى الاجتماعية والسياسية – كل هذا يُنتج أساليب متغيرة لعمل الدولة ليست بحفز خارجىّ بالكامل (Long, 1977; Smith, 1979). ومن هنا أهمية أنْ تؤخذ فى الاعتبار الدلائل التى تدعم مختلف نظريات دولة العالم الثالث (انظرْ الفصل 4)

الهرمية/الهيراركية

جرى نقد نظرية التبعية أيضا على حصرها فكرةَ هرميةٍ للسيطرة أو النفــوذ فى العلاقات بين البلدان الغنية والفقيرة. وقد أنكر النقاد أنه توجد اختلافــات كيفية وكذلك كمية بين البلدان الغنية والفقيرة تجعل تبعيتها متميزة من حيــث الشروط الدولية. وتنطبق السيطرة، والتبعية، والنفــوذ، والتغلغــل المتبــادل وتدويل رأس المال بوصفها كذلك فى قلب أو مركز النظام الرأسمالىّ العالمىّ كما فى الطرف (Lall. 1975; Kay, 1975, Bernstein, 1979). ويشير برُووَار Brewer إلى "الاعتماد المتبادل" و"السيطرة" لأن "التبعية" تنطــوى علــى أن بعض البلدان مستقلة اقتصاديا، وليس الأمر كذلك (Brewer, 1980, p. 178).

وحجة نظرية التبعية هى أنه فى اقتصادات المركز تكون المؤسسات الثقافية، والقانونية، والسياسية نتاج تنمية محلية بطريقة تختلــف عمــا فــى المجتمعات الطرفية، وخاصة فى تلك المــستعمرة ســابقا. وهنــا تطــورت المؤسسات من تلك المفروضة فى الأصل من الخارج. كما أن الهيكل الطبقىّ للمجتمعات التابعة يمثل أيضا انعكاسا للمصالح الاقتصادية الخارجية أكثر منه انعكاسا لتوزيع الموارد والمصالح المادية داخل الــبلاد (Larrain, 1989). إن ما هو مهم فى تبعية العالم الثالث هو التمثيل بمعنى ما عامّ للمصالح الأجنبية الخارجية وليس لهيكل طبقىّ – والتكوينات السياسية التى تمثلــه – والتــى يجرى احتواؤها إلى حد بعيد داخل حدود البلاد.

ولكنْ هل يمدُّنا هذا بأساس تحليلىّ متين لتمييز السياسة المستقلة من غير المستقلة؟ والواقع أن العلاقات الطبقية فى البلدان الفقيرة، حيث يــستفيد

الأغنياء من المصالح المتبادلة مع الأغنياء فى البلدان الغنية، تبدو شبيهة بالعلاقات الطبقية فى البلدان المتقدمة. وربما كانت كل المجتمعات على هذا النحو فى هرم السيطرة الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، مع القمة التى يشغلها البلد الرأسمالىّ الأكثر قوة والقاع الذى تشغله أفقر البلدان. ومن الصعب أنْ نجد خطَّ تقسيمٍ خاصًّا ما بصورة أفقية يفصل الاقتصادات والمجتمعات التابعة عن المستقلة.

المغزى السياسىّ للاستقلال

يُعتبر تكوين رأى بشأن التحليل السياسىّ الذى يشكل أساس تفسيرات الاستعمار الجديد والتبعية للتاريخ بعد-الاستعمارىّ أسهل من تقييم إسهامات هذه التفسيرات فى الوصول إلى فَهْمٍ لسياسات العالم الثالث. وتتمثل المشكلة الرئيسية التى تواجه دارسى سياسات العالم الثالث فى أن نظرية التبعية لا تقوم بمحاولة منهجية لتوضيح النتائج المنطقية السياسية للتبعية. فقد كانت بصورة أساسية شرحا للعلاقات الاقتصادية، تاركة الصلات السياسية للاستنتاج من تلك العلاقات. وكان لها مَيْل واضح إلى النظر إلى الدولة على أنها ظاهرة مصاحبة – أنه لا يوجد أىّ شيء يمكن تفسيره فيما يتعلق بالدولة، والطبقات والحركات الاجتماعية، والسياسية، والأيديولوچيا إلا باعتبارها مشتقات للاقتصاد وبدون دور مستقل خاص بها. فالدولة مجرد نتيجة منطقية للعلاقات وهياكل القوة التى تكمن فى مكان آخر، أىْ الاقتصاد (Leys, 1977; Goulbourne, 1979; Hoogvelt, 1982).

وقد أنتجتْ الاختبارات التجريبية لنظرية التبعية نتائج متعارضة فيما يتعلق بالنتائج المنطقية السياسية. ووَجَدَ تحليلٌ للمتغيرات الاجتماعية–الاقتصادية والسياسية الإجمالية النموذجية لـ 20 بلدا أمريكيا لاتينيا في ستينيات القرن العشرين أنه كلما كانت التبعية أكبر، كان مستوى المشاركة السياسية أعلى، والأداء الديمقراطيّ للحكومة أفضل، والتدخل العسكريّ أقلّ احتمالا، مع أن مستوى الصراع المدنيّ يكون أكبر. غير أن دراسة لأفريقيا في الستينيات أيضا وجدتْ أن التبعية واللامساواة كانتا مترابطتيْن – بصورة تنسجم مع الفرضيات المستمدة من نظرية التبعية (McGowan, 1976; Mc Gowan and Smith, 1978; Vengroff, 1977). وتتمثل مشكلة مع هذا النوع من الاختبار في تحديد نطاق operationalization المفاهيم(1). وتتبيَّن أوجه القصور الجدية لتقنيات البيانات الإجمالية من بعض المؤشرات المستعملة لقياس مظاهر لاقتصاد ومجتمع "مستقلَّيْن" – يتحول مستوى تنظيم العمال في نقابات unionization ومعدل المشاركة في الانتخابات إلى معايير للهيكل الطبقيّ، على سبيل المثال (Kaufman et al., 1974).

1: عملية تحديد مفهوم غامض لجعله قابلا للقياس ولفهمه بلغة الملاحظات التجريبية، وهي بمعنى أوسع عملية توسيع مفهوم، وبعبارة أخرى: وصف ما يمثل وما لا يمثل جزءا من ذلك المفهوم، وفي كثير من الأحيان، يعني هذا التعبير خلق تعاريف إجرائية وتعاريف نظرية – المترجم.

منذ 1980 اتخذ دَمْج البلدان الفقيرة فى الاقتصاد العالمى منعطفا جديدا. ذلك أن انتشار الديمقراطية الشكلية، أو الإجرائية، حرَّر مجتمعا مدنيا نابضا بالحياة فى كثير من الأحيان ليقوم بتعبئة الأقسام المحرومة والمهمشة من المجتمع فى مختلف أشكال النشاط السياسىّ، بما فى ذلك السياسات الانتخابية. غير أن اللامساواة والفقر ازدادا فى معظم مناطق العالم الثالث، وبصفة خاصة فى أمريكا اللاتينية. وقد قضتْ القوى الاقتصادية للرأسمالية العالمية على الفرص التى خلقتها الدَّقْرَطة أمام تعبئة الطبقات الدنيا وضغطها السياسىّ، إلى مدى صارت فيه المجتمعات النامية (والمتقدمة فى الحقيقة) تحت سيطرة مصالح رأس المال بصورة أكبر حتى عن ذى قبل.

وعزَّزت العولمة القوة السياسية لرأس المال العالمىّ وممثليه المحليِّين. وجرى تصميم السياسات الليبرالية الجديدة لتقوم بدمج الاقتصادات القومية فى العالمية عن طريق تمكين رأس المال الدولىّ من أنْ يكون كامل الحركة. وأدَّى رفع السيطرة الحكومية والخصخصة إلى إزاحة الدولة من مجالات رئيسية لصنْع القرار السياسىّ: "الدولة تُذْعن للسوق باعتبارها القوة المنظِّمة الوحيدة فى المجال الاقتصادىّ والاجتماعىّ". غير أن الدولة تحتفظ بسلطتها على العمل، بقوانين تُؤَمِّن "مرونة" العمل، والتخفيضات فى الأجور الحقيقية، وسَحْب الأجر الاجتماعىّ من خلال خصخصة الرعاية الصحية والتعليم، وإهمال حقوق الإنسان، والقيود على النشاط السياسىّ، و"نَقْل للدخل من العمل إلى رأس المال" (Robinson, 1999, pp. 44, 49). وعلى حين أن

الأشكال الأكثر حدّة للسلطوية التى كانت تطبع بطابعها الأشكال الأسبق للتبعية الاقتصادية قد تكون اختفتْ إلى حدّ كبير، فإنه بعد أنْ فرضتْ العولمة الاقتصادية تفكيك الديكتاتورية، واجهتْ قوى السوق بصورة فعّالة الحقوق السياسية الشكلية للطبقات غير المالكة.

وبالتالى فإنه حتى أنظمة يسار الوسط فى البرازيل، والأرجنتين، وأورجواى، وبوليفيا التى جرى انتخابها مع توقُّع أنْ تُوضَع خطابياتها المعادية للفقر موضع التطبيق، أفادتْ رأس المال على حساب العمل. وزادت سلطة أصحاب العمل على العمال، وتمّ فرض قيود على الأجور، وجرى خفض البرامج الاجتماعية. وجرى توسيع الخصخصة، كما جرى دَعْم مؤسسات الإنتاج الزراعىّ-الصناعىّ. وجرى التخلِّى عن سياسات إعادة توزيعَ الأراضى، على حين تمّ تشجيع الشركات المتعددة الجنسيات على استغلال الموارد الطبيعية (خاصة فى بوليفيا). وتلجأ الدولة بانتظام إلى العنف ضد الاحتجاج السياسىّ: "الغالبية الساحقة من الأمريكيِّين اللاتينيِّين - العمال، والفلاحين، والعاطلين، والفقراء - عانتْ نتائج منطقية خطيرة نتيجة الدعم الممنوح لأحزاب وائتلافات "يسار الوسط" من جانب الحركات التى تنتمى إليها تلك الأحزاب والائتلافات (Petras, 2006: 290).

وتبقى هياكل القوة الاجتماعية-الاقتصادية على حالها وتنعكس فى الطابع الطبقىّ للسياسة العامة. وللوزراء روابط قوية مع رأس المال الدولىّ والمحلىّ والمؤسسات المالية الدولية والمحلية - البنوك، والبنك الدولىّ، وصندوق النقد الدولىّ. وهذه المصالح الرأسمالية المسيطرة الآن تواجهها النقابات العمالية، والحركات الجماهيرية، فى المناطق الحضرية، والعمال

المزارعون الذين لا يملكون أرضا، والفلاحون الفقراء، والمقاتلون الهنود. وفى كولومبيا ما يزال ينبغى إلحاق الهزيمة بالقوات المسلحة الثورية. غير أن من السهل فى كثير من الأحيان استمالة زعماء الحركات الشعبية والمنظمات الاقتصادية بمناصب حكومية مُرْبحة (Petras, 2006). وقد ثَبُتَ أن الشعبوية الظاهرية للسياسيِّين اليساريِّين مظهر خادع يُغَطِّى التباينات المحتومة فى السلطة السياسية فى ظل الرأسمالية العالمية.

الخلاصة

يمكن تلخيص نقد التفسيرات بعد-الاستعمارية ونظرية التبعية على أنه شكٌّ فى أن التبعية يمكن ربطها سببيًّا بالتخلف. والتبعية إما أنها عامة إلى حد أنها تفشل فى أنْ تكون لها أىَّ قيمة تفسيرية فى سياق المجتمعات الفقيرة، وإما أنها تختار بصورة متعسفة بعض ملامح الرأسمالية العالمية لكىْ تُنْتِج تعريفا للتبعية. وبطريقة مماثلة، لا تسمح تلك الملامح بجعل تمييزات مهمة بين الأغنياء والفقراء، المتقدم والمتخلف، المستقل والتابع، تتمّ بالطريقة التى تريدها نظرية التبعية.

ومع ذلك، قامت نظرية التبعية بوظيفة مهمة فى تحليل التنمية، خاصة فى أمريكا اللاتينية (Larrain, 1989). ذلك أن تشديدها على المركز الضعيف والتابع نسبيا لاقتصادات العالم الأقل تقدما كان فى الوقت الملائم وكان تصحيحا ضروريا لكثير من تنظير التنمية فى ذلك الحين، خاصة الأفكار المتصلة بالتنمية الاقتصادية الوحيدة الخط و"الاقتصادات المزدوجة"

(Luton, 1976). ولفتتْ الانتباه إلى التضمينات الأيديولوچية للتنظير التعدُّدىّ والبنيوىّ-الوظيفىّ للتنمية، متحدية الحكمة التقليدية القائلة بأن التنمية الاقتصادية فى أمريكا اللاتينية تنسجم بصورة لا يمكن تفاديها مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية (Ray, 1973, p. 6). والحقيقة أن "نقدها النضالىّ لتنموية developmentalism(1) أيديولوچية للغاية تجاهلتْ الطبقات الاجتماعية، وتعاملتْ مع الدولة على أنها أداة للإرادة الشعبية أو المصلحة العامة، أوضح أن التخلف لم يكن وضعا "أوليًا" أو "أصليًا". كما أن نظرية التبعية "حفزتْ الدراسة التجريبية للآليات المؤسسية والهيكلية للتخلف" مثل الشركات المتعددة الجنسيات، والسياسات الضريبية، والنفقات الرأسمالية، وبرامج المساعدة (Leys, 1977, p. 93). وأوضحتْ أن رأس المال لا يدمِّر بالضرورة أنماط الإنتاج غير الرأسمالية، بل يمكن أنْ يدعم "الأشكال السياسية والاقتصادية العتيقة" من خلال التحالفات مع القوى الاجتماعية قبل-الرأسمالية.

وينشأ الاستعمار الجديد والتبعية إلى حد كبير عن الحاجة التى تحسّ بها البلدان النامية إلى رأس المال الاستثمارىّ الذى لا يمكن أنْ يكون مصدره محليا. كما أن أزمات التبادل الأجنبىّ نتيجة القيمة المتقلبة للمنتجات الأولية والمدخرات المحلية غير الكافية لا يمكن تفاديها إلا بالاقتراض، والاستثمار

1: التنموية : نظرية اقتصادية تقرر أن أفضل طريقة لقيام العالم الثالث بالتنمية تتمثل فى خلق سوق داخلية قوية ومتنوعة وفرْض تعريفات جمركية مرتفعة على السلع المستوردة. وهى مدرسة فكرية تنادى بأيديولوچيا التنمية باعتبارها الإستراتيچية الأساسية نحو الازدهار الاقتصادىّ - المترجم.

الأجنبىّ، والمساعدة. وبالتالى فإن القطاع الحديث والدينامىّ للاقتصاد يقع بصورة متزايدة تحت سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات. ولهذا فإن من المهم واقع أن الاستثمار الأجنبىّ فى البلدان النامية ارتفع، بين 2005 و 2006، بنسبة 21 فى المائة إلى 379 مليار دولار أمريكىّ، مانحا الشركات المتعددة الجنسيات، المصدر الرئيسىّ للاستثمار الأجنبىّ المباشر، دورا متعاظما فى التنمية الاقتصادية للبلدان الفقيرة.

وتؤثر النتائج المنطقية السياسية لهذا الوجود الاقتصادىّ المتعاظم فى الدولة فى العالم الثالث التى، كما سنرى فى الفصل التالى، تُسَهِّل العولمة عن طريق خلق شروط لتمكين رأس المال الدولىّ من أنْ يبقى قوة رئيسية فى السياسة المحلية. وبالتالى، تواصل الدول الغربية استغلال مزاياها وقوتها المتفوِّقة على اقتصادات العالم الثالث، بصورة رئيسية من خلال الشركات "العالمية" وذات الجذور القومية.

4

الدولة والسياسة فى العالم الثالث

مناظرات

تشير مختلف المحاولات لتفسير طبيعة سياسات العالم الثالث فى سياق مقارنتها مع بلدان أغنى إلى شكل الدولة وتكوين المصالح الاقتصادية التى تُمَفْصل الدولة بعضها وتقمع بعضها الآخر. وتوجد منظورات نظرية متناقضة تساعد على فهم الدولة فى العالم الثالث. وطبيعة الدولة - المؤسسات التى تجرى من خلالها ممارسة وفرْض السلطة الشرعية (السلطة السياسية) - أساسية لدراسة السياسة فى أىّ بلد. وتُنْتِج أوضاع العالم الثالث أسبابا إضافية لتفسير حقيقة أن تحليل الدولة ضرورىّ فى سبيل فَهْمٍ للسياسة فى البلدان النامية.

هناك، أولا، تركة الاستعمار الكولونيالىّ التى يُقِرّ العلماء الاجتماعيون من نقاط انطلاق أيديولوچية مختلفة للغاية بأنها ذات تأثير تكوينىّ على الدولة المعاصرة فى البلدان النامية. والسؤال الرئيسىّ المطروح هنا هو ما إذا كان يمكن أنْ تقوم الدولة بعد-الاستعمارية بتطوير خصائص النظام السياسىّ التعددىّ أو علاقة متميِّزة للتكوينات الطبقية الجديدة. ويقدِّم القسمان التاليان من هذا الفصل هذه التفسيرات المتناقضة للدولة فى المجتمع ما بعد الاستعمارىّ.

ثانيا، توجد مناظرة بين أنصار المقاربات التى تركِّز على المجتمع والتى تركِّز على الدولة، حيث تقدِّم الأولى الدولة باعتبارها حلبة لتسوية الصراعات بين المصالح الخاصة، على حين تنظر الأخيرة إلى الدولة على أنها قوة مستقلة لها أجندتها السياسية الخاصة بها (Nordlinger, 1987). وسوف يجرى تقييم الاقتناع القائل بأن الدولة يجب "إرجاعها" إلى السياسة فى هذا الفصل، مع دعوى أنه بالقيام بذلك يغدو السياق الاجتماعىّ-الاقتصادىّ للسياسة عرضة لخطر الإهمال.

ثالثا، توجد مناظرة حول ما إذا كانت قوى العولمة قد جعلتْ الدولة شيئا عفا عليه الزمن أو على الأقل حوَّلتْ سلطة الدولة. وتشكِّل هذه المناظرة آخر مرحلة فى جدال طويل حول ما إذا كانت الدول فى العالم الثالث قادرة على الحكم، ولماذا كانت بعضها ناجحة أكثر كثيرا من أخرى فى إحداث التنمية، ولماذا تعجز فى كثير من الأحيان هياكل دولة قوية على ما يبدو عن تنفيذ السياسات والبرامج.

رابعا، قدَّمتْ دول العالم الثالث بوجه عام صورة عدم استقرار سياسىّ حادّ، مع انتهاكات متكررة لقواعد اللعبة السياسية فى إبدال الحكومات، وتحويل النُّظُم، وسلوك الفاعلين الأفراد، سواء أكانوا مسئولين حكوميِّين فاسدين أم حركات سياسية غير دستورية. وتجدر التفسيرات النظرية لعدم الاستقرار السياسىّ فى العالم الثالث بفصل مستقل ويجب أنْ تنتظره.

سبق أنْ رأينا أن التنمويِّين السياسيِّين فضَّلوا لغة النظام السياسىّ على لغة الدولة، فشجَّعونا على التفكير فى المؤسسات والعمليات فى مركز الحكم بتعابير محايدة سياسيًّا (Coleman, 1960). ونظر الوظيفيون، حاذين حذو أفكار عالم الاجتماع الألمانىّ **ماكس ڤيبير**، إلى الدولة أو النظام السياسىّ على أنها/ه مجموعة علاقات اجتماعية لتحويل المطالب والتأييدات، من خلال استعمال الإكراه المادىّ الشرعىّ، إلى مُخْرَجات - قرارات، ولوائح، وقوانين، وتنظيمات، واستثمارات، وهكذا، إلخ. والحكومة مجموعة من الترتيبات تتألف من مؤسسات سياسية وإجراءات معترَف بها لتفسير المطالب السياسية، بتسوية الصراعات السياسية، وإنتاج المُخْرَجات التى تُشْبِع تلك المطالب.

ومن هذا المنظور يتمّ تصوُّر الدولة على أنها حلبة تتنافس فيها المصالح المتصارعة على موارد نادرة. إنها وسيلة لإدارة المنافسة، بحيث يجرى الإقرار بالدولة كطريقة شرعية لتسوية مثل هذه المنازعات. وينظر الرأى التعددىّ للنظام السياسىّ إلى وظائفه الحكومية على أنها محايدة فى علاقتها بمصالح مختلف المجموعات فى المجتمع. ويمكن تشبيهه بحَكَم umpire يطبِّق بنزاهة قواعد اللعبة دون تحيُّز لصالح أىّ لاعب بعينه. وينظر الرأى التعددىّ للدولة إلى المجتمع الحديث على أنه منقسم إلى عناصر متنافسة تحقق مع هذا نوعا من التوازن. فليس هناك عنصر مسيطر بصفة مستمرة أكثر من أىّ عنصر آخر. وليس هناك عنصر يجد طريقه إلى

إقصاء العناصر الأخرى إلى مدى غير متناسب. وبهذا الصدد يعتمد التعدديون على الأفكار التقليدية للديمقراطية الليبرالية ودور الدولة، مع أنهم يركِّزون على المجموعات أكثر من التركيز على الفرد باعتباره وحدة التحليل. وهم ينظرون إلى المجتمع على أنه يتألف ليس من أفراد مُذَرَّرين atomized – الأشخاص العقلانيِّين الأنانيِّين الباحثين عن مصالحهم الخاصة فى مجتمع على الدولة واجب الحفاظ عليه – بل على المجموعات والتجمعات. فقط بالتعاون مع الأشخاص الذين فى وضع متماثل والذين لهم نفس التفكير يمكن أنْ تجرى حماية المصالح الفردية. وتُنْتِج المجتمعات الحديثة المعقَّدة مثل هذه التجمعات فى سبيل مفصلة المصالح السياسية.

وتجد التعددية التوازن فى قوة مختلف المجموعات، جزئيا بسبب الولاءات الشاملة. ولن تكون لأىّ مجموعة مصلحة فى دفع مصالحها بصورة مفرطة تؤدى إلى إقصاء مجموعات أخرى فى المجتمع؛ لأن الأفراد أعضاء فى كثرة من المجموعات والتجمعات. وكمنتجين لن نقوم بدفع مطالبنا من أجل دخول أعلى من الأجور إلى درجة مفرطة؛ لأننا أيضا مستهلكون علينا أنْ ندفع ثمن تكلفة الإنتاج الزائدة تلك. وتتقاطع الروابط والولاءات مع مجموعات أخرى كذلك. ولا يوجد توازن للقوى المتنافسة فحسب بل توجد أيضا عضوية متعددة لمجموعات مختلفة وأحيانا متداخلة. ويفيد هذا فى التقليل من تطرُّف مطالب مجموعات المصالح.

وفى سياق المجتمعات الفقيرة والنامية تفترض النظرة التعددية للدولة أنه مع إحلال الرأسمالية والتصنيع محل الهياكل الاجتماعية قبل-الرأسمالية والترتيبات الاقتصادية سيجرى أيضا الإزاحة جانبا للمؤسسات السياسية

السلطوية المرتبطة بالعهد قبل-الرأسماليّ، خاصة الإقطاع. وسيجرى إحلال مؤسسات الدولة الديمقراطية الليبرالية محلها، ربما فى شكل ديمقراطية برلمانية تقوم فيها تجمعات تتكوّن بحرية بحماية المصالح، وتحالفات انتخابية تتنافس بحرية، وأفكار متمفصلة بحرية عن السياسة العامة التى تحافظ عليها وتحميها الحقوق المدنية والسياسية مثل حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، والاقتراع العام، وحرية الصحافة (Carnoy, 1984).

ومن المحتمل أيضا أنْ ترى مقاربة كهذه للدولة تمييزا حادًّا بين المجتمع والكيان السياسىّ polity [= الدولة أو أىّ فرع من فروعها]. وهى لا تكشف عن المدى الذى سيكون لتدخل الدولة. وسيقلل أولئك الذين على أقصى يمين الطيف الديمقراطىّ الليبرالىّ للأفكار دور الدولة إلى الحدّ الأدنى. وسيسمح أولئك الذين على الطرف الديمقراطىّ الاجتماعىّ بدور كبير للدولة. غير أن مدى التدخل سيكون محصلة للتفاعل بين المجموعات المتنافسة. وستكون هذه ثمرة النجاح الذى ستحققه بعض المجموعات فى حماية مصالحها عن طريق تدخلات الدولة المموّلة حكوميا فى مقابل النجاح الذى ستحققه مجموعات أخرى فى حماية مصالحها عن طريق إبقاء مستويات نشاط الدولة، والإنفاق العام، والضرائب عند حدّ أدنى، مع التعظيم بذلك لمستوى الدخول الخاصة. غير أنه حتى مع هذا قد يوجد تدخل كبير للدولة، شاملا حتى عناصر من الملكية العامة، والكيان السياسىّ، والاقتصاد منظورا إليها على أنها مجالات مستقلة للفعل الاجتماعىّ.

ويتمثل ملمح آخر من ملامح الدولة التعددية فى التهوين من أهمية الانقسامات الطبقية فى المجتمع. وتتمثل الافتراضات الديمقراطية الليبرالية

والتعددية عن المجتمع فى أنه يمكن أنْ يتمّ تصنيفه على أسس مهنية، أو نوعية (الأنثى والذكر)، أو إثنية، أو دينية، ولكنْ ليس إلى طبقات. وقد تُستَعْمَل الطبقة كخلاصة لبعض تلك العوامل الأخرى الأكثر أهمية التى تدلّ على المهنة، والدخل، ونمط الحياة. غير أنه لا يتمّ النظر إلى الطبقة على أنها هوية يقوم الناس حولها بتكوين تحالفات للتنافس على موارد نادرة سياسيًّا. وإذا وُجِد تركيز للسلطة، كما فى بعض النظم السياسية غير المتقدمة، فإنها تُخصَّص لمجموعات أو نُخَب خاصة، مثل السلطة التنفيذية أو البيروقراطية فى ديمقراطيةٍ وصاية democracy tutelary، أو القوات المسلحة فى أوليجاركية تحديثية، أو سلالة حاكمة فى أوليجاركية تقليدية (Almond, 1960). غير أن فكرة طبقة تنطوى على عداء متبادل ومصالح اقتصادية وسياسية غير قابلة للتوفيق مرفوضة. ولهذا فإنه لا معنى فى النموذج التعددىّ لدولة المصالح المتعارضة بصورة مطلقة، حيث لا يكسب أحد إلا إذا عانى آخر.

هذه النظرة إلى الدولة، مع أنها ليست جيدة التَّمَفْصُل بوجه خاص، اعتمدتْها بعض القوى الإمبريالية فى سياق محاولاتها – التى كانت فى كثير من الأحيان مترددة، وجزئية، ومتأخرة – لإعداد المستعمرات للاستقلال. وكانت هذه هى افتراضات واضعى الدساتير عندما بدا الاستقلال محتوما وحتى مرغوبا فيه. كما كانت افتراضات الكثيرين داخل المجتمع الاستعمارىّ الذى تعاون مع عمليات التصميم الدستورىّ. وكانت لدى قادة بعض الحركات القومية نظرات مماثلة عن طبيعة الدولة. وكان كثير منهم، على كل حال، قد تربَّوا فى سجون وجامعات الإمبراطورية البريطانية. وعندما كانوا يتحوَّلون

عنها لم يكن هذا فى اتجاه الماركسية بقدر ما كان فى اتجاه تعديل محلىّ ما مثل الاشتراكية الأفريقية أو تقاليد المشاعات القروية الهندية. وكان القادة القوميون مثل **نيريرى** و **غاندى** Ghandi ينصتون إلى ما نظروا إليه على أنه عصر ذهبىّ سابق للتدخُّل الأوروبىّ وعلى حين أنهم لم يكونوا عاطفيِّين إلى حدّ أنْ يفكروا فى أنه يمكن إعادة الساعة إلى الوراء فقد نادوا بقِيَمٍ كانت قد فُقدتْ ويمكن استردادها لصالح مجتمع كان بمستطاعه منذ ذلك الحين فصاعدا أن يتطوَّر وفقا لوصفته الخاصة.

ومن الناحية التاريخية، كانت الدولة بعد-الاستعمارية بعيدة عن أنْ تكون محايدة فى تعاملها مع المجتمع، وكانت المجموعات الاجتماعية-الاقتصادية بعيدة عن أنْ تكون مخوَّلة على قدم المساواة فى تعاملها مع الدولة. والواقع أن الدولة فى العالم الثالث نادرا ما تطوَّرتْ، إنْ حدث هذا أصلا، كمؤسسة محايدة سياسيا. وفى ظل بعض الظروف كانت قادرة على المحافظة على درجة من الاستقلال عن الطبقات الاجتماعية والانقسامات الاجتماعية الأخرى (اُنظرْ أدناه). غير أن الدولة كانت فى العادة تمييزية، على أسس إثنية أو طبقية.

وفى كثير من الأحيان وقعتْ دولة العالم الثالث تحت سيطرة النُّخَب القادمة من مجموعات إثنية سائدة. وكان يجرى استخدام سلطة الدولة لتعزيز المصالح السياسية والاقتصادية لتلك المجموعات على حساب المجموعات الأخرى. وفى السودان، على سبيل المثال، كانت الحكومة الإسلامية تُحابى عرب الشمال ضد المجتمعات الأفريقية فى جنوب البلاد. وقاد التمييز ضد المسيحيِّين والأرواحيِّين إلى حرب أهلية دامتْ 40 سنة وخلَّفتْ وراءها ما

يقدَّر بمليونىْ قتيل. وفى كينيا، سيطر شعب الـ "كيكويو" Kikuyu على الحكومة بعد-الاستعمارية، مما أفضى إلى العنف الطائفىّ كلما حدث شكّ فى التلاعب فى انتخابات فى ديمقراطية مستقرة من نواحٍ أخرى. وقد خصَّصتْ الحكومات المتعاقبة أراضى للـ "كيكويو" ينظر إليها الـ "كالينچين" Kalenjin والـ "ماساىْ" Massai على أنها أراضٍ خاصة بهم تاريخيًّا، خاصة فى منطقة الوادى المتصدِّع. ويجرى استخدام الأراضى على نطاق واسع لأغراض التعيينات السياسية فى نظام سياسىّ تستغلّ فيه النُّخَب الهويات الإثنية لأغراض سياسية، ولتمكين النخبة السياسية من تكديس الثروة. ومنذ 1970 نفذتْ حكومة ماليزيا سياسات ترقى إلى مستوى التمييز الإيجابىّ لصالح الملاييِّين، ضد ذوى الإثنية الصينيَّة، فى الأعمال، والتعليم، والخدمة العامة. والملاييُّون، الذين يشكلون 60 فى المائة من السكان، مسيطرون سياسيًّا، على حين أن الكثير من القوة الاقتصادية تقع فى أيدى أعضاء المجتمع الصينىّ.

وحتى حيثما كانت الدولة بعد-الاستعمارية ضعيفة، كما فى كل أنحاء معظم أفريقيا جنوب الصحراء، فإنها كانت تعمل بنزاهة. والواقع أن النُّخَب السياسية استخدمتْ موارد الدولة والتعيينات السياسية لتفيد نفسها والمجتمعات المحلية التى تمثلها. وتسيطر على التنظيم والإدارة "البريبندية" prebendalism(1)، التى يجرى فى ظلها استغلال المناصب الحكومية كمغانم

1: البريبندية: يعنى هذا التعبير الحق الذى يحسّ بعض الناس بأنهم يملكونه فى أنصبةٍ من إيرادات الدولة، وهو وصْف لاستخدام موارد الدولة لتأمين الولاء فى علاقة الحامى-التابع neopatrimonialism. ولفظة "بريبند" prebend من أصل لاتينىّ وتعنى حق الكاهن فى نصيب من الإيراد الكنسىّ ، الكاثوليكىّ أو الأنجليكانىّ. والمقصود أصلا هو الحق

benefices لأصحاب المناصب. ويتمّ شراء الشرعية عن طريق تقاسُم الغنائم مع مجتمعات محدَّدة. والدولة "تفتقر إلى الاستقلال عن المجتمع الذى يجعلها أداةَ للعمل الجماعىّ. وبدلا من هذا تميل إلى أنْ تستجيب لضغوط ومطالب المجتمع التى تقوِّض سلطتها كمؤسسة عامة" (Hyden, 2006, p. 65).

كما أن دولة العالم الثالث ليست محايدة من الناحية الطبقية. ذلك أن الرأسمالية بكل أشكالها، بما فى ذلك المرحلة العالمية الحالية، تشترط استغلال العمل. وعلى سبيل المثال، يعمل القانون فى الدول الرأسمالية لأمريكا اللاتينية لصالح الأقوى اقتصاديا، وبصفة رئيسية عن طريق السماح لهم بالانفصال والإفلات دون عقاب. ذلك أن المصالح الاقتصادية القوية قادرة على أنْ تستخفّ بقوانين الضرائب، وغسل الأموال، وعمل الأطفال، والعمل العبودىّ، وتهريب المخدرات. وتجمع وكالات إنفاذ القانون بين انتهاكات لسيادة القانون وإجراءات لحماية الأغنياء من "العناصر الخطرة" فى صفوف الفقراء والمحرومين. وبالتالى فإن "الديمقراطية السياسية، التى تسود الآن عبر القارة، لم تخلق ديمقراطية مدنية حقا تجرى فيها مراعاة حقوق المواطنين بدقة" (Munk, 2003, p. 69). وتُنتِج اللامساواة المادية، باعتبارها متميزة عن القانونية، عن قيام الدولة بفرض إعادة هيكلة اقتصادية ليبرالية

الذى يشعر المسئولون المنتخبون والعاملون الحكوميون وأعضاء المجموعات الإثنية والدينية الذين ينتمون إليهم فى نيجيريا بأنهم يملكونه فى إيرادات الدولة النيجيرية. ويُنسَب هذا التعبير إلى ريتشارد أ. جوزيف Richard A. Joseph، مدير برنامج الدراسات الأفريقية بجامعة نورثويستيرن يونيفيرسيتى Northwestern University، الذى درس هذه الظاهرة – وهى من ظواهر الفساد – فى نيجيريا – المترجم.

جديدة، تؤثر فى كل مكان تأثيرا عكسيا على الفقراء وتزيد نصيب الدخل القومىّ الذى يستولى عليه الأغنياء.

وبالتالى فإن الحركات الاجتماعية، والنقابات العمالية، والمنظمات الأخرى التى تمثل الفقراء والمحرومين، تجد نفسها مشتبكة فى نضالات ضد الدولة، وليس ضد مصالح اقتصادية منظمة أخرى حيث تكون الدولة بمثابة حَكَمٍ محايد. وتقتضى الأچندة الليبرالية الجديدة أنْ تحمى الدولة وتعزِّز حقوق المِلْكية، وأنْ تحرِّر أسواق العمل من السيطرة الحكومية لصالح أصحاب العمل، وأنْ تُضعِف النقابات العمالية: "الحقوق والانتصارات التى ظفر بها العمال يجرى إحلالها وإلغاؤها من عالم الإنتاج" (Antunes, 2003, p. 235).

وفى العالم الثالث (كما فى كل مكان) لا تكون القدرة على التأثير فى الحكومات موزَّعة بالتساوى مطلقا. وعلى هذا النحو يكون شرط مسبَّق آخر للتعددية الديمقراطية مفقودا. وقد تنتج هذه اللامساواة من قيود على حرية تكوين الجمعيات يفرضها النظام، أو من سوءِ توزيع الموارد المطلوبة إذا كان ينبغى تمكين المصالح الاجتماعية والاقتصادية.

والنوع الأول موجود فى البلدان التى تكون فيها الضمانات الدستورية غائبة أو منتهكة بصورة روتينية فى الممارسة. وفى بورما، ليست حرية تكوين الجمعيات محمية بالدستور. والمنظمات الموالية للطغمة العسكرية، التى قامت الحكومة بتعبئة الناس فيها، مسموح لها وحدها بأنْ تنشط فى السياسة. والنقابات العمالية المستقلة غير قانونية. وفى إيران يسمح الدستور بتكوين الجمعيات السياسية بشرط ألا تنتهك "المعايير الإسلامية أو أساس الجمهورية الإسلامية" (المادة 26). ويمكِّن هذا الحكومة من أنْ تغضّ النظر

عن هجمات المجموعات شبه العسكرية على المنشقين. ولا توجد نقابات عمالية حرة ومستقلة، وحق الإضراب للعمال مرفوض. وحرية التعبير تتمّ بالتسوية التى تفرضها الرقابة وتجرى الملاحقة القضائية للصحفيِّين على تعليقاتهم النقدية للنظام. وفى الجزائر، سحبت الحكومة التفويض الرسمىّ من المنظمات غير الحكومية التى كانت انتقادية لسياسات الحكومة. وواجهت مجموعات حقوق الإنسان المضايقات من جانب السلطات. واستخدم عدد من حكومات العالم الثالث "الحرب على الإرهاب" بعد 11 سبتمبر 2001 ذريعة لتجريم المعارضة وتضييق الخناق على المجتمع المدنىّ، بما فى ذلك الجمعيات القائمة على أساس إثنىّ فى نيجيريا وجرى تشويه سمعة مجموعات المجتمع باتهامهم بأنهم عملاء غربيون فى ناميبيا، وجنوب أفريقيا، وأوغندا (Howell et al., 2006, p. 15).

وفى معظم البلدان الفقيرة لم يتطور المجتمع المدنىّ بطريقة تعطى كل المصالح فرصة متساوية للتأثير فى الحكومات. وفى عهد يتسم بالرأسمالية العالمية، تكون المصالح التى تمثلها الاتحادات التجارية والصناعية مسيطرة، حيث تشكِّل بالفعل جزءًا من الإجماع الأيديولوجىّ على إعادة الهيكلة الاقتصادية الليبرالية الجديدة، التى تمنحها وصولا إلى الحكومة أكبر من مجموعات أخرى. كما أنها تملك موارد مالية وعقوبات تفرضها على الحكومات أكبر من العمال، والفلاحين، والفقراء (Kamat, 2004).

النظرة التعددية للدولة قامت بتحدِّيها مقاربات ركَّزتْ علـى الدولـة بوصفها فاعلا مستقلا ومسيطرا كإمكانية كامنة فى العملية الـسياسية. وقـد رُئيتْ حاجة إلى "إعادة الدولة" إلى التحليل السياسىّ. ولم يكن هذا مجـرد ردّ فعل ضد نظرية التحديث التى أحلتْ محل الدولة مفهوما للنظـام الـسياسىّ قامت فيه الحكومات بصورة آلية بتحويل المطالب إلى "مُخْرَجات" سياسـة. وكان هناك أيضا استياء من التفسيرات الاقتصادية للدولة كظـاهرة ثانويـة مصاحبة epiphenomenon، التى تعطى العلاقات الاقتصادية والمِلْكية أهميـة حاسمة بحيث تصير المؤسسات الأخرى- السياسية، والقانونيـة، والثقافيـة، والأيديولوجية - مجرد انعكاس لها. وكانت اختزالية اقتصادية كهذه ماثلة فى نظرية التبعية، بمقتضاها المتمثل فى أن الطبقة السائدة فى مجتمـع طرفـىّ يمكن أن تلعب دورا كمبرادوريا *comprador*.

وقدَّمَتْ الماركسية إطارا تحليليا مفيدا لتحليل دولة العالم الثالث. على أننا، إذا انتقلنا إلى الماركسية لإلقاء نظرة على الدولة، نجد ليس فكرة واحدة عن الدولة بل خمس أفكـار (Jessop, 1977; Ziemann and Lanzendorfer, 1977). أولا، هناك فكرة الدولة كنوع من *الطفيلىّ* *parasite*، بصورة خاصة من خلال طبقة بيروقراطية مغلقة ذات امتيازات. فالدولة تعتصر الموارد من المجتمع ليس لأغراض إعادة الإنتاج الاجتماعية، بل لتغذية نُخْبة. وتـصير الحكومات طفيلية عندما يستخدم المسئولون والساسة سلطاتهم لتكديس الثروة لأنفسهم أو لأفراد أُسَرهم. وكانت هذه سمة مألوفة للغاية للـسياسات بعـد-

الاستعمارية، خاصةً فى أفريقيا. فقد منح القادة السياسيون لأنفسهم تصاريح، وتراخيص، وقروضا، تعطيهم وصولا إلى رأس المـــال، والنقـــد الأجنبـــىّ، والأرض، والعقود، والفرص التجارية. وكان الاختلاس العـــادىّ لإيـــرادات الدولة طريقة أخرى. وعلى سبيل المثال، دفعت الحكومة النيچيرية بين 1999 و 2007 أكثر من 50 مليون دولار أمريكىّ لأكثـــر مـــن 30 شـــركة غيـــر موجودة. وهناك تقديرات بأن نيچيريا خسرت 380 مليـــار دولار أمريكـــىّ نتيجة الفساد بمختلف أنواعه بين الاستقلال فى 1960 و 1999.

وفى باكستان، يقال إن الفساد صار "أسلوب حياة"، ويتغـــذى علـــى معايير ثقافية. وقد صار مُمَأْسَسًا فى كثير من المصالح الحكوميـــة، خاصـــة الأشغال العمومية، والمياه والطاقة، والجمـــارك، والـــضرائب، والـــشرطة. وتأثير الفساد على التنمية الاقتصادية والسياسية مُدَمِّر للغايـــة. فهـــو يُلْحِـــق الأضرار بالدخول، وحقوق الإنسان، والكفاءة التخصيصية، ونوعية البـــرامج الحكومية، والمحاسبة، والشفافية (Islam, 2004).

ثانيا، هناك فكرة الدولة كظاهرة ثانوية مصاحبة، عندما يجرى مـــنح العلاقات الاقتصادية وعلاقات الملكية أهمية حاسمة بحيث تكون المؤســـسات الأخرى – السياسية، والقانونية، والثقافية، والأيديولوچية – مجرد انعكاس لها ويجرى تفسيرها بالكامل بتبعيتها للعلاقات الاقتصادية السائدة. وتجد نظـــرة إلى الدولة تقوم على فكرة الظاهرة الثانوية المصاحبة أدلة تؤيد سلطة مختلف الطبقات فى هيكل العلاقات الاقتصادية والسياسات التى تتبعها الحكومـــات. فالدولة "لحظة فى علاقات السلطة الطبقية" بالإضـــافة إلـــى مجموعـــة مـــن المؤسسات السياسية. وفى ظل العولمة، تقوم الدولة القومية بوظيفتها بوصفها

"مجموعة خاصة من القوى والعلاقات الاجتماعية المرتبطة بالعولمة الرأسمالية وصعود طبقة رأسمالية عبر قومية". والدول القومية "تقدم أجندة" رأس المال العالميّ. وتنتقل السلطة من الطبقات القومية إلى الطبقات "التى تكمن مصالحها فى الدوائر العالمية للتراكم". وتكون البرامج الحكومية لإعادة هيكلة الاقتصادات لصالح الصادرات، والأسواق الخاصة، والحركة الحرة لرأس المال "شرطا ضروريا أساسيا لنشاط رأس المال عبر القوميّ". وتعقب ذلك "إعادة هيكلة سياسية"، فتعيد توزيع السلطة فى المجتمع والدولة نحو مصالح رأس المال عبر القوميّ وحلفائه المحليِّين (Robinson, 2001, pp. 165-85). وفى أمريكا الوسطى، على سبيل المثال، "بَدَّلَتْ السلطة الهيكلية الهائلة التى تتجمع فى ظل الاقتصاد العالميّ فى أيدى النُّخْبة عبر القومية ونظرائها المحليِّين شروط الصراع بين المجموعات السائدة والتابعة"، الأمر الذى أدى إلى تفاقم تركيز الموارد الاقتصادية فى النُّخْبة وإفقار الجماهير (Robinson, 1998, p. 493).

ثالثا، هناك فكرة الدولة بوصفها أداة لـ*السيطرة الطبقية*، لجنة تنفيذية لإدارة شئون البرجوازية ككل. وتقترب هذه الفكرة من فكرة الدولة بوصفها أداة محايدة يمكن أنْ توجِّهها بكفاءة على قدم المساواة أيّ طبقة تحقق وضع سيطرة اقتصادية. فالدولة ليست تعددية بمعنى أنها حَكَمٌ محايد، بل هى مجموعة من المؤسسات القائمة بصورة مستقلة عن القوى الاجتماعية والتى سيجرى توجيهها فى مراحل مختلفة فى التاريخ لمصلحة طبقة اقتصادية سائدة، سواء أكانت الأريستقراطية العقارية فى الاقتصاد الإقطاعيّ أو البرجوازية الصناعية للرأسمالية المبكرة.

ولم يكن الهيكل الطبقىّ للمجتمع بعد-الاستعمارىّ ملائما دائما للتحليل بلغة السيطرة الطبقية الرأسمالية من خلال مؤسسات الدولة. ذلك أنه لم تكن لمعظم المجتمعات الناشئة عن الاستعمار طبقة عاملة صناعية أو برجوازية محلية. وكان من المرجح أنْ تكون الطبقة السائدة بيروقراطية وليس رأسمالية. وكانت الطبقات العقارية تميل إلى أنْ تكون إقطاعية وليس رأسمالية. وكانت الجماهير الريفية مقسَّمة بين الشغيلة الذين لا يملكون أرضا والفلاحين، مع انتقالات متكررة بين المجموعتين. كما كان ينبغى تكييف رأس المال الأجنبىّ فى الهيكل الطبقىّ.

غير أنه حدثتْ تنمية اقتصادية، وشكَّل الصراع الطبقىّ نموذجا مألوفا بصورة أكبر. وعندما قبلتْ النُّخَب بعد-الاستعمارية، أو أُجْبِرتْ على قبول، مقاربة ليبرالية-جديدة للدولة، نشأ دور الدولة فى ظل الرأسمالية والمتمثل فى المحافظة على سيطرة الطبقات الوسطى فى صورة أنقى. وفى أعقاب الأزمة المالية 97-1998 فى شرق آسيا، تراجعت سلطات الدولة، وكان لا مناص من إدارة الصراع الطبقىّ فى ظل ترتيبات سياسية ديمقراطية. وقبل كل شيء كان هنا ائتلاف بين نُخَب الأعمال والدولة فى السيطرة على العمال. وفى تايلندا، على سبيل المثال، كان يجرى قمع النقابات، وجرى ترك تشريع الحد الأدنى للأجور دون وضعه موضع التنفيذ، وتمّ دعم الأغذية الأساسية فى المناطق الحضرية. وجرى توجيه الإنفاق التعليمىّ لصالح التعليميْن الابتدائىّ والعالى وضد الثانوىّ، وهذا نموذج "قابل للفهم من وجهة نظر سياسية: تعليم الجماهير فى المستوى الابتدائىّ يوسِّع سيطرة الحكومة ويساعد على غَرْس هوية قومية، والتعليم الجامعىّ الجيد ضرورىّ لأبناء النخبة" (Jansen, 2001,

p. 361). وجرى تحرير القطاع الخاص من السيطرة التنظيمية الحكومية، واقتصرت الدولة على الاستثمار فى البنية الأساسية المادية، خاصةً الطرق والرىّ، مع أنها تتركز فى منطقة بانجكوك. وعلى حين انخفض الفقر، لم يتمّ توزيع المكاسب الناشئة عن النمو الاقتصادىّ بصورة عادلة، مما ترك تايلندا مع أعلى مستوى للامساواة فى شرق آسيا.

رابعا، توجد فكرة الدولة بوصفها عامل تماسُك، حيث تكون الدولة مرتبطة بتنظيم الصراعات بين الطبقات المتناحرة واستخدام كل من القمع والتنازل لتهدئة وإدارة تلك الصراعات فيما تعزز السيطرة الاقتصادية والسياسية للطبقة الاقتصادية الأقوى وتحافظ على العلاقات الاجتماعية التى يقتضيها اقتصاد رأسمالىّ. وهنا تعمل الدولة من خلال جمْعٍ بين القمع والتنازل. وتمدُّنا زيمبابوى فى ظل حكومة الاتحاد القومىّ الأفريقىّ فى زيمبابوى–الجبهة الوطنية Zimbabwe African National Union-Patrioic Front (ZANU, PF) برئاسة **روبرت موجابى** Robert Mugbe بأمثلة لأغلب أشكال القمع الموجودة تحت تصرف الدولة. ويمكن استهداف مجتمعات محلية بكاملها عندما تمثل الإثنية قاعدة للمعارضة السياسية، كما فى "ماتابيليلاند" Matabeleland فى أوائل ثمانينيات القرن العشرين، حيث مات ما يقدر بـ 30 000 شخص عندما حاول **موجابى** القضاء على الأعداء القَبَليِّين والمنافسين السياسيِّين. وبعد ذلك، يمكن أنْ تقوم الحكومات القائمة بترويع الناخبين عن طريق السماح للأنصار بالهجوم على الخصوم، كما حدث فى 2008 فى زيمبابوى عندما قُتِل وجُرِح أشخاص كثيرون فى سياق الإعداد للانتخابات الرئاسية، وبصفة رئيسية أنصار حركة التغيير الديمقراطىّ

(Movement for Democratic Change (MDC). كمـــا أطلقـــت حكومـــة زيمبابوى العنان لهجمات على الصحفيِّين المنتقـــدين والمحـــامين الممثلـــين لناشطى المعارضة، كما فى 2007 خلال مظاهرة لجمعية زيمبابوى القانونية Law Society of Zimbabwe. ويمكن محو الأحياء التى تُؤْوِى المعارضـــة، كما حدث فى عملية مورامباتسڤينا Operation Murambatsvina فـــى يوليـــو 2005 عندما دمرتْ الشرطة بالبولدوزرات الأسواق والمساكن غير الرســـمية فى المنطقة التجارية الرئيسية فى هرارى Harare والأحياء الغنية. وقد فقـــد قرابة 000 700 شخص بيوتهم وأسباب رزقهم.

ويمكن ترويع المجتمع المدنىّ، كما حدث عندما قامت الشرطة فـــى فى زيمبابوى بضرب وتعذيب القادة المدنيِّين الذين حضروا لقاءً للصلاة فـــى أغسطس 2007 بقيادة ائتلاف "انقذوا زيمبابوى" Save Zimbabwe وحركـــة التغيير الديمقراطىّ. ويمكن سجن خصوم حكومة أو نظام أو وضعهم تحـــت الإقامة الجبرية، كما فى حالة **أونج سان ســـو كيـــى** Aung San Sua Kyi، زعيمة المعارضة الديمقراطية فى بورما، التى قـــضت أغلـــب الـ 18 ســـنة السابقة تحت الإقامة الجبرية. كما يمكن أنْ يكون الإزعاج عن طريق المحاكم فعالا فى الحدّ من المعارضة، كما فى سنغافورة حيث جرت فى كثيـــر مـــن الأحيان مقاضاة قادة المعارضة بتهمة التشهير، حيث واجهوا الإفلاس أحيانا نتيجة لذلك. ويمكن أنْ تعطى الحكومات دعما ضمنيا لـ، أو تغمـــض عينهـــا عن، استخدام مجموعات برلمانية خاصة ضد المعارضة. وقـــد اســـتخدمت حكومة زيمبابوى ما يسمى بقدامى المحـــاربين لترويـــع، وجـــرح، وقتـــل المزارعين وعمال المزارع الـــذين عارضـــوا المـــصادرة غيـــر القانونيـــة

للأراضى. وفى كولومبيا، اتُّهِمَتْ القوات المسلحة بدعم المجموعات البرلمانية فى "حرب قذرة" ضد ناشطى حقوق الإنسان والمدنيِّين المتعاطفين مع المتمردين اليساريِّين.

ويتمثل البديل للقمع عند إدارة الأزمة فى الدولة الرأسمالية فى مَنْح التنازلات لأولئك الأكثر تأثرا سلْبًا بالنظام الاقتصادىّ. وتشمل هذه التنازلات دعم الغذاء، والتعليم، والرعاية الصحية. ويمكن النظر إلى إستراتيجيات خفض الفقر التى يجرى فرضها على حكومات العالم الثالث كشرط مرتبط بالمساعدة من البنك الدولىّ وصندوق النقد الدولىّ على أنها شبكات أمان تصاحب إعادة الهيكلة الاقتصادية الليبرالية الجديدة المفروضة من جانب رأس المال الدولىّ، ووسيلة لاستباق الاحتجاج والانشقاق السياسيَّيْن. وعلى سبيل المثال، أُنْشِئَ الصندوق الاجتماعىّ البوليفىّ للطوارئ لمواجهة مقاومة "العلاج بالصدمة" الاقتصادىّ للبرنامج الاقتصادىّ الجديد (Weber, 2004).

الدولة البونابرتية: باكستان

تُعَدُّ فكرة الدولة بوصفها عامل تماسُك، تدير الصراعات الطبقية وتتلاعب بها دون إلحاق الضرر بصورة جوهرية بالنظام الاقتصادىّ الذى يحافظ على سيطرة طبقة اقتصادية محدَّدة، قريبة من فكرة الدولة بوصفها شيئا يمكن أنْ يقف فى منأى عن المصالح المباشرة حتى للطبقة الاقتصادية السائدة فى المجتمع لهدف أطول أجلا – هدف تهدئة الصراع الطبقىّ والمحافظة على النظام الاجتماعىّ والاقتصادىّ. والبونابرتية نموذج للدولة التى لا تكون

مجرد نتاج لطبقة سائدة وأداة تستخدمها ببراعة المجموعة الاجتماعية- الاقتصادية السائدة فى أىّ وقت من الأوقات. وهى ليست مجرد لجنة تنفيذية للبرجوازية. فالدولة، بالأحرى، مستقلة ذاتيا تقريبا وقادرة على تحرير نفسها إلى درجة ما من المجتمع المدنىّ، ليس لإدارته بصورة محايدة فى سبيل مصالح كل الأقسام، بل فى سبيل المصالح الطويلة الأجل لطبقة برجوازية ضد المصالح التى لا يمكن التوفيق بينها للطبقات الأخرى.

وقد بدا لبعض العلماء الاجتماعيِّين الذين يدرسون الدولة بعد- الاستعمارية هذا التفسير مميزا وموحيا بصورة هائلة. وبدا أن المجتمع بعد- الاستعمارىّ يشتمل على زُمَر برجوازية متنافسة من الضرورىّ إدارة صراعاتها للمصلحة الطويلة الأجل للنمو الرأسمالىّ والمؤسسات الاجتماعية التى اعتمدتْ عليها مثل هذه التنمية، خاصةً الملكية الخاصة وحق التراكم.

وعلى سبيل المثال، عندما استكانت باكستان للحكم العسكرىّ فى 1958 أعطت العلاقة بين الطبقة والدولة فى المجتمع بعد-الاستعمارىّ الدولة *استقلالا ذاتيا نسبيا* عن التوجيه الطبقىّ. ولم تكن الدولة فى باكستان فى خمسينيات القرن العشرين مجرد مجموعة من المؤسسات تُوَجِّهها طبقة سائدة. ولم يكن استقلالها الذاتىّ كاملا؛ لأنها لم تكن محايدة أو مستقلة بصورة كلية عن كل القوى الطبقية. ولم تكن الدولة مستقلة ذاتيا بالمعنى التعددىّ، كما أنها لم تكن السجينة لطبقة سائدة واحدة (Alavi, 1977, 1990).

ولدعم فكرة الدولة بوصفها مستقلة ذاتيا *نسبيا* كان ينبغى أنْ يوجد تحليل مصاحب للطبقة. وكانت الظروف النوعية للطبقات المالكة فى باكستان تعنى أنه يمكن تمييز ثلاث طبقات: برجوازية قومية تتركز مصالحها على

مِلْكية رأس المال الصناعى وتوجيهه؛ وطبقة عقارية محلية سائدة فى القطاع الزراعىّ وتتألف من عدد صغير نسبيا من الأُسر الريفيـة الغنيـة والقويـة والمالكة لمساحات شاسعة من الأراضى المزروعة؛ وبرجوازية متروبوليـة. وعلى حين أنه يمكن بسهولة تقدير أهمية برجوازية قومية؛ لأنهـا موجـودة بنشاط فى الاقتصاد والكيان السياسىّ، فإن البرجوازية المتروبولية ملحوظـة أو ملموسة بصورة أقل كثيرا. وقد وُجدَ أن مصالح هذه الطبقـات المالكـة الثلاث متنافسة ولكنْ ليست متناقضة. وكانت فى منافسة لبعـضها الـبعض الآخر على الموارد التى كانت تحت سيطرة الدولة.

وكانت الدولة تؤدى من الناحية الجوهرية وظيفة تتمثل فى الوساطة بين الطبقات المالكة المتصارعة. ولم تكن مصالحها متناقضة ذلك أنها جميعا كانت تشترك فى قيمة أساسية، تتمثل فى المحافظة على الملكية الخاصة فـى العلاقات الاجتماعية للإنتاج. غير أن من الجلىّ أنـه كانـت لهـا مـصالح متنافسة. وكان نوع محدَّد من الدولة هو الأكثر ملاءمة لهذا الدور المتمثـل فى الوساطة، دولة كان بوسعها أنْ تحرر نفسها إلى درجة ما من الـسيطرة المباشرة لزُمْرَة من البرجوازية. واحتاجت دولة كهـذه إلـى "أوليجاركيـة بيروقراطية-عسكرية"، إلى نظام سيتمّ إلغاؤه بصورة كافية مـن المـصالح المباشرة لأىّ طبقة من الطبقات الثلاث لتكون قادرة على ممارسـة سـلطة مستقلة وعلى إدارة الصراع بشرط ألا تتحدى المصلحة المشتركة فى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. وهكذا ففى حين أنه يمكن للبرجوازية القومية فـى مجتمع رأسمالى متقدم، أو البرجوازية المتروبولية فى مستعمرة، أنْ توطـد سيطرتها، لم يكن هذا ممكنا فى الأوضاع بعد-الاستعمارية، حيث "لا تسيطر

أىّ طبقة من الطبقات المالكة الثلاث بصورة حصرية على جهاز الدولـــة أو تُخْضِع الطبقتيْن الأخْرَيَيْن. ويضفى هذا الوضع التــاريخىّ النــوعىّ علــى الأوليجاركية البيروقراطية-العسكرية فى المجتمع بعــد-الاســتعمارىّ دورا *مستقلا ذاتيا* نسبيا" (Alavi, 1972).

الدولة البوناپرتية: تنزانيا

كان هذا النموذج للاستقلال الذاتىّ للدولة من إلهام بلد محدَّد فى فترة محــدَّدة فى تاريخه. ولم يكن يلائم دائما الوضع بعد-الاستعمارىّ فى بلدان أخــرى. وكانت الإمپريالية وتغلغل رأس المال الأجنبىّ فى بعض المناطق أقلّ تدخلية مما فى جنوب آسيا. وكان الهيكل الاجتماعىّ الداخلىّ بالتالى مختلفا للغاية فى زمن الاستقلال. وفى تنزانيا، على سبيل المثال، كان التركيب الإثنىّ للمجتمع لم يمسَسْه التدخل الأوروپىّ تقريبا. وكان يتــألف مــن عــدد كبيــر مــن المجموعات الصغيرة بلا أىّ نموذج للسيطرة بين-الإثنيــة. وقــد اســتفادت مجموعة واحدة فى منطقة جبل كليمانچارو Mount Kilimanjaro، مجموعــة "تشاجا" Chagga، من إدخال محاصيل نقدية. وتطورتْ طبقة غنية نسبيا من المزارعين الفلاحين، ولكنْ ليس طبقة من كبار ملاك الأرض الذين يتلقــون جانبا من ثروتهم فى شكل ريوع. وصار بعض المنتجين الفلاحين الأغنــى رأسماليِّين صغارا يستثمرون فى أنشطة أخرى مثل التجارة المحلية، غير أن المدى الذى بلغه تشكيل هذا لنوع من طبقة اجتماعية-اقتصادية جديدة كــان محدودا.

وكانت علاقات الإنتاج داخل مختلف المجتمعات التى شكلت تنزانيا مشاعية، قائمة على مستوطنات تتألف من جماعات قرابة، وتفتقر إلى كبار ملاك أرض أو أصحاب عمل يستخدمون عمل مَنْ لا يملكون أرضا. وكانت الصلات بين المنتجين علاقات قرابة وإثنية. وكانت الكثافة السكانية منخفضة نسبيا. وكانت الأرض متاحة بسهولة. وكانت بعض المجتمعات، وبصورة خاصة الـ "ماساى" Masai، رعوية. وبحلول زمن الاستقلال كان يوجد بالكاد هيكل طبقىّ، جاء به جمْع بين الاقتصاد المحلىّ والتدخل الأجنبىّ. وكان أهل الريف ينتجون سلعا على أساس مجتمعات محلية كبيرة الحجم تملك الأرض بصورة مشتركة. ولم يكن من الممكن نقل ملكية الأرض أو مراكمتها. وكانت حقوق الحيازة والزراعة فقط تُسْنَد إلى الأفراد والأُسَر. وكانت هناك قاعدة صغيرة نسبيا لأوليجاركية عقارية أو طبقة وسطى صناعية أو تجارية، حيث كانت الأخيرة آسيوية الأصل بصفة رئيسية. وكانت طبقة عاملة جنينية تبدأ فى الظهور فى زمن الاستقلال تقوم على المنسوجات، والنقل بالسيارات، وتصنيع التبغ.

وكانت أقوى طبقة أفريقية فى طور التكوين برجوازية صغيرة من المدرِّسين، والموظفين العموميِّين، والتجار الناجحين، والمزارعين. وكانت الدولة الاستعمارية فى شرق أفريقيا قد أخضعتْ التكوينات قبل-الرأسمالية، ولكنْ غير الإقطاعية، لحاجات الرأسمالية الاستعمارية. وكانت هذه الزراعة قبل-الرأسمالية قد انتقلتْ إلى التسويق بدون "توقُّفات شبه-إقطاعية" واقتصرتْ البرجوازية التجارية على التجار الآسيويِّين بصفة رئيسية (Shivji, 1973, 1976; Saul, 1974).

وعلى هذا النحو اختلفت الأوضاع الطبقية فى تنزانيا اختلافا كبيرا عن الأوضاع الطبقية فى باكستان. ومن الأصعب بالمقابل التفكير فى الدولة باعتبار أن عليها القيام بالوساطة بين مصالح طبقية جيدة التمفصل، تشمل أولئك الذين يملكون رأس المال وأولئك الذين يملكون عملهم فقط، بالإضافة إلى انقسامات داخل الطبقات المالكة لرأس المال، تشمل رأس المال الموجود خارج البلاد. وكانت الرأسمالية المتروپولية، التى تمثلها على وجه الخصوص الشركات المتعددة الجنسيات، أقوى كثيرا من الطبقات المحلية. ومع هذا فإن الدولة قبل-الرأسمالية الشرق-أفريقية لم تكن قد صارت "اللجنة التنفيذية" للرأسمالية الدولية. فقد احتفظتْ بقدر من الاستقلال الذاتىّ نتيجة لدورها فى عملية الإنتاج ووضعها الإستراتيجىّ داخل الاقتصاد. ومن جديد ظهر المستوى المتنامى لتدخل الدولة فى الاقتصاد، حيث تمثّل الدولة فى البلاد صاحب العمل الرئيسىّ والأداة الأساسية للحراك الاجتماعىّ لأولئك القادرين على الحصول على المؤهلات التعليمية، لتوازى الحالة الباكستانية. وكانت الدولة وسيلة للقوة الاقتصادية، وليس أداة لطبقة اقتصادية سائدة بالفعل. ويستغرق التكوين الطبقىّ وقتا، وتؤكد التجربة الأفريقية أن الدولة يمكن فى هذه الأثناء أنْ تعمل بصورة مستقلة فى دور للوساطة وأنْ تؤثر فى عملية التكوين الطبقىّ بنجاح أو فشل سياساتها، على سبيل المثال، فى حماية الشركات المحلية من المنافسة الأجنبية (Kasfir, 1983, p. 8).

وفى بعض الأحيان كان الاستقلال الذاتىّ للدولة سمة مؤقتة لفترة ما بعد-الاستعمار مباشرة، مفسحًا المجال بسرعة لسيطرة طبقة سائدة. وفى كينيا، على سبيل المثال، كانت الطبقة السائدة فى أعقاب الاستقلال هى

البرچوازية المتروپولية. وكانت هذه هى المصلحة التى مفصلتْها الدولة بعد-الاستعمارية. وفى مثل هذا الاقتصاد الطرفىّ دعمتْ الدولة رأس المال المتروپولىّ ضد منافسها الرئيسىّ، الذى تمثل فى طبقة وسطى مالكة ناشئة حديثا. ولم يكن الصراع بحاجة إلى وساطة. فقد كسبه رأس المال المتروپولىّ. وقد أدَّت الدولة وظائف بلدية لمصلحتها. واحتاجت سيطرة رأس المال الأجنبىّ على جمهور السكان إلى وجود مصالح طبقية داخلية، البرچوازية الصغيرة فى هذه الحالة، متحالفة مع رأس المال الأجنبىّ من خلال مصالح مشتركة. ولم تكن سلطة الدولة مستقلة ذاتيا نسبيا بل كانت بالأحرى تحمى الطبقات السائدة من خلال سياسات لدعم البرچوازية الصغيرة وإخضاع النقابات بوسائل المحسوبية، والسيطرة الأيديولوچية، والقمع الرسمىّ (Leys, 1975).

وفى الهند أيضا، كانت الدولة المفرطة النمو over-developed state ظاهرة مؤقتة. فعندما صار المجتمع أكثر تعقيدا وازداد القطاع الخاص قوة وصار أكثر تنويعا صارت المؤسسات السياسية التى تمثل الطبقات فى المجتمع أقوى وقامت البيروقراطية بدور أكثر تبعية. ونشأتْ برچوازية لها وزنها سيطرتْ، رغم وجود رأس المال الأجنبىّ، على الدولة (Wood, 1977).

تتمثل سمة أخرى بعد-استعمارية بصورة مميزة لهذه النظرية عن هيكل الدولة فى الفكرة الخاصة بجهاز دولة بيروقراطيّة مفرطة النمو. وأسهم فى هذه الظاهرة عاملان بوجه خاص. أولا، يُنتج الاستعمار هيكل دولة مشوّهة. ذلك أن بعض المؤسسات التى كانت مهمة بصورة خاصة للحكومة الاستعمارية والتى كان لها تاريخ طويل نسبيا كانت بالغة النمو، أىْ البيروقراطية، والقوات المسلحة، والشرطة. وتمثلتْ سمة أساسية للحكومة الاستعمارية فى اعتماد شديد على هذه المؤسسات. واقتضى الاستعمار هيكلا طبقيا من شأنه التمكين من ممارسة السيطرة على كل الطبقات المحلية. وكان لا مناص من أنْ يكون جهاز الدولة هذا بيروقراطيا. وكان الطابع البيروقراطىّ-العسكرىّ للدولة الاستعمارية يمثل دولة مفرطة النمو.

ومن المحتمل أن شبه القارة الهندية كان لها أطول تاريخ للتنمية الديمقراطية فى أىّ جزء من الإمبراطورية، غير أنه حتى هنا كان جهاز الدولة البيروقراطىّ مفرط النموّ. ومن شأن هذا بصورة أكبر أنْ يكون الحالة فى البلدان التى كانت لا توجد فيها تقريبا أىّ تجربة حكومة برلمانية وتمثيلية قبل الاستقلال وفى المناطق التى كان لم يحدث فيها شيء للإعداد لحكم ذاتىّ ديمقراطىّ كان التشويه حتى أكبر من ذلك. وقد تباينتْ تجربة الحكومة البرلمانية قبل الاستقلال تباينًا هائلا. وحتى حيثما كانت هذه التجربة كبيرة فقد نشأت البيروقراطية مع ذلك بنفوذ، وسلطة، وعظمة، محتكرةً المعرفة والخبرة المطلوبتيْن لإدارة حكومة وتنمية مجتمع. وكانت للحكومة المصدر

الرئيسىّ لتوظيف المهنيِّين والمتعلمين الجامعيِّين. وقد استوعبتْ عَرْض الخبرة التقنية. وعلى سبيل المثال، فإن الممارسة الطويلة فى تعبئة وتنظيم الناس لأهداف سياسية من خلال حركة المؤتمر Congress فى الهند كانت ما تزال لم تخلق قدرة على توجيه نظام إدارىّ بالغ النمو فى السنوات التالية للاستقلال مباشرة.

كذلك فإن الاستعمار فى تنجانيقا كان قد ترك بيروقراطية بالغة النمو نسبيا، مع أنها بيروقراطية لم يكن الأفارقة قد تغلغلوا فيها بصورة مكثفة. ولم يتم تعيين الأفارقة فى مناصب ذات نفوذ بأعداد ذات شأن إلا عشية الاستقلال، عندما كان من الأساسىّ إحلال أشخاص محليِّين محلّ الموظفين المغتربين. وكانت الدولة الاستعمارية أبوية وليست دولة وساطة. وكان جهاز الدولة، وبصورة خاصة فى شكله البيروقراطىّ، أكثر إفراطا فى النمو فى علاقته بالمجتمع المدنىّ والقطاع الخاص حيثما كانت الرأسمالية سواء فى الزراعة أو الصناعة قد بدأتْ بالكاد فى الظهور.

ثانيا، تكثفت هذه البقرطة بالمشاركة غير المتناسبة للدولة فى إدارة الاقتصاد بعد-الاستعمارىّ. وحيثما كان القطاع الخاص صغيرا، وحيثما كانت السوق، بوصفها أساسا لترتيب الإنتاج والتوزيع، ضعيفة، وحيثما كان النشاط الاقتصادىّ للدولة كبيرا، صارت الدولة الفاعل الاقتصادىّ الأساسىّ. فهى صاحب العمل الرئيسى. وهى تلعب دورا بارزا فى إدارة تدفق التمويل الدولىّ من المساعدة، والقروض، والاستثمار الأجنبىّ. وتصير الدولة مصدر رأس المال. وهى توجِّه استخدامه. ويدعم جهاز دولة شامل التنمية الاقتصادية، حتى عندما تكون فى صورة نظام اقتصادىّ ناشئ. وتكون إدارة

القطاع العام، وتسويق الدولة وتقنين النقد الأجنبىّ النادر والسلع الاستهلاكية، وملكية الدولة، وتوفير بنية أساسية للمواصلات، وعرْض ونقل الطاقة، وتأسيس هيكل قانونىّ للمعاملات التجارية، والمحافظة على الاستقرار السياسىّ لخلق الثقة بين المستثمرين – تكون كل هذه الأمور مسئولية الدولة وتُسهم فى التنمية المفرطة البيروقراطية.

وكانت السيطرة البيروقراطية على الاقتصاد والمجتمع المدنىّ مكثفة فى كل مكان فى أعقاب الاستقلال. وكانت لدى بعض البلدان، مثل تنزانيا، أنظمة الحزب الواحد. وبالإضافة إلى بيروقراطية الدولة، كانت هناك بيروقراطية حزبية، تزيد من التنمية المفرطة لبيروقراطية جهاز الدولة. وانسحبت هيراراكية الحزب من المسئولين مع هيراركيات مسئولى الدولة فى هيكل الإدارة. على أن هذا النظام كان ينطوى، إلى حد ما، على مفارقة. فقد كان مسئولو الدولة المعيَّنون ذوى نفوذ. غير أن بيروقراطية الحزب كان بوسعها أنْ تشكِّل قوة موازنة لبيروقراطية الدولة وإرثها الاستعمارىّ من حيث الهياكل، وعمليات صُنْع القرار، والمكانة، والهيبة. والواقع أن البيروقراطيات الحزبية، التى توجد تأكيدات بأنها تمثل قيدا ديمقراطيا على بيروقراطية الدولة، تُعقِّد صورة العلاقة بين البيروقراطية والمؤسسات السياسية الأخرى. على أنه بقدر ما تكون البيروقراطيتان بالغتىْ الاندماج، خاصةً عندما يتمّ تعيين الموظفين الحكوميِّين على أساس معايير حزبية، يمكن أن يصير التمييز بين المنظمتيْن ضبابيا بالكامل. وإذا شغل مفوض إقليمىّ (موظف حكومىّ) ذلك المنصب فقط لأنه يحمل أوراق اعتماد حزبية

صحيحة، فإلى أى مدىً يكون مثل هؤلاء الموظفين الحكوميِّين نوعا مختلفا عن البيروقراطىّ بقدر ما يتعلق الأمر بالمواطن العادىّ؟ .

كما كان يمكن أنْ تكون البيروقراطية أساسية للفرص المهنية للطبقة الوسطىٰ الصغيرة، كما فى مالى حيث صارت بؤرة المنافسة الحزبية. وفى غياب مؤسسات أخرى كاملة التطور كان الضغط والتأثير السياسيان موجَّهيْن نحو البيروقراطية التى صارت الحلبة التى يجرى فيها خوض حسم الصراع السياسىّ (Meillasoux, 1970).

كذلك أدارت الاقتصادات الآسيوية العالية الأداء التنمية الاقتصادية بدرجات متباينة من خلال وسائل بيروقراطية وتكنوقراطية وليس من خلال سياسات ديمقراطية ليبرالية، حيث عملتْ النخبة التكنوقراطية للدولة بصورة مستقلة ذاتيا عن المجتمع المدنىّ وسعتْ إلى "أهداف محدَّدة بيروقراطيا" (Jones, 1997, p. 199). وكانت البيروقراطية معزولة عن "الضغوط التى تُساوم على النمو" من المصالح الزراعية والطبقات التجارية والصناعية الضعيفة. وقد حققت بيروقراطية ميريتوقراطية [تقوم على أساس الجدارة] meritocratic الاستقرار، وقدرة على التخطيط الإستراتيجىّ، والإدارة الكفؤة المتماسكة. على أنه كان هناك "ربط تعاونىّ" ناجح مع مصالح اقتصادية، يسمح للبيروقراطية بتعبئة الموارد من أجل الأهداف التنموية (Weiss and Hobson, 1995, pp. 162-8).

فى أمريكا اللاتينية أدَّى استمرار الأنظمة العسكرية فى مجتمعات متقدمة نسبيا وذات تجربة طويلة فى الاستقلال إلى سياسات "بيروقراطية-سلطوية". وانتقل التسلسل التاريخىّ الذى جسَّدته البرازيل، والأرجنتين، وتشيلى، وأوروجواى، والمكسيك خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين من الحكم عن طريق أوليجاركيات الأُسَر القوية، من خلال السياسات الشعبوية، إلى السلطوية-البيروقراطية.

وعلى النقيض من النظرية القائلة بأن التنمية الاقتصادية تشجِّع السياسات الأكثر تعددية وديمقراطية، صارت أمريكا اللاتينية أكثر سلطوية. وارتبطت مستويات أعلى من التصنيع ونصيب فرد متزايد من الناتج القومىّ الإجمالىّ بتراجعات عن السياسة التنافسية الديمقراطية. ومن المفيد أنْ نقارن النموذج البيروقراطىّ-السلطوىّ بنموذج الدولة بعد-الاستعمارية المستقلة ذاتيا نسبيا، بسبب دعوى أنه مع نمو المجتمعات اقتصاديا واجتماعيا يصير النموذج الأخير أقل قابلية للحياة. ويبدو أن أمريكا اللاتينية تقدم الأدلة على أن السلطوية-البيروقراطية تكون مصاحبة وحتى متنامية عندما تصير المجتمعات أكثر تقدما اقتصاديا.

وفى الاقتصادات المستقلة لم تؤدِّ عملية التحديث إلى الإثراء التدريجىّ للسياسة الجماهيرية، بل أدت إلى إفلاس الأنظمة السياسية التى كانت فيها الطبقات العاملة والشرائح الدنيا من الطبقات المتوسطة مشاركين مُهِمِّين فى، ومستفيدين من، الائتلافات السائدة. وقد أنتجتْ السياسة الشعبوية،

خاصة فى الأرچنتين فى عهد بيرون Perón، حركات سعتْ إلى الدعم الجماهيرىّ، ولكن للمحافظة على نُخْبة وليس لترويج موقف أيديولوچىّ. وهذا شكل للسياسة يمكن أنْ تكتسب منه الجماهير التأثير والمزايا. والسؤال المهم هو لماذا تدهورتْ الشعبوية فى كثير جدا من الأحيان إلى سلطوية قمعية، ذات طابع عسكرىّ فى كثير من الأحيان ، جنبا إلى جنب مع إعادة توزيع ارتدادية للثروة لصالح ذوى الامتيازات اقتصاديا.

وقد حددتْ مقارنة البرازيل، والأرچنتين، وتشيلى، وأوروجواى، والمكسيك تسلسلا تاريخيا مشتركا كامنا يبدأ بالأنظمة السياسية الأوليجاركية التى تكون فيها السلطة، الاقتصادية والسياسية على السواء، فى أيدى عدد صغير من الأُسَر. ثم تعقب ذلك فترة من السياسة الشعبوية تتدهور فى نهاية المطاف إلى سلطوية-بيروقراطية (O'Donnell, 1979). ويقال إن ثلاثة عوامل فى "الكوكبة" تفسر المرحلة التى بلغها أىّ بلد محدَّد: النظام، والائتلاف، والسياسات. والمقصود بـ*نظام* *regime* هو وجود حقوق الإنسان، والحريات، والمنافسة الانتخابية، والمصالح المنظمة - بالمقارنة مع القمع، والترويع، والتزوير عن طريق إعادة توزيع الدوائر الانتخابية، وتزوير الأصوات، والممارسات الأخرى التى تقوِّض وتدمِّر العملية الديمقراطية. ويُحيل *الائتلاف* *coalition* إلى التركيب الطبقىّ والقطاعىّ للمجموعة السياسية السائدة، وتُحيل *السياسات* *policies* إلى توزيع الموارد بين مختلف طبقات وقطاعات الاقتصاد. ويُنْظَر إلى كل كوكبة على أنها النتيجة للعلاقات بين ثلاثة جوانب أساسية للتحديث الاجتماعىّ-الاقتصادىّ: مستويات التصنيع؛ ومستويات الاحتجاج السياسىّ بين الطبقات الدنيا (أو "القطاع

الشعبىّ")؛ ونمو المناصب التكنوقراطية فى كلٍّ من القطاعيْن العام والخاص. وتعكس كوكبات النظام، والائتلاف، والسياسات كوكبات مستويات التصنيع، والاحتجاج السياسىّ، والتكنوقراطية.

وتتميز السلطوية–البيروقراطية بـ*نظام* يتمّ فيه إلغاء التنافس الانتخابىّ وتقوم فيه السلطات بالتوجيه عن كثب وأشكال أخرى من المشاركة السياسية؛ *وائتلاف* للمستوى الأعلى للقوات المسلحة والتكنوقراط المدنيِّين الذين يعملون مع ممثلى رأس المال الأجنبىّ؛ *وسياسة policy* لتشجيع التصنيع المتقدِّم.

وتتمثل التنمية الخاصة المحدَّدة بوصفها أكثر أهمية من التنميات الأخرى فى الدور المتزايد إلى حد كبير للتكنوقراط فى المجتمع. وليس لدى التكنوقراط قدر كبير من الوقت للديمقراطية. وتتعارض المشاركة، وبناء الإجماع، والتفاوض، والمساومة جميعا مع قِيَم التكنوقراطىّ. ويُنْظَر إلى الديمقراطية على أنها عقبة أمام النمو الاقتصادىّ. وتتحدد طبيعة البيروقراطية والقوات المسلحة فى أمريكا اللاتينية بكونهما المستودعيْن الرئيسيَّيْن لمثل هذه التكنوقراطية على جانب الدولة، حيث تشكِّل ائتلافا طبيعيا مع التكنوقراط مما يقود إلى القطاع الخاص. والمديرون والمهندسون، وليس المساهمون، هم المؤثرون السائدون فى الصناعة. وتدعم مهنية جديدة داخل القوات المسلحة وجهات النظر التكنوقراطية عن الاقتصاد والمجتمع بوجه عام. ويُنْظَر إلى المشكلات على أنها تحتاج إلى حلول لا يمكن أنْ يقدمها سوى أولئك الحاصلين على التدريب والمؤهلات. وتفسح الديمقراطية المجال لسلطة أولئك الحاصلين على المعرفة. وينطرق هذا الخط للتحليل

لتفسيرات أخرى لتدخل القوات المسلحة فى سياسات العالم الثالث. ويبدو ائتلاف بين المسئولين المدنيِّين والعسكريِّين طبيعيا، ليس فقط لأن لهم نفس دافع الرواتب بل أيضا لأنهم يعتنقون نفس المقاربات التكنوقراطية للسياسة.

ووفقا لهذا المنظور، تكمن أصول السلطوية-البيرقراطية فى حاجة الحكومات إلى تلبية مطالب رجال الأعمال المحليِّين والطبقة الوسطى المحلية، فى نفس الوقت الذى تمارَس فيه سياسات لدعم رأس المال الأجنبىّ. وكانت بلدان مختلفة تتمتع بدرجات مختلفة من النجاح فى معالجة هذا التناقض. وكانت البرازيل أفضل من الأرجنتين فى دمْج البرچوازية القومية بعد توطيد الاستقرار السياسىّ والاقتصادىّ لتأمين حقْن ضخم برأس المال الأجنبىّ. وتبيِّن حالة تشيلى أن قَمْع ما قبل-*الانقلاب* pre-*coup* وما بعد-*الانقلاب* post-*coup* فى سبعينيات القرن العشرين كان متطرفا إلى حد أنه كانت توجد صعوبة فى جذب الاستثمار الأجنبىّ.

ولا ترتبط السلطوية-البيروقراطية بصورةَ حصرية بمراحل لاحقة للتحديث الصناعىّ فى أمريكا اللاتينية. وهناك أنظمة أخرى يبدو فيها من المرجح كذلك أنْ تكون الظاهرة قد حدثتْ فى مراحل مختلفة للتنمية الصناعية. ولا شك فى أن سِمَتَىْ "النظام" و"الائتلاف" للسلطوية-البيروقراطية جرى التعرُّض لهما فى مناطق أخرى من العالم الثالث. وما قد يبدو مميِّزا بشأن الحالة الأمريكية اللاتينية هو الارتباط بسياسة خاصة - سياسة تشجيع التصنيع المتقدِّم. ومن شأن الصقل اللاحق للمفاهيم أنْ يجعل من الممكن تمييز ما إذا كان نمط من السياسة شرطا ضروريا لدولة بيروقراطية-سلطوية، أو ما إذا كانت بعض أنواع النظام والائتلاف منسجمة مع سياسات

أخرى لتوزيع الموارد داخل مجتمع. وفى حالة أمريكا اللاتينية، يبدو أن التفاعل بين الأنظمة وتغيُرات السياسة يتقاطع مع التمييز بيروقراطية-سلطوية/لا-بيروقراطية-سلطوية BA/non-BA (Collier. 1979). والتفسيرات الممكنة لصعود السلطوية عديدة ومتنوعة. ولا تؤكد كلها فرضية "تعميق التصنيع"، أو القوة السابقة للقطاع "الشعبى".

جدل الدولة-المجتمع

يتطلب استكشاف دولة العالم الثالث أنْ نفكّر فى محاولة طموحة لإنتاج إطار مقارن مصمَّم للاشتمال على الدول فى كل مناطق العالم، مهما كان مستوى ثروتها، أو تصنيعها، أو تنميتها الاقتصادية. وهنا كان لا مناص من "إعادة" الدولة كجزء من علاقة جدلية مع البيئة السياسية التى تشكِّل عمل وهيكل الدولة بالإضافة إلى تأثُرها بهما (Evans et al., 1985).

وتختلف الاتجاهات نحو عمل الدولة المستقلة ذاتيا وفقا لنمط هياكل الدولة المتاحة لدعم مثل هذه التدخلات. وتكون بعض الدول فى وضع أفضل من أخرى دستوريا، وسياسيا، وثقافيا. وتختلف البيروقراطيات فى مستويات المركزة والاندماج. وتختلف القوى الدستورية فى درجتها من التشتُت بين الحكومات تحت-القومية. وتختلف الوكالات الإدارية فى درجة تغلغل المصالح المنظمة فيها. وتختلف السلطات التنفيذية للدولة فى مستوى سلطتها على السلطات التشريعية التمثيلية. وتكون الهياكل التنظيمية نفسها المحصلة لسياسات دولة سابقة وهى تختلف من بلد إلى بلد.

كذلك ستختلف الدول فى مدى قدرتها على تنفيذ سياساتها. وتتأثر القدرة بعوامل مثل: القدرة على السيطرة على أراضى الدولة؛ وتوفر الموارد البشرية والمالية؛ والأدوات التنظيمية المتاحة لتحقيق أهداف الدولة. ولا تكون نوعية مثل هذه العوامل منتشرة بالضرورة بصورة عادلة عبر كل مجالات السياسة. ويحذرنا واقع أنه وُجِدَ من الناحية التاريخية والمقارنة أن للدول قدرات مختلفة فى مجالات مختلفة للسياسة ضد تصنيف الدولة على أنها إما "قوية" أو "ضعيفة".

كذلك تعتمد قدرة دولة على التدخل دوليا أو محليا على علاقات الدولة مع البيئة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية. وتتأثر القدرة بالعلاقات بين سلطات الدولة والمجموعات الاجتماعية-الاقتصادية المحلية. وعلى سبيل المثال، فإن النجاح العسكرىّ يعتمد على القدرة الضريبية الفعالة التى تتطلب بدورها استعدادا من جانب الأقسام الرئيسية للسكان للخضوع للضريبة. وفى الحلبة الداخلية، تعتمد كذلك التدخلات الناجحة للدولة، كما يحدث سعيا وراء أهداف اقتصادية، على العلاقات مع المصالح الاقتصادية. وقد تعتمد المواصلة الناجحة للتصنيع فى بلد نامٍ، على سبيل المثال، على تحقيق الدولة لاستقلال ذاتىّ عن المصالح الزراعية، كما فى تايوان.

وقدرة الدول توازنها إلى هذا الحد أو ذاك قدرات الأقسام المنظمة للمجتمع المدنىّ والاقتصاد الدولىّ. ويحتاج تحليل الدولة بالتالى إلى منهج للبحث يكون *ارتباطيا relational*. ويمكن أنْ يكون التنفيذ الفعال للسياسة معتمدا على شبكات دعم بقدر ما يكون معتمدا على أدوات التدخل الخاصة

بالدولة. وتتمثل الدولة والمجتمع فى فاعِلين فى علاقــات تكامليــة وكــذلك متعارضة.

ومن هنا أهمية الإقرار بأن الدول تؤثر فى تنمية العملية الــسياسية. والدول قوى فاعلة منظمة قوية ومستقلة ذاتيا، قادرة على تــشكيل المجتمــع وكذلك التشكل به. ويجب أنْ يمتد مثل هذا الإقرار إلى الديمقراطيات الحديثة والناشئة، وليس مجرد الدول الشمولية والسلطوية، حيث تُعَدّ أســبقية الدولــة كقوة فاعلة فى توجيه التنمية الاجتماعية والاقتصادية أكثر وضوحا.

ومن خلال أنظمتها الإدارية، والقانونية، والقــسرية، تــنظم الدولــة ارتباطاتها مع المجتمع المدنىّ بالإضافة إلى العلاقات داخل المجتمع المدنىّ. أولا، تؤثِّر هياكل الدولة فى الثقافة الــسياسية – بــشأن مُــدْركات وأحكــام المجتمع حول القواعد، والأدوار، والعمليات السياسية، وليس مجــرد كونهــا نتاج الاختلافات الثقافية فى الحياة السياسية.

ثانيا، تؤثِّر هياكل الدولة فى الطريقة التى تــتمّ بهــا تعبئــة العمــل الجماعىّ فى سبيل الغايات السياسية وتكوين مجموعات وحركات سياســية. ويعكس ترتيب المصالح ومجموعات المصالح فى مجتمع بِنْيَة تدخلات الدولة فى المجتمع والاقتصاد. ويحسم تنظيم الدولة، ونماذج التــدخل فــى الحيــاة الاقتصادية والاجتماعية، والسياسات العامة التى تحدد أىّ مصالح مجموعات ينبغى تفعيلها، وأىّ انشقاقات اجتماعية ينبغى تَسْييسُها، وأىّ مطالب سياســية يجرى حشدها. وتمثل الهويات السياسية ومحاولات الإمساك بتوجيه أجــزاء من جهاز الدولة استجابات لتدخل الدولة. وعلــى ســبيل المثــال، تــأثرت التوجيهات السياسية للطبقة العاملة تاريخيا بتوقيت الدَّقْرَطــة فــى علاقتهــا

بالتصنيع؛ وبالتنظيمات الإدارية للدولة؛ وبالأوضاع القانونية المرتبطة بمنظمات الطبقة العاملة مثل النقابات العمالية. ويمكن أنْ تحثّ الدولة مختلف أشكال ومستويات الإدماجية corporatism التى تؤثر فى الطريقة التى يتمّ بها الدفاع عن المصالح الأنانية الضيقة. وتعكس الحركات الاجتماعية جزئيا تغيُّرات فى أجهزة الدولة القانونية والإكراهية. وقد أثَّر التدخل الاقتصاديّ للأنظمة البيروقراطية السلطوية فى أمريكا اللاتينية فى المقاومة الاجتماعية عن طريق خفض قدرة الدولة على السيطرة على المجتمع المدنىّ. ويمكن أنْ يقوِّض تقليص القطاع العام قوى اجتماعية وراء المعارضة السياسية.

ثالثا، يرتبط هيكل الدولة بالطريقة التى تقوم بها الأحزاب السياسية بالوساطة بشأن المصالح السياسية. وعلى سبيل المثال، فإن القدر الذى تكون بيروقراطية الدولة متحررة به من السيطرة الحزبية يحدد مدى إمكانية استخدامها كمصدر للحماية السياسية وبالتالى مدى احتياج الأحزاب السياسية إلى تأمين الدعم الانتخابىّ عن طريق الوعد بغنائم المنصب، أو عن طريق تقديم برامج متماسكة أيديولوجيًّا قادرة على تأمين دعم الأغلبية داخل جمهور الناخبين. كما أن الهياكل الإدارية للدولة تؤثِّر فى التنظيم الحزبىّ والأساليب الحزبية. كذلك تؤثِّر الاختلافات فى الصلات بين إدارة الدولة والتنظيم الحزبىّ فى أنواع من القضايا التى تظهر بانتظام على الأچندة السياسية: المزايا الجماعية ضد المزايا المقسَّمة، على سبيل المثال.

رابعا، التعبير السياسىّ عن المصالح الطبقية لا يجرى تحديده مطلقا بصورة اقتصادية بالكامل. وهذا لأن قدرة الطبقات على تحقيق الوعى، والتعبئة، والتمثيل تتأثر بهياكل الدولة وأنشطتها. وعلى سبيل المثال، كان

النشاط الاحتجاجىّ للطبقة العاملة مشروطا تاريخيا بطبيعة الدولة وبوجه خاص المدى الذى يتم فيه التمييز بحدّة بين الدولة والمجتمع، والمدى الذى يتمّ فيه دَمْج العمال فى نظام سياسىّ يقوم على قيام الأحزاب السياسية ذات الجذور الراسخة محليا بممارسة المحسوبية. كما أن القدرة السياسية للطبقات الاجتماعية-الاقتصادية السائدة وظيفة لهياكل الدولة، مثل الأشكال اللامركزية للإدارة أو الأشكال البرلمانية لصُنْع القرارات السياسية، وليست فقط امتدادا للمصلحة الطبقية.

غير أن دولة مستقلة ذاتيا لا تعنى بصورة آلية خفضا فى قوة كل المجموعات الاجتماعية. واللعبة ليست مجموعا صفريًّا zero-sum. ويمكن للاستقلال الذاتىّ للدولة وقوة المجموعات والمصالح الاجتماعية-الاقتصادية أنْ تزيد أو تنقص معًا. وعلى سبيل المثال، حفزت الشركات عبر القومية قدرةً لعمل الدولة المستقلة ذاتيا على قضايا اقتصادية. وبصورة مماثلة فإن قدرة منخفضة لدولة على التدخل فى الاقتصاد قد تكون مختارة بصورة مدروسة من جانب نُخَب الدولة فى سبيل حماية قدرات أخرى للدولة، كما فى مجال السيطرة والقمع، وتخفض بالتالى التعبير عن المظالم من جانب المجموعات المحرومة اقتصاديا.

ومن ناحية أخرى، فإن من المرجَّح أن تشجع التدخلات القوية للدولة مجموعات المصالح لممارسة الضغط على صناع السياسات أو حتى استعمار أجزاء من جهاز الدولة. ويمكن أنْ يزداد الاستقلال الذاتىّ للدولة وقوة المجموعات فى وقت واحد، ولكن بصورة مؤقتة فقط عندما تمارس مجموعات معبَّأة وممكَّنة حديثا تأثيرا وتَحُدّ من نطاق من تدخلات الدولة

وربما القدرة على المزيد منها، على الأقل فى ذلك المجال السياسىّ بوجه خاص. وعلى هذا النحو يُقَدَّم إلينا الاستنتاج الخادع المتمثل فى أن تدخُّل الدولة فى الاقتصاد يوفِّر بيئة داعمة لتعبئة ومشاركة الطبقة العاملة فى صُنْع القرار.

وتتمثل قوة دفع هذه النظرية فى أن من الضرورىّ أنْ يدرك التحليل السياسىّ وجود علاقة جدلية بين الدولة والمجتمع. وفى سياق تفعيل هويات المجموعات، وتسييس بعض الصراعات الاجتماعية دون أخرى، واختيار هويات اجتماعية يقوم عليها الصراع السياسىّ، تؤثر الدولة فى معانى ومناهج السياسة لمختلف المجموعات والطبقات. والدولة ليست نتاج الانشقاقات والمصالح الاجتماعية وحدها. وتسعى المصالح والطبقات الإقليمية إلى التأثير فى الدولة. غير أن الطريقة التى تقوم بها بذلك، وقدرتها على أنْ تفعل ذلك، تتوقف على هياكل الدولة التى تتفاعل معها.

العولمة والدولة-الأمة

جرى تأكيد أن قوى العولمة تقوم بصورة متزايدة بجعل الدولة شيئا عفا عليه الزمن. وعلى هذا النحو، تصير المجادلات حول طبيعية الدولة زائدة عن الحاجة. فإلى أىّ مدى يقنعنا هذا الموقف؟ .

ولا يوجد، بحال من الأحوال، إجماع على ما تعنيه "العولمة" (مصير تعابير كثيرة هى مجرد كلمات طنانة لا تجرؤ أىّ مناقشة عن الشئون الراهنة على إغفالها، فتعاملها على أنها مفاهيم علمية)، غير أن هذا التعبير يحاول

الإمساك بجوانب من العلاقات الدولية التى يجب تحديدها بدقة إذا شئنا تقييم الجدال حول الملاءمة المعاصرة للدولة.

ومن الناحية الاقتصادية، تشير العولمة إلى عملية متسارعة من المعاملات الدولية فى شكل التجارة، والاستثمار، وتدفقات رؤوس الأموال. وعلى سبيل المثال، فى البلدان النامية ارتفع نصيب التجارة الدولية فى الناتج الكلىّ من 10 فى المائة فى 1987 إلى 17 فى المائة فى 1997. وعلى مدى نفس الفترة تضاعف التدفق العالمى للاستثمار الأجنبىّ المباشر أكثر من ثلاث مرات، من 192 مليار دولار أمريكىّ إلى 610 مليار دولار أمريكى. كما ارتفعتْ التدفقات الرأسمالية إلى البلدان النامية ارتفاعا حادا خلال تسعينيات القرن العشرين، رغم تركيزها على عدد صغير من البلدان المسماة بـ "الأسواق الناشئة". وقد تعززت مثل هذه التيارات بتطورات تكنولوچية فى النقل والمواصلات.

وللعولمة أبعاد اجتماعية وثقافية، أيضا. ويجرى تشجيع التماثل الثقافىّ عن طريق زيادة الرحلات والهجرة، وشبكات إعلام البلدان الغربية الغنية. ولشبكات المواصلات العالمية نتائج منطقية بعيدة المدى بالنسبة للأعمال، والحكومات، والمؤسسات التعليمية، والهيئات التطوعية، والمجموعات المجتمعية. وتنعكس العولمة الاجتماعية فى التجارة غير المشروعة فى المخدرات، وغسيل الأموال، والأسلحة، والنساء. كما أن التجارة العالمية غير المشروعة فى الأسلحة وقوات المرتزقة تُشْعِل الصراعات المدنية التى تهدد الاستقرار السياسىّ. وتمارس الأسواق العالمية ضغطا ضخما على البيئة.

ويقال إن الدولة القومية تقوّضها هذه القوى. وتغدو السياسات القومية للتنمية الاقتصادية، والتوظيف، والحماية الاجتماعية، والأهداف الضريبية كلمات طنانة بفعل حركة رأس المال، والأسواق العالمية، والإنتاج الصناعيّ عبر القوميّ. ويجرى بسرعة الهبوط بالدول القومية إلى دور "محليّ (بلدياتيّ)" municipal فى النظام العالميّ، يوفّر البنية الأساسية، المادية والقانونية، التى يطالب بها رأس المال الدوليّ (Hirst and Thompson, 1999). وتحوّل شبكات الإنتاج عبر القومية، والتجارة، والمال الحكومات القومية إلى "سيُور نقل" لرأس المال العالميّ. وتكون قوى السوق العالمية أقوى من إجراءات الدولة محليا وفى الحلبة الدولية على السواء، إلى حد أنه فى حين أن *تدخُّل* الدولة قد يكون ازداد، تقلصت *فعالية* الدولة فى تقديم ما لا تقدمه الأسواق - الأمن، الاستقرار الماليّ، القانون، النظام، السلع العامة مثل الأبنية الأساسية (Strange, 1996).

ويفرض رأس المال العالميّ انضباطا على الدول، تاركا الحكومات فقط مع خيارات سياسات تكون منسجمة مع سوق حرة. ويجرى استبعاد دولة الرفاهية. وحلَّتْ محلَّ السيادة القومية مؤسسات عالمية وإقليمية (مثلا، الأسواق الحرة وحرية التجارة) ومنظمات مثل صندوق النقد الدولى، ومنظمة التجارة العالمية، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والتعاون الاقتصاديّ الآسيويّ-الباسيفيكيّ، والسوق المشتركة، والسوق المشتركة للمخروط الجنوبيّ Southern Cone Common Market(1). وقد كثرت أشكال التعاون

1: وهى ميركوسور Mercosur: وهى منظمة دولية تتألف من الأرجنتين، والبرازيل، وباراجواى، وأوروجواى(48% من سكان أمريكا اللاتينية) ويتمثل هدفها الأساسيّ فى

الدولىّ بين الدول (للتعامل مع الجريمة، والإرهـــاب، والهجـــرة، وتـــدفقات رؤوس الأموال) وازداد بصورة هائلة عدد الاتفاقيات الدولية (المعاهـــدات، والمواثيق، والعهود). ولا تجرى إدارة التنظيم والإدارة والسياسة العالمية من خلال المنظمات الدولية وحدها، بل أيضا من خلال المنظمات الدولية غيـــر الحكومية، والحركات الاجتماعية، وجماعات الضغط، والـــسلام الأخـــضر، والاتحاد الدولىّ لنقابات العمال الحرة، والمؤتمر الإسلامىّ العالمىّ، والصليب الأحمر الدولىّ، والصندوق الكاثوليكىّ للتنمية الدولية (Held et al., 1999).

وتكون مثل هذه الاستنتاجات الخاصة بالدولة القومية مُقْنِعةً فقـــط إذا جرت المبالغة فى أهمية العولمة، والاستخفاف بالحاجة إلى الدولة.

وصورة العولمة، بوصفها اقتصادا فوق قومىّ بالكامل، زائفة. ذلـــك أن عالم الاقتصاد ما زال يتألف من اقتصادات قومية تتوطـــد فيهـــا معظـــم الشركات، الخاضعة للنظم واللوائح القومية مستفيدة من سلطة الدولـــة التـــى توفر الاستقرار والأمن فى الأسواق المالية، وحرية التجارة، وحماية الحقوق التجارية، وإنْ كان هذا ضمن سياق التجارة والاستثمار الدوليَّيْن المتنـــاميَيْن (Hirst and Thompson, 1999, pp. 270-4). والواقع أن الدولة هى الميـــسِّر الأساسىّ للعولمة عن طريق خلق الشروط التى فى ظلها يكون رأس المـــال الدولىّ قوة رئيسية فى السياسة الداخلية للدول الحديثة. وواقـــع أن الـــسياسة

الوحدة الجمركية، بالإضافة إلى العديد من الدول ذات العضوية المنتـــسبة فـــى أمريكـــا اللاتينية – المترجم.

تتغير فى ظل تأثير ضغوط محلية ودولية موجودة ضمن الاقتصاد العالمىّ لا يميِّز الدولة عن التجليات السابقة (Bisley, 2007).

ويجب أن يُدار دعم النظام الدولىّ على المستوى القومىّ من خلال مؤسسات الدولة. وهناك حاجة إلى دول قومية قوية إذا كان للأنظمة التنظيمية الدولية، والكتل التجارية، والوكالات، والسياسات والمعاهدات الاقتصادية أنْ تكون فعالة. ذلك أن الدول القومية تمثل المجتمعات فى الوكالات الدولية والهيئات التنظيمية، داعمة القرارات الدولية بقوانين وسياسات قومية. فقط من خلال الدول القومية سيجرى إضفاء الشرعية على مثل هذه الوكالات من جانب تلك المجتمعات والمسئولية أمامها (Hirst and Thompson, 1999). والحكومات القومية آخذة فى أنْ تصير أكثر أهمية فى تعزيز وتنظيم التجارة والاستثمار العالميَّيْن. وتسمح المؤسسات القومية، والإستراتيجيات الحكومية، والمركز فى النظام الدولىّ للدول بتسوية ومقاومة تأثيرات العولمة. وواقع أن الضغط من أجل عقد معاهدات واتفاقيات دولية يمكن أنْ يأتى من مصادر دولية غير حكومية، مثل ناشطى حقوق الإنسان (معظمها قائم على أساس قومىّ) أو "إرادة المجتمع الدولىّ" لا يعنى أن الدول لم يَعُدْ عليها أنْ توافق على القانون الدولىّ (Held et al. 1999, pp. 6-14,63).

والواقع أن نموًّا فى حجم الارتباطات الدولية التى تشارك فيها الدول لا يقلّص بالضرورة قدرة الدول على أنْ تقرر متى يكون فى مصلحتها أنْ تشارك فى الأنشطة التى شكَّلتْ جزءًا من سياق وَضْع الدولة ذات السيادة على مرّ قرون (Krasner, 1995). ومن الخطأ الخلط بين عالم متغير على الدول أنْ تواجهه وتقلُّصٍ فى سلطة الدولة. وكان على الدول دائما أنْ

تستجيب للتطورات الاقتصادية، والعسكرية، والتكنولوجية، والإيكولوجية، والثقافية المتغيرة. ومن القابل للجدال أيضا مدى كَوْن إخضاع الدول للتهديدات التى يكون "رأس المال المتحرك" mobile capital قادرا على خلقها شيئا جديدا. فهل كان يشترط حقا على العولمة أنْ تُحدِث "ضغوطا قوية على الدول من أجل تنمية سياسات صديقة للأسواق، تشمل العجز والإنفاق العامَّيْن المنخفضيْن، خاصةً على السلع الاجتماعية...[مهدِّدةً] ميزانيات الرفاهية، ومستويات الضرائب، وسياسات حكومية أخرى" (Held and McGrew, 2000, p. 13)؟" وكانت هذه دوما تجربة الدول التى يجب عليها أنْ تتكيف مع الرأسمالية.

كما أن الاستقلال السياسىّ ليس جديدا، وهناك تأكيد بأنه أقل أهمية بالنسبة للحكومات القومية مما كان فى القرن التاسع عشر. والدول الغربية منهمكة فى استغلال مزاياها وقوتها على اقتصادات العالم الثالث كما كان الحال فى أىّ وقت فى الماضى، وبصفة رئيسية من خلال شركات "عالمية" ذات جذور قومية. و"التنظيم والإدارة العالميان" تعبير ملطِّف عن نظام دولىّ تكون فيه الحكومات القومية، خاصةً الغربية، القوى الفاعلة الرئيسية. ويمكن أنْ يقيد الاقتصاد الدولىّ خيارات السياسات من جانب الحكومات القومية فى بعض قطاعات السياسة، غير أنه يوسِّعها فى قطاعات أخرى. ولا تصير نهاية الدولة نتيجة العولمة مُقنِعة إلا إذا قَبِلْنا تصورا زائفا عن وَضْع الدولة بوصفها "شكلا مطلقا، وغير قابل للتقسيم، وحصريا إقليميا، ومجموعا صفريا zero-sum للسلطة العامة (Held et al., 1999, pp. 6-9).

وتنشأ كذلك حاجة مستمرة إلى الدولة من التهديدات لأسباب الرزق من جانب العولمة، خاصةً فى البلدان النامية. وعلى حين أن التجارة تزيد الدخول فى المتوسط، فإنها لا تضمن أن اللامساويات سوف لن تزيد ويبقى الفقر. كما أن تحرير التجارة ينتج تكاليف "التصحيح" حيث ينتقل العمل ورأس المال إلى صناعات التصدير. وقد أدت المنافسة العالمية إلى نموٍّ فى شروط التوظيف "المرنة" (أىْ، غير المستقرة). فقط يمكن أنْ تــوفِّر الدول شبكات أمان لحماية الضعفاء وإدارة الصراع السياسىّ والجريمة التى يؤدِّى إليها الفقر (Hirst and Thompson, 1999). وتحتاج تكاليف التصحيحات الاقتصادية أيضا إلى أنْ تكون معتدلة عن طريق سياسات إعادة التدريب، والرعاية الصحية، والسياسات الاقتصادية الكلية التى تنتج الاستقرار الاقتصادىّ. والسياسات الاجتماعية ضرورية لحماية الناس ليس فقط فى سياق أسواق العمل المتغيرة، بل أيضا فى سياق فقدان التنوع الثقافىّ لأهميته والأضرار التى تلحقها التخفيضات المتعمَّدة فى موارد الدولة بالخدمات العامة. وهذه النداءات من أجل السياسات التى تستثمر فى المهارات، وتشجع خلق فُرَص العمل، وتقوية حقوق العمال، وخلق إيرادات ضريبية، تخفض فعالية إدارة الضرائب، وخفض الإنفاق العسكرىّ، ودعم الثقافة والفنون. كما أن الدولة ضرورية لإزالة الحواجز فى البلدان النامية التى تستبعد الناس من مزايا تكنولوجيا المعلومات، من خلال السياسات المتعلقة بوصول المجموعات، والتدريب، وتكنولوجيا التكيُّف مع المهارات المحلية (UNDP, 1999).

وللدولة أيضا الدور القيادىّ الذى تلعبه فى الحماية البيئيـــة. ويمثـــل تدهور وتلوث البيئة نتيجة منطقية للنمو الاقتصادىّ، سواء أكانت أم لم تكـــن نتيجة العولمة. غير أنه بقدر ما تحفز العولمة النمو الاقتصادىّ، فإن مسألة ما إذا كان هذا يستتبع التلوث يتوقف علـــى الـــسياسات البيئيـــة التـــى تنتجهـــا الحكومات القومية، مثل إلغاء الإعانات عن الأنشطة الضارة بيئيا، والتنظـــيم البيئىّ الشفاف، والمعلومات والتعليم فيما يتعلق بالمشكلات البيئيـــة (مـــثلا، الكشف العام عن التلوث الصناعىّ، كما فى إندونيسيا والفيليبين).

والدولة مطلوبة لتوفير سياق قانونىّ ومالىّ يشجِّع التنمية الاقتصادية. وسيادة القانون ضرورية لتوفير الأمـــن الاجتمـــاعىّ والاقتـــصادىّ وإنفـــاذ الالتزامات الاقتصادية (Hirst and Thompson, 1999). والسياسات الحكومية التى تحمى حقوق الملكية مطلوبة لجذب الاستثمار الرأسمالىّ، حيث تتمثـــل مشكلة بالنسبة لأفقر البلدان النامية فى كون إقصائها من نظام عالمىّ يُنْكـــر عليها الاستثمار ونصيبا معقولا من التجارة العالميـــة. وتـــدفقات الأســـواق الرأسمالية متقلبة جدا ويمكن أنْ تخلق أزمات مالية كما فى شرق آســـيا فـــى 97-1998. ويحتاج الحد من مخاطر مثل هذه الأزمات ونتائجها المنطقية على الدخول، والاضطراب الاجتماعىّ، والجريمة، إلـــى مؤســـسات وسياســـات قومية، مثل أنظمة قانونية وتنظيمية قوية للقطاع المالىّ.

وتؤدى العولمة الاقتصادية، بالتالى، إلى حاجة إلى دولة قوية. ذلـــك أن الدول الضعيفة، مثل تلك الحكومات التى فى كل مكان فى معظم أفريقيا، والتى تفتقر إلى سيادة القانون، والحكومة النزيهة والمسئولة، والقدرة علـــى صُنْع القرار، والخدمات العامة الكفؤة، لا تستطيع استيعاب مزايا العولمة ولا

تعالج نتائجها المنطقية السلبية: "النمو والتنمية الاقتصاديَّيْن الأفــريقيَّيْن فــى عهد العولمة تجعلهما الدول الــضعيفة عــاجزيْن" (Lawson, 2003, p. 39). ومن الضرورى تدبير تكاليف العولمة - موارد الرزق المفقودة، والأجــور المنخفضة، والبطالة - عن طريق سياسات تكون لهــا فائــدة مــا بالنــسبة للخاسرين: إعــادة التوزيــع، وشــبكات الأمــان الاجتماعيــة، والــضريبة التصاعدية. كذلك تُثْبِت الدول التنموية فى آسيا أنه مع أن الهياكل الاقتصادية العالمية كانت مهمة لنجاحها فإن قدرات الدول كانت أكثر أهمية. كما أن من المسلَّم به على نطاق واسع، حتــى بــين أنــصار الــسياسات الاقتــصادية الليبرالية-الجديدة، مثل البنك الدولىّ، أن الدول الفعالة ضــرورية إذا كــان للأسواق أنْ تقوم بوظيفتها كما ينبغى وإذا كان للديمقراطية أنْ تغدو أكثر من شكليات إجرائية (Batley, 2002).

وحتى إذا كانت التأكيدات بشأن العولمة الساحقة مقبولة فإنه لا ينــتج عن هذا أن الدولة عاجزة عن تهدئة آثار القوى الاقتصادية الدولية. ومما لــه دلالته أن الدول تختلف اختلافا هائلا فى *قدرتها* على أنْ تفعل هذا. والقــدرة ليست وظيفة للعولمة. ومثل هذه القدرة - لكىْ تستجيب للتغيير الاقتــصادىّ عن طريق تعبئة الاستثمار، وزيادة الصادرات المصنَّعة، وتنــسيق التجديــد التكنولوچىّ - هى المتغير الأساسىّ فى تحليل الدولة فــى اقتــصاد عــالمىّ (Weiss, 1998).

تساعد الكتابات المتصلة بالدولة بعد-الاستعمارية فى فَهْم العوامل التى يحدّدها نظريُّو التبعية بوصفها أساسية لطبيعة الدولة فى العالم الثالث، وبصورة خاصة دور البرچوازية ومستوى تنميتها. ورأس المال الأجنبىّ جزء من الهيكل الطبقىّ للدولة الطرفية. ومن ناحية أخرى فإنه يقوم بأكثر من منافسة البرچوازية القومية. ذلك أنه يؤثر على معدل واتجاه تنميتها. فالطبقات المحلية لا تنمو بصورة مستقلة ذاتيا. ذلك أنه يشوِّهها وجود رأس المال الأجنبىّ الذى لا يشكل مجرد طبقة أخرى فى منافسة مع الطبقات المحلية بل يؤثر بالفعل فى تكوين وتماسك الطبقات المحلية ويُقَوِّى دور الوساطة الذى تقوم به الدولة.

على أنه لا يمكن أنْ يُطَبَّق فى كل مكان نموذج واحد لدولة بعد-استعمارية، مستقلة ذاتيا نسبيًّا، وأوليجاركية بيروقراطيًّا. والواقع أن مجال الأوضاع التاريخية فى العالم الثالث واسع للغاية.

وهناك أيضا مجال للالتباس فيما يتعلق بمفهوم "التنمية المفرطة". ويجرى تطبيق هذا المفهوم على الدولة فى علاقتها بالمجتمع المدنىّ وهيكله الطبقىّ، والتنمية المفرطة الناشئة عن الاحتياج الأصلىّ لدولة إلى حماية مصالح رأس المال الإمپريالىّ ضد المصالح أو الطبقات الاقتصادية المحلية. غير أنه يجرى تطبيقه أيضا على هياكل الدولة الداخلية، حيث تجرى التنمية المفرطة للبيروقراطية فى علاقتها بالمؤسسات السياسية الأخرى. وتكمن الصلة بين الأطروحتيْن المنفصلتيْن فى ظاهر الأمر فى الحجة القائلة بأن

سلطة البيروقراطية *داخل* الدولة تُمكِّن الدولة من الاحتفاظ بدرجة من الاستقلال الذاتىّ عن أىّ طبقة فى المجتمع المدنىّ حتى بعد الاستقلال عن الإمبراطورية. والمؤسسات التى من شأنها أنْ تسمح للطبقات فى المجتمع بأن تسيطر على – أو حتى تستعمر – جهاز الدولة، وبأنْ تهَيْمِن على البيروقراطية، قوية بصورة كافية.

ولعل من الممكن أيضا السؤال عن السبب، خاصةً عندما لا توجد أىّ طبقات محلية قوية ينبغى إخضاعها، فى الاحتياج إلى دولة *مفرطة النمو*. ولم يظهر أن الدولة الاستعمارية فى زمن الاستقلال فى شرق أفريقيا كانت قوية بصورة خاصة فيما يتعلق بالعاملين المدنيِّين والعسكريِّين أو بالنسبة المئوية من الدخل القومىّ التى تذهب إلى إيرادات وإنفاق الحكومة، وناهيك بالحكومة المفرطة النمو. وفى العادة، كانت الدولة بعد الاستعمارية أصغر، من حيث السكان وحجم الاقتصاد، من البلدان الرأسمالية المتقدمة وأقل مشاركة فى ملكية قوى الإنتاج أو التدخلات فى الحياة الاجتماعية (Leys, 1976; Ziemann and Lanzendorfer, 1977; Crow, 1990).

و"السلطوية-البيروقراطية" وَصْف مقبول للأنظمة العسكرية الطابع فى أمريكا الجنوبية، شريطة الإقرار أيضا بالاختلافات فى الأنظمة وسياساتها الاقتصادية. وهناك حاجة إلى المزيد من الصقل المفهومىّ فى كل عامل من عوامل "الكوكبة" – النظام، والائتلاف، والسياسة – من أجل تقييم درجة وطبيعة الاختلافات بين السلطوية البيروقراطية وأنماط أخرى للدولة (Collier, 1979). وقد تراجعت أهميتها كنموذج تحليلىّ فى ثمانينيات القرن

العشرين مع استعادة السياسة المدنية، وترسيخ الأنظمة الحزبيـــة التنافـــسية، وفَرْض الليبرالية الاقتصادية (Cammack et al., 1993).

وتأتى المقاربة الجدلية إلى الصدارة بالعلاقات المتبادلة بـــين الدولـــة والمجتمع المدنىّ. غير أنها لا تميز نفسها تمييزا كافيا عن مقاربات أخـــرى للكيانات السياسية تفهم أيضا أن الدولة تنظِّمها بيئتُها، وأن الدول قوى فاعلـــة فى الحلبة الدولية، وأن النُّخَب الراسخة إستراتيجيًّا قادرة فـــى ظـــل بعـــض الظروف على السيطرة عن طريق القوة العسكرية، وأن نُخَب الدولة، خاصةً البيروقراطيون المحترفون، تقدم مساهمات إلى الـــسياسة العامـــة الأجنبيـــة والمحلية التى تكون أقوى تأثيرا من تلك التى تقـــدمها الأحـــزاب الـــسياسية وجماعات الضغط، وأن عمل الدولة المستقلة ذاتيا مدفوع جزئيا برغبة نُخَب الدولة فى تعزيز سلطتها وامتيازاتها.

وهناك أيضا خطر يتمثل فى أن الدولة ستكون مشيَّأة عندما يجـــرى تفسيرها على أنها فاعل مستقل ذاتيا يؤثر فى، ويتأثر بـ ، السياقات الدوليـــة والمحلية. ومن ناحية أخرى فإن النظرية لا تشير إلى خطوط مثمرة كإمكانية كافية لمزيد من البحث فى تأويلها لتأثير تدخل الدولة فـــى تعبئـــة المـــصالح السياسية والشكل الذى قد تتخذه تلك التعبئة. والحقيقة أن الانتقـــادات التـــى تحاول استعادة العوامل الاجتماعية-الاقتصادية بوصفها محـــدِّدات للـــسياسة (مثل: Migdal et al., 1994) لا تحتاج فقط إلـــى توضـــيح مـــدى اخـــتلاف مقاربتها. إن عليها أيضا أنْ تتفادى الخلط بين عجز الدولـــة وعـــدم أهليـــة الدولة. ذلك أن النتائج المنطقية الضارة لسوء الإدارة الاقتصادية لا تدلّ على

فقدان للسلطة من جانب سلطات الدولة بقدر ما توضح التأثير المفزع لقيادة الدولة القوية ولكنْ المرتشية وغير الكفؤة.

ورغم أن مسألة إلى أىّ مدى لم يكن على الدول القومية أنْ تتقاسم السلطة أو أنْ تتعامل مع قوى تتجاوز الحدود القومية قابلة للجدل، فإنه لا شك فى أن النظام الاقتصادىّ والحكومىّ الدولىّ أكثر تعقيدا، حيث "يؤثر فى الأچندات المؤسسية" ويغيِّر التوازن بين الأطر القانونية القومية، والإقليمية، والدولية (Held et al., 1999, p. 81). غير أن الدولة القومية تبقى فى مركز هذه التعقيدات وتأخذ زمام المبادرة فى معالجة نتائجها المنطقية المحلية والدولية.

كذلك فإن مفهوم العولمة يمكن أنْ يَمُدَّ الدول والحكومات بأسطورة ملائمة تضبط بها المجتمع لتلبية ما يجرى تقديمه بوصفه شروطا محتومة، ولا شخصيّة، وراسخة للسوق العالمية (Held and McGrew, 2000). وإذا انهارت الحكومات تحت الضغط من الشركات المتعددة الجنسيات بشأن حقوق الاستثمار، أو التنظيم البيئىّ، أو الإنتاج الغذائىّ فإن ذلك لأنها تختار دعم مصالح الشركات، وليس لأنها خاضعة للقوانين الطبيعية لنظام عالمىّ ما. وإذا كانت هناك حاجة إلى تنظيم وإدارة دوليَّيْن للتعامل مع التكاليف الدولية للعولمة، مثل اللامساواة المتنامية بين الدول، والتهديدات الدولية من الصراعات المدنية التى يُسَبِّبها التقلُّب المالىّ، أو الجريمة العالمية، فإن من المأمول أنه سيكون بمستطاعها أنْ تتحرك نحو هيئات أكثر تمثيلية، وديمقراطية، وشفافية من الوكالات السائدة فى الوقت الحالىّ – صندوق النقد الدولىّ، والبنك الدولىّ، ومنظمة التجارة العالمية.

5
الأحزاب السياسية والأنظمة الحزبية

التعبئة الجماهيرية

تمثل الأحزاب السياسية أهم مؤسسات التعبئة السياسية فى سياق السياسة الجماهيرية. ومهما كانت طبيعة نظام مدنىّ - سواء أكان يقوم على أساس مبادئ ومؤسسات السياسة البرلمانية الليبرالية، أو الأشكال الاحتكارية للقيادة السياسية، أو تفسير ما للماركسية-اللينينية - فإن الأحزاب السياسية تعكس واقع أن الحكم لم يَعُدْ الامتياز الخاص لنخبة وراثية أو أوليجاركية أجنبية، بل يقوم إلى حدّ ما على دعم أو تعبئة الجماهير. وتنشأ الأحزاب كلما جاء مفهوم القوة السياسية ليشمل فكرة أن "الكتلة الجماهيرية يجب أن تشارك أو تتمّ السيطرة عليها" (LaPalombra and weiner, 1966, p. 3).

ويمكن لحزب أنْ يُعَبِّئ أو يوجِّه التأييد من خلال وسائل أيديولوچية أو حتى من خلال القمع، غير أنه لا بد أن يُدار بحيث يمكن الاستيلاء على السلطة وتأمين شرعية الحكم الدستورىّ. وقد تكون أهداف الأحزاب كثيرة ومتنوعة، حيث تسعى إلى التغيير الثورىّ أو المحافظة على الأمر الواقع، غير أنها جميعا تحتاج إلى تعبئة الدعم الجماهيرىّ. وتكيّف الأحزاب المطالب مع مشاركة سياسية أوسع وتساعد، بطرق متباينة بما فى ذلك القمع والمحسوبية، على إدارة الصراع الذى تُحْدِثه حتمًا مثل هذه المشاركة فى

السياسة. وتكون الأحزاب السياسية فى وقت واحد نتيجةً منطقية لعملية تهدف إلى التغيير السياسىّ وسببًا للتغيير إلى مدى أبعد عن طريــق زيـــادة قـــدرة مجتمع على أنْ يكون علـــى مـــستوى الانـــدماج، والمـــشاركة، والتوزيـــع (LaPlombara and weiner, 1966).

ومن الصعب تعريف حزب سياسىّ، خاصة فى العالم الثالث، بسبب التباين الهائل القائم. ويتمثل تعريفٌ مُرْضٍ فى أن الأحزاب تجمُّعات منظَّمـــة رسميا بالغرض الصريح والمعلن المتمثل فى الحصول و/أو المحافظة علـــى السيطرة القانونية، إما بصورة منفردة أو فى ائتلاف أو منافسة انتخابية مـــع تجمعات أخرى مماثلة، على العاملين والسياسة لحكومة دولة فعلية أو محتملة ذات سيادة (Coleman and Rosberg, 1964, p. 2).

والحقيقة أن تصنيف ما تقوم به أحزاب العالم الثالث أسهل من تقديم تعريف يشمل كل تجلياتها. كما أن التصنيف أسهل من تفسير التغييـــر فـــى النظام الحزبىّ والتنظيم الحزبىّ، وهما مسألتان سيجرى استكشافهما فيما بعد. وقد ظلت التصنيفات الرئيسيّة التى يستعملها العلـــم الـــسياسىّ مبنيـــة علـــى الوظائف، والأيديولوجيا، والتنظيم. كما جرى تكوين نماذج من جَمْعٍ بين هذه العوامل.

دور الأحزاب السياسية

تؤدى الأحزاب السياسية فى البلدان النامية عددا من الأدوار (Coleman and Rosberg, 1964; LaPalombara and weiner, 1966; Randall, 1988; Cammack et al., 1933). أولا، إنها يمكن فى بعـــض الأحيـــان أنْ تمـــنح

الشرعية للأنظمة عن طريق تقـديم أيـديولوچيات، أو قيـادة، أو فُـرَص للمشاركة السياسية، أو جَمْعٍ بين كل هذه الأشياء الثلاثة. وعن طريق تقـديم وسيلة للتداوُل السياسىّ السليم ضمن نظام حزبىّ تنافسيّ، تُضفى الأحـزاب شرعية على سلطة الحكومة القائمة على المشاركة الشعبية والتمثيل الـشعبىّ (Yanai, 1999). وفى المواقف التنافسية تسمح الأحزاب بدرجة من تنـاوب السلطة بين مختلف النُّخَب التى تدعمها.

ثانيا، يمكن أنْ تعمل كـ *أداة للتعيين السياسىّ*، ربما خالقةً فى الوقـت نفسه فُرَصًا للحراك الاجتماعىّ الصاعد. وفى البلدان النامية تقدِّم الأحـزاب السياسية الطريق المدنىّ الأكثر أهمية إلى نجاح سياسىّ. وضمن منظـورات أيديولوچية بعينها تؤدِّى الأحزاب نوعا مختلفا من الدور التجنيدىّ. فهى تقوم بتعبئة الناس فى مشروعات معتمدة على الذات على المستوى المحلـىّ فـى محاولة لتكملة تدخلات الحكومة فى ظل شروط الندرة القـصوى للمـوارد. وفى كثير من الأحيان ترتبط مثل هذه التعبئة بوظيفة التنشئة الاجتماعيَة التى سنشير إليها أدناه، فيما تحاول الصحافة الحزبية المحليـة أنْ تنـشر تعـاليم الحزب بين الجماهير.

ثالثا، تقدم الأحزاب فُرَصًا لـ *تكوين ائتلافات* مصالح سياسـية قويـة لدعم حكومةَ. وهذا ما يشير إليه الوظيفيون على أنه تجميع المصالح، وهـو وظيفة للأحزاب أكثر أهمية فى الأنظمة التنافـسية عنـدما ينبغـى تكـوين الأغلبيات الانتخابية والتشريعية عن طريق توسيع التأييد السياسىّ. ويمكن أنْ يساعد مثل هذا التكوين الائتلافىّ فى عملية الدمج السياسىّ إذا كانت الأحزاب ناجحة فى جذب التأييد من كل أنحاء المناطق التى يـشعر النـاس نحوهـا

بارتباط أكبر من ارتباطهم بالدولة القومية. وفى نيچيريا ترتبط هذه الأهمية بالقوة التدميرية كإمكانية كامنة للتعبئة السياسية القائمة على الأقاليمية أو الإثنية إلى حد أن القانون يفرض على الأحزاب أنْ تجتذب عضويتها من كل أنحاء البلاد (Oyediran and Agbaje, 1991). ويدل هذا على أن الأحزاب يمكن، فى بعض الظروف، أنْ تعرقل الاندماج السياسىّ عن طريق تجميع المصالح الإثنية والأقاليمية فى المحل الأول.

كذلك فإن الأحزاب تعمل كـ*قنوات للضغط الصاعد* من العضوية القاعدية، والمنظمات الفرعية التى تمثل مصالح خاصة مثل النساء، أو الشباب، أو النقابات العمالية، والناخبين إذا كانت مجبرة على التنافس فى سبيل الحكم من خلال صندوق الاقتراع. وقد مثلتْ بعض الأحزاب أوليجاركيات تقليدية كما حدث فى بعض أنحاء غرب أفريقيا، على سبيل المثال، حيث قام الأوليجاركيون بتكييف المؤسسة الحديثة المتمثلة فى الحزب لأغراضهم السياسية الخاصة. وفى الترتيبات الدستورية التى تخصِّص صوتا واحدا للشخص الواحد سيكون حتى على الأريستقراطية الحصول على الدعم الجماهيرىّ. وهى تتمتع بميزة كونها قادرة على استغلال الولاءات التقليدية لمجتمعات متمايزة بصورة طبيعية ضمن السياق الأوسع للمبادئ الأكثر مساواتية. كما قامت أحزاب أخرى على أساس مطالب فئات مهنية مثل المدرسين، والمحامين، والموظفين من المراتب الدنيا. وفى كثير من الأحيان تكون الإثنية عامل تعريف موازٍ يقيِّد العضوية ومتجاوز للمصالح المهنية والاقتصادية. كذلك فإن الأحزاب بدلا من أنْ تعمل كقنوات للتأثير من تحتَ،

تقدِّم للنُّخَب السياسية الآلية التى تقوم من خلالها بتطويع الهويـات الإثنيـة، والدينية، واللغوية، والإقليمية فى سبيل تأمين السلطة (Manning, 2005).

كما تسهم الأحزاب فى التنشئة السياسية، فتؤثر فى مواقف أعـضاء الأحزاب والجمهور الأوسع بشأن أمور مثل إدارة الاقتصاد، والهوية القومية، وشرعية الحكم. وعن طريق منح المشاركين مصلحة ثابتـة فـى اسـتمرار السياسات الحزبية، يغدو من المـأمول أنْ تُـسْهِم الأحـزاب فـى ترسـيخ الديمقراطية (Gunther and Diamond, 2001). غير أن التنـشئة الـسياسية يمكن أنْ تشمل مواقف ومعتقدات معادية للديمقراطية، مثل كراهية مؤيِّـدى المعارضة، كما حدث فى كينيا، فى أعقاب الانتخابات المتعددة الأحزاب فـى 1992 و 1996، وفى زيمبابوى فى 2008. وفـى الهنـد كـان "راشـتريا سوايامسيڤاك سانج" (Rashtriya Swayamsevak Sangh (RSS، الذى نشأ منه حزب بهارتيا جاناتا القومىّ الهندوسىّ Hindu Nationalist Bharatiya Janata Party (BIP) يشترك فى الكثير مع الأحزاب الفاشية. ويمكن أنْ تقود مثل هذه التنشئة السياسية إلى العنف، الذى يصير عندئذ جزءًا من ميـراث الحـزب الذى تجرى تنشئة الأنصار اللاحقين عليه.

ومن الناحية النظرية، يجب أن تكون الأحزاب السياسية أيضا بصفة رئيسية *عوامل مؤثرة على السياسة العامة* كنتيجة لبـرامج مبتكـرة لجـذب تجميع عملىّ للمصالح أو من خلال تطبيق أيـديولوچيا رسـمية لمـشكلات راهنة. ومن ناحية أخرى كان لأحزاب العالم الثالث عادةً فى الماضى تـأثير ضئيل على السياسة العامة بل كانت تمارس حتى بصورة أكثـر نـدرة أىَّ إشراف فعّال على تنفيذ السياسة (Randall, 1988). وعلى كـل حـال فـإن

خيارات السياسة تكون فى كثير من الأحيان مقيَّدة بالاعتماد على المساعدة الأجنبية التى تأتى مصحوبة بشروط، أبرزها إعادة الهيكلة الاقتصادية الليبرالية الجديدة.

غير أنه توجد دلائل متزايدة، خاصة من الكيانات السياسية التى تجرى دَقْرَطَتُها حديثا، على أن الأحزاب وثيقة الصلة بمحصلات السياسة – وعلى سبيل المثال فإن الأحزاب حاسمة فيما يتعلق بالإستراتيجيات المصمَّمة لخفض الفقر عن طريق تمكين الفقراء. والواقع أن التجربة فى بعض الولايات فى الهند وفى أنحاء من أمريكا اللاتينية تشير بقوة إلى أن فرصة انتخاب أحزاب مؤيدة للفقراء إلى الحكم تصنع اختلافا كبيرا فى قوة السياسات العامة المصمَّمة لتخفيف الفقر، خاصةً إذا كانت الأحزاب مؤحَّدة وليست متشظية، ومع أيديولوچيا وبرنامج متماسكيْن (Moore and Putzel, 1999, pp. 9-11).

كذلك فإن نوع النظام الحزبىّ يساعد على توضيح ما إذا كانت الأحزاب ستستهدف الإنفاق الاجتماعىّ على الفقراء أم لا. ومن غير المرجَّح أنْ تقوم أنظمة حزبية تسمح للقادة بتأمين الحكم رغم الدعم الانتخابىّ الضيق ببدء برامج لتخفيف الفقر. وفى ديمقراطيات ذات عدد صغير من الأحزاب والأنظمة الحزبية المستقرة، مثل كوستا ريكا وسرى لانكا، يسعى السياسيون إلى إقامة تحالفات انتخابية عريضة، تشمل ارتباطات مع منظمات غير حكومية مؤيدة للفقراء. وفى ديمقراطيات ذات أنظمة متشظية، مثل البرازيل وتايلندا، حيث يوجد دعم مستقر لعدد كبير من الأحزاب القائمة على الزعامة الفردية أكثر من البرامج، تستجيب الأحزاب لمصالح ضيقة، ولافتقارٍ إلى

الحوافز على تقديم برامج تخفيف الفقر، ولفيتو الشركاء فى الائتلاف. وحتى الأنظمة السلطوية المنتخبة، كما فى المكسيك حتى 2000، حيث يتمّ إجـراء الانتخابات بانتظام، ولكنْ حيث يسيطر حزب واحد على نظام حزب واحـد من الناحية الفعلية، لديها حوافز للاستجابة إلى احتياجات فقـراء الريـف إذا وُوجِهَتْ بحركةٍ معارضة مؤيدة للفقراء، وفقدانٍ للدعم الحـضرىّ، وفقـدانٍ للمصداقية كنظام تنموىّ، أو مطالب فى سبيل الدَّقْرَطة. غير أن من المرجح أكثر أيضا أنْ تكون مثل هذه البرامج أدوات للسيطرة الاجتماعية أكثر منهـا أدوات للتمكين (Niles, 1999).

وأخيرا كان يجرى النظر إلى الأحزاب السياسية على أنها ضرورية *للاستقرار السياسىّ*. ويعتمد الاستقرار على مجتمع يكون قادرا على استيعاب المستوى المتزايد للمشاركة السياسية من جانب القوى الاجتماعيـة الجديـدة التى ينتجها التحديث. وتقدِّم الأحزاب الوسائل المؤسسية الرئيسية لتنظيم تلك المشاركة بطرق بناءة وشرعية، خاصةً إذا كان قد تمّ إنشاء الأحزاب قبل أنْ يرتفع مستوى المشاركة ارتفاعا شديدا. ويقدِّم جمعٌ بين مستويات مرتفعة من المشاركة وتنظيم حزبىّ قوىّ دفاعا ضد السياسات الشاذة والعنـف. وعلـى سبيل المثال فإن خطر التدخل العسكرى يزداد إذا كانت الأحزاب الـسياسية ضعيفة جدا. وهكذا فإن "استقرار نظام سياسىّ تحديثىّ يتوقـف علـى قـوة أحزابه السياسية. ويكون الحزب، بدوره، قويا إلى المدى الذى يتمتع فيه بدعم جماهيرىّ مطبوع بالطابع المؤسَّسىّ" (Huntington, 1968, p. 408).

أيديولوچيا الحزب

كانت المواقف الأيديولوچية لأحزاب العالم الثالث تشبه فى كثير من الأحيان، بصورة لا يمكن تفاديها، المواقف الأيديولوچية لنظائرها فى العالمين الأول والثانى؛ نظرا لإغرائها لمصالح طبقية بعينها. وجرى تكييف الأيديولوچيات الغربية لتوفير إطار عمل مشترك للقِيَم من أجل مجتمعات غير متجانسة مطلقا ولتقوية الدمج القومىّ. وجرى نشر كل من الاشتراكية والشيوعية فى العالم الثالث فى سبيل أهداف كهذه. غير أنه جرى تكييفها للسياق المحدَّد الذى كان ينبغى أنْ تكون فيه مُرْشدا للعمل. وجرى تطوير طبعات خاصة، مثل الاشتراكية الأفريقية لتنزانيا التى كانت ترمى إلى الاعتماد على القِيَم المشاعية التقليدية بالإضافة إلى الأفكار الأوروبية بشأن المساواة. كما طوّرتْ الماركسية-اللينينية الصينية خصائصها المميزة.

وعلى حين أن الرأسمالية تطورتْ على مدى فترة ممتدَّة كما فى تواريخ ما بعد الاستقلال الطويلة نسبيا فى بلدان أمريكا اللاتينية، تعكس الأحزاب بأقصى وضوح مصالح طبقية من حيث مواقفها الأيديولوچية. ويجرى دعم الأحزاب المحافظة فى الأرچنتين، وكولومبيا، وإكوادور بائتلافات كبار ملاك الأراضى والكنيسة الكاثولكية. ويجرى دعم الأحزاب الليبرالية بائتلافات مصالح الأعمال الحضرية. وهى تتنافس على دعم العمال والفلاحين مع الأحزاب الاشتراكية والشيوعية (حيثما لا تكون محظورة). وكانت بعض الأحزاب ذات طابع قومىّ و، إلى مدى محدود، قائمة على

الإثنية. وكانت معظم الأيديولوچيات الأوروبية ممثَلة فى السياسات الأمريكية اللاتينية فى وقت أو آخر.

غير أنه فى معظم أنحاء العالم الثالث، كانت التطورات الأيديولوچية والمنظمات السياسية التى تقوم على أساسها متميزة فى عدد من النواحى المهمة. أولا، كانت الأحزاب السياسية لأيديولوچيات العالم الثالث مستمدة فى كثير من الأحيان من الدِّين أكثر من أيديولوچيات الغرب المادية الطابع التى كان من المتوقع أنْ تسيطر على السلطة فى كثير من المجتمعات بعد-الاستعمارية. ومن الأمثلة على هذا الأحزاب الطائفية الهندوسية فى الهند، والحزب الإسلامىّ فى إندونيسيا، والحزب الإسلامىّ فى ليبيا. ويغدو تطور الأيديولوچيات السياسية الإسلامية مُهِمًّا بصورة متزايدة فى كثير من مناطق العالم الثالث.

ثانيا، تطورتْ بعض الأحزاب للدفاع عن الطريقة المتميزة لحياة مختلف الجماعات الإثنية، على سبيل المثال الملاييِّين، والصينيِّين، والهنود فى ماليزيا. وتعكس الأيديولوچيات ثقافة هذه الجماعات المتميزة أكثر من المصالح الطبقية. وفى الهند يمكن أنْ تقدِّم الطبقة المغلقة caste الأساس لحزب سياسىّ كما فى حالة حزب "باهوچان ساماچ" Bahujan Samaj الذى يمثل المنبوذين Untouchables. وكان هذا الحزب ناجحا فى انتخابات الولايات فى 1993، حيث شكَّل جزءًا من الحكومة الائتلافية فى الولاية الأكثر سكانا فى الهند، "أوتار پراديش". ويهدف الحزب إلى تعزيز العدالة الاجتماعية من أجل الناس الأكثر تعرضا للاضطهاد والحرمان فى الهند. ولأن 40 فى المائة من الهنود ينتمون إلى الطبقات المغلقة الدنيا، فإن هذا يُعدّ

تطورا سياسيا مُهِمًّا للغاية. غير أنه فى أماكن أخرى، خاصةً فى أفريقيا، كان مَيْل الأحزاب السياسية إلى أنْ تعكس الإثنية والوعى الإقليمىّ، أكثـــر مـــن الهويات التى تتجاوز هذه الانقسامات وتوحِّد الناس على نطاق قومىّ، ســـببًا لضعفها وضعف الحكومة التى يتمّ تأليفها على مثل هـــذا التنـــافس الحزبـــىّ (Diamond, 1988).

وكان يتمّ تشجيع الإثنية كأساس للتنظيم والدعم الحزبىّ فى بلدان مثل زامبيا، وكينيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقا) عـــن طريـــق جزء من الميراث الاستعمارىّ، أعنى غياب أىّ هوية أخرى مهمـــة يمكـــن تعبئة الناس بها ضمن السياسات الانتخابية. وكان هذا النـــوع مـــن التعبئـــة يوطده آنذاك القادة السياسيون الذين استخدموا التمييز الإثنىّ والوصاية لتأمين الدعم. وحيثما كانت الإثنية أقل أهمية كبؤرة للهوية السياسية، كان الحـــزب السياسىّ تنافسيا بصورة أكثر أصالة وبالتالىّ ديمقراطيا (Carey, 2002).

ثالثا، تكون الأحزاب السياسية فى العالم الثالث فى كثير من الأحيان شعبوية. وهذا أسلوب فى الزعامة أكثر منه أيديولوچيا. وهو يسعى إلى تعبئة الناس بغضّ النظر عن الطبقة عن طريق إنكار مغزى الطبقة ومغـــزى أىّ أيديولوچيا قائمة على الطبقة. وتحاول الشعبوية تعبئة كل المصالح فى ظـــل تصوُّرٍ واحد عن المصلحة القومية. وهى تـــرفض فكـــرة أن للمجموعـــات مصالح غير قابلة للتوفيق. وزعم القادة السياسيون مثل الزعيم الغينىّ **ســـيكو تورى** أنه مع أن مجتمعاتهم قد تكون منقسمة إلى مجموعات مهنية، وعمرية، وأخرى، فإنها جميعا تتقاسم مصلحة مشتركة يمثلها حزب محدد وزعامتـــه. ويجرى تقديم المجتمع باعتباره "منقسما خلويًّا" إلى زُمَر تتفـــوق مـــصالحها

المشتركة على مصالحها الخاصة والتى يمكن أنْ تكون متعارضة كأميِّين أو مثقفين، كصغار أو مسنِّين، كمنتجين أو مستهلكين، كرجال أو نساء، كفلاحين أو حضريِّين، كبيروقراطيِّين أو أتباع.

فالشعبوية على هذا النحو طريقة لتقديم نظرة إلى المجتمع تشدِّد على التجانس أكثر من التنوع. ومن أجل الاحتكام إلى كل المصالح فى المجتمع، تحدِّد الأحزاب الشعبوية والزعماء الشعبويون مصالح خاصة بطرق تجعلها قابلة للتوفيق فى نهاية الأمر. أما القضايا المرتبطة بمصالح خاصة، أو المؤدية إلى الانقسامات فإنه يتمّ تفاديها، حيثما كان هذا ممكنا. ويهدف الزعماء بصورة خاصة إلى منع تطوُّر وَعْيٍ بمصالح متعارضة. وتشمل المناهج المستخدمة بناء دعم على أساس المكافآت أكثر من الاقتناع الأيديولوجىّ، والتعبير عن أهداف سياسية متناقضة بصورة غير مترابطة. فالشعبوية محافِظة بصورة لا يمكن تفاديها حيث إنها تسعى إلى منع منظورات بديلة لتطوير الأمر الواقع.

ولا يُنْظَر إلى التنوع الاجتماعىّ على أنه حاجز يمنع تطابق مصلحة مشتركة أكثر أهمية. وفى بعض البلدان كان هيكل مجتمع بعد-استعمارىّ يقدّم بعض الدعم لهذه الطريقة فى النظر إلى العالم السياسىّ، خاصةً تلك التى بدا أنها خالية من اختلافات طبقية مهمة، ببساطة لأن التخلف الاقتصادىّ كان قد منع الطبقات تماما من الظهور. ولا يمكن إلا تصنيف المؤتمر فى الهند باعتباره أحد أكثر الأحزاب الشعبوية نجاحا. وهو يجتذب الدعم من أقسام مختلفة جدا من المجتمع الذى قد يتضح أن مصالحه متعارضة. وقد أثبت أنه قادر على إدارة تحالف بين مختلف أنواع الهيكل الطبقى، تلك الخاصة

بالريف، وتلك الخاصة بالمناطق الحضرية، حتى عندما يكون مثل هذا الانقسام إلى طبقات محجوبًا باختلافات لغوية، وإثنية، وطائفية، ودينية.

وكان هناك شاغلان مسيطران فى تحليل أحزاب العالم الثالث. أحدهما يتعلق بتطور وبقاء الأنظمة الحزبية وخاصةً نشأة أنظمة الحزب الواحد. ويتعلق الثانى ببقاء الأحزاب كمؤسسات.

الأنظمة الحزبية

قادت الملاحظات المتعلقة باتجاه أنظمة الحزب الواحد إلى الظهور فى أفريقيا فى أوائل ستينيات القرن العشرين **كولمان** Coleman و **روزبيرج** Rosberg إلى إنتاج نموذج للأحزاب مبنىّ على جمْع بين متغيرات أيديولوچية، وتشاركية participative، وتنظيمية. ومكّنهما هذا من التمييز بين نموذج "عملىّ تعدُّدىّ" ونموذج "ثورىّ-مركزىّ". وكانت الأحزاب العملية التعددية هى تلك التى تسامحتْ بوجه عام مع استمرار السياسات التقليدية، وقد حاولتْ بصورة جزئية ومتقطعة القيام بتعبئة الدعم، واستوعبتْ مصالح المجموعات إلى مدى محدود. أما الأحزاب الثورية-المركزية فقد اعتنقتْ على النقيض أيديولوچيا تحديثية، وكانت بالغة الالتزام بالمشاركة السياسية الجماهيرية، وطوَّرتْ منظمات متراصَّة ومركزية.

وقد استُعمِل هذا التصنيف لتفسير مستوى النجاح الذى حققتْه البلدان الأفريقية فى حلّ مشكلة الاندماج القومىّ، سواء بمعنى "تجاوُز فجوة النخبة-الجماهير" أو بمعنى الاندماج الإقليمىّ. غير أنه اتضح أن من الصعب تطوير

نظرية عن الاندماج السياسىّ الناجح فى اختلافه عن تمييز الاندماج كوظيفة يمكن أنْ تؤديها الأحزاب، خاصةً فى نظام الحزب الواحـد للحكـم. وكـان **كولمان** و **روزبيرج** قادريْن على الذهاب إلى مدى أبعد قليلا من تقرير أنـه "فى كل الدول الجديدة فى أفريقيا باستثناء قليل منها [يتمثل] الهيكل الأولىّ... للتغلب على ما لا يُحْصَى ولا يُعَدّ من الضغوط المحلية والإثنية فى الحـزب السياسىّ القومىّ، الحزب الواحد أو المـسيطر الـذى يحكـم الدولـة الآن" (Coleman and Rosberg, 1964, p. 691).

ويستخدم **لاپالومبارا** LaPalombara و**ڤاينر** Weiner فى تـصنيفهما للأحزاب فى البلدان النامية جَمْعًا مماثلا بين النظام والأيديولوچيا. ويميِّـزان أولا بين الأنظمة التنافسية وغير التنافسية وبالتالى بين بُعْدَيْن تختلف معهمـا الأحزاب ضمن كل نظام. وترتبط *الأنظمة التنافـسية competitive systems* ببلدان كبيرة و/أو متشظية إثنيًا كالهند، ونيچيريا، وماليزيا، وسـرى لانكـا. ويتروح بُعْدٌ لنظام كهذا بين "الهيمنىّ" hegemonic، حيث يـسيطر حـزب واحد لفترة طويلة، و"التداوُلىّ" Turnover، حيث يكون التغيير فـى حـزب الحكومة متكرر الحدوث. ويشير البُعْد الآخر إلى الأحزاب ذاتها أكثـر مـن الأنظمة، ويميِّز بين الأحزاب الأيديولوچية والعملية. وينعقد الأمل علـى أنْ تكون لهذا النموذج قيمة نظرية بقدر ما "يمكن أنْ يقول لنا جَمْع محدَّد بـين الهيمنة أو التداوُل، الأيديولوچية أو العملية، الذى يُبْدِيه نموذج حزبىّ، شيئا ما عن الطريقة التى ترتبط بها الأحـزاب بالتنميـة الاقتـصادية والـسياسية" (LaPalombara and Weiner, 1966, p. 37). وكان النموذج مفيدا أيـضا إذا كان المرء مهتمًّا بقدرة الأحزاب على إدارة الصراع بصورة فعّالـة: "فـى

الأنظمة التنافسية تكون الأنظمة الأيديولوچية–الهيمنية والأيديولوچية–التداوُليّة أقل قدرة على أنْ تكون على مستوى الصراعات (دون تدابير قمعية) من أىٍّ من الأنظمة العملية–التداوُليّة أو العملية–الهيمنية" (p. 418). وتتمثل فرضية أخرى يجرى تقديمها فى أن المرجَّح أنْ تقوم بأىّ اندفاع نحو السيطرة الهيمنية أحزاب ذات موقف أيديولوچىّ قوىّ.

ومن المرجح أنْ تكون السيطرة الحزبية فى *نظام غير تنافسىّ non-competitive system*، بحكم التعريف، هيمنية أكثر منها "تداوُليّة". وتنتج أشكالٌ من الجمع بين أنظمة الأحزاب الهيمنية والمتغيِّر الأيديولوچىّ ثلاثة أنواع من نظام الحزب الواحد. ويتعامل نظام الحزب الواحد السلطوىّ (كما فى مالى، وغانا، وڤييتنام الجنوبية فى ستينيات القرن العشرين) مع المعارضة باعتبارها خطرا على الأهداف الثورية أو القومية. ويتسم نظام الحزب الواحد التعدّدىّ بتنظيم حزبىّ تَعُّددىّ وأيديولوچيا عملية، كما فى الحزب الثورىّ المؤسسىّ فى المكسيك. ويستخدم نظام الحزب الواحد الشمولىّ الدولة ذاتها كأداة للحزب الذى يتمثل هدفه فى التحويل الاجتماعىّ والاقتصادىّ، كما فى الصين، وڤييتنام، وكوريا الشمالية.

أنظمة الحزب الواحد

فى بعض الحالات كانت الأنظمة الحزبية فى العالم الثالث تشبه نظائرها الغربية، حيث قَدَّمتْ درجة من الخيار الانتخابىّ، والمعارضة السياسية الشرعية، والمساءلة أمام المصالح المنسّقة تأييدا لها انتخابيًا. وكانت أنظمة

حزبية أخرى تشبه المركزية الديمقراطية للاتحاد السوفييتىّ السابق والكتلة الشرقية. وفى بعض البلدان بقيت السياسات التعددية الأحزاب على حالها تقريبا منذ الاستقلال، كما فى الهند. وفى أماكن أخرى ظهرتْ بصورة متقطعة، كما فى نيچيريا. غير أن العالم الثالث أنتج تنويعات مهمة خاصة به، وبصورة ملحوظة أكثر نظام الحزب الواحد فى سياق الحكم البرلمانىّ والاقتصاد الرأسمالىّ، كما فى كينيا حتى 1991. وتُثْبِتُ أنظمة الحزب الواحد فى سياق الرأسمالية أن هذا الشكل من الاقتصاد يشترط فى كثير من الأحيان نَفْى الديمقراطية الليبرالية أكثر من ضمانها.

ومع نشأة الدول المستقلة التى كانت مؤسساتها مبنيَّةً على النماذج الغربية للحكم كان من المفترض أن الأحزاب ستصير المؤسسات الرئيسية للتعبئة السياسية لمختلف أقسام المجتمع، حيث تقوم بتجميع مختلف المصالح فى ائتلافات عملية يمكن أنْ تشكل أغلبيات، وتدعم حكومات، وتكفل تناوُب الحكومات على مسافات زمنية منتظمة (Kilson, 1963). وفى كثير من الأحيان كان يُنْظَر إلى هذا التناوُب على أنه النقطة الحاسمة لديمقراطية حديثة. وقد شهدت التنمية السياسية فى العهدين ما قبل وما بعد الاستعمارىّ نشأة الأحزاب المبنية على الحركات القومية التى قاتلتْ فى سبيل الاستقلال. وحزب المؤتمر الهندىّ حالة كلاسيكية للتنظيم الذى له تاريخ طويل قبل الاستقلال. وفى بعض المستعمرات ظهرتْ أكثر من حركة قومية الطابع وتطورتْ إلى أحزاب، خاصة فى أفريقيا حيث مثَّلتْ الحركات القومية الطابع فى كثير من الأحيان مختلف التجمعات القبلية التى كانت لكلِّ تجمُّع منها

أفكاره الخاصة بشأن القضاء على الاستعمار. ووَجَّه هذا من جديد الدعم لتوقُّع أنْ يكون هذا هو أصل أنظمة الحكم المتعددة الأحزاب.

وعلى هذا النحو كانت نشأة أنظمة الحزب الواحد للحكم انحرافا واضحا عن توقعات بُناة-الدساتير عشية الاستقلال. وبالتالى فإنه كان لا مناص من بذل جهد كبير لكشف النقاب عن تفسيرات مقنعة لما كان يُنْظَر إليه فى كثير من الأحيان على أنه انحرافات عن الدرب التنموىّ العادىّ.

أولا، جرى تأكيد أن "هالة *الشرعية* ذات الطابع القومىّ" التى حققها تنظيم قومىّ واحد فى لحظة الاستقلال كنتيجة للنظر إليه على أنه المنتصر على الإمبريالية قادت إلى تأييد انتخابىّ ساحق (Kilson, 1963, p. 266). وكان مثل هذا الإنجاز يؤخذ على أنه برهان على أن التنظيم كان بوسعه الاستمرار فى أنْ يعكس الحزب السائد ليجعل من غير القانونىّ على الأحزاب الأخرى أنْ توجد بحيث تترسَّخ دولة الحزب الواحد من *الناحية القانونية* *de jure* وكذلك من *الناحية الفعلية* *de facto*. ولا تقوم كل أنظمة الحزب الواحد بحظر الأحزاب الأخرى، غير أنها عندما تفعل هذا كان من الشائع جدا أن تقوم بوضع عقبات غير قانونية فى طريق المعارضة المنظمة بصورة فعّالة.

ثانيا، كان يُعْتَبَر أن اتجاه الحزب الواحد يعكس الشكل *الأوتوقراطىّ* *autocratic* [المُطْلَق] للحكم الذى كان ميراث الدولة الجديدة من الاستعمار والحكم التقليدىّ على السواء. أما التعددية والديمقراطية المتعددة الأحزاب فإنهما غير موروثتيْن من الماضى. وبالأحرى فإن الأوتوقراطية هى المظهر السائد للنظرية السياسية. وقد شكلتْ السلطة الأوتوقراطية للمستعمرين

الراحلين الوضع الذى واجهه الزعماء الحزبيون عند الاستقلال، وكان يتمثل فى ثقافة مدعمة، فى حالة المجتمعات الأفريقية على الأقل، بعناصر كانت ميّالة سلفا إلى أشكال أكثر سلطوية للحكم (Coleman and Rosberg, 1964). وكانت الديمقراطية المتعددة الأحزاب استيرادًا أكثر غربة من أنْ تواصل البقاء فى ثقافة سياسية، وتقاليد، وتواريخ محلية. واجتمعتْ مُدْرَكات التراث، وما كان ملائما لمجتمع محدَّد مع التركة الاستعمارية، مثل جهاز إدارىّ متمركز، وأبويّة، وأنظمة انتخابية، لتمنح سيطرة محرَّرة من كل قَيْد لحزب لم يكن قد كسب بالضرورة تعددية الأصوات. وحيثما كانت التركة مختلفة، وجدتْ تعدّدية الأحزاب فرصة أفضل للبقاء (Randall, 1988).

ثالثا، كانت الثقافة السياسية للقيادة المحلية الجديدة نُخْبَوية *elitist* – كان من المعتقد أن الحكومات تحوز احتكارا للحكمة والشرعية. وحيث إنه لم تكن توجد سوى قلة، إنْ وُجدتْ، من أىّ منظمات اجتماعية أو سياسية أخرى يمكن أنْ تتنافس مع تركيز المعرفة المهنية الذى كان قائما داخل الحكومة فإنه كان من الصعب الجدال فى هذه الدعوى.

رابعا، كانت ثقافة القيادة *دولويّة statist*. وكان يُنْظَر إلى الدولة على أنها مجدِّدة التنمية ووسيطها. وفى كثير من الأحيان كان يجرى تصوُّر الديمقراطية المتعددة الأحزاب على أنها تَرَفٌ لا يمكن تحمُّله. وكانت المشكلات الهائلة التى واجهتْ حكومات الدول الجديدة تعنى أن الانقطاعات الماثلة فى السعى إلى تحقيق الأهداف العامة كانت تساهُلا. غير أن البحث قد فشل فى الكشف عن أدلة تدعم بصورة متماسكة الرأى القائل بأن غياب

التنافس الحزبىّ أفضل لمحصلات السياسات، مثل التنمية الاقتصادية والمساواة الاجتماعية (Sirowy and Inkeles, 1991).

كما أن القيادة كانت *قومية النزعة*، وكانت تشدِّد على الوحدة القومية باعتبارها الغاية الأسمى، وتُدين أىّ إحساس تحت قومىّ نحو القبيلة، أو الديانة، أو الإقليم، أو مراكز أخرى للارتباط والولاء السياسيَّيْن باعتباره مدمِّرا للاندماج القومىّ. ولا شك فى أن القادة السياسيِّين فى الدول الجديدة واجهوا الكثير من الميول الانفصالية. وجعلتْ الحاجة إلى النظام السياسىّ نظام الحزب الواحد جذابا. وقد ناقش بعض العلماء السياسيِّين الغربيِّين أنظمة الحزب الواحد باستحسان وكذلك وصفيًّا وتحليليًّا. ولاحظ **هنتنجتون** Huntington النجاح النسبىّ للدول الشيوعية فى توفير نظام سياسىّ، ناظرا إليه على أنه مستمدّ من الأولوية الممنوحة "للفعل الواعى للتنظيم السياسىّ". ذلك أنه يمكن أنْ يستوعب حزب قوىّ القوى الاجتماعية التى يُنْتجها التحديث والتى كان يمكن فى أحوال أخرى أنْ تهدِّد الاستقرار السياسىّ. ولم يكن بوسع **هنتنجتون** أنْ يجد أىّ نظام مستقرّ متعدد الأحزاب فى أىّ بلد آخذ فى التحديث. وبدتْ الأحزاب الواحدة أفضل قدرة على المأْسَسَة (إضفاء طابع المؤسسة) institutioalization وتنظيم الصراع السياسىّ والتنافس أكثر من الأحزاب فى نظام متعدد الأحزاب.

ويتمثل عامل آخر فى أن المنصب السياسىّ لا يحدث التخلىٍّ عنه بسهولة، أقلّ من أىّ شيء فى سياق العالم الثالث. ذلك أن جوائز *المنصب السياسىّ* فى سياق التخلف كبيرة إلى حد أنه يجب أنْ يكون هناك دائما إغراء بالتلاعب بالسياسة لإقصاء المعارضة المنظمة. ويذهب هذا إلى أبعد من

مجرد الفساد، مهما كانت هذه المشكلة خطيرة. فالمشكلة بالأحرى تتمثل في أن الدولة، لكونها القاطرة الرئيسية للتنمية الاقتصادية، شيء يحتاج إلى السيطرة عليه أولئك الذين يطمحون إلى الاستفادة اجتماعيا واقتصاديا من مثل هذه التنمية. ولا يمكن أنْ تنتظر برچوازية ناشئة إلى مصادر أخرى لرأس المال. ويعتمد الإنتاج، والتجارة الخارجية، والتجارة جميعا على رأس المال الموجَّه فى قنوات عَبْرَ الدولة التى تسيطر أيضا على التراخيص، والقانون الذى يحكم قوة العمل، والوصول إلى التبادل الأجنبىّ، وتراخيص الاستيراد، وتصاريح التصدير. والدولة منظمة ينبغى أنْ تستولى عليها أىّ مجموعة ترغب فى أنْ تُراكِم موارد اقتصادية. وتجلب السلطة السياسية والمهن السياسية جوائز ضخمة لا يمكن التخلِّى عنها للخصوم بخفة.

وكان من المعتقد أيضا أن الطبيعة *غير الطبقية* لبعض مجتمعات العالم الثالث ألغتْ الحاجة إلى أكثر من حزب واحد. وعلى سبيل المثال فإن المجتمع التنزانىّ كان يتألف من عدد من المجموعات الإثنية المتوازنة بالتساوى تقريبا دون أىّ أشكال رئيسية للانقسام الطبقىّ الاجتماعىّ والاقتصادىّ. ولهذا كان من المعتقد أنه أكثر تجانُسًا من أنْ يحتاج إلى أكثر من حزب واحد ليمثل المصالح بصورة فعّالة.

ولم تنشأ كل الدول الجديدة على أساس إعداد للاستقلال فى قالب دستورىّ غربىّ. وكان الإعداد للاستقلال فى الجزائر، والهند الصينية، وأنجولا، وموزمبيق مختلفا فى الواقع. ولعبت *الأيديولوچيا الماركسية-اللينينية* دورها. ومثل هذه الأيديولوچيا، التى ربما كان أصلها يرجع إلى التعبئة من أجل حرب تحرير، تطابق بين الحزب والدولة والأمة. وأىّ شيء

خارج الحزب، وبالتأكيد أىّ شيء يعارضه، يكون خائنا بحكم التعريف. وكان لا بد من أنْ يكون لتنظيم تمّ تأسيسه لشنّ الحرب تحت مثل هذا الدافع الأيديولوجىّ نزوع آلىّ إلى تكوين القيادة الوحيدة فى سياق السياسة المدنية لفترة ما بعد الحرب.

وقد سَهَّلَتْ *الاتجاهات الديمقراطية* ظاهريا داخل بعض الأحزاب الوحيدة قبول حكم الحزب الواحد. وبدا أنه إذا استطاعت بعض الأحزاب دعم صنع القرار الديمقراطىّ داخل حزب فإن هذا سيكون كافيا لتعويض الافتقار إلى الاختيار بين الأحزاب. وربما كان من الممكن أنْ تسمح الديمقراطية داخل الحزب بكثير أو قليل من مناقشة البدائل كما فى الديمقراطية فيما بين الأحزاب. وفى كثير من الأحيان كان يجرى الاستشهاد بتنزانيا كحالة فى الصميم. وأثناء النظام الحزبىّ الواحد لتنزانيا كان حزبها السياسىّ الشرعىّ الواحد، "تشاما تشا مابيندوزى Chama Cha Mapinduzi"، منظما بصورة ديمقراطية، حيث كان المؤتمر القومىّ ينتخب المندوبين إلى المجلس التنفيذى القومىّ الذى كان بدوره ينتخب اللجنة المركزية. وفيما يتعلق بالانتخابات البرلمانية كان الحزب ينتخب مرشَّحيْن لكل دائرة انتخابية، أحيانا من عدد كبير من الترشيحات – 85 فى دائرة انتخابية واحدة فى 1990، على سبيل المثال. وكان يجرى الصراع بقوة على المقاعد فى حملة منظَّمة بعناية. ولم يكن من غير المألوف لمسئولين، بما فى ذلك وزراء، أنْ يُهْزَمُوا.

وبالتالى، كان بعض القادة السياسيِّين فى العالم الثالث يزعمون، ليس دون مبرِّر ما، أن الخيارات السياسية التى يقدمها، على سبيل المثال، الديمقراطيون والجمهوريون فى الولايات المتحدة لم تكن أعظم من الخيارات

المتوفرة داخل المنظمات الجماهيرية فى الأحزاب الوحيدة وبين المرشحين الذين ترعاهم تلك الأحزاب فى الانتخابات البرلمانية. وكان بوسع أقسام مختلفة داخل حزب واحد أنْ تتنافس أيضا على المنصب السياسىّ.

وأخيرا، فى أعقاب الاستقلال فى دول جديدة كثيرة، أكدتْ القيادة السياسية أن *المجتمع التقليدىّ* له أشكاله الخاصة من صنْع القرار الديمقراطىّ الذى يمكن تكييفه مع الأوضاع المعاصرة دون حاجة إلى أكثر من حزب سياسىّ واحد. وقد ادَّعَى زعماء مثل الزعيم التنزانىّ **جوليوس نيريرى** Julius Nyerere والزعيم السنغالىّ **ليوپولد سنغور** Leopold Senghor أن صنْع القرار الأفريقىّ التقليدىّ كان مبنيًّا على الإجماع، والوحدة، والمساواتية، وهى ادّعاءات ألقى عليها البحث التاريخىّ بعض الشك (Hodder-Williams, 1984; Riley, 1991). ويُعْتَقَد أن المشاعات القروية الأفريقية قبل–الاستعمارية كان لها "تصوُّر عملتْ فى سياقه ديمقراطية سياسية أساسية... وربما كان كبار السن القَبَليون يتخذون القرارات، غير أنها كانت قرارات تعكس الإجماع" (Nursey-Bray, 1983, pp. 97-8). وربما تمثَّل تفسير أكثر إقناعا للجُوء إلى عصر ذهبىّ قبل–استعمارىّ فى أنه كان من الضرورىّ بالنسبة للقادة السياسيِّين أنْ ينأوا بأنفسهم عن المؤسسات والقِيَم المرتبطة بالمستعمِرين.

وربما كان القادة السياسيون يجدون أن من المفيد أنْ ينأوا بأنفسهم عن الصراع والتمييز الإثنىّ المرتبط بأنظمة كثيرة متعددة الأحزاب فى العالم الثالث. وعلى سبيل المثال، كانت تحكم أوغندا، بين 1986 و 2006، عندما تمّ إجراء أولىَ انتخابات متعددة الأحزاب خلال 25 عامًا، حركة المقاومة

القومية National Resistence Mouvement. وكان هذا معروفا على أنه "نظام لاحزبىّ" non-party system، كان من المسموح به فى ظله لأحزاب أخرى أنْ توجد ولكنْ ألا تتنافس فى انتخابات. وكانت قيادة حركة المقاومة القومية تربط السياسة المتعددة الأحزاب بالإقصاء الإثنىّ وعدم الاستقرار السياسىّ. وعن طريق جَعْل كل المواطنين أعضاء فى الحركة، كان من المأمول إنتاج أفكار عن سياسات يمكن الحكم عليها بصورة موضوعية. وكان توحيد بين ديمقراطية داخل التنظيم وقيود على المنظمات السياسية البديلة قد جعل النظام الأوغندىّ "دولة حزب هيمنىّ" ، يشغل فيه قادة الحركة كل المناصب السياسية المهمّة، أكثر من نظام حزب مسيطر كما تميَّز الكثير من التاريخ بعد-الاستعمارىّ للمكسيك، وتايوان (Carbone, 2003).

ويظل يبدو تطوير شكل للديمقراطية بديل لشكل ديمقراطية الليبرالية الغربية أكثر طبيعية عندما نُدْرِك أن كثيرا من بلدان العالم الثالث فى فترة ما بعد الاستقلال كانت تفتقر إلى الشرطيْن الحيويَّيْن، واحد اقتصادىّ وواحد سياسىّ، سبقا الثورات الليبرالية فى القرنين السابع عشر والثامن عشر فى الغرب: توفُّر المشروع الرأسمالىّ، والمال، والمهارات؛ وولاء للأمة وليس لجماعة إثنية. ولهذا كان ينبغى توقُّع أنه ستكون هناك "فترة طويلة مؤلمة من تراكم رأس المال والمهارة الإنتاجية... وكان لا مناص من حَمْل الوعى السياسىّ والقومىّ إلى شعب قبل-سياسىّ pre-political أو قبل-قومىّ pre-national. ويُعطى هذا قيمة عالية للحركة الجماهيرية ذات القيادة الأيديولوچية القوية" (Macpherson, 1966. p. 27).

وفى الأعوام الأخيرة شجعتْ المؤثرات العالمية وحركات الدَّقْرَطـة على قبول السياسات المتعددة الأحزاب. وأضاف مانحو المساعدات التعددية السياسية، و"حُسْن التنظيم والإدارة"، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، إلى قائمة شروطهم المرتبطة بمساعدة التنمية الدولية. وعلى سبيل المثال حذَّر الرئيس الفرنسىّ **ميتران** Mitterrand، فى 1990، القادة الأفارقة فى المؤتمر الفرنكو-أفريقىّ السادس عشر من أن "فرنسا ستربط مساهمتها بالجهود المصمَّمة لكىْ تقود إلى المزيد من الحرية والديمقراطية". وفى 1991 أعلن الوزير البريطانىّ للتنمية الخارجية أن سياسة المساعدة البريطانية سوف تشترط على الحكومات المتلقية التحرُّك نحو التعددية ، وسيادة القانون، والديمقراطية ، واحترام حقوق الإنسان. وأضافت وكالات المساعدة المتعددة الأطراف مثل البنك الدولىّ إلى الضغوط مطالبة بـ "الحكومة الرشيدة" مقابل المساعدة (Williams and Young, 1994, p. 84).

وانضمّ مثل هذا الضغط فى أول تسعينيات القرن العشرين إلى تأثير التطورات الخطيرة فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوڤييتىّ على المجموعات السياسية المحلية المطالبة بإصلاحات سياسية، وخاصةً القضاء على نظام الحزب الواحد. وبرزت سياسات الأحزاب التنافسية فى عدد من البلدان كنتيجة منطقية لذلك، وعلى وجه الخصوص، فى نيپال، وأنجولا، وغانا، وكوت ديڤوار، وزامبيا. غير أن المقاومة ضد التعددية الحزبية كانت قوية. ويتواصل الدفاع عن دولة الحزب الواحد بإشارة إلى خطر الشقاق الحزبىّ القَبَلِىّ (زيمبابوى) ، والحاجة إلى التركيز على التنمية الاقتصادية (تنزانيا) ،

والافتقار إلى الاستعداد للديمقراطية بين الشعب (كينيا). وفى أماكن أخرى يبقى الحزب الوحيد السابق فى السلطة بفضل التلاعب بالاقتراع.

وقد استمرت حكومات بعض أنظمة الحزب الواحد السابقة فى السلطة عن طريق أىّ وسائل ضرورية مهما كانت فى أعقاب إدخال الانتخابات التنافسية. وتمّ الفوز بأول انتخابات متعددة الأحزاب فى أوغندا خلال 25 عاما عن طريق الرئيس الحالىّ [الذى كان يشغل هذا المنصب آنذاك] رغم أن المراقبين الدوليِّين أعلنوا أنها معيبة. واستمر حزب زانو- الجبهة الوطنية ZANU-PF فى زيمبابوى فى السلطة بإلقاء كل نوع من العقبات فى طريق معارضة حركة التغيير الديمقراطىّ Movement for Democratic Change (MDC)، وكانت تتراوح بين التدخل فى القضاء ووسائل الإعلام، عَبْرَ التلاعب بالاقتراع، وبين الإرهاب العنيف لمن يشتبه فى أنهم من أنصار المعارضة. وقد أدَّى الإحجام عن إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية فى 2008، وقرار إجراء جولة حاسمة للانتخابات دون إثبات أن هذا ضرورىّ، إلى إطلاق العنان لعصابات من الأنصار المسلحين لحزب زانو- الجبهة الوطنية المُصِرِّين على "معاقبة" أنصار المعارضة، وكان من الممكن التعرُّف على كثير منهم؛ لأنه جرى انتهاك الاقتراع السرىّ، بالهجمات البدنية، والتعذيب، وإحراق الممتلكات، والقتل. ووصل الإرهاب العنيف لأنصار المعارضة إلى حدّ أن مرشح المعارضة للرئاسة فى 2008 انسحب من الجولة الثانية فى محاولة لحقن الدماء.

تمثِّلَ اتجاه ينذر بصورة أكبر فى خطر انهيار السياسات البرلمانية والحزبية بصورة كلية تحت تأثير الأزمات السياسية. وفى كثير من الأحيان أفسحت الأنظمة الحزبية المجال للحكم العسكرىّ. ويبدو أن كلا من أنظمة الحزب الواحد والأنظمة المتعددة الأحزاب قد فشلت على حدٍّ سواء فى تحقيق الاستقرار السياسىّ الذى كانت قادرة على تأمينه. ومن الصعب العثور على أىّ نموذج فى انحطاط الأنظمة الحزبية. وفى بعض الأحيان واصلت أنظمة الحزب الواحد البقاء، كما فى كينيا أو تنزانيا، فى حين أذعنت أنظمة أخرى للانقلابات العسكرية، كما فى غانا. وفى بعض الأحيان واصلت أنظمة متعددة الأحزاب البقاء خاصةً فى الهند، غير أنها لم تستمرّ فى أماكن أخرى (على سبيل المثال فى پاكستان أو نيچيريا). وبين 1960 و 1969 تَعرَّضت عشر دول من بين 15 دولة متعددة الأحزاب فى أفريقيا للتدخل العسكرىّ. ومن أصل 20 دولة من دول الحزب الواحد، شهدت 11 دولة *انقلابات*.

ومن المدهش أن بعض المعلِّقين بدأوا يشطبون على الأنظمة الحزبية بوجه عام على أنها فشل كلىّ. وينعكس هذا فى التقليل العام من الأهمية السياسية لأحزاب العالم الثالث (انظرْ Randall, 1988). غير أنه فى بعض البلدان بقى الحكم الحزبىّ وقتا طويلا جدا. والآن صار استمرار بعض أنظمة العالم الثالث الحزبية أكبر من أوروبا الشرقية. ولا يوجد نقص فى أمثلة البلدان ذات التواريخ الطويلة من الحكم الحزبىّ. وهناك أيضا أمثلة على كون

القوات المسلّحة مفيدة كأداة فى إرجاع الأحزاب، وإنْ كان هذا لإضفاء الشرعية على دور القوات المسلحة فى السياسة.

ولا توجد أىّ تفسيرات واضحة لاستمرار الحكم الحزبىّ. والحقيقة أن النمو الاقتصادىّ، الذى ربما كان من المتوقع أنْ يزيد الرخاء وبالتالى إحساسا بالإشباع مع النظام، لا يكفل بقاء الأنظمة الحزبية، رغم أن البنك الدولىّ أوضح فى 1989 أن البلدان الأفريقية التى حققت إنجازات اقتصادية قياسية (بوتسوانا وموريشيوس) كانت تتمتع بديمقراطيات برلمانية. وكان يُنظر إلى تأييد هذا الاستنتاج على أنه تقدمه جامبيا التى كانت تتمتع بالديمقراطية المتعددة الأحزاب منذ الاستقلال فى 1965 رغم نصيبٍ للفرد من الناتج القومىّ الإجمالىّ لا يتجاوز 240 دولار أمريكىّ ومتوسطٍ للعمر المتوقع عند الولادة لا يتجاوز 43 عاما فى 1989 (Riley, 1991) ولكنْ التى خضعتْ للقوات المسلحة فى 1994.

ويمكن أنْ نفترض كبديل أن الهيكل الاجتماعىّ ربما قدَّم تفسيرا يتمثل فى أنه يبدو أن الانقسام المبنىّ على الطبقة يوفِّر أساسًا للسياسات التنافسية أكثر من الانقسامات الرأسية المبنية على العِرْق، أو اللغة، أو الدِّين. ومن ناحية أخرى فإن عوامل اجتماعية مثل المؤشرات الطبقية ومؤشرات أخرى ترتبط بها للانقسام الطبقىّ مثل الحضرنة ومعرفة القراءة والكتابة لا يبدو أنها مرتبطة بصورة منهجية بنماذج السياسات الحزبية (Randall, 1988).

وتفسير استقرار نظام للحزب الواحد أصعب من تفسير التنوعات بين الأنظمة. وتشمل تفسيرات الأخيرة ميراث الاستعمار، والوقت الذى على

الأحزاب أنْ تستغرقه لتترسخّ وتصير وطيدة (الهند وچامايكا كمثاليْن لبلـــدان تتمتع فيها الأحزاب بتاريخ طويل)، وما إذا كان قد جرى الظفر بالاســتقلال عن طريق الحرب أو التفاوض، حيث تقود الطريقـــة الأولـــى إلـــى إنــشاء "الحزب–الجيش" للتحرر الوطنىّ مثل جبهة التحرير الوطنىّ فى الجزائر التى وجدت صعوبة كبيرة فى تحويل نفسها إلـــى حركـــة سياســية مدنيـــة بعــد الانسحاب الفرنسىّ.

الأنظمة الحزبية والدَّقْرَطة

من الجلىّ من الدور الذى تلعبه الأحزاب السياسية أن أهميتها لعملية الدَّقْرَطة هائلة. ويتوقف نجاح الدَّقْرَطة جزئيا على وجود أحزاب مؤســسية وأنظمـــة حكم حزبية. ويُنظَر، على نطاق واسع، إلى توطيد الديمقراطيـــة علـــى أنـــه مشروط بمأسسة التنافس الانتخابى المنتظم بين أحزاب يمكن أنْ تتكيَّف مـــع قواعد دستورية جديدة. وكانت الأحزاب حاسمة لمعارضة الحكم الـــسلطوىّ، عندما كانت تتّسم بصفة رئيسية بالسمات المميِّزة للحركات الاجتماعية (على سبيل المثال، المؤتمر الوطنىّ الأفريقىّ قبل حكم الأغلبية فى جنوب أفريقيا). وتحتاج مثل هذه الحركات الاجتماعية إلى "مأسسة" نفسها اســتعدادا لإقامـــة تنافس حزبى (Ware, 1996).

وقد قام بتطوير مفهـــوم "مأســـسة" institutionalization النظـــام الحزبـــىّ **مينويرنج وســـكالى** (1995) Mainwaring and Scully باســتعمال البيانـــات

الأمريكية اللاتينية للمقارنة بين الآفاق أمام توطيد الديمقراطيّة فـي مختلـف البلدان. وكانت "المأسسة" تُعْتَبَر قائمة عندما:

* تكون قواعد منافسة الأحزاب الحاكمة مرعية عموما، ومفهومـة علـى نطاق واسع ومتوقَّعة بثقة؛ و

* يوجد استقرار فى عدد الأحزاب المتنافسة على الحكم؛ و

* تكون الأحزاب متجذرة بقوة فى المجتمع، بحيث تؤثر فـى التفـضيلات السياسية، وتجتذب التأييد الانتخابىّ المستقر، وتُثْبِـت اسـتمرارية الـشروط الأيديولوچية؛ و

* تُقِرُّ النُّخَب السياسية بشرعية المنافسة الانتخابية باعتبارها الطريق إلـى الحكم؛ و

* توجد النُّخَب السياسية بصورة مستقلة عن القادة ذوى النفوذ، بمنظمـات قومية النطاق وذات موارد جيدة، وإجراءات بالغة الرسوخ للتجنيد للمناصب الحزبية.

وكلما تميزتْ الأنظمة الحزبية بهذه الخصائص كانت أكثر مأْسَسة – وكلما قلَّتْ هذه الخصائص، كان النظام "مبتدئا" [inchoate أىْ: ناقصا وغير ناضج] بصورة أكبر.

وتدعم الدَّقْرَطة الأمريكية اللاتينية فرضية أن النظام المُمَأْسَس يشجع على الاعتدال، وبناء الائتلافات، والحلول الوسط، على حـين أن الأنظمـة "المبتدئة" تُعرِّض الديمقراطية لأخطار عدم القدرة علـى التنبـؤ، والتعقيـد، وضعف السلطات التشريعية، والطابع الشخصىّ، وهشاشة الشرعية. وتعنـى الأنظمة الحزبية المُمَأْسَسَة أن المنظِّمين الحزبيِّين لهم مـصلحة ثابتـة فـى

المنافسة الحزبية ويجعل الانضباط الحزبىّ الحكومة فعّالة. ويدعم المواطنون الأحزاب أكثر من الديماجوجيّين (الغوغائيّين). ويكون السعى إلى تحقيق المصالح من خلال الانتخابات حيث تجرى المقارنة بين السياسات والبرامج وتقييمها. وتجرى تسوية وحلّ الصراعات بسهولة أكبر. وتكون المنافسة الحزبية مقيَّدة بالعمليات الديمقراطية وتكون المساءلة السياسية فعّالة. ويكون من الممكن توجيه المشاركة فى قنوات التعبير عن الموافقة (Mainwaring and Scully, 1995).

ومع أن نظاما حزبيا مُمَأسَسًا قد لا يكون شرطا كافيا لتوطيد الديمقراطية فسيبدو أنه شرط ضرورىّ. على أن الأنظمة الحزبية فى البلدان الأفقر تميل، فى "الموجة الثالثة" للديمقراطية، إلى أنْ تكون مبتدئة [غير ناضجة]. وبالتالى فإن ديمقراطياتها تكون مطبوعة بطابع الشخصية، وضعف المساءلة، والتقلُّب الانتخابىّ، والشك، وكذلك – وهذا ما هو أكثر أهمية لتوطيد الديمقراطية – تَدَنِّى الشرعية الممنوحة لكلٍّ من الأحزاب والأنظمة الحزبية (Mainwaring, 1998). وعندما قام **كوينزى** Kuenzi و **لامبرايت** Lambright بمدّ تحليل نتائج مَأْسَسَة الأنظمة الحزبية إلى أفريقيا، وجدا اختلافا واسعا فى مستوى المأسسة، ولكنْ مع سقوط أغلب البلدان فى الفئة "المبتدئة". ووجدا أيضا الدلائل على وجود دائرة حميدة: النظام الحزبىّ المُمَأْسَس "شرط ضرورىّ للحكومة الديمقراطية"، غير أنه كلما كانت الخبرة التى يمتلكها بلد من الديمقراطية أكثر كان مستوى مَأْسَسَة النظام الحزبىّ أعلى (Kuenzi and Lambright, 2001, p. 463).

والولاء الحزبىّ ضرورىّ لمَأْسَسَة الحزب واستقراره. غير أن مثل هذه الارتباطات تضعفها حاليا وسائل الإعلام الجماهيرية والمصالح المنظّمة فى الديمقراطيات الجديدة وكذلك فى الديمقراطية الراسخة. وهذا "الانفضاض/عدم المشاركة/المقاطعة" dealignment أكدته دراسة مقارنة للنظم الانتخابية أُجْرِيَتْ فى 2003. وقد تمّ إدراج ستة فقط من بلدان العالم الثالث ضمن البلدان التى جرى بحثها، ولهذا فإنه ينبغى أنْ تُعامَل النتائج بحذر من جانب أولئك المهتمين بمَأْسَسَة الأحزاب فى البلدان النامية. غير أن أهم نتيجة للبحث تمثلت فى أنه كلما زادت فُرَص المشاركة فى انتخابات ديمقراطية، فإن من المحتمل أنْ تصير الارتباطات الحزبية أقوى (Dalton and Weldon, 2007). ومن المهمّ أنْ نضيف أن التحزب يجب ربطه بالأحزاب التى تقبل الانتخابات التنافسية الحرة والنزيهة كوسيلة لتشكيل الحكومات.

غير أنه توجد تنمية سياسية يمكن أنْ تعمل ضد مثل هذا التيار. ففى الديمقراطيات الجديدة صارت الارتباطات الحزبية ذات أهمية متضائلة بالنسبة للنُخَب السياسية التى يمكن أنْ تُعَبِّئ الدعم الانتخابىّ عَبْرَ وسائل الإعلام الجماهيرية. وتوجد حوافز للنُخَب السياسية اليوم على بناء ولاءات ومنظمات حزبية قوية أقلّ مما فى الديمقراطيات المبكرة، عندما كانت النُخَب معتمدة على الأحزاب للفوز فى الانتخابات. وفى الديمقراطية الأقدم، خلقتْ الأحزاب مواطنين جُدُدًا عن طريق توسيع حق الاقتراع والانتساب إلى مصالح منظّمة مثل النقابات العمالية، على حين أنه فى ديمقراطيات أحدث "كانت الأحزاب أقل أساسية فى النضال لتوسيع المواطنة، ولم تكن لها مطلقا

الوظائف الاجتماعية البعيدة المدى، كما أنها لم تشجِّع الهويات القوية كما كانت تفعل فى الديمقراطيات المبكرة" (Mainwaring and Zoco, 2007, p. 166). كما تنشأ التقلبات الانتخابية (بالقياس بدوران التأييد من حزب إلى أحزاب أخرى من انتخاب إلى التالى)، الأمر الذى له مقتضيات مزعجة للاستقرار الديمقراطىّ إذا كان الارتباط الحزبىّ ضروريا لمَأْسَسَة الحزب.

وركَّزَتْ مناظرة أخرى عن الأنظمة الحزبية والدَّقْرَطة على عدد الأحزاب فى النظام، حيث قارنت استقرار منافسة حزبيْن بمنافسة نظام متعدد الأحزاب. ومن المعتقد أن النظام المتعدد الأحزاب أقل استقرارا. وقد تنبَّأ **هنتنجتون**، على سبيل المثال، بأنه فى الأجل الطويل كان من المحتمل أنْ تنتج أنظمة الحزب المسيطر استقرارا سياسيا أكثر من أنظمة الحزب الواحد أو الأنظمة المتعددة الأحزاب لأنها توفر شكلا من المنافسة الحزبية أكثر فعالية فى استيعاب مجموعات جديدة فى النظام السياسىّ. وتجد الأحزاب الواحدة أن من الصعب دَمْج المصالح الاجتماعية والاقتصادية الجديدة التى يخلقها التحديث دون إكراه وبالتالى دون عدم استقرار. وفى النظام الحزبىّ المتعدد الأحزاب، لا يمكن القيام باستيعاب قوى اجتماعية جديدة فى السياسات إلا عن طريق زيادة عدد الأحزاب: "نظام الحزبيْن... يُمَأْسِس ويُلَطِّف بفاعلية قصوى الاستقطاب الذى يُحْدث تنمية السياسات الحزبية فى المحل الأول" (Huntington, 1968, p. 432).

غير أنه يمكن لتفضيلٍ لنظام الحزبَيْن أنْ يعكس ببساطة التحيزات الأوروبية والأنجلو أمريكية، وخلطا لعدم الاستقرار الحكومىّ بعدم استقرار النظام، وافتراضا بأن السياسات الحزبية يسيطر عليها بُعْدٌ يسارىّ-يمينىّ

واحد، على حين أنه فى بلدان العالم الثالث تجـرى إضـافة أبعـاد أخـرى للصراع، مثل الإثنية والديانة. وتوفِّر تعددية الأحزاب تمثيل كل المـصالح، حيث تشجِّع المشاركة السياسية القانونية وتقلل حوافز الانخراط فـى العنـف السياسىّ. وتبقى هذه المناظرة غير محسومة، مع أن دراسة مقارنة لدقرطـة العالم الثالث وجدتْ فقط دعمـا "ضـعيفا ومتـشظيا" لفرضـية أن توطيـد الديمقراطية كان أكثر احتمالا فى ظل نظام متعدد الأحزاب منه فى ظل نظام حزبيْن" (Power and Gasiorowski. 1997)؛ انظرْ أيـضا (Lijphart, 1984). وهذا مشجِّع نظرا إلى ميْل البلدان الناشئة من السلطوية إلى إنتـاج تعدديـة للأحزاب السياسية. وعلى سبيل المثال، فإن الدولة الصغيرة، تيمور الشرقية، التى لا يزيد سكانها عن 000 850 نسمة أنزلت إلى المعترك ما لا يقل عـن 13 حزبا سياسيا لخوض الانتخابات الأولى لمجلس يضمّ 88 مقعدا فى أعقاب الانفصال عن إندونيسيا.

بقاء الأحزاب كمنظمات

رأينا أن عنصرا فى مَأْسَسَة الأنظمة للحكـم يتمثـل فـى قـوة الأحـزاب كمنظمات. والأحزاب القوية قابلة للتكييف (مثلا، فى الانتقال من المعارضـة إلى الحكم)، ومعقَّدة، ومستقلة (مثلا، عن المصالح الاجتماعية-الاقتـصادية الضيقة)، ومتماسكة (Dix, 1992). وبالمقارنة بين كوريا، وتايوان، و12 مـن بلدان أمريكا اللاتينية، وجد **ستوكتون** Stockton أن الديمقراطية تحتاج إلـى أحزاب قوية بالإضافة إلـى أنظمـة حزبيـة مُمَأْسَـسَة (Stockton, 2001).

وبالتالى صار تعزيز السمات المميزة التنظمية للأحزاب موضوعا للاهتمام العلمىّ. وهذه مهمة صعبة؛ لأن من الصعب أنْ نعرف ما إذا كان شيء ما يفعله حزب لتنظيمه الداخلىّ حاسما لوجوده الطويل الأجل.

وقد أفضى تحليل الأحزاب فى غرب أفريقيا الناطق بالفرنسية فى أوائل ستينيات القرن العشرين إلى تمييزٍ بين أحزاب "جماهيرية" "mass" parties وأحزاب "حُماة" (زعماء) "patron" parties". وكان هذا مَبْنِيًّا على الاختلافات فى الهيكل التنظيمىّ (خاصةً على المستوى المحلىّ)، وحجم العضوية (ويشمل تركيبه الاجتماعىّ)، والموارد المالية، والوظائف، ومناهج ونماذج السلطة. وكانت كل تلك العوامل التنظيمية تعكس الطريقة التى ارتبط بها القادة الحزبيون بباقى السكان. وسَعَتْ أحزاب جماهيرية، مثل الأحزاب الديمقراطية فى كوت ديفوار أو غينيا، أو الاتحاد السودانىّ Union Soudanaise، إلى تلاحُم كل الأفراد، على حين أن أحزاب حُماة مثل الاتحاد النيجيرىّ Union Nigerienne فى النيجر "أنهتْ فى العادة هيكلها ببساطة بتلاحُم الأعيان والحُماة ذوى النفوذ". وكانت أحزاب الحُماة ضعيفة التنظيم، وغير منضبطة، وبمشاركة عضوية مباشرة ضئيلة. وكان الزعماء المحليون يُعتَمَد عليهم للوصول إلى المجتمع المحلىّ. وكان الفرد مهمًّا بالنسبة لأحزاب الحُماة "بقدر ما كان يحدث أنْ يتمّ إدراجه فى الاقتراع، وكانت تُمِدّ بالمرشحين للانتخابات وحدّ أدنى من الآلية اللازمة لجلب الصوت إلى صناديق الاقتراع" (Morgenthau, 1964, pp. 336-41). وعلى النقيض، كانت للأحزاب الجماهيرية منظمات واسعة، وكانت تؤدّى وظيفة "الدمج الاجتماعىّ" من خلال عضويتها الجماهيرية، وكانت مهتمة بكل جوانب حياة

أعضائها، وليس بمجرد اختياراتهم التصويتية. وعلى هذا النحو اقتضت القوة التنظيمية عضوية جماهيرية. وكانت الأحزاب تصير أقوى كلما استطاعت أنْ تُمَأْسِس الدعم الجماهيريّ وتطوِّر منظمة معقَّدة مرتبطة بهيئات اجتماعية–اقتصادية مثل النقابات العمالية.

وفى وقت ما كان تأمين البقاء يحتاج إلى جهاز داخليّ معقَّد لتعبئة المجتمع، والتغلغل فيه عَبْرَ عضوية جماهيرية تنخرط فى منظمة محلية وكذلك مركزية. وكان بمستطاع الأحزاب أنْ تخلق إحساسا بالشرعية القومية وأنْ تصير أدوات ناجحة للتجنيد السياسيّ. وقد بقيت الأحزاب لأنها كانت تملك قاعدة شعبية ثابتة. وحيثما فشلت أحزاب فى خلق آلية لِنَقْل المصالح، والآراء، والحاجات إلى أعلى إلى النخبة صانعة القرار، وخلقت فقط قنوات اتصال وإكراه إلى أسفل من القيادة إلى الجماهير، فقد عانت صعوبة البقاء. وكان لمنظمة محلية أهمية تتجاوز الهيكل التنظيميّ وتشمل مقاربة كاملة لإدارة المجتمع والاقتصاد بالإضافة إلى التربية السياسية، والتلقين، والتوجيه. وقد بقى الإخوان المسلمون فى البيئة المعادية المتمثلة فى السياسة المصرية بفضل تنظيم فعّال على مستوى القاعدة الشعبية التى تصل إلى 750000 عضو على الأقل يدفع كل عضو منهم لمالية الحزب اشتراكا بنسبة 7 فى المائة من دخله.

ومع أن تطوير أيديولوچيا وتوصيلها حاسمان لخلق إحساس بالشرعية، تدل التيارات الجديدة على تبدُّل مهمّ فى العلاقة بين القيادات الحزبية وعضويتها الجماهيرية. ففى أمريكا اللاتينية، تغيَّر التنظيم الحزبيّ من حيث العلاقات مع الهيئات الفرعية. وصارت هذه الأخيرة أقل أهمية

للتعبئة والدعم الماليّ من وسائل الإعلام والتمويل الخارجيّ. وفـي الهنـد، أيضا، يملك [حزب] المؤتمر هيكلا تنظيميا مُحْكَما ليس فقط علـى مـستوى القواعد الشعبية، بل أيضا على مستويات الدولة، والأقاليم، والمنـاطق، مـع مستوىً عالٍ من الديمقراطية الداخلية. ومن ناحية أخرى، كما فـي أمريكـا اللاتينية، جرى إهمال التنظيم الحزبيّ والنشاط الـسياسيّ للقواعـد الـشعبية لصالح "اعتماد متزايد على وسائل الإعلام الإلكترونية، والإعلان، والحملات الكاسحة" (Sridharan and Varshney, 2001, p. 221). ولا أعنـي بهـذا أن التنظيم القاعديّ الشعبيّ يمكن التخلّي عنه بأمان. وتبيِّن التجربـة الأمريكيـة اللاتينية "أن الأحزاب الناجحة انتخابيا كلها تقريبـا... تعلمـتْ أنْ تغـرس الروابط النفعية عند القاعدة الشعبية" (Coppedge, 2001, p. 176).

كذلك فإن البقاء التنظيميّ يعتمد على جعل القيـادة الحزبيـة ممثلـة لدائرة عريضة من المصالح (Randall, 1988). وعلى سبيل المثال، فإن حزب الاستقلال الوطنى الموحَّد فى زامبيا كان ناجحا فى جعـل القيـادة الحزبيـة ممثلة لدائرة واسعة من النُخَب الاجتماعية. كما ينبغـى أنْ توجـد عـضوية متوازنة. وعلى هذا فإن الناشطين الذين يدعمون المنظمة من خلال حمـلات زيادة العضوية، وجمع الأموال، واختيـار المرشـحين، وتعبئـة النـاخبين، والنقاش الحزبيّ، ينبغى أنْ يتوازنوا مع الخبراء المحتـرفين فـى مختلـف مجالات السياسة. كما يجب أنْ يوجد توازن بين الأعضاء الاسميِّين والنشطاء الحزبيِّين، وبين القيادة الجماعية collegial leadership والاسـتعداد لفـصل القادة الذين لا يكونون متَّصلين بالأعضاء والناخبين. كما يجب تحقيق توازن بين مبدأ العضوية المفتوحة لكل مَنْ يؤيد المثل العليا للحزب وأهدافه، وقاعدة

القبول المقيَّد، إما لتفادى سيطرة مصالح يمكن أنْ تضيِّق الجاذبية الانتخابية للحزب، أو لتأمين العمل الفعّال فى الحكومة والمعارضة (Graham, 1993).

وهناك أيضا حاجة القادة الذين يطابقون بين أنفسهم وبين الحزب أكثر مما يستخدمونه كوسيلة للحكم فى أىّ مكان مثلما فى البيروقراطية الحكومية (Huntington, 1968). ويشير **هنتنجتون** هنا إلى خسارة الأحزاب السياسية عندما ينسحب شخص نادر الموهبة إلى ولاءات أخرى. وهو لا ينكر أن الأحزاب يجب أنْ تسعى إلى الحكم لقادتها عندما يتنافسون على المراكز فى السلطات التشريعية، والسلطات التنفيذية، وجوانب أخرى للدولة التى يجرى توظيف العاملين بها عن طريق المنافسة الانتخابية.

كذلك فإن قوة التنظيم الحزبىّ تعتمد على التماسك – فى الموقف الأيديولوجىّ، والانضباط (بين الأعضاء وممثلين منتخبين)، ونماذج التنظيم الداخلىّ، وقواعد التعاقب على القيادة، ومناهج التعبئة الجماهيرية. وكانت نقطة ضعف الكومينتانج (KMT) Kuomintang فى تايوان تتمثل فى الافتقار إلى طريقة روتينية لتنظيم التعاقب على القيادة، وتحقيق تلاحم الحزب غير الحصين أثناء أىّ تغيير فى القيادة. وقد صار الإصلاح التنظيمىّ حتميًّا عندما هُزِمَ الحزب فى 2000 على يد الحزب الديمقراطىّ التقدمىّ، خاصةً الإجراءات الجديدة لانتخاب رئيس الحزب واللجنة المركزية، حيث تُرِك الحزب قويا رغم خسارته للحكم (والوصول إلى الرعاية) والانتقال إلى الديمقراطية المتعددة الأحزاب (Chu, 2001).

وتشير الأنظمة الحزبية المتقلبة لأمريكا اللاتينية، التى فازت فيها نسبة تقل عن 20 فى المائة من أصل 1200 حزب تنافستْ فى انتخابات

القرن العشرين فى أكثر من انتخاب، إلى تفسير آخر لبقاء الأحزاب: التكيُّف مع البئية السياسية. وقد يكون بقاء الأحزاب وظيفة من وظـائف "الداروينيـة السياسية" عندما يتضح أن قابلية التكيُّف مع التغيرات فى البيئة (الحـضرنة، تزايد الجريمة، تغيُّر النظام، التضخم، تعاظُم اللامساواة، التدهور الاقتصادىّ، التحرير الاقتصادىّ وهكذا إلخ.) مستحيلة للكل [لكـل الأحـزاب] باسـتثناء الأصلح. والأحزاب التى تبقى هى تلك التى تتغلب على الضغوط الاقتصادية، وتقدِّم بدائل تنظيمية لتلك التى فشلت، على سبيل المثال: الانضباط الحزبـىّ القوىّ لحزب العمال البرازيلىّ على النقيض من الفوضى داخل حزب الحركة الديمقراطية البرازيليـة Partido de Movimento Democratico Brasiliero. ويبدو أن قوة اندماج ذوات الناخبين فى الحزب تمثل متغيِّرا حاسما آخر فى هذا التفسير لبقاء الحزب (Coppedge, 2001).

كذلك فإن الاستقلال عن "الشخصيات المؤسَّسة" مطلوب، بالإضـافة إلى موارد مالية وبشرية كبيرة، منها العاملون المحترفـون (Mainwaring, 1998; Stockton, 2001). كما أن الاستقلال التمويلىّ والمؤسّسىّ، الذى يـشمل تحرير الحزب من سيطرة البيروقراطية المدنية أو العسكرية، سمات تنظيمية مهمة (Randall, 1988). ويجب أنْ نلاحظ أن حزب المؤتمر الهندىّ، الـذى يتّصف بتسلُّل بيروقراطىّ كبير، يبدو الاستثناء على هذا.

وفى البلدان الفقيرة، توجد موارد قليلة لدعم الأحزاب السياسية، عدا ما يمكن الحصول عليه من المنصب العام. وبالتالى فإن الدعم الأجنبىّ يمكن أنْ يكون ضروريا لبقاء حزب جديد، خاصة إذا كانـت قاعدتـه الانتخابيـة الطبيعية بين الفقراء. وعلى سـبيل المثـال، يعتمـد الحـزب الـديمقراطىّ

الأوغندىّ Ugandan Democratic Party فى بقائه على الدعم الخارجىّ [من وراء البحار] الذى يتلقاه عن طريق منظمة غير حكومية، مؤسسة التنمية الأفريقية the Foundation for African Development، التى تموّلها مؤسسة كونراد أديناور الألمانية the German Konrad Adenauer Foundation.

الانقسامية والمحسوبية

اعتمدت قوة التنظيم الحزبىّ فى العالم الثالث، فى كثير من الأحيان، على توزيع المحسوبية وتخصيص موارد ومراكز الدولة داخل القوات المسلحة والبيروقراطية. ويمكن أنْ يكون توزيع الجوائز على الأنصار والأتباع على أساس شخصىّ حاسما لبقاء حزب سياسىّ.

وتمثّل المحسوبية شكلا منطقيا للسلوك لأشخاص تحت شروط اللامساواة عندما تحتاج الأحزاب لدعم الزُمَر الأقاليمية، والإثنية، والشخصية (Clapham, 1982). ويحدد **آيزينشتات** Eisenstadt **ورونيجر** Roniger تسع "سمات تحليلية أساسية مميزة" للتفاعلات والتبادلات الاجتماعية التى تنطوى عليها علاقات الحامى–التابع patron-client relations:

* تخصيصية particularistic ومنتشرة؛ و
* الموارد متبادلة، اقتصادية وسياسية على السواء (الدعم، الأصوات، الحماية، التضامن)؛ و
* الموارد متبادلة كـ "حزمة"، وليس بصورة منفصلة؛ و
* العلاقة غير مشروطة بقوة وطويلة الأجل؛ و

* يوجد قَدْر متغيِّر من التضامن فى العلاقة؛ و
* مبنية على أسس غير رسمية وليست قانونية بالضرورة؛ و
* علاقات الحامى–التابع يتمّ الدخول فيها طواعية؛ و
* الطابع الرأسىّ لعلاقات الحامى–التابع يُقَوِّض التضامنات الأفقية، خاصةً للأتباع؛ و
* العلاقة مبنية على لامساواة قوية واختلاف القوة (Eisenstadt and Roniger, 1981, pp. 276-7).

والواقع أن التغيرات السياسية والاقتصادية، وبالأخص تنمية الدولة وانتشار الرأسمالية قد غيَّرت بصورة جوهرية طابع المحسوبية. وتتخذ علاقات الحامى–التابع بصورة متزايدة شكل السمسرة والوساطة بين الأتباع فى صفقاتهم مع الدولة والسوق (Powell, 1970; Lemarchand, 1981; Kurer, 1997).

وصارت المحسوبية مكوِّنا أساسيا من مكوِّنات العملية الانتخابية فى كثير من بلدان العالم الثالث. والأحزاب السياسية مجبرة على التجنيد من بين الحُماة والسماسرة المحليِّين من أجل تأمين الدعم السياسىّ لأتباعهم. ولهذا فإن الصلات بين القادة والأنصار فى الزُّمر الحزبية تغدو ذات طابع شخصىّ للغاية. وتسعى مصالح خاصة إلى تحقيق أهدافها من خلال مثل هذه الصلات مع السلطات السياسية. ويعرض قادة الأحزاب الدعم والحماية لأولئك الذين يقبلون قيادتهم. والتطابق مع قائد يتجاوز المصالح المتصارعة، إلى حدّ أن على قادة الزُّمر أنْ يتوسطوا بين المجموعات التى تدعمهم. وفى الهند، على سبيل المثال، كان على الأحزاب السياسية، وبصورة خاصة [حزب] المؤتمر،

دَمْج أنواع كثيرة من الولاءات – تلك القائمة على الطبقة المغلقة، وعلاقات صاحب العقار–المستأجر، واللغة، والقبيلة، والديانة.

غير أنه داخل الأحزاب يجرى التعبير فى كثير من الأحيان عن مصالح مختلفة عَبْرَ الانقسامية التى يمكن أنْ تكون لها نتائج منطقية متغيرة للغاية على استمرار الأحزاب السياسية. وتشير الانقسامية إلى المظهر غير الرسمىّ للتنظيم الحزبىّ. إنها نتيجة منطقية لا يمكن تفاديها للتحالفات والائتلافات بين القادة والأنصار ليس لها أساس أيديولوچىّ غير أنها مصمَّمة لتأمين الدعم الانتخابىّ. وتقوم العلاقات بين قادة الزُّمَر وأنصارهم على مجموعة من الشروط الاجتماعية والاقتصادية، مثل أنظمة الحيازة ذات الطابع الإقطاعىّ (عندما يمكن أنْ يكفل مالك الأرض الدعم الانتخابىّ للمستأجرين بسبب تبعيتهم الاقتصادية)، والولاءات الثقافية، والالتزامات التقليدية الأخرى. وكبديل يمكن أنْ تكون الصلة الانقسامية قائمة على أساس قَبَلىّ، أو لغوىّ، أو طبقىّ مغلق.

وتقود الانقسامية إلى شكل متشظٍّ للسياسات الحزبية. والهياكل الداخلية للزُّمَر متشابهة كثيرا جدا والعلاقات السياسية داخلها تكون دائما صفقاتية، وذرائعية، وتابعة. ويجرى حفز الانقسامية بالجوائز التى تكون متاحة لأولئك الذين فى الحكم السياسىّ. وتكون المصالح والصراعات الطبقية مغلَّفة بالمصلحة المشتركة للحامى والتابع. ويكون الصراع الانقسامىّ حول الحصول على أساس أعرض للأنصار، وهكذا فإن محصلة الصراع لا تغيِّر الهيكل الاجتماعىّ.

وإذا فشل قائد فى التوسط بنجاح بين مختلف المصالح الاقتصادية، فإن زُمْرته يمكن أنْ تنقسم. وإذا جرى الانقسام على طول الحزب فإن الصراع الانقساميّ يمكن أن يقود إلى تكوين حزب جديد. فالصراعات بين الأقسام ليست أيديولوجية. إنها صراعات على الموارد، على النفوذ عند نقاط رئيسية فى هيكل صنع قرارات الحزب والحكومة، وعلى القدرة على كسب ما يكفى من الأنصار للفوز بالحكم بحيث يمكن توسيع الحماية وزيادة حجم وقوة الزُمرة. ويؤدى النجاح إلى النجاح فى نظام للحماية. ويمكن أنْ يكون من المتوقع أنْ يستعمل الزعماء الذين يفوزون بالحكم قدراتهم على الحماية لتوسيع زُمْرتهم، مجتذبين آخرين إلى مجال نفوذهم. ويمكن أنْ يسعى الزعماء عندئذ للوصول إلى مناصب أعلى، وحماية أكبر، وتوسيع الأنصار. وتنتج السياسات الانقسامية داخل الأحزاب وعلاقات الحامى–التابع صورة مميِّزة لأحزاب العالم الثالث.

وعلى هذا فإنه يكون على حزب ناجح أنْ يحتوى القوى الطاردة المركزية وأنْ يناضل ضد عوامل تشجيع الانقسامية وتقوِّض وحدة الأحزاب، مثل الطبقة المغلقة والطائفية فى الهند. وقد فشل حزب چاناتا Janata Party فى الهند فى تنمية تنظيم متماسك بسبب صراع الطبقات المغلقة والتقسيمات الجغرافية والثقافية بين أفراد نفس الطبقة المغلقة (ومن المفارقات أن هذا يحدث فى حزب يتمثل هدفه فى الإصلاح المساواتىّ لنظام الطبقات المغلقة) (Bjorkman and Mathur, 1996; Sridharan an Varshney, 2001). ويتمثل عامل آخر كهذا فى النظام الانتخابىّ، مثل الحالة التى تمثلها أوروجواى (Morgenstern, 2001). ومن المرجح أن المحسوبية لا تنقص أهميتها إلا

عندما تتكون الأحزاب على أسس أيديولوجية، مُعَبِّئَةً الدعم السياسىّ على أساس الصلات الأفقية أكثر من الرأسية (مثلا، الطبقة أكثر من القرابة). كما يجرى الحدّ من أهمية المحسوبية فى السياسات عن طريق التخصيص البيروقراطىّ للخدمات العامة على أساس المحسوبيات القانونية. كذلك فإن تنمية ثقافة سياسية ذات طابع شامل، ومؤسسات مجتمع مدنىّ يمكن من خلالها أنْ يسعى المواطنون إلى الحصول على حقوقهم واستحقاقاتهم تقدم بدائل للمحسوبية (Roniger, 1994a, 1999b).

الخلاصة

مسألة بقاء الحكم الحزبىّ والسياسات التمثيلية تقود إلى اعتبارات الاستقرار السياسىّ والدَّقْرَطة. ويُنْظَر إلى "مشكلة" عدم الاستقرار السياسىّ فى المحل الأول من حيث نهاية السياسات الحزبية، خاصةً النمط التنافسىّ. ولا غرابة فى أن الاهتمام الذى تمّ إيلاؤه لعدم الاستقرار السياسىّ فى العالمَ الثالث قد ركّز بصفة خاصة على القضاء، فى العادة عن طريق القوات المسلحة، على شكل مدنىّ للحكم يقوم على نظامٍ للأحزاب. وبالتالى فإن التدخل العسكرىّ، والاستقرار السياسىّ، وعملية الدَّقْرَطة، ستكون موضوعات فصول لاحقة.

6

البيروقراطية والسلطة السياسية

تَحَدِّى البيروقراطية

البيروقراطيات مؤسسات مهمة فى كل الأنظمة السياسية. ولا يمكن التفكير فى الموظفين العموميِّين على أنهم مجرد منفذين محايدين للقرارات السياسية التى يتخذها آخرون. وفى العالم الثالث صار يُنْظَر إلى البيروقراطية فى بعض الظروف على أنها المؤسسة السياسية الأقوى. وقد سبق أنْ ألمحنا إلى الطرق التى يُنْظَر بها إلى البيروقراطية على هذا النحو. واستعملت نظريات ما بعد الاستعمار المفهوم الخاص بأوليجاركية بيروقراطية، مُلْمِحَةً بوضوح إلى أن الحكومة موجودة فى أيدى موظفى الدولة المدفوعى الأجر.

ويميِّز الفصل الحالىّ بين مختلف مفاهيم البيروقراطية ويوضح أنها جميعا تحتوى عليها التحليلات التى تمّ إجراؤها عن دور البيروقراطية فى مجتمعات ودول العالم الثالث. ومصادر قوة البيروقراطية مصنَّفة، وكذلك السمات البيروقراطية التى جرى اعتبارها علامات على نشأة نوع جديد من الطبقة الحاكمة. وتعنى البيروقراطية أيضا نوعا بعينه من العقلانية فى سياق التخصيص الرسمىّ للموارد النادرة، مما يقتضى بحث مفهوم "الوصول" access.

ونحصل على مؤشر على أهمية البيروقراطية فى البلدان النامية من حجم التوظيف العام. ويمثل توظيف الدولة نسبة من قوة العمل غير الزراعىّ

أعلى مما فى بلدان متقدمة. وخلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين كان معدل نمو التوظيف العام أعلى فى البلدان النامية (Rowat, 1990). غير أنه بحلول تسعينيات القرن العشرين كان التوظيف الحكوميّ كنسبة من السكان أقلّ مما فى بلدان منظمة التعاون الاقتصاديّ والتنمية وكان يمثل – باستثناء الشرق الأوسط، نسبة أصغر من السكان. ويختلف نصيب التوظيف العام فى التوظيف الكلىّ اختلافا كبيرا من بلد إلى آخر (Hammouya, 1999; McCourt, 2000). على أنه فى كل مناطق العالم الثالث تمثل أجور القطاع العام نسبة من الموازنات الحكومية أعلى مما فى البلدان المتقدمة (انظُر الجدول 6-1).

جدول 6-1 *التوظيف الحكوميّ فى منتصف ستينيات القرن العشرين*

المنطقة	التوظيف الحكوميّ % من السكان	التوظيف الحكوميّ % مِن إجمالىّ التوظيف	الأجور % من الإنفاق الحكوميّ
أفريقيا جنوب الصحراء	2.0	6.6	35.3
آسيا	2.6	6.3	22.4
أمريكا اللاتينية والكاريبىّ	3.0	8.9	27.1
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	3.9	17.5	34.8
منظمة التعاون الاقتصادىّ والتنمية	7.7	17.2	12.2

المصدر: McCourt, 2000, Table 1, p. 6.

ويكمن جانب من تفسير الزيادة فى حجم البيروقراطيات العامة فى البلدان النامية فى المطالب التى أُلْقِيتْ على الحكومات لحفز التنمية عن طريق توفير بنية أساسية اجتماعية واقتصادية والمشاركة بصورة مباشرة فى الإنتاج. وبعد الاستقلال، كان يُنْظَر إلى بيروقراطيات الدولة على أنها مُنَظِّمة

التغيير الاجتماعىّ والاقتصادىّ من خلال برامج التنمية المخططة (Jain, 1992). وحتى عندما سادت الأيديولوجيا الرأسمالية والسوق الحرة، كانت الدولة تتدخل لدعم رأس المال الخاص. وفى البلدان المصنَّعة حديثًا فى جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، كانت الدولة والبيروقراطية تَدَخُّلِيَّتَيْن للغاية. وفى الفيليبين تواصل الخدمة العامة التوسُّع، رغم الجهود الرامية إلى ضرب البيروقراطية. وبين 1960 و 1997 نَمَتْ البيروقراطية أسرع من السكان. وفى 1970 كان هناك موظف حكومىّ لكل 90 فليبينىّ. وفى 2001 كانت النسبة 1 : 50. وكان واحد من كل خمسة من الموظفين يعمل فى الحكومة. وتجد هذه الزيادة تفسيرها فى جَمْعٍ بين الرعاية الرئاسية ومجموعة واسعة من أهداف السياسة فى الصحة، والتعليم، والإسكان، والأمن، والبيئة، والقانون والنظام، ودعم القطاعات الاقتصادية. ويصل عدد المُعَيَّنين الرئاسيِّين إلى نحو 10000 من كبار العاملين (Robels, 2008). وبدلا من خفض حجم البيروقراطية، صاحَبَ برنامج إصلاح الخدمة العامة الذى بدأ فى تنزانيا فى 2000 زيادة فى أعداد الوكالات الحكومية والعاملين فيها (Mamuya, 2008).

وبالتالى فإن السيطرة على البيروقراطية تمثل أحد التحديات الرئيسية التى تواجه الزعماء السياسيِّين، خاصةً فى الديمقراطيات الجديدة التى تكون آلية المحاسبة فيها ضعيفة فى العادة. وتتضاعف صعوبتها نتيجة الاعتماد على البيروقراطية، فهى سمة لا مفر منها فى الحياة السياسية بالنسبة للسياسيِّين الجُدُد؛ مهما كانت صحة دعمهم الشعبىّ وأوراق اعتمادهم الديمقراطية.

تتمثل واحدة من المشكلات عند دراسة البيروقراطية فى أن هذا المصطلح يحمل دلالات مختلفة فى نظر أشخاص مختلفين. وستظهر هذه الدلالات عندما نفحص الطريقة التى دمج بها العالم السياسىّ دراسة البيروقراطية فى تحليل سياسات العالم الثالث. وقد جرى ربط عدد من التعريفات بهذا المصطلح. على أن هذا الغموض المفاهيمىّ يمكن استخدامه بصورة جيدة. ذلك أننا إذا ذكّرنا أنفسنا بالمعانى المختلفة للبيروقراطية، يمكن أنْ نستكشف كامل أهميتها كقوة سياسية، وهى أهمية تتجاوز تماما تنفيذ السياسة العامة.

ويجرى فى بعض الأحيان استعمال "البيروقراطية" للإشارة ببساطة إلى المصالح الإدارية الحكومية المزوَّدة بموظفين حكوميِّين. فهى مرادفة للإدارة العامة، التى تتألف من هيئات أنشئتْ كجزء من الدولة الحديثة لتنفيذ سياسات صُنّاع القرار. وتحتاج الدولة إلى مؤسسات متخصِّصة لتنفيذ السياسة العامة وتوظِّف أعدادا كبيرة من الأشخاص الذين يجعلون عملهم أنْ يخدموا الدولة بصفةٍ مهنية. وعلى هذا النحو تشير البيروقراطية إلى خدمات عامة وهيئات يجرى تنظيمهم فيها. إنها مجموعة من العاملين الحكوميِّين والمناصب الحكومية التى يجرى ملؤها بطريقة خاصة. وهى لا تقول لنا شيئا عن الطريقة التى تقوم بها تلك الهيئات بوظيفتها أو عن القوة السياسية التى قد تمارسها البيروقراطية إما بشأن صياغة السياسات العامة أو بشأن طريقة تنفيذها وحتى درجته.

ويُفْتَرَض ضمن النظرية الديمقراطية أن هـذه البيروقراطيـة قابلـة للمحاسبة أمام أولئك الذين تمّ انتخابهم ليحكموا؛ ومحايدة ومستقلة سياسيا فى النُصح الذى تقدمّه إلى الوزراء والقادة السياسيِّين الآخـرين. وهـذا يمكِّـن البيروقراطية من أنْ يخدموا أىّ مجموعة مهما كانت من القـادة الحـزبيِّين تشكل حكومة فى أعقاب انتخابات تنافسية. وتكون المحاسبة صعبة بـصورة خاصة فى ظل الشروط السياسية الموجودة بصورة نموذجية فى كل أنحـاء العالم الثالث. وسواء أكان الهدف هو كبح السلوك الشخصىّ غيـر المقبـول (مثل الفساد أو توظيف الأقارب nepotism) أو تحسين الأداء (عـن طريـق التحقق من الاستقامة والكفاءة)، فإن المحاسبة تحتاج إلى الرقابة التـشريعية، والشفافية، والمراجعة القضائية، كما تُثبِت تجارب بلدان جنوب شرق آسـيا (Fritzen, 2007).

وقد تقوَّض الحياد البيروقراطىّ نتيجة للمحـسوبية وحاجـة القيـادة السياسية بصورة ملحة إلى الولاء والانتساب الحـزبيَّيْن. وتفـرض أنظمـة الحزب الواحد على البيروقراطيِّين أنْ يكونـوا أعـضاء حـزبيِّين حـاملين لبطاقات العضوية. كما أن الطغمات العسكرية شجَّعت التحيـزات الحزبيـة وكافأتْ عليها. ويجرى استخدام وظائف الخدمة العامة كجوائز على الخدمات التى يتمّ تقديمها. وعلى سبيل المثال، فى إرتريا مُنِحَ أولئك الذين قاتلوا فـى سبيل الاستقلال عن إثيوبيا مناصب الخدمة العامة، خاصة على المـستويات العليا. وفى الآونة الأخيرة جرى اسـتهداف هـؤلاء العـاملين فـى ظـل الإصلاحات الإدارية؛ لأن تعيينهم "لم يكن بما يتفق مع المؤهلات التقنيـة أو القدرات الإدارية المحدَّدة للمقاتلين السابقين" (Soeters and Tessema, 2004,

p. 627). وفى كمبوديا جرى تسييس البيروقراطية للغاية عن طريق جَمْعٍ بين التعيينات السياسية والضغط على المسئولين بمطابقة أنفسهم مع الحزب الحاكم. كذلك فإن معظم الوظائف الحكومية، فى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبىّ، "يتمّ إسنادها على أساس الانتساب السياسىّ الحزبىّ، أو الطبقة الاجتماعية، أو المجموعة الإثنية، أو توظيف الأقارب، أو العلاقات الأُسَرية" (Meacham, 1999, p. 282). ومثل هذه الانحرافات عن النموذج الديمقراطىّ للإدارة العامة، التى يتمّ فى ظلها توظيف العاملين فقط على أساس الجدارة، يمكن أنْ تُنتِج، وأنتجتْ بالفعل فى أفريقيا، أنظمة إدارية متضخِّمة، وغير كفؤة، وغير فعّالة، وغير أمينة، وبالطبع متحيِّزة سياسيا (Adamolekun, 2002; Fritzen, 2007).

ويحدد مفهوم البيروقراطية أيضا طبيعة نوع خاص من الهيكل التنظيمىّ الذى يتمّ فى إطاره التعيين فى مواقع السلطة بطريقة خاصة. فالبيروقراطية وسيلة عقلانية لأداء المهام الجماعية، خاصةً تلك التى تقتضى التنظيم الواسع النطاق. ويعنى هذا بوضوح أن بعض الهيئات يمكن أنْ تكون أكثر بيروقراطية من الأخرى. وتكون لها، بقدر ما تكون كذلك، ملامح يمكن التعرُّف عليها بوضوح. وتكون لها خطوط واضحة من السلطة من مستوى من الهرمية إلى آخر. ويكون التوظيف لمواقع أو مناصب داخل بيروقراطية على أساس الجدارة التى يتمّ إثباتها عن طريق اكتساب مؤهلات ملائمة أو النجاح فى اختيار دخول تنافسىّ. ويعتمد الموظفون على راتب. وهم لا يملكون وسائل الإدارة. كما أنه لا يمكنهم الاستيلاء الشخصىّ على نصيب

من أىّ إيرادات قد يكونون مفوَّضين بتحصيلها. فالموظفون يُدْفع لهم راتبٌ فقط مقابل خدماتهم للدولة.

ويعزِّز هذا تحديد الخطوط الفاصلة بين النطاقات الرسمية للسلطات. ويوجد تقسيم واضح للعمل ضمن مؤسسة بيروقراطية. فهى تنقسم إلى مكاتب مختلفة ترتبط بها سلطات محدَّدة بعينها – سلطة منتظمة، ومستقرة، ومحدَّدة بدقة. وفى بعض الأحيان يتمّ تمثيل هذا بيانيًّا فى أورجانيجرام organigrdam أو رسمْ بيانىّ تنظيمىّ يُعْرَض كهرمٍ من المناصب. والموظفون الذين يشغلون هذه المناصب لهم سلطات محدَّدة بوضوح ومُعْلَنة فى قواعد مجرَّدة. وتكون سلطتهم موصوفة بدقة بتلك القواعد. وسينخرطون فى تطبيق قواعد عامة على حالات خاصة. وهذه سمة خاصة من سمات البيروقراطيات الحكومية وخاصة من سمات أولئك البيروقراطيِّين الذين يقابلون أفراد الجمهور على مستوى وجهٍ لوجه. وهُمْ يتعاملون مع الجمهور باعتبارهم أصحاب حق، باعتبارهم أشخاصا يشعرون بأنهم يستحقون شيئا ما خصَّصته لهم الدولة، وبأنهم يقعون ضمن الفئة التى حددتها الدولة باعتبارها تحتاج إلى، وتستحق، إعانة ما. وتتمثل مهمة البيروقراطىّ فى أنْ يجعل التخصيص بطريقة عادلة، وموضوعية، ونزيهة، بالتعامل مع هؤلاء الأشخاص كحالات متشابهة، فلا يأخذ فى الاعتبار شيئا آخر سوى العوامل التى اعتبرتْها النُّظُم واللوائح ذات صلة. ولا يهتم البيروقراطىّ بشيء فيما يتعلق بصاحب حق إلا بما تحدده اللوائح باعتباره مهمًّا للتوصُّل إلى قرار. وعلى سبيل المثال، إذا عمل الموظف فى برنامج لتنمية صغار المزارعين يحدِّد الاستحقاق على أساس حجم حيازة الأرض، فإن كل ما يحتاج الموظف إلى أنْ يعرفه هو مقدار

الأرض التى فى حيازة مقدِّم الطلب. أما كل الجوانب الأخرى لحياة صاحب الحق - العمر، النوع (الأنثى أو الذكر)، العِرْق، القبيلـــة، الطبقـــة المغلقـــة، اللغة، حجم الأسرة، مكان المنشأ - فإنها غير واردة إلا إذا كان القانون يُدخل فى حسابه واحدا أو أكثر من هذه الجوانب.

وفى العالم الثالث أدَّتْ القيم الثقافية إلى انحرافات عديدة عن نمـــوذجٍ للبيروقراطية لا بد من الناحية النظرية أنْ يقدِّم تنفيذا فعالا للسياسة وعدالـــة للمواطنين الأفراد. وقد جرى إفساد بيروقراطيات العالم الثالث عـــن طريـــق "أمراض البيروقراطية" bureaupatholgies، خاصـــة تنحيـــة الهـــدف goal displacement (عندما يُمْنَح اتباع الإجراءات الروتينية الأولوية على أهداف السياسة)، واحتقار حاجات العملاء، والمعارضة الشديدة للتغيير، والانـــشغال الكامل بالوضع الرسمىّ. ويمكن تفسير كثير من مثل هذه العيوب بالمعـــايير الثقافية. وفى شرق وجنوب شرق آسيا، على ســـبيل المثـــال، تـــشمل هـــذه المعايير الالتزامات الأُسَرية، والمعتقدات الخرافية، وفقـــدان مـــاء "الوجـــه"، والاحترام المبالغ فيه للسلطات، والمرتبة والمؤهلات، والتمييز ضد المـــرأة، والحاجة إلى تفادى الصراع فى صنع القرار (Turner and Halligan, 1999).

وينقلنا هذا إلى معنى آخر للبيروقراطية وهو معنى يَرِدُ بكل ســـهولة على بال الشخص العادىّ إذا استخدم هذا المصطلح. أىْ الإدارة التى لا سبيل إلى الوصول إليها، وصُنْع القـــرار الـــصارم المحكـــوم عليـــه بالروتينيـــة البيروقراطية، وبلادة الحسّ إزاء الظروف الشخصية، والحاجات كما يحددها مقدِّم الطلب وليس البيروقراطية. هذه هـــى الـــسمات "المختلـــة وظيفيًّـــا" أو "المَرَضِيَّة" للبيروقراطية. ويتدهور التنظيم العقلانىّ والإجراءات العقلانية إلى

عدم كفاءة. وبوجه خاصّ فإن "التقيُّد الصارم بالنُظُم واللوائح" يؤدِّى إلى "الجُبْن، والمحافَظَة، والروح التقنية technicism" بالإضافة إلى الصراع مع العملاء (Merton. 1952, p. 367). وتصير البيروقراطية غاية فى حدّ ذاتها وبالتالى محكومًا عليها بالفشل. وتصير متسمة بالتنصُّل من المسئولية، والروتينية، والصرامة، وعدم المرونة، واللاشخصية الزائدة، والتكتُّم المفرط، وعدم الاستعداد للتفويض، والنفور من ممارسة حرية التصرف (Heady. 1959). ومثل هؤلاء البيروقراطيِّين يُفْهَمون على أنهم غير معنيِّين بالمشكلات الشخصية، حاصرين اهتماماتهم فى الظروف المحدَّدة بطريقة ضيقة، والتى يحدث أنْ تعرِّفها القواعد باعتبارها مهمة. ويقع البيروقراطيون فى مأزق مزدوج. فإذا هُمْ لم يطبِّقوا القواعد بصرامة لكىْ يتفادوا أنْ يظهروا عديمى المرونة وقُساة، سيجرى اتِّهامهم بأنهم يسيئون استخدام سلطتهم، ويمارسون أكثر مما ينبغى من التحفُّظ، وينشطون خارج النطاق المحدَّد لسلطتهم؛ أما إذا طبَّقوا القواعد بصرامة، فإنهم سيُتَّهَمُون بأنهم مصابون بأمراض البيروقراطية. إن البيروقراطىّ يسير على دَرْب صعب بين هذين البديليْن.

وأخيرا، يمكن أنْ تعنى "البيروقراطية" أيضا شكلا للحكم، نوعا من النظام الحكومىّ جنبا إلى جنب مع الديمقراطية أو الأريستقراطية. ويمكن أنْ تعنى الحكم بموظفين وليس الحكم بالشعب، أو شخص واحد، أو طبقة وراثية. وفى مجتمعات كثيرة فى العالم الثالث يكون هذا على وجه التحديد نوع الحكم القائم، نوع من الحكم يذكِّر بشدة من نواح كثيرة بالحكم الاستعمارىّ، الذى كان أيضا بموظفين مُعَيَّنين، عسكريِّين ومدنيِّين على

السواء. وفى مثل هذه الأنظمة، التى تمثلها الأوليجاركيات والديكتاتوريات العسكرية، لا تكون البيروقراطية مجرد قوة سياسية جبارة ضمن العملية السياسية. ذلك أن الحكومة تكون متداخلة من الناحية العملية مع البيروقراطية، التى قد تتخذ أيضا بعض السمات المميزة لطبقة حاكمة بالإضافة إلى كونها فئة حاكمة. والحكم البيروقراطىّ نموذج تمثله تايلندا التى كان يحكمها إلى وقت قريب نسبيا تحالف عسكرىّ-بيروقراطىّ كانت السياسة فى ظله إلى حدّ كبير مسألة صراعات بيروقراطية داخلية (Fritzen, 2007).

السلطة السياسية للبيروقراطية

تتعلق قضية نظرية رئيسية بالسلطة السياسية للبيروقراطية وبالطريقة التى يمكن بها مفهمتها. وكانت الاختيارات الأيديولوچية والمناهجية مهمة هنا. وكانت لدى كل من الوظيفيِّين والماركسيِّين أشياء مميزة يقولونها عن البيروقراطية فى العالم الثالث. وكان ما يختارونه للتركيز عليه والطريقة التى يفسرون بها دور البيروقراطية يتوقفان كثيرا جدا على نظراتهم ونظرياتهم الأوسع عن المجتمع والدولة.

ويتمثل مصدر من مصادر السلطة السياسية فى *المعرفة* *Knowledge*. وفى العالم الثالث زُعم، فى كثير من الأحيان، أن البيروقراطيات تحتكر المعرفة والخبرة الملائمتيْن للحكم. والواقع أن تركيز الخبرة التقنية، والمهنية، والإدارية داخل البيروقراطية لا مثيل له. وحتى

عندما توجد حكومة برلمانية قوية وأحزاب سياسية نشيطة، ومراكز أخرى للسلطة السياسية، وعندما يكون للبيروقراطيِّين دور دستوريّ يسمح لهم فقط بتقديم المشورة للسلطة التنفيذية السياسية، فإنهم يفعلون هذا من مواقع ذات نفوذ كبير. وفى بلدان نامية كثيرة لا توجد مؤسسات سياسية يمكنها أنْ تتنافس مع البيروقراطية على أساس احتكارٍ للخبرة التقنية والمهنية. وفضلا عن هذا فإن غالبية المهنيِّين كانوا موظفين على مدى أعوام عديدة فى القطاع العام والخدمات العامة. ومن جديد يَحُدّ هذا من توفُّر القوى التعويضية التى يمكن أنْ تقدم للقادة السياسيِّين خططا ومشورة سياسية وتقنيات تنفيذ بديلة لتلك التى يضعها المسئولون الحكوميون. وكان تخطيط التنمية يميل بالتالى إلى أنْ يكون ممركزا للغاية، وتكنوقراطيا، ومن نوع "من أعلى إلى أسفل"، حيث يصنع الخبراء فى القمة القرارات بشأن ما تحتاج إليه الجماهير فى صورة برامج تنمية، سواء فى الرعاية الصحية، أو الزراعة، أو التعليم، أو مجالات أخرى للتنمية المخططة. ويعكس هذا الملمح للبيروقراطية المفهوم الخاص بمجموعة مجندة بصورة خاصة ومعيَّنة على أساس الجدارة لإنتاج طرق عمل عقلانية وفعالة. ومن المؤكد أن نظاما للتوظيف لا يقبل إلا أولئك الذين يمكن أنْ يُثْبِتوا المستوى المطلوب من الخبرة والكفاءة هو الذى يُنْتِج منظمات تجعل السياسيِّين يجدون من الصعب أنْ يسيطروا.

وحتى عندما تقتضى الأيديولوچيات السائدة تخفيفا لدور الدولة فإن الخبرة البيروقراطية تبقى حاسمة فى السعى إلى حلول للمشكلات التى تستمر فى الإحداق بالعالم الثالث: "أكثر من أىّ وقت مضى، يجب أن تساعد [الخبرة البيروقراطية] صنّاع السياسة فى التوصّل ببراعة إلى بدائل لسياسة التنمية

المعاصرة وبصورة خاصة برامج 'تخفيف الفقر' المتواصلة" (Balogun, 2002, p. 541).

وتنبع السلطة البيروقراطية أيضا من الاعتماد dependency. والإدارة الفعالة شرط ضرورىّ إنْ لم يكن كافيًا للتغيير المخطَّط فى البلدان النامية (Abernethy, 1971). وبقدر ما كانت الدولة فى طليعة تخطيط التغيير فى الاقتصاد والمجتمع عَبْرَ برامج الاستثمار، والتعليم، وتنظيم الأسرة، والتغذية، ورعاية الصحة العامة، وغيرها، فإنها كانت معتمدة فى نجاح تلك الخطط على إدارة قوية وفعالة. وقيام الحكومة بالتشريع، مثلا، بشأن الإصلاح الزراعىّ شيء واحد. ويحتاج التنفيذ اللاحق إلى آلاف من سندات ملكية الأرض التى ينبغى تسجيلها، والتعويضات التى ينبغى تحديدها ودفعها، والمنازعات التى ينبغى إقامة دعاواها القضائية والحكم فيها. وبدون طبقة الموظفين لا يتمّ تنفيذ شيء كما ينبغى. إن ما قد يفوز به السياسيون عَبْر التأييد الانتخابىّ أو قوة السلاح ينبغى توطيده عن طريق الإجراءات الإدارية وعن طريق كثرة من برامج التنمية التى تصوغها الحكومات فى العالم الثالث. وينطبق الاعتماد على البيروقراطية ليس فقط على تنفيذ السياسة الاجتماعية والاقتصادية، بل أيضا على الإصلاحات الإدارية والانتقالات السياسية (Balogun, 2002).

ويتمثل مصدر ثالث للسلطة البيروقراطية فى الاحترام الاجتماعىّ *والمكانة الرفيعة status* التى يتمتع بها كبار البيروقراطيِّين. ويمكن أنْ ينشأ هذا من عدد من المصادر المختلفة – تسليم الجمهور بنزاهة الخدمة العامة، أو بخبرتها المهنية؛ أو ميراث الاستعمار عندما كان الموظفون، خاصةً فى

المناطق الريفية، يقفون على قمة هيكل السلطة. وعندما ورث الموظفون بعد-الاستعماريِّين المناصب، وجداول أجور وعلاوات المغتربين الاستعماريِّين فقد ورثوا أيضا هيبتهم ومكانتهم فى المجتمع. وعندما توجد أيضا فُرص قليلة أخرى ليجد أشخاص متعلِّمون عملا، فإن الوظائف فى الخدمة العامة تصير غاية النخبة التكنوقراطية. وعلى مدى أعوام عديدة لم يكن بمستطاع القطاع الخاص أنْ يقدّم فُرصًا كان ما يزال بوسع الخدمة العامة تقديمها فى كثير من مجتمعات العالم الثالث.

كذلك فإن التوظيف فى الحكومة القومية يقدم الإمكانية المغرية للإعارة لبيروقراطية دولية لإحدى وكالات الأمم المتحدة، مثل الفاو FAO، أو البرنامج الإنمائىّ للأمم المتحدة UNDP، أو حتى منظمة الصحة العالمية WHO، مع البنك الدولىّ، أو صندوق النقد الدولىّ IMF، أو حتى منظمة محلية مثل منظمة الدول الأمريكية OAS، أو لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبىّ. والقِيَم العالمية التى يجرى نشرها عَبْر مثل هذه الحركات والاتصالات تعزِّز إلى مدى أبعد المكانة النخبوية للبيروقراطيِّين فى بلدانهم ذاتها. ويمكن أنْ يقود هذا إلى بيروقراطية تؤدِّى نوعا من دَوْر هيمنة ينشر أيديولوچيا الدولة ونظرتها الخاصة ودورها فى التنمية. وفى الكتابات الوظيفيّة كان هذا يُمَيَّز بوجه خاص باعتباره يستهدف الدمج القومىّ عَبْرَ إعلان قِيَم ذات طابع عالمىّ وغربىّ وحديث. وكان يجرى تمييز البيروقراطيّين بأنهم يجرُّون البلدان على طول درب التقدُّم. ذلك لأنهم لم يقوموا فقط بالتأثير فى اختيارات سياسات الحكومات بل قاموا أيضا

بالتأثير فى الطريقة التى تصوَّرَ بها الأشخاص الذين خــارج الحكومــة دور الدولة فى التنمية.

وكانت تجرى الإشارة إلى عامل رابع فى مناقشات أسبق عن الدولة بعد-الاستعمارية. وهو عامل القوة *النسبية* للبيروقراطية كمؤســسة سياســية *إزاء* مؤسسات أخرى (Wallis, 1989, pp. 24-30). وهذا التصوُّر شائع فــى كلٍّ من العلم السياسىّ الماركسىّ والوظيفىّ. وكان **ريجز** قــد قــام بــصياغة الموقف الوظيفىّ بالطريقة الأكثر إقناعا (Riggs, 1963). ويظهر خط نقــاش مماثل للغاية فى تحليل الماركسىّ الجديد **علوى** Alavi لپاكستان وبنجلاديش. وتشدد هاتان المدرستان الفكريتان على السواء على أن هناك تركة استعمارية تمثلتْ فى التنمية المتخلفة للمؤسسات السياسية التى ربما كان من شــأنها أنْ تجعل البيروقراطية عرضة للمحاسبة. فقد طوَّر الاستعمار البيروقراطيــات على حساب مؤسسات أخرى. وكان معنيًّا بسلطة المــوظفين فــى العلاقــة بالمجتمع أكثر ممــا بــسلطة المجــالس التمثيليــة، والأحــزاب الــسياسية، ومجموعات الضغط، ومنظمات أخرى ممثِّلة لمختلف أقسام المجتمع وكــان من المتوقع أنْ تتطور إلى مؤسسات قادرة علــى الرقابــة علــى الجهــاز البيروقراطىّ للدولة.

وترك الاستعمار وراءه بيروقراطية جيدة التنظيم كان على الحكومة الجديدة أنْ تزودها بأشخاصها العاملين، فى كثير من الأحيان فى سياق عجز كبير فى قوة العمل المؤهلة المحلية. وكان يجرى وضــع بــرامج متعجلــة للتدريب لإنتاج أشخاص قادرين على أنْ يحلُّوا محلّ المغتــربين الــذين لــم يكونوا مدعوِّين للبقاء ومساعدة الحكومات المستقلة حديثا فى أداء وظيفتهــا.

وهكذا ورثت الدول الجديدة بيروقراطيات مَهيبة، وجيدة التنظيم، وذات حسّ قويّ بالهوية المشتركة، على حين أن المؤسسات الأخرى كانت تفتقر إلى نفس القوة والشرعية. ومع ازدياد قوة المنظمات الجماهيرية، تغيَّر هذا الوضع. ومع إبراز الأحزاب الجماهيرية لقادة لا يعتمدون على البيروقراطية بل على الدعم الجماهيريّ فى الانتخابات، ومع طول الفترة التى كان على المؤسسات البرلمانية أنْ توطد فيها نفسها، كانت تنمو تقنيات أقوى للرقابة على البيروقراطية. وكلما تطورتْ المجموعات خارج الدولة، فى الأعمال، والزراعة، والحركة العمالية، والمهن، بصورة أكبر وأنتجتْ منظماتها الخاصة، كانت البيروقراطية تُعْتَبَر مسئولة بصورة أكبر أمام المجموعات الأخرى لصناع القرار.

ومن ناحية أخرى فإن السلطة السياسية للبيروقراطية لا تقترن بالضرورة مع الكفاءة الإدارية. وفى كثير من الأحيان يكون عليها أنْ تعمل بمعلومات، خاصةً معلومات إحصائية، غير وافية. وواقع أنها تحتكر المعرفة الملائمة للسياسة لا يعنى أنها ستملك كمية قوة العمل الماهر اللازمة للمهام المخصصة لها. كما يمكن أنْ تكون غير راغبة لأسباب سياسية فى إكمال المشروعات التى بدأتْ فى عهد القيادة السياسية السابقة (Milne, 1972). ويؤكد **ريجز** منذ وقت طويل أنه كلما كبرتْ السلطة السياسية للبيروقراطية، كانت الحوافز على الإدارة الفعالة أضعف وكانت البيروقراطية أكثر عقمًا. وزعم أيضا أن الكفاءة تتغير بتناسب عكسيّ مع وزن سلطة البيروقراطية، إلى حد كبير نتيجة لـ *اختلال التوازن* بين البيروقراطيات ومؤسسات سياسية أخرى وللانشغال الشديد اللاحق للبيروقراطيّين بتعزيز مصالحهم

البيروقراطية أكثر مما بخدمة الحكام السياسيِّين (Riggs, 1964). والقدرة الإدارية لدول العالم الثالث هى الآن موضع الاهتمام من جانب وكالات دولية مثل البنك الدوليّ تحاول إعادة تحديد دور الدولة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما وجد **ريجز** دلائل تاريخية ومعاصرة تدعم استنتاج أن السلطة والتوسع البيروقراطيَّيْن كانت لهما نتائج منطقية عكسية بالنسبة لتنمية الأنظمة السياسية. إذْ إن نظام الجدارة، المتمثل بأقوى صورة فى طرق التوظيف البيروقراطيّ، يُقَوِّض إحدى أقوى دعائم نظام حزبيّ ناشئ، أىْ "غنائم" المنصب. وتضعف المركزية البيروقراطية والرقابة على الحكومات المحلية الآثار التربوية للمشاركة السياسية. كما تضعف التعبئة البيروقراطية لمجموعات المصالح مراكز الضغط السياسيّ المستقل. ولا يمكن أنْ تزدهر المؤسسات التشريعية البرلمانية على قاعدة ضعيفة من الأحزاب، ومجموعات الضغط، والمشاركة الشعبية. وتشرف البيروقراطيات بدلا من البرلمانات على زيادة الإيرادات، والإنفاق، ومبادرات السياسة. كذلك فإن "الشكلية" البيروقراطية، التى تُسَنّ بها القوانين ولكنْ لا تنفَّذ بها، تقوِّض المؤسسات التمثيلية إلى مدى أبعد. ويمكن أنْ تستغل البيروقراطية النظام القضائيّ، المفتقر إلى الدعم الشعبيّ، للاستعانة بها فى إساءة استخدام السلطة؛ وبالتالى فإن "التوسُّع البالغ السرعة للبيروقراطية عندما يتلكأ النظام السياسيّ وراءها يميل إلى تثبيط تطوير سياسات فعّالة... وتملك المؤسسات السياسية المنفصلة فرصة أفضل للنمو إذا كانت المؤسسات البيروقراطية ضعيفة نسبيا" (Riggs, 1963, p. 126).

وهكذا يمكن أنْ تقوم بيروقراطيةٌ بالتثبيط بصورة إيجابية لتنمية مؤسسات يمكنها تأمين المحاسبة والوظيفة كهيئات بديلة لصنع القرار. وعملية تنمية مختلف المؤسسات السياسية مثل البيروقراطيات والأحزاب ليست منفصلة وغير مرتبطة. والواقع أن البيروقراطية تخلق فراغات سياسية لكيْ تملأها بنفسها (Heeger, 1973, pp. 605-6).

ويقوم الوظيفيون بمفهمة هذا الاختلال المؤسسيّ باعتباره "تعددية الوظائف" multifunctionality، مؤكدين أنه فى المجتمعات الانتقالية لم تصبح الهياكل السياسية حديثة بالكامل. وقد شملت الفكرة الوظيفية للحداثة السياسية بيروقراطيةً متخصصة بالكامل فى تطبيق القواعد. وفى المجتمعات المتقدمة كما يعرِّفها الوظيفيون تبقى السلطة مِلْكًا للناس ويكون الموظفون الحكوميون هناك لتقديم المشورة وطاعة الأوامر. ولدى المجتمع الانتقاليّ هياكل سياسية لم تصبح متخصصة بالكامل، غير أنها متعددة الوظائف. ويصير من الممكن منطقيا أنْ تؤدِّى الهياكل البيروقراطية كل وظائف المُدْخَلات والمُخْرَجات المتصلة بالنظام السياسيّ وأنْ تكون مهتمة بوظيفة صُنْع–القاعدة rule-*making* بقدر اهتمامها بـ*تطبيق*–القاعدة rule-*application* (Almond, 1960). غير أنه كانت هناك دائما صعوبة فى تطبيق مقاييس التصنيف الوظيفيّ على البيروقراطيِّين فى العالم الثالث (Smith, 1988).

وقد اعتمد المنظِّرون الاجتماعيون الماركسيون مقاربة مختلفة للتنمية البيروقراطية المفرطة. ووجدتْ دراسة فى مالى "أزمة استعمار" أحدثتْ الاستقلال قبل أنْ تملك أىّ هياكل سياسية قابلة للحياة بخلاف البيروقراطية فرصة للتطور (Meillasoux, 1970). كما يشير تحليل **علوى** لباكستان

وبنجلاديش إلى التنمية المفرطة للبيروقراطية بالمقارنة مع المؤسسات السياسية الأخرى. وحالما تمّ تحريرها من السيطرة المتروپولية المباشرة، كانت هذه الأوليجاركية قادرة على توسيع سلطتها السائدة فى المجتمع، واغتصاب دور اقتصادىّ جديد، وتكثير الضوابط البيروقراطية والمصالح العامة، والتلاعب بواجهة الحكم الپرلمانىّ، وحتى انتزاع السلطة فى نهاية المطاف من أيدى النظام الديمقراطىّ.

وفى أماكن أخرى دلّتْ التجربةَ على الحاجة إلى تعديلات لهذا التصوير للبيروقراطية. ففى كينيا، على سبيل المثال، كانت البيروقراطية منقسمة إلى فروع وفئات. ولم تكن للموظفين الحكوميِّين دائما مصالح متماثلة مع مديرى المشروعات المملوكة للدولة وكانت تلك المشروعات "معرَّضة بصورة خاصة للقيم البرچوازية المجسَّدة فى التكنولوچيا، وممارسات الإدارة، وأيديولوچيا 'الكفاءة'، إلخ. للشركات التى استولت عليها". كما كان من الضرورى تمييز بيروقراطيِّى الخبرة/ الجدارة career bureaucrats من المسئولين الحزبيِّين الذين اندرجوا فى الإدارة العامة، وبصورة خاصة على أساس الصلات الطبقية الخاصة بكل منهم (Leys, 1976, p. 44).

كما عدّلتْ سلطات أخرى النموذج بعد - الاستعمارىّ بالنظر إليه على أنه مرحلة عابرة وحتى مرحلة تم تجاوزها فى بعض مجتمعات العالم الثالث - وبصورة خاصة فى الهند، حيث كانت الإدارة الاستعمارية مفرطة التنمية وكانت لها هيبة هائلة دعمتْها أيديولوچيا معقدة عن التفوق العرقىّ، والأبوية، والتسامح مع تلك المؤسسات المحلية التى أُعْتُبِر أنها قابلة للتوفيق مع المصالح المتروپولية. غير أنه بعد الاستقلال قامتْ طبقة متوسطة هندية

تامة الرسوخ بوضوح بالمفصلة بصورة متزايدة لمصالحها عَبْرَ المؤسسات الرسمية للديمقراطية السياسية. وبصورة متزايدة صار السلوك الإدارىّ فى الهند بعد-الاستعمارية بيروقراطيا وذرائعيا "كاستجابة لنشأة سلطات تشريعية، وأحزاب سياسية، وأشكال جديدة للتمايز الطبقىّ، عملتْ معًا لتقويض استقلال الجهاز الإدارىّ للدولة" (Wood, 1977, p. 307). وعلى وجه التحديد، نشأتْ طبقة من المزارعين الرأسماليِّين باعتبارها حاسمة فى تكوين السياسات الزراعية. وكان تأسيس المؤسسات الديمقراطية يعنى بالنسبة للبيروقراطية فقدان النفوذ والسلطة، والمكانة. وعندما سعتْ المصالح الطبقية إلى معارضة الإصلاحات عن طريق تقويض السلطة الإدارية، انسحبتْ البيروقراطية إلى أيديولوچيات المهنية، والذرائعية، والحياد.

ويمثل الاستقرار البيروقرطىّ، أو *استمرار* النُّخْبة البيروقراطية بالمقارنة مع نخَب سياسية أخرى، مصدرا آخر للسلطة. فالحكومات تأتى وتذهب، *والانقلابات* coups تأتى بتغييرات النظام، ولكن البيروقراطية تبقى. وتنتهى نُخَب أخرى إلى أنْ تصير معتمدة عليها: "قلَّما يحدث للرجال الذين يقودون *انقلابا* أنْ يطيحوا برجال الإدارة" (Abernethy, 1971, p. 95). وفى حالة پاكستان، يبدو أن البيروقراطية كانت قادرة على السيطرة منذ بداية الحكم 'العسكرىّ' ذاتها (Alavi, 1990). وينطبق الشيء ذاته على أفريقيا: "فى بلدان مثل توجو، ونيچيريا، وغانا، وسيراليون، وليبيريا، وزائير السابقة، كانت الخدمة العامة هى التى اتجهتْ إليها الطغمة العسكرية عندما بدأتْ التحدِّى الصعب المتمثل فى 'تعليق' الدستور، وحلّ البرلمان، والحكم بالمراسيم" (Balogun, 2002, p. 547). وتحت شروط عدم الاستقرار السياسىّ

يعزِّز استمرار البيروقراطية سلطتها. ذلك أن من المستحيل الاستغناء عنها كمؤسسة، وفى كثير من الأحيان يكون فى غاية الصعوبة أنْ يحلَّ محل العاملين فيها أولئك الذين يملكون الالتزام الأيديولوچىّ المطلوب من جانب قادة حُكْم أو نظام جديد، خاصةً إذا كان الحرس القديم يحتكر الخبرة الإدارية.

البيروقراطية والوصول

ترتبط السلطة البيروقراطية أيضا بـ *التخصيص الإدارىّ* *administrative allocation* لموارد الدولة النادرة لتلبية الحاجات المحدَّدة سياسيا لمختلف أقسام السكان - لدعم الدخل، والتوظيف، والأرض، والمُدْخَلات الزراعية، والغذاء، والرعاية الصحية، والتعليم، والائتمان، والمأوى، والمؤن العامة الأخرى التى ينبغى إدارتها بيروقراطيًّا.

وإذا استدعينا مختلف المعانى المرتبطة بالبيروقراطية، وخاصةً البيروقراطية بوصفها نوعا بعينه من العقلانية، نجد أن العقلانية ترتدى فى سياق التخصيص البيروقراطىّ للموارد النادرة أهمية سياسية خاصة. وتعنى المستويات المرتفعة من الحاجة، خاصةً بين الأقسام الأفقر من المجتمع ولكنْ أيضا بين أقسام أخرى، مثل رأس المال الخاص، أن على البيروقراطية أنْ تُخَصِّص موارد نادرة وفقا لأنواع محدَّدة سياسيا من الحاجة. ولا تُتْرَك السوق لتقوم بمثل هذه التخصيصات، بل يتمّ هذا من خلال الإجراءات الرسمية.

وعلى سبيل المثال، إذا كان الفقراء محكوما عليهم بأنْ يكونـوا فـى حاجة – إلى دخل، وعمل، وأرض، ورعاية صحية، ومُـدْخَلات زراعيـة، وغذاء، وتعليم، وهكذا إلخ. – لأنهم يفتقرون إلى المـوارد للحـصول مـن السوق على ما هو مطلوب لمواصلة الحياة على مستوى بعينـه مخـصَّص رسميا، فإنه ينبغى إجراء تخصيصات بيروقراطية. وفى حالة الدخل، يمكـن اتخاذ خطوات لخلق فُرَص عمل مثل برنامج للأشغال العامة سيُجَنِّد فيه عمال من مجموعة مستهدفة تحدَّدت حاجاتها رسميا وجرى إعداد التـدخل العـام لتلبيتها. غير أن الحاجة يمكن تحديدها بوصفها الأرض بحيث يمكن أنْ يُعيل الناس أنفسهم. وفى هذه الحالة قد تتمثل السياسة فى برنامج إصلاح زراعـىّ يخصِّص الأرض لمن لا يملكون أرضا. وقد تكون الحاجة إلـى مـأوًى لا يمكن طلبه من قطاع الإسكان الخاص. وبصورة مماثلة قد لا تكون الـسوق الخاصة للتعليم فى متناول بعض فئات الناس الذين يجرى تعـريفهم سياسـيا بأنهم "محتاجون" إلى توفير التعليم لهم. وتقع الرعاية الصحية فى فئة مماثلة.

وتؤثر مثل هذه التخصيصات على مجموعات أخرى مـن الأتبـاع. ويمكن تمييز فئات محدَّدة من المنتجين الـزراعيِّين والـصناعيِّين بوصـفهم محتاجين إلى مُدْخَلات لازمة لزيادة مستويات الإنتاجية. وقد تكون مجموعة منتجة كاحتمال عاجزة عن الحصول على الائتمان فى الأسواق المالية نتيجة للافتقار إلى رَهْن حيازىّ مضمون أو إلى القدرة على السداد بسعر الفائدة فى السوق، ولهذا تقدِّم الدولة قروضا بسعر فائدة مدعوم. ويمكـن النظـر إلـى الحاجة إلى زيادة الإنتاجية من حيث المُدْخَلات المادية مثل المخـصبات، أو التقاوى، أو المعدَّات، التى ستقوم الدولة مرة أخرى بتخصيصها.

وتُعَدّ مجموعة واسعة من تدخلات الدولة التى تستهدف مجموعـات محدَّدة من المستفيدين مرادفة تقريبا لتخطيط التنمية فى كثير من أنحاء العالم الثالث. ويجب أنْ تُدار تدخلات الدولة تلك بيروقراطيا عن طريق مـوظفين يعملون وفقا للنموذج الڤيبيرىّ للخدمة العامة. وسـيجرى تطبيـق القواعـد واللوائح على حالات خاصة. ويتمّ خلق استحقاقات المزايا العامة مـن أجـل مجموعات خاصة. ومن الناحية النظرية، سيكون المـستفيدون المقـصودون قادرين على تمييز وضعهم بوصفهم كذلك، وسيتمّ إخطارهم بحقوقهم المحدَّدة حديثا، وسيكونون قادرين على فَهْم الطريقـة التـى تـصل بهـا الهيئـات البيروقراطية إلى القرارات النهائية فى حالات فرديـة. وبـصورة مماثلـة يتصرف المسئولون وفقا لمعايير تنظِّم عملية صُنْع القـرار، بـاحثين عـن معلومات ملائمة لاختبار ما إذا كانت قد تمّت تلبية الشروط المحدَّدة. ويمكن أنْ تكون الشروط عديدة ومعقَّدة. ومع هذا فإنه يظل مـن الممكـن فحـص مطالبة بصورة منهجية لمعرفة ما إذا كان صاحب المطالبة يوجد فى الفئـة المستحقة أم لا.

وفى نظر كثير من الناس لا توجد مشكلة فى فهـم الطريقـة التـى تخطط بها الهيئات العامة مثل هذا الإنفاق ومثل هذه التـدخلات، والطريقـة التى تصنع بها القرارات بشأن تخصيصها. وقد يكون هناك تدخُّل سياسىّ فى عملية التخصيص الإدارىّ، ممـا يقـود إلـى الانحـراف عـن المعيـار البيروقراطىّ. وقد لا يتمّ إجراء التخصيصات بنزاهة ووفقا للقواعـد. إنهـا عملية بالغة التسييس، ولكنْ بالنسبة لأقسام المجتمـع ذات الميـول الغربيـة والمتعلمة تكون عمليات صُنْع القرار مفهومة. غيـر أنـه بالنـسبة لأقـسام

المجتمع الأخرى فى الاقتصادات الزراعية الفقيرة السائرة فى طريق التغيير، يكون من الصعب التكيُّف مع طُرق صُنْع القرار.

وفى مجتمع فلاحيّ يمكن أنْ تبدو هذه البقرطة bureaucratization غريبة جدا؛ وليس هذا لأن الناس يفتقرون إلى الذكاء، أو لأنهم غير عقلانيِّين، أو لأنهم متخلفون للغاية. بل يكون هذا لأن العقلانية البيروقراطية لا تتوافق مع العقلانية الفلاحية. ذلك أن سلوك البيروقراطيّ، الذى لا يمكن أنْ يتعامل إلا مع معلومات ملائمة للحالة التى تقع ضمن نطاق سلطته، قد يبدو غريبا جدا فى سياق المجتمع الريفيّ فى كثير من أنحاء العالم. والحقيقة أن رَفْض معلومات بشأن الوضع الحاليّ لشخص باعتبارها غير متصلة بالموضوع من الصعب أنْ يقبلها شخص عندما يكون جزءا من مجتمع محليّ تتفاعل فيه جوانب حيوات مختلفة. ولا ينظر الناس إلى أنفسهم على أنهم يقفون فى علاقة مستوى واحد مع الآخرين، بل فى علاقات متعددة-الخطوط multi-stranded (Wood, 1977). ويمكن مفاتحة أحد المرابين أكثر من موظف التوسع الزراعيّ بشأن قَرْض، غير أن العلاقة مع المرابى ستكون مختلفة عن العلاقة مع موظف حكوميّ. وتجمع العلاقات المتعددة الخطوط للمجتمعات الفلاحية الدَّيْن، والقرابة، والإيجار، والتوظيف، والعلاقة المتبادلة، والانقسامية السياسية، والتعيينات السياسية. والحقيقة أن بيروقراطيًّا يتعامل مع حالات متماثلة بالطريقة نفسها ويركِّز على وجه الحصر على جوانب مختارة رسميا من ظروف أحد الأفراد إنما يستخدم شكلا له طابع غربيّ بطريقة استثنائية من العقلانية التى يمكن أن يكون المزارعون الأغنياء والمتعلمون فى المجتمع المحليّ قادرين على تقديرها والتعاون معها. غير أن

الأعضاء الفقراء، والأميِّين، وغير المتعلمين، *والتابعين* فى المجتمع، الـــذين يمكن أنْ تكون برامج الإنفاق العام مـــستهدفة إيـــاهم علـــى نحـــو خـــاص ومدروس، قد يجدون من الصعب التكيُّف مـــع العمليـــة. ويمكـــن مفاتحـــة بيروقراطىْ بطريقة متعددة-الخيوط. وسوف يتمّ تعريـــف جوانـــب أخـــرى للظروف الاقتصادية والعائلية لفرد التى هى كلية الانتشار فى الوقت الحـــالىّ على أنها عديمة الصلة ببيروقراطىّ. وسيتمّ تعريـــف الحاجـــات باعتبارهـــا خصائص مختارة رسميا لوجود شخص. ومن ناحية أخـــرى، لـــن يرغـــب صاحب المطالبة فى عرض حالة. وسيرغب فى عرض قصة بشأن الجوانب المتكاملة لوجوده بأكمله.

وربما لن يُصاب البيروقراطيـــون بالدهـــشة عنـــدما يكتـــشفون أن برامجهم ليس لها التأثير الذى كان يأمله صُنَّاع القرار لها. وفى كثيـــر مـــن الأحيان يجرى استخدام الموارد التى تقدمها طبقة الموظفين لإشباع ما ينظر إليه المستفيدون على أنه حاجات أكثر إلحاحا (Wood, 1977). كما أنهم لـــن يدهشهم أن المستفيدين المقصودين لا يتقدمون للمطالبة بحقـــوقهم. وإدخـــال برنامج حكومىّ يمكن أنْ يكون محفوفا بالخطر إذا كان ينطوى على التخلص من الالتزامات التقليدية للمجتمع المحلىّ. وإذا فشل التخصيص البيروقراطىّ فى العمل كما كان مقصودا، وإذا جرى الانـــسحاب مـــن هياكـــل المجتمـــع المحلىّ، ولم يَعُدْ هناك سَعْى إلى الحماية، والمساعدة، والصلة المتبادلة مـــن العلاقات المحلية، فإن النتائج المنطقية يمكن أنْ تكون كارثية. والحقيقـــة أن وَضْعا من التبعية وحتى الاستغلال قد يجرى تفضيله علـــى وضـــع مُتَلَقٍّـــى برنامج دولة.

وتخلق أمراض البيروقراطيـــة bureaupathologies التـــى ســبقت الإشارة إليها مشكلات أخرى لأولئك الذين لا يستطيعون تفـــادى الاتـــصال بالمصالح الإدارية. وفى الهند، تُطيل ثقافة بيروقراطية مصابة بالشكلية (رغم أن بها فائضا من العاملين) أمد الفساد، وتشوِّه حرية تقدير عشوائية العلاقات بين الموظفين وجمهورهم إلى حدّ استخدام وسطاء لمتابعة الحـــالات عَبْــرَ البيروقراطية من جانب أصحاب مطالبات راغبين فى تفادى الاتصال وجهـــا لوجه مع الموظفين. ومن الجلىّ أن مثل هذا النظام يضع الفقراء أمام مزيـــد من العوائق عندما يبحثون عن الوصول.

وقد تعنى الضغوط على الموظفين، بما فى ذلك الفساد، أن المـــوارد التى ينبغى تخصيصها لا تتلقاها المجموعة المستهدفة بل تجد طريقها بـــدلا من ذلك إلى أغراض أخرى. ويمكن أنْ يكون الموظفون الإداريون إلى حـــدّ معين تحت رحمة الضغوط السياسية لتستفيد النُخَب المحليـــة علـــى حـــساب المجموعات المقصودة التى تحدِّدها البرامج الحكومية. ومن الـــضرورىّ أنْ يكون البيروقراطيون قادرين على إثبات نجـــاحهم. ويمكـــنهم أنْ يـــستعملوا حريتهم فى التصرف لتخصيص الموارد لأولئك الذين يمكن أنْ يحققوا نتائج، مثلا من حيث الناتج الزراعىّ، ويمكن ترجمة هـــذا إلـــى مـــستويات الأداء الإدارىّ التى تُشْبِع المتفوّقين: على سبيل المثال، المزارعين الذين لديهم خبرة التقنيات الزراعية الحديثة والصفقات التجارية. وحيث إن *المُـــزارع farmer* الرأسمالىّ الطابع، الاقتصادىّ بطريقة عقلانية، الذى يعرف القراءة والكتابة، والمتوجِّه إلى السوق هو الذى يتوافق مع نموذج السلوك الذى يجرى علـــى أساسه توقُّع البرامج التى تُدار بيروقراطيا، فإن مثل هـــذه البـــرامج ســـوف

تفضله حتما على الفلاح الفقير المتوجِّه إلى البقاء، والغارق في الديون، والتابع، والهامشيّ، والضعيف. وبهذه الطريقة يجرى إدخال التحيز فى كثير من تخطيط التنمية الذى يوجِّه تدخلات الدولة نحو مجموعة محدَّدة من المستفيدين (Wood, 1977, 1984).

طبقة حاكمة

قد تصير البيروقراطيات أكثر من مجرد مؤسسات سياسية. إذْ يمكن أنْ تشكِّل نوعا جديدا من الطبقة، وطبقة حاكمة علاوة على ذلك.

أولا، كانت لدى بعض البلدان النامية ما كان يُسَمَّى نمط الإنتاج البيروقراطىّ. فالبيروقراطية تسيطر على وسائل الإنتاج وتديرها عَبْرَ الدولة. وهى توفِّر التنظيم الضرورىّ. وهى تخلق كثرة من فُرَص المهن البيروقراطية عن طريق خلق هيئات عامة تحتاج إلى مديرين عامِّين – مجالس تسويق، وشركات تنمية، ومنظمات شبه حكومية أخرى وفروعها (Hirschmann, 1981). وهى تقوم بمفصلة أيديولوچيا لمِلْكية وتخطيط الدولة. كما تنظِّم وسائل إعادة إنتاج نفسها عن طريق توريث ذرية البيروقراطيِّين بصورة غير متناسبة فُرَصا مواتية للحصول على المؤهلات المطلوبة لتولِّى مناصب بيروقراطية وبالتالى لدخول الطبقة الجديدة.

وعلى سبيل المثال، استخدمتْ البيروقراطية بعد–الاستقلالية فى مالى وصولها إلى السلطة السياسية للحصول على بعض السمات المميزة لطبقة اجتماعية. فقد سيطرتْ على البنية التحتية للاقتصاد ووسائل القمع،

واستعملتْها فى المحافظة على سيطرتها، خاصةً فى صراعها مع الطبقات الاجتماعية المحلية الضعيفة. وقبل كل شيء أنشأتْ قطاعا مُؤَمَّما للاقتصاد جعل من الممكن تحت لقب الاشتراكية وَضْع الاقتصاد تحت السيطرة البيروقراطية.

وتنزانيا حالة أخرى. فقد برَّرت أيديولوچيا الاشتراكية الأفريقية الملكية العامة والإدارة والتوجيه البيروقراطيَّيْن، على أقل تقدير، القمم المسيطرة للاقتصاد. وسيطرتْ الدولة على معظم الفائض الاقتصادىّ المحقَّق أكثر مما تركتْه للاستحواذ الشخصىّ. وكان استخلاص الفائض يتمّ عن طريق مؤسسات الدولة. وعلى هذا النحو عملتْ فى العلاقة مع وسائل الإنتاج بطريقة مماثلة لطبقة حاكمة *مالكة*. ولم تقم البيروقراطية فقط بإدارة وسائل الإنتاج من خلال المشروعات المملوكة للدولة، بل سيطرتْ أيضا على مختلف أسعار عوامل الإنتاج لتأمين قيام المنتجين المباشرين بإنتاج فائض تقوم البيروقراطية عندئذ بمراكمته ونشره. وكان إلغاء حقوق العمال فى الإضراب، وفَرضْ ضوابط حكومية أخرى على النقابات العمالية، وتطبيق أسقف أجور تتفق مع اللوائح، والانخرط فى تخطيط قوة العمل، وتولِّى الإشراف على التسويق الزراعىّ، والتحكم فى الأسعار التى تُدْفَع للمنتجين الزراعيِّين، تشكِّل جميعا سيطرة البيروقراطية على وسائل الإنتاج والفائض الذى يجرى خلقه. وسمحتْ الطبقات الاجتماعية الضعيفة لـ "عصابة حاكمة" بأنْ تصير "برچوازية بيروقراطية" تتألف من الوزراء، وكبار الموظفين الحكوميِّين، وأصحاب الرُّتَب العليا من ضابط القوات المسلحة والشرطة، وأعلى مستويات البيروقراطيِّين الحزبيِّين. وقد تطورت "البرچوازية

البيروقراطية" من كونها من الناحية الأساسية سياسية-إدارية بدور تنظيميّ فى الاقتصاد إلى "فاعلين سائدين فى الاقتصاد": "وعندئذ أتت السلطة السياسية والسيطرة على الملكية لتستقرّ فى الطبقة نفسها" (Shivji, 1976, p. 85).

ثانيا، يمكن النظر إلى الخبرة التى تملكها البيروقراطية على أنها عامل آخر من عوامل الإنتاج، بالإضافة إلى الأرض، والعمل، ورأس المال. وتقدِّم البيروقراطية الهيئات اللازمة والمعرفة الإدارية، والعلمية، والتقنية المطلوبة. وهى تستولى على ميراث الاستعمار ذلك الذى سيطرت فيه البيروقراطية على الطبقات المحلية الجنينية. وتحتكر البيروقراطية التنظيم وكل خصائصه اللازمة لإدارة الاقتصاد. وهى تُمَفْصِل أيديولوچيا فى سبيل دعم ذلك. وكل نمط إنتاج يقتضى مجموعة من الأفكار لتبرير سيطرة عنصر حاكم فى المجتمع على الفائض. وفى تنزانيا كانت الأيديولوچيا هى الاشتراكية الأفريقية (Stein, 1985)، غير أن القادة فى أنحاء أخرى من العالم الثالث قاموا بمفصلة أنواع مختلفة من الاشتراكية: عملت طبعة مالى من الاشتراكية بطريقة مماثلة كتبرير للتنمية التى تديرها الدولة.

هناك إذن ملامح ديمقراطية أُعتُبِرَتْ علامات على نشأة نوع جديد من الطبقة الحاكمة. ويُعْتَبَر واقع أن الملكية حق ثابت للمجتمع وليس للبيروقراطية خدعة قانونية الشكل. فالشيء المهم هو السيطرة، كما قيل حقا عن الرأسمالية – مديرو أصول الشركات وليس مُلاكها هم أصحاب السلطة. وما يجعل تراكم الثروة الشخصية ممكنا إنما يتمثل فى عمل طويل الأجل فى البيروقراطية. والواقع أن الرواتب التى يتمتع بها أصحاب المراكز العليا فى

بلدان أفريقية كثيرة، ووصولهم السَّهْل إلـــى الائتمـــان، وســيطرتهم علـــى التصاريح، والتراخيص، والمناقصات، جعلت بمستطاعهم أنْ يحصلوا علـــى أملاك عقارية حضرية وريفية ومشروعات تجارية (Hirschmann, 1981).

على أن المصالح الطبقية لبيروقراطية الدولة لا تصف بالـضرورة الطابع الطبقىّ للدولة. وعلى سبيل المثال، كانت الطبقة السائدة فى المجتمـــع الأفريقىّ فى سبعينيات القرن العشرين هى البرجوازية /*الأجنبية*. وكانـــت أىّ مصالح طبقية قد تكون للعاملين فى الدولة تنعكس فقط فـــى سياســـة الدولـــة بطريقة ثانوية (Leys, 1976). وربما كان كبار أعضاء البيروقراطية قادرين على أنْ يُبَرْجِزُوا embourgeose أنفسهم عَبْرَ فُرَص الحصول على الملكيـــة عن طريق مواقعهم الرسمية، حيث يستفيدون بـ "جانب كبيـــر مـــن الفـــائض الاقتصادىّ الذى ينتجه المجتمع لتكديس ثروات لأنفـــسهم" (Alavi, 1990, p. 23) وحتى يتمتعوا بحراك اجتماعىّ أساسىّ لأنفسهم ولأُسَرِهم كنتيجة، غيـــر أن هذا وحده لا يرقى إلى مستوى دليل على نشأة هيكل طبقى جديد.

الحدّ من البيروقراطية

يتأثر دور البيروقراطيات فى سياسات البلدان النامية بصورة متزايدة بمبادئ التحرير الاقتصادى والإدارة العامة الجديدة (NPM). وفى ظل المشروطيات التى تفرضها الوكالات المتعددة الجنسيات مثل البنك الدولىّ، وصندوق النقـــد الدولىّ، والبرنامج الإنمائىّ للأمم المتحدة، وبنك التنمية الآســـيوىّ، وبـــدعم المانحين الأقوياء الثنائيّى الأطراف مثل وكالة التنميـــة الدوليـــة الأمريكيـــة،

كانت بعض حكومات العالم الثالث مضطرة إلى الخضوع لبرامج التـصحيح الهيكلىّ. واعتمدتْ حكومات أخرى مثل الصين وتايلندا مثل هذه الإصلاحات بصورة مستقلة (Worthley and Tsao, 1999, Bowornwathana, 2000).

وشملتْ هذه البرامج خفض حجم القطاع العام من خلال خصخـصة المشروعات المملوكة للدولة. كما أن الوكالات الدوليـة نفـسها اشـترطتْ ودعمتْ إصلاحات إدارية وفقا للإدارة العامة الجديدة. وكانت نتـائج هـذه السياسة بالنسبة لدور البيروقراطيات فى سياسات دول العالم الثالث مختلطة، ولم تكن كلها بحال من الأحوال فى اتجاه تأمين سيطرة ديمقراطية أكبر على الموظفين الحكوميِّين (Turner and Hulme, 1997; Hughes, 1998).

وعلى السطح سيبدو أنه لا يمكن تفادى برنامج للخصخصة للحدّ من قوة البيروقراطيِّين ببساطة عن طريق انتزاع إنتاج الـسلع والخـدمات مـن أيديهم وبيعها بأسعار تصفية للقطاع الخاص. ويُترَك فى هذه الحالة حجم أقل كثيرا لإدارة البيروقراطيِّين. غير أن دول العالم الثالـث مـا إنْ تعلَّمـتْ أنْ تُخَصْخِص حتى نُصِحَتْ بأن تُنَظِّم. وكجزء من اكتشاف البنـك الـدولىّ أن الدولة يجب على كل حال أنْ تلعب دورا رئيسيًّا فى تنمية بلد مـن البلـدان، أوضح أن "الحكومات آخذة فى تعلُّم أن إصـلاحات الـسوق والتكنولوچيـا السريعة التغيُّر تطرحان تحدياتها التنظيمية. إن الدول لا تستطيع أنْ تتخلَّـى عن التنظيم" (World Bank, 1997, p. 61).

ووفقا للقدرات الإدارية المحلية، تحتاج الدولة إلى موظفين لفـرض تطبيق القواعد التى تدعم الأسواق التنافسية، وتحمى البيئة، وتعزِّز التجديـد الصناعىّ، وتمنع مفاسد القوى الاحتكارية، وتُنَوِّر المستهلكين والعمال (مثلا،

بشأن الصحة ومخاطر الأمان فى الإنتاج أو الاستهلاك)، وحمايـــة ســـلامة النظام المالىّ (مثلا، عـــن طريـــق تنظـــيم البنـــوك)، وحمايـــة المـــدَّخرين والمقترضين من "عدم تناظُر المعلومات". ويجب أنْ تقوم الإدارة العامة بأداء التنظيم، ويحتاج المنظمون إلى سلطة حرية التقدير والتصرف لكىْ يستجيبوا بمرونة للظروف المتغيرة. ومرة أخرى فإن المصلحة العامة والرفاهية العامة تعتمدان بشدة على كفاءة واستقامة الموظفين العامين.

كما أعيد اكتشاف أهمية الخدمات العامة بالنسبة للضعفاء. والحقيقـــة أن الخدمات التى تقدِّم الوصول الهزيل إلى الرعاية الصحية، والتعليم، والمياه النقية، والصرف الصحىّ، وموارد حيوية أخرى صارت جزءًا مـــن "أجنـــدة فقر" جديدة ينادى بها المانحون وبعض الحكومات التقدمية (Smith, 2007).

غير أن بين أهداف مقاربة الإدارة العامة الجديدة للإصلاح الإدارىّ أيضا خَفْض فى حجم البيروقراطية. ويتمثل مقتضى أساسىّ من مقتـــضيات الإدارة العامة الجديدة تحقيق أكبر استفادة من القطاع الخاص عـــن طريـــق إسناد أنشطة كان يتمّ إنجازها من قِبَلُ "داخل المنشأة" in-house إلى شـــركات خاصة، على أمل أنْ تكفل المنافسة تكاليف مخفَّضة وبالتالى كفـــاءة أكبـــر. وعندئذ تصير الحكومات مهتمة بـ "التمكين" من الإمداد بالخدمات أكثـــر مـــن إنتاجها المباشر.

كما جرى الإلحاح علـــى الحكومـــات بـــأنْ تُـــصَفِّى البقرطـــة de-bureacratize عن طريق تفويض "القطاع الثالث" الذى تمثله المنظمات غيـــر الحكومية، التى تتألف من منظمات غير تجارية مثـــل جمعيـــات الأعمـــال، ومجموعات الشباب، والمنظمات النسائية، والهيئات التطوعيـــة، وجمعيـــات

المجتمعات المحلية، والمؤسسات الدِّينية، والهيئات المهنية، والمنظمات المستقلة التى تقدِّم خدمات اقتصادية واجتماعية مثل التوسع الزراعىّ، والتدريب المهنىّ، والرفاهية الاجتماعية، والرىّ، والائتمان. وفى كثير من الأحيان، تملأ منظمات "القطاع الثالث" الفجوات التى يتركها الإمداد غير الكافى من جانب الدولة.

ويجرى تفضيل المنظمات غير الحكومية على الإمداد البيروقراطىّ؛ لأن من المفترض أنها تقدِّم وصولا أفضل إلى الخدمات، وأنها تستجيب بمرونة أكثر إلى احتياجات العملاء الأفراد. ويمكن أنْ تدفعها غيريَّتها إلى العمل فى مجالات يحاول الموظفون الحكوميون والمهنيون الآخرون تفاديها، مثل المناطق الريفية النائية. وقد خلقتْ الدَّقْرَطة فى بعض أنحاء العالم الثالث، خاصةً فى أمريكا اللاتينية، حَيِّزًا سياسيا لتطوُّر المنظمات غير الحكومية. وفى بعض الديمقراطيات الجديدة، قامت الدولة بإنشاء منظمات غير حكومية.

وتشمل العلاقات بين الدولة والمنظمات غير الحكومية تعاقدات، واتفاقيات خدمات، ومِنَحًا، وإعانات مالية، وإعفاءات ضريبية، وتجهيزات. وقد تمّ تسجيل اتفاقيات تعاقدية مع المنظمات الحكومية فى مجالات السياسة الخاصة بالتوسع الزراعىّ (أوغندا وموزمبيق)، وإمدادات المياه والصرف الصحىّ فى الريف (بوليفيا وتشيلى)، وتجهيزات آبار الأنابيب لمجموعات رىّ مَنْ لا أرض لهم (فى بنجلاديش)، وتدريب زوّار المنازل فى صحة الأطفال الخاصة بوزارة الصحة فى البرازيل، والمحافظة على الغابات فى

نيبال، وتوزيع الغذاء المدعوم حكوميا فى المكسيك، وصحة الأطفال وتنظيم الأسرة فى هايتى، والعلاج فى إطار البرنامج القومىّ للدرن فى الهند.

وتعتمد علاقات الدولة-المنظمات غير الحكومية على مستوى التعددية فى النظام السياسىّ، وقدرة الدولة على توفير الخدمات بنفسها، والطريقة التى تنظر بها المنظمات غير الحكومية إلى أدوارها السياسية. وفى العادة تشارك المنظمات غير الحكومية فى الدعم ونشاط مجموعات الضغط. وكلما كانت المنظمة غير الحكومية أكثر راديكالية، نظرتْ إليها الحكومات بتحبيذ أقلّ. وتتراوح العلاقات من شركاء متساوين عند أحد الطرفيْن إلى الاستيعاب الفعلىّ فى البيروقراطية عند الطرف الآخر.

وتشمل المزايا السياسية المحتملة للحكومات من التعاقدات مع منظمات القطاع الثالث، بالإضافة إلى الحد من البيروقراطية، إثبات التزامٍ بالمحاسبة، والمشاركة، والحد من التعيينات السياسية. وتتمثل جاذبية أخرى فى أن المنظمات غير الحكومية يمكن نبذها بسهولة عندما يكون ذلك ضروريا من الناحية السياسية.

وتشمل الفوائد التى تتحقق للقطاع غير الحكومىّ الحصول على الأموال (خاصةً من مانحى المساعدات)، وإبراز الصورة، وفُرَص التأثير فى السياسة العامة. غير أن هناك أيضا تكلفة محتملة. ذلك أن المنظمات المدنية تخاطر بأنْ تصير مهنية، ومبقرطَة، وتابعة، أكثر منها تطوُّعية، ومُبْدِعة، ومستقلة. والتعاون مع الحكومات يمكن أنْ يُسيء إلى استقلال الهيئات التطوعية، خاصة حرية تنظيم الحملات سياسيا كجماعات ضغط. ويمكن أنْ تُجْبِر المصالح الحكومية المنظمات غير الحكومية على أسلوب "مسئول" عن

طريق تحديد السلوك المقبول سياسيا، مما يؤدى إلى فقدان للمصداقية بين مجموعات العملاء. ويمكن أنْ تشترط التعاقدات الامتثال لأهداف الحكومة أكثر من الأهداف التى تحددها المنظمات غير الحكومية. ومن المحتمل أنْ تكون الحكومات مهتمة بالمنظمات غير الحكومية باعتبارها متعهدة بتقديم خدمات، أكثر مما باعتبارها مصادر لأفكار جديدة فيما يتعلق بالسياسات العامة. والواقع أن الدول تفرض فى كثير من الأحيان بيئة مقيِّدة من القوانين، والضرائب، والضوابط، والمقاومة البيروقراطية، وحتى القمع السياسىّ ضد المنظمات المدنية وأجزاء أخرى من القطاع الثالث. والصراعات محتملة بصورة خاصة عندما يكون موظفو الدولة متحالفين بصورة وثيقة اجتماعيا وسياسيا مع نخب اقتصادية محلية، ولكنْ يكون عليها عندئذ أنْ تتعاون مع منظمات غير حكومية فى محاولة لتوسيع نطاق الفرص الاقتصادية والسياسية أمام الفقراء والمجموعات المحرومة.

وتشير بعض مبادئ الإدارة العامة الجديدة إلى زيادة فى استقلال وبالتالى سلطة الموظفين العامين فى كلٍّ من دَوْرَىْ التمكين وتقديم الخدمات. ومن المنصوح به أنه يجب منح المديرين العامين الجدد حرية تصرف أكبر لاستخدام الموارد التى فى متناولهم. وعلى حين أنه يمكن الحكم لهم أو عليهم على أساس معايير الأداء التى صارت محدَّدة وقابلة للقياس الكمىّ أكثر من ذى قبل، فإن هذا سوف يضعف محاسبتهم أمام القادة السياسيِّين. وعلاوة على هذا فإن معوِّقات أخلاق الخدمة العامة سيتمّ التخلِّى عنها لصالح تقنيات وممارسات إدارة القطاع الخاص، وعلى وجه التحديد، فى علاقتها بالإدارة الشخصية. كذلك فإن الإدارة العامة الجديدة تنبذ التمييز غير الواقعىّ بين

السياسة والإدارة، مقدِّرةً أن المديرين العامين سوف يتخذون القرار بصورة لا يمكن تفاديها بشأن قضايا السياسة ذات المغزى السياسىّ.

ومع أنه توجد فوائد جلية يمكن الحصول عليها من أىّ كفاءة وفاعلية أكبر فى تقديم الخدمات والوظائف العامة التى تتحقق بتوظيف مديرين أفضل، والتشديد على الإنجازات أكثر من المُدْخَلات الخاصة بالموازنة، واستخدام حوافز فعالة داخل الهيئات العامة، مع اهتمام أكبر بالاستخدام الاقتصادىّ للموارد العامة، فإن من الأقل وضوحا بكثير أن مثل هذه الإصلاحات تُضْعِف قوة الموظفين *تجاه* القادة السياسيِّين. ويصير الموظفون العامُّون أشبه بأندادٍ للسياسيِّين أكثر منهم بخدمهم. كذلك فإن الاشتراط فى ظل الإدارة العامة الجديدة بأنْ يكون الموظفون مستجيبين لحاجات عملائهم يؤدى فى الواقع إلى زيادة سلطتهم السياسية عن طريق الاعتراف بحقهم فى تقرير ما هى الحاجات التى ينبغى تلبيتها وكيف تتمّ تلبيتها. ولن يكونوا مستجيبين لمستهلكين مستقلين بطريقة الأشكال الخاصة المتنافسة.

وفى ظل الإدارة العامة الجديدة يمكن أنْ تصير أعمال الموظفين العامِّين أكثر شفافية، جاعلة من الأسهل على الجمهور أنْ يحكم بشأن حكمة سياسات الحكومة. غير أن سيطرة السياسيِّين على بيروقراطيِّيهم سيجرى إضعافها. وليس من الواضح بحال من الأحوال ما إذا كانت الإصلاحات الإدارية المستوحاة من الإدارة العامة الجديدة سوف تكفل محاسبة الموظفين العامِّين أمام ممثلين منتخبين مثل الطرق الأكثر تقليدية للإدارة العامة، خاصةً فى ظل شروط العالم الثالث، حيث تكون السلطات التشريعية ضعيفة وجماعات العملاء هزيلة التنظيم. وفى تنزانيا، على سبيل المثال، تؤدى

إصلاحات القطاع العام المصممَّة لتحسين الكفاءة إلى تقوية الدوافع، والحدّ من الفساد، كما حَمَتْ صُنّاع القرار بصورة متزايدة من الفحص العام والرقابة البرلمانية، "حيث إن غالبية أعضاء البرلمان ينتمون إلى الحزب الحاكم، ويمتنعون إلى حد كبير عن التصويت لصالح محاسبة حكومية أكثر صرامة" (Mamuya, 2008, p. 280).

كما تؤثر ممارسة عقيدة جديدة في الإدارة العامة في ميزان القوة داخل المجتمع المدنيّ. وتعني إعادة تعريف المواطن على أنه "عميل" أو "زبون" – وهذه مقاربة تعتمدها بلدان كثيرة في آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية – صفقة وتبادُلا ماليَّيْن أكثر من واجب عام بتقديم خدمة لأولئك المستحقين لتلقّيها. ويجعل فرْض رسوم على الخدمات بعض الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية فوق الطاقة بصورة أكبر بالنسبة لمجموعات الدخل المنخفضة. ويَحُدّ سَحْب divestment و"تصغير حجم" downsizing الخدمات العامة والإنفاق الاجتماعيّ من قدرة الدولة على تقديم الحاجات الأساسية للمواطنين فيما يتعلق بالصحة، والتعليم، والمأوى، والخدمات الحاسمة لمستويات معيشة الفقراء (Haque, 1999).

وتعطي الشراكات مع القطاع الخاص لنُخَب الشركات علاقة مميَّزة مع البيروقراطيِّين بالمقارنة مع تلك الأقسام من المجتمع المعتمدة على الخدمات العامة المموَّلة من خلال الضرائب. ويعني فقدان "تراث ديمقراطيّ للمعايير الأخلاقية" يقتضي المحاسبة، وتمثيل الأقليات والنساء، والاستقامة، وسرعة الاستجابة، لصالح قِيَم السوق، والإنتاجية، والمنافسة، والربحية، أن "المقاييس أو الأسس المنطقية المعيارية للسياسات العامة والقرارات الإدارية

من المحتمل أنْ تكون مبنية على مقاييس مدفوعة باتجاهات السوق أكثر مــن آراء وتوقعات المواطنين". ودور البيروقراطية بوصفها مــسهِّلة، ومنظِّمــة، ومنسِّقة مقاولى القطاع الخاص يزيد صعوبة خلق ثقافة للخدمة العامــة فــى سبيل المصلحة العامة (Haque, 1999). كما أن محاولات خلق ثقافة مقاولات فى الخدمة العامة تُحيل المحاسبة العامة إلى "مهيِّجــات شــكلية". ويُــضْعِف الاستقلال الإدارىّ "حمايات مؤسسية وقانونية مهمة فى مجالات ذات شــأن حيوىّ بالنسبة لأقسام ضعيفة من السكان"، خاصةً سيادة القــانون، ويــشجِّع "إساءة استخدام السلطة، والفساد، والتعسف" (Argyriades, 2007; xxvi, 16).

ورغم قوة الدفاع لصالح الإدارة العامة فإنه يمكن أنْ يصطدم بعقبات سياقية وثقافية من الصعب التغلُّب عليها. وفى غانا، علــى ســبيل المثــال، اعترضتْ طريق الإصلاح المواصلات الهزيلــة، والمــستويات المنخفــضة لمعرفة القراءة والكتابة، والتنوع الإثنىّ، والاختلافات الإقليميــة، وتــسييس الخدمة العامة. واتَّضح أن تغيير ممارسة الإدارة العامة لا يتفق مع قِيَم ثقافية تشمل الثقة فى المؤسسات السياسية المحلية التقليدية، وتحيزات النوع [الأنثى والذكر]، والالتزامات الإثنية، والمقاربات لحياة المجتمع والفعــل الجمــاعىّ. وفى جنوب شرق آسيا، اعترضتْ تطبيق الإدارة العامة الجديدة عقبات فــى شكل هياكل الدولة الموروثة عن السلطوية، عــسكرية كانــت (تايلنــدا) أم شيوعية (ڤييتنام)؛ واستمرار المحسوبية وعلاقات الحامى–التابع (الفيليبيــين)؛ وضعف القطاع الخاص؛ والخدمات المدنية المسيَّسة (لاوس)، والتفرقة الإثنية (ماليزيا)؛ وعدم رغبة السياسيِّين والبيروقراطيِّين فى التخلىّ عــن الــسلطة. وهناك أيضا الخوف من أنْ يكون للإدارة العامة الجديدة تأثير معاكس علــى

الفقراء ومن أنْ تُضعِف قدرة الدولة على إدارة الأزمـات الماليـة. كما أن مبادئ الإدارة العامة الجديدة تتعارض أيضا مع القَدَرية، والأبوية، وتوظيف الأقارب، هذه الأشياء القائمة فى كثير مـن بيروقراطيـات العـالم الثالـث (Haruna, 2003; Soeters and Tessema, 2004; Haque, 2007).

الخلاصة

تظلّ البيروقراطية كشكل للحكم فى تناقض صارخ مع مفهـوم أداة إداريـة محايدة. فالأولى ترتكز على تصوُّر عن البيروقراطية وكأنها قـادرة علـى ممارسة السلطة لحسابها الخاص، سواء فيما يتعلق بالمؤسـسات الـسياسية الأخرى للديمقراطية البرلمانية أو حكومـة الحـزب، أو كنتيجـة منطقيـة لتجاوزها فى تحالف مع القوات المسلحة، أو لنشأتها كنوع جديد من الطبقـة السائدة سياسيا و اقتصاديا. ويجب أنْ يشكِّل النموذج الأخير جزءًا من عملية الدَقْرطة الجارية فى الوقت الحالى فى كثير من بلدان العالم الثالث. ويحتـاج تأمين مكان البيروقراطية داخل نظام ديمقراطىّ إلى مؤسسات قـادرة علـى تأمين التعيين على أساس الجدارة وليس على أساس المحـسوبية patronage، أو توظيف الأقارب nepotism، أو الفساد؛ والـشفافية فـى إدارة الـسياسة العامة؛ والمحاسبة على سوء الإدارة وعدم الكفاءة. وما تزال معظم البلـدان النامية بعيدة جدا عن التمتع بالتدقيق الفعال للبيروقراطية من جانب السلطات التشريعية، والمحاكم، والمجتمع المدنىّ، كما أنها واقعة تحت الـضغط مـن

جانب مجتمع التنمية الدولىّ للقيام بالإصلاح بطرق ليس من المرجَّح أنْ تُقَوِّم الاختلال فى السلطة السياسية.

7
التدخل العسكرىّ فى السياسة

مدخل

ظل التدخل العسكرىّ المباشر فى سياسة بلدان العالم الثالث حدثا منتظما بصورة محبطة منذ مستوى الذروة الذى يمثله استقلال ما بعد الحرب. وبين 1960 و 1980 تعرّضتْ ثلاثة أرباع دول أمريكا اللاتينية *لانقلابات*، كما حدث لنصف دول العالم الثالث الآسيوية، وأكثر من نصف الدول الأفريقية (Clapham, 1985; Woddis, 1977). وشهدت ثمانينيات القرن العشرين تواصُل هذا الاتجاه بقوة. ولم يمرّ عام دون أنْ يكون هناك *انقلاب* أو محاولة *انقلاب فى* جزء ما من العالم الثالث (World Bank, 1991). ورغم موجة الديمقراطية فى تسعينيات القرن العشرين كانت هناك *انقلابات* أو محاولات *انقلاب* فى تشاد (1990)، وتوجو (1991)، وبيرو، وسيراليون، وڤينيزويلا، وهايتى (1992)، وجواتيمالا ونيچيريا (1993)، وجامبيا (1994)، وباكستان (1999)، وڤينيزويلا (2001)، وتشاد مرة أخرى فى 2008. وبين 1990 و 2003، شهدت 11 دولة أفريقية حاولت الدَّقْرَطة ما لا يقل عن 26 من حالات التدخل العسكرىّ، تشمل انقلابات ناجحة، ومحاولات انقلاب فاشلة، وعصيانات عسكرية (Clark, 2007).

وفى عهد الاستقلال كانت الأمانىّ مختلفة جدا (Wells, 1974; Charlton, 1981). ولم يكن التدخل العسكرىّ فى السياسة، بما فى ذلك

الانقلابات العسكرية، شيئا جديدا من الناحية التاريخية، غير أن واقع أنها صارت حدثا شائعا بصورة ملحوظة فى دول العالم الثالث أدهش وأفزع كثيرا من السياسيِّين القوميِّين والمراقبين الخارجيِّين، بما فى ذلك العلماء الاجتماعيِّين الغربيِّين الذين كانوا يشتركون فى الرأى القائل بأن من غير المحتمل أنْ تكون القوات المسلحة خطرا على أنظمة مدنية. وفى أواخر خمسينيات وأوائل ستينيات القرن العشرين كان كثير من العلماء الاجتماعيِّين واثقين تماما بأنه رغم أن القوات المسلحة قد تمثل مشكلة فى أمريكا اللاتينية، إلا أن الأوضاع كانت مختلفة فى مناطق أخرى من العالم إلى حد أنه كان من المرجح أن القوات المسلحة ستكون مشكلة هناك. وكان من المعتقد على نطاق واسع أنه لا تكاد تكون هناك فرصة فى دول العالم المستقلة حديثا فى أنْ تلعب القوات المسلحة أىّ دور آخر سوى الدور الدستورىّ لموظفى الدولة المحترفين. غير أنه ما كاد يجرى التعبير عن هذا الرضى حتى أثبتتْ الأحداث أن مثل هذه التوقعات المتفائلة زائفة. وفى دولة أفريقية بعد أخرى أذعنتْ الحكومة المدنية للقوات المسلحة، وفى أنحاء أخرى فى العالم الثالث صار الدعم العسكرى شرطا ضروريا لبقاء نظام حتى إذا كانت القوات المسلحة لم تستولِ على السلطة الكاملة والمباشرة.

وتمثل المسألة المتعلقة بالسبب فى أن القوات المسلحة صارت القوة السياسية التى صارتْها فى كثير جدا من بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا المستقلة حديثا وبقيتْ قوة مسيطرة فى أمريكا اللاتينية، رغم التواريخ الأطول من الاستقلال والمستويات الأعلى من التنمية الاقتصادية، أكثر من مجرد مسألة أكاديمية. ومع تأسيس ديمقراطيات هشة فى كل مناطق العالم الثالث،

أحيانا فى أعقاب فترات ممتدة من الحكم العسكرىّ، يغدو أمرا بالغ الأهمية أنْ نفهم الشروط التى ترتبط بالتدخل العسكرىّ وتهدّد بالتالى توطيد الديمقراطية. وقد تركّز الاهتمام بوجه خاص على *الانقلاب العسكرىّ*، وكيف أنه، فى كثير من الأحيان بسهولة واضحة (First, 1972)، تكون القوات المسلحة قادرة على أنْ تحلّ محلّ الأنظمة المدنية. هذه هى المشكلة التى يهتم بها هذا الفصل فى سبيل تحديد متى يمكن أنْ ينشأ تهديد لديمقراطية جديدة وما هى الشروط الضرورية لزيادة احتمال أنْ تبقى القوات المسلحة موالية للقيادة السياسية المدنية وقابلة للإذعان لتوجيهها.

ولم يحقق أىّ تفسير بمفرده القبول الكلىّ، كما يمكن أنْ نتوقع مع مثل هذه الظاهرة المعقدة التى تحدث فى هذه المجتمعات التى تختلف على مثل هذا النطاق الواسع. والحقيقة أن الكثير من التفسيرات التى تمّ إنتاجها للتدخل العسكرىّ قد أسهبتْ فى الحديث عن السبب فى أن الأنظمة المدنية السابقة كانت هشة وغير مستقرة إلى هذا الحدّ، مسلّمة تقريبا بأنه إذا انهار نظام مدنىّ فى المجتمعات الأقل نموا فإن القوات المسلحة هى التى ستخلُفه حتما. وفى سياق التخلف فإن هذا ليس افتراضا لا مبرّر له كليًّا. وفى بعض ظروف عدم الاستقرار السياسىّ مَثَّلتْ القوات المسلحة "العنصر الوحيد المنظَّم بصورة فعّالة والقادر على التنافس على السلطة السياسية وصياغة السياسة العامة" (Pye, 1966, p. 283). على أن تفسيرات أخرى تفحَّصتْ المزايا السياسية التى تتمتع بها القوات المسلحة فى ظل مثل هذه الشروط.

كثير من البحث الذى تمّ إجراؤه عن القوات المسلحة فى سياسة العالم الثالث كان من وجهة النظر الكلية والكمية. والكتابات هنـا مبنيـة علـى التحليـل الإحصائىّ لعدد كبير من البلدان التى يتمّ ترتيبها حسب المتغيرات التى تقيس مستويات عدم الاستقرار أو التدخل العسكرىّ. وتكون هذه المتغيرات مرتبطة عندئذ بعوامل اجتماعية-اقتصادية يبدو من المرجَّح أن لها قيمـة تفـسيرية. وهناك مثال جيد عبارة عن دراسة لـ 31 من بلدان أفريقيا جنوب الـصحراء فى 1970 ربطت، من خلال التحليـل المتعـدد المتغيـرات multivariate، المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية بـ *انقلابات* القوات المسلحة فى سبيل تفسير لماذا تعرضت لها بعض البلدان الأفريقية على حين لم تتعرض لها أخـرى. وقد أُخِذَ فى الاعتبار حجم السكان ومعـدل النمـو الـسكانىّ، والحـضرنة، ومعرفة القراءة والكتابة، ومدى توفر وسائل الإعلام الجماهيرية، ونـصيب الفرد من الناتج القومىّ الإجمالىّ، ومعـدّل النمـو الاقتـصادىّ، ومقـاييس "التمركز" centrality (التركيز الجغرافىّ للحياة السياسية والاقتصادية) علـى أنها ملائمة للشروط الاجتماعية والاقتصادية التى يمكن التفكير فيهـا *قَبْلِيًّـا* باعتبارها مرتبطة بأرجحية التدخل العسكرىّ. وقد استُخْدِمَتْ مؤشرات حجم القوة العسكرية والبوليسية، ومؤشرات الإنفاق الدفاعىّ لإثبات أهمية السمات المميزة التنظيمية فى التدخل العسكرىّ. وجرى اتخاذ مستوى القروض مـن الولايات المتحدة الأمريكية كمؤشر على التـأثير الخـارجىّ علـى سـهولة التعرض *للانقلاب العسكرىّ*. وكانت النتائج غير حاسمة بـصورة محبطـة.

وحتى الجمع بين كل المؤشرات المستقلة لا يفسر إلا 56 فى المائة من اختلاف النشاط *الانقلابىّ*. وكان النموذج التفسيرىّ الأخير الذى جرى إنتاجه مدينا لدراسات الحالة أكثر من التحليل الإحصائى (Wells, 1974).

وهذا نموذجىّ تماما فيما يتعلق بالمشكلات التى نلقاها عندما نقوم بإجراء تحليلات إحصائية كمية لتفسير انقلابات عسكرية والتنبؤ بها (Jackman, 1986; Johnson et al., 1986; O'Kane, 1986). أولا: هناك مسألة ما هى الدول التى يجب أنْ نُدْرجها فى التحليل. وهل كانت المستعمرات "دولا"؟ وهل كان ينبغى إدارجها فى السكان المعرَّضين لخطر التدخل العسكرىّ كما كانت فى بعض التحليلات؟ وتقتضى التفسيرات الإحصائية إشباع قاعدة *إذا تساوت كل الأشياء الأخرى ceteris paribus*، وهكذا يكون على الحالات المقارنة أنْ تكون لها أشياء أخرى غير التدخل العسكرىّ متساوية. ومع الدول-الأمم لا تكون "أشياء أخرى" "متساوية" مطلقا. وعلى سبيل المثال، فإنه يمكن اعتبار أن تجميع "دول أفريقية سوداء" معًا ينتج عدم تجانس وليس التجانس. وتجميع مجموعة من بلدان قابلة للمقارنة بصورة ذات معنى ينتج مشكلات لا تعوِّض حلولها الجهد المبذول فى اكتشافها.

ويتمثل المصدر الثانى للشك فى مثل هذا التحليل فى مدى تمثيل المتغيرات المحددة القابلة للقياس التى يتمّ اختيارها عوامل تابعة ومستقلة مثل التعبئة الاجتماعية، والسمات المميِّزة للقوات المسلحة ذاتها، ودرجات التنمية السياسية، والتبعية الاقتصادية الدولية، وهكذا إلخ. وعلى سبيل المثال، إلى أىّ مدى يُحْسن "مدى إقبال الناخبين" أو "درجة التعددية الحزبية" تمثيل "التنمية السياسية" كمتغيِّر مستقل؟ إلى أىّ مدى يكون القرض والائتمان

الأمريكيان الكليان فى عام واحد مؤشرين مُرْضيين للتأثيرات الخارجية التى يمكن أنْ تشجِّع استيلاءً عسكريا على السلطة؟ ويمكن أنْ يؤدى الأساس المفهومىّ الضعيف لتحليل متعدد المتغيرات إلى استنتاجات لا مبرر لها مستمدة من النتائج الإحصائية.

ثالثا، المقاييس المستعملة كمتغيرات تابعة ومستقلة يجب أنْ تغطى نفس الفترات الزمنية، وإلا فإن الاختلاف الزمنىّ سوف يُدْخل مشكلات "تحيُّز التزامن" simultaneity bias. فكيف، على سبيل المثال، يمكن الزعم بصورة معقولة أن "التشرذم الحزبىّ" party fractionalization فى 1975 أدى إلى *انقلابات* بدأتْ قبل 15 عاما، خاصةً عندما تحظر القوات المسلحة عادةً الأحزاب السياسية وتقرر بنفسها مستوى التعددية (أو التشرذم) فى النظام السياسىّ؟ .

رابعا، هناك شِراك من تحصيل الحاصل تنتظر المحلِّل الكمىّ، عندما يكون جزء ما مما ينبغى تفسيره متضمَّنًا داخل تعريف explicandum(1) (المتغيِّر التفسيرىّ أو المستقلّ). ويوجد مثال عندما يُستَعْمَل "المزيد من الإنفاق العسكرىّ" كمتغيِّر مستقلّ ولكنْ نشأ من السيطرة العسكرية على الدولة، فيكون المتغيِّر التابع هو الذى ينبغى تفسيره بالإنفاق على القوات المسلحة. وتوجد نفس المشكلة فى المحاولة التى سوف نناقشها لاحقا لتفسير *الانقلابات* العسكرية بالإشارة إلى مستوى الثقافة السياسية فى مجتمع، عندما

1: explicandum (ج: explicanda) فى الفلسفة/المنطق: تعبير أو قَول مطلوب تفسيره مثلا فى مناقشة فلسفية؛ و explicans: هو الشيء الذى يفسِّر أو يعطى المعنى – المترجم.

يتمّ تعريف الثقافة السياسية بالإشارة إلى افتقارٍ إلى الإجماع، الـــذى توجــد الدلائل عليه فى فشل النظام المدنىّ فى مقاومة الإحلال العسكرىّ.

ولا شك فى أن استعمال المؤشـــرات المـــشكوك فيهـــا للمتغيـــرات المطروحة للبحث وعدم رغبة الباحثين فى تكرار كل منهم لمناهج الآخر فى مناطق مختلفة يفسر، جنبا إلى جنب مع مشكلات التحليل المتبادل الذى سبق ذكره، الاستياء الواسع النطاق إزاء هذا النمط من التحليـــل. ومـــن ناحيـــة أخرى، سيكون من الخطأ أنْ ننبذ بكل ازدراء، إما على أساس أنه لا توجــد أىّ نماذج يمكن تمييزها للتدخل العسكرىّ – وهذا ما سيكون عشوائيا بصورة كلية – أو على أساس أن المقارنات والعلاقات المتبادلة الإحصائية تفــرض استعمال مؤشرات التنمية السياسية والاجتماعية والاقتــصادية ذات الـــصحة المشكوك فيها. ويُنتج التحليل الكمىّ فرضيات مثيرة. وواقع أنها لم تنتج إلى الآن شيئا أكثر حسما وتتركنا ونحن ما نزال نحتاج إلى نظرية مُقْنِعة – وأن من المحتمل أنها عاجزة عن تلبية هذه الحاجات – من الممكن أنْ يفسِّر بعض الإحباط والسُّخْط اللذيْن ينشآن عن تلك الفرضيات.

أشكال التدخل

يتمثل المركز الرئيسىّ للاهتمام الأكاديمىّ فى الإحلال – فِعْل تولِّى السيطرة السياسية بالقوة، حيث تحل محل المؤسسات المدنية قيادة عـــسكرية تـــشكِّل طغمة تعيِّن نفسها بسلطة مطلقة غير مقيَّدة بأىّ مؤسسات سياســـية مدنيـــة. ويكون الحكم عندئذ بالمراسيم. ويتمّ تجاهـــل التفاصـــيل الدســـتورية مثـــل

الإجراءات البرلمانية، أو القبول الشعبىّ، أو التمثيل السياسىّ، لأن المجالس المنتخبة تُحَلّ فى الحال عند الاستيلاء على السلطة، والانتخابات تُعَلَّق، والأحزاب السياسية تُلْغَى. وقد يتمّ التقيُّد ببعض المبادئ الدستورية إذا قُدِّر أن من الضرورىّ الحصول على قليل من الشرعية، مثل ترك القضاء فى حاله مع سلطة إقرار قانونيةِ بعض القرارات الإدارية. غير أن الإحلال يمكن تفسيره على أنه إبدال نظام عسكرىّ بنظام مدنىّ عن طريق الإكراه المسلَّح.

ومثال على ذلك بورما، حيث ما تزال فى السلطة طغمة عسكرية. وكان قد تم الاستيلاء على السلطة السياسية فى البداية فى 1962. وأُلْغِىَ الدستور الاتحادىّ. وحُلَّ البرلمان. وسُجِن النشطاء السياسيون وقادة الأقليات الإثنية المعارضة للطغمة، وقُتِل الطلبة المحتجون بصورة وحشية. وحُظِرتْ الأحزاب السياسية القائمة وأنشأ الجيش حزبا سياسيًّا جديدا، حزب البرنامج الاشتراكىّ البورمىّ Burmese Socialist Programme party الذى شملتْ عضويته 80 من القوات المسلحة. وفى 1974 بدأ تطبيق دستور جديد أعيد فى ظله برلمان منتخب، غير أن مرشحا واحدا فقط، يوافق عليه حزب البرنامج الاشتراكىّ البورمىّ، كان مسموحا له بأنْ "يتنافس" فى كل دائرة انتخابية. واستمر حزب البرنامج الاشتراكىّ البورمىّ حتى 1988 عندما تولَّتْ الطغمة المسئولية عن كل جوانب الحكم. وأُغْلِقَتْ وسائل الإعلام المستقلة. وشكَّل كبار الضباط مجلسا ثوريًّا وحكموا بالمراسيم (Smith, 2002).

والإحلال ليس بحال من الأحوال الدور الوحيد الذى تؤديه القوات المسلحة. فهذه الأخيرة مصلحة أو جماعة ضغط منظمة مهمة فى كل الدول. وهى واحدة من أفضل المنظمات المتميزة من حيث الوصول إلى جهاز

الدولة. والقيادة العسكرية مندمجة دائما فى آلة الحكومة من خلال مختلف الترتيبات الاستشارية والتنفيذية مثل مجالس الدفاع، واللجان الاستشارية، وصلات العمل الوثيقة بين كبار العاملين السياسيِّين، والبيروقراطيِّين، والعسكريِّين. وما من نظام للحكم يمكن التقليل فيه من الأهمية السياسية للقوات المسلحة. والسؤال الرئيسىّ المتعلق بالقوات المسلحة فى السياسة هو: إلى أىّ مدًى تملك قِيَمًا تتجاوز القرارات المتصلة بأفضل طرق الدفاع عن بلد وشنّ الحرب، إلى تلك القرارات التى تعبِّر ليس فقط عن مصلحة مشتركة فى الأجر الجيد، والشروط الجيدة، وأعلى مستوىً لتكنولوچيا الأسلحة، بل أيضا حِسٌّ بالطريقة التى ينبغى تنظيم المجتمع بها.

وعلاوة على هذا ففى الدور الدستورىّ الطبيعىّ للقوات المسلحة يكون من الصعب جدا إخضاعها للسيطرة والمحاسبة الديمقراطيتيْن؛ لأن من السهل جدا عليها أنْ تحيط نفسها بالسرية وأنْ تتفادى بذلك التدقيق البرلمانىّ والأشكال الأخرى للتدقيق. وفى العادة تتجاوز هذه السرية بشدة ما هو ضرورىّ للاحتياط ضد معتدين أجانب محتملين أو فعليِّين، وذلك لإدراج التمويل التفصيلىّ لمشروعات مرتفعة التكلفة يتعيَّن على دافع الضرائب دفعها.

ويتمثل شكل آخر للتدخل عندما تزيح القوات المسلحة نظاما مدنيا وتُحِلّ محلَّه نظاما آخر. ورفْض العمل كأداة للحكومة ضد خصومها طريقة تُحْدِث القوات المسلحة من خلالها تغيير الحكومة (Woddis, 1977). وفى أىّ ثورة تكون سيطرة الجيش عاملا حيويا.

كان هذا بوضوح هو الحال فى إيران فى 1979. فقد انهار نظام الشاه أخيرا عندما أعلنت القوات المسلحة أنها "محايدة" فيما يتعلق بالصراع بين المقاتلين الثوريِّين وأجزاء من القوات المسلحة الداعمة للثورة، خاصة داخل القوات الجوية، والقوات الموالية للشاه، خاصةً الحرس الإمبراطورىّ. وأعلن رئيس الأركان أن القوات المسلحة يجب ألا تتدخل فى السياسة، مستبعدا بذلك *انقلابا* عسكريا لاستعادة النظام. وقد تغلغل أنصار الثورة فى صفوف الجنود وضباط الصف فى القوات المسلحة إلى حد أن الثوريِّين كانوا مجهَّزين جيدا بالأسلحة. وكان الأمر الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى وحدات القوات المسلحة بالعودة إلى الثكنات إقرارا بواقع الدعم الشعبىّ للثورة.

إن مسألة ما إذا كان لنظام جديد سيطرة على الجيش ويمكن أنْ يستخدم القوة العسكرية ضد بقايا *النظام القديم* *ancient régime* عامل حسم يقرر محصلة فترة الاضطراب الثورىّ. كذلك فإن التغيرات فى الحكم الناشئة من تحويل القوات المسلحة لولائها من مجموعة من القادة السياسيِّين إلى مجموعة أخرى يمكن أنْ تحدث، وحدثت بالفعل، بصورة متكررة فى التاريخ الأحدث لأمريكا اللاتينية. وفى كثير من الأحيان، تكون القوات المسلَّحة القوة التى تقف وراء العرش. وعلى سبيل المثال، حكمت القوات المسلحة فى إكوادور من 1972 إلى 1978، غير أنها تدخلت فى مناسبات عديدة منذ ذلك الحين لتغيير الحكم المدنىّ، ومؤخرا جدا فى 2000 عندما استجابت القوات المسلحة على الأزمة الاقتصادية، والفساد، وعدم الاستقرار، بإحلال شخص من اختيارها محل الرئيس المنتخب (Danapoulos and Zirker, 2006). كما

توجد أمثلة واضحة على هذا فى جنوب شرق آسيا، حيث ظلت القوات المسلحة فى كلٍّ من إندونيسيا وتايلندا لفترة طويلة الحَكَم النهائىّ فى الصراع السياسىّ. وفى تايلندا تعمل القوات المسلحة عندما لا تكون مسيطرة بصورة مباشرة، خلف الكواليس بالتأثير على الخيارات الانتخابية والسياسة الحزبية. وأثناء الانتخابات فى 2007 التى نظمتها القوات المسلحة فى أعقاب انقلاب فى 2006، رُوقبتْ وسائل الإعلام، وقُيِّدَتْ حرية التعبير، واستُخْدِمتْ الأحكام العرفية لخنق الانشقاق فى مناطق مؤيدة لرئيس الوزراء المخلوع.

وبصورة مماثلة وطدت الطغمة فى بورما سيطرتها على السياسة استعدادا لأىّ عودة إلى الحكم المدنىّ عن طريق بناء قاعدتها السياسية وكذلك عن طريق تدابير تقييد الاحتجاج. وأُنْشِئت حركة شباب، رابطة الاتحاد والتضامن والتنمية Union Solidarity and Development Association، التى يُشترط على أعضائها أنْ يؤدوا قَسَم الولاء للطغمة وعندئذ يُمْنَحون امتيازات خاصة ويُستَخْدَمون لإرهاب جماعات المعارضة. وفى 2003 تمّ تشكيل ميليشيا أخرى، "سوان آر شين" Swan Arr Shin (SAS) لإزعاج المعارضة، بما فى ذلك الهجوم العنيف السيئ السمعة على موكب لسيارات الرابطة القومية من أجل الديمقراطية NLD فى مايو 2003 عندما ضُرب 70 من النشطاء حتى الموت. وضاعفت الطغمة حجم القوات المسلّحة بين 1990 و 2003، التى تتمتع جميعا بدعم الإسكان، والغذاء، والنقل. وتمَّ تشتيت رُبْع مليون من سكان المدينة الفقراء من وسط رانجون لجعل تعبئة الاحتجاج السياسىّ أكثر صعوبة. وجرى تقليل فرص احتجاج الطلاب إلى حدٍّ أدنى عن طريق تقسيم جامعة رانجون إلى ثلاثة أحرام جامعية على بُعْد أميال من

وسط المدينة مع طُرُق وصول من السهل أنْ يسيطر الجيش عليها. كمـــا أن القوات المسلحة أدمجتْ نفسها بقوة أكثر فى الاقتصاد، خاصةً مع التكوين فى 1990 لـ اتحاد استثمارات ميانمار الاقتصادية، شركة تدعمها القوات المسلحة (ومشهورة باستخدام العمل الإجبارىّ فى مواقع التشييد: Smith, 2002).

وعندما تقوم الأنظمة العسكرية بإعادة السلطة إلى سياسيِّين مـــدنيِّين، فإنها تسلِّمها فى كثير من الأحيان إلى أشخاص من اختيارها هى فى دســـتور من تصميمها. وعلى سبيل المثال، فى 2005 عقدت الطغمة البورمية مؤتمرا قوميا من أجل كتابة دستور جديد. وجرى استبعاد ممثلى المنظمات الرئيسية الموالية للديمقراطية، الأمر الذى مكَّنَ من وَضْع مـــسوَّدة دســـتور اســـتبعد زعيمة المعارضة الديمقراطية، الرابطة القومية من أجل الديمقراطية، **أونـــج سان سو كيـــى** Aung San Suu Kyi، من السياسة الانتخابية، واحتفظ بِرُبْـــع مقاعد مجلسىْ البرلمان كليهما للقوات المـــسلَّحة، واشـــترط ثلاثـــة أربـــاع البرلمانيِّين لتأييد أىّ تعديل، مع تمكين القوات المسلحة من التصويت بحـــق الرفض ضد أىّ تغيير لا يروق لها. وجرى مَنْح رئيس الجمهورية سلطة نقل السلطات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية إلى القوات المـــسلحة إذا جـــرى تحديد "سبب كافٍ" لإعلان حالة الطوارئ.

وفى كثير من الأحيان قام القادة العسكريون، بما فى ذلك أولئك الذين تآمروا فى الماضى على تدبير انقلاب، بتحويل أنفسهم إلى ساسة، وأنـــشأوا أحزابا سياسية جديدة، وتنافسوا على الحكـــم الـــسياسىّ. ويمثـــل **تـــشابيث** Chavez، رئيس جمهورية ڤينيزويلا، زعيم فتنة الانقلاب الأول من *انقلابيْن* فى 1992، حالة فى الصميم (Baburkin et al., 1999). وفى كثير من الأحيان

تكون السياسة المدنية فى البلدان النامية مظهرا خارجيا تكمن وراءه السلطة العسكرية المستعدة لتولِّى السيطرة الكاملة.

الانقلاب العسكرى

معظم *الانقلابات* العسكرية تقع فى فئة من أربع فئات (Huntington, 1968).
أولا: هناك *الانقلاب* الحكومىّ أو الوصىّ *guardian coup* governamental or – على سبيل المثال، باكستان فى 1999. ودور القوات المسلحة دور وصاية guardianship بمعنى أن النظام الجديد يترك النظام الاقتصادىّ السائد على حاله، ويُحْدث تغييرا أساسيًّا ضئيلا فى سياسة الحكومة، ويُقيم حقه فى الحكم على دعوى أن مهمته تتمثل فى توفير فترة من الاستقلال قبل إعادة السلطة إلى المدنيِّين. وتتغير قيادة الحكومة، لكنْ ليس الهيكل الاجتماعىّ أو السياسىّ. ويقبل "جيشٌ حَكَمٌ" arbitrator army النظام الاجتماعىّ القائم، ولا ينشئ أىّ تنظيم سياسىّ مستقل، ويعبِّر عن اعتزامه العودة إلى الثكنات حالما تجرى تسوية المنازعات المدنية أو إقامة نظام بديل ومقبول (Perlmutter, 1971).

وكان للانقلاب البورمىّ الأول فى 1962 كثير من السمات المميزة لانقلابٍ وَصِىٍّ، فى أعقاب قيام الحكومة بترويج البوذية باعتبارها دين الدولة، والتوترات الانفصالية، والحرب الأهلية. وكان الانقلاب الإسلامىّ السودانىّ فى 1989 مصممًا لمنع توقيع معاهدة سلام مع الانفصاليِّين الجنوبيِّين كانت ستسمح بأنْ تحكم الدِّنْكا والنوير المسيحيِّين والأرواحيِّين

قوانين علمانية وليس قوانين الشريعة الإسلامية. ويقع الانقلاب فى تايلندا فى 2006 أيضا فى هذه الفئة، حيث خلعتْ القوات المسلحة رئيس الوزراء، وعلّقتْ الدستور، وحلّتْ البرلمان، على حين كانت تتهم الحكومة بالفساد، ومخالفات الانتخابات، والتجاوزات ضد حقوق الإنسان (التى واصلت الطغمة العسكرية محاكاتها).

ويحدث *انقلاب الڤيتو* (حق الرفض) *veto coup* عندما تحلّ القوات المسلّحة محلّ حكومة مدنية ملتزمة بالإصلاح الاجتماعىّ والاقتصادىّ الجذرىّ الذى سيكون على حساب الطبقات الأغنى فى المجتمع. والأمثلة هى تشيلى فى 1973، وهايتى فى 1991 عندما أطاح الجيش بالرئيس **أريستيد** Aristide، أول رئيس جمهورية منتخب ديمقراطيا الذى كان، بسبب لاهوته التحريرىّ وبرنامجة الإصلاحىّ، معبود الفقراء ومكروها من جانب الأغنياء وحلفائهم العسكريِّين.

وتتمثل مجموعة فرعية لـ *انقلاب* "الڤيتو" فى *الڤيتو الاستباقىّ* *anticipatory veto*، عندما تتدخل القوات المسلّحة لتَسْتَبِق pre-empt انتقال السلطة إلى حكومة ثورية أو راديكالية باعتبار ذلك متميِّزا عن الإطاحة بحكومة تقدمية وإصلاحية قائمة. ويمكن النظر إلى *انقلاب* **أيوب خان** Ajub Khan فى پاكستان فى 1958 على أنه انقلاب لاستباق النجاح الانتخابىّ لحزب يسارىّ (Woddis, 1977). وبصورة مماثلة فى الجزائر فى 1991، عندما فازت جبهة الإنقاذ الإسلامية، ببرنامج للتغيير الاجتماعىّ، بضعف الأصوات التى فاز بها منافسها الأقرب فى الاقتراع الأول من اقتراعيْن،

ألغتْ القوات المسلَّحة الجولة الثانية، وعيَّنتْ "المجلس الأعلى للدولة"، وبدأتْ في قمع الحركة الأصولية.

وبورما في 1990 مثال آخر. فبعد أنْ قامت الطغمة (المجلس العسكريّ الحاكم) بوضع قادة المعارضة الديمقراطية قيد الاعتقال أو تحت الإقامة الجبرية، أجرتْ انتخابات برلمانية. غير أن العصبة القومية من أجل الديمقراطية فازت مع ذلك بـ 392 من أصل 485 مقعد. ألغتْ الطغمة نتائج الاقتراع، رغم تعهُّدٍ في 1988 بالاعتراف بحكومة جديدة يشكلها أيّ حزب يفوز في الانتخابات. وأعلنتْ الطغمة، أو مجلس استعادة قانون ونظام الدولة كما كان يُسَمَّى في ذلك الحين، أن مجلس الشعب بوسعه فقط أنْ يقدِّم مسوَّدة دستور جديد ينبغي إقراره عن طريق استفتاء. كما أكد مجلس استعادة قانون ونظام الدولة أنه يحتفظ بالسلطات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية.

ويمكن أنْ يتمّ التشجيع على *انقلاب* استباقيّ حتى من جانب حكومة مدنية في السلطة إنْ خشيت أنْ تكون على وشك أنْ تخسر السلطة عَبْرَ صناديق الاقتراع. وفي زيمبابوي أوضح حزب الحكومة زانو-الجبهة الوطنية أنه يمكن أنْ يرحِّب بالتدخل العسكريّ إذا خسر الانتخابات العامة في 2002. وفي 2008 حذَّر ضباط كبار في الشرطة والقوات المسلحة الناخبين الرئاسيِّين من السماح بهزيمة **روبرت موجابي** Robert Mugabe. وتمّ إبلاغ مرشِّحي المعارضة بأن أيّ نصر لهم لن يُعْتَرَف به، الأمر الذي كان يساوي ما نظرت إليه حركة التغيير الديمقراطيّ على أنه تهديد بـ *انقلاب*. وكان اقتحام القوات المسلحة للعملية الانتخابية مدفوعا بصفة رئيسية

بالخوف من أن حكومة تؤلفها حركة التغيير الديمقراطىّ لن تكفل لهم الحصانة من الملاحقة على أفعال إجرامية وانتهاكات لحقوق الإنسان.

وأخيرا، تسعى القوات المسلحة، فى *انقلاب إصلاحىّ* *reforming coup*، إلى تغيير النظام الاجتماعىّ ووَضْع الدولة والمجتمع على أساس أيديولوچىّ جديد. ويمكن تمييز الأنواع الفرعية الثلاثة ضمن التدخل العسكرىّ الذى يرفض النظام القائم، ويتحدَّى شرعيته، ويُنْشِئ منظمته السياسية الخاصة لإضفاء الشرعية على السيطرة العسكرية على الدولة وزيادتها إلى حدٍّ أقصى: (أ) المصلح الراديكالىّ، اللا-التقليدىّ anti-traditionalist (على سبيل المثال، الأرچنتين، 45-1955؛ و(ب) المصلح غير الراديكالىّ، اللا-التقليدىّ (على سبيل المثال، مصر **عبد الناصر**) (ج) المصلح الجمهورىّ، اللا-التقليدىّ (على سبيل المثال، تركيا فى عهد **أتاتورك** (Ataturk) (Perlmutter, 1971).

ولا يعنى هذا أن الدوافع السياسية للقوات المسلحة لأحد البلدان سوف تقع بالضرورة فى فئة واحدة فقط. وفى ثمانينيات القرن العشرين قامت القوات المسلحة الڤينيزويلية باحتواء أنصار الحركة الثورية البوليڤارية، ذات الميول الأيديولوچية الراديكالية والتى دبَّرتْ *انقلابا* فاشلا فى 1992. كما احتوتْ زُمْرَة أكثر اعتدالا تهتم بفساد السياسيِّين وعدم كفاءتهم، ولكنْ بدون أچندة راديكالية أو أيديولوچية، وقد حاولتْ أيضا أنْ تقود *انقلابا* فى وقت لاحق فى نفس السنة (Baburkin et al., 1999). وفى 1999 كان الانقلاب فى پاكستان مدفوعا بأزمات اقتصادية وسياسية داخل البلاد، والصراع مع الهند فى الخارج، والفساد الحكومىّ داخل النظام المدنىّ، مانحا القوات المسلَّحة

ذريعة للتدخل باسم الاستقرار القومىّ، والوحدة، والسلامة، والسيادة. غير أنه كان هناك أيضا عنصر حماية للنفس فى دوافع القوات المسلحة، بعد أنْ حاولتْ الحكومةْ تغيير الهيكل القيادىّ للقوات المسلحة، استجابةً للإخفاقات فى منطقة كشمير Kashmir المتنازع عليها.

الحراك الاجتماعىّ والتدخل العسكرىّ

يركِّز تفسيرٌ للتدخل العسكرىّ على تأثيرات الحراك الاجتماعىّ المؤدية إلى عدم الاستقرار. فمع التحول إلى مجتمعات أكثر انفتاحا وسيولة، يمكن أنْ يستخدم الناس الفرص التى توفرها أنشطة ومؤسسات اقتصادية جديدة أمام تغيير وضعهم فى المجتمع. وتمنح الثروة، والتعليم، والمهارات مكانة للمجموعات التى كانت تفتقر فى المجتمع التقليدىّ إلى مثل هذه الفرَص. وفى أعقاب التعبئة الاجتماعية تأتى التعبئة السياسية مع قيام المصالح الاجتماعية-الاقتصادية الجديدة التى نشأت كنتيجة للتحديث، خاصةً فى الاقتصاد، بالبحث عن وسائل فعالة للتعبير ضمن نطاق النظام السياسىّ. وسيتمّ تشجيع مثل هذه التعبئة السياسية من جانب البيئة الديمقراطية وروح المشاركة لدى المجتمع بعد-الاستعمارىّ.

كذلك فإن الحراك الاجتماعىّ فى أعقاب انتشار التصنيع وما يتصل به من تنميات فى التعليم، والحضرنة، والاتصالات الجماهيرية، وإضفاء الطابع التجارىّ على كل قطاعات الحياة الاقتصادية، يزيد من المشاركة والتعبئة السياسيتيْن ويضع على عاتق الأنظمة المدنية أعباءً لا تُطاق تتصل

بإدارة الصراعات. كما أن تقسيم المجتمع إلى مجموعات وهياكل أكثر تعقيدا ينبغى أنْ تتمّ مفصلته من خلال نقابات، وروابط تطوعية، وأحزاب سياسية، ومجموعات مهنية، وهيئات مهنية، ومنظمات صناعية، وغُرَف تجارة. ونادرا ما تكون هذه الأشياء متطورة بما يكفى للقيام بالمهمة. وتصير الموارد السياسية منتشرة على عدد من الفاعلين أضخم مما فى المجتمعات التقليدية حيث تملك أقلية صاحبة امتيازات السيطرة على صُنْع القرار السياسىّ. وفى المجتمع الحديث تصير السلطة أكثر انتشارا، على الأقل فى المبدأ إنْ لم تكن فى الممارسة. وتجرى إثارة توقعات انتشار أكثر مساواة للسلطة. وينعكس هذا فى حق التصويت والاشتراك فى اختيار القادة السياسيِّين. وتحتاج مثل هذه المشاركة إلى مؤسسات يمكن أنْ تعمل من خلالها بطريقة منظَّمة ومرتَّبة. وينبغى إنشاء إجراءات وتنظيمات يمكن من خلالها التعبير بفاعلية عن المطالب السياسية وصُنْع القرارات التى سيُنْظَر إليها على أنها شرعية وملزمة. وتمثِّل عمليات الحكومة النوع الأخير من التنظيم. وتمثل الأحزاب وجماعات الضغط النوع الأول، الذى يحتاج إليه الناس لحماية وتنمية مصالحهم بصورة فعّالة.

وسيتمّ الحدّ من الميْل إلى التدخل العسكرىّ، كلما ازداد حدوث مثل هذه المأسَسَة institutionalization (Huntington, 1968; perlmutter, 1971). وكلما ارتفعتْ مستويات التعبئة الاجتماعية، ارتفعتْ مستويات المشاركة السياسية. وإذا صُوحِبَ ذلك بتنمية المنظمات التى يمكن توجيه المشاركة السياسية من خلالها فى قنوات محدَّدة فإن السكان سوف يطوِّرون التزاما بمؤسساتهم وأنظمتهم المدنية. وسوف ينظرون إليها على أنها وسيلة فعالة

لتحقيق الوصول إلى السلطة والموارد التى تنشأ عن ذلك. ولن تجد القوات المسلحة نفسها فى بيئة مُوَصِّلة إلى تدخلها، بالإضافة إلى نخبة تقنية ومهنية تظل فى أيديها وظيفة رئيسية من وظائف الدولة – وظيفة الدفاع الوطنىّ.

وهناك حجة تكنولوچية متصلة بذلك. فالحراك الاجتماعىّ ينشأ عن تغيرات فى مستوى التنمية الاقتصادية. وهذا لا يزيد فقط الثروة والمغزى السياسىّ الخاصَّيْن بدائرة واسعة من المجموعات التى لها مصلحة فى المحافظة على الأشكال المدنية للحكومة. إنه يزيد أيضا من التعقيد التكنولوچى للحكومة ويضعها خارج سيطرة القوات المسلحة.

وتتمثل مشكلة من مشكلات هذه النظرية فى أنها على مستوى فى غاية العمومية، إذْ تحاول تقديم إطار عمل يمكن أنْ يشمل كل حالات التدخل العسكرىّ. وحالما حاول المرء تطبيقها على بلدان محدَّدة، تبدأ فى الظهور كل أنواع الاستثناءات والاختلافات (Dose, 1969; Philip, 1984). وتتمثل المشكلة الأخرى فى أن الحراك الاجتماعىّ قد يفسِّر عدم الاستقرار السياسىّ، ولكنه لا يفسِّر لماذا يمثل الجيش الحلّ الوحيد.

وقد تلقَّتْ فرضية أن التغيير الاجتماعىّ السريع سيقود إلى العنف السياسىّ أو التدخل العسكرىّ التأييد من بعض الدراسات المقارنة ولكنْ ليس غيرها. وعلى سبيل المثال، وجد **پوتنام** Putnam ارتباطات لا وزن لها بين التدخل العسكرىّ فى أمريكا اللاتينية والمشاركة السياسية وقوة الأحزاب وجماعات الضغط. وأدَّى به هذا إلى استنتاج أن **هنتنجتون** كان مخطئا فى اعتقاده أن الحكم المدنىّ المستقرّ يعتمد على مؤسسات سياسية قوية. ووجد أيضا أن البلدان التى تشترك فى نفس مستوى التنمية الاقتصادية كانت أقلّ

عُرْضَةً للتدخل العسكرىّ إذا كانت تعبئتها الاجتماعية أكثر. وإذا كان بلـــدان متساوِيَيْن فى مستويات الحراك الاجتماعىّ ويملك أحدهما تنميـــة اقتـــصادية أكثر، فإنه سيكون من الأرجح أنْ يتعرّض لـ *انقلاب* (Putnam, 1967).

وقد أجرى **جاكمان** Jackman نوعا مماثلا من التحليـــل، باســتخدام بيانات أفريقية من 1960 إلى 1975، غير أنه توصَّل إلى استنتاجات مختلفـــة إلى حدّ ما: خاصةً أن التعبئة الاجتماعية كان لها تأثير مزعزع للاســتقرار وأن المشاركة السياسية، فى حالة قياسها بنسبة الإقبال على الانتخابات، تقلِّل احتمال حدوث *انقلابات*، مقترحا استنتاج أن "التعبئة الــسياسية فـــى شـــكل مستويات أعلى من المشاركة الانتخابية الجماهيرية قد تعكس درجة أعلى من قبول العمليات التقليدية غير العنيفة لتعاقُـــب النُّخَـــب" (Jackman, 1978, p. 1274). كما وجـــد **جونـــسون** وآخـــرون (1986) .Johnson et al المنافـــسة الحزبية، خاصةً بين الأحزاب الجماهيرية مع الدعم على النطـــاق الـــوطنىّ وليس الدعم الإثنىّ أو الإقليمىّ، حماية قوية ضد التدخل العسكرىّ.

القوات المسلحة والطبقة الوسطى

كان للتفسيرات الاجتماعية للتدخل العسكرىّ بُعْدٌ طبقىّ فى بعض الأحيـــان، فكلما كانت الطبقة المتوسطة المحلية أكثر تطورا، كان الأســـاس الـــسياسىّ للديمقراطية المدنية أقوى. وتنظر نظريات التحديث إلى الطبقة الوسطى على أنها قوة استقرار ولكنْ باعتبارها فى المراحل المبكرة من التطور "صـــغيرة، وضعيفة، وغير فعّالة، ومنقسمة، وبالتالى عاجزة سياسيا". وتنحرف المصالح

الاقتصادية والسياسية لطبقة وسطى متشظية، مشجعة بذلك "البريتورية" Praetorianism أو إمكانية لسيطرة القوات المسلحة على النظام السياسىّ (Perlmutter, 1971, p. 309).

ويمكن تفسير الافتقار إلى بدائل للقوات المسلحة عندما ينهار التماسك الاجتماعىّ بالإحالة إلى انقسامات داخل كل قطاعات المجتمع، بما فى ذلك الطبقة الوسطى. وتحدث البريتورية عندما تكون الطبقة الوسطى أضعف من أنْ تُدافع عن المؤسسات المدنية الديمقراطية. غير أنها يمكن أنْ تحدث كذلك عندما تكون كبيرة، ومتنامية، وأكثر تماسُكا، كما فى أمريكا اللاتينية، حيث "يقوم التدخل العسكرىّ بتأمين السلطة للطبقة الوسطى عندما تفشل فى المجئ إلى السلطة عن طريق الوسائل الانتخابية" (Perlmutter, 1971, p. 309). وينسجم هذا مع نظرة **هنتينجتون** التى مؤداها أنه فى مجتمعات أكثر تخلُّفا من أنْ تُنْتِج طبقة وسطى ستكون القوات المسلحة قوة راديكالية (حيث تحاول القضاء على الإقطاع)، غير أنه عندما تكون طبقة وسطى قد تطورت، فإن القوات المسلحة سوف تدعمها كقوة محافظة (Huntington, 1968; Jackman, 1986). ومن المؤسف أن محاولات إثبات هذا كَمِّيًّا قد أخفقت، مُلْقية شكًّا جديا على فرضية أن تأثيرات الحكم العسكرىّ تتغير بصورة منهجية عندما تصير البلدان أكثر ثراء.

ولعل من الممكن افتراض أن طبقة وسطى جديدة ستكون لها مصلحة ثابتة فى حكم مدنىّ يمثل مصالح هذه الطبقة أكثر من مصالح طبقات العهد ما قبل الصناعىّ. وقد اختبر **بوتنام** Putnam (1967) هذه الفرضية ببيانات من أمريكا اللاتينية ووجد أن التنمية الاقتصادية كانت مرتبطة بصورة

متبادلة بالحراك الاجتماعىّ وبصورة إيجابية باعتدال بالتدخل العسكرىّ. غير أن تنمية طبقة وسطى أوجدتْ عقبات أمام التدخل العسكرىّ.

ويتمثل تفسير بديل لأهمية التنمية الطبقية فى النظر إليها على أنهـا مصدر هشاشة فى المؤسسات المدنية. ولا تتمثل التنمية الأساسية فـى أنـه توجد طبقة وسطى جديدة، بل فى أنه يمكن أنْ يوجد صراع بين زُمَر داخـل الطبقة الجديدة خاصةً فى ظل شروط التبعية والتخلف. وفى كثير من الأحيان سبق مثل هذا الصراع *الانقلابات* التى جرى تدبيرها فـى العـالم الثالـث. وتعكس نفس مقولة *انقلاب* "وصىّ" *coup* "guardian" إدراك هذه الإمكانيـة. ويمكن تفسير هذا بمركزية السلطة السياسية بالنسبة لحاجات ومصالح الطبقة الوسطى فى المجتمعات الأقل نموا، عندما يأتى رأس المال إلى حد كبير من مصادر الدولة. وإذا أحست أقسام من الطبقة الوسطى بأنه يلحق بهـا الأذى نتيجة عمل النظام السياسىّ، فإنها يمكن أن تدعم الإطاحة به من جانب قوات مسلحة متحالفة مع مصالحها.

وإذا كان الإجماع السياسىّ والأساس الأيديولوچىّ للنظام ضـعيفيْن، كما كان الحال فى كثير من الأحيان فى فترة ما بعد الاستقلال مباشرة، عندما كانت العلاقات الاجتماعية قبل–الرأسمالية مثل أشكال من الإقطاع بقيتْ فـى المناطق الريفية، فإن الدعم للمؤسسات الحديثة، الديمقراطية، المدنية يمكن أنْ يكون هشا. ذلك أن قواعد السياسة ليست متينة الاستقرار فى سـياق كهـذا. وإذا حاولتْ زُمْرَة من الطبقة الوسطى تأمين احتكار دائم للـسلطة وبالتـالى للموارد المحددة المتاحة لتوليد الثروة، يكون هناك إغراء قوىّ بالنسبة لزُمَر أخرى باللجوء إلى وسائل غير دستورية للوصول إلى السلطة. وهـذا هـو

السيناريو البوناپرتيّ الكلاسيكيّ حيث يكون تعزيز الشكل النقيّ للحكم البرچوازيّ عَبْرَ المؤسسات الديمقراطية الليبرالية مستحيلا خلال الأزمة، وحيث يصير من الصعب بصورة متزايدة إخضاع طبقات أخرى ودمجها فى النظام الاجتماعيّ، مرة أخرى بسبب قاعدة أيديولوچية ضعيفة.

وتشمل "أزمة الهيمنة" فى المجتمعات بعد-الاستعمارية التى يتوافق معها شكل من البوناپارتية صراعات بين قبائل وأقاليم وكذلك مصالح تقوم على أساس هياكل طبقية قبل-رأسمالية، ورأسمالية، وكومپرادورية. وفى كثير من الأحيان يمثل التدخل العسكريّ طريقة فى إدارة مثل هذا الصراع أكثر من طريقة لتغيير هيكل سلطة المجتمع بصورة عميقة. وفى أحوال كثيرة تقوم *الانقلابات* فقط "بتسريع تداول النُّخَب وإعادة تشكيل زُمَر الطبقات الحاكمة أكثر مما تُحْدِث تغييرا جوهريا فى تنظيم سلطة الدولة وتوزيعها بين (أكثر مما داخل) طبقات اجتماعية" (Luckham, 1991, p. 368).

ومن ناحية أخرى تشير تجربة أمريكا اللاتينية إلى عدد من الأسباب وراء أن الطبقة الوسطى قد لا تشعر بأن ديكتاتورية عسكرية تخدم مصالحها على أفضل نحو. وإذا كانت متشظية فإن القوات المسلحة يمكن أنْ تُنْكِر السلطة السياسية على الزُّمَر الأحدث نشأة من البرچوازية. كما أن قمع العمال يمكن أنْ يخفض الأرباح الناشئة من الاستهلاك الجماهيريّ ويعرقل الإنتاج. كما يمكن أنْ تتعدَّى الدولة فى ظل القوات المسلحة على القطاع الخاص. ويمكن أنْ يكون للعنصر الفكريّ للبرچوازية موقف أيديولوچيّ مختلف عن موقف ديكتاتورية عسكرية. ويستاء السياسيون البرچوازيون من

أنْ يتمّ تجريدهم من السلطة، ويمكن أنْ تكون المساعدة والاستثمار الأجنبيان متوقّفَيْن على إظهار وجه ديمقراطىّ للعالم (Therborn, 1979).

ويرتبط التدخل العسكرىّ أيضا بالطبقة عن طريــق تــوفير فُــرَص للبرچزة العسكرية أو الحراك الاجتماعىّ إلى أعلى من جانب القوات المسلحة ذاتها. خُذْ، على سبيل المثال، *انقلاب* 1971 فى أوغندا. كان أحد التفــسيرات يتمثل فى أن *الانقلاب* كان يعكس مصالح الجيش كمجموعة مهمَّشة خاضعة للنخبة بعد-الاستعمارية القائمة على التحصيل العلمــىّ المطبــوع بالطــابع الغربىّ واستعمال الإنجليزية *كلغة مــشتركة lingua franca*. وكــان هــذا يستبعد القوات المسلحة من مكانة النخبة؛ لأن أفراد الجيش كــانوا يعملــون بالسواحيلية العامية. ولهذا وَفَّرَ الانقــلاب فرصــة للحــراك الاجتمــاعىّ بـ *عسكريتاريا رثة Lumpen militariat* غير متعلمة. وعلى هذا النحو، وبدون تغيير الأساس الطبقىّ للسلطة السياسية، أحــدث الانقــلاب إعــادة تــشكيل للمجموعات الحاكمة وفرصة للحراك إلى أعلى بالنسبة لمجموعات لم تكــن بارزة فى ظل النظام المدنىّ السابق؛ لأنها كانت آتية من أقسام محرومة من المجتمع أو مناطق من البلاد لم تكن مــصدرا رئيــسيا للتعيــين الــسياسىّ للمناصب القيادية. وتشمل أمثلة أخرى من أفريقيا قبائل "الحزام الأوسط" فى نيچيريا، والشماليِّين فى توجو. والواقع أن السلطة السياسية لمجموعة أقليــة، خاصة لمجموعة ذات هوية إثنية، كانت فى كثير من الأحيــان "تنبــع مــن ماسورة بندقية" (First, 1972. p. 435, Lloyed. 1973).

وقد تَتَّخِذ البرچزة emboURgeoisement حتى شــكلا أكثــر حَرْفِيَّــة عندما يستخدم الرُّتَب العليا للقوات المسلحة سلطتهم السياسية بعــد *انقــلاب*

ناجح لإثراء أنفسهم بالثروة والمِلْكِيَة. ويمكن أنْ يصعد أفراد فـــى القـــوات المسلحة من وضع برچوازىّ-صغير، من أصول اجتماعية بـــين الفلاحـــين الأغنياء، والتكنوقراط، والمثقفين، وبيروقراطية الدولة، والإدارة الـــصناعية، والرأسماليِّين الخاصين الصغار، إلى البرچوازية الجديدة عَبْرَ تراكم الثـــروة من العمولات، والفساد، والحصول على الأراضى، والمضاربة، والتجـــارة، والإيجارات.

التنمية الاقتصادية والتدخل العسكرىّ

يؤكد تفسيرٌ اقتصادىّ للتدخل العسكرىّ أنه يشجع عليه نقـــص فـــى التنميـــة الاقتصادية. وعندما تكون الحكومات المدنية مدركة أنها قد فشلتْ فى تحديث الاقتصاد عن طريق التصنيع، فإنها تخاطر بأن تحلَّ محلَّها أقسام مُحْبَطة من النخبة التحديثية الموجودة خارج الحكم. وتقدِّم دراسة للتدخل العسكرىّ فـــى أفريقيا جنوب الصحراء بين 1956 و 1984 أدلة تدعم هذا، وقد وجدتْ أنـــه كلما كان النمو الاقتصادىّ ومستوى التوظيف الصناعىّ أدنى كـــان حـــدوث التدخل العسكرىّ فى السياسة أعلى. غير أنه، كما يقرّ المؤلفون، لـــيس مـــن المرجح أنْ تمضى العلاقة السببية فى اتجاه واحد: عدم الاستقرار الـــسياسىّ بسبب *الانقلابات* يعرقل التنمية الاقتصادية. "إننا نجد أنفسنا مـــع الانطبـــاع بوجود حلقة شريرة يقود فيه الركود والتدهور الاقتـــصادىّ إلـــى تـــدخلات عسكرية، تقوم هى ذاتها بدورها فى العادة بإحداث المزيد من عـــدم اليقـــين الاقتصادىّ والركود" (McGowan and Johnson, 1984, p. 659).

ويمكن أنْ يعمل التخلف الاقتصادىّ بطرق أخرى لتشجيع *انقلابـات*. فالاعتماد على منتجات تصدير أولية يمكن أنْ تتقلب أسعارها العالمية بصورة مفرطة يُحْدِث عدم استقرار اقتصادىّ؛ لأن الافتقار إلى اقتصاد متنوِّع يعنـى أنه لا توجد أىّ سِلَع وخدمات بديلة لموازنة تلك التقلبات. ويُفْضِى هذا إلـى *انقلابات*، لأنه يُحْدِث مشكلات يمكن إلقاء المسئولية عنها على الحكومـات. وعندما تأتى نسبة مرتفعة جدا من إيرادات الضرائب مـن تـصدير سـلعة واحدة، فإنه يكون لشروط التبادل تأثير مباشر على قدرة حكومةٍ على تنميـة الاقتصاد والنهوض بأعباء رفاهية المجتمع. فالحكومة تمثل بصورة لا يمكن تفاديها بؤرة الاهتمام عندما تنخفض قيمة سِلَع البلد فى الأسـواق العالميـة. وعلى هذا فإنه فى بلد له مستوى مرتفع مـن التخـصُّص بـسبب طبيعـة صادراته ومستوى مرتفع من اعتماد اقتصاده على إيرادات الصادرات تلك، فإن احتمال *انقلاب* ناجح يتزايد (O'kane, 1981).

غير أنه سوف توجد دائما عوامل تقلِّل من قـوة احتمـال حـدوث *انقلاب*. أولا قُرْب العهد بالاستقلال. ذلك أن *الانقلابات* أكثر احتمالا كلما كان استقلال بلد من البلدان منذ فترة أطول، مُعْطيًا الحكومـات وقتـا لإظهـار عجزها عن التغلُّب على المشكلات. ثانيا، هناك تجربة التدخل العـسكرى – ما يمكن تسميته العدوى الداخلية. فحالما يحدث *انقلاب* يكون هناك احتمـال لحدوث آخر. ويكون احتمال حدوث *انقلاب* بالنسبة لبلد بلا أىّ تجربة *انقلاب عسكرىّ* أقلّ من بلد حدث فيه *انقلاب* من قبل. فهناك تكتسب القوات المسلحة مهارات فى الإكراه المحلىّ، وتثبط التجربة فى ظل القوات المسلحة الـدعم الشعبىّ للحكومة، ويصير من الصعب بصورة متزايدة دعم الفترات اللاحقـة

من الحكم المدنىّ. ثالثا، يمثّل وجود قوات أجنبية عقبة. وهـى لـن تكـون موجودة بموافقة حكومة البلاد فى المحل الأول إذا كانت هناك أىّ فرصة لأنْ تكون [القوات الأجنبية] متعاطفة مع استيلاء القوات المسلحة على السلطة. وحتى مع هذا توجد أدلة على أن القوى الأجنبية تشجع أكثـر ممـا تعرقـل *الانقلابات*، وسوف يردع وجود قوات أجنبية مدعوّة إلى البلاد مـن جانـب الحكومة المدنية تدخلات القوات المسلحة المحلية. ويُزِيل غياب هذه الشروط الثلاثة العقبات الماثلة أمام الإحلال العسكرىّ ويزيد احتمال حدوث *انقـلاب* (O'kane, 1981).

وتتمثل مشكلة منهجية هنا فى معرفة مدى حداثة ما هو "حديث". وقد كانت لنيچيريا 5 سنوات من الحكم المدنىّ قبل أنْ تستسلم لانقلابها العسكرىّ الأول. فهى لم تَحْتَجْ إلى وقت طويل لتكشف الحكومة المدنية عجزهـا عـن التغلُّب على التوترات والصراعات الخاصة باقتصاد متخلف وبمجتمع منقسم إثنيًّا.

الثقافة السياسية

التفسير الأكثر نفوذا للتدخل العسكرىّ يربطه بمستوى الثقافة السياسية. وقـد قام **فاينر** Finer (1962) بتصنيف الثقافات السياسية باعتبارهـا ناضـجة، ومتطورة، ومتدنية، وذات حد أدنى فى سُلَّم نزولىّ للحداثـة. ويـرتبط كـل مستوى بمَيْل للقوات المسلحة إلى التدخل، وبـأنواع مختلفـة مـن التـدخل العسكرىّ. وتمثل ثقافة سياسية ناضجة ثقافة تكون فيها القوات المسلحة قـوة

مهمة فى صُنْع قرارات الدفاع، ولكنْ ليس لها دور أوسع تسنده إليهـــا قِـــيَم، ومواقف، وتوقعات اجتماعية. ويكون إحساس بالشرعية داعمٌ للنظام المـــدنىّ واسع الانتشار. وفى الطرف الآخر من السُّلَّم توجد بلدان ذات ثقافات سياسية ذات حد أدنى، حيث تكون شرعية حكومة مدنية غائبة كليـــا تقريبـــا. ومـــن المرجح أن تتعرض مثل هذه البلدان للشكل الأقصى من التدخل العـــسكرىّ، *الانقلاب العسكرىّ*.

وتسود فى العالم الثالث مستويات متدنيـــة مـــن الثقافـــة الـــسياسية وإحساس ضعيف بالالتزام السياسىّ. وهنا يوجد افتقار إلى الثقة بأنه سيجرى الإصغاء إلى المطالب السياسية، وافتقار إلى الثقة بالمجموعات الأخرى التى قد تصل إلى السلطة. ولأن القِـــيَم والمعتقـــدات الـــسياسية لا تتطـــابق مـــع الفرضيات المسبقة التى يقام عليها النظام، فإنه يمكن أنْ يوجد حقا دعم شعبىّ واسع النطاق للتدخل العسكرىّ المباشر. وقـــد يكـــون تـــدمير الديمقراطيـــة وصعود السلطوية مقبولا فى مجتمعات لا تشعر بأن شـــكل الحكـــم المـــدنىّ الموجود فيها هو أفضل ما يمكن ابتكاره (Finer, 1962).

ويبدو هذا مجرَّد تحصيل حاصل. ذلك أن مستوى متدنِّيا من الثقافـــة السياسية يجرى تعريفه بأنه افتقار إلى الإجماع. حيث يجرى تعريفها بالإحالة إلى ما يُفْتَرَض أنها تفسِّره. وأكثر من كونه عرضا لتفسيرٍ لافتقارٍ للإجمـــاع السياسىّ، يقدِّم مفهوم الثقافة السياسية تقريرا هو صـــادق بحكـــم التعريـــف. وهناك علاوة على هذا دائرية فى الحجة، إذْ إن التدخل السياسىّ يؤخذ دلـــيلا على ثقافة سياسية متدنية؛ لأنها دليل على انهيار للإجماع. وهكذا فإن التدخل السياسىّ يجرى تفسيره بالإحالة إلى شروط يجرى تمثيلها بذلك التدخل ذاته.

وبقدر ما توجد قيمة تفسيرية فى نظرية الثقافة السياسية، فإنها تتعلق بكيف تفشل حكومات مدنية وليس بلماذا لا مناص من أنْ تكون القوات المسلحة خَلَفًا لا يمكن تفاديه. وعلاوة على هذا فإن هذه النظرية لا تفسِّر لماذا تحدث *انقلابات* فى بعض الدول ذات الثقافة السياسية الأدنى وليس فى دول أخرى (First, 1972). والحل الوحيد لهذه المشكلة هو أنْ نجعل التدخل ذاته مؤشرا من مؤشرات مستوى الثقافة السياسية، غير أن هذا يجعل التفسير تحصيل حاصل بصورة أكبر أيضا.

العوامل التنظيمية

معرفة السبب فى أن القوات المسلحة قامت باغتصاب السلطة فى دول كثيرة جدا يمكن أنْ تعتمد على ملاحظات خاصة بالقوات المسلحة ذاتها أكثر من السياق الاجتماعىّ-الاقتصادىّ الذى تجد حكومات العالم الثالث نفسها فيه. وكان هناك جدال دائر منذ وقت طويل بين مؤيدى مقاربة "بيئية" للتدخل العسكرىّ، تشدِّد على تأثير عوامل اجتماعية واقتصادية على الميل إلى التدخل، و"التنظيميِّين" organizationalists (Charlton, 1981). ويمكن أنْ تكون السمات المميزة التنظيمية للقوات المسلحة حاسمة فى فهم التدخل العسكرىّ، خاصةً عندما تبدو الشروط الاجتماعية-الاقتصادية لبلدان مختلفة، مثل الهند وپاكستان، متماثلة، وكانت تجربتها الخاصة بالتدخل العسكرىّ مختلفة اختلافا ملحوظا.

ويبدو أن القوات المسلحة تتفوق بمزايا سياسية كثيرة على المنظمات الأخرى المرتبطة بالسياسة. ذلك أن لها تسلسلا واضحا للقيادة، مع مجموعة مفهومة جيدا ومرعية بصرامة من علاقات الـرئيس-المـرؤوس superior-subordinate. والقرارات تُطاع، ولا يجادل فيها أحد إلى أنْ يتمَ الوصول إلى إجماع ما. والقوات المسلحة جيدة التنظيم للهجوم على المؤسسات المدنيـة. وعندما تتدخل القوات المسلحة، تكون قيادة *الانقلاب* قادمة فـي كثيـر مـن الأحيان ليس من ضباط من أصحاب الرُتَب العليا بل من الصفوف الوسـطى من الضباط الأصغر، ربما لأن ضباطها الأعلى مرتبطون ارتباطـا وثيقـا للغاية بالنظام المدنىّ؛ أو لأن الفئة الخاصة من سلك الـضباط قادمـة مـن مجموعة إثنية تشعر بأنها محرومة بسبب الطريقة التى يجرى بها اسـتعمال السلطة السياسية. ومن ناحية أخرى فإنه حتى إذا كان قرار تدبير *انقلاب* لـم يتخذه الضباط ذوو الرُتَب العليا فإن أولئك الذين يقودون الإطاحـة يجـدون تحت تصرُفهم منظمة من المرجح أنْ تستجيب لأوامرهم.

على أنه لا ينبغى المبالغة فى الوحدة التنظيمية للقوات المسلحة فـى العالم الثالث. وهى فى كثير من الأحيان ممزَّقة بزُمَر تقوم على العُمْـر، أو التعليم، أو الرتبة، أو الدِّين، أو القبيلة، بصورة تعكـس الانقـسامات داخـل المجتمع السياسىّ الأوسع (Charlton, 1981). وعلى سبيل المثال فإنه، فـى أكتوبر 2001، أحس الحاكم العسكرىّ لباكستان، الجنرال **مُشَرَّف**، بـأن مـن الضرورىّ فصل اثنين من كبار ضباطه، يُنْظَر إليهما على أنهما إسـلاميّان متشدِّدان وزعيمان لزُمْرَة معارضة لسياسات الرئيس الموالية لأمريكا. ومن الضرورىّ أن يُنْظَر إلى القوات المسلحة باعتبارها مندمجة بصورة كاملة فى

المجتمع بهذا الصدد وليس ككيان قائم بذاته. ومن الجدير بالذكر أيضا أنه عندما حاول **بوتنام** Putnam اختبار أهمية الاختلافات فى السمات المميزة التنظيمية بالنسبة للميل إلى التدخل، مستخدما معطيات أمريكية لاتينية – مهمة صعبة نظريا لأنه تتوفر "فقط سمات مميزة إجمالية قليلة للقوات المسلحة"، وجد علاقة عكسية بين حجم المؤسسة العسكرية ومدى التدخل العسكرىّ. وبطبيعة الحال فإن من السهل، كما هو الحال مع كل مثل هذا التحليل الكمىّ، رَفْض المؤشر المستعمل على أساس أنه تفويض غير جدير بالثقة فيما يتعلق بالمتغيِّر المطروح للبحث (Putnam, 1967, p. 110-11). ومن ناحية أخرى، وجدتْ دراسة للسياسة فى 35 دولة أفريقية سوداء بين 1960 و 1982 أن "التماسك" العسكرىّ (قوات مسلحة كبيرة ومتجانسة إثنيًّا) و"التمركز" centrality السياسىّ (دوره فى القمع ضد خصوم الحكومة ونصيبها من الإنفاق العام) يرتبطان بصورة إيجابية بالتدخل العسكرىّ، مما يُفضِى إلى النُّصح بقوة بأنه "يجب أخذ المتغيرات الخاصة بالمؤسسات العسكرية الأفريقية فى الاعتبار فى أىّ بحث عن المحدِّدات الهيكلية للتدخل العسكرى فى السياسة الأفريقية" (Johnson et al., 1981, p. 634).

وللقوات المسلحة أيضا مكانة رمزية تُسْبِغ عليها الشرعية إذا هى تدخلتْ فى عالم السياسة المدنية. وبدون مفصلة هذا كجزء من فلسفة مشتركة أو نسق معتقدات، يمكن أنْ ترمز القوات المسلحة إلى شىء قَيِّم لباقى المجتمع. ذلك أنها يمكن أنْ تمثل الحداثة بسبب خبرتها التكنولوچية، وهياكل سلطتها، وتدريبها. كذلك فإن المكانة المركزية يمكن أنْ تنشأ من الأداء الناجح. وقبل *الانقلاب* العسكرىّ الأول فى نيچيريا فى 1966 بوقت قصير

كان الجيش قد شارك فى قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام فى الكونغو حيث أبلى بلاءً حسنا، وحقق سمعة دولية لكونه منضبطا وفعّالا، جالبا بذلك الثقة لبلاده دوليًّا. وتمثل الحداثة الواضحة للقوات المسلحة، وفقا لبعض التنمويِّين developmentalists، سببا رئيسيا وراء أن القوات المسلحة بديل جلىّ للحكومة الديمقراطية التى تكون قد فشلت فى القيام بوظيفتها بصورة فعالة. والحقيقة أن هياكلها العقلانية، القادرة على ربط الوسائل بالأهداف، والمرتبطة بالتنمية التكنولوجية السريعة والمهارات المتخصصة، تمكنها من أنْ يُنْظَر إليها على أنها "منقذة ممكنة" حيث يوجد "إحساس بالفشل فى البلاد" (Pye, 1971, pp. 278-83). ومن ناحية أخرى، وكما أكد **مازروى** Mazrui، فرغم أن القوات المسلحة يمكن أن تكون منظمة حديثة من النواحى الهيكلية، فى أفريقيا، حيث يجرى فى كثير من الأحيان تجنيد الجنود من المناطق الريفية والمطبوعة بالطابع الغربىّ بصورة أقل فإن "من المحتمل أنْ تكون مواقف الجنود إزاء المجتمع الأوسع مشروطة بعمق بالتعاطفات التقليدية أكثر مما بالسمات المميزة الحديثة لحرفة محدَّدة ... وقد تكون القوات المسلحة كمنظمة جزءًا من حامل للعِلْميّة scientificity، على حين أن الجنود يظلون حملة لعادات أكثر بدائية" (Mazrui, 1976, p. 251-2). وبالتالى فإن القوات المسلحة، فى أفريقيا على الأقل، يمكن أنْ تلعب دورا يضفى طابعا تقليديا.

ومن الجلىّ أن توفُّر الأسلحة الحديثة أصل تنظيمىّ للقوات المسلَّحة، يُزَوِّدها بشبه احتكار للقوة المادية. وإذا كان النظام المدنىّ يفتقر إلى الدعم العسكرىّ، غير أن فكرة الحكم العسكرىّ تفتقر إلى الشرعية، فإن العامل الحاسم سيكون عندئذ انتشار الإكراه. كذلك فإن الاتصالات حيوية لهذا النوع

من التدخل السياسىّ، خاصةً فى بلد كبير له مراكز إدارية كثيرة. كما أن نظام اتصالات القوات المسلّحة يمكنّها من الهجوم على مختلف مراكز الحكومة فى وقت واحد ومن تنسيق أنشطتها فى الفترة المضطربة التالية مباشرة لـ*الانقلاب*. وتُعوِّض مثل هذه المزايا التنظيمية عن نقاط الضعف السياسية للقوات المسلحة مثل افتقارها إلى الشرعية وإلى الخبرة الإدارية.

ويمكن أن ترتبط الثقافة المهنية للقوات المسلحة بالتدخل فى السياسة. ويمكن أنْ تعنى المهنية أن مجموعة قواعد السلوك داخل القوات المسلحة، التى يتمّ فيها تدريب المجنّدين وتنشئتهم السياسية، تدعم تفوق الحكومة المدنية. ذلك أن واجب الجندىّ المحترف يتمثل فى طاعة توجيهات السلطات المدنية المشكّلة على النحو السليم (Rapaport, 1962). وتتألف المهنية من الخبرة، والمسئولية الاجتماعية، والولاء المشترك. وكلما كانت القوات المسلحة أكثر مهنية بهذا المعنى كانت أكثر "عقما وحيادية من الناحية السياسية" (Huntington, 1957, p. 84).

على أن المهنية العسكرية يمكن أنْ تعنى فى بعض الثقافات شيئا مختلفا تماما: أن الجيش ينظر إلى نفسه على أن من واجبه أنْ يدافع عن الدولة ضد القوى التى من شأنها أنْ تقوّض سلامتها، حتى إذا كان يمكن أنْ تكون مثل هذه القوى متمثلة فى الساسة المدنيِّين (Finer, 1962). وإذا بدا أن الساسة يقومون بإضعاف الأمة وجعلها عُرْضَة لتأثير قوى خارجية، اقتصادية وكذلك عسكرية، فإن الجيش يمكن أنْ يعطى الأولوية للدفاع عن القيَم الأساسية للمجتمع. وعندئذ لا تكون القوات المسلحة أداة محايدة للحكومة القائمة، بل بالأحرى أداة للأمة، التى تكون مصلحتها قابلة للتفسير من جانب

القوات المسلحة نفسها. وإذا كانت القوات المسلحة تحتـوى ضـمن ثقافتهـا المشتركة على مثل هذه المجموعة من المواقف، فإنها يمكن أنْ تقدِّم تبريـرا كافيا للتدخل المباشر فى السياسة، خاصةً منذ أنْ توجد دون شك تقريبا أقسام داخل المجتمع المدنىّ توافق على اضطلاع القـوات المـسلحة بمثـل هـذه المسئولية. ويمكن أنْ يكون لتورط القوات المـسلحة فـى الـسياسة أسـاس أيديولوچىّ قوىّ مثل القومية، ونظام الاقتصاد الموجَّه *dirigism*، ومجموعـة مبادئ أخلاقية، و"عدم ثقة عميق بالـسياسة المدنيـة المنظمـة" (Janowitz, 1970, p. 145).

وتشكِّل أسطورتان أساس قبول القوات المسلحة المسئولية عن القِـيَم الأساسية للأمة، وسلامة الدولة، والنظام السياسىّ. وتتمثل إحداهما فـى أنـه بدون القوات المسلحة لما تشكَّلتْ الأمة أو بقيتْ. والثانيـة هـى اعتقـاد أن القوات المسلحة أكثر كفاءة فى إدارة الأمور من الساسة المدنيِّين (Koonings and Kruijt, 2002). ولا يمكن تأييد أىّ دعوى منهما كمسألة عامة، رغم أنه كانت هناك مناسبات لعبت فيها القوات المسلحة دورا رئيسيا فى خلق دولـة جديدة، كما حدث فى سياق النضال ضد الاستعمار. غير أن الدعوى الثانيـة نادرا ما يمكن الدفاع عنها. فقد أثبتَتْ أنظمة عسكرية كثيرة أنها فاسدة وغير كفؤة أكثر من الأنظمة التى سبقتها. فقد تحولت بورما، على سـبيل المثـال، بحلول 1987 على يد الطغمة العسكرية من اقتصاد مزدهر إلى أحـد أفقـر اقتصادات العالم، إلى حد أنه كان على الحكومة أنْ تتقدم بطلب إلـى الأمـم المتحدة لمنحها حالة أمة أقلّ نموا.

التأثير الأجنبىّ

وأخيرا، كان التورط الخارجىّ من جانب قوة أجنبية حاسما أحيانا فى قرار القوات المسلحة لتدبير *انقلاب* عسكرىّ. وعلى سبيل المثال، دعمتْ الولايات المتحدة القوات المسلَّحة التشيلية فى الإطاحة بنظام **أيَندى** Allende. ولعبتْ الولايات المتحدة أيضا دورا فى *الانقلاب* الفاشل ضد الرئيس الڤينيزويلىّ **تشابيث** Chavez فى أبريل 2001.

كذلك فإن استمرار الصلات مع البلدان المتقدمة من خلال المساعدة العسكرية، والتدريب، والمعدات قام بتقوية الجيوش الوطنية فى العالم الثالث بالمقارنة مع السلطات المدنية. وكان تأثير الدعم العسكرى، من خلال الوكالات العسكرية، والأمنية، والمخابراتية السرية مثل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية حاسمة فى عدد من *انقلابات* العالم الثالث. ومن خلال "عمليات خفية" ترتبط بالمشورة السياسية، وإعانات المنظمات السياسية والأفراد، والدعاية، والتدريب، والتدخلات الاقتصادية، والدعم البرلمانىّ للمجموعات المحلية، وتسلُّل واستمالة عملاء وحلفاء محليِّين فى النقابات العمالية، والشركات، والأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام، والقوات المسلحة ذاتها، تغلغل النفوذ الأجنبىّ بعمق فى مجتمعات العالم الثالث (Woddis, 1977).

وفى الأعوام الأخيرة، مع دعم معظم الحكومات الغربية للدَّمْقرطة فى العالم الثالث (وأوروپا الشرقية)، يتجه التأثير الأجنبىّ إلى أنْ تتمّ ممارسته للحيلولة دون *الانقلاب العسكرىّ*، وقد أوضحت القوى الغربية الرئيسية

بجلاء أنها لن تعترف بـ أو تتعامل مع نظام عسكرىّ، إلى حد أنْ "يظهـر أن عوامل كابحة كانت مسئولة عن التناقض بصورة عنيفـة لحـدوث وتـأثير التدخل العسكرىّ على مدى العقد السابق" (Danapoulos and Zirker, 2006). وقد جرى إحباط محاولات الانقلاب فى جواتيمالا، وپـاراجوى، وإكـوادور بهذه الطريقة. ودعمتْ فرنسا حكومات مدنية فى إحباط التدخل العسكرىّ فى الكاميرون، وكوت ديفوار، والجابون، والسنغال. وفى 2008 نَبَّهَتْ الحكومـة الأمريكية القوات المسلحة التايلندية إلى ضـرورة احتـرام الحكـم المـدنىّ والإحجام عن التدخل فى السياسة خلال فترة من الاحتجاجات ضد الحكومة. غير أن من الممكن دائما أنْ تـشعر الولايـات المتحـدة الأمريكيـة بـأن الاهتمامات الأمنية تجعل السلطوية مقبولة، كما فى حالة دَعْم أمريكا للنظـام العسكرىّ الأخير فى پاكستان الذى التزم بقمع الإرهاب الإسلامىّ.

وبدلا من ذلك، جرى تعريف التأثير الأجنبـىّ باعتبـاره "عَـدْوى" (First, 1972). وكانت هناك أوقات بدا فيها كأن بعض الـدول تعرَّضـتْ لـ *انقلابات* لأن دولا مجاورة كانت قد أظهرتْ بأىّ سهولة يمكن القيام بها، وما هى المزايا التى تنشأ لصالح القوات المسلحة نتيجة لذلك. وهناك دلائل مـن غرب أفريقيا على أن القادة العسكريِّين قد "تعلَّموا" بالفعل من تجربة نظرائهم فى بلدان أخرى كيف يستولون على السلطة، وعن الإغراءات المالية لـذلك، والدروس التى دخلت فى حساباتهم بشأن ما إذا كان ينبغى التـدخل ومتـى. غير أن هذه الحجة لا يمكن أخذها بعيدا جدا عن العبارات التفسيرية العامة، مادام منطقها سوف يتمثل فى أنه لن تكون هناك نهاية للتـدخل العـسكرىّ عندما ينتشر كالنار فى الهشيم من دولة إلى أخرى. ولم يجد لا پوتنام بالنسبة

لأمريكا اللاتينية ولا ويلز Wells بالنسبة لأفريقيا دلائـل تجريبيـة تُعَـزِّز فرضية العدوى (Putnam, 1967; Wells, 1974). ومن الجلـيّ أنـه توجـد حوافز فعالة أمام العدوى.

وتشمل التأثيرات الخارجية أيضا السياق الدوليّ الذى يحـدث فيـه الصراع والأمن الداخليّان. وعندما كانت بلدان العالم الثالث فى محيط الحرب الباردة أو فى مركز الصراعات الإقليمية، فإن قوة وأهمية القوات المـسلحة، المتعلقتيْن بالأمن القوميّ والكبرياء القومية، كانتا تتعززان، وكان دافعها إلى التدخل يتقوَّى (Luckham, 1991).

القوات المسلحة والدَّقْرَطة

يتمثل هَمٌّ رئيسيّ خلال الدَّقْرَطة، خاصةً بعد فترة من الحكم العـسكرىّ فـى كيف يتمّ تأمين أنْ تبقى القوات المسلحة موالية للقيـادة الـسياسية المدنيـة. وتشير تجربة الانتقالات الديمقراطية إلى عدد من الفرضيات بشأن الـشروط الضرورية لتقييد سلطة القوات المسلحة خلال توطيد الديمقراطية فى سـبيل ترسيخ علاقات مدنية-عسكرية منسجمة مع الحكم الديمقراطىّ.

أولا، من الضرورىّ تسريح القوات المسلحة وإعادة دمج تلك القوات التى لا يحتاج إليها جيش مهنىّ فى المجتمع. وهذا مهمّ بصورة خاصة عندما يكون عصيان مسلَّح جزءًا من الانتقال إلى الديمقراطية، كما فى زيمبـابوى، وجنوب أفريقيا، وموزمبيق (Griffiths, 1996). والتحدى هنا تكشفه بوضوح صارخ حالة أفغانستان حيث يُقَدَّر أنه يوجد حوالى 700000 شخص مـسلَّح،

على حين يحتاج جيش دائم إلـى حـوالى 000 200 وعلى حين تدين معظم الميليشيات بالولاء لأمراء حرب قَبَلِيِّين أكثر من الدولة. ويمثل دَمْج ميليشيات متمردة فى القوات المسلحة للبلاد طريقة لإخضاعهم لسيطرة الحكومة وكذلك توفير فرص العمل لمجموعة متقلبة كإمكانية كامنة. ويمكن أنْ يكون جَمْـعٌ بين الدمج فى القوات المسلحة وفُرَص بديلة للتوظيف المدنىّ ناجحا، كما فى مالى، حيث جرى التسريح فى 1996 فـى نهايـة الحـرب الأهليـة بـين الانفصاليِّين الطوارق. وقد ساعد الصندوق الاستئمانىّ للأمم المتحدة الحكومة مما مكَّنها من دَمجْ 000 7 من المتمردين الطوارق فـى الجـيش النظـامىّ وهيئات حكومية أخرى.

ثانيا، يجب القيام بمَأْسَسَة السيطرة السياسية المدنيـة علـى القـوات المسلحة عن طريق تغييرات تنظيمية. فينبغى تعزيز المهنيـة فـى القـوات المسلحة عن طريق إدخال تحـسينات علـى إدارة المؤسـسات العـسكرية، وتغييرات فى كبار العاملين بـالقوات المـسلحة. ويمكـن أنْ يكـون مـن الضرورىّ إلغاء الامتيازات التى لا تتلاءم مع قوات مسلحة تكون خاضـعة للسيطرة المدنية، مثل بنوك خاصة special، وأنظمـة رفاهيـة، ومنظمـات اقتصادية.

كما أن من الضرورىّ جَعْل الآليات السياسية التى تجعـل القـوات المسلحة مسئولة أمام السيطرة المدنية وتُثَبِّـت الـسيطرةَ المدنيـة للـسياسة الدفاعية أكثر فاعلية، عن طريق تقوية الإشراف البرلمانىّ، وتأمين السيطرة المدنية لوزارات الدفاع، ومنح السلطات التشريعية حق السيطرة على الإنفاق الدفاعىّ والمصادقة على التعيينات فى المناصب العليا فى كل أجهزة الأمن.

كما ينبغى إخضاع القوات المسلَّحة لسيادة القانون. وينبغى تصحيح اختلال التوازن بين المؤسسات المدنية والعسكرية، التى تقوم فى أمريكا اللاتينية "بالإسهام فى تصورات القوات المسلحة بأنها أفضل تنظيما، وأفضل تدريبا، وأكثر تماسكا، وأكثر وطنية من القادة السياسيِّين المدنيِّين" (Fitch, 1998, p. 159). وينبغى اختيار الحوافز الصحيحة لإقناع القوات المسلحة بقبول الخضوع للقيادة المدنية. ويجب إعادة توجيه مواقف القوات المسلَّحة بعيدا عن دور وَصِىّ فى اتجاه الولاء للقادة السياسيِّين المدنيِّين. كما أن أىّ ازدواج فى الأدوار بين القوات المسلحة والساسة المدنيِّين يجب الهبوط به إلى حد أدنى، على سبيل المثال، عن طريق إنهاء دور القوات المسلحة فى الأمن الداخلىّ، والحماية البيئية، والمشروعات التنموية، والحرب ضد تهريب المخدرات (ومع ذلك فقد أوضح الزلزال فى إقليم سيتشوان فى الصين فى 2008 كيف أنه يمكن أنْ تكون القوات المسلحة أساسية فى أعمال الإغاثة فى أعقاب كارثة). ويجب أنْ تتقيَّد القيادة العسكرية بدور استشارىّ فى السياسة الدفاعية. كذلك فإن على القادة السياسيِّين أنْ يوافقوا على ألا يَجُرُّوا القوات المسلحة إلى تسوية الصراعات وأنْ يُقِرُّوا بأن القيادة العسكرية لها دور شرعىّ فى صُنْع القرار الدفاعىّ. ومن الضرورىّ أن يكون الساسة قادرين على الاتصال على قدم المساواة مع القوات المسلحة فيما يتعلق بشئون الدفاع والمطالب الخاصة بالإنفاق العسكرىّ، هذه القدرة التى ظلت غائبة بكل وضوح بين المشرِّعين فى البلدان النامية (Frazer, 1995; Huntington, 1995, pp. 9-10; Fitsh, 1998; Bland, 1999; de Kadt, 2002).

ثالثا، يشترط إبقاء القوات المسلحة تحت السيطرة المدنية الدعم الشعبىّ الواسع للديمقراطية والعداء الشعبى الواسع للحكم العسكرىّ، ربما بدعم من ذكريات حكم سلطوىّ سابق، كما فى ڤينيزويلا فى 1992 (Baburkin et al., 1999). ومن المؤسف أنه ليست كل أقسام المجتمع معادية للتدخل العسكرىّ. فقد دعمتْ أقسام كثيرة من الطبقة الوسطى فى تشيلى انقلاب 1973، حيث كانت تشعر بأن نظام أيّيندى يهدد امتيازاتها. ولا توجد أىّ ضمانة لئلا يطفو إلى السطح من جديد خلال توطيد الديمقراطية مثل هذا الدعم للقوات المسلحة. ويمكن أنْ يأتى الدعم للقوات المسلحة من التكنوقراط فى البيروقراطية، الذين كانوا وثيقى الارتباط بالحكومات العسكرية فى أمريكا اللاتينية؛ وبالأحزاب السياسية التى نشأت كامتدادات للجيش، كما فى إرتريا وإثيوبيا (de Kadt, 2002; Koonings and Kruijt, 2002).

كذلك فإن مقارنة مختلف مستويات التدخل العسكرىّ فى تحرير الدول الأفريقية منذ 1990 تشير بقوة إلى أن التدخل أقل احتمالا، كلما كانت الشرعية الديمقراطية للنظام المدنىّ أقوى فى أذهان الجمهور. ويمكن أنْ تحثّ الأزمات الاقتصادية أو السياسية على التدخل العسكرىّ حتى عندما تؤدى انتخابات ناجحة وانتقالات سليمة من حكومة إلى أخرى إلى أنْ يبدو وكأن الديمقراطية آخذة فى التوطُّد. غير أنه بوجه عام "لا تتعرَّض الدول الآخذة فى التحرير الاقتصادىّ، والتى تتمتع بمستويات مرتفعة نسبيا من الشرعية العامة، لتدخلات عسكرية" (Clark, 2007, p. 149). كذلك فإن التحالفات الإقليمية الداعمة للسيادة السياسية المدنية يمكن أنْ تفيد، كما حدث فى أفريقيا الجنوبية فى 1994 عندما ساعدت جنوب أفريقيا، وبوتسوانا،

وزيمبابوى فى صدّ *الانقلاب* فى ليسوتو (Frazer, 1995). كما تدعم الحالة البرازيلية النظرية القائلة بأن التخلص من الدعم الاجتماعىّ لقوات مسلحة مسيَّسة ضرورىّ لتوطيد الديمقراطية. وفى البرازيل "لم تَقُمْ القوات المسلحة بأىّ تحرُّك سياسىّ دون دعم المجموعات الاجتماعية المهمة" (Castron, 2002, p. 108). وهكذا فإن من شأن توسيعٍ لدعم السياسة الديمقراطية، وانخفاض فى الدعم الاجتماعىّ المدنىّ للتدخل العسكرىّ، تقليل خطر *انقلاب عسكرىّ*.

كذلك فإن توقيت إصلاحات تتعلق بعلاقات المدنىّ–العسكرىّ مهمّ. فالخطوات نحو الإصلاح يجب أنْ تبدأ فى الانتقال إلى الديمقراطية عندما يتمّ إجراء المفاوضات بين المسئولين والقادة السياسيِّين الملتزمين بالتغيير. وسوف يؤدى هذا بطريقة ما إلى حماية النظام الجديد من اكتساب إرْث أشخاص عسكريِّين متمردين وغير موالين (Frazer, 1995).

ويتأثر مدى كون الشروط اللازمة للإصلاح قابلة للتحقيق بعدد من العوامل. وستكون من الأهمية بمكان، النماذج السابقة من العلاقات المدنية–العسكرية (مثلا، مدى تسييس القوات المسلحة أو مدى السماح بوجود مجتمع مدنىّ مفعم بالحيوية)، والأخطار التى تخلقها الدَّقْرَطة على المصالح الإقليمية للقوات المسلحة (مثلا، نطاق تخفيضات الموازنة العسكرية التى تقترحها الحكومة المدنية الجديدة). ويمكن أنْ يكون الدعم الشعبىّ للديمقراطية هشًّا فتكون هناك حاجة إلى أحزاب سياسية لم تخلق جماهير متحررة من الأوهام. ويمكن أنْ تكون هناك حاجة إلى "توازن إثنىّ" فى التركيب الاجتماعىّ للقوات المسلحة، مع أنه يمكن أنْ تكون هناك تكلفة إذا كان التمثيل الإثنىّ يعنى

التخلِّى عن مزايا التجنيد على أساس الجدارة وحدها: هناك مخاطر فى تحويل القوات المسلحة إلى مؤسسة الفُرَص المتساوية (Fayemi, 2002). كما يمكن أنْ يكون تأثير المنظمة العسكرية خلال الدَّقْرَطة على الأهداف السياسية للحكومة الجديدة، مثل ما إذا كانت القوات المسلحة تقوم بالمساعدة فى السيطرة على تهريب المخدرات، مُهِمًّا لإقامة علاقات مدنية-عسكرية ديمقراطية (Griffiths, 1996). وليس من السهل أنْ نجد مهامَّ جديدة للقوات المسلحة لا تُقَوِّض مهنيتها وإبعادها عن السياسة، مثل حفظ السلام فى إطار الأمم المتحدة أكثر من مكافحة الجريمة.

ويمكن أنْ يكون على النظام المدنىّ الجديد أنْ يساوم على مطالب بإحالة قادة عسكريِّين إلى القضاء على جرائمهم (Rouquie, 1986). وستواصل القوات المسلحة أنْ يكون لها تأثير سياسىّ كبير، خاصة إذا كانت قادرة خلال الانتقال على التفاوض بشأن الحصانة ضد الملاحقة بسبب انتهاكات حقوق الإنسان (Fitch. 1998). كذلك فإن إلغاء الحصانة يمكن أنْ يحثّ على ردّ فعل عكسىّ من جانب القوات المسلحة. ومن هنا القلق فى الأرجنتين فى 2001 عندما أبطلت المحاكم قوانين الحصانة التى كانت قد حمَتْ ضباط القوات المسلحة من الملاحقة القضائية على انتهاكاتهم لحقوق الإنسان خلال النظام العسكرىّ من 1976 إلى 1983. والواقع أن قوانين الحصانة التى تمّ إقرارها بعد عودة الأرجنتين إلى الديمقراطية فى 1983 أعقبتها انتفاضات لضباط القوات المسلحة الذين كان يخشون الملاحقة القضائية فى ظل النظام الديمقراطىّ الجديد. وعلى حين أن جماعات حقوق الإنسان رَحَّبَتْ بالإلغاءات فقد كان هناك إدراك بأنها تمثل تهديدا محتملا فى

وقت كان فيه الاقتصاد فى أزمة. ومع هذا ففى 2005 عززتْ المحكمة العليا قرار المحكمة الذى كانت المحكمة الاتحادية فى بوينوس آيرس قد أيَّدَتْهُ بالفعل فى 2001.

كما أن التطورات السياسية التى تواجه الحكومة المدنية الجديدة ستكون مهمة. وهناك أهمية خاصة للعوامل التى تصرف اهتمام الحكومات عن إصلاح العلاقات المدنية-العسكرية، مثل التضخم الجامح hyperinflation وأزمات اقتصادية أخرى تقوِّض الثقة العامة فى السلطات المدنية. كما أن إبعاد القوات المسلحة عن الأدوار الحكومية المدنية يمكن أنْ يغدو صعبا نتيجة للمواجهات مع الحركات الثورية و/أو الجريمة المنظمة (كما فى كولومبيا) التى تجعل من الصعب تفادى استخدام القوات المسلحة فى أنشطة بوليسية.

ومع هذا فقد تحقق بعض النجاح فى البلدان الآخذة فى الدَّقْرَطة حديثا فى مجال إصلاح العلاقات المدنية-العسكرية. وقد صارت معايير مهنية القوات المسلحة والسيطرة المدنية منتشرة ومقبولة على نطاق أوسع. وتعلَّم قادة القوات المسلحة أن محاولات الحكم كانت مدمِّرة للقوات المسلحة. ويُقرّ الساسة المدنيون بأن مصالحهم تكمن فى قوات مسلحة مهنية، وغير سياسية. وقد تعاظم الدعم الشعبىّ لوضع حدّ للموازنات العسكرية المفرطة، والإساءات إلى حقوق الإنسان، والمشاركة العسكريّة فى المشروعات الاقتصادية. وقد تَحْدُث محاولات *انقلاب*، غير أن من الأقل احتمالا أنْ تكون ناجحة فى بلدان مُتَدَقْرِطة حديثا بمستوى معقول من التنمية الاقتصادية. بل إن **هنتينجتون** كان مستعدا لتحديد مستويات كمية حدية: "البلدان التى يصل

فيها نصيب الفرد من الناتج القوميّ الإجماليّ إلى 1000 دولار أو أكثر لا تقع فيها *انقلابات* ناجحة؛ البلدان التى يصل فيها نصيب الفرد من الناتج القوميّ الإجماليّ إلى 3000 دولار أو أكثر لا تقع فيها محاولات انقلاب" (1995, p. 15).

الخلاصة

برزتْ أيضا عوامل كثيرة مرتبطة بالتدخل العسكريّ، وعلى وجه الخصوص متغيِّرات اجتماعية واقتصادية، فى المحاولات الرامية إلى فَهْم سياق عدم الاستقرار السياسيّ الذى يمكن أنْ تقع فيه *انقلابات* القوات المسلحة. والتدخل العسكرىّ ليس بحال من الأحوال الشكل الوحيد لعدم الاستقرار السياسيّ. ذلك أن العنف الطائفيّ، والحركات الانفصالية، والصراعات الإثنية يمكن أنْ يجرى تصعيدها إلى حربٍ أهلية وأنْ تخلق عدم استقرار طويل الأمد. وهذه الصورة الأكثر عمومية والأوسع انتشارا لعدم الاستقرار ستكون موضوع فصل لاحق. وقد قام الفصل الحاليّ بالتعرُّف على الظروف التى تحيط بالتدخلات العسكرية فى سياسة العالم الثالث من أجل استكشاف إلى أىّ مدى كانت تفسيرات هذه الظاهرة ناجحة. والتوصل إلى فَهْمٍ للتدخل العسكرىّ مهمّ بوجه خاص عندما يقوِّض الديمقراطية سواء عن طريق *انقلاب عسكرىّ* أو عن طريق رفض استعادة السياسة الديمقراطية استجابةً للمطالبة الشعبية الواسعة النطاق. وتوجد نتائج على السياسات العامة والإستراتيچيات الحكومية إذا كان من الممكن إثبات أن الميْل إلى التدخل العسكرىّ مرتبط

بمستوى المأسسة السياسية، والتنمية الاقتـصادية، والمـشاركة الـسياسية، والتخصص الاقتصادى، وتنمية الأحزاب السياسية الجماهيريـة، ومركزيـة الدولة فى عملية التراكم الرأسمالى والتنمية لطبقة متوسطة، أو الثقافة المهنية للقوات المسلحة ذاتها.

8

القومية وسياسات الانفصال

مدخل

فى معظم مناطق العالم الثالث توجد حركات سياسية تنظم الحملات، فى حالات كثيرة من خلال النضال المسلح، فى سبيل تقرير المصير السياسىّ لمصلحة مجموعات أقلية. وفى الصحراء الغربية، تقاتل جبهة البوليساريو Polisario فى سبيل التحرر من المغرب. وفى غرب الصومال تهدف جبهة التحرير إلى استعادة أوجادين الإثيوبية إلى الصومال. ويسعى أكراد تركيا، وإيران، والعراق، وسوريا إلى إنشاء كردستان مستقلة وموحَّدة. ويهدف مجلس المقاومة القومية فى إيران إلى إنشاء "بالوتشيستان" Baluchistan مستقلة ذاتيا. وتوجد فى الهند حركات استقلال ذاتىّ بين "السيخ" Sikhs، و"الناجاس" Nagas، و"التريپوراس" Tripuras وكذلك فى كشمير. ويسعى "شانتى باهينى" Shanti Bahini فى بنجلاديش إلى الاستقلال الذاتى لقبائل "تشيتاجونج" Chittagong. وفى بورما يشمل برنامج الجبهة الديمقراطية الوطنية الفيدرالية اتحادًا فيدراليا يقوم على تقرير المصير لشعوب "شان" Shan، و"كارين" Karen، و"مون" Mon، و"أراكان" Arakan، و"كاتشين" Kachin وقد ظلت جبهة "كارين" القومية تقاتل فى سبيل الاستقلال منذ 1948. وتنخرط أقلية "تاميل" Tamil فى سرى لانكا فى حرب أهلية منذ 1983 بهدف تكوين دولة مستقلة فى شمال الجزيرة. وفى إندونيسيا حركات تناضل فى

سبيل الاستقلال فى بـابوا الغربيـة West Papua و"أتـشيه" Acheh. وفـى الفيليبِّين تسعى جبهة تحرير مورو القومية إلى تحقيق اسـتقلال الـ "مـورو" المسلمين فى الجنوب. وكان هناك إحياء إثنيّ قويّ للغاية مـن 1960 ونمـوّ يناظره للاهتمام بين العلماء الاجتماعيِّين (Brown, 1989).

ويجب تمييز مثل هذه المنظمات عن الحركات الثورية الرامية إلـى الإطاحة بالنظام القائم. فالحركات الانفصالية لا تريد الإطاحـة بالحكومـات القومية: إنها تريد الانسحاب من نطاق سلطتها. ويمكن أنْ يبدو هـذا، مـن وجهة نظر المركز، ثوريًّا جدا؛ ويمكن أنْ تكون للحركة ذاتها أجندة ثوريـة بالإضافة إلى الاستقلال، مع أن هذا ليس محتوما. فقط فى أمريكا اللاتينيـة توجد حركات ثورية معنية بصورة حصرية تقريبا بنوع آخر من الاسـتقلال – استقلال بلدٍ بكامله من قمع نظام سلطوىّ. والحقيقـة أن الانفـصالية فـى أمريكا اللاتينية تمثل، إلى حد كبير، مظهرا من تاريخ القرن التاسـع عـشر (Anderson et al., 1974).

ومن المرجَّح أنْ تنجح حركات استقلالية قليلة فى تحقيق الاسـتقلال الكامل للشعوب التى تمثلها هذه الحركات، غير أن مـن غيـر المـرجَّح أنْ تتخلَّى عن النضال وتتبعثر. ويمكن، من ناحية أخـرى، أنْ تـسحقها القـوة العسكرية المتفوقة للحكومة القومية – كما فى نيچيريا، وزائير، والـسودان. ومع هذا يحدث فى بعض الأحيان أنْ تنجح حركة انفصالية، كما فـى حالـة الانفصال العنيف فى باكستان الشرقية لتشكِّل دولـة بـنجلاديش، وانفـصال أرض الصومال Somailand من الصومال فى 1991، وانفصال إرتريا عـن إثيوبيا فى 1993، واستقلال تيمور الشرقية عن إندونيسيا، والذى احتُفِلَ به فى

2002. وفى كثير من الأحيان يشكلّ الصراع العسكرىّ سمة الانتقال من الاندماج إلى الاستقلال، كما هو الحال مع ميلاد بنجلاديش.

ويبحث هذا الفصل مطلب الاستقلال من جانب أقليات إثنية أو قومية. ويجرى بحث ثلاث نظريات عن الانفصالية: الاندماج السياسىّ، والاستعمار الداخلىّ، و"ميزان المزايا/الأفضلية" balance of advantage. ويُشار إلى أن تفسيرات القومية والانفصال تحتاج إلى بُعْدٍ طبقىّ بسبب الانقسام الاجتماعىّ الذى يوجد داخل الأقليات الثقافية، والقيادة البرجوازية الصغيرة للحركات الإثنية الانفصالية، وأهمية ردّ فعل الطبقة المسيطرة فى المجتمع "المركز" على التعبئة السياسية القومية بالنسبة لمحصلة القومية.

وفى كثير من الأحيان تقوم الحركات السياسية المقاتلة فى سبيل الانفصال بذلك باسم القومية. ويكون هدفها الانفصال، مع أن منظماتٍ وزُمَرًا أخرى يمكن أنْ تكون مستعدة للتفاوض على ما هو أقل من الانفصال التامّ. وقبل أنْ نبحث أسباب الانفصالية الإثنية، الهدف الرئيسىّ لهذا الفصل، من الضرورىّ أن نوضّح بعض المصطلحات التى تُعَدّ أساسية للتحليل.

الانفصال

يمكن تعريف "الانفصال" Secession بأنه الفصل separation الرسمىّ لمنطقة من دولة-أمة كانت تشكل من قَبْلُ جزءا لا يتجزأ منها. ويمكن أنْ تكون المنطقة قد عرفتْ بالفعل لا مركزة كبيرة للسلطة. غير أن الانفصال لا يتمثل فى المزيد من اللامركزة بل فى الفصل الكامل بحيث تصير المنطقة

المنفصلة دولة بحقها الكامل كدولة، وبدستورها الخاص، ومعترفًا بها بوصفها كذلك فى القانون الدولىّ. وفى العادة تهدف الحركات الانفصالية إلى الاستقلال وليس الاندماج مع بلد مجاور. ولا يعنى مثل هذا الاستقلال الذاتىّ بالضرورة أن كل الصلات السياسية والاقتصادية مع الدولة "الأم" سوف تُقْطَع. ومن المرجح بصورة خاصة أن تستمر العلاقات الاقتصادية، خاصة فى شكل التجارة.

ويمكن أنْ تحاول السلطات المركزية للدولة الأم احتواء الميول الانفصالية عن طريق عَرْض تنازلات مختلفة، مثل الاستقلال الذاتىّ الدستورىّ الذى يقصر تماما عن الانفصال (Brass, 1991). وتوجد بعض الأدلة على أن قدرا من التفويض أو الفيديرالية، وليس تشجيع الانفصال عن طريق زيادة الموارد وهوية الأقليات الإقليمية، يَحُدّ فى الواقع من المطالب الانفصالية عن طريق زيادة سلطة القادة القوميِّين المعتدلين. وتدعم حالة "بوجانڤيل" Bougainville فى پاپوا غينيا الجديدة Papua New Guinea الرأى القائل بأن التفويض الديمقراطىّ الأقاليمىّ القائم على الحكم الأقاليمىّ الفعال والمسئول يُقَوِّى العلاقات مع الدولة، ويبدِّد المظالم ويمنع الانفصال بدلا من تشجيعه (Ghai, 2000). وفى منطقة التَّاميل فى الهند، تخلَّتْ قومية التَّاميل عن المطالب الانفصالية بعد أنْ فازتْ الأحزاب السياسية القومية التاميلية بالتمثيل فى البرلمان الفيدرالىّ. ولا تسعى قومية التَّاميل الآن إلا إلى "التمثيل الوافى فى اقتسام السلطة والمحافظة على الهوية الثقافية" (Oommen, 2006, p. 445). وعن طريق تقديم تنازلات للأقليات الإثنية كانت تايلندا قادرة على تصفية راديكالية النزعة الانفصالية للملايو-المسلمين (Brown, 2006).

ويمكن مساعدة الحكومات القومية فى تفاوضها للتوصل إلى تسوية من جانب فصائل قومية مستعدة لقبول ما هو أقل من الاستقلال الكامل. ويجب الإقرار بأن مسُوح المواقف السياسية بصفة رئيسية فى البلدان النامية قد كشفتْ عن أن أعدادا كبيرة وفى كثير من الأحيان أقليات ضمن المجموعات الإثنية المعنيَّة مستعدة لأنْ تقبل لبلدها الاستقلال الدستوريّ بدلا من الانفصال – وهو اكتشاف ينطبق دون أدنى شكٍّ تقريبا على البلدان النامية. غير أن المسُوح تَبَيَّن أيضا أنه حتى بين أولئك الذين لا يحبِّذون الانفصال والذين يرفضون العنف كوسيلة لذلك الهدف، يوجد كثيرون يتعاطفون مع أولئك المنخرطين فى المقاومة العنيفة – مفسِّرين "كيف أن نضالات حرب العصابات جَرَتْ مواصلتها على مدى أعوام فى وجه الخلافات العاصفة" (Connor, 1988, p. 216).

ويمكن تعديل مطالب الحركات الانفصالية بصورة كبيرة على مدى فترة من الزمن، بحيث تحل محل الاستقلال القوميّ أهداف أقلّ، مثل إنشاء وحدة إقليمية جديدة داخل فيدرالية، والإقرار الرسميّ بلغة، وامتيازات رمزية. وبصورة مماثلة، يمكن أنْ تتصاعد مطالب متواضعة تحت ضغط الأحداث، مثل تقدُّم پاكستان الشرقية من المساواة اللغوية إلى الاستقلال الذاتيّ فى فيدرالية فضفاضة ومنها إلى الانفصال (Wright, 1976). وتتباين مختلف المجموعات الإثنية فى مطالبها. وفى جنوب آسيا، على سبيل المثال، طالب البعض بإصلاحات ضمن هياكل الدولة القائمة، مثل سياسات العمل الإيجابيّ. وطالب آخرون بإعادة هيكلة النظام، بما فى ذلك تفويض السلطة والاستقلال الذاتيّ الإقليميّ. ويظل هناك آخرون يحرضون على إعادة هيكلة الدولة عن

طريق الانفصال والتغيير التحريرىّ الوحدوىّ (Phadnis and Gonguly, 2001). وفى فلسطين تنقسم الحركة القومية بين أولئك الذين يؤيدون إقامة دولة ذات سيادة تتشكل من الأراضى المحتلة، وأولئك الذين يرغبون فى تحويل إسرائيل من دولة يهودية إلى ديمقراطية لكل المواطنين، بصرف النظر عن الدِّين والإثنية. غير أن الغاية النهائية للانفصاليِّين تتمثل فى إقامة دولة-أمة جديدة (Farsoun and Aruri, 2006). ومن غير المرجح أنْ تقدم اللامركزة تسوية دائمة، إذا كان هناك دعم واسع النطاق داخل المنطقة المتأثرة بالقضية الانفصالية، ومن المحتمل أنْ يوجد تأييد واسع النطاق إذا كانت الحركة الانفصالية قائمة على إحساس بالقومية ضمن الدولة الطموحة.

ردود الفعل على الانفصال

تمثل المطالب الإثنية بصورة جزئية وظيفة لتكييف الدولة لها، مثل فرْض "الجنسية" وفق الدستور الإثيوپىّ (Ghai, 2000). ومع أن البنجاليِّين فى پاكستان الشرقية كانوا واعين منذ وقت طويل بتميُّزهم الثقافىّ، ووجدوا أن من الضرورىّ تأكيد هذا من وقت لوقت فى مواجهة سياسات الدَّمْج (وبصفة خاصة مسألة اللغة الواحدة فى 50-1952)، فإنه لم يحدث حتى فرض الڤيتو على مكاسبهم من خلال العملية الديمقراطية من جانب السلطات المركزية أنْ كانوا مدفوعين فى اتجاه الانفصال. وإلى ذلك الحين كان برنامجهم يقتصر على إصلاحات ضمن دولة پاكستان (مثل برنامج النقاط الستّ الذى طالب بدستور كونفيدرالىّ، وتفويض مالىّ، وعلاقات تجارية واقتصادية منفصلة مع

البلدان الأجنبية). واندفعت المطالب الانفصالية نتيجة تصلُّب السلطات المركزية أكثر مما بسبب التمفصل الداخليّ.

وقد تراوحت ردود الفعل على القومية والانفصالية بين الإبادة الجماعية، والطرد، والدَّمْج، والسياسات اللغوية، والحِصَص في النُّخَب السياسية والبيروقراطية، وخُطَط تخصيص الإيرادات، والتمييز الإيجابيّ، والاستقلال الذاتيّ الثقافي، واللامركزة (Coakley, 1993). وفي جنوب آسيا، شملتْ ردود الفعل الحكومية على الحركات الانفصالية العمل العسكريّ، والقيود البوليسية، والعقبات الدستورية، والتلاعب الانتخابيّ، والإعلانات الاقتصادية، والتنازلات السياسية (مثل حِصَص الوظائف، واستمالة القادة الانفصاليِّين، والحقوق اللغوية)، والتسوية الدستورية، ومن حيث المبدأ فقط – منْح الاستقلال الذاتيّ (Wright, 1976; Phadnis and Ganguly, 2001).

ويمثل القمع دائما جزءًا من استجابة الدولة على الانفصالية، ويكون في كثير من الأحيان مصحوبا بمحاولات ترمى إلى الاستيعاب الإجباريّ وقمع اللغة والثقافة، كما في محاولة السودان تعريبَ وأسلمةَ أفارقة جنوب السودان ودارفور (Neuberger, 2006). وتتمثل إستراتيجية بديلة في تخفيف كثافة المجموعة الإثنية السائدة، كما في الـ "تبيت" Tibet، حيث شجعت الحكومة الصينية على الهجرة الجماعية للصينيِّين الـ "هان" Han Chinese إلى ذلك الإقليم مع تشتيت الإثنيِّين التبيتيِّين إلى أنحاء أخرى من الصين. ووفقا للحكومة التبيتيَّة في المنفى، جعل هذا من التبيتيِّين أقلية في وطنهم (وكان مسئولا عن العنف ضد الصينيِّين الـ "هان" في "لاسا" Lhasa في مارس

2008)، رغم أن بيانات الإحصائيات الرسمية تبيِّن أن التبيتيِّين يشكِّلون أكثر من 90 فى المائة من سكان إقليم التبيت المستقل ذاتيا (Misra, 2000).

ومن غير المعتاد أنْ توافق حكومات قومية على انفصال دولة-أمة ذات إقليم متميز، خاصة إذا كان جزءٌ من تميُّز ذلك الإقليم يتمثل فى هبته بموارد طبيعية أو اقتصادية أخرى ثمينة. ومطالب الاستقلال ثورية من منظور المركز (Connor, 1973; Clay, 1989). ويعلِّمنا التاريخ أن "قادة الحكومات ينظرون بوجه عام إلى المحاولات الرامية إلى الانفصال على أنها تهديد لا يُحْتَمَل لسلطة نظامهم إلى حد أنه جدير بسفك الدماء لمنعه" (Brich, 1978, p. 340). وفى جنوب شرق آسيا، على سبيل المثال، أثبتتْ ردود الفعل على الانفصالية بصورة حاسمة أن " الدولة-الأمة تتشبَّث قبل كل شيء بالأرض" (McVey, 1984, p. 13). وفى 1994 هدد الملك المغربىّ **حسن الثانى** بعودة إلى الحرب إذا صوَّت شعب الصحراء الغربية لصالح الاستقلال فى أىّ استفتاء قد تنظِّمه الأمم المتحدة. وعانى شعب تيمور الشرقية معاناة هائلة على أيدى القوات المسلحة الإندونيسية والميليشيات المحلية المتحالفة معها عندما حاول (بصورة ناجحة فى النهاية) أنْ ينفصل. ومنذ 2003 استخدمتْ الحكومة السودانية قواتها المسلحة، وأمنها، وأجهزة استخباراتها، وميليشيا رسمية معروفة باسم "جَنْجويد"، قام بتعبئتها أعضاء الحزب الحاكم، وضباط قوات مسلحة سابقون، وزعماء قبائل متنقِّلة، لارتكاب "جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب على نطاق واسع" ضد المتمردين فى دارفور. وقد استتبع "التطهير الإثنىّ" فى المنطقة الغربية للسودان ضربات جوية ضد المدنيِّين، والإعدامات الفورية، والاغتصاب، والتعذيب، وتدمير الممتلكات،

مما أدىَّ إلى اقتصاد منهار وفقدان أكثر من 3 ملايين لموارد الرزق (HRW, 2005, p. 1). ويشمل ردّ الفعل إثيوبيا على عصيان الإثنيِّين الصوماليِّين فى "أوجادين" فى الوقت الحالى أعمال القتل بلا محاكمة، والاغتصاب، والتعذيب، والتهجير الإجبارىّ، وتدمير القرى، والإعدامات العامة، وذبح الماشية (HRW, 2008). ويتبنى الجيش البورمىّ الرأى القائل بأنه إذا كان مقاتلو "كارين" Karen موجودين فى منطقة ما فإنه يمكن عندئذ قتل المدنيِّين وإحراق القرى. ومعاداة الانفصال قويّة بصورة خاصة بين الحكومات الأفريقية، حيث دعمتْ الحدود الاستعمارية الاعتباطية السخط من جانب مجموعات الأقلية. ومن هنا اشتراك تنزانيا والسودان، وكل منهما يواجه مطالب انفصالية، فى العمل العسكرىّ للاتحاد الأفريقىّ ضدّ انفصاليِّى "أنچوان" Anjouan فى اتحاد جزر القمر:

الواقع أنه خلال العقود الثلاثة السابقة كان قيام بلدٍ بتحقيق استقلال شكلىّ عن القوة الاستعمارية السابقة أسهل كثيرا من حصول أقلية على قدر من الاستقلال الذاتىّ (الفعال) داخل دولة فى العالم الثالث. وكان ردّ الفعل على مطالب من كل نوع سلبيا بصورة شاملة تقريبا (Chaliand, 1980, p. 9).

القومية، التى يمكن أنْ تستخلص تنازلات فى شكل لا مركزة سياسية من أشكال مختلفة، تشمل الفيدرالية، صارت بصورة متزايدة واسعة الانتشار فى العقود الأخيرة. وقد جرى تأكيد أنها، بدلا من أنْ تكون أيديولوچيا مبنية على الطبقة، كانت "العاطفة السياسية السائدة" فى النصف الثانى من القرن العشرين (Payne, 1975, p. 249)، مع أنه يمكن الآن أنْ يكون الدِّين قد سيطر عليها.

وتشترط القومية بصورة مسبَّقة بعض التميُّز الثقافىّ من جانب سكان منطقة معينة. والقومية فى سياق الاستعمار مفهوم مباشر نسبيا، غير أن القومية بين الأقليات تشير إلى هوية وفرادة ثقافيتيْن، ويعززها فى كثير من الأحيان التميُّز اللغوىّ، الذى يوحِّد سكانا محدَّدين والذى يمكن أنْ يُلْهم حركة قومية. ويكون اعتقاد بأن المجموعة تمتعتْ ذات مرة بالحكم الذاتىّ حاسما لهذا الإحساس بالهوية والمطالبة بالاستقلال الذاتىّ الذى يقود إليه. ويمثل التبيت حالة فى الصميم.

ورغم أن الحكومة الصينية تدَّعى أن التبيت جزء لا يتجزأ من الصين، وأنه مجرد أحد أقاليمها المستقلة ذاتيا، يدَّعى التبيتيون أنهم كانوا دائما أمة مستقلة، رغم فترات التدخل الصينىّ حتى الغزو الصينىّ فى 1950 الذى هبط بهم إلى مستوى مستعمرة (Government of Tibet in exile, 1996). ويمتدّ التبيت فى نظرهم إلى ما بعد حدود إقليم التبيت المستقل ذاتيا ليشمل ولايات مجاورة بسكان تبيتيِّين. والصلات التاريخية بين التبيت،

والمغول، والمانتشو، والحكام الصينيِّين، والتى تقيم الصين ادّعاءها على أساسها تمثل، فى نظر الانفصاليِّين التبيتيِّين، ليس مجرد جزء من تاريخ بعيد ولا علاقة له بالوضع الراهن؛ فهى لا تعنى دَمْج الدولة التبيتية فى الدولة الصينية. ووفقا للجنة للحقوقيِّين الدوليِّين International Commission of Jurists، كان التبيت بين 1913 و1950 يفى بالشروط اللازمة بالوضع القانونىّ للدولة statehood التى يطالب بها القانون الدولىّ فى العادة. ورغم أنه لم يعترف أىّ بلد بالسيادة التبيتية، يدَّعى التبيتيون أن الاعتراف كان ضمنيا فى إجراءات البلدان الأجنبية، مثل الاحتفاظ ببعثات دبلوماسية، والإشارة إلى التبيت فى المناقشات الدولية (على سبيل المثال، فى الأمم المتحدة) على أنه بلد مستقل تحتله الصين بصورة غير قانونية، والإقرار بحق الشعب التبيتىّ فى تقرير مصيره (على سبيل المثال، من جانب الأمم المتحدة فى 1961 ومؤتمرٍ للمحامين الدوليِّين فى 1993).

ويمثل ما يشكِّل "أمة" يمكن أنْ تسعى إلى وضع دولة-أمة مسألة شغلت أذهان المنظِّرين السياسيِّين على مدى عقود عديدة. ويتمثل رأىٌ فى أن المجموعات الإثنية تصير ببساطة أمما عندما تطوِّر أفكارًا عن الحصول على تقرير المصير السياسىّ (Phadnis and Ganguly, 2001). غير أنه يُعتقد بوجه عام أن إحساسا بوضع الأمة nationhood سيقوم على بعض الجمع بين الدِّين، واللغة، والأعراف، والمؤسسات، والميثولوچيا، والفلكلور، والثقافة، والتاريخ، والعِرْق، مع أنه لا يجب افتراض أن كل نمط للهوية سيكون له نفس التأثير على السلوك السياسىّ (Connor, 1988; Clay, 1989; Kellas, 1991). غير أنه ما من شيء واحد يمكن أنْ يكون كافيا فى حد ذاته لتعريف

أمة، ولا حتى اللغة (Smith, 1971). كذلك فإن السمات الاقتصادية والسياسية يمكن اعتبارها شروطا ضرورية لوضع الأمة، بالإضافة إلى العوامل الثقافية وحسّ الجماعة. كذلك فإن إقليم وطن وحسّ بتاريخ جَمْعىّ أساسان للتــضامن القومىّ (Hechter, 2000). ويُورد **سميث** Smith قائمة بالملامح السبعة التالية لأمة، ويميِّز "القبائل" والمجموعات الإثنية باعتبارها تشترك فى بعض وليس كل هذه الملامح:

* سمات مميِّزة differenciae ثقافيّة؛ و
* التجاوُر الإقليمىّ مع الحراك الداخلىّ؛ و
* عدد كبير نسبيا من السكان؛ و
* علاقات سياسية خارجية؛ و
* حِسّ وولاء كبيران إزاء المجموعة؛ و
* عضوية مباشرة مع حقوق مواطنة متساوية؛ و
* اندماج اقتصادىّ رأسىّ حول نظام مشترك للعمل.

وللقبائل السمتان المميزتان الأولى والثانية وحدهما. وتتسم "الإثنيــة" ethnie بالسمات الخمس الأولى. وتتميز الأمم بالسمات السبع كلهــا. وتمثــل بعض المجتمعات بعد-الاستعمارية تجمُّعات من القبائل و/أو الإثنيات ولهــذا فإنها تفتقر إلى اثنيْن على الأقل من الملامح السبعة – السمات المميِّزة الثقافيّة وحسّ المجموعة – بسبب الطبيعة الاعتيادية للحدود الاســتعمارية (Smith, 1971; pp, 186-90, 2001). ومع أن المجموعــات التــى تــدعم الحركــات الانفصالية يكون لها عادة إحساس بالهوية الثقافية فإنها غير متميــزة إثنيًّــا بصفة عامة. ويمكن أنْ تكون المجموعات الانفصالية غير متجانــسة إثنيــا.

ويمكن ادّعاء وضع الأمة غير أن مسألة ما إذا كان هذا مبررًا يطرح مشكلات كثيرة تتعلق بالتعريف الذاتىّ والموضوعىّ (Symmons-Symonolewicz, 1965; Rustow, 1967; Snyder, 1976; Wood, 1981). والطابع الذاتىّ يُوجزه بدقة التعريف التالى لـ "أمة" nation:

> مجموعة كبيرة نسبيا من الناس الذين يشعرون بأنهم ينتمون معًا بمقتضى اشتراكهم فى واحدة أو أكثر من سمات مثل اللغة، أو الدِّين، أو العرق، والتاريخ أو التراث المشترك، ومجموعة مشتركة من الأعراف، والمصير المشترك. وكمسألة ملاحظة تجريبية فإنه يمكن ألا توجد سمة من هذه السمات فى الواقع الفعلىّ: تتمثل النقطة المهمة فى أن الناس يعتقدون أنهم كذلك (Rejai and Enloe, 1969, p. 143).

والاعتقاد الذاتىّ بأن الناس يشكلون أمة جديرة بالاعتراف السياسىّ أهم من التعريفات الموضوعية للمؤرّخين والعلماء الاجتماعيِّين (Eriksen, 1993).

وينشأ الاغتراب الانفصالىّ من إدراك روابط خاصة بين الناس تميِّزهم من مجتمعات أخرى داخل الدولة-الأمة (Enloe, 1973). وفى جنوب آسيا، "تكون السمات السوسيولوجية المميزة لمختلف سكان الأقاليم فى صميم مطالبهم المتعلقة بالاستقلال الذاتىّ أو الانفصال. وقد أكدت كل الحركات أسبقية معايير محدَّدة لتماثل الهوية الذى يجعل من سكان أقليات فى البلد بأكمله حتى وإنْ كانوا أغلبيات محليًا" (Wright, 1976, p. 8). وفى كشمير

و"ناجالاند" Nagaland يتمثل العامل الرئيسىّ فى الدِّين، وفى "تاميل نادو" Tamil Nadu، وشرق البنجال، و" بالوتشيستان" Baluchistan، فى اللغة. وتدعم مجتمعات وثقافات جنوب آسيا اعتقاد أن الأرض واللغة هما المفتاح للإحساس بحالة الأمة، على حين أنه فى "زينچيانج" Xinjiang، وهى منطقة مسلمة بأغلبها فى شمال غرب الصين، يمثل الدِّين أساس التحريض الانفصالىّ. ومنذ 1990 زادت الانفصالية، بوعى دينىّ وإثنىّ "مرتبط ارتباطا وثيقا جدا... الإخلاص للإسلام جزء لا يتجزء من كَوْن المرء من الأويجور Uygur" (المجموعة الإثنية المحلية الكبرى فى المنطقة: Mackerass, 2001, p. 296).

والأساس الإثنىّ للقومية مهم ليس فقط لأنه يقدِّم معيارا لتعريف أمة، بل أيضا لأنه أساسىّ للجدال المتعلق بما يسبِّب الانفصالية، وما إذا كانت الإثنية شرطا كافيا أو ضروريا لوجود مطالب من أجل الاستقلال الذاتىّ السياسىّ. وتنظر النظرية *الأصلويّة* [الطابع القديم الطبيعىّ للظاهرة القومية] *Primordialist* للقومية إلى الأمم على أنها مجتمعات إثنية عضوية تتميز بلغات، وثقافات، وملامح وجوه، وأوطان. وتظهر القومية عندما تطالب مثل هذه المجتمعات بتقرير المصير من دولة "متعددة الإثنيات" Polyethnic. وهذه النظرة إلى القومية يدعمها واقع أن "الإثنية تبقى قوة جبارة، ومتفجرة، وفى كثير من الأحيان دائمة"، ومُوَلِّدةً إحساسا قويا بالانتماء، والواجب، والكرامة. ويبيِّن استمرارها فى الديمقراطيات الصناعية المتقدمة أنها لا تتآكل بفعْل قُوَى التحديث (Smith, 1995, pp. 33-47) غير أن من الواضح كذلك أنه سيكون من الخطأ أنْ نعتقد أن الارتباطات الإثنية غير متغيرة فى علاقاتها

بالفعل السياسىّ. إنها موضوع للتغيرات الاقتصادية والاجتماعيــة، خاصــةً الحضرنة، والتصنيع، وانتشار التعليم، هذه الأشياء التــى يمكــن أنْ تبــدّل التصورات المتصلة بالعلاقات بين الأقلية والأغلبية (Ozkirimli, 2000).

وعلى النقيض، تنظر النظرية *الظرفية* *Situationalist* للقومية إلــى دعاوَى الوطن على أنها تقوم على إحساس بالمصلحة المشتركة وحِفْظ الذات بين الناس الذين يواجهون تهديدا لرفاهيتهم من التنميــة الاقتــصادية غيــر المتكافئة، و"الاستعمار الداخلىّ"، وأشكال أخرى من التمييز. وتصير السمات الإثنية المميِّزة مهمة فى تعريف هوية المجموعة عنــدما تجعــل الظــروف circumstances (أو الحالة situation) مــن العقلانــىّ أنْ يعملــوا دفاعيًّــا. والنشطاء مطلوبون لتعبئة الوعى الإثنىّ كأساس لمفصلة المصلحة.

وتنظر النظرية *البنائية* *constructivist* إلــى القوميــة علــى أنهــا أيديولوچيا تجرى ممارستها لإضفاء الشرعية على مطالبها المتعلقة بالسلطة. وتتألف الأيديولوچيا القومية من أساطير بشأن أســلاف المجتمــع المحلــىّ، وتاريخه، وثقافته، ووطنه لتزويد الناس بحسٍّ بالهويــة، وفَهْــمٍ للمــشكلات المعاصرة، ووصفات لتسويتها (Brown, 2000).

وتشكل هذه التفسيرات أساس بعض الشروح التــى جــرى تقــديمها للانفصال السياسىّ بوصفه قوة تزعزع الاستقرار فى دول العالم الثالث. ومن المؤسف أن من المحتمل أنْ يكون محكوما على أىّ محاولة لإيجــاد تفــسير سببىّ بسيط للقومية والانفصالية بالفشل نتيجة لمجرد تنوُّع الظاهرة. ويكشف تاريخ القومية فوارق واسعة فى حجم المجتمعات الإثنية، وتماسُكها، وتعبئتها، فى أهداف الحركات القومية الطابع، وفى التهديدات التى تشكلها على الــدول

القائمة، وفى السياقات الاقتصادية التى توجد فيها القوميــة-الإثنيــة، وفــى الأساليب السياسية التى تختارها الحركات القومية الطــابع (Zubaida, 1978; Kellas, 1991). ويظل إجراء مراجعة شاملة للمؤلفات بشأن القومية فى العالم الثالث خارج نطاق هذا الفصل تماما. وكل ما يمكن أنْ نحاوله هو إلقاء نظرة نقدية إلى وجهات النظر النظرية التى يبدو أن لها قيمة كبرى فى فَهْم لمــاذا يمكن أنْ يسعى جزءٌ من بلدٍ إلى الانفصال عنه.

الاندماج السياسىّ

تُعلِّق نظرية الاندماج السياسىّ وزنا كبيرا على الإثنية فى تفسير الانفصالية. وفى سياق العالم الثالث تشدد هذه النظرية على واقع أن الدول الجديدة كانت، فى كثير من الأحيان، من ثمار الخلق الاعتباطىّ للاستعمار. وكانت تتــألف من عدد كبير من المجموعات الإثنية المرتبطــة ببعــضها الــبعض تحــت السيطرة الاستعمارية ونظام إدارىّ واقتصادىّ مشترك، بعد أنْ قامت القــوى الأوروبية بتقسيم توابعها المدارية بين أنفسها مع احتــرام ضــئيل للحــدود الاجتماعية والسياسية القائمة. وازدادت اختلافات الطبقة المغلقة، والإقلــيم، والإثنية، تفاقمًا نتيجة تمثيل هذه المجتمعات المندمجة فى مجموعات عِرْقيِّــة وقَبَليَّة، ونتيجة التأثير غير المتكــافئ للتجــارب التعليميــة، والاقتــصادية، والسياسية الاستعمارية (Nafziger and Richter, 1976). وكانت القومية التى جذبتْ لاحقا مثل هذه المجتمعات إلى بعــضها الــبعض تقــوم فقــط علــى المعارضة للخضوع لقوة أجنبية. وكانت موحّدة (وفى كثير من الأحيان بعيدا

عن أنْ تكون بصورة كاملة) فقط فى رغبتها فى التخلص من السيطرة الاستعمارية. والواقع أن الدولة التى خلقها تحقيق الاستقلال "سبقتْ" القومية، فى أنه لم تكن توجد أىّ هوية مشتركة سوى معاداة الاستعمار. وقد بُنِيتْ الدولة-الأمة على أساسٍ من العوامل الدِّينية، أو الثقافية، أو اللغوية، أو العِرقيَّة، المشتركة كما يكون الحال عندما تسبق القومية الدولة (Kohn, 1945; Coleman, 1954).

وإذا لم تتآكل التعددية الثقافية والولاءات تحت القومية sub-national نتيجة انتشار القِيَم الثقافية خلال عملية التحديث فإن الاتجاهات الانفصالية ستتطوَّر. ولهذا يغدو من المحتمل حدوث "أزمة اندماج" بعد الاستقلال ما لم يكن من الممكن خلق إحساس بالطابع القومىّ nationality الإقليمىّ عن طريق توحيد الكيانات الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، المستقلة. ويكون الاندماج القومىّ فى خطر ليس فقط عندما تكون أقلية ما مهدَّدة من جانب مجموعة واحدة مسيطرة عدديا وسياسيا (كما فى سرى لانكا)؛ إذْ يمكن أنْ يكون تقرير المصير مطلوبا أيضا حيث توجد تعددية أكثر "توازنا" للمجموعات الإثنية، كما فى الهند ونيچيريا (Weiner, 1965). وتؤكد المدرسة *الانتشارية diffusionist* لنظرية التحديث أنه عندما يأخذ بلد فى التحديث فإن الثقافات تصير منتشرة وتفقد الثقافات الخاصة sub-cultures أهميتها. وتحلّ محلّ الولاءات الإثنية ولاءات للدولة الأوسع. وهناك أربعة عوامل تنطوى عليها هذه العملية: التغلغل البيروقراطىّ؛ والتعبئة الاجتماعية؛ والتصنيع؛ والاتصالات الجماهيرية. وبصورة مشتركة تنتج هذه التطورات الانتشار الثقافىّ الذى يمكن حتى أنْ يمتدّ فيما وراء حدود الدولة-الأمة.

ويُنْظَر إلى مطالب تقرير المصير من جانب المجموعات الإثنية من هذا المنظورعلى أنها انحرافات عن درب الحداثة. وتتمثل "مشكلة" الدولة بعد-الاستعمارية فى مشكلة "بناء الأمة" - خالقة ولاءات وارتباطات إزاء الدولة-الأمة الجديدة تحلّ محلّ الولاءات المحلية التى تستدعيها القِيَم التقليدية. وعندئذ يمكن أنْ يعكس الانفصال فشلا فى الدمج على كل حال (على سبيل المثال، أثناء الاستعمار) أو عملية تفسُّخ بعد فترة مستقرة نسبيا للوحدة (Wood, 1981).

وبالاشتراك مع نظريات الحداثة والتنمية التى ينبع منها هذا المفهوم للاندماج فإنها تُعَمِّى أكثر مما تُنَوِّر مصادر الصراع السياسىّ الذى يمكن أنْ يقود إلى محاولات ترمى إلى الانفصال. وتقدِّم نظرية الاندماج "أزمة" الاندماج بوصفها انحرافا عن العملية الوظيفية للتغيير السياسىّ. ويتمّ تصوير "التفكك" السياسىّ، الذى يمثل الانفصال شكلا من أشكاله، بوصفه نتيجة منطقية لعدم التوفيق بين قِيَم، وقواعد وأنماط السلوك التقليدية والحديثة (Phadnis and Ganguly. 2001). ويُنْظَر إلى الفشل فى دمْج الأقاليم بنجاح فى نظام دولة بوصفه دليلا على الولاءات المحلية المستمرة، وفى كثير من الأحيان تقوم على الروح القَبَلِيَّة، مما يرفع شرعية المجتمع التقليدىّ فوق شرعية الشكل الحديث للاتحاد السياسىّ - الدولة-الأمة. وعلى هذا النحو يُنْظَر إلى الارتباط "الأصلى" بالتراث على أنه عقبة أمام التنمية.

وتعانى مقاربة "الاندماج" لظاهرة الانفصال من كل العيوب الغائية والمتمركزة حول العِرْق لنظرية التحديث بوجه عام. ورغم أن من الصحيح أن المعاداة السياسية للامساويات الدول المعاصرة يمكن أنْ تنعكس فى لجوءٍ

إلى إحساسٍ بالهوية المشتركة والاستمرار التاريخىّ فإن مثل هذه "المحليـــة" parocialism تمثل فى حد ذاتها النتيجة المنطقية لعوامل أخرى وليس العامل الرئيسىّ المعبِّئ للفعل السياسىّ. وينبغى فَهْم هذه العوامل الأخرى. ومن غير الكافى رفضها بوصفها إخفاقات من جانب الأقسام غير المتأثرة من المجتمع عن فَهْم كيف تتمفصل المطالب السياسية من خلال نظام مساواتىّ وتعـــدُّدىّ (خيالىّ بصفة جوهرية). وليس من المفيد جدا أنْ نتحـــدث عـــن الانـــدماج القومىّ وكأنه ببساطة مسألةَ أقليات تغدو واعيةً بأن الدول-الأمم إنمـــا هـــى الشكل الحديث الذى يجب الاستمرار عن طريقها بالسياسة. ومن الضرورىّ تحليل ما يكمن وراء الاضطراب الإثنىّ. ذلك أنه لا يمكن النظر إلى الإثنيـــة على أنها "مُعْطىً" أصلوىّ. فهى تخضع لمجموعة من القـــوى الاقتـــصادية والسياسية مثل المنافسة الاقتصادية بين الأقاليم، والتلاعب بالهوية الإثنية من جانب النُّخَب الحاكمة لتحويل الاهتمام عن أشـــكال أخـــرى مـــن الـــصراع الاجتماعىّ-الاقتصادىّ، وجاذبية الطائفية فى غياب أشـــكال أخـــرى فعالـــة للمشاركة السياسية (Nafziger and Richter, 1976). ويتمثـــل أحـــد أســـباب الاتجاه إلى التعريف إثنيًا للنشاط السياسىّ الاحتجاجىّ فى اليأس إزاء حمايـــة المرء دائما لمصالحه من خلال أشكال أخرى للاتحاد السياسىّ.

وعلاوة على هذا، توجد أيضا أدلة تـــدعم تفـــسيرا للتـــاريخ بعـــد-الاستعمارىّ ينظر إلى الإثنية بوصفها تدعم الاندماج القومىّ. وفـــى غـــرب أفريقيا، على سبيل المثال، تساعد الإثنية الاندماج القومىّ بأربع طرق علـــى الأقل. أولا، تقدِّم الدعم الاجتماعىّ المطلوب خـــلال فتـــرات الاضـــطراب الاجتماعىّ الذى لا يمكن أنْ يقدمه أىٌّ من الدولة أو الأسرة الممتـــدَّة. ثانيـــا،

تساعد المجموعات الإثنية عملية إعادة التنشئة الاجتماعيّة خلال فترات التغيير الاجتماعىّ السريع عن طريق توفير فُرَص لمجموعة من الاتصالات الاجتماعية والسياسية ينبغى القيام بها. ثالثا، عن طريق تقديم فُرَص للحراك الاجتماعىّ، تساعد المجموعات الإثنية على منع تكوين طبقات مغلقة وتفيد بذلك فى الحفاظ على نظام لتقسيم طبقىّ مَرِن. وأخيرا فإنها مهمة كـ"مُتَنفَّس للتوترات السياسية". ومثل هذه الإمكانيات الكامنة ينبغى الإقرار بها ووضعها ضد الاحتمال الأقاليمىّ Particularistic والانفصالىّ بصورة لا يمكن تفاديها للإحساس الإثنىّ" (Wallerstein, 1960).

الاستعمار الداخلىّ

كان مفهوما التنمية المتفاوتة والاستعمار الداخلىّ قد تمّ، إلى حد بعيد، تطويرهما بالإشارة إلى المملكة المتحدة، وتمّ استخدامهما لتفسير القومية الكلتية. غير أن الاستعمار الداخلىّ نظرية تدين بأصولها لتفسيرات استعمار وتبعية العالم الثالث. ويبدو أن له رنينا مرتفعا كمقاربة للتمايز الإقليمىّ الاقتصادىّ والسياسىّ فى الدول بعد-الاستعمارية للعالم الثالث والمطالب اللاحقة المتصلة بالاستقلال الذاتىّ من جانب المجموعات التى تعانى التمييز والاستغلال.

وتجد هذه الأطروحة بعض المجتمعات المتعددة الإثنيات منقسمة إلى مجتمع "مركز" core community وواحد أو أكثر من المجتمعات الطرفية، المستغَلّة من جانب مجتمع-مركز له ميزة اقتصادية فى المقام الأول. ويكون

الاقتصاد الطرفىّ عادة بالغ التخصص، وبالتالى عرضة للتقلبات فى الأسواق العالمية أكثر من اقتصاد المجتمع المركز. يمثل هذا التمييز المركز-الطرف core-periphery وظيفة للرأسمالية تؤدِّى إلى لامساويات وصراعات إقليمية وكذلك طبقية من خلال عملية تنمية متفاوتة (Orridge, 1981). وينشأ تقسيم ثقافىّ للعمل فى مجرى مثل هذه التنمية. وتتغذّى القومية على هذا التقسيم الثقافىّ للعمل، ونظام للتقسيم الطبقىّ يربط فُرَص حياة شخص بتمييزات ثقافية، مُضْفِيًا على الثقافة بذلك سمة سياسية بارزة. ويرى الناس مصلحة مادية مشتركة فى تعبيرات ثقافية. وهذا شرط ضرورىّ ولكن ليس كافيا لتضامن المجموعات والعمل الجماعىّ. وهناك شروط أخرى ضرورية لتشجيع التضامن مع منظمة قومية، أعنى مستوىً عاليا من الاعتماد على حركة قومية كمصدر للمزايا ومراقبة الأعضاء من حيث "الامتثال لأهداف وإجراءات الحركة" (Hechter, 1975, 1985).

ويوجِّه المركز سياسات المناطق الطرفية. ويشغل المناصب المؤثِّرة فى الدولة بصورة غير متناسبة أشخاص من المجتمع المركز. وينطبق هذا على جهاز الدولة المركزية وكذلك على فروعها المحلية فى مناطق الأقليات. ويمكن أنْ تكون المنظمات السياسية الساعية إلى تمثيل مصالح ثقافات الأقليات مقيَّدة أو محظورة. ويمكن استعمال الأدوات القمعية للدولة بصورة انتقائية لمواجهة تعبيرات الانشقاق من جانب مجموعة قومية. وفى كثير من الأحيان كان يجرى تبرير مثل هذا القمع عن طريق أيديولوجيا عِرْقية.

وبالإضافة إلى مثل هذا التمييز الاقتصادىّ، يمكن أنْ يتخذ تهميش وإقصاء أقلية إثنية أو إقليمية شكل التمييز الثقافىّ، عن طريق دفع المجموعة

الثقافية بوضعها فى قوالب باعتبارها متخلفة، أو غير متحـضرة، أو غيـر موثوقة، أو أدنى، أو خَطِرة. ومثل هذه الدعاوى يمكن أنْ تـصير بـسهولة نبوءات تتحقق ذاتيا عندما، بسبب التمييز الاقتصادىّ والاجتماعىّ، يوجـد أن عددا كبيرا بصورة غير متناسبة من الناس من مجموعة الأقلية يعانون مـن البطالة، والدخل المنخفض، والصحة الهزيلة، والإسكان الـردئ، والأميـة، وانخفاض العمر المتوقع عنـد الـولادة، والمعـدلات المرتفعـة للجريمـة، والمعدلات المرتفعة للانتحار، ومؤشرات أخرى للحرمان الاجتماعىّ. ويمكن أنْ يكون التمييز أكثر صراحة، عندما يتمّ حرمان الأقليات من استعمال لغتهم الخاصة فى التعليم، ووسائل الإعلام، والإدارة المحلية. وتشمل تدابير غيـر مباشرة اشتراط أنْ يكون التعليم، والإعلام، والتقدم الاجتماعىّ، بوجـه عـام متاحة فقط لأولئك الذين يستعملون اللغة الرسـمية ('Kendal, 1980'). وقـد يقتضى التمييز حتى محاولات تقوم بها المجموعة المركز لحرمان أىّ تميُّـز إثنىّ، كما هو حال الجهود التركية إلى إثبـات تُرْكيَّـة الأكـراد، أو ادعـاء الحكومة الإيرانية أن الأكراد "إيرانيـون خالـصون" (Bulloch and Morris, 1993). ويمكن حقا أنْ يتصاعد التمييز فيما تنتقم الأنظمـة ضـد تحـريض المجموعات القومية، بما فى ذلك التهجير الإجبارىّ وحتى محاولـة الإبـادة الجماعية.

ويمكن أنْ تبدو أطروحة الاستعمار الداخلىّ ملائمة لـبعض حـالات الانفصال، مثل بنجلاديش التى كانت بوصفها باكـستان الـشرقية، مـستَغَلّة اقتصاديا ومهمَّشة سياسيا من جانب باكستان الغربية، خاصةً فى أعقاب إلغاء الحكومة التمثيلية بعد *الانقلاب* العسكرىّ فى 1958، والسيطرة الناشئة عنـه

لأوليجاركية بيروقراطية-عسكرية پاكستانية غربية على الأغلب (Jahan, 1973). وقد تعزّزت الحركة التحررية بوجود حركة سياسية، رابطة عوامى Awami League، التى كان لها وجود قوىّ فى السياسة القومية نتيجة ضخامة سكان پاكستان الشرقية وبالتالى التمثيل القوىّ فى السلطة التشريعية القومية. وقد قاومت الزُمَر السياسية الپاكستانية الغربية هذه القوة. ومن ناحية أخرى جرى إضعاف القضية القومية، نتيجة للمشكلات اللوچيستية المكلِّفة للسيطرة على منطقة تفصلها آلاف الأميال من الأراضى الهندية، ونتيجة للدعم العسكرىّ الهندىّ فى النهاية للبنجاليّين.

وفى جنوب شرق آسيا، أيضا، كانت الانفصالية تمثل ردّ فعلِ أقليةٍ للسيطرة من جانب "مركز إثنىّ" على المجتمعات التاييّة Thai، والبورمية، واللاوية Lao، والملايية Malay، على سبيل المثال، وكذلك الچاويّين Javanese فى إندونيسيا، والخمير Khmer فى كمبوديا، والكِنْه Kinh فى ڤييتنام. وكان التمييز ضد الأقليات فى ذلك الحين هيكليا جزئيا، ناتجا عن التهميش الجغرافىّ، والاجتماعىّ، والاقتصادىّ، وجزئيا موضوعا للسياسة الحكومية، المنطوية على فَرْض موظفين أجانب، وأنظمة مالية، وأنظمة تعليمية، وتخطيط اقتصادىّ (كما فى السياسة الاقتصادية الجديدة فى ماليزيا، والتى أضرّتْ بالأقليتيْن الهندية والصينية: Brown. 2006).

ويمثل النضال لتكوين دولة مستقلة لفلسطين استجابة لشكل فريد من الاستعمار الاستيطانىّ الذى أنتج استعمارا داخليا ضمن دولة إسرائيل. ففى نهاية الحرب العالمية الأولى كانت فلسطين الإقليم العربىّ العثمانىّ السابق، جنبا إلى جنب مع مناطق أخرى، موضوعة تحت الإدارة البريطانية بتفويض

من عصبة الأمم. وبدلا من منحها استقلالها، جرى فتح فلسطين فى ظل وَعْد بلفور Balfour Declaration فى1917 أمام الهجرة اليهودية الواسعة النطـــاق. وسمحتْ السلطات البريطانية فى ذلك الحين بإنـــشاء منظمـــات اجتماعيـــة، واقتصادية، وسياسية يهودية تطورتْ إلى نواة "دولة داخل دولـــة". ورغـــم المقاومة من جانب الفلسطينيِّين، جرى تسليم الأرض إلى الأمم المتحدة فـــى 1947. واقترحتْ الأمم المتحدة تقسيم المنطقة إلى دولتيْن مستقلتيْن، واحـــدة عربية، وأخرى يهودية. وأعلن الجانب اليهودىّ الاستقلال بوصفه إســـرائيل فى 1948، بعد أنْ احتلَّتْ بالفعل أجزاء من الإقليم مخصصة للعـــرب وفقـــا لمشروع الأمم المتحدة للتقسيم.

وعلى هذا النحو وجد عرب فلسطين، الذين يمثلون ثلثـــىْ الـــسكان، أنفسهم مستعمَرين بدولة لم يكن لها وجود، بخـــلاف القـــوى الاســـتعمارية الأخرى، قبل احتلالها للمستعمرة. وبحلول 1967 غطَّتْ إســـرائيل فلـــسطين بكاملها. وفى 1974 أكدت الأمم المتحدة حق العرب فى تقرير المصير. وفى 1993 تمّ الاتفاق على ترتيبات مرحلية على الحكم الذاتىّ لمنطقتيْن منفصلتيْن ماديا من فلسطين مخصَّصَتَيْن للدولة العربية المفترضة فـــى 1974، الـــضفة الغربية وقطاع غزة، اللتين بقيتا تحـــت الاحـــتلال الإســـرائيلىّ. وأُجْرِيـــت انتخابات لتكوين مجلس تشريعىّ فلسطينىّ، ولملء منصب رئـــيس الـــسلطة الفلسطينية، وهى هيئة تنفيذية مسئولة عن إدارة المنظمة. وفى 2000 جـــرت إعادة احتلال الأراضى التى كانت تحت الحكم الذاتىّ الفلسطينىّ حتـــى 2005 عندما انسحبتْ إسرائيل من قطاع غـــزة. وأُجْرِيـــتْ الانتخابـــات للمجلـــس

التشريعىّ الفلسطينىّ فى 2006، غير أنه ما يزال ينبغى التوصل إلى اتفاقية بشأن الوضع النهائىّ للأراضى الفلسطينية (Farsoun and Aruri, 2006).

ومن الجلىّ أن أطروحة الاستعمار الداخلىّ تقدم إطارا لتفسير الانفصال فى بعض السياقات. غير أنه توجد بعض المشكلات معها كنظرية عامة للقومية والانفصال. وتتمثل الصعوبة الرئيسية، كما أشرنا فى كثير من الأحيان فيما يتعلق بالبلدان المتقدمة، فى أنه كانت توجد مناطق مزدهرة طالبت بالاستقلال الذاتىّ السياسىّ عن الدولة، ومناطق فقيرة كثيرة لم تفعل (Orridge, 1981; Ozkirimli, 2000). وما يزال قابلا للجدل أن "كاتانجا Katanga ("شابا" Shaba الآن) فى الكونجو، و"بوجانڤيل" Bougainville فى بابوا غينيا الجديدة، و"بيافرا" Biafra فى نيجيريا حاولت الانفصال بسبب ثروتها النسبية، القائمة على مواردها التعدينية الطبيعية، وليس بسبب تخلُّفها. كما أن أطروحة الاستعمار الداخلىّ تُضعفها أكثر ظاهرة القومية والانفصالية الإثنية فى مناطق ما يزال ينبغى أنْ تتغلغل فيها التنمية الرأسمالية بصورة واسعة – الأكراد، و"ناجا" Naga، وإرتريا، على سبيل المثال (Smith, 1979).

وهكذا فإن "التنمية المتفاوتة"، التى تنتج المناطق الطرفية المفرطة التقدم داخل البلدان الفقيرة، غير ملائمة للتوافق مع نموذج الاستعمار الداخلىّ. ويمكن أنْ ينمو "تفاوت فى السلطة" عندما تطالب منطقة غنية اقتصاديا ذات سلطة *فعلية de facto* بمساواة *قانونية de jure* ضمن الدولة. وعلى سبيل المثال فرغم أن المناطق الكردية فى تركيا وإيران تُعَدّ بين المناطق الأقل نموا فى هذين البلديْن فإن كردستان فى العراق تحظَى بشروط

وموارد طبيعية، خاصة النفط. غير أن كَوْن منطقة غنية بالموارد الطبيعية لا يحمى ضد الاستغلال. وقد تلقت الأجزاء الكردية من العراق باستمرار كميات صغيرة بصورة غير مناسبة من الإنفاق على التنمية، والمشروعات الصناعية، والبنية الأساسية، رغم واقع أنها تسهم بنحو 80 فى المائة من الإنتاج النفطىَ العراقىَ وأكثر من 53 فى المائة من إيراد الدولة (Vanley, 1980).

وتقدُّم محاولة المنطقة الشرقية التى يسيطر عليها "الإيبو" Ibo فى نيجيريا أنْ تنفصل بوصفها "بيافرا" فى 1967 مثالا إضافيا لمنطقة جيدة التطور نسبيا تسعى إلى الانفصال. ولم تكن المنطقة الشرقية قد عانت من التمييز فى أىً من تخصيص الإيراد أو الاستثمار الاقتصادىَ. وقد لعب "الإيبو" Ibos من الناحية السياسية دورا رئيسيا فى السياسة القومية، وكذلك الإقليمية منذ السنوات الأولى لحركة الاستقلال. وقد جعل اكتشاف النفط فى المنطقة الانفصال يبدو خيارا قابلا للتطبيق اقتصاديا، على حين أن المذبحة المنظمة انتقاما لما تصورتْ المجموعات الإثنية الرئيسية الأخرى فى نيجيريا على أنه انقلاب عسكرىَ من وَحْى "الإيبو" فى 1966 جعلتْ الانفصال ضروريا سياسيا واجتماعيا. ولم ينشأ مفهوم "بيافرا" مستقلة بين زعماء "الإيبو" حتى بعد أنْ تمرَّد ضباط صف وجنود الجيش واغتالوا مئات من ضباط ورجال "الإيبو" وبعد المذابح فى بعض المدن الشمالية المسلمة إلى حد كبير أطلقوا شبح الإبادة الجماعية.

ويمكن بالتالى تنظير أنه إذا جمعتْ منطقة بين "الإمكانية الإثنية" والموقف الاقتصادىّ المتحسن (أو اقتصاد مركز متداعٍ) فإنها يمكن أنْ تصير

حازمة سياسيا (Gourevitch, 1979; Wood, 1981). ويمكن أنْ يكون جانب من "المركز المتداعى" عجزا عن تطوير مساومة سياسية فعالة، وبصورة خاصة من خلال الأحزاب السياسية القومية. وقد زادتْ تنمية أحزاب إقليمية قوية فى نيچيريا وپاكستان من عدم الاستقرار الانفصالىّ عن طريق تركيز الصراع السياسىّ على تنافسات إقليمية. وصارت المنافسة على القوة الاقتصادية والسياسية بعد الاستقلال إقليمية الطابع بصورة متزايدة. ووسَّع التوجُّه الإقليمىّ للنُّخَب السياسية الهويات الإقليمية، والصراع، وإخضاع الخلافات الطبقية القومية للقَبَلِيَّة.

وما يزال هذا يترك حاجة إلى تفسير للقومية فى سياق "تنمية متساوية"، مثل القومية فى شرق أفريقيا، وأفريقيا الصحراوية الفرنسية، وجُزُر الهند الغربية التى منعتْ اندماجات فيدرالية عملية بين أقاليم متطورة بصورة متساوية إلى هذا الحد أو ذاك. وهناك أيضا مشكلة لماذا يمكن أنْ توجد تنمية غير متساوية بدون حركات قومية وانفصالية، مع أن هذا يمكن أنْ يكون لغزا لمناطق العالم المتقدمة وليس النامية.

ويمكن أنْ يقتضى تفسير الانفصال الإثنىّ تمييزا بين التباينات المكانية والسكانية. وقد حاول سكان "متأخرون" (أىْ، يتميزون بما تحت المعدل الوسطىّ للتحصيل التعليمىّ، ونصيب الفرد من الدخل، وفُرَص التوظيف غير الزراعىّ) من مناطق "متأخرة" (أىْ، ذات دخل إقليمىّ منخفض للفرد) الانفصال مباشرة بعد الاستقلال عن سلطة استعمارية بسبب عجزهم عن التنافس. والسودانيون الجنوبيون مثال على هذا، على حين أن "هاوسا" Hausa شمال نيچيريا كان يمكن أنْ يكونوا كذلك لولا حجمهم العددىّ الذى

منحهم القوة السياسية. ومن المحتمل أنْ تحاول فقط مجموعة متقدمة في منطقة متأخرة الانفصال كملاذ أخير وكنتيجة للتمييز والعنف. و"التاميل" في سري لانكا حالة من هذا النوع. ويمكن أنْ تحاول الانفصال مجموعة متقدمة في منطقة متقدمة عندما تشعر بأنها تقدم العون الماليّ لباقي البلد، ما لم تكن هناك مزايا اقتصادية وسياسية للبقاء جزءًا من الدولة (Horowitz, 1985). ومثل هذه التمييزات توضح مغزى الانقسامات الاجتماعية الداخلية ضمن مجموعات أقليات، وحساباتها السياسية والاقتصادية، التي تجعل التحليل ضروريًا فيما يتعلق بالمصالح النخبوية والطبقية (اُنظرْ أدناه).

وتتمثل إجابة ممكنة على السؤال عن السبب في أن اللامساواة داخل الإثنية ليست كافية لإنتاج القومية، والسبب في أن مجموعات مسيطرة تصير أحيانا قومية الطابع، في الحرمان النسبيّ، بمعنى الإحساس بالطموحات إلى مستويات معيشية ما يزال ينبغي الوصول إليها ولكنْ التي تشعر المجموعة "المحرومة" بأن لها الحق فيها (Hah and Martin, 1975). وقد جرى نقد هذه الفكرة لأنه ليس من الممكن تحديد وقياس مستوى الحرمان النسبيّ المطلوب لتوجيه مجموعة إثنية نحو القومية. وتقبل النظرية أيضا كأدلة على الحرمان النسبيّ الدعاوى التي يطرحها القوميون أنفسهم. و"لا تستطيع نظرية الحرمان تفسير قومية المجموعات التي تتمتع بامتيازات، مثل قومية الأفريكانر Afrikaners في جنوب أفريقيا" (Brass, 1991). غير أنه ليس من الواضح ما هو السبب في أن المقاييس الموضوعية للحرمان النسبيّ لا يجب وَضْعها لمقارنة مجموعتين إثنيتيْن في الصراع حول الاستقلال الذاتيّ السياسيّ؛ ولا السبب في أنه لا يمكن تطبيق النظرية على أمثلة الامتياز النسبيّ التي

صُمِّمَتْ من أجلها. وهكذا سيبدو أن نظرية الحرمان النسبىّ تحتفظ ببعض القيمة الموجِّهة.

وتتمثل مشكلة أخرى مع نظرية الاستعمار الداخلىّ فى أنها لا تفسِّر السبب فى أن *القومية* يجب أنْ تكون استجابة لتنمية متفاوتة واستغلال داخلىّ من طراز استعمارىّ وليس، لِنَقُلْ، عودة إلى سياسة قبل-حديثة أو وعى طبقىّ ثورى. لماذا يطمح مجتمع محروم إلى أنْ يصير دولة-أمة؟ تقتضى نظرية التنمية المتفاوتة أيضا تعريفا لما يشكِّل التفاوت أوضح مما جرى تقديمه إلى الآن (Orridge, 1981, p. 187). وما لم نعرف كيف نميِّز طبيعة الاختلافات المكانية المهمة بين المناطق فإنه سيكون من المستحيل أنْ نختبر ما إذا كانت النظرية تنطبق أو لا تنطبق على بلد محَدد.

ويرجع بنا الافتقار إلى ارتباط متماسك بين الحالة الاقتصادية الطرفية والتعبئة القومية الطابع إلى مغزى الهوية الإثنية، التى يمكن أنْ يؤكد آخرون أنها السبب الرئيسىّ للقومية. والاختلافات الثقافية مُدْرَكَة من جانب المجموعات التى تعرِّفها، على حين أن الاختلافات الاقتصادية المكانية يمكن أنْ تكون ويمكن ألا تكون. ويمكن أنْ تبدو الإثنية شرطا ضروريا للانفصالية. غير أن الاستغلال الاقتصادىّ من جانب المجتمع المركز لا يبدو شرطا ضروريا، وناهيك بأن يكون كافيا، للقومية. ويجب البحث عن جذور الانفصالية فى عوامل غير العوامل الاقتصادية. ويجب أنْ يرى الناس أنفسهم على أنهم أمة متميزة قبل أنْ يفكروا فى الاستقلال (Poles, 1985). ومع هذا يبدو أن الإثنية لا تُعتَبَر شرطا كافيا أيضا. ويبيِّن تاريخ القومية بوضوح أن:

> الوجود الموضوعىّ أو الإدراك الذاتىّ للامساواة لا غنىً عنه لتبرير القومية، غير أنه، فى حد ذاته، ليس تفسيرا لها. ويتمثل اليقين الوحيد فى أن كل حركة قومية بــرَّرَتْ نفسها دائما بالاضطهاد القائم أو الاضطهاد المتوقع سلفا من جانب مجموعة منافسة (Brass, 1991, p.43).

وليست كل المجموعات الثقافية "الموضوعية" قومية الطابع. ذلك أن هوية المجموعة تصير مهمة فى ظل التهديد الخارجىّ، خاصةً من الدولة، من خلال السياسات الاستيعابية، والتمييز، والضرر البيئىّ، والتجريد من ملكية الموارد الطبيعية، على سبيل المثال (Brown, 1989; Clay, 1989). وكانت مطالبة كل من إرتريا والصومال بتقرير المصير مبنية على "وَعْيٍ بالاضطهاد" (Adam, 1994, p. 35). ومن هنا جاذبية نظرية الاندماج السياسىّ، التى تركز على تفسيرات الإثنية والقيم الثقافية المتصارعة، وبصورة خاصة تلك المرتبطة بالسياسات، لمختلف المجموعات الإثنية.

ميزان الأفضلية/المزايا

تعتمد هذه النظرية على فكرة أن المجتمعات توازن بين تكلفة ومزايا الاندماج والانفصال. وهى تستتبع منظور تكلفة–ميزة بشأن القومية، وتنظر إلى الإثنية على أنها متغيِّر مستقل، تنتج هويات وولاءات تستمر على مدى فترات طويلة، إلى حد كبير، بغضّ النظر عن عوامل أخرى (Birch, 1978). ولهذا

فإنه يجب التعامل مع الإثنية على أنها مُعْطًى فلا تُفَسَّر من حيث التمييز السياسىّ، أو الاستغلال الاقتصادىّ، أو الحرمان النسبىّ. وسيجرى تأييد أو معارضة القومية وفقا لما إذا كان الناس يتوقعون ثروة، وسلطة، وهيبة أكبر من الاستقلال، أو يشعرون بأن رفاهيتهم تتوقف على روابط مع وحدة سياسية أوسع (Hechter, 2000).

خُذْ من جديد حالة بيافرا فى 1967. ومؤكِّدًا أن "احتمال انفصال وحدة إقليمية عن دولة-أمة يتوقف على التكلفة والمزايا المتوقعة للإقليم من مواصلة الوحدة القومية والتكلفة والمزايا المتوقعة للانفصال عنها"، يشير **نافزيجر** Nafziger إلى أن "مزايا الاستقلال الذاتىّ الإقليمىّ للشرق زادت بالمقارنة مع مزايا استمرار العضوية فى الاتحاد الفيدرالىّ نتيجةً للاكتشاف والاستغلال التجارىّ للنفط الخام المتركِّز فى الإقليم فى أواخر خمسينيات القرن العشرين" (Nafziger, 1972, p. 185). غير أن النفط لم يَضُخّ الانفصال. وإنما جعل منه ببساطة إستراتيجية عملية فى نظر القيادة البيافرية ضد المستوى القومىّ للحكومة. وصار نصيب العائد من النفط المستحق للشرق مصدرا رئيسيا للخلاف السياسىّ – خاصة بعد 1959، عندما ترك نظام تخصيص جديد للعائد الشرق بجزء ضئيل من عوائده السابقة من النفط. وتمثّل عامل رئيسىّ آخر فى القرار المتخذ فى 1967 بزيادة عدد الولايات فى الاتحاد الفيدرالىّ من 4 إلى 12. وكان تقسيم الإقليم الشرقىّ إلى ثلاث ولايات يعنى أن الإيبو سيكونون أغلبية فى ولاية واحدة فقط تحصل فقط على سُدْس ناتج الإقليم من النفط. كما يغدو معقل "الإيبو" مفصولا عن موارد النفط ويصير غير ساحلىّ [محاطا بالبرّ من كل جانب].

كما تأثَّر الحساب بمستوى الاندماج السياسىّ. وفى فتـرة الانفـصال البيافرىّ كانت قيمة التجارة بين الأقاليم منخفضة. وكانت الشركات المحليـة تميل إلى البيع للأسواق المحلية. ومن الناحية العملية لم ينتقل أىّ رأس مـال بين الأقاليم. وأدَّى الصراع الإثنىّ بين 1965 و1967 إلى مزيد مـن تثبـيط الاندماج الاقتصادىّ. ولهذا كان هناك تصوُّر بأن تكلفة الانفصال أقـلّ مـن مزايا الاندماج، خاصةً عندما كان يجرى تثبيط فُرَص التقدم الاقتصادىّ مـن خلال الهجرة، التى استفاد منها الإيبو من قَبْل، فى البداية عن طريق سياسات إضفاء الطابع الإقليمىّ على التوظيف ثم عن طريق المذابح المنظمة.

ويرتبط الاندماج السياسىّ بتكـاليف ومزايـا بالنـسبة لمجتمعـات الأقليات. وستكون هناك موازنة متغيرة للمزايا من وقت لآخر فى الإدمـاج فى مجتمع أوسع، ومن غير المرجح أنْ يكون الإدماج كليًّا، على العكس من المقدمة المنطقية الأساسية للمدرسة الانتشارية والقائلة بأن الولاءات الإثنيـة ستتفوق عليها الولاءات للوحدة السياسية الأوسع بسبب التغلغل البيروقراطىّ، والتعبئة الاجتماعية، والتصنيع، والاتصال الجماهيرىّ. وتقاوم المجموعـات الإثنية تآكُل هويتها الثقافية، حيث تفوز حتى بـ "دخل نفـسىّ" مـن الكبريـاء والرِّضَى بتأكيد هوية تُعَوِّض عن إحساس بالدونية والحرمان الناشئيْن عـن ثقافة سائدة.

ولعلنا نستشهد هنا بحالة الأكراد فى تركيا. وبالإضافة إلـى حظـر استعمال اللغة الكرية لصالح التركية فى المدارس وإزاحة الأكراد إلى مناطق غير كردية، سمحتْ الحكومة التركية بتدهور شروط معيشة منطقة الجنـوب الشرقىّ الكردية، الأمر الذى ساهم فى إحساس متعـاظم بالقوميـة الكرديـة

والتمرد المسلح فى نهاية الأمر. وتدعم هذه الحالة ملاحظة أن الولاءات للدولة المضيفة تتدهور كلما أدرك أعضاء مجموعات إثنية متميزة أن تكاليف الاندماج تفوق المزايا (Hechter et al., 2006).

ومنذ الحرب العالمية الثانية تأرجحتْ موازنة المزايا بين المجتمع الصغير والدولة الكبيرة لصالح المجتمع الصغير، أولا لأن "التغيرات فى النظام الدولىّ ألغتْ إحدى المزايا الرئيسية التى تُستَمدّ من عضوية دولة كبيرة الحجم"، أىْ، الأمن الدبلوماسىّ والعسكرىّ (Birch, 1978, p. 335). كما أن التجارة الحرة وتحالفات الدفاع الإقليمية تقلّل مزايا اندماج فى سوق محلية كبيرة ودولة ذات قدرة دفاعية مكلفة. ويمكن أيضا أن يؤدى الاقتصاد الآخذ فى الضعف فى الوحدة الأكبر إلى زيادة تكلفة الاندماج (Hechter, 2000; Phadnis and Ganguly, 2001).

ثانيا، يُعْطِى تطور المنظمات الدولية مثل الجماعة الأوروبية، ومنظمة التعاون الاقتصادىّ والتنمية، وصندوق النقد الدولىّ، الدول الصغيرة وصولا إلى الأسواق، والقروض، والتوظيف، والاستثمار مما يجعل اقتصاداتها الصغيرة أكثر قابلية للحياة مما كان يمكنها أنْ تكون فى أحوال أخرى. ثالثا، تأثير وسائل الإعلام الجماهيرية على ثقافات ولغات الأقليات عَمَّق الوعى بالإمبريالية الثقافية والمعاداة لها وإضفاء طابع التجانس الثقافىّ.

وأخيرا فإن التحريض السياسىّ من أجل الأقليات يكون أقل تكلفة من الماضى. والحقوق مطلوبة وممنوحة بسهولة أكثر. والتحريض والإرهاب أكثر سهولة ويتلقيان اهتماما فوريا على النطاق العالمىّ. وإمدادات الطاقة القومية أكثر عُرْضة للابتزاز. ومن هنا حدوث تَدَهْوُرٍ فى قبول الأقليات

للإصلاحات التدريجية وفى القيمة المعزوّة إلى مزايا الاندماج فى دولة-أمة أوسع.

ويبدو هذا التفسير معقولا للغاية فى سياق المناطق النامية من العالم. غير أن هناك مشكلات مرتبطة به. أولا، هو يركّز أكثر على السهولة النسبية التى يمكن أنْ يحدث بها الانفصال، وليس على العوامل التى تحفز التحرر من الأوهام بين بعضِ الأقليات الإثنية دون أقليات أخرى إزاء النطاق الإقليمىّ القائم للدولة. وهو يعنى أن مطلب الانفصال مستمر، منتظرا فقط انفراجا فى الظروف التى يمكن فى ظلها أنْ تُولد وتبقى دولة جديدة صغيرة. على أن من الجلىّ أن المطلب ليس مستمرا، ولهذا فإن العوامل التى تعجِّل بالتعبئة القومية ينبغى كشف هويتها. وسوف يبدو الانفصال خيارا عقلانيا أكثر من الاندماج، مانحا الأقلية "الحد الأقصى من المزايا الصافية" وجديرا بالمخاطرات البالغة المرتبطة به، فقط عندما توجد شروط نوعية، مثل اللامساواة المادية، وإقصاء نُخَب الأقلية، والقدرات التنظيمية للحركة، والدعم الجغرافىّ-السياسىّ (Mitra, 1995).

ثانيا، إنه كتفسير لا يُعير اهتماما كافيا للمتطلبات التنظيمية لرهان ناجح على الاستقلال والسياق السياسىّ المتغير الذى يتمّ فيه ذلك. وتؤثر العوامل التنظيمية التالية على فُرَص النجاح السياسىّ للحركة القومية: السيطرة على موارد المجتمع؛ والتطابق مع المجتمع الذى يجرى تمثيله؛ وقدرة على تشكيل هوية المجموعة المطلوب قيادتها؛ واستمرارية القيادة؛ والتمثيل الحصرى أو المسيطر للمطالب الإثنية. كما تتأثر قوة وشكل السياسة القومية بعوامل سياقية، خاصةً إعادة ترتيب للعوامل السياسية والاجتماعية

(كما هو الحال عندما تُثْبِت منظمة تقوم على الطبقة أنها أكثر جاذبية لأعضاء مجموعة إثنية من الجسم القوميّ)، واستعداد النُخَب من المجموعات الإثنية المسيطرة على تقاسُم السلطة السياسية، وتوفُّر حلبات سياسية بديلة، مثل الفيدرالية (Brass, 1991).

ثالثا، من المهم عدم الاستخفاف بالجهاز الأيديولوجيّ، والحكوميّ، والقمعيّ الذى يمكن أنْ تحشده وتستخدمه الدولة ضد الحركات الانفصالية. وتتوفر للحكومات المركزية قوى مؤثرة فى التعامل مع الأقاليم الانفصالية، بالإضافة إلى الإستراتيجيات الأكثر بديهية وخطرا والقسر العسكريّ وحَجْب الأموال العامة. وتملك الحكومة القدرة على إجراء تعداد يحدد الفئات الاجتماعية بهدف المقارنات الداخلية. وهى تملك سلطة تحديد القضايا والصراعات التى ينبغى علاجها سياسيا، وتملك حقا معترفا به دوليا فى التفاوض مع الانفصاليِّين. وهى تسيطر على الضرائب (وبالتالى على التوزيع)، وتحدد الفئات الاقتصادية، وتجمع المعلومات، وتستثمر رأس المال. وللحكومات الحق فى ضبط الهجرة الداخلية التى يمكن أنْ "تغيِّر بصورة جذرية التركيب الإثنىّ لمناطق بعينها، مخفِّفةً فى العادة كثافة السكان المحليِّين الأصليِّين وربما مُقوِّضةً على هذا النحو الميول الانفصالية" (Enole, 1976).

وكذلك تستطيع الحكومات المركزية استدعاء موارد دبلوماسية، وإدارية، وسياسية، لتعرقل الرعاية الخارجية للمنشقين الانفصاليِّين وتستغل الانقسامات داخل المجتمعات الإقليمية. وفى بعض الأحيان تضيف الحكومات التدخل الأجنبىّ إلى قائمة أسباب عدم قبول الاستقلال، كما فى حالة معالجة

الهند لأزمة كشمير. وأخيرا فإنه لا ينبغى افتراض أن السياق الدولىّ داعم كليًا للدول-الأمم الطموحة. ويمكن أنْ يتخذ التدخل الخارجىّ شكل الدعم المعنوىّ، مثل نشر مظالم حقوق الإنسان، أوالدعم المادىّ مثل المساعدة الاقتصادية والعسكرية. ومثل هذه المساعدة ستتوقّف على إستراتيچية الدولة الداعمة والأهداف الأخرى للسياسة الأجنبية، وعلاقاتها السابقة مع الدولة "الأم"، ووجود أقارب إثنيِّين داخل أراضى الدولة الداعمة، مما يُؤثر، على سبيل المثال، على مواقف الهند إزاء الانفصاليِّين التاميليِّين فى سرى لانكا (Phadnis and Ganguly, 2001). وكانت مواقف القوى العالمية والدول المجاورة لبنجلاديش وبيافرا عوامل مهمة فى المحصلتين المتناقضتين لهاتين الحالتين للانفصال (Wood, 1981). وتكون التأثيرات الخارجية حاسمة فى العادة لمحصلة النضالات الاستقلالية (Wright, 1976; Tinker, 1981). وكانت فاصلة فى تاريخ الجمهورية الكردية القصيرة العمر فى 1946 (Ghassemlou, 1980). وعلى حين أن انفصال إرتريا اعتمد على الوضع السياسىّ الداخلىّ أكثر كثيرا من الدعم الخارجىّ فإن قابليتها الطويلة الأجل للحياة تتوقف على التعاون الدولىّ (Adam, 1994). واهتماما بإمدادات النفط من السودان، حاولت حكومة الولايات المتحدة فى 2002 التوسط للتوصُّل إلى اتفاقية بين الحكومة السودانية الإسلامية والانفصاليِّين الجنوبيِّين يمكن أن تقود إلى تقاسُم السلطة والفصل بين الدولة والدِّين فى الجنوب، وإلى تخصيص أكثر عدالة لعوائد النفط، ونهاية للتمييز ضد غير المسلمين، وبالتالى إلى نهاية لواحدة من أطول الحروب الأهلية فى أفريقيا.

غير أن الدعم من الخارج سلعة من الصعب الحصول عليها، حتى عندما تنتشر المجموعات الإثنية عبر الحدود القومية. وفى جنوب شرق آسيا، على سبيل المثال، كان هناك دعم ضئيل بصورة مدهشة للانفصالية الإثنية من جانب الدول المجاورة عندما تكون الأقليات الإثنية منتشرة عَبْرَ المناطق الحدودية. فقد جرى النظر إلى الحدود القائمة على أنها فى غاية القداسة (McVey, 1984). ويمكن أنْ تكون الدول المجاورة متأثرة بدعاوى، مثل دعاوى إندونيسيا فيما يتعلق بإقليم "أتشيه" Acch، بأن ذلك الانفصال سوف يؤدى إلى عدم استقرار وعدم أمن على المستوى الإقليميّ. ويتوقف تأمين الدعم الخارجيّ للحركات القومية الطابع على قدرتها على الحصول على العون الماليّ، والدبلوماسيّ، والسياسيّ الخارجيّ، بالإضافة إلى مهارتها فى الدعاية لمطالبها بين المجتمع الدوليّ، الحكوميّ وغير الحكوميّ على السواء (Phadnis and Ganguly, 2001).

النُّخَب والطبقة

من الخطأ أنْ نتوقع أنْ تتوصّل كل أقسام أقلية إثنية إلى نفس الاستنتاج بعد حساب تكاليف ومزايا الاندماج. ذلك أن الأقليات الثقافية ليست مجتمعات متجانسة. وهى، مثل كل المجتمعات، تنقسم إلى طبقات. وسوف تتعرَّض طبقات مختلفة فى مجتمع طرفيّ لتكاليف ومزايا مختلفة من الاندماج فى اقتصاد، ومجتمع، وكيان سياسيّ أوسع. ويتمثل تأثير رئيسيّ على درجة تعبئة المجموعات الإثنية لأهداف ذات طابع قوميّ فى الارتباط بين النُّخَب

والطبقات فى المجتمعات المراكز والأطراف. وتكون إحدى الطُرُق التى تحاول بها الحكومات القومية معالجة الميول الانفصالية من خلال تحالفات وتعاون مع النُخَب داخل الأقليات القومية أو الإثنية. وتشكّل النُّخَب الرئيسية (التى تعنى فى بلدان العالم الثالث فى العادة البيروقراطيّين، مدنية كانت أو عسكرية، حزبية كانت أو مهنية) تحالفات مع المنظمات الإثنية المحلية لمعالجة الصراع الإثنىّ، سواء عن طريق معارضة أو دَعْم النُخَب المحلية (Brass, 1991).

ويمكن أنْ تكون طبقة مسيطرة اقتصاديا ضمن مجتمع الأقلية مندمجة تماما فى الدولة الأوسع والاقتصاد الأوسع. وقد وجد **براس** Brass أن "النُّخَب الاقتصادية، والدِّينية، والسياسية القوية محليا تجد أنه يمثل ميزة لها أنْ تتعاون مع سلطات خارجية، وأنْ تتبنَّى لغة وثقافة المجموعة الإثنية المسيطرة، لكىْ تحافظ على سلطتها وتعزِّزها" (1991, p. 26). وفى المنطقة الكردية فى تركيا، على سبيل المثال، كانت طبقة الملاك العقاريِّين الكردية والتجار الأغنياء مندمجين فى الاقتصاد التركىّ من خلال التجارة والاستثمار فى الملكية العقارية الحضرية والصناعة الصغيرة فى المراكز الحضرية الرئيسية. ومنذ خمسينيات القرن العشرين احتاجت السلطات التركية إلى قمع أقلّ ضد الأكراد لأن فساد وأنانية الطبقة الحاكمة الكردية يحققان أهداف الحكومة بالنسبة لها ('Kendal', 1980). كما أن البرجوازية الكردية الحديثة النشأة تتعايش مع النخبة الاقتصادية والسياسية التركية، حيث تعمل كقسم إقليمىّ من الشبكة التجارية التركية وتتمتع بالتمثيل داخل الأحزاب السياسية القومية.

وفى كثير من الأحيان تكون القومية سلاحا تستخدمها النُخَب الإقليمية فى منافستهم على السلطة السياسية القومية. ويمكن أنْ تكون النـداءات إلـى الولاءات الإثنية لبناء وتعزيز الدعم السياسىَ نتيجة منطقية لصراع من أجل السلطة بين النُخَب الإثنية، وليس قضية تعبئة من جانب مجموعات الأقليـة. وعلى سبيل المثال، لم تكن التجربة الإندونيسية للإقليميـة الانفـصالية فـى خمسينيات القرن العشرين تأكيدًا للولاءات الأصلية، بل محاولة لتوطيد الدعم السياسىّ. وأخيرا فإن الحركات الإقليمية الطابع فى سومطرة و سولاويـسى انتهت إلى لاشيء لأن أُسُس الإثنية لم تكن جادة بصورة كافيـة (McVey, 1984).

وبطريقة مماثلة، كانت البرجوازية الأقاليمية فى الهند تُناصر القومية من وقت لآخر فى سبيل الحصول على السلطات التى يمكن استخدامها لتقوية موقفها فى علاقاتها مع البرجوازيات القومية التى تتمثل مصالحها فى سـوق محلية ودولة سياسية جنبا إلى جنب مع عموم الهند. وفى نيجيريا، من الناحية الأخرى، كان تعزيز التعبئة السياسية على أساس الإثنية من جانب سياسـيِّين يستغلون المنافسة بين الإثنية المتنامية عاملا رئيسيا فى السقوط فى الحـرب الأهلية (Melsom and Wolpe, 1970; Oommen, 2006).

ويعكس الصراع الإثنىّ المنافسة بين النُخَب فـى سـبيل "الـسلطة السياسية، والمزايا الاقتصادية، والمكانة الاجتماعية". وفى المجتمعات الآخذة فى التحديث يتوقف نموّ الوعى الإثنىّ بشدة على التصنيع، وانتشار معرفـة القراءة والكتابة، والحضرنة، وزيادة فُرَص التوظيف الحكومىّ، والطبقـات الاجتماعية الجديدة التى تنتجها مثل هذه التنميات. ويحفز الصراع بين النُخَب

على توزيع الموارد والسلطة السياسية بين المجموعات الإثنية إلى القومية. ولا يتمّ إدراك الإمكانية الكامنة للقومية "إلى أنْ يحاول بعض الأعضاء من مجموعة إثنية واحدة التحرك نحو المواقع الاقتصادية التى تشغلها المجموعة الإثنية المنافسة" (Brass, 1991, p. 47). ويمثل الانفصال إستراتيجية من المرجح تبنِّيها فقط عندما لا تكون أمام نُخَب الأقليات أىّ فرصة للحصول على القوة الاقتصادية والسلطة السياسية ضمن الدولة القائمة، وعندما تكون هناك فرصة طيبة للدعم الخارجىّ.

ويمكن النظر إلى الانفصالية على أنها طريقة للنُّخَب المستبعدة للحصول على مدخل إلى السلطة، خاصةً عندما تكون للدولة فى البلدان النامية حدود حديثة العهد ومصطنعة، ومنافذ دستورية قليلة لـ "مظالم الأقليات"، وافتقار إلى موارد لمساعدة الأقاليم الفقيرة، وشكل للحكم يميل إلى التمييز وليس المصالحة (Smith, 1979, pp. 21-35). وعلى سبيل المثال، يمكن أنْ تكون البيروقراطية حلبة للصراع الإثنىّ عندما يجد أشخاص مدرَّبون ومتعلِّمون من مجموعات الأقلية (ومهنيون طموحون ومؤهلون) أنفسهم مستبعَدين من المهن البيروقراطية التى يكونون مؤهلين لها عندما يفوق عَرْض مثل هؤلاء المهنيِّين على قدرة البيرقراطيات على استيعابهم. ويمكن أنْ تكون البيروقراطية الحكومية تمييزية بوجه خاص عندما يسيطر مجتمع مركز على الدولة ذاتها.

وتبيِّن حالة انفصال پاكستان الشرقية الطريقة التى ستعتمد بها ردود الأفعال على المطالب القومية المتصلة بتقرير المصير على المصالح الطبقية فى باقى البلاد. وقد أحسَّتْ طبقة ملاك الأراضى فى الغرب [پاكستان

الغربية] بأنها مهددة باقتراح القيادة الشرقية بفرض الضرائب على الدخول الزراعية المعفاة إلى ذلك الحين من أجل توفير رأس مال التنمية. وكانت للبرجوازية الغربية مصلحة فى الاحتفاظ بالشرق كسوق لسلعها المصنَّعة وكمصدر لعائدات النقد الأجنبىّ. غير أنه فى الوقت نفسه كانت الزراعة الغربية تتحول إلى مصدر مُرْبِح بصورة متزايدة للاستثمار بالنسبة لها، وكانت قلقة إزاء التحركات الثورية فى الشرق. وكانت الأوليجاركية البيروقراطية-العسكرية بصورة رئيسية هى التى عارضتْ الانفصال واستخدمت القوة العسكرية فى محاولة لمنعه. وقد استاء البيروقراطيون البنجاب Punjabi من تعزيز البنجاليِّين كاستجابة للضغط من جانب الحركة السياسية الساعية إلى إصلاح اختلال التوازن الإقليمىّ داخل الرُّتب الكبيرة. كما هدد الاستقلال الذاتىّ الإقليمىّ سيطرتهم على الموارد. وكان الجيش مهددا حتى بصورة مباشرة أكثر من ذلك كنتيجة للاستقلال الذاتىّ للأقاليم، الذى كان من شأنه أنْ يحرم الحكومة المركزية، المسئولة عن الدفاع، من الأموال. وكانت رابطة عوامى قد تعهدت بخفض جوهرىّ فى الإنفاق على القوات المسلحة. وقد تعزَّز عِداء الجيش أكثر باعتقاده أن القومية البنجالية كانت من تدبير الهند لزعزعة استقرار پاكستان.

وحالة پاكستان الشرقية والقومية البنجالية كاشفة بصورة خاصة لمسألة كم تكون استجابة الطبقات مختلفة للفوارق بين الأقاليم. وفى ستينيات القرن العشرين قررتْ الحكومة المركزية فى عهد الرئيس **أيوب خان** Ayub Khan خلق برجوازية پاكستانية شرقية لتزويد الرئيس بقاعدة سياسية فى ذلك الإقليم ومقاومة انتشار الأفكار الاشتراكية. ومُنح بنجاليون متعلِّمون لهم

اتصالات مفيدة فى البيروقراطية والنخبة السياسية تصاريح، وتراخيص، وعقود بناء، وقروضا، ودعما رسميا، وأموال أسْهُم. ومن ناحية أخرى، استفادت هذه البرچوازية البنجالية أيضا من الضغوط التى أوجدتْها القومية البنجالية، وهكذا كانت ميالة إلى أنْ تكون مؤيدة تجاهها. وزاد استقلال ذاتىّ اقتصادىّ أكبر للشرق جاذبية القومية بين رجال الصناعة ورجال الأعمال البنجاليِّين عندما وجدوا أنفسهم عاجزين عن التنافس مع الأعمال الأقوى لپاكستان الغربية. وفى الوقت نفسه كانوا غير متأكدين فيما يتعلق بما إذا كانت [دولة] بنجالية شرقية مستقلة يمكن أنْ تستمر فى تقديم الدعم والحماية اللذيْن تقدمهما حكومة پاكستان (Jahan, 1973).

على أن النزعة الانفصالية البنجالية الشرقية وُجِدَتْ قبل نشأة البرچوازية البنجالية. وكان الأساس الطبقىّ للحركة برچوازيا صغيرا بصفة رئيسية. وقد اعتقدتْ الطبقات الحضرية العاملة بأجر أن الاستقلال السياسىّ سوف يخفض الأسعار عن طريق إزالة سلطة الكارتيلات الپاكستانية الغربية. وتطلَّع البيروقراطيون البنجاليون إلى التحرر من السياسات الضريبية للحكومة المركزية. ودعمت الإنتليچنسيا الراديكالية الاستقلال الذاتىّ لأنها اعتقدتْ أنه يمكن أنْ يقدِّم فرَصا أكبر للإصلاح الاقتصادىّ فى منطقة ليس فيها سوى قلة من الرأسماليِّين المحليِّين (Alavi, 1971).

الخلاصة

حتى إذا كانت الأبحاث محصورة فى العالم الثالث فإن الظاهرة التى اهتم بها هذا الفصل أكثر تعقيدا وتنوعا بكثير من التعميمات البسيطة عن طبيعة سببية يمكن التوصل إليها. ذلك أن كل وضعْ فريد فيما يتعلق بما يحفز القومية، والطريقة التى تستجيب بها الحكومات المركزية للمطالب ذات الطابع القوميّ، وما إذا كانت تجرى تعبئة قوى سياسية أخرى كرد فعل على مثل هذه الاستجابات. والاختلافات موجودة فى الطريقة التى تحاول بها الدول معالجة الانفصالية الإثنية، والأساس الذى يتمّ عليه اختيار نُخَب الأقليات من أجل التعاون والتوفيق، وتأثير مثل هذه الاستمالة على الحركات المشتركة فى النضال فى سبيل الاستقلال. ويمكن أنْ تُولِّد البنية الاجتماعية-الاقتصادية للزُمَر داخل المجتمعات الإثنية والحركات القومية رغبة فى التفاوض على ما هو أقل من الانفصال الكامل. وكذلك تختلف الحركات القومية من حيث التنظيم، والأهداف، والإستراتيچية (بما فى ذلك مدى استعدادها للُّجوء إلى العنف).

وعلى هذا فإن محصلات الإثنية-القومية تتأثر بنوع الأچندة السياسية التى لحركة قومية، وما إذا كانت هناك أكثر من أچندة سياسية، وماذا تصف تلك الأچندة لمستقبل التنظيم وإدارة الإقليم إذا كان للاستقلال أنْ يتحقق.

9
عدم الاستقرار والثورة

مدخل

كان عدد الانقلابات العسكرية وتكلفتها الاجتماعية، والحروب الأهلية، والصراعات الطائفية، وتجليات أخرى لعدم الاستقرار السياسىّ فى العالم الثالث أكبر من ألا تجذب قدرا كبيرا من الاهتمام فى العلم السياسىّ. ومنذ 1945، انتقل الصراع بين الدول والصراع داخل الدولة الواحدة (والأخير أكثر شيوعا بكثير) من البلدان المصنِّعة إلى البلدان النامية، وهو اتجاه لم يؤدِّ إلى بطئه سوى اندلاع الصراع بين دول الكتلة السوفييتية السابقة فى أعقاب زوال الأنظمة الشيوعية (Singer, 1996).

ويبحث هذا الفصل الشروط المسبقة النظرية للاستقرار السياسىّ التى جرت صياغتها فيما يتعلق بالفقر، ومعدل النمو الاقتصادىّ، وثورة التوقعات المتصاعدة، والتأثيرات الخارجية، والإثنية، والثقافة السياسية، واللامساواة، وأزمات السلطة والمأسسة السياسية. ويجرى تحديد نقاط الضعف النظرية أو التجريبية لهذه الاستنتاجات. كما يجرى التصدى للمشكلات المتصلة بمفهوم "الاستقرار السياسىّ" ذاته: محتواه المعيارىّ، ومسألة ما إذا كان التحليل يتعلق بالحكومة المستقرة مهما كان نوع النظام أو بالحكومة *الديمقراطية* المستقرة على وجه التحديد، والافتقار إلى تعريف إجرائىّ مُرضٍ "للاستقرار".

والتكلفة الاجتماعية والاقتصادية للاستقرار السياسىّ هائلة. وقد مات أكثر من 4 ملايين نسمة نتيجة للصراعات العنيفة خلال تسعينيات القرن العشرين، سواء بصورة مباشرة نتيجةً للعمل العسكرىّ أو بصورة غير مباشرة نتيجة لدمار الإمدادات الغذائية والتسهيلات الصحية. وتؤدى الحروب الأهلية إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلىّ الإجمالىّ بنسبة 2.2 فى المائة فى السنة، نتيجة خسارةٍ للإنتاج بسبب دمار شبكات النقل، وأسهم رأس المال، ورأس المال المادىّ، والبنية الأساسية، والموارد الطبيعية. ويجرى دَفْع العمال المهرة للغاية إلى الهجرة. وعندئذ تكون "ثقافة العنف" هى التى تتطور نتيجة انهيار الحكومة وتفكك المجتمع المدنىّ، وانتهاك حقوق الإنسان وتعاظم الفساد. وتتكاثر مجموعات الاقتصاص الأهلية vigilante(1) وشبه العسكرية، إما خارج سيطرة الحكومة أو بدعمها الضمنىّ، كما فى كولومبيا والسودان. ويرتفع الإنفاق العسكرىّ على حساب إنفاق الحكومة على الخدمات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، مما يقود بدوره إلى المزيد من المصاعب، وعدم الأمن، و"خفض" الإنفاق الاجتماعىّ لتمويل الإنفاق على القانون والنظام (Mohammed, 1999).

1: vigilante: شخص يقوم بالقصاص من شخص بنفسه بصورة غير قانونية على جريمة فعلية أو متصوَّرة أو يكون مشاركا فى مجموعة أمنية أهلية تتعقب المجرمين وتقتصّ منهم خارج القانون – المترجم.

صعوبات مفاهيمية

ليس من المدهش إذن أن جهدا كبيرا قد بُذِل لتفسير عدم الاستقرار السياسىّ فى العالم الثالث. غير أن مفهوم "الاستقرار" محفوف بالصعوبات التى من الضرورىّ الاعتراف بها قبل الوصول إلى تقييم سليم للتفسيرات السببية التى يمكن التوصل إليها.

أولا، "الاستقرار" مفهوم معيارىّ للغاية. إن ما يمثل عدم الاستقرار فى نظر شخص قد يشكِّل حقا الإطاحة السارَّة بنظام كريه فى نظر آخر. (وقد رحَّب كثيرون فى الغرب بعدم الاستقرار فى أوروبا الشرقية الشيوعية والاتحاد السوفييتىّ). وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تشارك بنشاط منذ وقت طويل فى زعزعة استقرار أنظمة لا تُرْضيها. ويتمثل استقرار شخص فى قمع شخص آخر. وليس من السهل استبعاد القِيَم من تحليل الاستقرار السياسىّ. وخارج التراث الماركسىّ، يُنْظَر إلى عدم الاستقرار على أنه انحراف، على أنه انزلاق على الطريق إلى التقدم. إنه شذوذ عن المألوف ينبغى تفسيره. وفى التراث الماركسىّ، يُقْبَل عدم الاستقرار باعتبار أنه لا يمكن تجنُّبه فى تقدم التاريخ. ذلك أن الصراع الطبقىّ مرحلة لا يمكن تجنُّبها فى حركة المجتمع نحو وضعها النهائىّ المستهدف end-state. والأزمة هى النتيجة المنطقية التى لا يمكن تفاديها لتناقضات التنمية الاقتصادية.

وسيؤكد البعض بالتالى أن من غير الممكن على الإطلاق تناوُل هذا المفهوم بطريقة علمية. ويدلّ وسواس تحليلىّ مع عدم الاستقرار ببساطة على تفضيل للنظام الذى يتعرض للتهديد. وبالتالى فإن فَهْم نوع محدَّد من التغيير

السياسىّ، خاصة النوع الذى يقود فى كثير من الأحيان إلى العنف، وفقدان الحياة، والاضطراب الاقتصادىّ الشديد، ينبغى أنْ يقوم على تحليل موضوعىّ للشروط التى تقود إلى مثل هذا التغيير. ولا يكون هذا سهلا عندما تكون قِيَم كثيرة جدا فى خطر عندما يتمّ التعرض لعدم الاستقرار السياسىّ.

ثانيا، هناك مسألة ما إذا كان ينبغى أنْ يهتمّ التحليل بالحكومة المستقرة أم بالحكومة *الديمقراطية* المستقرة. ولا يتركز الاهتمام بصورة حصرية على مهامّ الديمقراطية. وعلى حين أن اهتمام العلم السياسىّ تمحور على الشروط المسبقة للديمقراطية المستقرة فى خمسينيات وأوائل ستينيات القرن العشرين، فقد تحول الاهتمام فى ستينيات وسبعينيات القرن العشرين إلى اهتمامٍ بالنظام السياسىّ، سواء فى الديمقراطيات أو الأنواع الأخرى للنظام. وفى سبعينيات القرن العشرين ركّز العلم السياسىّ الأمريكىّ على وجه الخصوص بصورة أكبر على الشروط الضرورية للنظام والسيطرة، وليس على التعددية والديمقراطية، كاشفا عن دافع أيديولوجىّ قوىّ (Leys, 1982). ومنذ ثمانينيات القرن العشرين انتقل الاهتمام عائدا إلى الاستقرار الديمقراطىّ.

وزاد القلق على الاحتفاظ بالأنظمة والنُّخَب، والنظام السياسىّ، والاستقرار فى صُنْع القرار نتيجة الحقائق السياسية المتغيرة فى العالم الثالث من التشاؤم الذى تطور خلال العقد الأول للتنمية، والتصورات المتصلة بالتأثير الخارجىّ المستمرّ على دول-أمم من المفترض أنها مستقلة وعلى حكومات ذات سيادة. وتركّز الاهتمام على قدرات النُّخَب القومية على صُنْع

القرار، وقدرتها على المساومة مع المصالح الأجنبية، والحاجة إلـى حكـم مركزىَ قوىَ. ونُظِر إلى التدخلات الحكومية الناجحة على أنهـا تعترضـها المنافسة بين النُّخَب القومية والمحلية وكذلك التقليدية الـسلبية. ونُظِـر إلـى معدلات النمو المرتفعة على أنها تقتضى السلطوية، حيث كان من الجلـىّ أن الديمقراطيات ليست لها سوى إنجازات اقتصاديةَ هزيلة نسبيا من حيث كـلٍّ من النمو والتوزيع (Higgott, 1983; Huntington, 1987). غير أن دراسات كمية عبر قومية تشير إلى أن الإكراه يدفع إلى العنف السياسىّ أكثـر ممـا يَحُول دونه، خاصةً إذا لم يكن القمع كاملا بل يسمح ببعض التعبئة السياسية من جانب مجموعات المعارضة (Muller and Seligson, 1987). وهكذا لـم تستطع السلطوية أنْ تضمن الاستقرار.

وما يزال يُنْظَر إلى الاستقرار فى بعض الأحيان على أنه هدف فـى حد ذاته، إنْ لم يكن بصرف النظر عن النظام المعنـىّ، فعلـى الأقـل إذن باحترامٍ على مضض لما يمكن تحقيقه بأقلَ من الديمقراطية الكاملـة. فكَّـرْ، على سبيل المثال، فى إشارة إلى إعادة الهيكلة السياسية فى ماليزيـا، قيَّـدتْ التنافس السياسىّ وحصرته فى حرية التعبير: "رغم أن إعادة الهيكلـة هـذه هبطتْ بالديمقراطية البرلمانية إلى مستوى حالة شبه ديمقراطية، فقد جلبـتْ أيضا سلاما إثنيا كبيرا، واستقرارا سياسيا، ورخـاء اجتماعيـا-اقتـصاديا" (Diamond, 1989, p. 2).

ويجب أيضا الإقرار بأن الديمقراطية المستقرة يمكن أنْ تحلَ محلهـا سلطوية مستقرة أو حتى نظام مستقر يمكن ألا يتفق مـع بعـض تعريفـات الديمقراطية، خاصة تلك التعريفات التى تستتبع التعددية الحزبية ولكنْ سينظر

إليها قليلون على أنها سلطوية. ولا ينبغى اعتبار فشل الديمقراطيــة مــساويا لانهيار الحكومة المستقرة. إذْ يمكـــن ببـــساطة أنْ يقــرّر تعريــف محــدَّد للديمقراطية حجم الفشل، كما فى تحليل عن "فشل" الديمقراطية فـــى أفريقيــا جنوب الصحراء حيث، بحلول أوائل سبعينيات القرن العشرين، كانــت قــد اختفتْ الديمقراطية المتعددة الأحزاب فى كــل مكـــان باســـتثناء بوتـــسوانا، وجامبيا، وموريشيوس (Diamond, 1988).

وقد ازدادت صعوبة معالجة مفهوم الاستقرار بصورة إضافية نتيجة واقع أنه استُعمل فى كثير من الأحيان بطريقة فشلتْ فى التمييز بـــين بلـــدان شهدتْ الإطاحة بنظام ديمقراطىّ وإحلال نظام مستقر ولكنْ سلطوىّ محلـــه، وبلدان يوجد فيها اضطراب اجتماعىّ مستمرّ وتغيير للنظـــام. وكثيـــر مـــن الاهتمام حول ازدهار الديمقراطية على مدى الـ 30 سنة السابقة دفعـــتْ إليـــه ميول إلى "الانجراف بعيدا" عن المعايير الديمقراطية وليس إلى انجرافٍ إلى عدم الاستقرار، ومع هذا فإن الاتجاهين مرتبطان ارتباطا وثيقا فى العـــادة. وقد وقع **هنتنجتون** فى هذه المصيدة عندما استـــشهد بـ "going communist" [التحوُّل إلى الشيوعية] كدليل على أن كوبا والولاية الهندية كيرالا كانتا غير مستقرتيْن (Huntington, 1965, p. 406).

ثالثا، هناك مشكلة التوصُّل إلى تعريفٍ إجرائىّ مُرْضٍ لـ"الاستقرار". وقد جرى استخدام مؤشرات مختلفة، مثل معدل تغيير التنفيذيِّين الرئيـــسيِّين، والوفيات نتيجة عنف المجموعات الداخلية لكل مليون من الـــسكان، والعـــدد الإجمالىّ لأحداث العنف (Russett, 1964). وقد جرى القيام بمحاولات لقياس عدوان المجموعات داخل النظام الـــسياسىّ، وأطـــوال أعمـــار الحكومـــات،

ودستورية القرارات الحكومية (Hurwitz, 1973; Ake, 1974). وما من شيء من هذه الأشياء ينطوى على معنى لما يرتبط بعدم الاستقرار السياسىّ. وحتى عندما تتغيّر الهياكل السياسية، يمكن ألا يكون هذا مسببا بالضرورة لزعزعة الاستقرار. ولصياغةٍ لعدم الاستقرار فيما يتعلق بانحراف أعضاء المجتمع عن "نماذج السلوك التى تقع ضمن الحدود التى تفرضها توقعات الدور السياسىّ" ميزة مَدّ أنواع الأحداث التى يمكن اعتبارها خارج نطاق التفاعلات النُخْبوية التى يُنْظَر إليها تقليديا على أنها مؤشرات لعدم الاستقرار السياسىّ - *الانقلابات*، العنف الانتخابىّ، الاغتيالات السياسية وهكذا وإلخ. - وكذلك التسليم بأن ما هو مسبِّب لزعزعة الاستقرار لهيكل سياسىّ قد لا يكون كذلك لآخر. وعلى سبيل المثال فإن رفضا من جانب القادة للسعى إلى تقويض انتخابىّ يمكن أنْ يكون مسبِّبا لزعزعة الاستقرار لديمقراطية دستورية، ولكنْ ليس لنظام ملكىّ وراثىّ (Ake, 1974, 1975; Castles, 1974).

وتبدو بعض مؤشرات عدم الاستقرار السياسىّ غير مفيدة عندما يتزامن حدوثها مع استمرار أنظمة. ويمكن أنْ يوجد عنف سياسىّ متكرر وجدّىّ، قد يرتبط بهويات طائفية كما فى الهند، ومع هذا فإن نظام الحكومة يواصل البقاء. وقد يكون الأمر أن عدم الاستقرار لا يمكن فهمه إلا بأثر رجعىّ. غير أن هذا لا يمكن القيام به إلا إذا كان يمكن تعريف عدم الاستقرار بأنه أحداث تقود إلى انهيار نظام (باعتباره مختلفا عن حكومة أو سياسة). ويجب أخذ مؤشرات عدم الاستقرار السياسىّ على أنها أحداث مهمة ومكلِّفة تجدر أسبابها ونتائجها المنطقية بأنْ نفهمها بصرف النظر عما إذا

كانت تقود إلى انهيار نظام. وهكذا فإن التحول العنيف من شكل للحكم (مثلا، الديمقراطية) إلى آخر (مثلا، الحكم العسكرىّ) لا يمثل سوى إحدى النتائج المنطقية للحرب الأهلية، وأعمال الشغب، والصراعات الدينية، والأشكال الأخرى للسلوك غير الدستورىّ.

رابعا، هناك عامل الزمن. وبالإضافة إلى معرفة ما الذى يجب أنْ يبقى بلدٌ ما خاليا منه، من الضرورىّ تحديد فترة زمنية ما يجب خلالها أنْ يبقى خاليا من مؤشرات مسبِّبة لزعزعة الاستقرار لكىْ يُوصف بأنه مستقر. ومن الصعب أنْ نعرف كيف نقرر بموضوعية فيما يتعلق بتوقيت عدم الاستقرار، خاصةً عندما يمكن لفترة وجيزة من الصراع أنْ تُسقط نظاما (مثلا، نظام **ماركوس** فى الفيليبين) على حين أن أعواما من العنف السياسىّ المتواتر مصحوبة بديمقراطية مستقرة (مثلا، الهند).

ورغم مثل هذه الصعوبات ، بُذِل جهد كثير لتفسير عدم الاستقرار السياسىّ، مفهوما بصورة عريضة على أنه فشل نظام حكم فى الاستمرار على مدى فترة ممتدَّة. وسنبحث هذه التفسيرات الآن.

الوفرة والفقر

أولا، يقال إن الوفرة المتزايدة تقوم بتحسين فرصة الاستقرار خاصةً فى بلدان ذات أنظمة ديمقراطية. وعلى العكس، كان يُنْظَر إلى الفقر المطلق على أنه سبب رئيسىّ لعدم الاستقرار السياسىّ وعلى سبيل المثال، فى آسيا "الناس الذين يعيشون على حافة الكفاف إما لا مبالون أو معادون للحكومة... ويبقى

صحيحا بالنسبة لمعظم الدول الآسيوية الجديدة أن الفقـر الواسـع الانتـشار يقوّض أىّ نوع من الحكم" (Brecher, 1963, p. 623). ومن المـرجح أكثـر على هذا النحو أنْ تعانى البلدان الفقيرة من العنف السياسىّ أكثر من البلـدان الغنية. وهكذا فإنه عندما يصير بلدٌ أغنى ويرتفع فيه *نصيب الفرد* من الدخل، فلا بد من أنْ يغدو عدم الاستقرار السياسىّ أخفّ.

وهناك مثال منطقة دلتا نهر النيجر فى نيجيريا، حيث يدفع الفقر إلى العصيان وحيث يجد قليل من الإيرادات الضخمة التـى ينتجهـا اسـتغلال الشركات المتعددة الجنسيات للاحتياطيات النفطية طريقه إلـى المجتمعـات المحلية. وتبقى المنطقة فقيرة ومتخلفة، مع البطالـة المرتفعـة، والتمييـز، والأضرار البيئية، وقمع الدولة للمحتجِّين. وبالتالى فإن "تناقض إنتاج الثروة وسط الفقر قد أحدث الغضب، والإحباط، والمعاداة إزاء الدولـة وشـركات النفط المتعددة الجنسيات" (Ikelegbe, 2001, p. 437).

ومن ناحية أخرى، كان هناك كثير من البلدان الفقيرة والمتخلفة ذات الأنظمة السياسية *المستقرة*. ويتمثل ما هو مشترك بـين هـذه البلـدان فـى الأنظمة السلطوية وليس الديمقراطية. ويبدو فى الواقـع أنـه كلمـا كانـت الديكتاتورية أفقر كان من المرجح أنْ تكون أكثر استقرارا. كما يبـدو مـن المحتمل أن الاستقرار السياسىّ يمكن أنْ يؤدى إلى الوفرة والنمو الاقتصادىّ أكثر من أنْ يكون نتيجة لهما. وقد حققتْ بعض الأمـم المـستقرة سياسـيا الاستقرار قبل أنْ تُحقِّق الوفرة. وبصورة مماثلة، كانـت بعـض الأنظمـة الشمولية قادرة أيضا على إحداث الاستقرار قبل التنمية الاقتصادية.

وتوجد أدلة تجريبية من 110 بلد تُبَيِّن أن عدم الاستقرار السياسىّ يؤدى إلى التدهور الاقتصادىّ الكلىّ (Gasiorowski, 1998).

ويمكن أنْ يتعايش الفقر والاستقرار السياسىّ بسبب القيود الكثيرة على العمل السياسىّ الفعال من جانب الفقراء دفاعا عن حقوقهم ومصالحهم. وحتى مع حق التصويت، فإن من السهل إضعاف قوة صندوق الاقتراع عن طريق حيل انتخابية من نوع أو آخر. وفى المجتمعات الفقيرة يظل من الممكن شراء الأصوات بسهولة. ويعنى الفقر أيضا أن الاحتكامات إلى القضاء ضد الأقوياء اقتصاديا وحلفائهم فى البيروقراطية عندما يعوقون الإصلاحات الحكومية يندر اللجوء إليها بسبب التكلفة الاجتماعية والمالية التى يقتضيها ذلك.

والتعبئة السياسية للفقراء محدودة نتيجة لعزلتهم كفاعلين اقتصاديِّين، مثل الفلاحين الذين يعملون على أرضهم بعملهم الشخصىّ فى حقول مبعثرة. ويمكن أنْ نلمس تجارب مماثلة فى بعض الأوضاع الصناعية، مثل التعدين، حيث يكون العمال معزولين فى قرى صناعية ومزوَّدين بحاجاتهم فى موقع العمل. ويمكن أنْ يصيروا نقابيِّين، وقد يشكِّل هذا أساسا مهمًّا للتحريض السياسىّ. غير أن النشاط النقابىّ يمكن أنْ يكون محصورا فى اهتمامات تتعلق بمكان العمل وليس بقضايا سياسية تؤثر على الناس فى أدوارهم الأخرى. وفى القطاع غير الرسمىّ للاقتصاد الحضرىّ تكون الحيازات الأسرية ووحدات الإنتاج معزولة أيضا. ويعمل منتجون منفصلون فى عزلة للحصول على مستويات الحد الأدنىّ من رأس المال، حيث يواجهون طبقات اجتماعية معادية فى حالة عزلة – كبار ملاك، وتجار، ومؤسسات إقراض،

وبيرقراطيون، وتجار جملة يمكنهم أنْ يستغلوهم ويضعفوهم إلى مدى أبعد بسبب علاقات المحسوبية. ويكون من الصعب خلق الوعى بالطبقة أو حتى بالمجموعة كأساس للتنظيم السياسىّ.

والفقراء أيضا فى حالة تنافس مع بعضهم البعض، أكثر من اقتسامهم لتجربة مشتركة تشكل أساسا لإدراك عام بالهوية والاستغلال (Wolfe, 1968; Harris, 1970). والفقر، بعيدا عن أنْ يعمل على توحيد الناس، يوسِّع التنافس على موارد نادرة – حقوق حيازة الأرض بوضع اليد، وشراء أو إيجار الأرض، والتوظيف، والقروض، والوصول إلى الرعى، والمياه، والمعدات. وأعضاء القطاع غير الرسمىّ فى حالة تنافُس على الأصناف الرخيصة للاتجار فيها. ومثل هذه التجارب لا تقود إلى التضامن بين مثل هؤلاء الناس. ويجرى تقويض التضامن إلى مدى أبعد بالنسبة لأولئك الذين بادلوا الفقر الريفىّ بالحضرىّ نتيجة عدم استقرار وجودهم فى مدن الأكواخ والتهديد الدائم بالإخلاء. وكانت الارتباطات القبلية، التى شجعت عليها تنافسية الحياة الحضرية والتوظيف، مصدرا رئيسيا للصراع بين الفقراء الريفيِّين والحضريِّين فى أفريقيا. وكان التنافس على الأعمال قوة فعالة بصورة خاصة فى تفاقم المنافسات الإثنية، وكانت الاتحادات الإثنية طريقة لتوفير الدعم المتبادل وحماية المهاجرين إلى المناطق الحضرية (Post, 1972).

ولا يترك الكدح اليومىّ للعمل اليدوىّ الشاق سوى فرصة ضئيلة للمشاركة فى النشاط السياسىّ. وَحِدَّة هذه المشكلة كبيرة بصورة خاصة بالنسبة للنساء. ذلك أن النساء الفقيرات فى مجتمعات العالم الثالث عليهن

أعمال منزلية ثقيلة بالإضافة إلى فلاحة الأرض، والتسويق، والانخراط في العمل المأجور. ويمكن أنْ يشمل هذا حَمْل كميات ضخمة من الماء مسافات طويلة لخدمة البيت. ومع طاقة تُستَهْلَك بمثل هذا المعدَّل والتي لا تُعَوَّض بصورة كافية بغذاء هزيل، لا يكون من السهل إقناع الناس بإنفاق الوقت الحر القليل الذى لديهم بالذهاب والإياب على الأقدام إلى اللقاءات السياسية ومنها. ولا يمكن للجهد البدنىّ وسوء التغذية اللذين يتعرَّض لهما الفقراء تعزيز النشاط السياسىّ.

وهناك أيضا مخاطر كبيرة بالنسبة للفقراء فى المشاركة السياسية، خاصة تلك التى تعزلهم عن الأشخاص الذين يعتمدون عليهم – مالك الأرض، وصاحب العمل، ومقرض المال، وأشخاص من ذوى المكانة الرفيعة (Migdal, 1974). وهؤلاء جميعا مشاركون فى العملية السياسية المحلية يمكن أنْ تكون مصالحهم مهدَّدة بالتحريض السياسىّ الناجح من جانب الفقراء. وتدعم علاقات التبعية الفقراء من خلال أنظمة الالتزمات المتبادلة داخل الإطار التقليدىّ للمجتمع المحلىّ. كما أن الأقارب سيساعدون فى أوقات الحاجة والشدَّة. وتتشكل شبكات القرابة من أغنياء وفقراء، مما يجعل من الصعب على الفقراء الانخراط فى النشاط السياسىّ الذى يبدو مهدِّدا لأقاربهم. وبطريقة مماثلة يمكن النظر إلى العمل السياسىّ على أنه يضع الأعضاء الآخرين فى مجموعة القرابة فى خطر، مع أن الهدف يتمثل فى تحسين أوضاع الناس المنتمين إلى تلك الطبقة. وتتناقض روابط القرابة مع الأسس الطبقية، خافضة الوعى السياسىّ إلى مدى أبعد (Wolfe, 1968).

ويخاطر العمل السياسىّ أيضا بالقمع الشديد من جانب الدولة. ويمكن أنْ يُنْتج إدراك اللامساوايات المتعاظمة درجة من الراديكالية، غير أنه يمكن احتواؤها بسهولة من جانب قمع الدولة وأشكال المحسوبية والشعبوية للدَمْج السياسىّ "الذى يسهِّل سيطرة الدولة وتنظيمها الصارم" (Mouzelis. 1989. .(pp. 20-6

والإمكانية الكامنة للتنظيم والاتصال السياسيَّين من جانب الفقراء ينخفض إلى مدى أبعد نتيجة مستويات متدنية من معرفة القراءة والكتابة والتعليم، وضيق الأفق المتطرف، واحترام السلطة التقليدية، والدين، والأعراف. والوصول إلى وسائل الإعلام الجماهيريّة محدود. ومن الصعب أيضا التنظيم والتوحيد فى نقابات عمالية عندما توجد جيوش عمل احتياطية كبيرة متاحة لأصحاب عمل أفضل تنظيما بكثير. وقد تشعر النساء بعدم الرغبة فى الانضمام إلى منظمات يسيطر عليها الذكور مثل النقابات العمالية. ويتمثل عامل آخر فى تثبيط المنظمات السياسية، عمالية كانت أو فلاحية، فى أن من الضرورى اجتذاب القيادة من أشخاص ذوى تعليم وتجربة خارج الأرياف ومن إنتليچنسيا (Migdal. 1974; Shanin; 1982). وفى أنحاء من أمريكا اللاتينية قدَّم رجال الدِّين الكاثوليك الرومان بصورة سيئة القيادة المطلوبة، والتنظيم، ورفع الوعى.

وأخيرا يتعرض الفقراء لخضوع ثقافىّ، ينشأ من العنصرية الاستعمارية. وتجرى ممارسة السيطرة من خلال الوسائل الأيديولوچية التى تمنح مكانة ثانوية للمجموعات المستَغَلَّة مثل الأمريكيين اللاتينيِّين الأصليِّين، والمنبوذين ورجال قبائل فى الهند، والنساء فى معظم البلدان. وتتمثل مهمة

كبيرة لمثل هذه الأيديولوچية فى غرس الاعتقاد بأن الخضوع طبيعىّ ولا سبيل إلى الرجوع عنه.

معدّل النمو

تتمثل فرضية أخرى بديلة فى أن *معدل* النمو الاقتصادىّ حاسم للاستقرار السياسىّ. فكلما كان معدل التنمية أسرع، كان الحفاظ على الاستقرار أصعب (Huntington, 1968). ذلك أن النمو الاقتصادىّ السريع يُنْتج مجموعات اجتماعية تجد نفسها متروكة خلف التقدم الذى يجرى صُنْعه ومستبعَدة من الفرص الاقتصادية الجديدة. وعلى سبيل المثال، يمكن أنْ يتحول الملاك الفلاحون إلى پروليتاريا ريفية. وينشأ السخط من فقدان المكانة والاستقلال. وتخلق التنمية الاقتصادية فُرَصًا للحراك الاجتماعىّ عن طريق إطلاق الروابط التى حدَّدتْ للناس مواقعهم فى النظام الاجتماعىّ. وتخلق الأدوار الاقتصادية الجديدة فُرَصا جديدة أمام الاستقلال الاقتصادىّ لأفراد لم يكونوا ليتوقعوا التمتع بها فى مجتمع تقليدىّ. ويجرى تقويض وحدة وروابط الأسرة، ومجموعة الأقارب ومجتمع القرية نتيجة تلك الأدوار والقِيَم الجديدة.

كما تعنى التنمية الاقتصادية السريعة أن الحركات الجماهيرية التى تسعى إلى التغيير السياسىّ الجوهرىّ سوف تتألف من أشخاص تتغير روابطهم مع النظام القائم. ويزيد النمو الاقتصادىّ السريع عدد مثل هؤلاء الساقطين من الطبقات déclssés: عن طريق تغيير أساليب الإنتاج وتوزيع الدخل، وإضعاف روابط الأسرة، والطبقة، والطبقة المغلقة، والقبيلة، والنقابة

الحرفية. ويستخدم *مُحْدثو الثراء* *nouveaux riches* قوتهم الاقتصادية لتحدِّى النظام الاجتماعىّ والسياسىّ. ويستاء محدثو *الفقـــر* *noveaux pauvres* مـــن فقرهم، وهذا واقع مهم بصورة خاصة؛ نظرا لأن النمو الاقتصادىّ يمكن أنْ يزيد عدد الخاسرين زيادة كبيرة. ذلك أن النمو السريع يركِّز مكاسب ماديـــة فى أيدٍ قليلة نسبيا فيما تزداد الأسعار أسرع من الأجـــور ويـــؤدى التغيـــر التكنولوجىّ إلى إحلال الآلات محل الناس. وفى مثل هذه الأوقات، وبصورة خاصة فى المراحل المبكرة من التصنيع، فإن من غير المـــرجح أنْ توجـــد ترتيبات رفاهية لتعويض المصاعب الاقتصادية. وسيكون هناك أيضا أولئـــك الذين، رغم تحقيقهم لبعض المكاسب المطلقة من النمو الاقتصادىّ، يجـــدون أن مركزهم النسبىّ قد تدهور، وهذا مصدر إضافىّ للاستياء والتناقض بـــين هيكل القوة الاقتصادية والسياسية. وعلاوة على هـــذا، يمكـــن أنْ تتـــدهور مستويات الاستهلاك مع النمو الاقتصادىّ السريع. وسيكون من الـــضرورىّ خفض مستويات المعيشة لإنتاج المعدل المطلوب للمدخرات. وبالتـــالى فـــإن "الاستقرار الاقتصادىّ – غياب النمـــو الاقتـــصادىّ الـــسريع أو التـــدهور الاقتصادىّ السريع – هو الذى ينبغى النظر إليه على أنه الموصِّل إلى الهدوء الاجتماعىّ والسياسىّ" (Olson, 1963, p. 550).

وفى سياق الانتقال من اقتصاد يقوم على الزراعة إلى اقتصاد يقـــوم على الصناعة التحويلية يكون هناك تحوُّل للسكان من المناطق الريفية إلـــى الحضرية. وتُؤْوِى المدن المتوسعة للعالم الثالث التطرف والنشاط الـــسياسىّ العدوانىّ. وينجذب الحضريون إلى أشكال متفجرة للتعبير الـــسياسىّ. وتقـــدم المنظمات السياسية الحضرية فُرَصًا للقوة، والمكانة، والحـــراك الاجتمـــاعىّ

لمجموعات محرومة من نواحٍ أخرى، ولهذا يصير النشاط السياسىّ الاحتجاجىّ حتى أكثر جاذبية. وعندما تكون المدن مليئة بالناس "المهمَّشين"، فإن تكلفة فُرَص النشاط السياسىّ الاحتجاجىّ يمكن أنْ تكون منخفضة جدا. ومع الفقر، والبطالة، واللامساواة فى الدخل، وعدم الأمن، وشروط العمل السيئة، وضعف الصحة، مصحوبةً بنقصٍ فى الإمداد الحكومىّ للفقراء وبتفاوتات فى القوة السياسية تُفاقِم تفاوتات الثروة، ليس من المدهش أنْ يُنْظَر إلى عملية الحضرنة على أنها سبب رئيسىّ لعدم الاستقرار السياسىّ فى العالم الثالث.

وقد أثيرت شكوك إزاء هذا التفكير *القَبْلِىّ a priori* المُقْنِع بالنظر إلى معدلات النمو فى بلدان غربية كثيرة منذ 1945 وكانت أعلى من أىّ فترة سابقة فى تواريخها دون أنْ تؤدِّى إلى عدم الاستقرار السياسىّ (Castles, 1974). وهكذا فإن واقع أنه توجد أمثلة لبلدان شهدتْ معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادىّ والاستقرار السياسىّ، فى أوروبا وإسكندناڤيا، يشير إلى أنه توجد تأثيرات أخرى ملموسة فى البلدان النامية. وإذا كان الاستقرار السياسىّ والمعدلات المرتفعة للنمو يمضيان يدا فى يدٍ فى البلدان المصنَّعة المتقدمة، فإنه لا ينتج عن هذا بالضرورة أن هذا سيكون الحال فى البلدان الزراعية الفقيرة. وقد وجدتْ الأبحاث فى أمريكا الوسطى أن النمو السريع فى الزراعة جنبا إلى جنب مع التصنيع قد خفض مستويات المعيشة النسبية والمطلقة للطبقة العاملة، التى ثارت عندئذ على حكوماتها. فقط عندما استجابت الحكومات، كما فى كوستا ريكا وأوندوراس، بسياسات لخفض اللامساواة وزيادة القيمة الحقيقية للأجور، خمَد الاحتجاج الشعبىّ. وحيثما

استجابت الدولة بالقمع (نيكاراجوا، والسلفادور، وجواتيمالا) "زادتْ تعبئة المعارضة ووحدتها وأدّتْ إلى تحدٍّ ثورىّ عريض لسيادة النظام" (Booth, 1991).

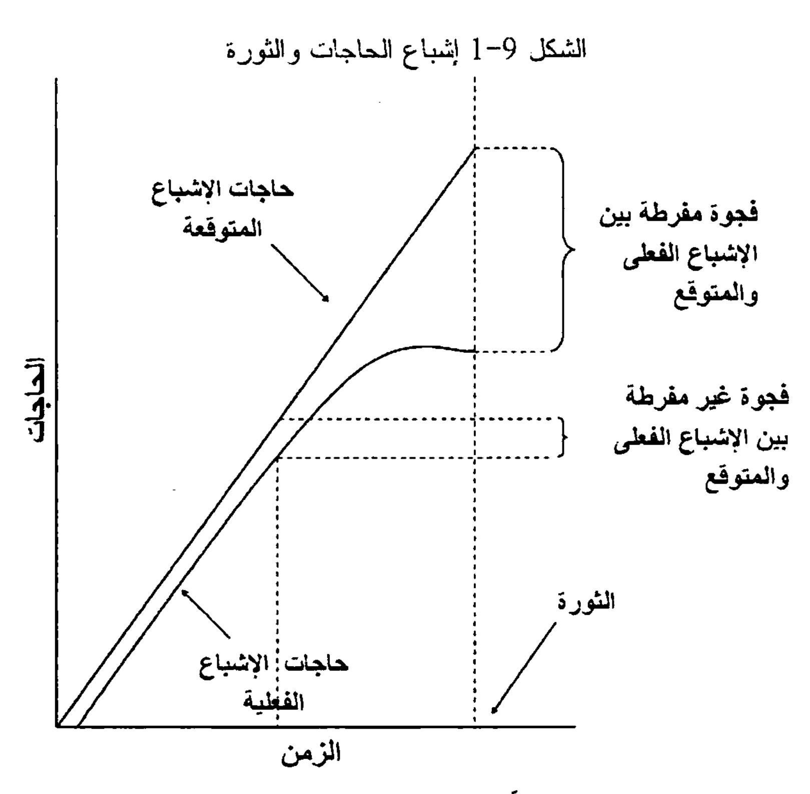
ومن الجائز أيضا أن تشوّش الأدوار وارتباكها يمكن أنْ يحفزا هوية الجماعة ومشاعر الزمالة أكثر مما تؤدى إلى العداء والنفور. ويمكن أنْ يكون التصنيع عامل اندماج، خالقا أسسا جديدة لصلات اجتماعية، مثل الطبقة. ويمكن أنْ يُزيل التمايز الاجتماعىّ مصادر للصراع وأنْ يقلل التوتر. ويمكن أنْ تكون أشكال جديدة من المشاركة السياسية داعمة أكثر منها مؤدية إلى عدم الاستقرار. وواقع أن التحديث الاقتصادىّ يمكن أنْ يؤدى إلى عدم الاستقرار لا يعنى أنه سيؤدى إليه بالضرورة (Ake, 1974).

ثورة التوقعات الصاعدة

يمكن أنْ يعقب تراجعٌ اقتصادىّ فترة من النمو الاقتصادىّ السريع. وعندئذ يمكن أنْ توجد "ثورة توقعات صاعدة" تعنى أنه إذا كانت هناك نكسة فى الرخاء بعد فترة من النمو الاقتصادىّ الصاعد بسرعة، فإن الإحباط سيصيب الناس الذين تتصاعد توقعاتهم أسرع مما يمكن أنْ يُشبِعها الاقتصاد. وهذا الإحباط بين الناس الذين يجرى حرمانهم من الارتفاع فى مستوى المعيشة الذى كانوا قد توقّعوه يمكن أنْ يكون مؤدِّيا إلى عدم الاستقرار سياسيا، بسبب الطرق التى من المحتمل أنْ يجرى بها التعبير عن إحباطهم. وملاحظة **ماركس** القائلة بأننا نقيس رغابتنا ومباهجنا بالمقارنة الاجتماعية وليس

بالأشياء التى تقدم الإشباع، واستنتاج **دو توكفيل** أن "الشرور التـــى يجـــرى تحمُّلها بصبر عندما تبدو محتومة تصير غير قابلة للتحمُّـــل حالمـــا يجـــرى اقتراح فكرة الإفلات منها"، يقودان إلى تفسير سيكولوجىّ إلى حد كبير لنوع

الشكل 9-1 إشباع الحاجات والثورة



محدَّد من عدم الاستقرار يُسلِّم بأن: "من الأكثر ترجيحا أنْ تَحدث الثـــورات عندما تأتى بعد فترة ممتدة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية الموضـــوعية فترة قصيرة من التراجع الحادّ" (Davies, 1972, pp. 136-7).

ذلك أن التراجع فى الظروف الاقتصادية يُحْدِث القلـــق والإحبـــاط، حيث تنفتح فجوة لا تطاق بين ما يتوقعه الناس وما يحصلون عليه من الناحية

الفعلية. وأكثر من الحرمان، يقود تدهورٌ مفاجئ فـــى الفـــرص لاســـتمرار تحسين المرء لوضعه بما يتفق مع التوقعات إلى الثورة. ويقتـــضى "مـــزاجٌ ثورىّ" تحسينات فى إشباع الحاجات (لفوائد مادية، واجتماعيـــة، وسياســـية) ليكون تحت "تهديد صارم متواصل". ويتمثل "العامل الحاسم" فى الخوف من أن "الأرض التى كُسِبَتْ على مدى فترة طويلة من الوقت ســـيجرى فقـــدانها بسرعة". ويمكن تمثيل العلاقة بين *توقعات* إشباع الحاجات وإشباعها الفعلـــىّ بـ"منحنى J" J curve (اُنظرْ الشكل 9-1).

وتفسر هذه النظريـــة ثـــورة 1952 المـــصرية، بعـــد سلـــسة مـــن الإضرابات، والتمردات الفلاحية، وأعمال الشغب الحضرية تُوِّجتْ بـ *انقلاب عسكرىّ* قام به ضباط الجيش. وهى توضح أن توقعات التحسين بدأتْ فـــى 1922 بمنح البريطانيِّين لاستقلال مقيَّد، وتواصلتْ مع التصنيع وزيـــادة فـــى الصادرات فى أعقاب الحرب العالمية الثانية. وجرى إحباط توقعات التقـــدم المستمر بين 1945 و 1951 بانهيار فى الطلب العالمىّ على القطن، وبطالـــة بين ثلث قوة العمل، وتضخم مرتفع، وهزيمة مُذِلَّة على يد الدولـــة الجديـــدة إسرائيل، وفساد حكومىّ، وعجز فى القمح والنفط. وتُـــسْهِم الوعـــود التـــى تطلقها المجموعات القومية فى مثل هذه المـــشكلات (Davies, 1972). وفـــى 2008 شهدت مصر من جديد أعمال شغب وإضرابات فى مدنها الكبرى فى أعقاب زيادات فى أسعار الأغذية الأساسية، مما هدد مـــوارد رزق النـــاس الذين صاروا بالفعل أقرب إلى خط الفقر.

وتشمل عوامل معاصرة تقود إلى تصورات عـــن فجـــوة متزايـــدة الاتساع بين المستويات المتحقِّقة والمتوقَّعة للرفاهية مشكلات بيئية مثل إزالة

الغابات وتدهور الأراضى تقود إلى مستويات أدنى من النـــاتج الاقتـــصادىّ وعَزْل المجتمعات المحلية (Mohammed, 1999).

التأثيرات الأجنبية

تُشدِّد بعض تفسيرات عدم الاستقرار على أهمية العوامل الخارجيـــة. وفـــي أمريكا اللاتينية تكون للدَّيْن والتبعية آثار مؤدية إلى عدم الاستقرار، إذْ تؤثر على شرعية الحكومات عن طريق التأثير بـــصورة عكـــسية علـــى أدائهـــا الاقتصادىّ. ومن ناحية أخرى تعمل عوامل سياسية صريحة بصورة مستقلة عن مثل هذه التأثيرات الاقتصادية أو تكون وسيطا لتأثيرها. ويمكن أنْ يكون الترويج والانتشار الدوليان مهمَّيْن، كما فى حالة الثورة الكوبية داخل أمريكا اللاتينية، أو *الانقلابات* العسكرية فى البلدان المجاورة، أو موقـــف الولايـــات المتحدة الأمريكية تجاه الحكام الديكتاتوريِّين والديمقراطيات. ويجرى استخدام المساعدة بصورة متزايدة كسلاح ضد الممارسات السياسية، وإنْ كان ذلك فى اتجاه الديمقراطية. كما عزّزتْ التهديدات الخارجية، الفعلية أو المتـــصوَّرة، لأمن بلدٍ ما السلطوية، والعسكرية، والكوابح على الحريات المدنية.

ويمكن أنْ يتخذ التورط الأجنبىّ شكل الآثار غير المباشرة الناشـــئة عن الأزمات فى الدول المجاورة، كما فى جمهورية الكونغـــو الديمقراطيـــة، حيث جلب أكثر من مليون من المهاجرين الهوتو Huto من روانـــدا معهـــم الصراع الإثنىّ الذى قاد إلى الإبادة الجماعية فى بلدهم ذاته. وبدلا من ذلك، يمكن أنْ يكون التدخل مُنَسَّقًا من جانب الحكومات المجاورة القوية، كما فـــى

غزو سوريا وإسرائيل للبنان، خاصةً إذا كانت هناك زُمَر سياسية محلية تدعمها حكومات أجنبية، مثل الحركة الشيعية فى لبنان، حزب الله. وفى الوقت الحالىّ يُشْعِل التدخل الأجنبىّ باسم "الحرب على الإرهاب" الصراع الحدودىّ بين إرتريا وإثيوبيا، حيث تدعم الولايات المتحدة الأمريكية إثيوبيا ضد الحكومة الإسلامية الإرترية المتهمة بصلات مع القاعدة.

وفى كثير من الأحيان شرع تدخل أجنبىّ فى تدمير نظام بكامله، بصورة سرية فى بعض الأحيان، كما هو الحال مع تدخل الولايات المتحدة الأمريكية فى تشيلى فى أوائل سبعينيات القرن العشرين، وبصورة علنية فى بعض الأحيان، كما هو الحال مع غزو الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا للعراق فى 2003 والذى دمَّر البنية الأساسية المادية والإدارية للبلاد وحوَّل السياسة إلى حرب أهلية، وعنف طائفىّ، وتَسَلُّل أجهزة الأمن والبيروقراطية، واحتمال أشكال جديدة من السلطوية.

الإثنية

ويرتبط التأثير المؤدى إلى عدم الاستقرار للدَّقْرَطة الاقتصادية والاجتماعية بالمشكلات التى عانتْ منها مجتمعات كثيرة عندما يتجاوز الولاء لمجموعة إثنية الولاء لدولة جديدة. وكما رأينا فى الفصل 8، فإن هذه المشكلةِ يُشار إليها أحيانا باعتبارها أزمة الاندماج أو بناء-الأمة. ويُنْظَر أحيانا إلى بناء-الأمة باعتباره نشاطا أخلاقيا وسيكولوجيا مصممًا لإعادة توجيه ولاءات الناس نحو كيان سياسىّ جديد. غير أن الارتباطات الأصلية التى تقوم على

القبيلة، أو اللغة، أو الدِّين، أو العِرْق كانت وما تزال قوية بصورة هائلة في معظم مناطق العالم الثالث. وكانت انقسامية للغاية، وفي كثير من الأحيان كانت تقود إلى تمرُّدات مسلحة. وتمثل المطالب الإثنية في الوقت الحاليّ المصدر الأكثر أهمية للصراع السياسيّ العنيف في العالم الثالث، حيث تتراوح بين الانفصال والحقوق المتساوية، والمشاركة السياسية الأوسع، والقضاء على التمييز الاقتصاديّ والاجتماعيّ، وحماية التراثات الثقافية (Horowitz, 1994; Gurr and Harff, 1994). وقد ظلت ديمقراطية الهند مهدَّدة باستمرار بالصراع الطائفيّ، خاصةً بين الهندوس والمسلمين.

وقد نشأ الصراع الطائفيّ في سياق تناحُرات تاريخية (على سبيل المثال، السينهاليين والتاميل في سري لانكا)، والتنافس على موارد نادرة (خاصةً التوظيف)، والفوائد غير المتناسبة من التحديث التي تتمتع بها بعض المجموعات الإثنية (على سبيل المثال، الإيبو Ibo في نيجيريا)، والتخصص المهنيّ الإثنيّ الحصريّ، و"تقسيم العمل". وقد خلَّف التمييز الاستعماريّ تركات من الهيراركيات والتفاوتات الإثنية في الرفاهية المادية (مثل الباجاندا Baganda في أوغندا). وتفاقمت المخاوف من السيطرة السياسية نتيجة الحق الحصريّ في الحكم الذي تطالب به بعض المجموعات الإثنية (مثل البوشتون Pushtons في أفغنستان) ونتيجة فَرْض لغة واحدة كلغة رسمية (كما هو الحال مع لغة الملايو في ماليزيا) (Horowitz, 1985). وقد أدَّى التمييز السياسيّ لمجموعة إثنية من جانب أخرى إلى الحرب الأهلية في كوت ديفوار في 2002. وفي بوروندي قادت حكومة تسيطر عليها أقلية التُوتسِي Tutsi

وأبقتها الديكتاتورية العسكرية فى الحكم إلى حرب أهلية دامت 12 عاما مع الأغلبية السكانية: "الهوتو".

وتتوقف مسألة ما إذا كان التنوع الإثنىّ يهدّد الاستقرار السياسىّ كثيرا جدا على الطريقة التى يتمّ بها تنظيمه وإدارته. ويتحدَّد نوع وحجم الصراع الإثنىّ بمستوى تماسك المجموعة (الذى يتأثر بقوة المظالم وبالتركز الإقليمىّ للمجموعة)، وإستراتيچيات وتكتيكات القادة (خاصةً استخدام العنف)، ونوع النظام السياسىّ الذى تجرى مواجهته (مستوى ديمقراطيته)، والتشجيع الخارجىّ (Gurr and Harff, 1994). وتقلّ أهمية الإثنية عندما توجد هويات متعارضة أكثر من وجود توافق بين انقسامات إثنية، ودينية، وإقليمية، ولغوية. وقد أدت أشكال من الجمع بين الإثنية والدِّين إلى عصيانات فى كوت ديڤوار من جانب "الديولا" Diolas المسلمين و"سينوفو" Senoufos، وفى جنوب تايلندا، حيث يقاوم ملايو مسلمون الاندماج فى بلد بوذىّ بصورة سائدة. كذلك فإن عدم الاستقرار أكثر احتمالا حيث توجد قلة من المجموعات الإثنية الكبيرة تسيطر صراعاتها على السياسة، وأقل احتمالا عندما توجد تعددية لمجموعات إثنية صغيرة - قارنْ بين نيچيريا وتنزانيا بهذا الخصوص.

وقد جرى اختبار أطروحة أن التنوع الإثنىّ يجعل بلدا ما أكثر عرضة لعدم الاستقرار السياسىّ اختبارا تجريبيا عن طريق التحليل الكمىّ لـ 127 صراع فى 161 بلد بين 1945 و1999. وعندما أُخذَتْ الحرب الأهلية كمؤشر لعدم الاستقرار وُجِدَ أنه لا التعددية الإثنية ولا تمييز الدولة ضد الأقليات، دينية كانت أم لغوية، جعل عدم الاستقرار أكثر احتمالا. والواقع أن

وجود أوضاع تلائم التمرُّد، سواء بإلهام من الشيوعية، أو الأصولية الإسلامية، أو القومية، يزيد من خطر الحرب الأهلية. وتتمثل هذه الأوضاع فى الحكومة الضعيفة وغير المستقرة، والطوبوجرافيا، وضخامة السكان، والاعتياد على الشروط المحلية من جانب المتمردين (Feardon and Laitin, 2003).

وهذه النتائج لا تُلْغى بالكامل دور الإثنية فى عدم الاستقرار. إذْ يمكن ألا تكون التعددية الإثنية والتمييز مرتبطيْن بالحرب الأهلية ولكنْ يظل من الممكن أنْ يرتبطا سببيًّا بأنواع أخرى من عدم الاستقرار. وقد شملت العيِّنة أيضا أوروبا الشرقية، والاتحاد السوفييتىّ السابق، وبلديْن غربييَّن. وقد استُعْمِل نصيب الفرد من الدخل كمؤشر على المقدرة الحكومية، كما جرى الاعتراف بأن "التنوع الإثنىّ ما يزال يمكن أنْ يسبِّب الحرب الأهلية بصورة غير مباشرة، إذا أدَّتْ إلى نصيب فرد أدنى من الدخل أو إلى دولة ضعيفة" (Feardon and Laitin, 2003, p. 82). – حيث يمثل نصيب الفرد من الدخل متغيرا بالغ الأهمية عند بحث مدى التعرُّض للحرب الأهلية، بهبوطٍ بمقدار 1 000 دولار يرفع مدى التعرُّض بنسبة 41 فى المائة.

وفى كثير من الأحيان كانت التعددية الثقافية التى تم الاستشهاد بها باعتبارها سمة مميزة تقريبا للتخلف السياسىّ كان يعنى افتقارا إلى الإجماع بشأن القِيَم السياسية. وهناك إذَنْ ما يُنْظَر إليه فى كثير من الأحيان على أنه أزمة ثقافة سياسية.

يجرى فى العادة تعريف الثقافة السياسية بأنها الطريقة التى يُقَيِّم بهـا النـاس الإجراءات والمؤسسات السياسية ويكوِّنـون رأيهـم بـشأنها (Diamond. 1993a). إنها نسَق من المعتقدات، والقِيَم، والمثل العليا بشأن الطريقة التـى يجب أن يقوم بها نظام للحكومة بوظيفته. وباعتبارهـا موضـوعا لـبعض التغيرات، تحيل "الثقافة السياسية" إلى مستويات للتقييم بشأن قواعـد اللعبـة السياسية. وقد حصر بعض العلماء السياسيِّين هذا المفهوم فـى قِـيَم تتعلـق بإجراءات السياسة، وكيف ينبغى اختيار القادة السياسيِّين، وكيف ينبغـى أنْ يكون سلوكهم، وكيف ينبغى صُنْع القرارات الموثوقة. ويضيف آخرون إلـى هذا نطاق عمل الحكومة وشرعية التدخل الحكومىّ فى بعض مجالات النشاط الاجتماعىّ والاقتصادىّ.

وسوف تشمل القِيَم الثقافية وسائل نقل الـسلطة والحـدود الـشرعية للدولة. والقومية والانفصال هما النتيجة المنطقية للقِيَم فيما يتعلـق بالحـدود الإقليمية وأين ينبغى رسمها. كما أن الأفكار المتصلة بالاشـتراك الـسياسىّ الشخصىّ، وبمَنْ المخوَّل بالمشاركة، وبما إذا كان من المحتمـل أنْ يكـون الفعل السياسىّ فعّالا ضمن نظام سياسىّ بعينه، جزءًا من الثقافة الـسياسية. وهى تشمل أيضا المواقف تجاه المشاركين الآخـرين وأدوارهـم كفـاعلين سياسيِّين. ويمكن ألا تُقرّ ثقافةٌ سياسيةٌ اشتراكٌ ومشاركة كل أقسام المجتمـع. وعلى سبيل المثال، يمكن إقصاء النساء.

وقد جرى التعبير عن تحفظات فيما يتعلق بمفهوم الثقافة السياسية وتفسيرات التغيير بشأنها. أولا، هناك مشكلة السببية فى افتراض أن أنماطا بعينها من الثقافة السياسية تقود إلى الاحتفاظ ببعض أنواع النظام السياسىّ، وأنه، إذا لم يكن هناك تطابق بين الثقافة والنظام، سوف يتغير النظام نتيجة تقويضه بسبب افتقارٍ إلى الإجماع والشرعية. ولا يجب النظر إلى الثقافة السياسية بطريقة بالغة الحتمية (Diamond, 1993b). ويوجد افتراض مسبَّق فى كثير من المادة المكتوبة بهذا الشأن بأن خط السببية يسير فى هذا الاتجاه.

وتتمثل مشكلة أخرى فى أنه قد يبدو أن قدرا كبيرا من عدم الاستقرار السياسىّ الذى تعرَّضت له بلدان العالم الثالث يتوافق مع قِيَم مشتركة على نطاق واسع. والحقيقة أن فكرة أن الطريقة الوحيدة لحماية المرء لمصالحه تتمثل فى الحصول على احتكار للسلطة والتشبُّث بها لإكمال إقصاء مجموعات أخرى حيثما كان ذلك ممكنا، قد ميزتْ سلوك حركات سياسية كثيرة فى عهد ما بعد-الاستقلال، كما ميزتْ سلوك بعض الحركات القومية المتشظية التى تقاتل فى سبيل الاستقلال. وبسبب أهمية الدولة من النواحى الاجتماعية والاقتصادية فقد كانت موضوعًا لاهتمام مجموعات سياسية تسعى إلى احتكار السلطة، وليس تقاسُمها بروح من الثقة مع مجموعات أخرى. وكانت مثل هذه المواقف الواسعة الانتشار إزاء السلطة مسبِّبة جدا لزعزعة الاستقرار.

وهكذا فإذا كانت بعض القِيَم المشتركة مؤدية إلى الاستقرار وأخرى غير مؤدية إليه فإن استخدام مفهوم الثقافة التى تعنى القِيَم المشتركة كتفسير للاستقرار لم يَعُدْ مفيدا. ويصير على أقل تقدير حجة دائرية: يَحْدُث

الاستقرار إذا اشترك أعضاء المجتع فى قِيَم موصِّلة إلى الاستقرار ويتوقف الأمر على طبيعة تلك القِيِم المشتركة. ولا يكفى القول إن مجتمعا ما سيكون مستقرا عندما يتقاسم عدد كبير بصورة كافية من الناس قِيَما مشتركة بشأن الكيفية التى تُدار بها الشئون السياسية.

وهذا بعيد تماما عن مشكلة كم هو العدد الكافى. وفى أىّ مجتمع محدَّد من المحتمل أنْ نجد أكثر من مجموعة واحدة من المعتقدات المتصلة بدور الحكومة فى المجتمع، والطريقة التى يجب أنْ تُدار بها، والأدوار السياسية الخاصة بمختلف أقسام المجتمع. ويطرح هذا سؤال النسبة من المجتمع التى يجب أنْ تؤيد نظرة تتعلق بكيف يجب أنْ تُدار الحكومة قبل يكون من الممكن أنْ يقال إنه يوجد إجماعٌ كافٍ على دعم نظام سياسىّ ينسجم مع تلك القيم المشتركة. وإلى أىّ مدى ينبغى أن تكون الثقافة متجانسة، وإلى أىّ مدى ينبغى أن يتسع نطاق كونها مشتركةً؟ .

وتنشأ صعوبة أخرى إذا افترضنا أنه توجد أزمة شرعية عندما تشعر نسبة ما من المجتمع بأن قواعد الحكومة تفتقر إلى السلطة الأخلاقية، وتشك فيها بالتالى، فلا ترى أنه من غير الأخلاقىّ أنْ تتلاعب بالدستور لخدمة مصالحها الخاصة. وليس من السهل التنبُّؤ، بمجرد معرفة أن الناس يعتقدون أن بعض، أو كل تلك القواعد، تفتقر إلى قيمة أخلاقية، بمسألة إلى أىّ مدى سوف ينحرفون عن المعايير السائدة. فقد يعتقد الناس أن القواعد ليست جديرة بموافقتهم الأخلاقية دون أنْ يكونوا مستعدِّين لكسرها. وهذه معضلة عامة فى السياسة. ويمكن لنظام أنْ يفقد السلطة الأخلاقية إذا اتضح أنه يمكن إساءة استعمالها بسهولة. غير أن التصرف بما يتعارض مع بعض القواعد

لأن قواعد أخرى يجرى تطويعها وكسرها قد يكون أكثر ضررا من الموافقة على محصلات القواعد كما يجرى العمل بها فى الوقت الحالىّ.

وإذا لم يكن من الممكن أنْ نعرف إلى أىّ مدى سينحرف الناس لأنهم ببساطة يفتقرون إلى الاحترام الأخلاقىّ للحكومة، فإن من المستحيل كذلك أنْ نعرف عندما ينحرفون ما إذا كان ذلك بسبب ذلك الافتقار. ويوجد فى العالم الثالث استهزاء متكرر بالقواعد، مع الانتشار الواسع النطاق جدا للممارسات الانتخابية السيئة. هل يعنى هذا أزمة شرعية؟ ولا يقود هذا دائما إلى الاستقرار، ما لم يتمّ تعريف عدم الاستقرار بأنه كسر القواعد. وهكذا فإنه لا يبدو من جديد تفسيرا نظريا مفيدا جدا أنْ يقال إنه إذا كان الإجماع غائبا، سيكون هناك عدم استقرار سياسىّ.

وأخيرا يعنى مفهوم الثقافة السياسية أن المواقف والمشاعر المتصلة بالسياسة تعكس خيارات عقلانية ومستويات مرتفعة من الإدراك عما يعنى نظام سياسىّ بقدر ما يتعلق الأمر بمصالح فردية. ولا مجال لفكرة الوعى الزائف أو الهيمنة الزائفة. غير أن ما يعتقد الناس أنه فى مصلحتهم من حيث هياكل الحكومة قد يكون أفكارا وقِيَمًا تعلنها مجموعات اجتماعية-اقتصادية مصمّمة على الاحتفاظ بسيطرتها. ويمكن أنْ تقوّض مجموعات قِيَم بديلة تلك السيطرة. ويمكن أنْ تفسّر التنشئة كيف تنتقل القِيَم السياسية من جيل إلى آخر، غير أن هذه عملية أجيال وليست مشكلة طبقية، ينقل عن طريقها جيل إلى آخر قِيَمًا تكون متعارضة مع مصالحها الطبقية. والحقيقة أن فكرة السلطة السياسية التى يجرى التعبير عنها جزئيا من خلال الوعى الزائف، وقدرة على كسب قبول وسائل تنظيم المجتمع، لهما آثار واسعة جدا على

طول دراسة السياسة. ويمثل الوعى السياسىّ لمجموعات نوعية فى مجتمعات العالم الثالث مسألة مهمة إذا كان علينا أنْ نفهم لماذا يجرى قبول مثــل هــذا الحرمان، والظلم، واللامساواة فى مجتمعات تكون فيها مثل هذه السمات فى منتهى القسوة. والواقع أن فكرة الثقافة السياسية لا تعالج ما يجب النظر إليــه باعتباره بُعْدًا مهمًّا للسلطة السياسية.

اللامساواة

تتمثل أطروحة تتعلق بعدم الاستقرار السياسىّ يمكن الرجوع بها إلى **أرسطو** Aristotle فى أن المساواة فى المجتمع سوف تؤمِّن السلام والاستقرار. ولعلّ هذه الأطروحة أنْ تكون ملائمة جدا للعالم الثالث حيث توجــد "لامــساويات اجتماعية تراكمية عميقة" (Diamond et al., 1990, p. 19; Pinkney, 1993).

ومع أن تيارات اللامساواة فى العــالم الثالــث لا تَتبَّــع أىّ نمــوذج إقليمىّ، فقد زادت اللامساواة الكلية على مدى الـ 30 سنة الــسابقة، بــصورة خاصة بسبب الزيادات فى البلدان ذات الأعداد الكبيرة مــن الــسكان، مثــل الصين. ويمكن تصوير حجم المشكلة فى البلدان النامية عن طريق مقارنــة للأنصبة بالنسبة المئوية من دخل أفقر وأغنى 20 فى المائة من السكان فــى البلدان ذات المستويات العليا والدنيا من اللامساواة. والبلدان ذات اللامساواة الدنيا ليست الأغنى فى العالم والبلدان ذات المستويات العليــا ليــست دائمــا الأفقر. غير أنه لا يوجد أىّ بلد من البلدان ذات اللامساواة المنخفــضة فــى العالم الثالث.

جدول 9-1 *النسب المئوية لأنصبة الدخل والاستهلاك، أفقر وأغنى 20 في المائة من السكان بلدان الدخل المرتفع والمنخفض*

الدخل المنخفض	الأكثر انخفاضا 20 %	الأكثر ارتفاعا 20 %	الدخل المرتفع	الأكثر انخفاضا 20 %	الأكثر ارتفاعا 20 %
بوليفيا	1.5	63.0	أستراليا	8.6	37.8
أوندوراس	3.4	58.3	بيلاروسيا	8.5	38.3
باراجواى	2.4	61.9	بلغاريا	8.7	36.3
سيراليون	1.1	63.4	جمهورية التشيك	10.3	35.9
البرازيل	2.8	61.1	فينلندا	9.6	36.7
جمهورية أفريقيا الوسطى	2.0	65.0	هنغاريا	9.5	36.5
غينيا-بيساو	2.1	53.4	اليابان	10.6	35.7
نيكاراجوا	2.2	49.3	جمهورية السلوفاك	8.8	34.8

المصدر: بيانات مأخوذة من آخر عام مسح متاح،

World Bank. 2007b, Table 2.7, p. 66-8.

ويشير الجدول 9-1 إلى أنه إذا كانت اللامساواة مصدرا للاستقرار السياسىّ فإن بلدان العالم الثالث تواجهها مشكلة جدية؛ غير أن المساواة النسبية يمكن أنْ ترتبط بعدم الاستقرار، أيضا، مع أن من الجلىّ أنها بصفة رئيسية فى البلدان التى تمر بمرحلة انتقال من الشيوعية إلى الديمقراطية.

وتشير نظرة حصيفة إلى أنه إذا كانت توجد لامساويات عميقة فإنه سيوجد استياء وسخط مع نظام لصنع القرار غير قادر على إصلاح عدم التوازن أو يسيطر عليه أولئك المصمّمون على المحافظة على الأمر الواقع. ومن المرجح أنْ يكون سوء توزيع الدخل مؤشرَ إنذارٍ قوىّ بالعنف السياسىّ، لأسباب ليس أقلها أنه يجرى الإحساس به بقوة وسط الفقراء الحضريِّين الذين

هم أكثر قدرة على التعبئة بصورة جماعية. وقد أدت اللامساواة المتنامية فى الصين إلى 87 000 من الاحتجاجات وأعمال شغب فى عام 2006 وحده.

وهناك بعض الأدلة التى تدعم وجود علاقة بين عدم الاستقرار السياسىّ فى البلدان الفقيرة واللامساواة المادية، مثلما فى حيازات الأراضى (Rueschmeyer et al., 1992). وتكون البلدان الأكثر فقرا ذات التوزيع اللامتساوى للأراضى أقلّ استقرارا من البلدان التى لديها لامساويات فى الأراضى ولكنْ لديها أيضا مصادر بديلة للثروة ومستويات معقولة من الدخل (Russet, 1964; Huntington, 1968). ويرتبط هذا بحجة التخلُّف الاقتصادىّ: أن البلدان الفقيرة لا تستطيع أنْ تُنتج ثروة كافية لإشباع كل الحاجات، على حين أن البلدان الأغنى تُشْبِع الحاجات الأساسية وتجعل مستوى معيشة أولئك الأكثر فقرا معقولا وليس غير مستقرّ للغاية.

ومن ناحية أخرى أوضحتْ دراسات أخرى تستعمل العنف السياسىّ كمؤشر على عدم الاستقرار وملكية الأرض كمقياس للامساواة أنه رغم أن سوء توزيع ملكية الأراضى، بما فى ذلك المستويات المرتفعة ممن لا يملكون أرضا، قد سبق العنف الثورىّ فى نيكاراجوا والسلفادور، فإن بلدانا أخرى فى نفس المنطقة (كوستا ريكا وپنما) تعانى من نفس اللامساويات بقيتْ غير عنيفة ومستقرة نسبيا. ويمكن ألا تعمل اللامساواة الزراعية بصورة مستقلة ولكنْ يمكن أنْ تكون ببساطة جزءًا من اللامساواة فى التوزيع الكلىّ للدخل (Muller and Seligson, 1981). كما يتمثل اعتبار مهمّ فى طريقة قياس اللامساواة، حيث إن عدم ملكية الأرض، أكثر من توزيع الأرض بين السكان المالكين للأرض، مؤشر إنذار أفضل للاستقرار، حيث إن مستويات مرتفعة

من عدم ملكية الأرض سبقتْ العنف السياسىّ وحتى الثورة فى المكسيك (1991) ، والصين (1941)، وكوبا (1959)، وبوليفيا (1952). غير أن تحليلا متعدد المتغيرات وعبر قومىّ شامل كشف عن أن الارتباط بين عدم ملكية الأرض والعنف السياسىّ لا وزن له إحصائيا (Muller et al., 1989).

وتتمثل الحجة المضادة فى أن البلدان المستقرة تتمتع بتوزيعات مساواتية نسبيا للدخل. غير أنه ينبغى الإقرار بأن هذ الفرضية ستبدو مزيَّفة بسبب المجتمعات غير المساواتية التى عرفتْ استقرارا كبيرا. والهند حالة فى صميم الموضوع، يجرى الاستشهاد بها فى كثير من الأحيان باعتبارها ديمقراطية مستقرة، على الأقل فيما يتعلق بالعالم الثالث. ومن الجلىّ أن الأمر يتوقف على الطريقة التى يُقاس بها الاستقرار.

ومن الواضح أنه ليست كل لامساواة تُعَدّ مهدِّدة للأمر الواقع. ولامساواة النوع [الذكر والأنثى] هى المثال الأكثر وضوحا لذلك. ذلك أن التمييز ضد النساء فى السياسات (وفى مجالات أخرى للحياة) يمثل السمة المميزة المحدِّدة للعلاقات بين النوعين فى العالم الثالث (كما فى معظم البلدان الأخرى). ومواطنة النساء مقيَّدة. وقد وجدتْ دراسة شملت 43 بلدا تغطى ثلاثة أرباع سكان العالم أنه "ما من بلد تملك فيه النساء الوضع السياسىّ المساوى لوضع الرجل" (Chowdhury and Nelson, 1994, p. 3). ويتمثل عامل مساهم فى أن إدارة الأسرة والحيازة الأسرية تقع بصورة غير متناسبة على كاهل النساء على حساب المشاركة السياسية.

والنساء ناقصات التمثيل بصورة فظة فى المؤسسات والمنظمات السياسية، خاصةً فى الأحزاب السياسية. فقط فى منطقة البحر الكاريبىّ

وجُزُر سيشل تشغل النساء أكثر من 20 فى المائة من المناصب الوزارية على مستوى الحكومة. والنسبة أقل من 5 فى المائة فى آسيا والمحيط الپاسيفيكىّ. وفى 11 بلدا ناميا فقط تشغل 20 فى المائة أو أكثر من النساء المناصب تحت-الوزارية فى الفرع التنفيذىّ. وفى كل مناطق العالم الثالث لا تشكلّ النساء أكثر من 15 فى المائة من أعضاء الهيئات التشريعية القومية فى المتوسط. ويُبَيِّن الجدول 9-2 أنه توجد تفاوتات كبيرة بين البلدان فى نفس فئة التنمية. غير أنه فى كل مكان فى العالم الثالث تمثل الدولة "هيراركية نوعية" تُقْصِى أو تهمِّش النساء عن طريق تقاليد اجتماعية ودينية كارهة للنساء تهبط بمكانة النساء إلى المجال الخاص، خاصةً فى الأنظمة الإسلامية (Whalen, 1996a). وفى الصين هبطتْ بالفعل مستويات المشاركة السياسية للنساء أثناء الإصلاحات الاقتصادية والسياسية الأخيرة بعد أنْ جرى حرمان النساء نتيجة تطبيق العمل بانتخابات تعددية تسمح بالتمييز لصالح الرجال (Davin, 1996).

وحتى بعد فترات الدَّقْرَطة التى كانت فيها النساء فاعلات مهمّات، تواصل ثقافات الأبوية إقصاء النساء عن السياسة وفى العادة تستتبع العودة إلى "الوضع العادىّ" قيودا على أدوار النساء، خاصةً فى السياسة والحكومة (Chowdhury and Nelson, 1994). وعلى سبيل المثال، فإن النساء فى أمريكا اللاتينية كُنَّ معرضات لإقصاء متجدد بعد الانتقال إلى الديمقراطية، عندما تحلّ محلّ قوة حركاتهن الاجتماعية أحزاب سياسية يسيطر عليها الذكور، وعندما تركِّز الحكومات على الأهداف الاقتصادية وليس الاجتماعية التى قامت النساء من أجلها بحملاتهن "إعادة الطابع الذكورىّ" remasculinization للسياسة. ويبيِّن التاريخ الأمريكىّ اللاتينىّ أنه حتى الدول

الثورية "مقاومة مثل الدول الأخرى لمشاركة النساء" (Craske, 1999, pp. 87, 161).

جدول 9-2 النساء فى البرلمان، بلدان مختارة

البلد	المقاعد البرلمانية التى فُزْنَ بها فى 2007 (%)
دخل منخفض	16.1
موزمبيق	34.8
بنجلاديش	15.1
دخل متوسط منخفض	16.3
كوبا	36.0
المغرب	10.5
دخل متوسط مرتفع	15.2
الأرجنتين	35.0
الجابون	12.5
دخل مرتفع	22.7
السويد	47.3
الكويت	1.5

المصدر:

World Bank(2008), Social Development,
http://go.worldbank.9HEOQTEM70

وهذا لا يعنى القول إن النساء لم تكُنَّ جزءًا من الحملات الرامية إلى تغيير السياسة تغييرا جوهريا. فقد لَعِبْن دورا مهمًّا فى الحركات فى سبيل الديمقراطية، والإصلاح السياسىّ، ومقاومة السلطوية، خاصةً فى أمريكا اللاتينية، وتايوان، والفيليبين، حيث شَكَّلْنَ حركات اجتماعية جديدة للاحتجاج، والضغط، ومَفْهَمَة المطالب السياسية (Hensman, 1996). وقد نشأتْ المنظمات النسائية ذات الأجندات النسوية فى ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، مثل اللوبى النسائىّ العالمىّ فى زامبيا وجابريبيلا GABRIELA فى

الفيليبين (Whalen, 1996b). والحقيقة أن ظهور النساء فى مناصب القمة السياسية، مثل رئاستىْ تشيلى والبرازيل، يمكن أنْ يساعد على تحسين وضع المرأة فى المجتمعات التى يسيطر عليها الذكور.

غير أن جانبا كبيرا من النشاط والتنظيم السياسىّ النسائىّ (تمييزا لهما عن مشروعات الاعتماد على النفس التى تغيِّر أحيانا الاختلال النوعىّ فى شبكات سلطة محلية – Jaquette, 2001) لم يتمّ توجيهها إلى لامساواة بين النوعين، ربما بدعم من فلسفة نسوية. وقد تمّ تكريسها لأسباب اقتصادية واجتماعية ليست خاصة بالنوعين ويستفيد منها الجميع، مثل تنظيم الحملات فى سبيل حقوق الإنسان، والإعانات الغذائية، وحماية التوظيف، والرعاية الصحية. ونادرا ما وضعتْ السياسة التى تنخرط فيها النساء المساواة (على سبيل المثال، عبر توسيعٍ للاقتراع العام) على رأس أجندتها وحتى عندما كانت النساء يشتركن فى حركات ثورية تشمل تحرير النساء فى أجندتها فقد كان هذا "محدودا ومليئا بالتناقضات" (Whalen, 1996b, p. 90). ويمكن تفسير التحسينات بعد-الثورية لصحة النساء، وتعليمهن، ورفاهيتهن، بالتحسينات فى حياة الفقراء بوجه عام أكثر مما بالنشاط السياسىّ للنساء.

ويتمثل جانب من تفسير هذا فى أن النساء لا يشكِّلْنَ مجموعة متجانسة بل هن منقسمات كالرجال من حيث الطبقة، والدِّين، والإثنية. وفى أمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، "تشدَّد النساء على صلاتهن الطبقية أكثر من هوياتهن كنوع" (Craske, 1999, p. 161).

من المنظور الماركسىّ يتمثل تفسيرٌ نظرىّ للاستقرار فى الصراع الطبقىّ. ومع تطور الطبقات داخل اقتصاد ومجتمع رأسماليين، تصير مصالحها غير قابلة للتوفيق بصورة متزايدة. وإفقار طبقة الشغيلة مصحوب بنموها إلى أنْ تصير الثورة فى نهاية المطاف محتومة. غير أن مشكلة واحدة على الأقل من المشكلات مع هذا الخط الفكرىّ فى سياق العالم الثالث تتمثل فى أنه إذا كان الوعى الطبقىّ يتطور فإن هذا يحدث بطريقة فريدة. إنه بصورة أقل فيما يتعلق بملكية وسائل الإنتاج وأكثر فيما يتعلق بالسلطة السياسية. وفى كثير من الأحيان فإن أولئك الذين يسيطرون على وسائل الإنتاج ويديرونها، مثل البيروقراطيين المستخدَمين بالأجور، يواجهون مجتمعا فلاحيا ما يزال عليه أنْ يطوِّر وعيه الطبقىّ المستمد من وضعه المادىّ فى المجتمع.

وهناك من ثم المشكلة التى سبق أنْ أشرنا إليها، وهى أنه فى كثير من الأحيان يكون أعضاء المجتمع ذوو الامتيازات هم الذين ينغمسون فى زعزعة الاستقرار. وفى العالم الثالث كان الصراع والأزمة داخل الطبقة المتوسطة الحديثة النشأة مصدرا للاستقرار السياسىّ. وفى 2006 كانت المعارضة ضد حكومة **ثاى راك ثاى** Thai Rak Thai فى تايلندا تمتطيها الطبقة المتوسطة الحضرية بسبب سياسات الحكومة المحابية لفقراء الريف، بما فى ذلك الرعاية الصحية الميسَّرة والقروض الرخيصة. وبعد فترة قصيرة جدا وضع انقلاب عسكرىّ نهاية للحكومة البرلمانية، ومرة أخرى تظاهرت الطبقة المتوسطة ضد الحكومة المنتخبة ديمقراطيا. وفى كثير من الأحيان

قادت الانقسامية، ربما على خطوط إثنِية، بين الطبقات المالكة والطبقات المسئولة عن جهاز الدولة إلى *انقلابات* عسكرية أو التلاعب غير القانونيّ بالعمليات السياسية. وبدلا من أنْ يثور الفلاحون ضد مضطهِديهم، أو يتمرد العمال ضد مستغلِّيهم، تتنافس أقسام الطبقة المتوسطة على السيطرة على الدولة، باستعمال أساليب تقع خارج القانون والدستور.

أزمة نفوذ الدولة

في كثير من الأحيان افتقرت دول العالم الثالث إلى السلطة التي تجعل حضورها محسوسا في المجتمع بأكمله. وقد عانت عجزا قانونيا وإداريا يصل إلى حد انهيار مؤسسات الدولة. وربما كانت البيروقراطيات قد تطورتْ بصورة مفرطة فيما يتعلق بالسلطة السياسية غير أنها لا تكون فعالة بالضرورة فيما يتعلق بالإدارة. والدولة لا تستطيع أنْ تقدِّم الخدمات التي يعتقد دافعو الضرائب أنهم يدفعونها مقابلها؛ ولا تستطيع استخلاص الموارد من المجتمع الذي تحتاج إلى تمويل أنشطته؛ ولا تستطيع الحفاظ على القانون والنظام؛ ولا تستطيع ضبط الأمن في أراضيها بصورة فعّالة. ويبدو أن حالة أوغندا في ثمانينيات القرن العشرين تدعم هذا النوع من التفسير. فقد كانت مناطق كثيرة جدا تحت سيطرة المجرمين، والعصابات، وجماعات أخرى لم يكن لها أيّ نفوذ شرعيّ. وهناك مجتمعات أخرى يمثل هذا مشكلة فيها. فحكومة تاى لا تسيطر على أقاليم أقصى الشمال – إنها تحت سيطرة بارونات المخدرات. وفي كولومبيا كانت توجد حرب أهلية فعلية بين الدولة

والمنظمات التى تريد أنْ تبقى خارج نطاق نفوذ الدولـة وإنفـاذ قوانينهـا. ويؤدى عجز الدول "الجديدة" عن توسيع سلطانها السياسىّ الفعال، والمحافظة على النظام، واستخلاص الموارد لتوفير السلع العامة فى كل أنحاء أقاليمهـا، إلى أزمات، وإلى تآكل الشرعية والأمن، وإلى الصراع المدنىّ العنيف فـى "الدولة بعد-الاسـتعمارية الهـشة أصـلا" (Ayoob, 1996, p. 73; Migdal, 1996).

والصومال مثال متطرف لانهيار الدولـة. وعنـدما انهـار النظـام العسكرىّ لـ **محمد سياد بـرى** Mohammed Siyad Barre فـى 1991 مـع انسحاب الدعم الأجنبىّ، افتقرت الدولة الصومالية إلى الشرعية بصورة كلية. وكانت مرتبطة بالحكم الشخصىّ القمعىّ لديكتاتور والمحسوبية ذات الأساس العشائرىّ. وقد جرى تدمير البرچوازية الصومالية بصورة منهجية، وأُطلـق العنان لإرهاب الدولة ضد المعارضة السياسية، وجـرى توسـيع الـصراع العشائرىّ بصورة متعمدة حيث جرى تشجيع العشائر "الموالية" علـى شـن الحرب ضد العشائر "المتمردة"، وتُرِك مجتمع مدنىّ فى حالة غليان عنيـف. أما مؤسسات الدولة فقد "أُلْقِى بها إلى الشلل، والغيرة، والتشوُّش، والفوضى".

وكان المجتمع المدنىّ أكثر انقساما من أنْ يدعم نفوذ الدولة والنظـام السياسىّ، وعاجزا عن تقديم قيادة قومية. واحتكر أمراء الحرب العـشائريون السلطة بدعم من الميليشيات الثقيلة التسليح التى سيطرتْ على المجتمع عـن طريق الاغتصاب والعنف، خاصة العنف الجنسىّ ضد النساء. وتنافس أمراء الحرب على السيطرة على العاصمة فى سياق حـرب أهليـة دمـرتْ كـل المؤسسات "وسجلات الحكومة المركزية". وعادت الـصومال إلـى القـرن

التاسع عشر، "بلا أىّ كيان سياسىّ معترف به دوليا؛ ولا أىّ نظـام قـانونىّ رسمىّ؛ ولا خدمات بنكية أو تأمينية؛ ولا جهاز تليفونات أو بريد؛ ولا خدمة عامة؛ ولا نظام تعليمىّ أو صحىّ يعوّل عليه؛ ولا شرطة وخـدمات أمنيـة عامة؛ ولا كهرباء أو شبكات مياه منقولة بمواسـير؛ وبمـوظفين ضـعفاء يخدمون على أساس تطوُّعىّ محاطين بعصابات عنيفة مخرِّبة مـن الـشباب المسلحين" (Adam, 1995, pp. 72-8).

وينبع عجز الدولة من عدد من المـصادر. فقـد قـام الاسـتعمار بإضعاف، أو تشظية، أو تدمير الوسائل القائمة للسيطرة الاجتماعية. وخلـق قادة الدولة منظمات تُنافس وتهدد قيادة السلطة التنفيذيـة للدولـة. وأثبتـت المجتمعات القوية أنها مقاوِمة لسيطرة الدولة من خلال سلطة رؤساء القبائل، وملاك الأراضى، ورؤساء العمل، والشركات الأجنبية، والفلاحين الأغنيـاء، والزعماء العشائريِّين، والطبقات المغلقة، والعائلات ذات النفوذ و"الأقويـاء" (Migdal, 1988).

ومن الممكن أن هذه النظرة للـصراع المـدنىّ وعـدم الاسـتقرار السياسىّ تخلط بين السبب والنتيجة. فالعوامل التى يجرى تقديمها على أنهـا النتائج المنطقية لفشل الدولة، مثـل القوميـة-الإثنيـة ethno-nationalism، والصراع الاجتماعىّ، والتدخل العسكرىّ الخـارجىّ، يمكـن النظـر إليهـا بصورة مماثلة، وربما بصورة أكثر إقناعا، على أنها أسباب لعجـز الدولـة وانهيار الدول التى كانت فعّالة إلى الآن مثل لبنان قبل منتـصف سـبعينيات القرن العشرين. ولا يعنى هذا إنكار أن انهيار تنظيم وإدارة الدولـة سـوف يفاقم القوى الاجتماعية والاقتصادية التى عملت على تقويضها.

وعلاوة على هذا فإن عدم الاستقرار ينشأ، فى كثير من الأحيان، من أعمال أولئك الذين يسيطرون على الجهاز الإكراهىّ للدولة وليس أولئك الذين يسيطرون على وسائل الإكراه المخالفة للقانون، سواء كمنظمات إجرامية أو مجموعات معارضة. والقوات المسلحة هى أوضح حالة فى صميم الموضوع. ذلك أن أزمة النفوذ تأتى لأن الجهاز الإكراهىّ للدولة يستدير ضد سادتها المدنيِّين، ليس لأن ذلك الجهاز ضعيف إلى حد أنه لا يستطيع أنْ يقاوم تحديا خارجيا لنفوذ الدولة. فقد زادت قوة الجهاز الإكراهىّ للدولة نتيجة إنفاق العالم الثالث على الأسلحة. ويبدو أن مثل هذا الإنفاق مدفوع بالضغوط السياسية التى تستطيع القوات المسلحة فى البلدان النامية ممارستها أكثر مما باعتبارات الأمن. وهو يجعل ميزان القوة والموارد يميل نحو القوات المسلحة، ويعترض سبيل تنمية "مؤسسات اجتماعية وسياسية قوية ومستقلة"، "ويؤدى إلى أنْ تصير مؤسسات الدولة ومجموعات النخبة مصمِّمة على أهداف مؤسسات العنف المنظَّم" (Krause, 1996, p. 187). وهكذا فإن الدولة القوية، وليس الضعيفة، يمكن أنْ تكون مصدرا للاستقرار.

المأسَسَة السياسية

المؤسسات السياسية مهمة للاستقرار فى البلدان النامية. وتتمثل نتيجة سياسية منطقية مهمة للتحديث فى المجتمع قبل-الصناعىّ فى زيادة سريعة فى التعبئة والمشاركة السياسيتيْن. وإذا أُرِيدَ تفادى عدم الاستقرار السياسىّ فإن مثل هذه المشاركة من الضرورىّ أنْ يضارعها مستوى مماثل للتنمية المؤسسية.

وعلى العموم فإن هذا لم يحدث فى البلدان النامية. وكان العنف وعدم الاستقرار هما النتيجة المنطقية للمؤسسات السياسية التى كانت تتطور أبطأ من المعدل الذى كان يجرى به تعبئة المجموعات الاجتماعية-الاقتصادية الجديدة سياسيا. ويجعل غياب مؤسسات سياسية فعالة من الممكن توجيه المطالب فى قنوات من خلال تدابير فعالة وشرعية (Huntington and Dominguez, 1975).

وتتمثل مشكلة مع هذا التفسير فى أنه يحتوى على عنصر ليس سوى مجرد تحصيل حاصل (Leys, 1982). وتشير "المأسسة" إلى عملية يمكن من خلالها إدارة الصراع بطريقة سليمة ومنظّمة. وهى لا تعنى مجرد وسيلة إنشاء المنظمات. ويبدو أن حجة المأسسة مساوية للقول إنه إذا كان الأفراد والمجموعات مستعدين للمشاركة فى السياسة عن طريق اللعب وفقا للقواعد والقبول بمحصلات القيام بذلك فإنه سيكون هناك استقرار. وتؤدى زيادة فى المشاركة إلى عدم الاستقرار إذا كانت المؤسسات السياسية لا تستطيع استيعابها، غير أن عدم الاستقرار دليل على أن المأسسة ناقصة التطوُّر. وبكلمات أخرى فإنه سيكون هناك استقرار عندما لا يكون هناك أىّ عدم استقرار. ونبقى بحاجة إلى تفسير للسبب فى أنه يجب أنْ يسلك الناس بطرق لا يقرها الدستور.

غير أن النظرة التى مؤدها أن المشاركة السياسية من الضرورىّ أنْ تضارعها تنمية دستورية إذا أُرِيدَ تفادى عدم الاستقرار يدعمها البحث المقارن فى "ترابط" و"تماسك" مختلف أنواع النظام. كذلك فإن التحليل الإحصائىّ للمعايير الكمية للمؤسسات والاستقرار بالنسبة لعدد ضخم من

الأنظمة على مدى القرنيْن التاسع عشر والعشرين يؤكد أن عدم الاستقرار السياسىّ وظيفة للتماسك المؤسَّسىّ. وتكون ديكتاتورية ذات مستويات مرتفعة من المشاركة السياسية غير متماسكة مؤسَّسيًا، وبالتالى غير مستقرّة. وسيكون نظام أوتوقراطىّ متماسكا إذا كان يمنع تنمية المؤسسات القادرة على تحدّى قوة السلطة التنفيذية المركزية. وبطريقة مماثلة، ستكون ديمقراطية ما مستقرة إذا كانت السلطة منتشرة، مقدِّمةً فُرَصا للسلطة أمام مجموعة واسعة من المصالح. وتعزّز المؤسسات الديمقراطية – انتخابات، حكومة مسئولة، قنوات للمشاركة السياسية – إحداها الأخرى. ويحدث عدم الاستقرار السياسىّ عندما تكون المؤسسات غير متماسكة، أىْ عندما توجد هيئات منتخبة ولكنْ مشاركة سياسية مقيَّدة. وتكون الأنظمة غير المتماسكة مؤسَّسِيًّا غير مستقرة ليس فقط لأنها "تميل أكثر إلى التعبير عن المظالم، بل أيضا لأن لها مؤسسات ضعيفة للتصدّى للتحديات لسلطان النظام" (Gates et al., 2006, p. 907).

كما وجدت دراسة كمية عبر–قومية لـ 141 أزمة سياسية شديدة، تشمل حروبا ثورية، وصراعات إثنية، وانقلابات ضد الديمقراطية بين 1955 و2003، أن "تماسك" النظام يفسره عدم الاستقرار أكثر من متغيرات أخرى مثل التعددية الإثنية، أو الفقر ، أو الأداء الاقتصادىّ. وعن طريق طرح سؤال "ما هى الشروط التى تمكِّن دولة من البقاء مستقرة؟" وُجِدَ أن مخاطرة عدم الاستقرار هى الأقل فى الأوتوقراطيات الكاملة والديمقراطيات الكاملة، وأنها الأعلى فى الأنظمة الهجينة، مثلما يكون الحال عند وجود انتخابات تنافسية ولكنْ ليست حرة تماما، وتسيطر على التنافس السياسىّ مجموعات

تعددية (تتشكل على أساس الهوية الدينية أو الإثنية) تُقارب السياسة بعقلية "الفائز يأخذ كل شيء". وهكذا فإن غياب هويات شاملة فى المنافسة السياسية تزيد بصورة جوهرية مخاطرة الأزمة السياسية (Goldstone et al., 2005). وسيبدو أن الانقسامية التى نجدها فى لبنان، حيث تقوم الطوائف المتنافسة الحصرية بصورة رئيسية على أساس الدِّين، وكثير منها لها ميليشياتها الخاصة، وتعترض بعناد تنمية الديمقراطية المستقرة، ملائمة لهذا النموذج.

والدراسات التى من هذا النوع لا ينبغى تطبيقها إلا مؤقتا على العالم الثالث المعاصر، لأنها تشمل عددا ضخما من البلدان فى مختلف مراحل التنمية الاقتصادية على مدى فترة طويلة من الزمن. غير أن الأمر يكون لافتا للنظر عندما يعزِّز التحليل الكمىّ ما توحى به الأحداث المعاصرة، وتدعمه كذلك دراسة للانقلابات، وأعمال الشغب، والاغتيالات السياسية فى 18 بلدا أمريكيا لاتينيا بين 1971 و 2000 وجدتْ أنه كلما كان البلد أكثر ديمقراطية، كان عدم الاستقرار السياسىّ أقل (Blanco and Grier, 2007).

الثورة فى العالم الثالث

يتمثل التجلِّى النهائىّ للاستقرار السياسىّ فى الثورة. وتقتضى الثورة إحلال نظام اجتماعىّ بكامله، وليس مجرد نظام سياسىّ. وهناك حاجة إلى أيديولوچيات وأشكال جديدة للتنظيم. وتجرى تعبئة التضامن، وبصفة رئيسية على أسس طبقية، غير أن الدِّين يمكن أنْ يكون مهمًّا فى رفع الوعى الطبقىّ، كما فى حالة الأصولية الإسلامية فى إيران والجزائر. ويجرى تعريف

الهياكل الاجتماعية والسياسية القائمة، خاصةً علاقات الملكيـــة، علـــى أنهـــا استغلالية واضطهادية ويتمّ تحدِّيها بوصفها كـــذلك. والهـــدف شـــكل بـــديل للمجتمع (Shanin, 1982).

وفى النصف الأول من القرن العشرين حدثت ثورات ناجحة لم تكن بتحريض من التدخل الخارجيّ فى مجتمعات ناميـــة، "حيـــث كـــان التمـــرد الفلاحيّ أساسيا فيها جميعا" (Shanin, 1982, p. 321). وبالتالى فـــإن تحليـــل مثل هذه الأحداث كان يسوده إلى حدّ كبير بحثٌ عن الشروط اللازمة لثورة ذات قاعدة فلاحية. وقد تساءل مؤرخون وعلماء اجتماعيون عن السبب فـــى أنْ هذه الثورات تقع فى بعض المجتمعات ولا تقع فى مجتمعات أخرى تبدو مماثلة فيما يتعلق بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية التى يمكن التفكير بصورة *قبْلِيَة* فى أن من المرجَّح أنْ تقـــود إلـــى الثـــورة (Goodwin and Skocpol, 1989).

وفى العادة تكون الثورة مسبوقة بالاضطراب الاجتمـــاعيّ الـــشديد، والأزمة داخل النُّخبة السياسية، وبتقوية للهوية والنضالية الطبقيَّتَيْن، ونـــشأة منظمة ثورية فعالة (Shanin, 1982, p. 313). وفى أغلب الأحـــوال تكـــون الأزمة ناشئة عن مشكلات مالية، وصراع بين النُّخَب، وعزلة النُّخَب (خاصة عندما يكون الحراك الاجتماعيّ مقيَّدًا)، والمظالم الواسعة المؤدية إلى الـــدعم الشعبيّ للتغيير الذى يمكن تعبئته ضد النظام. وعلى سبيل المثال، فى إيران، كان النظام قد راكم ديونا ضخمة وكان عاجزا عن السيطرة على التـــضخم. وأدى إقصاء الطبقات الوسطى عن السلطة، والفساد الحكوميّ، والقمع إلـــى انسلاخ النخبة الدينية وطبقة التجار. وتفوّق النمو السكانيّ والحضرنة علـــى

الفرص الاقتصادية، مما جعل المجتمع متقبِّلا للتعبئة من جانب الأيـديولوچيا الإسلامية القومية الطابع. وقاد تآلف من النُخَب التقليدية والمتغرِّبة إلى زوال نظام الشاه (Goldstone et al., 1991; Parsa, 2000).

ويتأثر مغزى الأزمة بسمات مميزة أخرى للدول العُرْضة للثـورة. فالدول "الحصرية" التى تحصر السلطة السياسية فى أفراد وأُسَـر، وتهمِّـش الإجراءات الديمقراطية، وتقوم بإقصاء نُخَب أخرى عن صُنْع القـرار، ولا توفِّر أىّ فُرَص للتغيير، تكون عُرْضة للثورة. وفى أزمنة الأزمة يكون على مثل هذه الدول أنْ تلجأ إلى القمع والدعم الخارجىّ من جانب القوى الأجنبية، عازلةً المعارضة السياسية المعتدلة وموسِّعةً جاذبية العمل الثورىّ فى غياب أشكال بديلة للسياسة. والدول البالغة التدخلية اقتصاديا (من حيث تكوين رأس المال، وملكية الأصول، والتنظيم الاقتصادىّ) تكون عُرْضة للثورة أيضا، إذْ إنها تجلب على نفسها النقد على إخفاقات اقتصادية وكذلك سياسية. وتـصير كل جوانب المجتمع مُسَيَّسَة وتكون كل الطبقات الاجتماعية ضحايا محتملـة لسوء إدارة الدولة (Parsa, 2000). وكانت إيران، ونيكـاراجوا، والفيليپـيِّن قبل-الثورية جميعا عُرْضة للثورة بسبب الإقصائية السياسية لأنظمتها وبسبب تدخليَّتِها غير الناجحة. وقد عجز الدعم الخارجىّ من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والاعتماد على القمع العسكرىّ عن إنقاذهـا. وجـرى إضـعاف المعارضة المعتدلة أو تمّ إقصاؤها فى إيران ونيكاراجوا، مما ثَوَّرَ عناصـر اجتماعية أخرى، خاصةً الطلبة ورجال الدين. وفى الفيليپِّين جرى التـسامح مع الخصوم السياسيِّين المعتدلين وكانوا قادرين على الحدّ من تأثير التغييـر الثورىّ لعالم السياسة (وعلى هذا النحو لم يُنْتِج ثورة اجتماعية).

وتبدأ الثورة عادةً بتمردات لإصلاح مظالم محلية. ويتخذ هذا شكل عملٍ غير دستورىّ، ربما انطوى على العنف، عندما ينخرط الفقراء الريفيون أو الحضريون فى عمل مباشر ضد السلطات الحكومية أو أصحاب السلطة المحليِّين فى محاولة لمقاومة تكثيف الاستغلال من خلال إسناد أعباء عمل أعلى، أو خفض الأجور الحقيقية، أو خداع أعضاء النقابات العمالية، أو المضايقات البوليسية، أو فقدان الأرض، أو رفع الإيجارات والضرائب. وهنا يكون النشاط السياسىّ قصير الأجل ويكون الهدف إصلاح وضْع ظالم. ولا وجود هنا لبرنامج طويل الأجل أو أيديولوچيا للتغيير الأساسىّ فى العلاقات الاجتماعية والاقتصادية.

ما الذى يحوِّل إذن تمرُّدًا إلى قوة ثورية؟ أولا، هناك حاجة إلى *أيديولوچيا* لإعادة توجيه وتركيز النشاط السياسىّ، مع أن الثورة ليست متسمة دائما بأيديولوچيا واحدة متماسكة – ولم تكن هناك أيديولوچيا واحدة وَحَّدَتْ السكان بأسرهم فى إيران، أو الفيليبيِّين، أو نيكاراجوا، على سبيل المثال (Parsa, 2000). ثانيا، هناك حاجة إلى *قيادة* خارجية فى شكل تآلف بين الفلاحين، والمثقفين، والطلبة، والمهنيِّين، ورجال الدين، والعمال الصناعيِّين، للإمداد بوعى ثورى يتطلع إلى الأمام . وتعزِّز هذا حالات ڤييتنام، وإيران، وكوبا، ونيكارجوا (White, 1974; Goodwin and Skocpol, 1989). وبوجه عام تتخذ القيادة الثورية شكل "إنتليچنسيا مسلحة"، سواء كمنظمة عسكرية أو كحزب سياسىّ پرلمانىّ.

ثالثا، تحتاج الثورة إلى *تبادل اجتماعىّ* بين المجموعات المتمردة وتنظيمٍ ثورىّ. وسوف يسعى مجتمع متمرد إلى حلّ المشكلات المحلية

بالمزايا التى يقدمها قادة ثوريون كحوافز للمشاركة فى عمل ثورىّ. وتحتاج المنظمات الثورية، بدورها، لكىْ توسّع قوتها من خلال التجنيد داخل المجتمع وعن طريق إثبات أنها يمكن أنْ تقدِّم ما يحتاج إليه المجتمع، بما فى ذلك بدائل للترتيبات الاجتماعية-الاقتصادية التى ينبغى أنْ تحل الثورة محلها، مثل ترتيبات التسويق، والإصلاحات الزراعية، والتعاونيات، وأعمال الحصاد، والمرافق العمومية مثل الطرق، والمواصلات، وبصورة أكثر أهمية، تدمير سلطة الموظفين الفاسدين، والتجار الاحتكاريّين، وملاك الأراضى. كذلك تقدِّم منظمات ثورية، مثل الأحزاب والجيوش، فُرَصا للحراك الاجتماعىّ. وعليها أنْ تقدِّم أكثر من منظمات سياسية أخرى بسبب المخاطر المعنيّة، التى ليس أقلها الانتقام القاسى من جانب الدولة.

وتقدم القوات المسلحة الثورية فى كولومبيا "فارك" FARC حالة مثيرة عن الطريقة التى يمكن أنْ يعمل بها مثل هذا التبادل. ومع أن معظم الحركات الثورية فى أمريكا اللاتينية بين 1960 و 1992 وجدتْ الإلهام فى نوع ما من الماركسية، طوَّرتْ "فارك" الأيديولوچيا "البوليڤارية" الخاصة بها. وكان هذا يعنى فى الممارسة أن أهدافها كانت تتمثل فى الحماية الاجتماعية للطبقات الدنيا، والإصلاح الزراعىّ، وقدرا أكبر من المساواة، وحكومة ذات كفاءة. وبالتالى فإن "فارك" توفر الصحة، والتعليم، ووظائف النظام العام فى المناطق الموجودة تحت سيطرتها، حيث تشكل حكومة بديلة، أو حتى دولة موازية. وقد منحها كونها "مديرا عاما بديلا" جاذبية واسعة بين فلاحين اعتادوا شروط عمل قاسية، واللاأمن، وقمع الدولة، وانتهاك حقوق الإنسان،

والعنف من جانب فرق الموت اليمينية شبه العسكرية، ونقص الاستثمار من جانب الدولة فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

غير أن المحافظة على النظام العام والحماية ضد القوى الحكومية تفيد أيضا الفلاحين مزارعى الكوكا والمجرمين المتورطين فى تجارة المخدرات، الذين تفرض "فارك" عليهم ضرائب تغطى كل مرحلة فى الأعمال، وتقدر بما قيمته 300 مليون دولار فى السنة. كذلك فإن الصلات مع مهرِّبى المخدرات توفرّ لـ "فارك" أيضا الوصول إلى السوق السوداء الدولية للأسلحة، غير أنها أيضا تَحُدُّ من شرعيتها فى نظر المجتمع الدولىّ وكذلك داخل كولومبيا (Ortiz, 2002).

رابعا، فى حالة الثورة فى المجتمعات الزراعية، يكون *الهيكل الطبقى* مهمًّا للإمكانية الثورية. ومن المرجح أنْ يكون أولئك الأكثر فقرًا هم الأقل ثورية فى المراحل الأولى من الصراع الطبقىّ بسبب التبعية الاقتصادية القصوى. أما أولئك الذين يتمتعون بقدر من الاستقلال والأمن، مثل صغار الحائزين الذين يملكون أراضيهم وينتجون ما يكفى لجعلهم مكتفين ذاتيا فإن من المرجح أكثر أنْ يكونوا ثوريِّين عندما يكابدون الظلم. وهُمْ عُرْضة للتغيرات التى يجلبها إضفاء الطابع التجارىّ - النمو السكانىّ، والمنافسة، وفقدان حقوق أراضى الرعى والمياه، وهبوط الأسعار، ومدفوعات الفوائد الأعلى، ونزع ملكية العقارات المرهونة - على حين يبقون محبوسين داخل هياكل اجتماعية تقليدية للمساعدة المتبادلة بين الأقارب والجيران.

وأخيرا فإن الثورة فى المجتمعات الزراعية تعتمد على التهديد ضد الفلاحين من *الطبقات العليا* واستجابتهم لتحدِّى الزراعة التجارية. ولا يجب

أنْ تركِّز الثورة بصورة حصرية على أعمال الفلاحين. وتكون الثورة أكثـــر ترجيحا عندما تلحق الأريستقراطية الأضرار بمصالح الفلاحين كطبقة عـــن طريق استخلاص فائض أضخم منهم، غير أنها تتركها على حالها بالإحجـــام عن تطوير الاندفاع التجارىّ القوىّ بصورة كافية فى الريف. وعندما تكـــون المصلحة التجارية فى الحياة الريفية قوية بصورة تكفـــى لتـــدمير الفلاحـــين كطبقة، تكون الثورة ذات القاعدة الفلاحية أقل ترجيحا. ذلـــك أن الثـــورات كانت تحدث فى مجتمعات زراعية بصورة سائدة عنـــدما كانـــت الطبقـــات المالكة لا تحقق بصورة عامة انتقالا ناجحا إلى عالم التجارة والـــصناعة ولا تدمِّر التنظيم الاجتماعىّ السائد بين الفلاحين (Moore, 1973).

الخلاصة

كان التركيز فى جانب كبير من هذا الفصل على الفقراء الريفيِّين، والعقبـــات التى تعترض مشاركتهم السياسية الفعالة، والأزمات التى تـــدفع إلـــى ردود أفعال قصوى ضد أولئك الذين يسيطرون عليهم اقتصاديا وسياسيا. غيـــر أن عوامل كثيرة أخرى كانت ترتبط بعدم الاستقرار الـــسياسىّ مـــع أن اتجـــاه السببية لم يكن واضحا دائما. وليس هناك ما يكفى فى حدّ ذاته لتفسير تعقيـــد الظاهرة. وسوف يختلف مغزى كل عامل من العوامل وفقا لظروف المنطقة، والتاريخ، ومستوى التنمية الاقتصادية، والمكان الذى يشغله ضـــمن النظـــام الدولىّ. وهكذا يصير من المهم أنْ نعرف تحـــت أىّ ظـــروف يكـــون مـــن

المرجح أنْ يقود عامل مثل اللامساواة الاقتصادية، أو النمو الاقتصاديّ السريع، أو التمايز الاجتماعيّ إلى عدم الاستقرار السياسيّ.

وإحدى الإجابات هى أن ذلك يكون عندما لا تُقَابَل توقعات المشاركين السياسيِّين فى العمل الاجتماعيّ والاقتصاديّ والسياسيّ الملائم بتغيرات فى التنظيم الاجتماعيّ. وهكذا فإنه، على سبيل المثال، عندما يوجد أن اللامساويات القصوى فى مجتمعات قبل- صناعية مرتبطة باستقرار سياسىّ، على العكس من توقعات المحلِّلين فإنه يمكن تفسيره بالإحالة إلى غياب المساواتية من الصورة السائدة للمجتمع. وعندما تتغير تلك الصورة نتيجة للتعبئة الجماهيرية فإن اللامساواة تصير أقل قبولا ويمكن أنْ تنتج عدم الاستقرار السياسيّ. وبصورة مماثلة، لا يؤدى النمو الاقتصاديّ السريع فى المجتمعات الغربية المعاصرة إلى زعزعة الاستقرار؛ لأن مثل هذه التغيرات صارت توقعات مُمَأْسَسة للأيديولوچيا السائدة (Castles, 1974).

وتتمثل ميزة مثل هذا الإطار المعرفيّ فى أنه يوفر إطارا لفهم لماذا تعمل العوامل السببية المفترضة تحت بعض الظروف وليس تحت ظروف أخرى. وفى سياق التشديد على أهمية الاستجابة للتغيرات فى المجتمع والاقتصاد من جانب الأنصار الرئيسيِّين للأفكار الراهنة من المفيد أيضا تفسير لماذا لا تعبِّر مجموعة أو طبقة يمكن أنْ نتوقع *بصورة قبلية* *a priori* أنْ تستاء بصورة عنيفة إزاء قدرها عن انشقاق سياسىّ من المحتمل أنْ يقوض الاستقرار السياسيّ.

واكتشاف أن من المرجح أنْ تصير الديمقراطية الجزئية، خاصةً إذا كانت مصحوبة بمجموعات سياسية إقليمية فى المنافسة الانتخابية، غير

مسقرة له مغزاه بصورة خاصة بالنسبة لعمليات الدَّقْرَطة، موضوع الفصل التالى. وفى العالم الثالث يكون نوع المنافسة السياسية المرتبطة بعدم الاستقرار شائعا للغاية، شأنه فى هذا شأن اللامساواة فى الدخل والتَّشَظِّى الإثنىّ، مما يجعل أىّ انتقال من السلطوية محفوفا بالخطر.

10
الدَّقْرَطة فى العالم الثالث

مدخل: "الموجة الثالثة" والعالم الثالث

الإصلاحات الأخيرة فى اتجاه الديمقراطية التعددية وبعيدا عن السلطوية فـــى شكل الحكم العسكرىّ، وأنظمة الحزب الواحد، والـــديكتاتوريات الشخـــصية، والأوليجاركية العنصرية، أحْيَتْ الاهتمام بطريقة تحديد الـــشروط اللازمـــة للديمقراطية المستقرة. ومنذ وقت طويل كان تحديد الشروط الضرورية لبقاء الأنظمة الديمقراطية شاغلا أساسيا من شواغل العلم السياسىّ، غير أنـــه مـــا يزال وثيق الصلة بهذا الموضوع بصورة خاصة فى الوقت الحاضر حيـــث يجرى القيام بمحاولات كثيرة جدا لإقامة أو استعادة ديمقراطية ليبرالية فـــى كثير جدا من أنحاء العالم. وقد جرى جَرّ البلدان النامية إلـــى مـــا يـــسمى بـ "الموجة الثالثة" للدَّقْرَطة، التى بدأت فى البرتغال فى 1974 واكتسحت أوروبا الجنوبية والشرقية و، بدرجات متفاوتـــة، معظـــم منـــاطق العـــالم الثالـــث (Huntington, 1991; Pinkney, 1993).

ويغطى هذا الفصل نظريات الانتقال والتوطيد الديمقراطيَّيْن، وإسهام العوامل الاقتصادية والسياسية فى الديمقراطية المستقرة: الوفرة القومية، مـــع نتائجها على المساواة والتنمية الطبقية؛ والثقافة السياسية ومشكلة اتجاه العلاقة السببية؛ والمجتمع المدنىّ كقوة مُوازِنة لسلطة الدولة؛ وتوازن القـــوة داخـــل الديمقراطيات؛ وأهمية التنمية الدستورية لتوطيد الديمقراطية.

وقد شملت الموجة الأخيرة من الدَّقْرَطة والتى زادت نسبة البلدان فى العالم، التى تتمتع بشكل من أشكال الحكومة الديمقراطية من 28 فى المائة فى 1974 إلى 61 فى المائة فى 1998، تغيرات لافتة للنظر فى العالم الثالث. غير أنه، منذ 1980، اختلفتْ قوة الدَّقْرَطة هنا، وكانت أقواها ملموسةً فى أمريكا اللاتينية. وعرفتْ آسيا أيضا قدرا كبيرا من الدَّقْرَطة وتخلَّفتْ أفريقيا جنوب الصحراء بمحاولات ضعيفة نسبيا للدَّقْرَطة. وشهد الشرق الأوسط جهدا ضئيلا جدا للدَّقْرَطة (اُنظرْ الجدول 10-1). ولا توجد أىّ ديمقراطيات حقيقية أو مجتمعات حرة فى المنطقة العربية ولا توجد سوى بلدان حرة أو ديمقراطية قليلة بين الدول التى تضمّ أغلبية مسلمة (Keratnyky, 2002).

جدول 10-1 *الحرية: اختلافات إقليمية*، 2007

	عدد الدول المصنَّفة: حرة	حرة جزئيا	غير حرة
أفريقيا	11 (23 %)	23 (48 %)	14 (29 %)
آسيا والباسيفيكىّ	16 (41 %)	13 (33 %)	10 (26 %)
الأمريكتان	25 (71 %)	9 (26 %)	1 (3 %)
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	1 (6 %)	6 (33 %)	11 (61 %)

إشارة: تقسِّم فريدام هاوس البلدان إلى ثلاثة مجموعات عريضة على أساس مؤشرات الحقوق السياسية (مثل حق كل البالغين فى التصويت) والحريات المدنية (مثل حرية الاجتماع والتظاهر): "حرة"، و"حرة جزئيا"، و"غير حرة".
المصدر:

Freedom House (2008a), regional tables.

ولم تكن عملية الدَّقْرَطة عملية تقدُّم سلس. وعندما تدخل بلدان جديدة صفوف الدول الآخذة فى الدَّقْرَطة حديثا (على سبيل المثال، المكسيك، غانا

فى 2000)، تعانى بلدان أخرى من ارتدادات فى شكل *انقلابات* (إكوادور وفيچى)، أو من عنف إثنىّ يقود إلى انهيار الحكومة (جُزُر سليمان). وعلى حين تسجِّل بعض البلدان النامية تحسينات فى الحقوق السياسية والحريات المدنية، مثل حرية وسائل الإعلام فى پيرو، والانتخابات الحرة والنزيهة فى تايوان، وفُرَص اقتصادية أكبر للنساء فى عُمان، تتعرَّض بلدان نامية أخرى لنكسات. وقد حدث 21 ارتدادا من هذا النوع فى 2007، بما فى ذلك بنجلاديش، حيث جرتْ إعادة الحكم العسكرىّ وتقليص الحريات المدنية؛ وكينيا، بسبب المخالفات الانتخابية؛ ومصر، فى أعقاب قمع حرية تكوين الجمعيات والقيود على القضاء.

وفى سبيل تفسير عملية الدَّقْرَطة ونكساتها، استنتج العلم السياسىّ تمييزا عريضا بين *الانتقال* *transition* إلى الديمقراطية، أو نوع خاص من التغيير وسوابقه وأسبابه التاريخية؛ *وتوطيد* *consolidation* [الديمقراطية]، أو الشروط الضرورية لبقاء الأنظمة الديمقراطية، خاصة تلك الشروط التى تأتى فى أعقاب فترة من السلطوية. وقبل فحص محاولات التعميم والتنظير فيما يتعلق بهاتين المرحلتيْن للدَّقْرَطة، ينبغى أنْ نقوم بإشارة احتراسية إلى مفهوم الديمقراطية.

مفاهيم "الديمقراطية"

فى سياق دراسة دَقْرَطة العالم الثالث، يجرى فى العادة تعريف "الديمقراطية" بتعابير ليبرالية غربية. فهى تشترط نظاما للحكومة لتوفير منافسة جادة

وواسعة بين الأفراد والجماعات، ومستويات شاملة جدا للمشاركة السياسية فى اختيار القادة والسياسات، وحريات مدنية وسياسية كافية لتأمين مثل هذه المنافسة والمشاركة، وبرلمانات تمثيلية، ومسئولية الحكومة أمام البرلمان، وانتخابات حرة نزيهة منتظمة، وحرية التعبير وتكوين الجمعيات، وحق اقتراع شامل. وتفى البلدان بمثل هذه المعايير بدرجات مختلفة، ويمكن أنْ تُفسِد الممارسة القواعد والمبادئ (Diamond et al., 1990; Rueschmeyer et al., 1992).

ويتمثل أحد أسباب هذه الصعوبة البالغة فى فَهْم الدَّقْرَطة فى تغايُر الأنظمة التى يجرى نعتها بأنها ديمقراطية، وفى أن طبيعة العجز الديمقراطىّ موجودة فى كثير جدا منها. ويمكن تصنيف الأنظمة باعتبارها ديمقراطية جديدة أو مستعادة رغم مراوغة البرلمانات للمراسيم الرئاسية (على سبيل المثال، الأرجنتين)، واستخفاف الفرع التنفيذىّ بالحدود الدستورية (على سبيل المثال، تايوان)، ومنح سلطات الرفض (الڤيتو) لهيئات غير منتخبة مثل القوات المسلحة (تشيلى وتايلندا)، وانحرفات أخرى عن المثل الأعلى الديمقراطىّ. ومثل هذه الاختلافات تجعل من الإشكالىّ ربط الدَّقْرَطة كمتغير مستقل بعوامل يُعتَقَد بصورة افتراضية أنها تفسر العملية، خاصةً التوطيد (O'Donnell, 1998; Merkel, 1999).

وتُعقِّد الطبيعة الخلافية لمفهوم الديمقراطية تحليل الدَّقْرَطة إلى مدى أبعد. وفى كثير من الأحيان تشير التعريفات إلى وجود ظواهر مختلفة: إجراءات (مثل إجراء انتخابات حرة ونزيهة)؛ وحقوق إنسان معترف بها (مثل حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير)؛ والمشاركة الواسعة؛ والمساواة

المادية (لأن الحرمان الاقتصادىّ يقود إلى الإضعاف السياسىّ). ويوجد تصوُّران شكلىّ وحقيقىّ على السواء للديمقراطية. ففى نظر البعض، تعنى الديمقراطية "المواطنة السياسية التى لها معنى" (Grugel, 2002, p. 5). ويتأثر تحليل الدَّقْرَطة بأىّ نظرة للديمقراطية يؤمن بها الباحث.

الانتقال إلى الديمقراطية

كان الانتقال من السلطوية إلى الديمقراطية متنوعا للغاية، مما جعل من الصعب إدراك النماذج التى تساعد على التفسير. ويتضاعف هذا التعقيد أحيانا بالخلط بين أسباب الانهيار السلطوىّ والعمليات التى عن طريقها يجرى إدخال الإحلالات الديمقراطية، وكذلك مع تصنيف "للدروب" الثلاثة إلى الديمقراطية باعتبارها: "الدَّقْرَطة"، التى تشدد على الشروط الاقتصادية المسبَقة للديمقراطية؛ و"الهيكلىّ" structural، الذى يركِّز على نتائج التغيرات فى الطبقة والسلطة على السلطوية؛ و"الانتقال" الذى يركِّز على المساومة بين النُّخَب التى تتفاوض على الانتقال إلى الديمقراطية (Potter et al., 1997). وتجعل مثل هذه الالتباسات من الصعب التمييز بين تعريف مرحلة باعتبارها الانتقال، وأسبابها. وعلاوة على هذا فإن الانتقال والتوطيد لا يجرى الاحتفاظ بهما دائما متميزيْن مفاهيميا، كما هو الحال عندما يجرى استعمال تفسيرات الانتقال لاختيار ما إذا كانت الديمقراطية قد صارت وطيدة (اُنظرْ على سبيل المثال، Chadda, 2000). كما اتضح أن من الصعب التمييز بين أسباب الانهيار السلطوىّ والشكل الذى يتخذه التفاوض على التغيير.

ومن المفيد أنْ نبحث أولا ما الذى "يُحْدِث" triggers نهاية السلطوية والتحرك نحو بديل ديمقراطىّ، رغم أن الفعل "trigger" ["يُحْدِث"] ربما لم يكن أفضل لفظة عندما يمكن أنْ تكون أسباب الدَّقْرَطة طويلة الأجل (مثل برنامج للتصنيع) أو قصيرة الأجل (حسابات النُّخَب السياسية أو النضالات الشعبية) (Luckham and white, 1996). وتتمثل الأسباب الرئيسية للانهيار السلطوىّ فى صراع النُّخَب، والأزمة الداخلية، والضغط الدولىّ.

وكان *صراع النخب* *élite conflict* داخل الأنظمة السلطوية يطبع بطابعه كل الانهيارات، مع بدء التآلفات فى التفتُّت تحت الضغط من الاختلافات على الأهداف، والسياسات، وإستراتيچيات البقاء التى لا تملك وسائل الحسم الإجماعىّ للصراع: "يتمثل الخطر على الأنظمة السلطوية فى أن ضعف الإجراءات المؤسسية اللازمة لحل النزاعات يخلق احتمالا كبيرا لعدم الاستقرار" (Gill, 2000, p. 32). والحقيقة أن الشقاق الذى يسبق انتقالات كثيرة إلى الديمقراطية ينبِّه حركات المعارضة إلى إمكانية الإصلاح.

وتمثل *الأزمة الداخلية* *internal Crisis* عاملا آخر يُحْدِث فى كثير من الأحيان الانتقال إلى الديمقراطية، مثل التراجع الاقتصادىّ أو الفشل العسكرىّ (على سبيل المثال، هزيمة الأرچنتين فى حرب فوكلاند/مالڤيناس فى 1983). وفى كثير من الأحيان أعقب انهيار الأنظمة السلطوية أزمات اقتصادية أحدثتها الإدارة الاقتصادية الهزيلة والضغوط الدولية (مثل ارتفاع شديد فى أسعار النفط أو انخفاض فى توفُّر القروض الأجنبية). وتكون لتصحيحات السياسات، مثل تخفيض قيمة العملة للتعامل مع الأزمة عندئذ نتائج عكسية على المجموعات التى تدعم النظام والتى كانت الأزمة نفسها قد ألحقت بها

الأضرار بالفعل. وعندئذ تزيد الشرعية الداخلية المتدهورة تكلفة السلطة السلطوية. وكبديل، يمكن أنْ ترى الحكومة السلطوية أن تكلفة الديمقراطية أو تهديد الثورة قد تقلَّصا (Gill, 2000).

ويمكن أنْ تصير *الضغوط الخارجية* *external pressures* بداية النهاية لنظام سلطوىّ، مثل الحاجة إلى الحصول على الشرعية الدولية أو تلبية التوقعات الدولية للإصلاح السياسىّ الذى يمكن اعتباره شرطا للمزيد من مساعدة التنمية من جانب وكالات المساعدة المتعددة الأطراف والثنائية. وكبديل يمكن أنْ تقوم قوة أجنبية بفرض الدَّقْرَطة، كما فى بنما. وقد نشأت الموجة الحالية للدَّقْرَطة جزئيا كاستجابة للتدويل الاقتصادىّ المكثَّف، وسيطرة الأيديولوچيا الليبرالية الجديدة، وتفكُّك الاتحاد السوڤييتىّ (Przeworski, 1995). ويمكن أنْ تعمل الضغوط الدولية بدعم من عوامل داخلية لتؤدِّى إلى انهيار نظام سلطوىّ - عقوبات دولية، وأشكال من الحظر التجارىّ، وضغوط أيديولوچية دولية، وكسادات عالمية، و"عدوى" (كما فى أمريكا اللاتينية)، و، نادرا، القوة العسكرية. على أن الطريقة التى تؤثر بها مثل هذه العوامل الدولية على الأنظمة الآخذة فى الدَّقْرَطة تتوقف على طريقة ارتباط القوى الفاعلة الاقتصادية والسياسية، والمؤسسات، والهياكل الداخلية بالقوى الجغرافية-السياسية العالمية.

وفى كثير من الأحيان بدء الانتقال من أعلى. وبدلا من أنْ تجرى الإطاحة بالأنظمة السلطوية فإنها تتفسَّخ. ولم توضع نهاية للسلطوية عن طريق الاحتجاج الشعبىّ أو العمل الثورىّ إلا فى أقلية من الحالات. والأكثر احتمالا هو أنْ تؤدِّى الانتقالات من أعلى إلى الديمقراطية. وقد تُطيح ثورات

بالأنظمة السلطوية، غير أنها نادرا ما تقود إلى الديمقراطيـــة (حيــث تمثــل نيكاراجوا استثناءً وحيدا على هذه القاعدة). وتواجه جهود الإصـــلاح التـــى تبدأها الحركات الجماهيرية فى العادة المقاومة المعاديـــة للديمقراطيـــة مـــن جانب النُخَب الراسخة. بل جرى تأكيد أن المشاركة الجماهيريـــة والتعبئـــة الشعبية يمكن أنْ تُلْحِــق الــضرر بعمليـــة الدَّقْرَطـــة (Huntington, 1984; Weimer, 1987). وفى أمريكا اللاتينية على الأقل، تعنـــى الدَّقْرَطـــة عقْـــد "مواثيق" بين ممثلى النظام والمعارضة تضمن قدرا من الحمايـــة للمـــصالح المعنية، مثل القوات المسلحة على الجانب الحكوميّ والنقابات العمالية بـــين المعارضة.

وفى العادة يتميز انحلال الأنظمة السلطوية باللَّبْرَلة (إضفاء الطـــابع الليبرالىّ)، حيث يجرى تخفيف القمع والاعتراف بحـــق تكـــوين الجمعيـــات السياسية. وبصورة تدريجية يجرى "إحياء" المجتمع المدنىّ. وتعاود الأحزاب الظهور (Mainwaring, 1992). غير أن الانتقال يتميـــز بـــصورة رئيـــسية بالمفاوضات بين ممثلى النظام القائم وقوى المعارضة من أجل تصميم النظام الجديد للحكم. وقد ترى النُخَب المسيطرة أن تحرُّكا نحو الديمقراطية سيكون فى مصلحتها هى، كما فى المكسيك، مؤدِّيا بهـــا إلـــى التـــسليم بالإصـــلاح الديمقراطىّ. وكبديل يمكن أنْ تتراجع هذه النُخَب أمام ضـــغط المعارضـــة، وكان هذا عاملا فى نهاية الحكم العسكرىّ فى الأرجنتـــين. وعندئـــذ تأخـــذ جماعات المعارضة زمام المبادرة فى التفاوض على إنهاء السلطوية. وفـــى معظم الحالات يميز التفاوض بين ممثلى النظام القديم وخـــصومه الانتقـــال (Huntington. 1991: Little. 1997). وتبـــيِّن تجربـــة أمريكـــا اللاتينيـــة أن

الانتقالات الناجحة قد تفاوض عليها فى العادة المعتدلون فى كل من الجانبيْن الذين كانوا مستعدين للتوصُّل إلى تسوية من خلال التوفيق بين مصالح كلٍّ من الجانبيْن (Peeler. 1998).

وللمفاوضات والمواثيق نتائج على نوعية الديمقراطية التى يتمّ إرساؤها. وعلى سبيل المثال، عندما يقتضى الانتقال مواثيق تحمى مصالح المجموعات والطبقات التى تمثلها النُّخَب السلطوية، فإن من غير المرجح أنْ تسود مصالح أولئك الذين يؤيدون المزيد من المشاركة، والمحاسبة، والإنصاف فى مرحلة الانتقال (Karl, 1996).

وعندما تكون القدرة على المشاركة الجماهيرية فى الانتقال مفهومة يصير من الجلىّ أن للكثيرين من القادة السياسيِّين المعنيِّين بالتفاوض على الانتقال إلى الديمقراطية قواعد للسلطة الشعبية، وأنه لا يمكن فَهْم دورهم فى معزل عن أقسام الجماهير التى يمثلونها والتى يدينون لها بوضعهم. غير أن الإسهام المحدَّد الذى تقوم به القوى الاجتماعية وقادتها نحو الانتقال إلى الديمقراطية يتوقف على طبيعة النظام السلطوىّ الذى ينبغى تغييره، وعلى طبيعة المجتمع الذى يوجد هذا النظام بداخله.

وعن طريق التمييز بين الأنواع المختلفة للنظام والأنواع المختلفة للمجتمع السياسىّ، يكون من الممكن تطوير نظرية للانتقال توحِّد المعلومات عن كل منهما، النظام والنُّخَب التى لا تنتمى إلى النظام، حيث تدين هذه الأخيرة بقوتها إلى وضعها فى المجتمع المدنىّ. وتكون الأنظمة إما "موحَّدة" [مركزية] unitary فى مواجهة التحديات، أو مُجَزَّأة segmentary، ذات مصالح مختلفة تدعم النظام فى الصراع. والمجتمع إما "مُذرَّر" atomized

(بدون جماعات أو حركات مستقلة) أو "مدنىّ" civil – ذو منظمات مستقلة تمكّن من مفصلة المصالح وذو درجة من السيطرة الشعبية ينبغى ممارستها. ووَضْع نظام سياسىّ فى علاقته بهذيْن البُعْدَيْن يقرّر آفاقه فى الانتقال إلى الديمقراطية والدَّرْب الذى سوف يُسلَك. ومن شأن جَمْعٍ بين نظام موحَّد (مركزىّ) ومجتمع مُذَرَّر أن يجعل الدَّقْرَطة أقل احتمالا، لأن النظام يكون فى وضع أفضل للتعامل مع التحديات التى تواجه سلطته على حين أن المجتمع يكون عاجزا عن خلق معارضة فعالة. وعلى العكس من ذلك فإن من شأن جَمْعٍ بين نظام مجزَّأ ومجتمع مدنىّ أنْ يقدِّم آفاقا أفضل للدَّقْرَطة. وإذا واجه نظام موحَّد مجتمعا مدنيا قويا فإنه يكون هناك احتمال للعنف. وأخيرا فإن آفاق الديمقراطية تكون هزيلة عندما يوجد نظام مجزَّأ داخل مجتمع مُذَرَّر. وهنا يكون من المرجح أنْ يأتى فى أعقاب الانهيار السلطوىّ مزيد من السلطوية (Gill, 2000).

ويعنى التفاوض على إنهاء السلطوية إيلاء الاهتمام لثلاث قضايا رئيسية: خلق استقرار دستورىّ؛ وتفكيك الوكالات الحكومية السلطوية؛ وإلغاء القوانين غير المناسبة للسياسة الديمقراطية. وتتوقف إمكانية تفاوُض ناجح على هذه الإصلاحات المؤسسية على خمس مجموعات من العوامل (Pinkney, 1993). أولا، هناك نمط النظام السلطوىّ الذى ينبغى تفكيكه. وعلى سبيل المثال، فإنه سيكون القضاء على نظام عسكرىّ انتقالىّ أسهل من القضاء على نظام راديكالىّ أو إصلاحىّ. وتمثل أنظمة الحزب الواحد عقبات وفقا لمستوى اندماج الحزب، والدولة، والمجتمع المدنى. ثانيا، سوف تتأثر المفاوضات بقدرة جماعات المعارضة على التخطيط للديمقراطية وليس

مجرد معارضة السلطوية. وتتمثل مجموعة ثالثة من العوامل فى الوضع النسبىّ للمؤسسات والهياكل السياسية فى ظل السلطوية، ومدى بقاء الأحزاب والسلطات التشريعية، والدساتير، والسلطة السياسية التقليدية خلال الحكم السلطوىّ.

رابعا، يتوقف الانتقال على تغيير التوجُّهات نحو الإصلاح من جانب النُخَب الأساسية - مجالس الوزراء، والمجالس العسكرية الحاكمة، والبيروقراطيون، وضباط القوات المسلحة، وقادة المعارضة - والمنظمات التى تمثل أقساما داخل المجتمع المدنىّ (قادة الكنيسة، النقابات العمالية، الحركات الاجتماعية). وتقرِّر مثل هذه التوجُّهات ما إذا كانت الدَّقْرَطة ستكون بقيادة نخبة الحكومة، أم ستكون مدفوعة بالضغوط من أسفل التى تنشأ على مستوى القواعد الشعبية أو داخل الطبقة الوسطى.

وأخيرا، هناك عملية تسوية الصراع. وقد وُجدتْ نماذج فى العلاقات بين العملية ومحصلاتها. ووُجد أن قابلية أنظمة ديمقراطية جديدة للبقاء إنما تُقَوِّيها عملية انتقال تتميز بالتغيير التدريجىّ وليس السريع، والاعتدال وليس الراديكالية من جانب الشخصيات الرئيسية، والإجماع وليس الصراع على أهداف الدَّقْرَطة، وتوازن قوة بين المجموعات المتفاوضة. ومهما كانت هذه النماذج بعيدة عن أنْ تكون ثابتة، وإنما مجرد استنتاجات غير نهائية، فقد أنتجتها ملاحظات لعملها التفصيلىّ فى حالات نوعية.

وتقود المفاوضات فى نهاية المطاف إلى شكل ما من الحكومة الانتقالية على حين أن الأساس المؤسَّسىّ للديمقراطية يوضع فى مكانه الصحيح (خاصة دستور جديد) وتصحِّح النُخَب سلوكها السياسىّ وفقا

للممارسات الديمقراطية الليبرالية. وبصورة لا يمكن تفاديها يحيط الشك بموقع الحدود بين إنهاء الانتقال وبدء التوطيد، لأسباب ليس أقلّها أن لمختلف المحلّلين تصورات محتلفة عن السمات المميزة الأساسية للديمقراطية، ولا يكون التغيير دائما مصحوبا بـ "حَدَث بُؤْرِيّ" ما (Schedler, 2001).

وكانت الانتقالات عمليات متغيرة للغاية، من حيث مصادر التوتر داخل الأنظمة السلطوية، والاستجابات من جانب القادة السلطويّين للضغوط من أجل التغيير السياسيّ، وسرعة الانتقال، وسلوك النُّخَب، والأحزاب، وهيئات المجتمع المدنيّ. كما تختلف الشروط الهيكلية التى ترثها الحكومة الانتقالية، موفِّرة لعملية التوطيد "مصادفات منظَّمة" فى شكل مؤسسات سياسية، وجماعات مصالح غير رسمية، واستقطاب اجتماعيّ، وعلاقات بين الدول والطبقات (Haynes, 2001, pp. 18-34).

قابلية الانتقال للتغيُّر

نتجتْ عن هذا التصوير للانتقال مجادلات. أولا، كان هناك جدال بين أولئك الذين يُشدِّدون على أهمية الصراع داخل النخبة السلطوية، وأولئك الذين يؤكدون على دور الضغط من أسفل أو وسط خصوم السلطوية. أما أولئك الذين يفسرون الانتقال بالإشارة إلى دور النُّخَب فى التفاوض على الانتقال من السلطوية فقد كانوا يُلامُون على احتفاظهم بنظرة ضيقة جدا عن الديمقراطية، متجاهلين دور الحركات الجماهيرية، ومُعِيرين اهتماما غير كافٍ لعوامل هيكلية، مثل مستويات للتنمية الاقتصادية، يمكن أنْ تفسّر كلا

من انحلال السلطوية والعقبات اللاحقة أمام توطيـــد الديمقراطيـــة (Grugel, 2002). ويمكن تقويض استقرار الأنظمة السلطوية عن طريق الاحتجاج العـــام والعمل العمالىّ والسياسىّ للنقابات العمالية، حتى إذا كانت المفاوضات اللاحقة التى تُصَمِّم الأنظمة الديمقراطية الجديدة تحت سيطرة أعضاء مـــن مختلـــف النُخَب السياسية والاقتصادية. وتمثل بيرو، والأرجنتين، والفيليبين، وكوريـــا الجنوبية حالات فى الصميم، وكذلك بعض الدول الأفريقيـــة، التـــى كانـــت الانتقالات تحدث فيها على الأغلب نتيجة مشاركة قادة الكنيـــسة، والنقابـــات العمالية، والجماعات المهنية، ومنظِّمى حملات حقوق الإنسان، والمنظمـــات الطلابية والشبابية، وساسة الحرس القديم.

كما نشأت انتقالات فى أفريقيا من الانتفاضات الـــشعبية، ومطالـــب إجراء انتخابات تنافسية، ومؤسسات ديمقراطية أخرى، وليس من مواثيق بين النُخَب (التى كانت جنوب أفريقيا مثالا نادرا عليها). وفى بنين، على ســـبيل المثال، أعقب الانتقال مظاهرات جماهيرية ضد النظام الـــسلطوىّ، وجـــرى تصميم دستور جديد على أيدى ممثلى منظمات القواعد الـــشعبية، والنقابـــات العمالية، والجماعات الدينية، والمعارضة السياسية، والنظـــام القـــديم، فـــى المؤتمر القومى فى 1990. وهو يتوقف على طبيعة النظام الـــسلطوى فيمـــا يتعلق بما إذا كان التحدى الديمقراطىّ يأتى من تعبئة المجتمع المدنىّ أو مـــن الصراع داخـــل النظـــام (Diamond, 1997; Haynes, 2003; Creevy et al. 2005).

والأنظمة السلطوية، ذات الحزب الواحد أكثر من القوات المـــسلحة، تقوم بتعبئة الجمهور من خلال أنشطة موجَّهة بإحكام – فى النقابات العمالية،

وجماعات الشباب، واتحادات الأعمال، والهيئات الثقافية، والأحزاب السياسية. وتصير التعبئة السياسية خطرا على النظام عندما تنظِّمها جماعات ذات درجة من الاستقلال عن النظام. ومثل هذه التعبئة الشعبية تحفزها فى العادة التنمية الاقتصادية أو الأزمة الاقتصادية (Gill, 2000). وكانت المشاركة الشعبية من خلال الحركات الاجتماعية مثل الجماعات النسائية (على سبيل المثال، أمهات بلازا دى مايو فى الأرجنتين)، والنقابات العالمية (على سبيل المثال، عمال مناجم النحاس فى تشيلى)، والمنظمات المشاعية والجمعيات الأهلية (مثل حركة ثاباتيستا فى تشيباس، جنوب المكسيك)، مهمة فى النضال ضد السلطوية (Grugel, 2002). كما تبيِّن حالة كوريا الجنوبية وبعض "النمور الآسيوية" الأخرى كيف يمكن أنْ يخلق النجاح الاقتصادىّ نُخَبًا جديدة وأنْ يقود إلى مطالبة مجموعات اجتماعية بوصول أكبر إلى السلطة والموارد (Haggard, 1990).

لقد صاحبتْ التعبئة الشعبية، إذن، بعض الانتقالات الناجحة، ولم يُثْبِت "الاعتدال" من جانب الطبقة العاملة أنه أساسىّ للدَّقْرَطة التى حدثتْ رغم التطرف والعنف السياسيَّيْن (فى البرازيل، وتشيلى، وإكوادور، وبيرو، وكوريا الجنوبية، والفيليبين). ويمكن أنْ يكون هذا لأن النُّخَب السلطوية تدرك أنها تملك اختيارا بين الإصلاح الديمقراطىّ والثورة، وليس بين الديمقراطية والمزيد من القمع. وبصورة مماثلة، يمكن أنْ يوحِّد الوجود المهدِّد للتطرف قادة المعارضة المعتدلة (Bermeo, 1997).

وهكذا فإنه لا ينبغى أنْ نستنتج من سيطرة النُّخْبة على المفاوضات أثناء الانتقال أن أسباب الانهيار السلطوىّ لا علاقة لها بالضغط الشعبىّ أو

المجتمع المدنىّ. والمقاومة الشعبية للأنظمة السلطوية شائعة. وعلى حين أن النُخَب يمكن أنْ تسيطر على عملية المساومة وعقد المواثيق، فإنها تمثل غير النُخَب – الفلاحين، العمال، منظِّمى الحملات، المهنيِّين – الذين لا يمكن تجاهُل مصالحهم والذين تمثل أنشطتهم السياسية موضوع عملية المساومة. هناك أيضا خطرٌ عند التشديد على دور النُخَب فى التفاوض على التغيير السياسىّ يتمثل فى أن العملية سيتمّ إظهارها على أنها تطوعية وغير قابلة للتنبوء، مما يجعل صياغة نظرية عن الانتقال فى غاية الصعوبة (Gill, 2000).

كذلك فإن تفسيرات الانتقال الديمقراطىّ باعتبارها صراعات على السلطة داخل الكتلة الحاكمة أو التحالف الحاكم قد تكون دينامية بصورة كافية لتفسير التحالفات المتبدلة بين البيروقراطيِّين، والقوات المسلحة، وممثلى الطبقات المالكة، والعمال، وكيانات اجتماعية أخرى. ومثل هذه التبدلات تنبع من عدم اليقين الذى لا يمكن تفاديه بشأن نتائج التراجع من السلطوية على مختلف المصالح الاجتماعية-الاقتصادية (Przeworski, 1986).

ويُحَذِّر جدال آخر ضد افتراض أن الانتقال يكون بالضرورة صوب الديمقراطية. والحقيقة أن غالبية بلدان "الموجة الثالثة" لم تنجح فى تأسيس ديمقراطية تعمل كما ينبغى، وتعانى من أشكال حادة من العجز الديمقراطىّ، ولا تتحرك بالضرورة صوب الديمقراطية. ولم يُعَمِّق الانتخاب المشاركة أو يعزِّز المحاسبة. وفى حالات كثيرة جرتْ محاولة الدَّقْرَطة فى دول كانت ضعيفة ولم يكن بناء الدولة فيها قابلا للتوفيق مع الدَّقْرَطة. كما يختلف، إلى حد كبير، مدى توفير الحماية للحقوق المدنية والسياسية. كما يجرى فى كثير

من الأحيان تقويض سيادة القانون. ويصل نطاق الفقر إلى حدّ لا مناص فيه من الشك فيما إذا كانت أقسام واسعة من السكان فى دول آخذة فى الدَّقْرَطة حديثا تتمتع بالمواطنة الكاملة. وفى أفريقيا كان للانتخابات تأثير ضئيل على النظام السياسىّ، فالحركات المؤيدة للديمقراطية ضعيفة، والأزمات الاقتصادية والسياسية تعترض سبيل التغيير. وفى أمريكا اللاتينية وأفريقيا، أدَّى الفقر المتواصل، والتهميش، والإقصاء لأقسام واسعة من المجتمع إلى إبطال تأثير ديمقراطية المشاركة والمساواة السياسية. وفى آسيا أدت الديمقراطية إلى "تخفيف" السلطوية وليس إلى إزاحتها. وهذه العيوب لا ينبغى إقحامها فى نموذج "الانتقال" بإضافة نعوت مثل جزئىّ، ورسمىّ، ومظهرىّ، وزائف، وضعيف، وجزئىّ، وغير ليبرالىّ، وافتراضىّ، لأن السياسة فى هذه البلدان تطرح كل الإطار المعرفىّ للنقاش (Anglade, 1994; Carothers, 2002; Grugel, 2002).

وهكذا فرغم أن الديمقراطية الانتخابية ربما كانت قد أقيمتْ على نطاق واسع (مع إمكانية حكومات متعاقبة تقوم على الاختيارات الانتخابية)، فإنها لم تكن مصحوبة دائما بالديمقراطية "الليبرالية" وحماية الفرد، وحريات المجموعات، والتعددية، والسيطرة المدنية على القوات المسلحة، والمحاسبة، وسيادة القانون، واستقلال القضاء. وبالفعل فرغم أن عدد الديمقراطيات الانتخابية قد ارتفع، إلا أن مستويات الحرية السياسية والمدنية تدهورتْ، تاركة الديمقراطية التى هى "ضحلة، وغير ليبرالية، وهزيلة المأسسة" (Diamond, 1997b, p. xv).

وتتمثل قضية ثالثة فى أن الدراسات المقارنة عن الانتقال تميل إلـــى التركيز على الحالات الناجحة، مهملةً ما يمكن تعلُّمه من السلطوية المتواصلة بعناد. والشرقَ الأوسط، بغيابه عن أىّ دَقْرَطة ناجحة، حافل بالـــدروس فـــى هذا المجال. فقد تعزَّزَتْ دول سلطوية بجهاز إكراهىّ جبار يموِّله دَخْل رَيْعىّ من الموارد النفطية، والتطويع الانتخابىّ (بما فى ذلك الاحـــتلال والتلاعـــب بتقسيم المناطق الانتخابية gerrymandering)، وعلاقة أساسية بـــين القـــوات المسلحة والنخبة السياسيةَ والدعم الغربىّ. وفى الوقت نفسه، يجرى تقـــويض المعارضة نتيجة أحزاب سياسية ضعيفة، وانقسامات انشقاقية، ومجتمع مدنىّ متخلف. وتساعد مستويات منخفضة من التعبئة السياسية القمع عـــن طريـــق خفض تكلفته السياسية "وبالتالى، تُعَدّ التعبئة الشعبية القويـــة ضـــد الحكـــام القائمين نادرة وإلى الآن مقموعة بسهولة" (Posusney. 2005, p. 16).

ويحاول نموذج الانتقال بصفة رئيسية أنْ يُعَيِّن ما يقوِّض الـــسلطوية وما هو العمل السياسىّ الذى يحدث مع التفاوض على نظام جديد. غيـــر أن النقاد يعملون على إثبات أن جانبا من مشكلة توطيد الديمقراطية يتمثل فى أن ما يتمّ توطيده فى حالات كثيرة إنما هو نظام يقصر عن أنْ تكون لـــه أوراق اعتماد ديمقراطية كاملة، ومن المحتمل أنْ يكون هذا هو الحال طالمـــا كـــان على الدولة أن تمنع الحريات السياسية من انتهاك حرمة المصالح الاقتصادية للمجموعات صاحبة الامتياز.

تستتبع عملية توطيد الديمقراطية تعزيز المؤسسات الديمقراطية (خاصةً سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان)، وتوسيع العمليات الديمقراطية، ومنع الارتدادات السلطوية. ومن الضرورىّ أنْ يتمّ غَرْس الممارسات الديمقراطية فى المؤسسات السياسية والمجتمع المدنىّ، على سبيل المثال، عن طريق تمكين الجمعيات فى المجتمع المدنىّ التى تزيد المشاركة الشعبية وتجعل من الأكثر صعوبة على النُّخَب أنْ تقوم بتطويع المؤسسات الديمقراطية. ومن الضرورىْ رَفْض الخطابات السياسية السلطوية، ومن الضرورىّ تحييد القوى السياسية السلطوية الفاعلة. ويجب إلغاء "المؤسسات المنحرفة"، مثل وصاية النُّخَب غير الديمقراطية (خاصةً القوات المسلحة)، والقيود على نطاق سلطات صُنْع السياسات (على سبيل المثال، استبعاد البرلمان من الموازنة الدفاعية)، وأشكال التوظيف السياسىّ التى تعطى مصلحة أقلية ما وجودا غير متناسب فى هيئات صُنْع القوانين (O'Donnell, 1992; Valezuela, 1992; Luckham and White, 1996). وتكشف تجربة الدَّقْرَطة فى أمريكا اللاتينية عن الطريقة التى يمكن بها أنْ تكون التركات السلطوية المستمرة، خاصةً الأنظمة القضائية الضعيفة والمنحازة، والمحسوبية فى الخدمات العامة، والتسامح العام للعمل التنفيذىّ غير القانونىّ مثل (إغلاق الرئيس **فوجيمورى** للمؤتمر الوطنىّ فى 1992)، وبقاء المنظمات السلطوية (مثل البيرونية فى الأرجنتين) (Philip, 2003).

ويعنى التوطيد أن الديمقراطية صارت روتينية ومتجسدة فى السلوك السياسىّ. وأنه لا وجود لأىّ مجموعات تمارس وسائل غيـر دسـتورية، أو غير قانونية، أو غير ديمقراطية لتحقيق أهدافها. وأنْ تقبل النُّخَب والجمهور الأوسع الديمقراطية كوسيلة مفضلة للحكم واتخاذ القـرار بـشأن التعاقـب السياسىّ. وأنْ تنشأ ثقافة سياسية ديمقراطية تُعْتَبَر فيهـا الثقـة، والتـسامح، والحلول الوسط معايير سياسية سائدة (Leftwich, 2000; Haynes, 2003).

ما هى، إذن، الشروط اللازمة لمثل هـذه المعتقـدات ومثـل هـذا السلوك؟ وقد شدَّدَتْ التفسيرات بطرق شـتَّى علـى متغيـرات اجتماعيـة-اقتصادية، أو عوامل سياسية، بما فى ذلك التدخل الأجنبىّ. وسـيبحث بـاقى هذا الفصل تفسيرات التوطيد من حيث هذه المجموعات المختلفة من العوامل، مع الإقرار بأنه توجد صعوبات فى تطبيق تنبؤات بشأن التوطيد مستمدة من منطقة واحدة، مثل أمريكا اللاتينية، علـى منطقـة أخـرى، مثـل أفريقيـا (Wiseman, 1996).

الشروط الاقتصادية المسبقة لتوطيد الديمقراطية

هناك دلائل كثيرة تدعم استنتاج أن الوفرة الاقتصادية والتغييـر الاجتمـاعى المرتبط بها ضروريان لتحسين فرصة توطيد الديمقراطيـة. وقـد وجـدتْ دراسات مبكرة أن استقرار الحكم الديمقراطىّ يتناسب طرديا مـع معـايير الوفرة والتحديث الاقتصادىّ. وكانت مؤشرات الثروة مثل نصيب الفرد مـن الدخل، ونسبة السكان الذين يملكون سيارات، وعدد الأطباء، وأجهزة الراديو

والتليفونات لكل ألف من السكان، تقترن بمعايير تصنيع مثل نسبة السكان الذين ما يزالون يعملون فى الزراعة، ومعايير التنمية الاجتماعية مثل معدلات معرفة القراءة والكتابة، والقيود التعليمية، ومستويات الحضرنة (Lipset, 1959, 1960).

وقد تمّ اتخاذ العلاقات المتبادلة لإثبات أن الوفرة تقلّل سخط الطبقة الدنيا:

> فقط فى مجتمع ثرىّ عاش فيه مواطنون قليلون نسبيا فى الفقر الحقيقىّ كان يمكن أنْ يوجد وضع يمكن فيه لجمهور من السكان أنْ يشارك بذكاء فى السياسة وأنْ يطوِّر ضبط النفس الضرورىّ لتفادى الخضوع لنداءات الغوغائيِّين غير المسئولين (Lipset, 1959, p. 71).

كما وُجد أن مستويات التصنيع، والحضرنة، والتعليم كانت أعلى كلما كان البلد أكثر ديمقراطية. وقد أدَّتْ التنمية الاقتصادية إلى أمن اقتصادىّ أكبر وتعليم أفضل، يسمح كلٌّ منهما "بمنظورات أطول زمنا، وأكثر تعقيدا، ونظرات تدريجية إلى السياسة". كما تسهم زيادة الثروة والتعليم فى التعددية "عن طريق زيادة مدى تعرُّض الفئات الدنيا لضغوط متعارضة من شأنها أنْ تقلل قوة التزامها بأيديولوچيات بعينها وجعلها أقل تَقَبُّلا لدعم أيديولوچيات متطرفة".

كذلك فإن التنمية الاقتصادية توسّع الطبقة الوسطى، التى تتمثل مصلحتها فى تهدئة الصراع – التى هى قادرة على القيام بها عن طريق مكافأة الأحزاب السياسية الحديثة وتجريم أحزاب سياسية متطرفة. وتؤثر التنمية الاقتصادية على طبقات أخرى، أيضا. وكلما كانت ثروة الطبقة الدنيا أكبر تكون هناك فرصة أقل لأن تُنكِر الطبقة العليا عليها حقوقها السياسية. وكلما كان بلد ما أغنى فإنه يصير أقل أهمية إذا حدثت إعادة توزيع ما؛ ويصير الافتقار إلى المنصب السياسىّ أقل أهمية وبالتالى فإن الوسائل غير الديمقراطية للاستمرار فى السلطة تغدو وافرة. وتتكاثر الثروة القومية المتعاظمة، مُعَوِّضة مصادر السلطة وفرَص المشاركة السياسية، والاتصال، والتوظيف الجديد، التى هى كلها داعمة للديمقراطية.

ولا تدل الارتباطات بالضرورة على اتجاه العلاقة السببية. ومع هذا فإن عددا كبيرا من الدراسات الكمية التى تستخدم التحليل المتعدِّد المتغيِّرات multivariate وكذلك الجداول التبويبية cross-tabulations تجد علاقة طردية بين الديمقراطية ومختلف مؤشرات التنمية الاجتماعية-الاقتصادية. واكتشاف الأهمية القصوى للتوصل إلى فَهْمٍ للاستقرار السياسىّ يتمثل فى أن "مستويات مرتفعة من التنمية الاجتماعية-الاقتصادية ترتبط ليس فقط بوجود الديمقراطية بل باستقرارها". وإذا أخذنا فى الاعتبار مختلف المناهج الكمية، والامتدادات الزمنية، والمؤشرات المستخدمة، فإن "هذه يجب أنْ تُعْتَبَر إحدى أقوى وأمتن العلاقات فى دراسة التنمية القومية المقارنة" (Diamond, 1992, p. 108). وتوجد، حتمًا، بعض الاستثناءات على القاعدة، غير أن المراجعات المكثفة للكتابات بهذا الشأن تجعل من المأمون التنظير بأنه "كلما كان

الأشخاص أكثر غِنى فى بلد ما، فى المتوسط، كان من المحتمل أكثر أنْ يحبِّذوا، ويحققوا، ويصونوا نظاما ديمقراطيا" (-Diamond, 1992, pp. 109
.(10: see also Rueschmeyer, 1991 and Rueschmeyer et al., 1992

كما وجدتْ دراسة أُجريتْ على 135 بلدا بين 1950 و 1990 أن الديمقراطية أكثر استقرارا فى مجتمعات أكثر مساواة. وتصير الديمقراطيات أكثر عدم استقرار مع اللامساواة فى زيادات المداخيل الأسرية (Przeworski et al., 2000). كذلك فإن هناك دلائل مقارنة أخرى تعززّ العلاقة بين المساواة والديمقراطية المستقرة. وقد وجدتْ دراسة لـ 33 بلدا بين 1961 و1980 أن العلاقة بين اللامساواة فى الدخل و*مستوى* الديمقراطية فى نقطة بعينها من الزمن لم تُثْبِت أىّ تأثير سببىّ. ولكن عندما كانت معايير *الاستقرار* الديمقراطىّ وليس المستوى مرتبطة بلامساواة الدخل، وكان تأثير التنمية الاقتصادية تحت السيطرة وُجد أن البلدان الأقل نموا مع أنظمة ديمقراطية ولامساواة دخل منخفض نسبيا كانت تشهد استقرار النظام (رغم أن من غير المحتمل أن بلدانا ذات توزيع مساواتىّ نسبيا للدخل سوف تُدَشِّن الديمقراطية). وهكذا فرغم أن لامساواة الدخل لا تتوافق مع الانتقال إلى الديمقراطية، فإنها مع استقرار الديمقراطية. ومن المحتمل أنْ يقود استمرار اللامساواة الشديدة فى أعقاب تدشين الديمقراطية إلى فقدان للشرعية وانهيار للنظام (Muller, 1988). وعلاوة على هذا فإن مختلف أشكال اللامساواة فى توزيع الأرض تقود أيضا إلى الديمقراطية أقل من هيكل اجتماعىّ أكثر مساواة (Diamond and Linz, 1989).

على أن هناك بعض المشكلات مع هذا النوع من التحليل. أولا، هناك الدور الذى يُعْزَى إلى الهيكل الطبقىّ الجديد لاقتصاد متقدم فى دعم الديمقراطية. ويمكن توقُّع أنْ تدعم الطبقات الوسطى الديمقراطية، ولكنْ بصفة رئيسية لأنها تُضفِى الشرعية على الملكية الخاصة، ولأن هذه الطبقات يمكن أنْ "تدير" العملية الديمقراطية لحماية نفسها ضد الراديكالية وإعادة التوزيع من خلال السيطرة الأيديولوچية، وأجهزة الدولة، والقوة المالية، وتهديد "هروب" رأس المال. كما أن الطبقة الوسطى الإدارية تدعم الديمقراطية لأنه من خلالها يمكنهم أنْ يوفروا الحماية لمصالحهم ويصيروا "مشمولين" فى السياسة (Moore, 1996).

وفى البلدان النامية يمكن لهذا التحليل الطبقىّ أيضا أنْ يُبالغ فى المصلحة التى ستكون للطبقات الدنيا فى الديمقراطية. وبالإضافة إلى إضعاف قوة طبقات ملاك الأرض وخَلْق طبقة وسطى جديدة، تقوم التنمية الرأسمالية أيضا بزيادة قوة الطبقة العاملة عن طريق خلق القدرة على التنظيم الذاتىّ من خلال الحضرنة، والإنتاج الصناعىّ، والنقل، وأشكال جديدة من الاتصال (Hubert et al., 1993). غير أنه لكىْ تكون الديمقراطية منسجمة مع الرأسمالية فقد يكون عليها أنْ تكون محدودة وألا تكون قائمة على المساواة الاقتصادية ، والاستقلال الاجتماعىّ ، والمواطنة. وسيكون لا مناص من تصميمها لحماية حقوق طبقات ملاك الأرض، وليس حقوق تلك الطبقات ذات المصالح الاقتصادية المتصارعة. وتمثل مطالب التحسين الاقتصادىّ للطبقة العاملة تهديدا لمصالح الأعمال. والديمقراطية الإجرائية procedural هى أقصى ما يمكن توقُّعه فى ظل نظام اقتصادىّ رأسمالىّ ، وليس الإصلاحات

السياسية التى من شأنها أنْ تحمى المصالح الاجتماعية والاقتصادية للعمـــال. ويشترط توطيد الديمقراطية بالفعل مـــستويات منخفـــضة مـــن المـــشاركة السياسية، وحقوقا مقيَّدة للمواطنة، وطبقة عاملة سهلة الانقياد، وغيابا لكثيـــر من الحقوق التى تعمل الديمقراطية الكاملة فى إطارها. وهذا هو السبب فـــى أن من المرجح أنْ تكون الديمقراطية فى العالم الثالث موصومة بالمحسوبية، وقمْع الدولة، والتلاعب بالانتخابات (Cammack, 1997).

ثانيا، الواقع أن الدراسات الكمية للتنمية والديمقراطية لا تقول لنا إلا القليل عن الأسباب وراء واقع أن الديمقراطية تنهار ، سوى أن من المـــرجح أنه حدث هبوط فى مستوى بعض المؤشرات الاجتماعية-الاقتصادية المهمة إحصائيًّا. ومثل هذا النمط من التحليل لا يمكن أنْ يفسِّر لمـــاذا يكـــون مـــن المرجح أنْ يخفِّض هبوط، مثلا، فى نصيب الفرد من الدخل فُرَص استمرار الديمقراطية. ومن أجل هذا يكون من الضرورىّ تبنِّى مقاربة أكثـــر كيفيـــة وتاريخية لبلدان فردية (Potter, 1992).

وفى كثير من الأحيان تحدَّثَ دراسات حالة، أجراها على نحو لافت للنظر للغاية منظرون للتبعية الأمريكية اللاتينية، العلاقات التى يُوهِم التحليل الكمىّ إثباتها. ولا تبيِّن أمريكا اللاتينية وجود أىّ ارتباط بسيط بين التنميـــة الاجتماعية-الاقتصادية والديمقراطية، حيث تفقد بعض البلدان الغنية نـــسبيا الديمقراطية (الأرجنتين فى 1930) وتطوِّر بعـــض البلـــدان الفقيـــرة نـــسبيا مؤسسات ديمقراطية (على سبيل المثال ، تشيلى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر). وفى كثير من الأحيان بدا أن الأداء الاقتصادىّ (أىْ ، النمـــو الواسع التوزيع) كان أهم للديمقراطية من المستويات المرتفعة مـــن التنميـــة

الاجتماعية-الاقتصادية (نصيب الفرد من الدخل أو هيكل الإنتاج). غير أن دراسات حالة أخرى عززتْ الكثير من الفرضيات التى أنتجها التحليل الكميّ: أن التعليم يقوّى الالتزام بالديمقراطية ؛ وأن العنف السياسيّ يكون الأعنف فى البلدان الفقيرة ؛ وأن نموّ طبقة وسطى يقود إلى الديمقراطية (Diamond, 1992).

وتكشف آسيا أيضا أن العلاقة بين التنمية والديمقراطية ليست بسيطة بحال من الأحوال. وتبيِّن حالة الهند أن الديمقراطية ليست بالضرورة غير قابلة للانسجام مع مستوى منخفض من التنمية. ويمكن أن يزيد مستوى مرتفع من التنمية المطالب والدعامات اللازمة للديمقراطية من خلال زيادة فى الدخل، أو التعليم، أو المشاركة، أو الوعى السياسىّ للطبقة الوسطى، أو التعددية، أو الاتصالات الأجنبية. وكبديل، فإنه قد يكون مقوِّضا للاستقرار عن طريق تفكيك الأشكال التقليدية للسلطة، خالقا مطالب سياسية من مصالح سياسية حديثة النشأة، ومعمِّقًا الانقسامات الأيديولوجية. ويمكن أنْ تدفع مثل هذه التطورات الأنظمة السلطوية فى اتجاه الديمقراطية، أو أنْ تُصيب الديمقراطيات بمشكلات غير قابلة للعلاج. والحقيقة أن النتائج المنطقية للتنمية على الديمقراطية مزدوجة للغاية (Diamond, 1989).

وهناك تفسير عن الطريقة التى يمكن أنْ يقاوم بها بلدٌ غنىٌّ الدَّقْرَطة تقدمه نظرية "مساومة على الإيراد" revenue bargaining للديمقراطية تقسِّم الدول إلى "كثيفة الإكراه" أو "كثيفة رأس المال" ، حسب مصادر إيرادها. وحيثما لا تكون للدولة حاجة إلى المساومة مع الطبقات التى تكسب دخلها وخالقى الثروة فى سبيل استخلاص الإيرادات ، كما فى المجتمعات الزراعية

الفقيرة، أو البلدان الغنية بالنفط ، أو الدول المعتمدة على المساعدة ، فإنها لا تحتاج إلى الديمقراطية: الدول المتحررة من الاعتماد علـــى رعاياهـــا فـــى إيراداتها لا تحتاج إلى أنْ تأخذ بجدية أكثر مما ينبغى أىّ علاقة محاسبة مـــع هؤلاء الرعايا (Moore, 1996).

الوساطة السياسية

رغم الدلائل التى تشير إلى أن الديمقراطية لـــن تتعـــزّز إلا عنـــدما تكـــون الشروط الاقتصادية والتغيرات الهيكلية المرتبطة بها فى المجتمع سليمة، فإنه سيكون من الخطأ أنْ نفكِّر فى أن الهياكل الاجتماعية-الاقتصادية هـــى كـــل المسألة. وينبغى الإقرار بـ "استقلال العوامل الـــسياسية". وإلا فكيـــف يمكـــن تفسير التاريخ الديمقراطىّ الرائع للهند، أو السلطوية فى بلدان مثل الأرجنتين وأوروجواى فى ستينيات القرن العشرين رغم امتلاكهما لأعلـــى مـــستويات نصيب للفرد من الناتج المحلىّ الإجمالىّ ومعرفة القراءة والكتابة فى أمريكا اللاتينية (Mainwaring, 1992)؟ ومن الممكن على هذا النحو لدولة أنْ تكون فقيرة وحرة (على سبيل المثال، بنين وبوليفيا) أو متمتعة بالرخـــاء وقمعيـــة (على سبيل المثال، بروناى وليبيا). إن السياسات مهمة لتوطيد الديمقراطيـــة من نواحٍ كثيرة.

ويمكن أنْ تكون عملية التنميـــة الاجتماعيـــة-الاقتـــصادية داعمـــة للديمقراطية، ولكنْ متوقفة على الطريقة التى تستجيب بها النُّخَـــب للمطالـــب السياسية الجديدة الناتجة عن المزيد من الحـــضرنة، والتـــصنيع، والتعلـــيم،

والاتصالات. وعلى كل حال فإن الطبقة الوسطى لم تعارض السلطوية دائما. ومسألة ما إذا كانت المجموعات الجديدة مشمولة فى العملية السياسية من خلال التطورات المؤسسية ، خاصةً الأحزاب السياسية والمصالح المنظَّمة ، وبافتراض الوصول إلى الفُرَص والجوائز الاقتصادية (مثل الأرض، والوظائف، والرعاية الصحية ، والسلع الاستهلاكية) تمثل أيضا عوامل وسيطة ملائمة. وهكذا كانت الديمقراطية فى بلدان مثل ڤينيزويلا وكوستا ريكا، حيث كان يجرى تكييف القوى الاجتماعية الجديدة التى أطلقت التنمية عنانها داخل النظام السياسىّ، أفضل حالا من البرازيل وبيرو حيث كان يجرى إقصاء هذه القوى فى أغلب الأحيان. ويمكن أنْ يكون الطابع المركزىّ للسياسة بالنسبة للفرص الاقتصادية سببا أساسيًّا لانهيار الديمقراطية (Diamond and Linz, 1989, p. 44).

وتشمل متغيرات سياسية أخرى لها تأثيرها السرعة التى يتمّ بها تطبيق الديمقراطية. وعلى هذا النحو ففى أمريكا اللاتينية أحدث الحصول المفاجئ والعنيف على الاستقلال، والذى أعقبته حروب أهلية وأجنبية، غليانا سياسيا فى القرن التاسع عشر جعل فى غاية الصعوبة تحقيق التقدم نحو أىّ نوع من الحكم المستقرّ. ويمثل تاريخ طويل من تنافس النُخَب عاملا سياسيا آخر، بالغ الأهمية فى بعض بلدان أمريكا اللاتينية ، وداعمًا لأطروحة أن الديمقراطية تكون على الأرجح ناجحة عندما تصير المنافسة السياسية ذات طابع مؤسَّسىّ قبل اتساع نطاق الاقتراع وأشكال أخرى من المشاركة السياسية (Dahl, 1971). ومن المحتمل أنْ تكون الديمقراطية أكثر استقرارا إذا كانت مبنية على تسلسل تاريخىّ يؤسِّس الهوية القومية أولا ، يعقبها خلق

هياكل دولة شرعية، يعقبه انتشار حقوق المشاركة السياسية لكـل أعـضاء المجتمع (Diamond and Linz, 1989).

الثقافة السياسية

وقد جرى أيضا افتراض أنه يوجد نموذج لمواقف سياسية تدعم الديمقراطية – ثقافة "مدنية" أو متوازنة "يوجد فيها نشاط سياسىّ ، واشتراك، وعقلانية ، ولكنْ توازنها السلبية، تقليديا، والالتزام بقِيَم محليـة ضـيقة" (Almond and Verba, 1963, p. 30). ويشترط توطيد الديمقراطية أيضا مواقـف تعتـرف بشرعية الترتيبات الإقليمية والدستورية واستعدادًا لقبول النتائج عندما يكـون قد جرى التقيُّد بقواعد الحياة السياسية (خاصةً القواعد الانتخابية) (Lefwich, 2000).

والقِيَم والتوجهات التى وُجِدَ أنها ترتبط باستقرار الديمقراطيـة هـى الاعتدال ، والتعاون ، والمساومة ، والتوفيق. و"الاعتدال" و"التوفيق" يعنيـان التسامح ، والبرجماتية ، والاستعداد للحلول الوسط والكياسة فـى الخطـاب السياسىّ. وهنا يُنْظَر إلى الزمن على أنه متغيِّر حاسم ، إذْ يُحْدِث (على سبيل المثال) تناقضا صارخا بين الزمن المتاح لأنْ تكتسب الهند قِيَمًا ديمقراطيـة وأنْ تجعلها تنتشر من النُّخَب إلى الجماهير ، وبين الفرصة المحددة لتطـوير قِيَم ديمقراطية فى أفريقيا قبل الاستقلال (Diamond et al., 1990: Dimond, 1993b).

وهناك أدلة مقنعة كثيرة بأن مستوى "منخفضا" من الثقافة السياسية يمكن أنْ يُقوِّض الديمقراطية. والحقيقة أن افتقارًا إلى الالتزام بمبادئ، وإجراءات، ومعتقدات ديمقراطية من جانب النُخَب السياسية الأفريقية، على سبيل المثال، قد جعل من الصعب تعزيز الديمقراطية. ومع هذا فإن بعض القِيَم التقليدية تدعم الإجماع، والاعتدال، والمشورة، وسيادة القانون، والسلطة السياسية الخاضعة للسيطرة. وبصورة مماثلة ساعدتْ الثقافات الديمقراطية فى أمريكا اللاتينية على المحافظة على الديمقراطية وجعلتْ توطيد وإدامة الحكم السلطوىّ أكثر صعوبة ، كما فى أوروجواى فى 1980 وتشيلى فى 1988 حيث "كان يعكس كلٌّ من واقع الاستفتاءات العامة ومختلف أشكالْ الرفض الشعبىّ الأساسىّ للقوات المسلحة فى صناديق الاقتراع، الحيوية المستمرة للثقافة الديمقراطية" (Diamond, 1988, pp. 14-15).

غير أنه لا توجد صلة حتمية بسيطة بين الثقافة السياسية والاستقرار الديمقراطىّ؛ لأن تجربة الديمقراطية تمثل هى ذاتها تأثيرا قويا للتنشئة السياسية. وفى أمريكا اللاتينية جرى تعزيز الثقافات السياسية الديمقراطية عن طريق الأداء الناجح للحكم الديمقراطىّ فى التوفيق بين المصالح الجديدة، وتوسيع الاقتصاد ، وتنمية التعليم ، وتأمين رفاهية الطبقات الدنيا. وتساعد الشرعية التى يخلقها النجاح الحكومىّ فى تفسير الارتباط القوىّ بين الأداء الاقتصادىّ للأنظمة الديمقراطية فى أمريكا اللاتينية واستقرارها. وعلاوة على هذا فإن دراسات عن المجتمع الآسيوىّ تبيِّن أن الثقافات السياسية مختلطة فى كثير من الأحيان، حيث نجد لدى بعض البلدان "قيمًا وتوجُّهات

مهمة تضغط فى اتجاه ديمقراطىّ وأخرى تـضغط فـى اتجـاه سـلطوىّ" .(Diamond, 1989, p. 17)

وتتضمن العلاقة بين الثقافة "المدنية" والديمقراطية مجموعة من القِيَم عن الأنظمة السياسية، والجدارة السياسية الفردية، والثقة فى الأفراد الآخرين والمجموعات الأخرى، تقود إلى ديمقراطية مستقرة. غير أنه يمكـن كـذلك تأكيد أن كل مثل هذه القِيَم يمكن أنْ تكون نتيجـة منطقيـة لتجربـة الحكـم الديمقراطىّ. وعندما يتمّ إجراء مَسْوح عن المواقف لتقرير ما هـى الثقافـة السياسية السائدة فإن كل ما يمكن الكشف عنه هو التوقعات التى لدى النـاس كنتيجة لتجربتهم لنظام سياسىّ. وإذا كانت هناك إمكانية ألا تكـون الثقافـة السياسية السبب بل النتيجة المنطقية، فإنها تكفّ عن أنْ تكـون لهـا أهميـة نظرية فيما يتعلق بفهم تغيير أو فقدان المستويات الحاسمة لدعم الديمقراطية.

ويكمن السر فى معرفة ما يخلق المستوى الحاسم للإجمـاع. ومـن المحتمل أكثر أنْ تجرى المحافظة على القِيَم الديمقراطيـة خـلال التغييـر الاجتماعىّ الكبير (مثلا عندما يتمّ إدخال الديمقراطية للمرة الأولـى) إذا تـمّ منح كل المجموعات قدرا من الوصول إلى النظام السياسىّ من البداية، ولـم تكن مكانة المؤسسات قبل-الديمقراطية الرئيسية (على سبيل المثال، النظـام الملكىّ) مهدَّدة خلال فترة الانتقال. كمـا أن الـشرعية تـصونها الفاعليـة الحكومية : صُنْع-القرار السياسىّ والإدارىّ الكفء الذى يمكِّن الحكومات من تلبية حاجات السكان. وفى دول أفريقية كثيرة أدَّى الإسراف فـى اسـتخدام الموارد نتيجة سوء الإدارة ، والفساد، والتبديد ، والشراهة إلى تحويل التأييد بعيدا عن أنظمة تتشكلّ ديمقراطيا. وليس من المصادفة أن بوتـسوانا هـى

الديمقراطية الأفريقية الأكثر استقرارا وأنها انتقلت من كونها أحد أفقر البلدان الأفريقية إلى أحد أغناها خلال عقد ونصف من الزمان. وتتمثل مشكلة تواجه كثيرا من بلدان العالم الثالث فى أنها حبيسة دائرة شريرة من الشرعية المتدنية والأداء غير الفعال (Diamond et al., 1990) .

ويمكن أنْ يكون الأداء الاقتصادىّ لحكومات ديمقراطية أقلّ أهمية فى تعميق القيَم الديمقراطية من الأداء السياسىّ، أو مستوى ونوعية الديمقراطية التى تجرى ممارستها. وهناك تأثير لكل من المشاعر المتعلقة بالفساد، والحريات السياسية، وجدارة الزعماء على المواقف الخاصة بالطريقة التى تعمل بها الديمقراطية، وكلما كان الرضى بهذا أكبر، كانت الديمقراطية أقوى (Diamond, 1990). وتبيّن الاستجابات العامة إزاء الأزمة الاقتصادية فى 97-1998 فى تايلندا، وكوريا الجنوبية ، وإندونيسيا ، وماليزيا أن الناس كانوا ميالين إلى إلقاء المسئولية عن سوء الإدارة الاقتصادية على الاتجاهات السلطوية وليس على السياسات الديمقراطية. وعلى حين أن الأزمة لم تقم بالضرورة بتعميق الدَّقْرَطة حيثما حدثتْ فإنها لم تقوّضها. ورغم أن هناك طريقا طويلا لا مناص من قطعه قبل توطيد الديمقراطية فى هذه البلدان فإن الاستجابة العامة المسيطرة إزاء الأزمة تمثلتْ فى مطالبة بسياسات الرفاهية الاجتماعية التى اقتضتْ تغييرا للحكومة وليس تغييرا للنظام (Freedman, 2006).

كما أظهر البحث علاقات إحصائية قوية بين نصيب الفرد من الناتج القومىّ الإجمالىّ والمعتقدات والقيَم الشخصية الداعمة للديمقراطية، مما يشير إلى أن الثقافة السياسية يمكن أنْ تكون متغيِّرا مؤثرا مهمًّا فى العلاقة بين

التنمية والديمقراطية. وعندما كانت تصير بلدانٌ أغنى وتكون التحسينات فى التعليم والاتصالات محسوسة، كان من الملاحظ أن الناس يـصيرون أكثـر وعيا سياسيًّا، وأكثر فاعلية، وأكثر دفاعا عن حرياتهم السياسية والمدنية. وقد جرى تقديم أدلة من تايوان ، وتايلندا ، وتركيا، والبرازيل لدعم هذه الفرضية (Diamond, 1993a).

ومرة أخرى فإن العلاقة السببية لا تكون بالضرورة فى اتجاه واحد. وتؤثر الثقافة السياسية فى سلوك وفاعلية المؤسسات، غير أنها هـى ذاتهـا تتأثر بتنمية قوى اجتماعية جديدة، وأنماط من التنشئة الاجتماعية، والزعامة، والتأثيرات الدولية. ومن هنا فإن الثقافة السياسية يمكن أنْ تعزِّز الديمقراطية رغم مستويات منخفضة نسبيا من التنمية الاقتصادية. وعى سبيل المثـال ، تُثْبِت كل من الهند وكوستا ريكا "استمرارا ديمقراطيًّا مدهشا رغـم التنميـة الاقتصادية المتدنية أو المعتدلة"؛ لأن "الثقافة السياسية على كـلا المـستويين النُّخْبَوِىِّ والجماهيرىِّ يلعبان بوضوح دورا داعما قويا" (Diamond, 1993a, p. 25).

المجتمع المدنىّ والدَّقْرَطة

مع أن الديمقراطية المستقرة والفعالة تمثل جزئيا وظيفة للمؤسـسات التـى تتفاوض عليها وتدعمها نُخَب سياسية ، فإنها تعتمد أيضا على الطريقة التـى يكون المجتمع المدنىّ منظمًا بها للتأثير على صنّاع القرار ، وتعبئة الـرأى العام، وحَمْل الحكومات على كـل المـستويات علـى المـسئولية، وجعـل

الحكومات مستجيبة للتعبير عــن المطالــب والحاجــات (Diamond, 1996, 1997a). ومثل هذه الاستجابة وهذه المسئولية تقتضيان مجتمعا مدنيا يتــألف من منظمات تكون مستقلة ، وتطوعية، ومحمية بسيادة القانون. ويقوم مجتمع مدنىّ من جمعيات الجوار، والأحزاب السياسية، والمنظمات غير الحكوميــة، والروابط، والهيئات التطوعية الخاصة ، والقواعد الشعبية الداعمة للمنظمات، والحركات الاجتماعية بتكملة الدولة والسوق وتكوين "القطاع غير الرســمى" من الكيان السياسىّ (Reilly, 1995, p. 7). وفى كثير من الأحيان تتكاثر مثل هذه الهيئات فى سياق الانتقالات إلى الديمقراطية، حيث تكون قد تشكلتْ فى الأصل، كما فى البرازيل والفيليبين، أثناء النظام الــسلطوىّ عنــدما كانــت أشكال أكثر انفتاحا من المشاركة السياسية محظورة.

ويعزِّز المجتمع المدنىّ توطيد الديمقراطية عن طريق رَصْد ممارسة سلطة الدولة، وحفز المشاركة السياسية، وتربية الناس فى مجال الديمقراطية، وتمثيل المصالح، وتوفير بديل للمحسوبية. وهو يخلق ولاءات عامة، ويُنْــتج قادة سياسيِّين، وينشر معلومــات سياســية. ويُحْــدِث اســتقلال الجمعيــات associational autonomy حركة بعيدا عن المحسوبية إذْ تسمح للناس، خاصةً الفقراء، بمفصلة مصالحهم والانتقال على هذا النحو من أنْ يكونــوا أتباعًــا clients إلى أنْ يكونوا مواطنين (Fox, 1994; Diamond, 1997a).

ولا شك فى أن أجزاء من المجتمع المدنىّ تدعم الديمقراطية ومصالح المجموعات التى جرى إقصاؤها إلى الآن من السلطة السياسية، مثل النساء، وفئات مختلفة من الفقراء الحضريِّين والريفيِّين، والأقليات الإثنية. وهكذا تقدِّم تنمية المجتمع المدنىّ فُرَصًا أمام الفقراء والمحرومين لعلاج المظالم، وكذلك

لممارســة الديمقراطيــة داخــل جمعيــاتهم (Diamond, 1992). وتــشترط الديمقراطية القابلة للاستمرار "تعميق الديمقراطيــة"، أو حَقْــن المؤســسات بالممارسات الديمقراطية. ويشترط هذا تمكين الجمعيات فى المجتمع المــدنىّ من زيادة المشاركة الشعبية، الأمر الذى يجعــل قيــام النُخَــب بالتلاعــب بالمؤسسات الديمقراطيــة أكثــر صــعوبة (Luckham and White, 1996). وينبغى غَرْس مجتمع مدنىّ داعم للديمقراطية فى "جماعة مدنية" تقــوم فيــه العلاقات بين الجمعيات المدنية على أسس من الثقة، والتعــاون، والتبادليــة. وتزيد الجماعة المدنية فاعلية الحكومة الديمقراطية التى تزيد بدورها الــدعم للديمقراطية.

غير أن بعض عناصر المجتمع المدنىّ تكون بكل وضوح لا مدنية، ورجعية، وسلطوية، ومن نواح أخرى غير معنية بالديمقراطية أو معارضــة لها (White, 1996). ويمكن أنْ يعكس المجتمع المدنىّ أشكال اللامساواة فــى الموارد، والمعرفة، والتعبئة، التى تميز بصورة نموذجية المصالح الطبقيــة وغيرها فى المجتمع الرأسمالىّ (Grugel. 2002). وتختلــف قــوة المجتمــع المدنىّ اختلافا كبيرا بين مختلف مناطق العالم الثالث. وفى أفريقيــا، علــى سبيل المثال، يكون المجتمع المدنىّ "تحت سيطرة الــذكور وحكــم الــشيوخ gerontocratic"، ويشمل جمعيات إثنية وأصولية دينية من غير المحتمــل أنْ تَرْعَى الدَّقْرَطة (Kasfir, 1998, p. 136). وفى البلدان الآخذة فــى الدَّقْرَطــة حديثا يمكن أنْ يشمل المجتمع المدنىّ مجموعات تتعاون بطريقــة مكــشوفة وحرية مع النظام السلطوىّ الــسابق وكــذلك مــع العناصــر الإجراميــة، وعصابات مافيا المخدرات، والمجموعات البرلمانية. ويمكن أيضا أنْ تــأتى

مقاومة الدَّقْرَطة من قيادةٍ لمنظمة غير حكومية جرى دَمْجها فى المحسوبية السياسية. وفى أمريكا اللاتينية، على حين أنه كان هناك قدر من التمكين الجماعىّ من خلال جمعيات التسليف، والإسكان الذاتىّ، ومبادرات مجتمعية أخرى، كانت هناك أحيانا حركات اجتماعية جديدة تتعرَّض "للاعتقال" من جانب الحكومة وسياسة المحسوبية (Little, 1997).

وحتى عندما تكون عناصر فى المجتمع المدنىّ مؤيدة للديمقراطية فقد لا يكون من السهل عليها أنْ تنتقل من الاحتجاج والمواجهة السياسية إلى الحوار البناء مع الحكومات (Hernandez and Fox, 1995). ويمكن أنْ يكون من الصعب الإسهام فى الديمقراطية عندما تكون السلطوية راسخة بعمق، والتمثيل السياسىّ ظاهرة جديدة، والمنظمات السياسية تحتكرها الأحزاب تقليديا (Reilly, 1995). وعلى سبيل المثال، تخلق "دَقْرَطة الحياة الاجتماعية" عنصرا متعارضا مع الدولة فى ڤييتنام، عندما كانت المنظمات الاجتماعية (النقابات العمالية، والحركات الشبابية، والمنظمات النسائية) فى الماضى مندمجة فى الحكومة والحزب. وتنشأ منظمات اجتماعية جديدة لتدعم الفقراء الحضريِّين فى بحثهم عن السكن، والعمل، والرعاية الصحية. غير أن مثل هذه المشاركة ما تزال محدودة لأن "معوقات نظام التخطيط المركزىّ القديم ما يزال قائما؛ وعناصر المجتمع المدنىّ ما تزال متخلفة؛ وطرق اجتذاب وتفعيل مشاركة الناس ما تزال غير جديرة بالثقة وغير فعالة" (Luan, 1996, p. 1890).

يشمل التنظير المتعلق بالشروط اللازمة لبقاء الديمقراطية استخدام منهجية التاريخ المقارن لتطوير مقاربة "توازن قـوة" (Rueschmeyer et al., 1992). ويُنْظَر إلى توازن قوة بين طبقات (وائتلافات طبقات)، وبين الدولة والمجتمع المدنىّ، وبين الضغوط الدولية والقومية، على أنه المحدِّد الحاسم لما إذا كانت الديمقراطية تواصل البقاء حتى فى ظل شـروط معاكسة. وقـد وُجِدَ أن استقرار الديمقراطية يتغير وفقا لمختلف السياقات التاريخية، حسب التـوازن الكلىّ للقوة.

وفى أمريكا الجنوبية والوسطى وُجِدَ أن *قوة الطبقـات الاجتماعيـة* النسبية تتوقف على ردّ فعل الطبقة الوسطى الجديدة، التى تنشأ مـع تنميـة الاقتصادات الرأسمالية، تجاه القوة الصاعدة للطبقة العاملة. وكانـت الطبقـة العاملة تدعم الديمقراطية وعارضتها الطبقة العليا العقارية بصورة متماسكة، خاصة عندما تسيطر على عَرْض كبير من العمل الرخيص وتـشكِّل جـزءًا مهمًا من النُخْبة الاقتصادية، كما كانت الحالة فى أمريكا الجنوبية والوسـطى طوال النصف الأول من القرن العشرين. وكان الـضعف النـسبىّ للطبقـة العاملة فى أمريكا الجنوبية والوسطى يمثل دائما عاملا مـساعدا فـى عـدم استقرار الديمقراطية فى تلك المنطقة.

وقد دعمتْ الطبقة الوسطى الحكومة التمثيلية، غير أنهـا عارضـتْ إدراج الطبقة العاملة. وكان دعم الطبقـة الوسـطى للديمقراطيـة عُرْضـة للاختفاء عندما كانت مصالحها مهدَّدة بضغوط طبقية متدنية، حيـث تـدعم

الطبقة الوسطى فى كثير من الأحيان تدخل القوات المسلحة الذى قلَّص الحقوق المدنية والحكومة البرلمانية، رغم أنها وجدتْ أن وصولها إلى الدولة مقيَّد. وقد وُجِدَ أن الأحزاب السياسية حاسمة فى توطيد توازن قوة بين الطبقات، فى تعبئة الطبقة العاملة، وفى حماية مصالح الطبقات السائدة اقتصاديا إلى حد أنها لم تكن بحاجة إلى اللجوء إلى السلطوية.

وكما سبق ورأينا فإن توازنا بين *سلطة الدولة والمجتمع المدنىّ* ضرورىّ أيضا لاستقرار الديمقراطية وتفادى السلطوية. وفى البلدان النامية كان استقلال الدولة فى زمن ظهور الضغط الجماهيرىّ فى سبيل الدَّقْرَطة أكبر منه فى تاريخ الديمقراطية الأوروبية، حيث كان يجعل التوازن يَميل لصالح الدولة. وتعمل منظمات اجتماعية مستقلة، ربما بدعمٍ من الدِّين، كقوة موازنة للدولة، غير أن محتواها الطبقىّ مهمّ فى سبيل محصلات ديمقراطية، حيث إنها كانت أفادت أحيانا كمستودعات للأيديولوچيات السلطوية.

ويعزِّز التاريخ الأفريقىّ بعد-الاستعمارىّ أهمية قوة موازنة لقوة الدولة. فهنا كانت الدولة هى "الحلبة الرئيسية للتكوين الطبقىّ" و"الوسيلة الرئيسية لتراكم الثروة الشخصية"، التى تقود إلى الفساد، وتركُّز السلطة، ونشأة برچوازية بيروقراطية طفيلية، وغياب طبقة وسطى تطالب "بتوسيع الحقوق الديمقراطية وتقييد سلطة الدولة". وباستثناءات قليلة، لم تجر موازنة الدولة عن طريق تعدُّد جمعيات مستقلة – المثقفون، الزعماء التقليديون، المهنيون، النقابات العمالية، جمعيات الأعمال، الجماعات الدينية، الطلاب، وهكذا إلخ.- ضرورية لحكومة مستقرة ومستجيبة ومسئولة. وفى آسيا، وبطريقة مماثلة، حيثما قيّدتْ سيطرة بيروقراطية وعسكرية استقلال

مجموعات المصالح، والهيئات التطوعية، والأحزاب السياسية، كان يجـرى إلغاء مؤسسة للديمقراطية بنتائجها المنطقية السلطوية (Diamond, 1988, pp. 21-7 ; Diamond et al., 1990).

ويشير مفهوم *التوازن بين القوة الدولية والقومية* إلى التأثير المتغيـر الذى يمكن أنْ يكون للتأثيرات الأجنبية على التوازن الداخلىّ للقوة. ويُقَـوِّى الاعتماد الاقتصادىّ على الصادرات الزراعية قوة كبار مـلاك الأراضـى. ويعترض التصنيع كثيف رأس المال باستخدام التكنولوچيا المستوردة تنميـة طبقة عاملة. كما أن الاستخراج المنجمـىّ المملـوك لأجانـب للتـصدير، والتصنيع القائم على إحلال الواردات، يُضْعفان ملاك الأراضـى، ويُقَوِّيـان الطبقات الحضرية، الطبقة العاملة والبرچوازية المحلية على السواء. وعندما يجرى تعزيز الجهاز القمعىّ للدولة عن طريق قوى أجنبية معينة بمـصالحها الإستراتيچية والاقتصادية فإن التوازن بين الدولة والمجتمع المدنىّ يتغير إلى مدى أبعد (Rueschmeyer et al., 1992).

التنمية المؤسسية

للمؤسسات السياسية والقيادة السياسية أيضا نتائج منطقية علـى الاسـتقرار الديمقراطىّ. ويُنْظَر إلى المؤسسات على أنها حاسمة فيما يتعلق بالخصائص الرئيسية للديمقراطية – سيادة القـانون، والحريـة، والنظـام، والمحاسـبة، والتمثيل، والقدرة الإدارية. كما أن هناك حاجة إلى المؤسسات التى يمكن أنْ تتغلب على المشكلات المتعلقة بالمطالب الإثنية بمعاملـة خاصـة، تـشمل

الديمقراطية الائتلافية consociational democracy(1). وتكون الدولة مطالَبة بضمان الممارسة الفعّالة للمواطنة.

وقد اكتسبتْ المؤسسات أهمية متجدِّدة فى علم السياسة المقارن مع التطورات النظرية المعروفة بتسمية "المؤسساتية الجديدة" new institutionalism . والمؤسسات هى قواعد اللعبة، أو القيود المبتكرة بشريًا على التفاعل الاجتماعىّ، ويجب تمييزها من منظمات مثل الأحزاب السياسية. وتوجد فى الواقع أنواع مختلفة للمؤسساتية الجديدة (Peters, 2005). وقد جرى تطبيق نوعيْن منها على السياسة فى البلدان النامية، مؤسساتية الاختيار العقلانىّ والمؤسساتية التجريبية.

ووفقا لطبعة الاختيار العقلانىّ، تكمن الإجابة عن الأسئلة الأساسية فيما يتعلق بالتنمية السياسية والاقتصادية فى البلدان المنخفضة الدخل فى المؤسسات: المؤسسات السياسية التى تؤثر فى صُنْع القرار؛ والمؤسسات الاقتصادية (خاصة حقوق وعقود الملكية العقارية) وهى مهمة جدا للتفاعل بين الحكومة والمجتمع المدنىّ. ويجرى بصورة محدَّدة جذب الاهتمام إلى القدرة الإدارية للحكومات، خاصة فى تشكيل البيئة المؤسسية للأعمال. فهى تطبق التفكير الاقتصادىّ على قواعد اللعبة، وعلى قرارات الأفراد إذا كانوا يطيعون القواعد القائمة، والعمل الجماعىّ لتغيير المجموعة القائمة من القوانين، بافتراض أن حوافز الفرد تعتمد على نماذج سلوك باقى المجتمع ومعاييره الثقافية. والمؤسسات مهمة للاستثمار والتجديد الاقتصادىّ؛ لأن حقوق الملكية العقارية وآليات فرض تنفيذ العقود، المدعومة بالإدارة العامة

1: نوع من تقاسُم السلطة power-sharing – المترجم.

الفعالة النزيهة، وسيادة القانون، تقدِّم حوافز عن طريق خفض تكلفة التبادل. والأهمية العليا لسيادة القانون موضوع متواتر فـــى المؤســساتية الجديـــدة. والمؤسسات مهمة فى تخفيف الفقر وتوفير التعليم. ويُنْظَر إلــى المؤســسات على أنها شكل لرأس المال الاجتماعىّ.

ويمكن تطبيق هذا النوع من التحليل المؤسسىّ على تحليل الــسياسة العامة، وإصلاح النظام القانونىّ، وإدارة الــضرائب، ونـــوع البيروقراطيـــة المطلوبة لجعل امتثال المواطنين والأتباع بصورة طوعية لقواعــد الــسياسة ومشاركتهم فى عملية صُنْع القرار أمرا معقولا، معزِّزين الديمقراطية بذلك. وعند مواجهة هذا النوع من المؤسساتية الجديدة بالــسؤال عمـــا إذا كانـــت الديمقراطية أم السلطوية أفضل للتنمية الاقتصادية فإنها بوجـــه عـــام تحبِّـــذ الديمقراطية. فالمؤسسات السياسية الديمقراطية أكثر ملاءمة لحقوق الملكيـــة من المؤسسات السلطوية وكلما كان استمرار النظام أطول فـــإن مثـــل هـــذه الحقوق ستغدو أطول. وتكون سمات مميزة كثيرة ملائمة للديمقراطية داعمة فى آن واحد للسياسة الاقتصادية السليمة وحقوق الملكية. وعلى سبيل المثال فإن الجمعيات التى تدافع عن مصالح المصدِّرين، والمنتجـــين الـــزراعيِّين، ورجال الصناعة تُحَسِّن الكفاءة الاقتصادية، والرفاهية الاجتماعية، وتوزيـــع الدخل. وقيام النُّخَب ببناء الائتلافات على أساس دعم مجموعـــات المـــصالح يساعد على توطيد الديمقراطية. ويقتضى التوزيع الكفء للخدمات المنظَّمـــة بيروقراطيا على المجتمعات المحلية وجود منظمات مجتمعية قـــادرة علـــى التفاعل مع المؤسسات المركزية، والتزويد بردود الفعل على أداء الوكالات،

وعلى تعبئة موارد سياسية كافية لتوفير حوافز على السلوك البيروقراطىّ الفعال. ومن المحتمل أنْ تقدم الديمقراطيات وحدها مثل هذه البيئة المؤسسية.

وتهتمّ المؤسساتية التجريبية بنقاط الضعف المؤسسية التى عرقلت محاولات تعزيز الديمقراطية فى معظم أنظمة العالم الثالث. وكانت الديمقراطية فى آسيا مهدَّدة باستعداد الحكام لإساءة استخدام سلطاتهم الدستورية لتعزيز مراكزهم. وفى كثير من الأحيان كان التدخل العسكرىّ مسبوقا بالتآكل الشديد للحكم الدستورىّ الديمقراطىّ نتيجة سَعْى الساسة المدنيِّين إلى تأبيد سلطتهم. وكان أىّ استعداد لقبول النتائج المنطقية للممارسات الديمقراطية استثنائيا بين القادة السياسيِّين الآسيويِّين. وفى أمريكا اللاتينية أعقب عدم الاستقرار الديمقراطىّ "تبدلات فى إستراتيجيات وأساليب القيادات السياسية من الإجماع إلى المواجهة، من التوفيق إلى الاستقطاب". وفى أفريقيا كانت قِيَم ومهارات القادة السياسيِّين حاسمة فى تقويض أو تعزيز الديمقراطية. وتقتضى الديمقراطية فى كل مناطق العالم الثالث الالتزام بالقِيَم الديمقراطية وبأسلوب توافقىّ، وقائم على الحلول الوسط، وإجماعىّ من جانب القادة السياسيِّين (Diamond, 1989; Diamond and Linz, 1989, Diamond et al., 1990).

وقد لُوحظتْ مأسسة متعاظمة للسياسة فى أفريقيا منذ 1990. وكانت هناك بعض الاستثناءات البارزة، خاصةً زيمبابوى، غير أن النموذج العام الذى نشأ تمثل فى أن القواعد الدستورية الشكلية صارت تهمّ أكثر من السلطة العارية "للرجال الكبار" الذين لا يمكن إزاحتهم من السلطة إلا عن طريق العنف. وصارت الانتخابات المتنازع عليها بحدة أكثر، أكثر أهمية فى تقرير

التعاقب على القيادة. وبصورة متزايدة صار التنفيذيون السياسيون "يعملـون *داخل*، وليس حول، القنـوات الدسـتورية" (Posner and Young, 2007, p. 134).

وقد انعكست نقاط الضعف المؤسسية فى الأحزاب السياسية المنقسمة داخليا، عاجزة عن مفصلة المصالح بوضوح أوتعبئة قاعدة جماهيريـة لهـا وزنها. وفى أمريكا اللاتينية ترتبط الديمقراطية المستقرة بـالأحزاب التـى تكون متماسكة (فى السياسة)، ومعقَّدة (تنظيميًّا)، ومـستقلة (عـن الدولـة)، وقابلة للتكيُّف (مع التغيير الاجتماعىّ). غير أنه فى أفريقيا قامت مؤسـسات "المُدْخَلات" الضعيفة، وخاصةً الأحزاب السياسية، بإقصاء جماهير الـسكان عن السياسة الدستورية، مشجِّعةً النخبوية والمحسوبية، ومجبرةً الناس علـى أنماط "غير- رسمية" من المشاركة (Diamond, 1988).

وهناك أيضا أدلة على أن نظاما حزبيا لا يشتمل إلا على عدد صغير من الأحزاب يقود، على الأغلب، إلى استقرار الديمقراطية. ويتمثل سببٌ فى أن القوات المسلحة والبيروقراطية سيطرتا على السياسة فى تايلندا فى أنه،

> بوجود 143 حزبا تلاقت على المسرح السياسىّ التايلنـدىّ بـين 1946 و 1981، كانت النُّخَب السياسية عاجزة عن أنْ تبنى قواعد قوية للدعم الشعبىّ، لتُمَفْصِل، وتُجَمِّع، وتعبِّئ المصالح السياسية، ولتدمج المصالح الناشئة فى العملية الـسياسية، ولتتعـاون مـع بعضها البعض فى تحقيق التجديدات السياسية (Diamond et al., 1990, p. 27).

وتشمل الشروط المؤسسية المسبقة للديمقراطية التى جرى اقتراحها المحاسبة التنفيذية أمام السلطة التشريعية، ونظاما انتخابيا نسبيا، وسلطة تشريعية تتألف من هيئتين، ومراجعة قضائية. كذلك فإن مؤسسات تنفيذية وقضائية نـشيطة قادرة على الرقابة على سلطة تنفيذية مفرطة الحماس تُعْتَبَـر مهمـة: "قـوة واستقلال القضاء متناسبان تقريبا مع حالة الديمقراطية" (Diamond, 1988, p. 31).

كما أُعِيرَ اهتمام كبير لشكل السلطة التنفيذية، أعنى، ما إذا كان يمكن تعزيز الديمقراطية بصورة أفضل بحكم رئاسىّ أم برلمانىّ. وجـرى تقـديم حجة قوية لصالح سلطة تنفيذية يتمّ توظيفها من بين البرلمـانيِّين. ذلـك أن السلطات التنفيذيّة الرئاسيّة، خاصة إذا اقترنتْ مع تقاليد سياسـية شخـصية الطابع وأوتوقراطية موجودة فى أمريكا اللاتينية، تسمح للرؤساء المنتخبـين انتخابا مباشرا بادعاء تفويضات من الناس تخوِّلهم تجاهُل الممثِّلين المنتخبين، والمصالح المنظَّمة، والآليات الأخرى للمحاسبة. ويتفادى النظـام البرلمـانىّ التفويضات التنفيذية والتشريعية المتصارعة، ويُعْطى مرونة أكبر للاسـتجابة عندما تفقد السلطة التنفيذية ثقة السلطة التشريعية، وتزوِّد بمعارضة وحـوافز أقوى للحوار بين الحكومة والمعارضة. وعندما لا يكون رئيس الدولة مندمجا مع السلطة التنفيذية الرئيسية فإنه يكون أصعب على مَنْ يحتلّ هذا المنـصب أنْ يدَّعى تمثيل المصلحة القومية وليس مجرد مركز حزبىّ. كما أنه يُعْتَبَـر أكثر انسجاما مع نظام متعدد الأحزاب، بالمقارنة مع الاتجاه إلـى الأنظمـة الرئاسية، إحداث طريـق مـسدود فـى العلاقـات التنفيذيـة-التـشريعية،

والاستقطاب الأيديولوجىّ، والصعوبات فى بناء الائتلافـــات (Mainwaring, 1993; Linz, 1994; Haufman, 1997). وهكذا كان يمكن لنظام برلمـــانىّ أنْ يساعد البرازيل وبيرو فى أواخر ثمانينيات القرن العـــشرين "حيـــث كـــان الرؤساء الذين فشلت برامجهم بصورة كارثيـــة وتبخَّـــر دعمهـــم الـــسياسىّ مُجْبَرين على الترنُّح خلال فتراتهم الرئاسية الباقية دون أىّ قدرة تقريبا على الاستجابة بصورة فعّالة للأزمات الاقتصادية والسياسية المتزايـــدة العمـــق" (Diamond et al., 1990, p. 28).

غير أن الأدلة المقارنَة شاملة. وعلى حين وجدتْ دراسةٌ أن "العمـــر المتوقع للديمقراطية فى ظل النظام الرئاسىّ بلغ 21 عاما تقريبا، على حـــين أنه بلغ فى ظل النظام البرلمـــانىّ 73 عامـــا" (Przeworski et al., 2000, p. 129)، وجدتْ دراسة أخرى تنطوى على مقارنة 56 انتقالا إلى الديمقراطيـــة فى العالم الثالث بين 1930 و 1995 أنه لا توجد أىّ أدلـــة علـــى أن الـــنمط الدستورىّ "كان له أىّ تأثير على نجاح تجارب العالم الثالث فى الديمقراطية" (Power and Gasiorovski, 1997, p. 144). كما أنهما لم تجدا أن نظاما متعدد الأحزاب قد أصاب التنفيذيِّين الرئاسيِّين بمشكلات خاصة. وكانتا مجبـــرتيْن على استنتاج أن المتغيرات المؤسسية ربما كانت بوجه عام أقلّ أهمية لتوطيد الديمقراطية مما كان يُعْتَقَد من قبل.

ويمكن أنْ تساعد المؤسسات على توطيد الديمقراطية عـــن طريـــق غَرْس مجموعات ملائمة من القِيَم التى تغدو طُرُقا روتينية للحياة الـــسياسية. غير أن مدى الانحراف عن السلوك الديمقراطىّ رغم المؤسسات التى يجرى إنشاؤها كجزء من عملية الدَّقْرَطة (مثل الانتخابات التنافسية والحقوق المدنية

المكرَّسة دستوريا) يشير بقوة إلى أن السياسة لا تعوقها المؤسسات إلا جزئيا. وتتوقف مسألة ما إذا كانت معايير الثقة، والمحاسبة، والتسامح، والقِيَم الديمقراطية الأخرى تصير مُمَأْسَسةً على توزيع القوة داخل المجتمع: "لأن المؤسسات والدولة مُحَصِّلات للسياسة الراسخة الجذور فى المجتمع فإن المؤسسات لا يمكن أنْ تشكل المحصِّلات إلا بصورة ثانوية. والسياسة الراسخة الجذور فى المجتمع هى المحدِّد الرئيسىّ للمحصِّلات" (Sangmpan, 2007, p. 220).

التأثير الأجنبىّ

وأخيرا فإن من الجلىّ أن التدخلات من الخارج ملائمة لتوطيد الديمقراطية. ومثل هذا التأثير داعم على الأغلب فى الوقت الحاضر، مع تيارات إقليمية ودولية نحو الديمقراطية، ومع فاعلين خارجيِّين أقوياء يجعلون ترويج الديمقراطية وحقوق الإنسان أهدافا صريحة للسياسة الخارجية. ومنذ 1980 صارت نوعية التنظيم والإدارة فى البلدان المتلقية للمساعدة هدفا صريحا للمساعدة، وشغلتْ مكانة محورية ضمن مشروطيات المساعدة. وكان هذا مدفوعا بعدد من التطورات السياسية. وجعل انهيار الكتلة السوفييتية من الضرورىّ للغرب دعم الأنظمة السلطوية المعادية للشيوعية، وشجَّع الرأى القائل بأن التحرير السياسىّ ضرورىّ للتقدم الاقتصادىّ. وأضفَتْ الحركات المحلية المؤيدة للديمقراطية فى البلدان التى كانت فيها الدَّقْرَطة تمضى قُدُما بالفعل (فى أمريكا اللاتينية ومناطق فى شرق وجنوب شرق آسيا مثل

تايوان، وكوريا الجنوبية، والفيليپّين) سياسات المساعدة المؤيدة للديمقراطية. كما طالبتْ الضغوط السياسية المحلية فى البلدان المانحة بأنْ تكون الديمقراطية شرطا للمساعدة. كما تمّ استخدام سوء التنظيم والإدارة لتبرير التخفيضات فى المساعدة الخارجية. كما كان يجرى إلقاء مسئولية النوعية الهزيلة للتنظيم والإدارة على فشل التصحيح الهيكلىّ والتحرير الاقتصادىّ فى تحقيق التقدم الاجتماعىّ والاقتصادىّ. وتحتاج التنمية، كما يُعْتَقَد الآن داخل مجتمع المساعدات، إلى السياق السياسىّ السليم. وكانت تأثيرات ملاحظة تجارب demonstration effects الدول المجاورة مهمة.

غير أن القوى الأجنبية يمكن أيضا أنْ تعمل على تقويض الديمقراطية (Haynes, 2001). وعلى سبيل المثال، ففى 2001 سعى الساسة والمسئولون الأمريكيون إلى التأثير فى الانتخابات فى نيكاراجوا عن طريق المال، والدعاية، والمساعدة الغذائية. ومع أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية كانت لصالح الدَّقْرَطة رسميا، فقد كانت "هزيلة الارتباط" مع أعمالها الأخرى فى العلاقات الدولية (Whitehead, 1986). وفى 2002 كان هناك ارتياب واسع النطاق فى تحريضها على محاولة *انقلاب* فاشلة ضد رئيس ڤنيزويلا المنتخب ديمقراطيا. وليس من المدهش أن التأثيرات الدولية على الديمقراطية (الإيجابية والسلبية) تميل إلى أنْ تكون أكبر كلما كان البلد أصغر وأكثر عُرْضة.

وتحت الضغط من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، والأمم المتحدة، وحتى الكومنولث، سَنَّ أكثر من 33 بلدا تشريعات ضد الإرهاب، كانت لها نتائج عكسية على نوعية الديمقراطية. غير أنه قبل تقديم هذا على

أنه تدخل أجنبىّ يجب أنْ نلاحظ أن "الضغط" كان، إلى حد كبيــر، رمزيــا وبلاغيًّا، غير أنه لا يوجد أىّ تلازُم بين التدابير المضادة للإرهــاب وتلقّـــى الاستثمار الأجنبىّ أو المساعدة الأجنبية. وعلاوة على هذا فإن الحكومات فى عدد من البلدان، تشمل الهند، وإندونيسيا، وأوغندا، سارعتْ إلـــى اســتخدام القيود على الحريات المدنية ووسَّعت سلطات تنفيذ القانون التى يشتمل عليها التشريع لإخراس المنشقين ومعاقبة الخصوم السياسيِّين. وفى أماكن أخـــرى، تشمل الصين، ومصر، وإريتريا، وماليزيا، وسوريا، حيث الديمقراطية إمـــا غائبة أو جزئية، كان يجرى استخدام السلطات الاســتبدادية القائمـــة ضـــد المعارضة السياسية باسم الأمن القومىّ و"الحرب على الإرهاب" (Whitaker, 2007).

الخلاصة

مع الوصفات التى تقدِّمها الأيديولوچيا السائدة فى العالم لاقتصاد يقوم علـــى السوق الحرة، هناك ضغوط قوية جدا تجرى ممارستها على بلـــدان العـــالم الثالث لتحرير اقتصاداتها وتحويل كياناتها السياسية نحو التعددية. ومن هنـــا الاهتمام الحالىّ بما هو مطلوب لاستعادة الديمقراطية وكذلك بطريقة جَعْلِهـــا تقوم بوظيفتها بصورة فعالة بحيث تصير شرعيتها راسخة بـــصورة متينـــة. وتبيِّن أهمية التنمية الاقتصادية للديمقراطية مدى أهمية الإقرار بأن الإصلاح السياسىّ لا يمكن مواصلته بصورة معقولة بمعزل عن التـــدابير المـــصمَّمة لتعزيز أداء اقتصادات العالم الثالث. ومن الصحيح أن نؤكد أهمية الـــشروط

السياسية المسبقة للديمقراطية وحالة العوامل الاقتصادية باعتبارها شـــروطا ضرورية ولكنْ غير كافية لتوطيد الديمقراطية. غير أن من المهم ألا تكـــون الشروط السياسية المسبقة جزءًا من تعريف المرء للديمقراطيـــة، وإلا فـــإن التنظير يصير مجرد تحصيل حاصل.

كما أن من المهم أنْ نفهم أن الديمقراطية مفهوم خلافىّ. وقد يعكـــس اختيار أىّ تعريف محدَّد - التنافس الانتخابىّ، أو إجراءات صُنْع القرار، أو الحقوق المدنية والسياسية، أو توزيـــع الـــسلطة داخـــل المجتمـــع - موقفـــا أيديولوجيًّا أو معياريا من ناحية المستعمِل يجب الاعتراف به.

11
الخلاصة: الديمقراطية والتنمية

الديمقراطية والتحديث

يتمثل تَحَدٍّ يواجه مجتمعات العالم الثالث فى إقامة نظام سياسىّ يتمتع بالشرعية فى نظر الغالبية. وبدون الشرعية فى الحكومة لا يمكن أنْ يوجد أىّ استقرار، وبدون استقرار، لا يوجد تقدُّم اجتماعىّ وسياسىّ. ويُنْظَر إلى الشرعية بصورة متزايدة على أنها تكمن فى الأشكال الديمقراطية للحكم مع تجمُّع قوة دَفْع الحركات المؤيدة للديمقراطية فى معظم مناطق العالم الثالث. غير أن السمة الأكثر وضوحا للأنظمة الديمقراطية تتمثل فى هشاشتها. وتعترض سبيل توطيد سياسة سليمة وديمقراطية الحرب الأهلية فى أفغنستان، وبورندى، والسودان، والاغتيال السياسىّ فى المكسيك، والصراع الإثنىّ والانفصالية فى روندا، والصومال، وسرى لانكا، وليبيريا، والأصولية الإسلامية فى مصر والجزائر، والحكم المطلق المُفْلِس فى زائير، والسلڤادور، ورغبة الغرب فى بيع الأسلحة لأىّ نظام، مهما كان قمعيًّا. ويحوم تهديد الأزمة الاقتصادية فوق الديمقراطيات البازغة فى البرازيل، ومالاوى، ونيپال، وأوغندا، وأنجولا، وموزمبيق. ويُفْسِد الصراع الطائفىّ بصورة متواصلة السِّجِلّ الديمقراطىّ للهند. وتواجه بلدان كثيرة فى العالم الثالث تراكمات مثل هذه العوامل، وتنضمّ إليها فى بعض البلدان مشكلات إيكولوچية شديدة، وخاصة فى الصومال.

ويبحث هذا الفصل الآفاق أمام ديمقراطية العالم الثالث في ضوء نظريات التغيير السياسيّ التي نُوقشتْ في الفصول السابقة، ويفحص الحجة القائلة بأن التنمية والديمقراطية قد لا تكونان متناغمتيْن، خاصة نظرا للنجاح الذي حققته بعض الدول السلطوية في تنمية مجتمعاتها اقتصاديا واجتماعيا. ويجرى بحث مفهوم دولةٍ "تنموية" من أجل فَهْم ما هي الخصائص التي يبدو أنها مطلوبة إذا كان لأيّ نوع من الدولة أنْ تُشْرِف على النموّ الاقتصاديّ والتنمية البشرية.

ورغم أنه كانت توجد انتقالات مؤثرة بعيدا عن الديكتاتورية العسكرية في كثير من مناطق العالم الثالث في العقد الأخير فإن القوات المسلحة كقوة سياسية موجودة في كل مكان، حيث تزداد قوة، ولا يجب مطلقا التقليل من أهميتها سياسيا. ذلك أنها تبقى مسيطرة في مناطق من آسيا، والشرق الأوسط، وأفريقيا. وتشكل القوات المسلحة تهديدا صريحا للديمقراطية في الفيليبين، وهايتي، وجواتيمالا، وتايلندا، وأوروجواي، وتشاد، وڤينيزويلا، وكمبوديا، ونيچيريا، ومالي، وپيرو، وسيراليون، وجامبيا. وكان التدخل الأجنبيّ في كثير من الأحيان الحماية الوحيدة لديمقراطية العالم الثالث ضد عسكرة السياسة.

ويرتكز معظم الأمل في الاستقرار في الأنظمة السياسية التعددية الجديدة على القوة التنظيمية للأحزاب السياسية التي تدعم الأيديولوچيا الخاصة بها العملية الديمقراطية. أما مسألة كم من الوقت يمكن أنْ تواصل مختلف الائتلافات من أجل استعادة الديمقراطية التوقعات الهائلة منها فإنها موضوع للكثير من التأمل. فقد أدخلت الانتخابات في موزمبيق، وكينيا،

ونيپال السياسات الحزبية التنافسية فى بيئات اجتماعيـــة واقتـــصادية غيـــر مضيافة. ويشمل المؤتمر الوطنىّ الأفريقىّ فى جنوب أفريقيا طيفا عريـــضا من المواقف الإقليمية، والعنصرية، والثقافية، والطبقية، والأيديولوچية. وفى أماكن أخرى تشكل الأحزاب نفسها التهديد الأكبر للديمقراطية، إمـــا بـــسبب رفضها لقبول قرارات الأغلبية (مثل رينامو Renamo فى موزمبيق، وأونيتا Unita فى أنجولا، وزانو-الجبهة الوطنية ZNAU-PF فـــى زمبـــابوى)، أو بسبب سلطويتها المتأصلة، وازدرائها لحقوق الإنسان أو التسامح الدينىّ.

كذلك فإن العولمة الظاهرة للقِيَم والمؤسسات السياسية التـــى يمثلهـــا انحلال الأنظمة الشيوعية فى العالم الثالث وإحلال أنظمة حُكْم تُعْزَى بصورة عريضة إلى معتقدات وممارسات ديمقراطية ليبرالية، أضفتْ مصداقية علـــى الرأى القائل بأنه يوجد تيار محتوم نحو شكل عام للحكم سوف تتقارب حوله كل المجتمعات فى نهاية المطاف. ومثل هذه التفـــسيرات للتـــاريخ العـــالمىّ الأحدث يكتسب التشجيع من مدى إحلال الديمقراطية التعددية محل الأنظمـــة العسكرية أو دول الحزب الواحد فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا.

وسيبدو أنه توجد أصداء لنظرية التحديث فى مثـــل هـــذه التنبـــؤات والتفسيرات (Leftwich, 1993). وتذكِّرنا الافتراضات المتعلقة بأهمية تنميـــة المجتمع المدنى كقوة موازنة لسلطة الدولة بالأهمية التـــى تعزوهـــا نظريـــة التحديث "للتضامنات العضوية" التى تمثل وظيفة للمزيد من تعقيد وتخصُّص الهياكل الاجتماعية الآخذة فى التحديث. وبطريقة مماثلة فإن الأفكار المتعلقة "بِحُسْن التنظيم والإدارة" الذى يشكل بصورة متزايدة سياسة المساعدة الغربية والذى يقتضى الفصل بين الـــسلطات، والمحاســـبة، وكفـــاءة البيروقراطيـــة

الحكومية، وسيادة القانون، كمكوِّنات لا غنىً عنها لكيان سياسىّ ديمقراطىّ ومجتمع حرّ، تجد ما يناظرها فى مفهوم التمايز الهيكلىّ الذى يُعتَبر أساسيا للوظيفية السياسية. وتقوم تنمية الهياكل السياسية المتمايزة والمتخصصة بتعزيز قدرات تعبئة الموارد، والقدرات التنظيمية، والتوزيعية، والرمزية، وقدرات الاستجابة، للحكومات، وكذلك المحافظة على استقلال مختلف أجزاء آلة الدولة، مُثَبِّطًا على هذا النحو تركيز السلطة فى نخبة تنفيذية صغيرة وشخصية الطابع، هذا التركيز الذى يكون فى كثير من الأحيان السمة المميزة لسياسات العالم الثالث.

غير أن نظرية التحديث، على عكس الكثير من البلاغة السياسية الغربية المعاصرة، لم تفترض أن الديمقراطية يمكن أنْ تتجذر بصرف النظر عن الشروط الاقتصادية والاجتماعية. والواقع أنها تنظر إلى التنمية الاقتصادية على أنها تسبق تحديث السياسات – وهو ما حدث على وجه التحديد فى دول العالم الثالث المصنِّعة حديثا، حيث كانت الديمقراطية إلى وقت قريب جدا غائبة بوضوح فى بعض الاقتصادات الرأسمالية السريعة النموّ، وبصورة خاصة فى البرازيل، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، وتايوان، وتايلندا، وإندونيسيا (Leftwich, 1993).

ويبدو أن انبعاث الأصولية الدينية فى مناطق من العالم الثالث يُقَوِّض جانبا كبيرا من استنتاجات نظرية التحديث فيما يتعلق بالعلمنة بوصفها سمة للمجتمع والكيان السياسىّ الحديثيْن. غير أن المنظِّرين التحديثيِّين لم يُسوُّوا ببساطة بين العلمنة وفصل الثيولوچيا (اللاهوت) عن السياسة. وكانت العلمنة تعنى أيضا نوعا محدَّدا من العقلنة يُنْظَر إليها على أنها سمة مميزة للتنظيم

الاقتصادىّ والسياسىّ الكفء. وبهذا الصدد فإن نظرية التحديث ملائمة لتحليل أداء الأنظمة الثيوقراطية، التى يضمون إليها فئة النظام الأوتوقراطىّ – ذلك الذى يحقق أرقاما قياسية كئيبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية أو ذلك الذى يحقق أرقاما قياسية للنمو الاقتصادىّ ونصيب الفرد المرتفع نسبيا من الدخل. ومفهوما "المجتمع" و"الجمعية" أساسيان لمثل هذا التحليل. ورغم أن تنوع التنميات السياسية فى العالم الثالث، وغياب اتجاه واضح للتغيير السياسىّ حتى فى بلدان فردية، يتفاديان أىّ نظرية للتقدم نحو هدف واحد، فإن المفاهيم السوسيولوچية لنظرية التحديث لا غِنىً عنها فى التمييز بين مختلف القِيَم التى تدعم العلاقات والصراعات الاجتماعية، خاصةً تلك التى تقوم على الإثنية.

الديمقراطية والتنمية

كانت هناك منظورات مختلفة حول ما إذا كانت الديمقراطية أو السلطوية هى المطلوبة لانتشال بلد فقير من التخلف الاقتصادىّ والاجتماعىّ. ويؤكد منظور *الصراع conflict* أن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى نظام سلطوىّ لتندفع من خلال سياسات لتسهيل النمو السريع فى مواجهة المقاومة. ويُنْظَر إلى الديمقراطية على أنها غير مستقرة بحكم طبيعتها وتسمح بالتعبير عن ضغوط جبارة لإعادة توزيع الموارد واستهلاكها وليس لتراكمها واستثمارها. وكلا الاتجاهين يعرقلان التنمية. وتزعم حجة *التناغم compatibility* أن الديمقراطيات قادرة شأنها شأن الأنظمة السلطوية على الجمع بين النمو

وإعادة التوزيع، مؤدية إلى الأسواق الموسعة والنمو الاقتصادىّ. كما أن الديمقراطية شرط مسبق لاقتصاد سوق قائم بوظيفته يعزِّز النمو، والتنمية البشرية، والمساواة الاجتماعية. ويرتاب الرأى *الشكوكىّ sceptical* فى ما إذا كانت توجد أىّ علاقة منهجية بين الديمقراطية والتنمية.

ويمكن أنْ نعزو منظورات مختلفة كهذه إلى فترات زمنية، وبلدان، ومؤشرات سياسية واقتصادية مختلفة يستعملها الباحثون. وتشمل مشكلات منهجية أخرى نلقاها عند ربط التنمية بمختلف أنماط النظام فصل ما هو سياسىّ خارج الكثرة من العوامل التى تؤثر على الاقتصاد، وغياب تعريف واحد للديمقراطية، وواقع أن التنمية لها أبعاد اجتماعية وكذلك اقتصادية (Helliwell, 1994; Ersson and, Lane, 1996; Blank, 2005).

وحيث إن معظم الدول التنموية كانت سلطوية ولم تكن ديمقراطية خلال عقود النمو الاقتصادىّ والتنمية الاجتماعية السريعيْن، فقد جرى فى بعض الأحيان افتراض أن السلطوية شرط ضرورىّ للتنمية. وعلى سبيل المثال، فى تايوان احتكر الكومينتانج السلطة السياسية من 1949 إلى 1986 وكان يحكم بالقانون العرفىّ، عندما تمّ إجراء أول انتخابات تعددية حرة. وفى سنغافورة كان حزب العمل الشعبىّ الحاكم يوجِّه كل جوانب العملية السياسية، بما فى ذلك وسائل الإعلام، وجانبا كبيرا من الاقتصاد. وكانت حقوق الإنسان والمعارضة السياسية مقيَّدة، كما كانت جوانب أخرى من المجتمع المدنىّ. وفى الدولة التنموية، كانت أسواق العمل غير حرة بصورة واضحة عندما كانت التنمية الرأسمالية تحتاج إلى قمع النقابات العمالية أو تدخل الدولة فى تحديد مستويات الأجور. وكانت علاقات الدولة مع المجتمع المدنىّ

متحررة من ضغوط العمال والفلاحين المنظَّمين، وداعمة لرأس المال المحلىّ الناشئ (White, 1984; Pempel, 1999; Leftwich, 2000).

غير أن السلطوية فى العالم الثالث أنتجت بوجه عام تنمية ضئيلة وكانت تتميز أكثر بالفساد، والسعى وراء الريع، والقمع، والتركيز المفرط للقوة الاقتصادية والاجتماعية، وإفقار الجماهير، وعدم الأمن الاقتصادىّ. وفى أفريقيا، تركتْ السلطوية، سواء أكانت مدنية أو عسكرية، تركة فقر، وأمية، ودَيْن، وسكان نازحين، وفساد، وعدم استقرار سياسىّ، وانتهاكات لحقوق الإنسان: "وفى العهد بعد-الاستعمارىّ، كان الهدف الرئيسىّ لجهاز سلطة وسيطرة الدولة يتمثل فى التراكم الخاص للثروة" (Agbese and Kieh, 2007, p. 13). وعلاوة على هذا، كان أداء غالبية الدول التنموية أفضل من المتوسط بخصوص حقوق الإنسان. واستمرتْ المعارضة السياسية. ولم تفتقر الدول التنموية إلى الشرعية، بصورة أساسية لأن مزايا النمو الاقتصادىّ كانت منتشرة عن طريق الاستثمار فى التعليم، والرعاية الصحية، والإسكان، ومزايا اجتماعية أخرى وعن طريق التخفيضات فى مستويات اللامساواة الاجتماعية.

ورغم الاتجاهات السلطوية للدول التنموية فقد جرى تأكيد أن التنمية يمكن تحقيقها جيدا بصورة مماثلة فى ظل نظام ديمقراطىّ، مع العلاوة الإضافية المتمثلة فى الحريات السياسية والحريات المدنية. ومن ناحية أخرى فإنه إذا كانت هناك ديمقراطية "انتشارية" وتشاركية وليست ديمقراطية إجرائية بصورة خالصة فإن كل المصالح، خاصةً المجموعات المحرومة، سيكون عليها أنْ تكون قادرة بصورة فعالة على التعبير عن المطالب من

أجل الرفاهية الاجتماعية، وتخفيف الفقر، ومساواة أكبر، ووضع حدّ للتمييز. وسيكون على التنمية أنْ تكون قائمة على إعادة التوزيع، و"شاملة"، وليس فقط متعلقة بالنمو الاقتصادىّ. وسيكون عليها أنْ تشمل التنمية السياسية، مع مؤسسات قوية للتمثيل والمحاسبة، بالإضافة إلى تمكين دائرة واسعة من المجموعات الاجتماعية، عن طريق مختلف أشكال المشاركة. وسيكون على استقلال الدولة أنْ يقوم على الإجماع والشمول، وعلى "الرسوخ" embeddedness أنْ يكون فى المجتمع بأوسع معانيه، وليس فى مجرد نُخَب اقتصادية (White, 1998).

وسوف تحتاج مثل هذه الدولة التنموية الديمقراطية إلى حلّ عدد من التناقضات: بين القيادة السياسية المستقلة والمسئولة؛ والنمو وإعادة التوزيع، والإجماع السياسىّ والاشتمال الاجتماعىّ؛ وتركيز السلطة فى الدولة ونُخَب الأعمال والمشاركة العامة. وتوجد "تناقضات أساسية من الصعب حلها فى العالم الفعلىّ للسياسة" (White, 1998, p. 44). كما ينبغى أنْ يكون السياق المؤسسىّ متقبِّلا: بيروقراطية مسئولة؛ واستقرار قانونىّ؛ وقاعدة معرفية قوية؛ وتعاون عام-خاص، ومعظمها مشروعات طويلة الأجل وتقوِّض أهمية بناء المؤسسات وتنمية القدرة الإدارية (Onis, 1991).

كما تحتاج ديمقراطية تنموية إلى مؤسسات من أجل فَرْض تنفيذ حقوق الملكية والعقود، حيث توفِّر حوافز للاستثمار والتجديد. ولن يَحْدُث الاستثمار فى الآلات، والمعدات، والتعليم، والقطاع المالىّ ("مفاتيح للتنمية") ما لم توجد مؤسسات قضائية وإدارية فعالة جاهزة للعمل. ومع أن كلا من النظامَيْن السلطوىّ والديمقراطىّ كانا قادرين على حماية وإهمال حقوق

الملكية فقد كانت هناك "صلة جوهرية" بين مؤسسات الحكومة التمثيلية والحقوق الفردية للملكية والتعاقد (Clague et al., 1997, p. 97). وتقدّم الديمقراطيات الطويلة البقاء حقوق ملكية أفضل من الأوتوقراطيات. غير أن التأثيرات السببية صعبة التحديد حيث توجد عوامل ملائمة لكلٍ من الديمقراطية الطويلة البقاء وحقوق الملكية (وبالتالى الأداء الاقتصادىّ)، مثل المساواة أو غياب الانقسامات الإثنية والعنصرية.

وتسهم الديمقراطية أيضا فى التنمية عن طريق توفير سياق لإصلاحات فعالة للسياسات. وعلى سبيل المثال، كانت المشاركة السياسية ضرورية للإصلاح التعليمىّ فى بوركينا فاسو. وقد مكّنت سيادة القانون إدارة الموارد ذات الأساس المشاعىّ من المضىّ قدُمًا فى تنزانيا. ويمنح التنظيم والإدارة الديمقراطيان "حائزى جانب من الأسهم" حوافز وفرصًا لتحسين الخدمات العامة. وتوجد هنا علاقة متبادلة – الإصلاحات القطاعية تدعم الديمقراطية عندما يجرى تصميمها لتوفير فرص للمشاركة، والمسئولية، والشفافية، مولّدةً على هذا النحو رأس المال الاجتماعىّ ومقدّمةً خبرة الآليات والعمليات الحكومية (Brinkerhoff, 2000). كذلك فإن التجربة المتغيرة للديمقراطية فى جنوب آسيا تشير إلى أن السياق مهمّ. وفى هذه المنطقة تقدم الديمقراطية أساسا للدعم الشعبىّ للحكومة وهو ضرورىّ لحدوث التنمية الاقتصادية وخاصةً الاجتماعية (Blank, 2005).

وقد وَجَد التحليل المقارن لـ **هيليويل** Helliwell للبيانات لـ 125 بلدا بين 1976 و 1985 أنه لا يوجد أىّ تأثير سببىّ مهم لمستويات متغيرة للديمقراطية على النمو الاقتصادىّ، ومع هذا فإنه توجد أدلة على أن الديمقراطية تحفز

التعليم والاستثمار، وكلاهما مطلوبان للتنمية الاقتصادية. وعلاوة على هـذا، فإن الديمقراطية لا تتكبَّد تكلفة من حيث النمو الاقتصادىّ. وبطريقة مماثلـة، وَجَدَ **إيرسون** Ersson **ولين** Lane (1996) أن الاستثمار فـى رأس المـال المادىّ وتوفُّر رأس المال البشرى لهما تأثير على النموّ أكبر مـن مسـتوى الديمقراطية، غير أن تلك الديمقراطية تتناسب طرديا مع التنمية البشرية فـى العادة. كما ينبغى أنْ نلاحظ أن الشروط التى كانت حاسمة للنجاح الاقتصادى بين النمور الآسيوية – بما فى ذلك معدل مرتفع للمدخرات المحليـة وعـدد كبير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم – لا يبدو أنها تعتمد على نظام سياسىّ سلطوىّ (Sandschneider, 1991).

وتشرف الأنظمة الديمقراطية أيضا على الاقتصادات التى تدفع بوجه عام أجورا أعلى، باستخدام العمال بصورة أكثر فاعليـة، وتسـتفيد بالتقـدم التكنولوجىّ أكثر من الأوتوقراطيات. كما أن نصيب الفرد من الدخل ينمـو أسرع فى الديمقراطيات. ورغم أن بعض الأنظمـة السـلطوية، وبصـورة خاصة النمور الآسيوية، أحدثتْ إنجازات اقتصادية جديرة بالإعجـاب، فـإن أنظمة سلطوية أخرى لم تفعل ذلك، وبصورة خاصـة فـى أفريقيـا. وقـد أوضحتْ مقارنة بين 135 بلدا على مدى فترة 40 عاما أن التنميـة المذهلـة محتملة بالقدر نفسه فى ظل الديمقراطية وفى ظل الديكتاتورية، ولم تُنْتِج "ذرة دليل على أن من الضرورىّ التضحية بالديمقراطية علـى مـذبح التنميـة" (Przewroski. 2000, p. 271).

وإذا كانت هناك حاجة إلى تأكيد أن السلطوية لا تشكل أىّ ضـمانة للتنمية فإن المرء لا يحتاج إلى أنْ ينظر إلى أبعد مـن زيمبـابوى وكوريـا

الشمالية. وفى سياق تصميمها على التشبُّث بالسلطة قوّضتْ حكومة الرئيس **موجابى** استقلال القضاء، واستحوذتْ على سلطات أمنية جديدة ساحقة، ووضعتْ حدا لصحافة حرة، وشجعتْ احتلالات غير قانونية للمزارع واغتيال مُلاكها، وسَيَّسَتْ الشرطة، وحرضتْ المحاربين القدماء حزب زانو-الجبهة الوطنية على العنف والتخويف ضد أنصار المعارضة وهو ما انتهى إلى اغتيالات سياسية، واختفاءات، واعتقالات وهجمات غير قانونية. وكانت النتيجة الهبوط بأقسام من السكان إلى مستوى الموت جوعا، وخلق التضخم الجامح عند مستوى 165000 فى المائة، وزيادة البطالة إلى 50 فى المائة، وخفض الدخل الحقيقى بنسبة 75 فى المائة بين 1998 و 2008. وينكمش الناتج المحلىّ الإجمالىّ بنسبة ما بين 2 و 5 فى المائة سنويا.

وقد هبطتْ العبادة السلطوية للشخص فى كوريا الشمالية باقتصادها ومجتمعها إلى مستوى اقتصاد يقتضى تحويلات الغذاء من الخارج لتفادى الموت الجماهيرىّ جوعا، حيث سجل الناتج المحلىّ الإجمالىّ نمواً سلبيا خلال معظم سنوات تسعينيات القرن العشرين، وانكمش بنسبة 1.1 فى المائة فى 2006، حيث يتقلص العمر المتوقع عند الولادة، و8 ملايين شخص تقريبا يعانون سوء التغذية، بما فى ذلك ثلث كل الأمهات و37 فى المائة من الأطفال السَّيِّئِى التغذية بصورة مزمنة. وتقدر وكالات المساعدة أن 2 مليون شخص ماتوا منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين بسبب سوء الإدارة الاقتصادية والكوارث الطبيعية (Nanto and Chanlett-Avery, 2008).

من ناحية أخرى يبدو أن هناك اتفاقا على أن دولة ديمقراطية تحتاج لكي تكون تنموية إلى مؤسسات، وقوى سياسية، وهياكل اجتماعية-اقتصادية، وهى نادرا ما توجد فى البلدان النامية. وسوف تعتمد القدرة *التنموية* لديمقراطية على السياسة جزئيا، خاصةً مستويات المساواة والمشاركة السياسيتيْن، ونوع النظام الحزبىّ. وتقرر السياسة، وليس نوع النظام، ما إذا كان بلد ما ناجحا اقتصاديًّا. ولتحقيق التنمية من الضرورىّ أنْ توجد "دولة تنموية" وليس *سياسة* عدم *التدخل Laissez-fair* اقتصاديا وسياسيا. وقد ارتبط تدخل الدولة تاريخيا بالنمو الاقتصادىّ فى العالم النامى.

ويشدِّد تفسيرٌ للنجاح الاقتصادىّ لبلدان جنوب آسيا مثل كوريا الجنوبية، وتايوان، وسنغافورة، وماليزيا على أهمية أنْ تتمتع الدولة باستقلال كافٍ لإرشاد الاستثمار الخاص والتدخل بقوة فى مجالات أخرى للإدارة الاقتصادية بحيث تُحقِّق مستويات مرتفعة من النموّ. وهذه الدول "التنموية" ومقارباتها المصاحبة للسياسة العامة مَدِينة لاستقلالها عن قوى اجتماعية مثل ملاك الأرض، ورأس المال الخاص، والعمال، ولاحتفاظها ببيروقراطية تكنوقراطية ذات كفاءة. ويشدِّد تفسيرٌ آخر للعلاقة بين الدولة والمصالح الطبقية على قوة بعض المجموعات الاقتصاديّة (مثل رجال صناعة السيارات فى كوريا) وأهمية التعاون مع الدولة على الأقل لتلك الأجزاء من المجتمع المدنىّ التى لها مصلحة فى التصنيع، خاصةً مجتمع الأعمال.

وفى البداية دفعتْ الإنجازات الاقتصادية الاستثنائية لبعض بلدان شرق آسيا إلى ادِّعاءيْن نظريَّيْن: أحدهما، أن النجاح كان يرجع إلى قيودعلى تدخلات الدولة، تاركة أكبر قدر ممكن من النشاط الاقتصاديّ لتحدِّده قوى السوق. وكان دور دولة عدم *التدخل* مقتصرا على دعم المشروع الحر عن طريق إلغاء الحواجز التى تعترض سبيل التنافس والاستثمار فى التعليم والبنية الأساسية المادية. وربط الادِّعاء الآخر المتعلق بالنجاح الاقتصاديّ بدولة تَدَخُلية للغاية، توجه الأسواق لصالح قطاعات تنافسية دوليًّا يختارها تكنوقراطيو الدولة. وهنا حدَّدتْ الدولة حجم واتجاه النمو الاقتصاديّ إلى مدى أكبر من الأسواق الحرة، حيث مارستْ التخطيط العقلانى من خلال الحوافز (مثلا، ضوابط الائتمان والأسعار)، والتشريع (مثلا، بشأن الاستثمار، والواردات، والضرائب)، والإنفاق (مثلا، بشأن الأبحاث والتطوير) من أجل تأمين تنمية الصناعة التحويلية، والإنتاج العالى التكنولوجيا، وقطاعات صناعية مختارة (Henderson and Appellbaum, 1992; Hawes and Liu, 1993). وصار من المقبول الآن بوجه عام أن الرأى الأخير يقترب من تفسير سياسات الدولة التنموية، مع خليط من السوق الحرة، وتخطيط الدولة، وأن التنمية تشترط ليس أقلّ، بل أفضل، تدخُّل للدولة وهياكل الدولة (Leftwich, 2000).

وقد شملتْ الخصائص السياسية الحاسمة للدول التنموية بيروقراطية موحدة وذات كفاءة، يتمّ تعيينها على أساس الجدارة، وتقدِّم نجاحات مستقرة ومُجْزِية ومتحررة نسبيا من التدخل السياسيّ من جانب مصالح فئوية sectional interests، مثل الأوليجاركيات الزراعية التقليدية، التى قد تساوم

على مواصلة النمو الاقتصادىّ. ومثال على ذلك: كوريا الجنوبية، حيث التعيين فى خدمة الدولة على أساس الجدارة موجود منذ سنة 788 ميلادية، حيث يُستَمَدّ المعيَّنون من أفضل خريجى أفضل الجامعات، وحيث تتمتع الخدمة المدنية بقوة *روح الجماعة* *esprit de corps* والتضامن الاجتماعىّ. وفى الدول التنموية كانت الثقافات البيروقراطية موجَّهة إلى ما هو تنموىّ وليس إلى البرچزة من الفساد، والتحايل، ومحاباة الأقارب، كما فى كثير جدا من دول العالم الثالث، مع أن إدارة فعالة جيدة التدريب وتكنوقراطية يمكن أنْ تتعايش مع الفساد، كما تُبَيِّن حالة كوريا الجنوبية أيضا. وقد زوّد التوظيف على أساس الجدارة meritocratic الدولة بالمقدرة المهنية، والتقنية، والإدارية التى مكَّنَتْ من وضع التخطيط الاقتصادىّ فى أيدى عاملين أكفاء ويُحِسُّون بالغرض المشترك الموجَّه نحو أهداف السياسة القومية والتى تجتذب تعاون نُخَب الأعمال. وقد سمحتْ بيروقراطيات صغيرة الحجم نسبيًّا بالرقابة والمحاسبة، وقيدتْ التدخلات فى القطاعات الإستراتيجية للاقتصاد (Onis, 1991; Weiss and Hobson, 1995; Evans, 1995; Leftwich, 2000).

ويبدو أن علاقة القوة بين الوكالات الحكومية تمثل بُعْدًا آخر للبيروقراطية ملائما للدولة التنموية. وتكشف مقارنة لسياسة التصنيع فى كوريا الجنوبية والهند بين 1950 و 1980 أن المستوى الأكبر للنجاح فى كوريا الجنوبية يمكن أنْ يُعْزَى جزئيا إلى التنسيق المشترك بين الوكالات وغيابه فى الهند. ويتمّ تأمين التماسك الداخلىّ ضمن بيروقراطية الدولة ليس فقط عن طريق تأمين أنْ يسعى البيروقراطيون إلى تحقيق المصلحة العامة وليس مصلحتهم، بل أيضا عن طريق خلق وكالة تنسيق ذات سلطات تمكِّنها

من تأمين الامتثال لسياسة الحكومة. وفى الهند، لم تكن للجنة التخطيط سوى سلطات استشارية، على حين أن مجلس التخطيط الاقتصادىّ الكورىّ كانت له سلطة إجبار الوزارات على تنفيذ سياسة الحكومة، جاعلا التخطيط الكورىّ "إحدى أنجح المحاولات التى من نوعها فى حوليات سياسة التنمية" (Chibber, 2002, p. 983).

كما كانت الدول التنموية تتميز بمجموعة من النُخَب السياسية والبيروقراطية القومية الطابع "العاقدة العزم"، ترتبط كل نخبة منها بالأخرى فى ائتلافات متبدلة ولكنْ ملتزمة جميعا بالأهداف التنموية. وكانت مدفوعة بمجموعة من العوامل تختلف من بلد إلى آخر وتشتمل على تهديدات خارجية للأمن القومىّ (مثلا، تايوان)، وبعجز فى المواد الخام (مثلا، سنغافورة)، والمساواة المادية النسبية فى فترة ما بعد 1945 والناشئة عن الإصلاحات الزراعية، والمساعدة المالية والتقنية من الولايات المتحدة الأمريكية (مثلا، تايوان وكوريا الجنوبية). وقد فرضتْ نُخَب الدولة أهدافا قومية على المجتمع المدنىّ، جزئيا من خلال القمع، ولكنْ أيضا عن طريق تحسين مستويات المعيشة، عن طريق خفض اللامساواة ورفع مستويات التقدم التعليمىّ والصحة. كما تمتعتْ النُخَب السياسية بالمصداقية فى التزاماتها بالتنمية، فأقنعتْ القطاع الخاص، الأجنبىّ والمحلىّ، بأنه يمكن أنْ يجازف بالاستثمار. وعلى سبيل المثال أثبت التحول الناجح لكوريا الجنوبية فى السياسة فى ستينيات القرن العشرين فى اتجاه الصادرات مصداقيته فى الأسواق العالمية. وعرفتْ الشركات المتعددة الجنسيات أنها يمكن أنْ تثق بأنْ تكون حكومة سنغافورة على مستوى الوفاء بالتزاماتها بفضل القدرة التى أثبتتْها على إنتاج

وتنفيذ سياسات اقتصادية سليمة (Onis, 1991; Castells. 1992; Huff et al., 2001).

وأدّتْ العلاقات بين الدولة التنموية والمجتمع إلى ما وصفه **إيفانز** Evans "بالاستقلال الراسخ". فللدول ومصالح رجال الأعمال "مشروعات مشتركة"، حيث تقدِّم الدولة حوافز مثل الحماية والإعانات، وتستجيب الشركات وفقا للمعايير المنصوح بها للإنتاج والاستثمار. كما أن الدولة تُخضِع مجموعات وطبقات قبل-صناعية قوية مثل النُّخَب الريفية، وعندئذ "تستميل" إلى الوجود مجموعات اقتصادية مثل رجال الصناعة والمزارعين التجاريِّين الذين يشتركون مع الدولة فى أهدافها، سواء أكانت التحول الصناعىّ، أو الإصلاح الزراعىّ، أو الصناعة التحويلية الموجَّهة إلى التصدير، أو رقابة الاستثمار الأجنبىّ. وتمكِّن الحوافز والإجبار الدولة من توجيه التعاون العام-الخاص public-private cooperation، ليس فقط لتأمين الأهداف الاقتصادية بل أيضا لتقليص قوة العمل المنظَّم ومجموعات أخرى موالية للعمل. وكان شكل من التعاون السلطوىّ شائعا، كما فى كوريا الجنوبية وتايوان، وكان يقدِّم وصولا مقيَّدا إلى الدولة لمصالح اقتصادية مختارة والقمع لمصالح أخرى. وقد عزَّزتْ الدولة بصورة واعية تنمية طبقة رأسمالية عن طريق توفير البنية الأساسية التى يحتاج إليها المشروع الخاص، وتقييد قوة الطبقة العاملة، والوساطة بين مختلف المصالح الرأسمالية (الصناعية، والمالية، والإثنية)، والتشريع لدعم التراكم الرأسمالىّ (Evans, 1995).

وكان هناك "اعتماد متبادل محكوم" بين الدولة والصناعة، مع أن الدولة كانت تملك سلطة اختيار المصالح الاجتماعية-الاقتصادية التى تتعاون معها. وكانت الصلات والتعاون بين وكالات الدولة والشركات الصناعية الرئيسية، والتكتلات، والبنوك، والشركات التجارية قد توطدت، وكان أعضاء النُخَب السياسية قد "انتشروا" بين البيروقراطية، والسلطة التنفيذية السياسية، والأعمال. كما أن تكامل الدولة والقطاع الخاص (بما فى ذلك المستثمرون الأجانب والشركات المتعددة الجنسيات) قد سَهّلَتْهُ المشروعات الاستثمارية المشتركة، والمشروعات المملوكة للدولة، وشبكات العاملين الحكوميِّين، ومصالح الأعمال، وفى بعض الأحيان قيَّدته إثنية مشتركة، كما فى ماليزيا. وكان "الاعتماد المتبادل المحكوم" والشراكة مع الصناعة الخاصة، وليس السيطرة عليها، أساسيَّيْن للتدخل الفعال للدولة (Polidano. 2001).

ولم تكن صياغة السياسة محتكَرة من جانب الدولة، التى لا تشكِّل كيانا واحدا بل تكون منقسمة داخليا إلى وكالات مختلفة للدولة تستجيب لاقتصاد متنوع بصورة متزايدة. وهناك تأكيدات بأن المفاوضات الروتينية مع المصالح المنظمة لتعبئة الموارد كانت أكثر أهمية من الضوابط الاقتصادية والقمع السياسىَ (Hawes and Liu, 1993; Weiss and Hobson, 1995; Polidano, 2001).

كما رأينا فى الفصل 9، ليس من المرجَّح تحقيق استقرار الديمقراطية ما لم يوجد النمو الاقتصادىّ. غير أن من الضرورىّ استخدام هذا لدعم التقدم الاجتماعىّ. وسوف يتوقف الكثير على ما إذا كان يتمّ توفير فُرَص الإصلاح الاجتماعىّ للمجموعات التى سبق إقصاؤها. ويمكن أنْ يزيد النمو الاقتصادىّ السريع اللامساويات وأنْ يؤدى إلى تعبيرات قوية عن السخط السياسىّ، مع نتائج منطقية مُخِلّة بالاستقرار. ومن المرجّح أنْ تتدهور الشروط الاقتصادية والاجتماعية للفقراء الحضريِّين والريفيِّين، على الأقل فى الأجل القصير. وفى ظل السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة التى تقتضيها برامج التصحيح الهيكلىّ، تظل ارتباطات المقاومة السياسية بالغة الأهمية لتحليل السياسة بين فقراء العالم الثالث. وهناك بلدان قليلة يشهد فيها الفقراء الكثير من التقدم. ومن غير المرجَّح أنْ يؤدى التدفق من الريف إلى المدن إلى تحسين وَضْعهم، سواء اقتصاديا أو سياسيا، ولهذا يقدم أساسا خصبا يتمّ فيه اختبار نظريات الفعل والتفاعل السياسيَّيْن بين الناس المهمَّشين. وتبقى القيود على التعبئة السياسية الفعالة بين مثل هذه المجموعات قوية، وكذلك على الاعتماد المتبادل بينهما وبين القادة الآتين من أقسام أكثر رخاءً وتنظيما من المجتمع، مثل الكنيسة فى بعض مناطق أفريقيا وأمريكا اللاتينية، التى تتوسط بينهم وبين السلطات العامة.

ومن هنا المصلحة الراهنة داخل مجتمع التنمية الدولىّ فى مجال "تمكين" الفقراء، رغم أن تدابير مثل ائتلافات الفقراء، والقضاء على حواجز

قانونية وحواجز أخرى أمام حريـــة تكـــوين الجمعيـــات، وتـــوفير التعلـــيم والمعلومات الواسعة الانتشار بطرق تصل إلى الفقراء، وتعزيز سيادة القانون للقضاء على الأوضاع غير الشرعية التى يلقاها الفقراء عندما يسعون إلـــى ممارسة التأثير السياسىّ أو فَرْض حقوقهم: الاعتقال العشوائى؛ والمضايقات البوليسية؛ والعنف من جانب قُطّاع طرق تستأجرهم نُخَب اقتصادية؛ والتمييز البيروقراطىّ (World Bank, 2001c). ويمكن النظر إلى أهمية هذه الحزمـــة من التدابير من تجربة الجمعيات التى تمثل حقوق العمال. وفى 2005، اُغتيل 115 عامل نقابىّ، وتعرَّض أكثر من 1600 للهجوم العنيف واُعْتُقِلَ أكثر مـــن 9000 فيما كانوا يحاولون حماية حقوق العمال. وبسبب المشاركة مع إحـــدى النقابات فقد 10000 وظائفهم وسُجِن 1700. وكان العنف والقمع ضد العمـــال النقابيِّين ملحوظيْن بصورة خاصة فى إيران، والسلفادور، والصين، والهنـــد، وكمبوديا، وجواتيمالا، وزيمبابوى، وبورما. ويجرى فرض القيود أو الحظر التام على حرية تكوين الجمعيات فى العديد من بلدان الشرق الأوسط. كـــذلك فإن مناطق التصدير، مثل تلك الموجودة فى بنجلاديش، والهند، وباكـــستان، والفيليبين، وسرى لانكا تقيِّد أو تلغى حقوق النقابات العماليـــة فيمـــا تـــدفع الشركات العالمية تكاليف الإنتاج إلى الانخفاض (ICFTU, 2009).

كما أن الديمقراطيات الجديدة مهدَّدة بإمكانية "ثورة" مـــن التوقعـــات المتعاظمة، كما فى البلدان التى قادت فيها ارتفاعات حادة فى أسعار الـــسلع الأساسية إلى أعمال شغب. وعلى الحكومات أنْ تلبىّ توقعات سكان واعـــين ومعبَّئين سياسيا فيما يتعلق بالوظائف، والأرض، والإسكان، والمياه الآمنـــة،

والرعاية الصحية، والتعليم كما فى جنوب أفريقيا. وتهدِّد أىُّ أزمة اقتصادية استقرار الحكومة الديمقراطية.

وتُعَدُّ التطورات المؤسسية، خاصة نشأة أحزاب سياسية قوية بما يكفى للدفاع عن المصالح الطبقية فى سياسة تنافسية، حاسمة لاستقرار الديمقراطية، ولتنمية المجتمع المدنىّ كقوة موازنة لسلطة الدولة. ويحظى بأهمية خاصة هنا ميْل أحزاب العالم الثالث إلى تأمين دعمها من خلال الحماية، والمحسوبية، والانتماءات التقليدية، وليس عن طريق تعبئة الناس ذوى المركز الاجتماعىّ-الاقتصادىّ المشترك. ويجعل هذا من الصعب تنظيم العمل السياسىّ على أسس طبقية، ويمكِّن النُّخَب الحاكمة من الاحتفاظ بموقعها حتى عندما تواجهها الحاجة إلى تأمين الدعم الجماهيرىّ.

كذلك فإن ردود فعل المجموعات الاجتماعية-الاقتصادية السائدة على المطالب المتعلقة بمزيد من المساواة الاجتماعية والمشاركة السياسية ستكون حاسمة لمستقبل الديمقراطيات الهشة. وفى كثير من الأحيان، جرى ربط الزعزعة الاجتماعية والتعبئة السياسية الموسَّعة اللتين أحدثهما التغيير والنمو الاقتصاديان بالتدخل العسكرىّ لصالح مصالح فئوية مهدَّدة بالسياسات الديمقراطية. وقد وُجِد أن المَأْسَسَة السياسية توفر بعض الحماية ضد التحالف الرجعى بين القوات المسلحة والطبقة الوسطى، الأمر الذى يشير من جديد إلى أهمية أنْ تجتذب الأحزاب السياسية الجماهيرية الدعم من كل المناطق والأقسام الإثنية. وفى كثير من الأحيان استجاب التدخل العسكرىّ للصراع داخل الطبقة بإدارة الدولة لصالح هياكل اقتصادية واجتماعية أساسية بدتْ مهدَّدة بالعملية الديمقراطية، أو عن طريق الانحياز إلى زُمْرة من الطبقة

الوسطى (ربما مرتبطة بمجموعة إثنية محدَّدة) وتفكيك المؤسسات السياسية التى قامت زُمَر أخرى من خلالها بمَفْهَمَة مصالحها.

ويمكن أنْ تشمل الثقافة السياسية قِيَما معادية للديمقراطية توافق على مثل هذه الأنماط السلطوية للحكم، خاصة بين الطبقات التى تعتقد أن امتيازاتها مهدَّدة بتوزيع أوسع للسلطة السياسية. وما تزال هناك كثرة من الأمثلة التى تذكرنا بأن ملاك الأرض فى المناطق الريفية من العالم الثالث فى موقع يسمح لهم باستخدام قوات مسلحة ونظام قضائىّ فاسد لتفادى الإصلاح الزراعىّ.

التأثيرات الخارجية والديمقراطية

المدى الذى يكون فيه الاستقلال السياسىّ مقيَّدا بالسيطرة الخارجية على أجزاء من اقتصادِ بلدٍ، والهيكل الداخلىّ للسلطة المتأثر بالتبعية، يبقيان مهميْن فى سياسات العالم الثالث. وتدلّ قدرة بلدٍ على تأمين مساعدة أساسية مقابل شراء الأسلحة من مانح المساعدة، كما يبرهن مشروع **بيرجاو** Pergau الكهرو-هيدروليكىّ فى ماليزيا، على العلاقة المتغيرة بين المراكز المتروبولية وأقوى مستعمراتها السابقة. وعندما يتمّ استخدام تمويل المشروعات غير الاقتصادية كـ"حافز إضافىّ" لتأمين صفقات الأسلحة فى بلدان تكون فيها الحاجة إلى مساعدة التنمية أقل بكثير من بلدان كثيرة أخرى، يجرى توفير أساس اختبار أساسىّ لبعض الفرضيات المتصارعة فى الجدال بعد-الاستعمارىّ، خاصةً تلك الوثيقة الصلة باستقلال الحكومات فى التفاوض

مع بلدان أغنى والمستفيدين بمحصلات تلك المفاوضات داخل البلد المعنىّ في العالم الثالث.

وتتمثل مسألة أساسية بالنسبة للمستقبل في المدى الذي يمكن لبلدان العالم الثالث أنْ تنوِّع إليه اقتصاداتها وتخفِّض بذلك من الاعتماد على القِيَم المتقلِّبة لسلع قليلة عُرْضة للتقلُّب. وعلى سبيل المثال، خفضت إندونيسيا اعتمادها التصديرىّ على النفط والغاز من 80 في المائة في 1981 إلى 35 في المائة في 1989 عن طريق التنويع بالاستثمار في معادن أخرى وفي الأخشاب. وخفضت ماليزيا اعتمادها على المطاط والقصدير عن طريق تصنيع الصلب والسيارات والتحول إلى أكبر منتج في العالم للمعدات الإكترونية. وتقتضي تنمية كهذه استثمارا أجنبيا كبيرا من نوع سيجعل اقتصادا في العالم الثالث عُرْضة دائما لاستخلاص فائض عالي القيمة، وتفاوتات متعاظمة في الدخل بين الطبقات الصناعية والتجارية الجديدة وفقراء الريف، والدَّيْن الدوليّ المتزايد (الدَّيْن الخارجىّ لإندونيسيا الذي يصل إلى أكثر من 50 مليار دولار هو الأضخم في آسيا).

ويمكن أنْ تكون التبعية والطرفية مهمَّتَيْن لنجاح محاولات تقوية الديمقراطية. وقد وجد التحليل الإحصائىّ الذي يربط تدابير الدَّقْرَطة بتدابير التنمية الاقتصادية في 40 بلدا بين 1970 و 1998 أن البلدان التي في طرف الاقتصاد العالمىّ حققتْ من حيث الديمقراطية، وخاصة التمتع بحقوق الإنسان، أقل من البلدان الأقرب إلى المركز (Foweraker and Landman, 2004).

ويستمر التأثير على الهيكل الاجتماعىّ المحلىّ لتغلغل السوق العالمية في الاقتصادات السريعة النمو فى العالم الثالث فى إبــراز تَحَــدٍّ للمحلِّلــين السياسيِّين. فاستغلال العمال مقابل أجور منخفضة فى شروط عمل غير آمنة يتزايد. وقد قاومتْ بقوة حكومات فى العالم النــامى تستــضيف الــشركات المتعددة الجنسيات والصناعات المحلية التى تتسبب فى تلوُّث شديد وتهديدات لصحة الفقراء، مثل الهند والصين، الإقرار بحقوق المجتمعات المحلية فــى اتخاذ الإجراءات القانونية للحدّ من تدمير البيئة (على سبيل المثــال، خــلال القمة العالمية للأمم المتحدة بشأن البيئة فى 2002).

ومع زيادة أشكال اللامساواة من الصعب أنْ نفهم كيــف يمكــن أنْ تواصل الحكومات قمع المطالب المشروعة. وعلى حين أن هــذا يمكــن أنْ يكون ملائما لتجريدات مثل معدلات النمو ومستويات الإنتاج التــى رفعهــا استثمار بلدان متقدمة فى بلدان ناميــة، وبــصفة رئيــسية بلــدان آســيوية وأمريكية-لاتينية، فإن من المشكوك فيه مدى أنْ يكون هذا ملائما للناس فى المهن المنخفضة الأخرى والمناطق الهشة إيكولوجيًّا التى تجعل هذه البلــدان جذابة للاستثمار الأجنبىّ. وفى كثير من الأحيان كان التحريــر الاقتــصادىّ مصحوبا بتحرير سياسىّ محدود للغاية. والتحرير السياسىّ أقل أهمية بكثيــر من التحرير الاقتصادىّ بالنسبة للمستثمرين الأجانب الخاصِّين. ومــن هنــا أهمية مفاهيم ترتبط بالتبعية عند تحليل ســلوك المــصالح الأجنبيــة داخــل المجتمع النامى والآخذ فى التصنيع، وعلاقات هــذه المــصالح بالمــصالح المحلية، خاصةً طبقة رجال الأعمال المحلية والنُّخَــب الــسياسية، والنتــائج المنطقية لهذه العلاقات على الفقراء الحضريِّين والريفيِّين.

ببليوجرافيا

Abernethy, D. B. (1971) 'Bureaucracy and economic development in Africa', *The African Review*, vol. 1, no. 1.

Abrahamson, M. (1978) *Functionalism*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

Adam, H. M. (1994) 'Formation and recognition of new states: Somaliland in contrast to Eritrea', *Review of African Political Economy*, no. 59.

Adam, H. M. (1995) 'Somalia: a terrible beauty being born?', in I. W. Zartman (ed.), *Collapsed States. The Disintegration of Legitimate Authority*. London: Lynne Rienner Publishers.

Adamolekun, L. (2002) 'Africa's evolving career civil service systems: three challenges - state continuity, efficient service delivery and accountability'. *International Review of Administrative Sciences*, vol. 68, no. 3.

Agbese, P.O. and G.K. Kieh (eds) (2007) *Reconstituting the State in Africa*, Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Ake, C. (1974) 'Modernisation and political instability: a theoretical explanation', *World Politics*, vol. 26, no. 4.

Ake, C. (1975) 'A definition of political stability'. *Comparative Politics*, vol. 7, no. 2. Alavi, H. (1971) 'The crisis of nationalities and the state in Pakistan', *Journal of Contemporary Asia*, vol. 1, no. 3.

Alavi, H. (1972) 'The state in post-colonial societies: Pakistan and Bangladesh'. *New Left Review*, no. 74.

Alavi, H. (1990) 'Authoritarianism and legitimation of state power in Pakistan', in S. K. Mitra (ed.), *The Post-Colonial State in Asia: Dialectics of Politics and Culture.* London: Harvester Wheatsheaf.

Almond, G. A. (1960) 'Introduction', in G. A. Almond and J. Coleman (eds), *The Politics of the Developing Areas.* Princeton: Princeton University Press.

Almond, G. A. (1963) 'Political systems and political change', *American Behavioural Scientist,* vol. 6, no. 10.

Almond, G. A. (1965) 'A developmental approach to political systems', *World Politics,* vol. 17, no. 1.

Almond, G. A. (1987) 'The development of political development', in M. Weiner and S. P. Huntington (eds), *Understanding Political Development.* Boston: Little, Brown.

Almond, G. A. and G. B. Powell (1966) *Comparative Politics: A Developmental Approach.* Boston: Little, Brown.

Almond, G. A. and S. Verba (1963) *The Civic Culture: Political Attitudes and Decomocracy in Five Nations.* Princeton: Princeton University Press.

Amin, S. (1982) 'The disarticulation of economy within "developing societies"', in H. Alavi and T. Shanin (eds), *Introduction to the Sociology of 'Developing Societies'.* London: Macmillan.

Anderson, C. W., F. R. von der Mehden and C. Young (1974) *Issues of Political Development,* 2nd edn. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

Anglade, C. (1994) 'Democracy and the rule of law in Latin America', in I. Budge and D. McKay (eds), *Developing Democracy.* London: Sage.

Antunes, R. (2003) 'Trade unions and struggles', in R. H. Chilcote (ed.), *Development in Theory and Practice: Latin American Perspecives,* Lanham, MD: Rowan & Littlefield.

Apter, D. andC. G. Rosberg(1994) 'Changing African Perspectives', in Apter and Rosberg (eds), *Political Development and the New Realism in Sub-Saharan Africa.* Charlottesville, VA: University Press of Virginia.

Argyriades, D. (2007) ' "Resisting change": some critical remarks on contemporary narratives about reform', in D. Argyriades, O. P. Dwivedi and J. G Jabbra (eds.) *Public Administration in Transition. A Fifty-Year Trajectory Worldwide.* London: Vallentine Mitchell.

Ayoob, M. (1996) 'State-making, state breaking and state failure: explaining the roots of "Third World" insecurity', in L. van de Goor, K. Rupesinghe and P. Sciarone (eds), *Between Development and Destruction: An Enquiry into the Causes of Conflict in Post-Colonial States.* London: Macmillan.

Baburkin, S., A. C. Danopoulos, R. Giacalone and E. Moreno (1999) 'The 1992 coups attempts in Venezuela: causes and failure', *Journal of Political and Military Sociology,* vol. 27, no. 1.

Balogun, M. J. (2002) 'The democratization and development agenda and the African civil service: issues resolved or matters arising?', *International Review of Administrative Sciences,* vol. 68, no. 4.

Banuazizi, A. (1987) 'Socio-psychological approach to political development', in M. Weiner and S. Huntington (eds), *Understanding Political Development.* Boston: Little, Brown.

Baran, P. A. (1957) *The Political Economy of Growth.* New York: Monthly Review Press.

Barratt Brown, M. (1963) *After Imperialism.* London: Heinemann.

Batley, R. (2002) 'The changing role of the state in development', in V. Desai and R. B. Potter (eds), *The Companion to Development Studies.* London: Arnold.

Bauer, P. (1971) *Dissent on Development.* London: Weidenfeld & Nicolson.

Bauer, P. (1981) *Equality: The Third World and Economic Delusion.* London: Weidenfeld & Nicolson.

Becker, D. G. and R. L. Sklar (1987) 'Why post-imperialism?', in D. G. Becker, J. Frieden, S. P. Schatz and R. L. Sklar (eds), *Post-Imperialism. International Capitalism and Development in the Late Twentieth Century.* London: Lynne Rienner Publishers.

Berger, M. (1994) 'The end of the "Third World"?', *Third World Quarterly,* vol. 15, no. 2.

Berger, M. (2004) 'After the Third World? History, destiny and the fate of Third Worldism', *Third World Quarterly,* vol. 25, no. 1.

Berman, B. (1974) 'Clientelism and neocolonialism: centre-periphery relations and political development in African states', *Studies in Comparative International Development,* vol. 9, no. 1.

Berman, B. (1984) 'Structure and process in the bureaucratic states of colonial Africa', *Development and Change*, vol. 15, no. 2.

Bermeo, N. (1997) *The Power of the People*, Working Paper 1997/97, Madrid: Juan March Institute.

Bernstein, H. (1979) 'Sociology of underdevelopment vs. sociology of development', in D. Lehmann (ed.), *Development Theory: Four Critical Studies*. London: Frank Cass.

Bernstein, H. (1982) 'Industrialisation, development and dependence', in H. Alavi and T. Shanin (eds), *Introduction to the Sociology of 'Developing Societies'*. London: Macmillan.

Birch, A. H. (1978) 'Minority nationalist movements and theories of political integration', *World Politics*, vol. 30, no. 2.

Bisley, N. (2007) *Rethinking Globalization*. Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Bjorkman, J. W. and K. Mathur (1996) 'India', in J. Blondel and M. Cotta (eds), *Party and Government: An Inquiry into the Relationship between Governments and Supporting Parties in Liberal Democracies*. London: Macmillan.

Blanco, L. and R. Grier (2007) 'Long live democracy: the determinants of political instability in Latin America', Department of Economics Working Paper, University of Oklahoma.

Bland, D. L. (1999) 'A unified theory of civil-military relations', *Armed Forces and Society*, vol. 26, no. 1.

Blank, J. (2005) 'Democratization and development', in D. T. Hagerty (ed.), *South Asia in World Politics,* Lanham, MD: Rowan & Littlefield.

Blomstrom, M. and B. Hettne (1984) *Development Theory in Transition.* London: Zed Books.

Bodenheimer, S. (1971) 'Dependency and imperialism: the roots of Latin American underdevelopment', in K. Fann and D. Hodges (eds), *Readings in United States Imperialism.* Boston: Porter Sargent.

Bowornwathana, B. (2000) 'Governance reform in Thailand: questionable assumptions, uncertain outcomes', *Governance: An International Journal of Policy and Administration,* vol. 13, no. 3.

Brass, P. R. (1991) *Ethnicity and Nationalism: Theory and Comparison.* London: Sage Publications.

Brecher, M. (1963) 'Political instability in the new states of Asia', in H. Eckstein and D. E. Apter (eds), *Comparative Politics: A Reader.* New York: Free Press.

Bretton, H. L. (1973) *Power and Politics in Africa.* London: Longman.

Brewer, A. (1980) *Marxist Theories of Imperialism: A Critical Survey.* London: Routledge & Kegan Paul.

Brinkerhoff. D. W. (2000) 'Democratic governance and sectoral policy reform: tracing linkages and exploring synergies', *World Development,* vol. 28, no. 4.

Brinkerhoff, D. W. and A. A. Goldsmith (2002) *Clientelism, Patrimonialism and Democratic Governance.* Cambridge, MA: Abt Associates Inc.

Brown, D. (1989) 'Ethnic revival: perspectives on state and society', *Third World Quarterly*, vol. 11, no. 4.

Brown, D. (2000) *Contemporary Nationalism: Civic, Ethnocultural and Multicultural Politics*. London: Routledge.

Brown, D. (2006) 'Contending nationalisms in South-East Asia', in G. Delanty and K. Kumar (eds), *The SAGE Handbook of Nations and Nationalism*. London: Sage Publications.

Bulloch, J. and H. Morris (1993) *No Friends but the Mountains: The Tragic History of the Kurds*. Harmondsworth: Penguin.

Cammack, P. (1997) *Capitalism and Democracy in the Third World: The Doctrine for Political Development*. London: Leicester University Press.

Cammack, P., D. Pool and W. Tordoff (1993) *Third World Politics: A Comparative Introduction*, 2nd edn. London: Macmillan.

Carbone, G. M. (2003) 'Political parties in a "no-party democracy". Hegemony and opposition under "Movement democracy" in Uganda', *Party Politics*, vol. 9, no. 4.

Cardoso, F. H. (1973) 'Associated-dependent development: theoretical and practical implications', in A. Stepan (ed.), *Authoritarian Brazil: Origins, Policies and Future*. New Haven, CN: Yale University Press.

Carey, S. C. (2002) 'A comparative analysis of political parties in Kenya, Zambia and the Democratic Republic of Congo', *Democratization*, vol. 9, no. 3.

Carnoy, M. (1984) *The State and Political Theory*. Princeton: Princeton University Press.

Carothers, T. (2002) 'The end of the transition paradigm', *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 1.

Castells, M. (1992) 'Four Asian Tigers with a dragon head: a comparative analysis of the state, economy and society in the Asian Pacific rim', in R. Appelbaum and J. Henderson (eds), *States and Development in the Asian Pacific Rim*, Newbury Park, CA: Sage.

Castles, F. G. (1974) 'Political stability and the dominant image of society', *Political Studies*, vol. 22, no. 3.

Castron, C. (2002) 'The military and politics in Brazil, 1964-2000', in K. Koonings and D. Kruijt (eds), *Political Armies. The Military and Nation Building in the Age of Democracy*, London: Zed Books.

Chadda, M. (2000) *Building Democracy in South Asia, India, Nepal, Pakistan*. London: Lynne Rienner.

Chaliand, G. (1980) 'Introduction', in G.Chaliand (ed.), *People Without a Country: The Kurds and Kurdistan*, London: Zed Press.

Charlton, R. (1981) 'Plus ca change ... a review of two decades of theoretical analysis of African *coups d'etaf, Culture et Developpement*, vol. 13, no. 2.

Chibber. V. (2002) 'Bureaucratic rationality and the developmental state', *American Journal of Sociology*, vol. 107, no. 4.

Chiriyankandath, J. (1994) 'The politics of religious identity: a comparison of Hindu nationalism and Sudanese Islamism', *Journal of Commonwealth and Comparative Politics*, vol. 32, no. 1.

Chowdhury, N. and B. J. Nelson (1994) 'Redefining politics: patterns of women's political engagement from a global perspective', in B. J. Nelson and N. Chowdhury (eds), *Women and Politics Worldwide*. New Haven, CN: Yale University Press.

Chu, Y.-H. (2001) 'The legacy of one-party hegemony in Taiwan', in L. Diamond and R. Gunther (eds), *Political Parties and Democracy*. Baltimore: The Johns Hopkins University Press.

Clague, C, P. Keefer, S. Knack and M. Olson (1997) 'Democracy, autocracy and the institutions supportive of economic growth', in C. Clague (ed.), *Institutions and Economic Development: Growth and Governance in Less-Developed and Post Socialist States*. Baltimore: The Johns Hopkins University Press.

Clapham, C. (1982) 'Clientelism and the state', in C. Clapham (ed.), *Private Patronage and Public Power: Political Clientelism in the Modern State*. London: Frances Pinter.

Clapham, C. (1985) *Third World Politics: An Introduction*. London: CroomHelm.

Clark, J. F. (2007) 'The decline of the African military coup', *Journal of Democracy*, vol. 18, no. 3.

Clay, J. W. (1989) 'Epilogue: the ethnic future of nations', *Third World Quarterly*, vol. 11, no. 4.

Coakley, J. (1993) 'The territorial management of ethnic conflict', *Regional Politics and Policy,* vol. 3, no. 1.

Cohen, B. J. (1973) *The Question of Imperialism: The Political Economy of Dominance and Dependence.* New York: Basic Books.

Coleman, J. S. (1954) 'Nationalism in Tropical Africa', *American Political Science Review,* vol. 48, no. 2.

Coleman, J. S. (1960) 'Conclusion: the political systems of the developing areas', in G. A. Almond and J. Coleman (eds), *The Politics of the Developing Areas.* Princeton: Princeton University Press.

Coleman, J. S. and C. G. Rosberg (eds) (1964) *Political Parties and National Integration in Tropical Africa.* Los Angeles: University of California Press.

Collier, D. (1979) 'The BA model: synthesis and priorities for future research', in D. Collier (ed.), *The New Authoritarianism in Latin America.* Princeton: Princeton University Press.

Compton, R. W. (2000) *East Asian Democratization. Impact of Globalization, Culture and Economy,* London: Praeger.

Connor, W. (1973) 'The politics of ethnonationalism', *Journal of International Affairs,* vol. 27, no. 1.

Connor, W. (1988) 'Ethnonationalism', in M. Weiner and S. P. Huntington (eds), *Understanding Political Development.* Boston: Little, Brown.

Coppedge, M. (2001) 'Political Darwinism in Latin America's lost decade', in L. Diamond and R. Gunther (eds), *Political Parties and Democracy*. Baltimore: The Johns Hopkins University Press.

Craske, N. (1999) *Women and Politics in Latin America.* New Brunswick, NJ: Rutgers University Press.

Creevy, L., P. Ngomo and R. Vengroff (2005) 'Party politics and different paths to democratic transitions: a comparison of Benin and Senegal', *Party Politics*, vol. 11, no. 4.

Crow, B. (1990) 'The state in Bangladesh: the extension of a weak state', in S. K. Mitra (ed.), *The Post-Colonial State in Asia. Dialectics of Politics and Culture.* London: Harvester Wheatsheaf.

Dahl, R. (1971) *Polyarchy: Participation and Opposition.* New Haven, CN: Yale University Press.

Dalton, R J. and S. Weldon (2007) 'Partisanship and party system institutionalization', *Party Politics*, vol. 13, no. 2.

Danapoulos, C. and D. Zirker (2006) 'Governability and contemporary forms of military intervention: expanding Ecuadorian and Turkish models', *Journal of Security Sector Management*, vol. 4, no. 1.

Davies, J. C. (1972) 'Toward a theory of revolution', in D. H. Wrong and H. L. Gracey (eds) *Readings in Introductory Sociology*, 2nd edn. London: Collier- Macmillan.

Davin, D. (1996) 'Chinese women: media concerns and the politics of reform', in H. Afshar (ed.), *Women and Politics in the Third World.* London: Routledge.

de Kadt, E. (2002) 'The military in politics: old wine in new bottles', in K. Koonings and D. Kruijt (eds), *Political Armies. The Military and Nation Building in the Age of Democracy*. London: Zed Books.

Debray, R. (1967) 'Problems of revolutionary strategy in Latin America', *New Left Review*, no. 45.

Denoeux, G. (2002) 'The forgotten swamp: navigating political Islam', *Middle East Policy*, vol. 9, no. 2.

Diamond, L. (1988) 'Introduction: roots of failure, seeds of hope', in L. Diamond. J. J. Linz and S. M. Lipset (eds), *Democracy in Developing Countries*, vol. 2. *Africa*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers.

Diamond, L. (1989) 'Introduction: persistence, erosion, breakdown and renewal', in L. Diamond, J. J. Linz and S. M. Lipset (eds), *Democracy in Developing Countries*, vol. 3, *Asia*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers.

Diamond, L. (1992) 'Economic development and democracy reconsidered', in G. Marks and L. Diamond (eds), *Re-examining Democracy: Essays in Honor of Seymour Martin Lipset*. London: Sage.

Diamond, L. (1993a) 'Causes and effects', in L. Diamond (ed.), *Political Culture and Democracy in Developing Countries*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers.

Diamond, L. (1993b) 'Introduction: political culture and democracy', in L. Diamond (ed.), *Political Culture and Democracy in Developing Countries*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers.

Diamond, L. (1996) 'Is the Third Wave over?', *Journal of Democracy*, vol. 7, no. 3.

Diamond, L. (1997a) *Civil Society and the Development of Democracy*, Working Paper 1997/101. Madrid: Juan March Institute.

Diamond, L. (1997b) 'Introduction: in search of consolidation', in L.Diamond, M.F.Plattner, Y. Chu and H. Tien (eds), *Consolidating the Third Wave Democracies: Themes and Perspectives*, Baltimore, The Johns Hopkins University Press.

Diamond, L. (1998) *Political Culture and Democratic Consolidation*, Working Paper 1998/118. Madrid: Juan March Institute.

Diamond, L. and J. J. Linz (1989) 'Introduction: politics, society and democracy in Latin America', in L. Diamond, J. J. Linz and S. M. Lipset (eds), *Democracy in Developing Countries*, vol. 4, *Latin America*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers.

Diamond, L., J. J. Linz and S. M. Lipset (eds) (1990) 'Introduction: comparing experiences with democracy', in L. Diamond, J. J. Linz and S. M. Lipset (eds), *Politics in Developing Countries. Comparing Experiences with Democracy*. London: Lynne Rienner Publishers.

Dirlik, A. (2004) 'Spectres of the Third World: global modernity and the end of the three worlds', *Third World Quarterly*, vol. 25, no. 1.

Dix, R. H. (1992) 'Democratisation and the institutionalisation of Latin American political parties', *Comparative Political Studies*, vol. 24, no. 4, January.

Dos Santos, T. (1973) 'The crisis of development theory and the problem of dependence in Latin America', in H. Bernstein (ed.), *Underdevelopment and Development.* Harmondsworth: Penguin.

Dowse, R. E. (1966) 'A functionalist's logic', *World Politics,* vol. 18, no. 4.

Dowse, R. E. (1969) "The military and political development', in C. Leys (ed.) *Politics and Change in Developing Countries.* Cambridge: Cambridge University Press.

Eckstein, H. (1982) 'The idea of political development: from dignity to efficiency', *World Politics,* vol. 34, no. 4.

Eisenstadt, S. N. (1966) *Modernisation: Protest and Change.* Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

Eisenstadt, S. N. and L. Roniger (1981) 'The study of patron-client relations and recent developments in sociological theory'. in S. N. Eisenstadt and R. Lemarchand (eds), *Political Clientelism. Patronage and Development.* London: Sage.

Emmanuel, A. (1974) 'Myths of development versus myths of underdevelopment', *New Left Review,* no. 85.

Emmanuel, A. (1976) 'The multinational corporations and the inequality of development', *International Social Science Journal,* vol. 28, no. 4.

Enloe, C. H. (1973) *Ethnic Conflict and Political Development.* Boston: Little, Brown.

Enloe, C. H. (1976) 'Central governments' strategies for coping with separatist movements', in W. H. Morris-Jones (ed.), *The Politics of*

Separatism, Collected Seminar Papers no. 19. London: University of London Institute of Commonwealth Studies.

Eriksen, T. H. (1993) *Ethnicity and Nationalism. Anthropological Perspectives*. London: Pluto Press.

Ersson, S. and J. E. Lane (1996) 'Democracy and development: a statistical exploration', in A. Leftwich (ed.), *Democracy and Development. Theory and Practice*. Cambridge: Polity Press.

Evans, P.B. (1995) *Embedded Autonomy. States and Industrial Transformation*, Princeton NJ: Princeton University Press.

Evans, P. B., D. Rueschmeyer and T. Skocpol (eds) (1985) *Bringing the State Back In*. Cambridge: Cambridge University Press.

Farsoun, S. K. and N. H. Aruri (2006) *Palestine and the Palestinians. A Social and Political History*. Boulder: Westview Press.

Fayemi, J. (2002) 'Entrenched militarism and the future of democracy in Nigeria', in K. Koonings and D. Kruijt (eds), *Political Armies. The Military and Nation Building in the Age of Democracy*. London: Zed Books.

Feardon, J. D. and D. D. Laithi, (2003) 'Ethnicity, insurgency, and civil war', *American Political Science Review*, vol. 97, no.l.

Filali-Ansary, A. (2003) 'The challenge of secularization', in L. Diamond, M. F. Plattner and D. Brumberg (eds), *Islam and Democracy in the Middle East*. Baltimore: The Johns Hopkins University Press.

Finer, S. E. (1962) *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics*. London: Pall Mall Press.

Finer, S. E. (1974) *Comparative Government.* Harmondsworth: Penguin.

First, R. (1972) *The Barrel of a Gun: Political Power in Africa and the Coup d'Etat.* Harmondsworth: Penguin.

Fitch, J. S. (1998) *The Armed Forces and Democracy in Latin America.* Baltimore: The Johns Hopkins University Press.

Foster-Carter, A. (1976) 'From Rostow to Gunder Frank: conflicting paradigms in the analysis of underdevelopment', *World Development,* vol. 4, no. 3.

Foweraker, J. and T. Landman (2004) 'Economic development and democracy revisited: why dependency theory is not yet dead', *Democratization,* vol. 11, no. 1.

Fox, J. (1994) 'The difficult transition from clientelism to citizenship', *World Politics,* vol. 46, no. 2.

Frank, A. G. (1966) "The development of underdevelopment', *Monthly Review,* vol. 18, no. 4.

Frank, A. G. (1969a) *Capitalism and Underdevelopment in Latin America: Historical Studies of Chile and Brazil.* London: Monthly Review Press.

Frank, A. G. (1969b) *Latin America: Underdevelopment or Revolution. New York:* Monthly Review Press.

Frank, A. G. (1972a) 'Economic dependence, class structure and underdevelopment policy', in J. D. Cockcroft, A. G. Frank and D. L. Johnson (eds), *Dependence and Underdevelopment. Latin America's Political Economy.* New York: Doubleday.

Frank, A. G. (1972b) 'Sociology of development and the underdevelopment of sociology', in J. D. Cockcroft, A. G. Frank and D. L. Johnson (eds), *Dependence and Underdevelopment: Latin America's Political Economy.* New York: Doubleday.

Frazer, J. (1995) 'Conceptualising civil-mihtary relations during democratic transition', *Africa Today,* vol. 42, nos 1-2.

Freedman, A. L. (2006) *Political change and Consolidation. Democracy's Rocky Road in Thailand, Indonesia, South Korea and Malaysia.* Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Freedom House (2001) *Freedom in the World: Political Rights and Civil Liberties 2000-2001.* New York: Freedom House.

Freedom House (2007) *Countries at the Crossroads 2007,* www.freedomhouse.org

Freedom House (2008a) *Freedom in the World 2007.* New York: Freedom House.

Freedom House (2008b) *Global Press Freedom 2008. A Year of Global Decline.* New York: Freedom House

Fritzen, S. (2007) 'Discipline and democratize: patterns of bureaucratic accountability in Southeast Asia', *International Journal of Public Administration,* vol. 30, nos. 12-14.

Fukuyama, F. (1992) *The End of History and the Last Man,* New York: The Free Press.

Gasiorowski, M. J. (1998) 'Macro-economic conditions and political in t Hr an empirical analysis', *Studies in Comparative International Development*, *vol.* 33, no. 3.

Gates, S., H. Hegre, M. P. Jones, and H. Strand (2006) 'Institutional inconsiste and political instability: polity duration 1900-2000', *American Journal of Political Science*, vol. 50, no. 4.

Ghai, Y. (2000) 'Ethnicity and autonomy: a framework for analysis' in Y Ghai (ed.), *Autonomy and Ethnicity: Negotiating Competing Claims in Multi-ethnic States*. Cambridge: Cambridge University Press.

Ghassemlou, A. R. (1980) 'Kurdistan in Iran', in G. Chaliand (ed), *People Without a Country*. London: Zed Press.

Gill, G. (2000) *The Dynamics of Democratization. Elites, Civil Society and the Transition Process*. Basingstoke: Macmillan.

Goldstone, J. A., R. H. Bates, T. R. Gurr, M. Lustik, M. G. Marshall, J. Ulfelder and M. Woodward, (2005) 'A global forecasting model of political instability' Paper presented to the Annual Meeting of the American Political Science Association, Washington, 1-4 September.

Goldstone, J. A., T. R. Gurr and F. Moshiri (eds) (1991) *Revolutions of the Late Twentieth Century*. Boulder, CO: Westview Press.

Goodwin, J. and T. Skocpol (1989) 'Explaining revolutions in the contemporary Third World', *Politics and Society*, vol. 17, no. 4.

Goulbourne, H. (1979) 'Some problems of analysis of the political in backward capitalist social formations', in H. Goulbourne (ed.), *Politics and State in the Third World*. London: Macmillan.

Gourevitch, P. A. (1979) 'The re-emergence of "peripheral nationalisms": some comparative speculations on the spatial distribution of political leadership and economic growth', *Comparative Studies in Society and History*, vol. 21. no. 2.

Government of Tibet in Exile (1996) *Tibet: Proving Truth From Facts.* London: The Office of Tibet. www.tibet.com/WhitePaper

Graham, B. D. (1993) *Representation and Party Politics: A Comparative Perspective.* Oxford: Blackwell Publishers.

Griffin, K. and J. Gurley (1985) 'Radical analyses of imperialism, the Third World, and the transition to socialism: a survey article', *Journal of Economic Literature*, vol. 23, no. 3.

Griffiths, R. J. (1996) 'Democratisation and civil military relations in Namibia, South Africa and Mozambique', *Third World Quarterly*, vol. 17, no. 3, September.

Grugel, J. (2002) *Democratization. A Critical Introduction.* Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Gunther, R. and L. Diamond (2001) 'Types and functions of parties', in L. Diamond and R. Gunther (eds), *Political Parties and Democracy,* Baltimore: The Johns Hopkins University Press.

Gurr, T. R. and B. Harff (1994) *Ethnic Conflict in World Politics.* Boulder, CO: Westview Press.

Haggard, S. (1990) *Pathways from the Periphery: The Politics of Growth in the Newly Industrializing Countries.* Ithaca, NY: Cornell University Press.

Hah, C. and J. Martin (1975) 'Towards a synthesis of conflict and integration theories of nationalism', *World Politics*, vol. 27, no. 3, April.

Hammouya, M. (1999) *Statistics on Public Sector Employment: Methodology, Structures and Trends.* Geneva: International Labour Office.

Haque, M. S. (1999) 'Relationship between citizenship and public administration: a reconfiguration', *International Review of Administrative Sciences*, vol. 65, no. 3.

Haque, M. S. (2007) 'Theory and practice of public administration in Southeast Asia: traditions, directions, and impacts', *International Journal of Public Administration*, vol. 30, nos. 12—14.

Harris, N. (1970) 'The revolutionary role of the peasants', *International Socialism*, no. 41, December—January.

Haruna, P. F. (2003) 'Reforming Ghana's public service: issues and experiences in comparative perspective', *Public Administration Review*, vol. 63, no. 3.

Haufman, R. (1997) *The Next Challenge for Latin America*, Working Paper 1997/108. Madrid: Juan March Institute.

Hawes, G. and H. Liu (1993) 'Explaining the dynamics of the Southeast Asian political economy', *World Politics*, vol. 45, no. 4.

Hawthorne, G. (1992) 'Sub-Saharan Africa', in D. Held (ed.), *Prospects for Democracy. North, South, East, West.* Cambridge: Polity Press.

Haynes, J. (1993) *Religion in Third World Politics.* Buckingham: Open University Press.

Haynes, J. (1999) 'Conclusion', in Haynes (ed.), *Religion, Globalization and Political Culture in the Third World.* London: Macmillan.

Haynes, J. (2001) *Democracy in the Developing World.* Cambridge: Polity Press.

Haynes, J. (2003) 'Democratic consolidation in Africa: the problematic case of Ghana', *Commonwealth and Comparative Politics,* vol. 41, no. 1.

Heady, F. (1959) 'Bureaucratic theory and comparative administration', *Administrative Science Quarterly,* vol. 3, no. 4.

Hechter, M. (1975) *Internal Colonialism: The Celtic Fringe in British National Development, 1536-1966.* London: Routledge & Kegan Paul.

Hechter, M. (1985) 'Internal colonialism revisited', in E. A. Tiryakian and R. Rogowski (eds), *New Nationalisms of the Developed West.* London: Allen & Unwin.

Hechter, M. (2000) *Containing Nationalism.* Oxford: Oxford University Press.

Hechter, M., T. Kuyucu and A. Sacks (2006) 'Nationalism and direct rule', in G. Delanty andK. Kumar (eds), *The SAGE Handbook of Nations and Nationalism,* London: Sage Publications.

Heeger, G. A. (1973) 'Bureaucracy, political parties and political development', *World Politics,* vol. 25, no. 4.

Hein, W. and K. Stenzel (1979) "The capitalist state and underdevelopment in Latin America: the case of Venezuela', in H. Goulbourne (ed.), *Politics and State in the Third World.* London: Macmillan.

Held, D. and A. McGrew (2000) 'The great globalization debate: an introduction', in D. Held and A. McGrew (eds), *The Global Transformation Reader. An Introduction to the Globalization Debate.* Cambridge: Polity Press.

Held, D., A. McGrew, D. Goldblatt and J. Perraton (1999) *Global Transformations: Politics, Economics and Culture.* Cambridge: Polity Press.

Helliwell, J. F. (1994) 'Empirical linkages between democracy and economic growth', *British Journal of Political Science,* vol. 24, no. 2.

Henderson, J. and R. Appelbaum. (1992) 'Situating the state in the East Asian development process' in R. Appelbaum and J. Henderson (eds) *St Development in the Asian Pacific Rim.* Newbury Park, CA: Sage.

Hensman, R. (1996) "The role of women in the resistance to political authoritarianism in Latin America and South Asia', in H. Afshar (ed.) *Women andPolH ' in the Third World.* London: Routledge.

Herbst, J. (1990) 'The structural adjustment of politics in Africa', *World Development,* vol. 18, no. 7.

Hernandez, L. and J. Fox (1995) 'Mexico's difficult democracy: grassroots movements, NGOs, and local government', in C. A. Reilly

(ed.), *New Paths to Democratic Development in Latin America.* London: Lynne Rienner Publishers.

Higgott, R. A. (1978) 'Competing theoretical perspectives on development and underdevelopment', *Politics*, vol. 13, no. 1.

Higgott, R. A. (1983) *Political Development Theory: The Contemporary Debate.* London: Croom Helm.

Hilary, J. (2004) *Profiting From Poverty. Privatisation, Consultants, DFID, and Public Services.* London: War on Want.

Hilliard, V. G. and H. F. Wissink, (1999) 'Alternative administration: a southern African perspective', in K. M. Henderson and O. P. Dwivedi (eds), *Bureaucracy and the Alternatives in World Perspective*, Basingstoke: Macmillan.

Hirschmann, D. (1981) 'Development or underdevelopment administration?: a further "deadlock"', *Development and Change*, vol. 12, no. 4.

Hirst, P. and G. Thompson (1999) *Globalisation in Question: The International Economy and the Possibilities of Governance*, 2nd edn. Cambridge: Polity Press.

Hodder-Williams, R. (1984) *An Introduction to the Politics of Tropical Africa.* London: Allen & Unwin.

Holt, R. T. and J. E. Turner (1966) *The Political Basis of Economic Development.* Princeton, NJ: D. Van Nostrand Co.

Holt, R. T. and J. E. Turner (1972) 'The methodology of comparative research', in R. T. Holt and J. E. Turner (eds), *The Methodology of Comparative Research.* New York: Free Press.

Hoogvelt, A. M. M. (1978) *The Sociology of Developing Societies,* 2nd edn. London: Macmillan.

Hoogvelt, A. M. M. (1982) *The Third World in Global Development.* London: Macmillan.

Horowitz, D. L. (1985) *Ethnic Groups in Conflict.* Berkeley, CA: University of California Press.

Horowitz, D. L. (1994) 'Democracy in divided societies', in L. Diamond and M. F. Plattner (eds), *Nationalism, Ethnic Conflict and Democracy.* Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Howell, J., A. Ishkanian, E. Obadare, H. Seckinelgin and M. Glasius (2006) *The Backlash against Civil Society in the Wake of the Long War on Terror.* Civil Society Working Paper No. 26. London: Centre for Civil Society, London School of Economics and Political Science.

HRW (2005) 'Entrenching impunity. Government responsibility for international crimes in Darfur', *Human Rights Watch,* vol. 17, no. 17(A).

HRW (2008) *Collective Punishment. War Crimes and Crimes Against Humanity in the Ogaden Area of Ethiopia's Somali Region.* New York: Human Rights Watch.

Huber, E., D. Rueschemeyer and J. D. Stephens (1993) 'The impact of economic development on democracy', *Journal of Economic Perspectives*, vol. 7, no. 3.

Huff, W. G., G. Dewit and C. Oughton (2001) 'Building the developmental state: achieving economic growth through co-operative solutions: a comment on bringing politics back in', *Journal of Development Studies*, vol. 38, no. 1.

Hughes, O. E. (1998) *Public Management and Administration: An Introduction*, 2nd edn. London: Macmillan.

Hulme, D. and M. Turner (1990) *Sociology and Development: Theories, Policies and Practices*. London: Harvester Wheatsheaf.

Huntington, S. R (1957) *The Soldier and the State: The Theory and Practice of Civil-Military Relations*, Cambridge, MA: Harvard University Press.

Huntington, S. R (1965) 'Political development and political decay', *World Politics*, vol. 17, no. 2.

Huntington, S. P. (1968) *Political Order in Changing Societies*. New Haven, CN: Yale University Press.

Huntington, S. P. (1971) 'The change to change', *Comparative Politics*, vol. 3, no. 2.

Huntington, S. P. (1984) 'Will more countries become democratic?', *Political Science Quarterly*, vol. 99, no. 2.

Huntington, S. P. (1987) 'The goals of development', in M. Weiner and S. P. Huntington (eds), *Understanding Political Development.* Boston: Little, Brown.

Huntington, S. P. (1991) *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century.* Norman: University of Oklahoma Press.

Huntington, S. P. (1995) 'Reforming civil-military relations', *Journal of Democracy,* vol. 6, no. 4.

Huntington, S. P. (1996) *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order,* New York: Simon & Schuster.

Huntington, S. P. and J. I. Dominguez (1975) 'Political development', in R I. Greenstein and N. W. Polsby (eds), *Micropolitical Theory,* Handbook of Political Science, vol. 3. Reading, MA: Addison-Wesley.

Hurwitz, L. (1973) 'Contemporary approaches to political stability', *Comparative Politics.* vol. 3, no. 3.

Hyden, G. (2006) *African Politics in Comparative Perspective,* Cambridge: Cambridge University Press.

Hymer, S. (1982) "The multinational corporation and the law of uneven development', in H. Alavi and T. Shanin (eds), *Introduction to the Sociology of 'Developing Societies'.* London: Macmillan.

ICFTU (2006) *Annual Survey of Trade Union Rights Violations.* Brussels: International Confederation of Free Trade Unions.

Ikelegbe, A. (2001) 'Civil society, oil and conflict in the Niger Delta region of Nigeria: ramifications of civil society for a regional resource struggle', *Journal of Modern African Studies*, vol. 39, no. 3.

ILO (2007) 'Employment by sector', Geneva: International Labour Organization www.ilo.org/public/employment/strat/kilm.pdf

Inglehart, R. and C. Welzel (2005) *Modernization, Cultural Change and Democracy*, Cambridge: Cambridge University Press.

Islam, N. (2004) '*Sifarish*, sycophants, power and collectivism: administrative culture in Pakistan', *International Review of Administrative Sciences*, vol. 70, no. 2.

Jackman, R. W. (1978) 'The predictability of *coups d'etat:* a model with African data', *American Political Science Review*, vol. 72, no. 4.

Jackman, R. W. (1986) 'Explaining African *coups d'etaf*, *American Political Science Review*, vol. 80, no. 1.

Jacoby, U. (2007) 'Getting together. The new partnership between China and Africa for aid and trade', *Finance and Development*, vol. 44, no. 2.

Jahan, R. (1973) *Pakistan: Failure in National Integration*. New York: Columbia University Press.

Jain. R. B. (1992) 'Bureaucracy, public policy and socio-economic development', in H. K. Asmerom, R. Hope and R. B. Jain (eds), *Bureaucracy and Development Policies in the Third World*. Amsterdam: VU University Press.

Janowitz, M. (1970) *Political Conflict. Essays in Political Sociology*. Chicago: Quadrangle Books.

Jansen, K. (2001) 'Thailand, the making of a miracle?', *Development and Change*, vol. 32, no. 2.

Jaquette, J. S. (2001) 'Regional differences and contrasting views', *Journal of Democracy*, vol. 12, no. 3.

Jessop, R. (1977) 'Recent theories of the capitalist state', *Cambridge Journal of Economics*, vol. 1, no. 4.

Johnson, T. H., R. O. Slater and P. McGowan (1986) 'Explaining African military *coups d'etaf*, *American Political Science Review*, vol. 80, no. 1.

Jones, D. M. (1997) *Political Development in Pacific Asia*. Cambridge: Polity Press.

Judy, R.A.T. (1998) 'Islamiyya and the construction ofthe human being', in A. S. Moussalli (ed.), *Islamic Fundamentalism: Myths and Realities*. Reading, MA: Ithaca Press.

Kamat, S. (2004) 'The privatisation of public interest: theorizing NGO discourse in a neo-liberal era', *Review of International Political Economy*, vol. 11, no. 1.

Kamrava, M. (1995) *Politics and Society in the Third World*. London: Routledge.

Karl, T. L. (1996) 'Dilemmas of democratization in Latin America', in R. A. Camp (ed.). *Democracy in Latin America: Patterns and Cycles*. Wilmington: Scholarly Resources Inc.

Kasfir, N. (1983) 'Relating class to state in Africa', *Journal of Commonwealth and Comparative Politics*, vol. 21, no. 3.

Kasfir, N. (1998) 'Civil society, the state and democracy in Africa', *Journal of Commonwealth and Comparative Politics*, vol. 36, no. 2.

Kaufman, R. R., H. I. Chernotsky and D. S. Geller(1974) 'A preliminary test of the theory of dependency', *Comparative Politics*, vol. 7, no. 3.

Kay, G. (1975) *Development and Underdevelopment: A Marxist Analysis*. London: Macmillan.

Kedourie, E. (1992) *Politics in the Middle East*. Oxford: Oxford University Press.

Kellas, J. G. (1991) *The Politics of Nationalism and Ethnicity*. London: Macmillan.

'Kendal' (1980) 'Kurdistan in Turkey', in G. Chaliand (ed.), *People Without a Country*. London: Zed Press.

Keratnyky, A. (2002) 'Muslim countries and the democracy gap', *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 1.

Kerr, P., (2002) 'Saved from extinction: evolutionary theorizing, politics and the state', *British Journal of Politics and International Relations*, vol. 4, no. 2.

Kiely, R. (1995) *Sociology and Development: The Impasse and Beyond*. London: UCL Press.

Kilson, M. L. (1963) 'Authoritarian and single-party tendencies in African polities', *WorldPolitics*, vol. 15, no. 1.

Kohn, H. (1945) *The Idea of Nationalism: A Study of its Origins and Background*. London: Macmillan.

Koonings, K. and D. Kruijt (2002) 'Military politics and the mission of nation building', in K. Koonings and D. Kruijt (eds), *Political Armies. The Military and Nation Building in the Age of Democracy*, London: Zed Books.

Kostiner, J. (1997) 'State, Islam and opposition in Saudi Arabia: the post-Desert Storm phase', in B. Maddy-Weitzman and E. Inbar (eds), *Religious Radicalism in the Greater Middle East*. London: Frank Cass.

Kothari, R. (1968) 'Tradition and modernity revisited', *Government and Opposition*, vol. 3, no. 2.

Krasner, S.D. (1995) 'Compromising Westphalia', *International Security*, vol. 20, no. 3.

Krause, K. (1996) 'Armaments and conflict: the causes and consequences of military development', in L. van de Goor, K. Rupesinghe and P. Sciarone (eds), *Between Development and Destruction: An Enquiry into the Causes of Conflict in Post-Colonial States*. London: Macmillan.

Kuenzi, M. and G. Lambright (2001) 'Party system institutionalisation in 30 African countries', *Party Politics*, vol. 7, no. 4.

Kurer, O. (1997) *The Political Foundations of Development Policies*. London: University Press of America.

Laclau, E. (1971) 'Feudalism and capitalism in Latin America', *New Left Review*, no. 67, May/June.

Lall, S. (1975) 'Is "dependence" a useful concept in analysing underdevelopment?', *World Development*, vol. 3, no. 4.

Lane, R. (1994) 'Structural-functionalism reconsidered: a proposed research model', *Comparative Politics*, vol. 26, no. 4.

LaPalombara, J. and M. Weiner (eds) (1966) *Political Parties and Political Development*. Princeton: Princeton University Press.

Larrain, J. (1989) *Theories of Development: Capitalism, Colonialism and Dependency*. Cambridge: Polity Press.

Lawson, L. (2003) 'Globalization and the African state', *Commonwealth and Comparative Politics*, vol. 41, no. 3.

Leftwich, A. (1983) *Redefining Politics*. London: Methuen.

Leftwich, A. (1993) 'Governance, democracy and development in the Third World', *Third World Quarterly*, vol. 14, no. 3.

Leftwich, A. (2000) *States of Development*. Cambridge: Polity Press.

Lemarchand, R. (1981) 'Comparative political clientelism: structure, process and optic', in S. N. Eisenstadt and R.

Lemarchand (eds), *Political Clientelism, Patronage and Development*, London: Sage.

Levine, D. (1986) 'Religion and politics in contemporary historical perspective', *Comparative Politics*, vol. 19, no. 1.

Levine, D. (1988) 'Assessing the impacts of liberation theology in Latin America', *The Review of Politics*, vol. 50, no. 2.

Leys, C. (1975) *Underdevelopment in Kenya: The Political Economy of Neocolonialism*. London: Heinemann.

Leys, C. (1976) 'The "overdeveloped" post-colonial state: a re-evaluation', *Review of African Political Economy*, vol. 5, no. 1.

Leys, C. (1977) 'Underdevelopment and dependency: critical notes', *Journal of Contemporary Asia*, vol. 7, no. 1.

Leys, C. (1978) 'Capital accumulation, class formation and dependency – the significance of the Kenyan case', in R. Miliband and J. Saville (eds), *The Socialist Register, 1978*. London: Merlin Press.

Leys, C. (1982) 'Samuel Huntington and the end of classical modernization theory', in H. Alavi and T. Shanin (eds), *Introduction to the Sociology of 'Developing Societies'*. London: Macmillan.

Leys, C. (1996) *The Rise and Fall of Development Theory*. London: James Curry.

Lijphart, A. (1984) *Democracies: Patterns of Majoritarian and Consensus Government in Twenty-One Countries*. New Haven, CN: Yale University Press.

Linz, J. J. (1994) 'Presidential or parliamentary democracy: does it make a difference?', in J. J. Linz and A. Valenzuela (eds), *The Failure of Presidential Democracy*. Baltimore: The Johns Hopkins University Press.

Lipset, S. M. (1959) 'Some social requisites of democracy: economic development and political legitimacy', *American Political Science Review*, vol. 53, no. 1.

Lipton, M. (1977) *Why People Stay Poor: Urban Bias in World Development*. London: Temple Smith.

Little, W. (1997) 'Democratisation in Latin America, 1980-95', in D. Potter, D. Goldblatt, M. Kiloh and P. Lewis (eds), *Democratisation.* Cambridge: Polity Press.

Lloyd, P. C. (1973) *Classes, Crises and Coups: Themes in the Sociology of Developing Countries.* London: Paladin.

Long, N. (1977) *An Introduction to the Sociology of Rural Development.* London: Tavistock.

Love, J. L. (1980) 'The "Third World": a response to Professor Worsley', *Third World Quarterly,* vol. 2, no. 2.

Luan, T. D. (1996) 'Vietnam', in P. McCarney (ed.) *The Changing Nature of Local Government in Developing Countries.* Toronto: University of Toronto Centre for Urban and Community Studies and Federation of Canadian Municipalities.

Luckham, R. (1991) 'Militarism: force, class and international conflict', in R. Little and M. Smith (eds), *Perspectives on World Politics,* 2nd edn. London: Routledge.

Luckham, R. and G. White (1996) 'Introduction: democratizing the South', in R. Luckham and G. White (eds), *Democratization in the South: The Jagged Wave.* Manchester: Manchester University Press.

Luton, H. (1976) 'The satellite metropolis model: a critique', *Theory and Society,* vol. 3, no. 4. Mack, A. and R. Leaver (1979) 'Radical theories of underdevelopment: an assessment', in A.

Mack, D. Plant and V. Doyle (eds), *Imperialism, Intervention and Development.* London: Croom Helm.

Mackerass, C. (2001) 'Xinjiang at the turn of the century: the causes of separatism', *Central Asian Survey,* vol. 20, no. 3.

Macpherson, C. B. (1966) *The Real World of Democracy.* Oxford: Clarendon Press.

Mainwaring, S. (1992) 'Transitions to democracy and democratic consolidation: theoretical and comparative issues', in S. Mainwaring, G. O'Donnell and J. S. Valenzuela (eds), *Issues in Democratic Consolidation: The New South American Democracies in Comparative Perspective.* Notre Dame, IN: University of Notre Dame Press.

Mainwaring, S. (1993) 'Presidentialism. multipartism and democracy: the difficult combination', *Comparative Political Studies,* vol. 26, no. 2.

Mainwaring, S. (1998) 'Party systems in the Third Wave', *Journal of Democracy,* vol. 9, no. 3, July.

Mainwaring, S. and T. R. Scully (1995) 'Introduction: party systems in Latin America', in S. Mainwaring and T. R. Scully (eds), *Building Democratic Institutions: Party Systems in Latin America.* Stanford: Stanford University Press.

Mainwaring, S. and E. Zoco (2007) 'Political sequences and the stabilization of inter-party competition', *Party Politics,* vol. 13, no. 2.

Mamuya, I. (2008) 'What has gone wrong?', *Development and Cooperation,* vol. 35, nos. 7-8.

Manning, C. (2005) 'Assessing African party systems after the Third Wave', *Party Politics,* vol. 11, no. 6.

Mazrui, A. A. (1976) 'Soldiers as traditionalisers: military rule and the re-Africanisation of Africa', *World Politics*, vol. 28, no. 2.

McCourt, W. (2000) *Pay and Employment Reform in Developing and Transitional Societies*. New York: United Nations Research Institute for Social Development.

McGowan, P. J. (1976) 'Economic dependence and economic performance in Black Africa', *Journal of Modern African Studies*, vol. 14, no. 1.

McGowan, P. J. and T. H. Johnson (1984) 'African military *coups d'etat* and under-development: a quantitative historical analysis', *Journal of Modern African Studies*, vol. 22, no. 4.

McGowan, P. J. and D. L. Smith (1978) 'Economic dependency in Black Africa: an analysis of competing theories', *International Organization*, vol. 32, no. 1.

McMichael, P., J. Petras andR. Rhodes (1974) 'Imperialism and the contradictions of development', *New Left Review*, no. 85.

McVey, R. (1984) 'Separatism and the paradoxes of the nation-state in perspective', in L. Joo-Jock and S. Vani (eds), *Armed Separatism in Southeast Asia*. Singapore: Institute of Southeast Asian Studies.

Meacham, C. E. (1999) 'Development administration and its alternatives in Latin America and the Caribbean: reforms and redirections', in K. M. Henderson and O. P. Dwivedi (eds), *Bureaucracy and the Alternatives in World Perspective*, Basingstoke: Macmillan.

Meier, G. (1976) *Leading Issues in Economic Development*, 3rd edn. New York: Oxford University Press.

Meillasoux, C. (1970) 'A class analysis of the bureaucratic process in Malawi', *Journal of Development Studies*, vol. 6. no. 2.

Melsom, R. and H. Wolpe (1970) 'Modernisation and the politics of communal-ism', *American Political Science Review*, vol. 64, no. 4.

Merkel, W. (1999) *Defective Democracies*, Working Paper 1999/132. Madrid: Juan March Institute.

Merton, R. (1952) 'Bureaucratic structure and personality', in R. Merton et al. (eds) *Reader in Bureaucracy*. Glencoe, IL: Free Press.

Migdal, J. S. (1974) *Peasants, Politics and Revolution: Pressures toward Political and Social Change in the Third World*. Princeton: Princeton University Press.

Migdal, J. S. (1988) *Strong Societies and Weak States: State-Society Relations and State Capabilities in the Third World*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Migdal, J. (1996) 'Integration and disintegration: an approach to society formation', in L. van de Goor, K. Rupesinghe and P. Sciarone (eds), *Between Development and Destruction: An Enquiry into the Causes of Conflict in Post-Colonial States*. London: Macmillan.

Migdal, J. S., A. Kohli and V. Shue (eds) (1994) *State Power and Social Forces: Domination and Transformation in the Third World*. Cambridge: Cambridge University Press.

Milne, R. S. (1972) 'Decision-making in developing countries', *Journal of Comparative Administration,* vol. 3, no. 4.

Misra, A. (2000) 'Tibet: in search of a resolution', *Central Asian Survey,* vol. 19, no. 1.

Mitra, S. K. (1995) 'The rational politics of cultural nationalism: subnational movements of South Asia in comparative perspective', *British Journal of Political Science,* vol. 25, no. 1.

Mohammed, N. A. L. (1999) 'Civil wars and military expenditures: a note', paper to Conference of World Bank's Development Economics Research Group, Washington.

Moore, B. (1973) *Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World.* Harmondsworth: Penguin.

Moore, M. (1996) 'Is democracy rooted in material prosperity?', in R. Luckham and G. White (eds), *Democratization in the South: The Jagged Wave.* Manchester: Manchester University Press.

Moore, M. and J. Putzel (1999) *Politics and Poverty,* Background Paper for the World Development Report 2000/1. Washington: The World Bank.

Morgenstern, S. (2001) 'Organized factions and disorganised parties. Electoral incentives in Uruguay', *Party Politics,* vol. 7, no. 2.

Morgenthau. R. S. (1964) *Political Parties in French-Speaking West Africa.* Oxford: Clarendon Press.

Mouzelis, N. (1989) 'State and politics in the parliamentary semi-periphery', in C. Thomas and P. Saravanamuttu (eds), *The State and Instability in the South.* London: Macmillan.

Muller, E. N. (1988) 'Democracy, economic development and income inequality', *American Sociological Review,* vol. 53, no. 1.

Muller, E. N. and M. A. Seligson (1987) 'Inequality and insurgency', *American Political Science Review.* vol. 81, no. 2.

Muller, E. N., M. A. Seligson and H. Fu (1989) 'Land inequality and political violence', *American Political Science Review,* vol. 83, no. 2.

Munck, R. (2003) *Contemporary Latin America,* Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Muni, S. D. (1979) 'The Third World: concept and controversy', *Third World Quarterly,* vol. 1, no. 3.

Nafziger, E. W. (1972) 'Economic aspects of the Nigerian civil war', in R. Higham (ed.), *Civil Wars in the Twentieth Century.* Lexington: University of Kentucky Press.

Nafziger, E. W. and W. L. Richter (1976) 'Biafra and Bangladesh: the political economy of secessionist conflict', *Journal of Peace Research,* vol. 13, no. 2.

Nanto, D. K. and E. Chanlett-Avery (2008) *The North Korean Economy: Leverage and Policy Analysis,* Washington, DC: Congressional Research Service.

Nash, M. (1963) 'Approaches to the study of economic growth', *Journal of Social Issues,* vol. 29, no. 1.

Neuberger, B. (2006) 'African nationalism', in G. Delanty and K. Kumar (eds), *The SAGE Handbook of Nations and Nationalism*, London: Sage Publications.

Niles, K. J. (1999) 'Economic adjustment and targeted social spending: the role of political institutions', Background Paper for the World Development Report 2000/2001. Washington, DC: The World Bank.

Nkrumah, K. (1965) *Neo-Colonialism: The Last Stage of Imperialism.* London: Nelson.

Nordlinger, E. (1987) 'Taking the state seriously', in M. Weiner and S. P. Huntington (eds). *Understanding Political Development.* Boston: Little, Brown.

Norris, P. and R. Inglehart (2004) *Sacred and Secular. Religion and Politics Worldwide,* Cambridge: Cambridge University Press.

Nove, A. (1974) 'On reading Andre Gunder Frank', *Journal of Development Studies,* vol. 10, nos. 3-4.

Nursey-Bray, P. (1983) 'Consensus and community: the theory of African one-party democracy', in G. Duncan (ed.), *Democratic Theory and Practice.* Cambridge: Cambridge University Press.

Nyerere, J. K. (1973) *Freedom and Development.* London: Oxford University Press.

O'Brien, D. C. (1972) 'Modernisation, order and the erosion of a democratic ideal: American political science 1960-70', *Journal of Development Studies,* vol. 8, no. 4.

O'Brien, P. J. (1975) 'A critique of Latin American theories of dependency', in I. Oxaal, T. Barnett and D. Booth (eds), *Beyond the Sociology of Development. Economy and Society in Latin America and Africa.* London: Routledge & Kegan Paul.

O'Connor, J. (1970) 'The meaning of economic imperialism'. in R. I. Rhodes (ed.). *Imperialism and Underdevelopment.* New York: Monthly Review Press.

O'Donnell, G. (1979) 'Tensions in the bureaucratic authoritarian state and the question of democracy', in D. Collier (ed.), *The New Authoritarianism in Latin America.* Princeton: Princeton University Press.

O'Donnell, G. (1992) 'Transitions, continuities and paradoxes', in S. Mainwaring, G. O'Donnell and J. S. Valenzuela (eds), *Issues in Democratic Consolidation: The New South American Democracies in Comparative Perspective.* Notre Dame, IN: University of Notre Dame Press.

O'Donnell, G. (1998) *Polyarchies and the (Un)rule of Law in Latin America.* Working Paper 1998/125. Madrid: Juan March Institute.

O'Kane, R. H. T. (1981) ' A probabalistic approach to the causes of *coups d'etat*', *British Journal of Political Science*, vol. 11, no. 3.

O'Kane, R. H. T. (1986) 'Explaining African *coups d'etat*', *American Political Science Review*, vol. 80, no. 1.

Olson, M. (1963) 'Rapid growth as a destabilising force', *Journal of Economic History*, vol. 23, no. 4.

Omid, H. (1992) 'Theocracy or democracy? The critics of "westoxification" and the politics of fundamentalism in Iran', *Third World Quarterly*, vol. 13, no. 4.

Onis. Z. (1991) "The logic of the developmental state', *Comparative Politics*, vol. 24, no. 1.

Oommen. T. K. (2006) 'Nation and nationalism in South Asia', in G. Delanty and K. Kumar (eds), *The SAGE Handbook of Nations and Nationalism*, London: Sage Publications.

Orridge, A. W. (1981) 'Uneven development and nationalism', *Political Studies*, vol. 29, nos 1&2, March and June.

Ortiz, R. D. (2002) 'Insurgent strategies in the post-cold war: the case of the Revolutionary Armed Forces of Colombia', *Studies in Conflict and Terrorism*, vol. 25, no. 2.

Oyediran, O. and A. Agbaje (1991) 'Two-partyism and democratic transition in Nigeria', *Journal of Modern African Studies*, vol. 29, no. 2.

Ozkirimli, U. (2000) *Theories of Nationalism. A Critical Introduction*, Basingstoke: Palgrave.

Parsa, M. (2000) *States, Ideologies and Social Revolutions*. Cambridge: Cambridge University Press.

Parsons, T. (1951) *The Social System*. Glencoe, IL: Free Press.

Parsons, T. (1960) *Structure and Process in Modern Societies*. Chicago, IL: Free Press.

Parsons, T. (1966) *Societies: Evolutionary and Comparative Perspectives.* Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

Payne, S. (1975) *Basque Nationalism.* Reno: University of Nevada Press.

Peeler, J. (1998) *Building Democracy in Latin America.* London: Lynne Rienner.

Pempel, T. J. (1999) 'The developmental regime in a changing world economy', in M. Woo-Cumings (ed.), *The Developmental State,* Ithaca, NY: Cornell University Press.

Perlmutter, A. (1971) 'The praetorian state and the praetorian army: toward a taxonomy of civil-military relations in developing polities', in J. L. Finkle and R. W. Gable (eds), *Political Development and Social Change,* 2nd edn. London: John Wiley.

Peters, B. G. (2005) *Institutional Theory in Political Science,* London: Continuum.

Petras, J. F. (1975) 'New perspectives on imperialism and social classes in the periphery', *Journal of Contemporary Asia,* vol. 5, no. 3.

Petras, J. F. (1981) *Class, State and Power in the Third World.* London: Zed Press.

Petras, J. (2006) '"Centre-left" regimes in Latin America: history repeating itself as farce?', *Journal of Peasant Studies,* vol. 33, no. 2.

Phadnis, U. and R. Ganguly (2001) *Ethnicity and Nation-Building in South Asia.* London: Sage.

Philip, G. (1984) 'Military-authoritarianism in South America: Brazil, Chile, Uruguay and Argentina', *Political Studies,* vol. 32, no. 1.

Philip, G. (1990) 'The political economy of development', *Political Studies*, vol. 38, no. 3.

Philip, G. (2003) *Democracy in Latin America. Surviving Conflict and Crisis?*, Cambridge: Polity Press.

Phillips, A. (1977) 'The concept of "development"', *Review of African Political Economy*, vol. 8, January-April.

Pinkney, R. (1993) *Democracy in the Third World*. Buckingham: Open University Press.

Polese, M. (1985) 'Economic integration, national policies and the rationality of regional separatism', in E. A. Tiryakian and R. Rogowski (eds), *New Regionalisms of the Developed West*. London: Allen & Unwin.

Polidano, C. (2001) 'Don't discard state autonomy: revisiting the East Asian experience of development', *Political Studies*, vol. 49, no. 3.

Posner, D. N. and D. J. Young (2007) 'The institutionalization of political power in Africa', *Journal of Democracy*, vol. 18, no. 3.

Post, K. (1972) '"Peasantisation" and rural political movements in western Africa', *European Journal of Sociology*, vol. 13, no. 2.

Posusney, M. P. (2005) 'The Middle East's democracy deficit in comparative perspective', in M. P. Posusney and M. P. Angrist (eds), *Authoritarianism in the Middle East. Regimes and Resistance*, London: Lynne Rienner.

Potter, D. (1992) 'Democratization in Asia', in D. Held (ed.), *Prospects for Democracy: North, South, East, West*. Cambridge: Polity Press.

Potter, D., D. Goldblatt, M. Kiloh and P. Lewis (eds) (1997) *Democratization.* Cambridge: Polity Press.

Powell, J. D. (1970) 'Peasant society and clientelist politics', *American Political Science Review,* vol. 64, no. 2.

Power, T. J. and M. J. Gasiorowski (1997) 'Institutional design and democratic consolidation in the Third World', *Comparative Political Studies,* vol. 30, no. 2.

Pratt, R. P. (1973) 'The underdeveloped political science of development', *Studies in Comparative International Development,* vol. 8, no. 1.

Przeworski, A. (1986) 'Some problems in the study of the transition to democracy', in G. O'Donnell, P. Schmitter and L. Whitehead (eds). *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies.* Baltimore: The Johns Hopkins University Press.

Przeworski, A. (1995) *Sustainable Democracy.* Cambridge: Cambridge University Press.

Przeworski, A., M. E. Alvarez, J. A. Cheibub and F. Limongi (2000) *Democracy and Development: Political Institutions and Weil-Being in the World, 1950-1990.* Cambridge: Cambridge University Press.

Putnam, R. D. (1967) 'Toward explaining military intervention in Latin American polities', *World Politics.* vol. 20, no. 1.

Pye, L. W. (1966) *Aspects of Political Development.* Boston: Little, Brown.

Pye, L. W. (1971) 'Armies in the process of political modernisation', in J. L. Finkle and R. W. Gable (eds), *Political Development and Social Change*, 2nd edn. London: John Wiley.

Ram, H. (1997) 'Exporting Iran's Islamic revolution: steering a path between Pan-Islam and nationalism', in B. Maddy-Weitzman and E. Inbar (eds), *Religious Radicalism in the Greater Middle East*. London: Frank Cass.

Randall, V. (1988) *Political Parties in the Third World*. London: Sage.

Randall, V. (2004) 'Using and abusing the concept of the Third World: geopolitics and the comparative study of political development', *Third World Quarterly*, vol. 25, no. 1.

Rapaport, D. C. (1962) 'A comparative theory of military and political types', in S. P. Huntington (ed.), *Changing Patterns of Military Politics*, International Yearbook of Political Behavior Research, vol. 3. Glencoe, IL: Free Press.

Ray, D. (1973) 'The dependency model of Latin American underdevelopment: three basic fallacies', *Journal of Interamerican Studies and World Affairs*, vol. 15, no. 1.

Reilly, C. A. (ed.) (1995) *New Paths to Democratic Development in Latin America: The Rise of NGO-Municipal Collaboration*. London: Lynne Rienner.

Rejai, M. and C. H. Enloe (1969) 'Nation-state and state-nations', *International Studies Quarterly*, vol. 13, no. 2.

Rhodes, R. I. (1968) 'The disguised conservatism in evolutionary development theory', *Science and Society*, vol. 32, no. 3.

Riggs, F. W (1957) 'Agraria and Industria', in W. J. Siffin (ed.) *Toward the Comparative Study of Public Administration*. Bloomington, IL: Indiana University Press.

Riggs, F. W. (1963) 'Bureaucrats and political development', in J. LaPalombara (ed.) *Bureaucracy and Political Development*. Princeton: Princeton University Press.

Riggs, F. W. (1964) *Administration in Developing Countries: The Theory of Prismatic Society*. Boston: Houghton Mifflin.

Riley, S. P. (1991) *The Democratic Transition in Africa: An End to the One-Party State?*, Conflict Studies 245. London: Research Institute for the Study of Conflict and Terrorism.

Riley, S. P. (1992) 'Political adjustment or domestic pressure: democratic politics and political choice in Africa', *Third World Quarterly*, vol. 13, no. 3.

Robinson, W. I. (1998) '(Mal)Development in Central America: globalisation and social change', *Development and Change*, vol. 29, no. 3.

Robinson, W. I. (1999) 'Latin America in the age of inequality: confronting the new "Utopia"', *International Studies Review*, vol. 1, no. 3.

Robinson, W. I. (2001) 'Social theory and globalisation: the rise of a transnational state' *Theory and Society*, vol. 30, no. 2.

Robles, A. C. (2008) 'Whose service?', *Development and Cooperation*, vol. 35, nos. 7-8.

Roniger, L. (1994a) 'The comparative study of clientelism and the changing nature of civil society in the contemporary world', in L. Roniger and A. Gunes-Ayata (eds), *Democracy, Clientelism and Civil Society*. London: Lynne Rienner.

Roniger, L. (1994b) 'Conclusions: the transformation of clientelism and civil society', in L. Roniger and A. Gunes-Ayata (eds), *Democracy, Clientelism and Civil Society*. London: Lynne Rienner.

Rosen, G. and W. Jones (1979) 'The radical theory of development', in A. Mack, D. Plant and U. Doyle (eds), *Imperialism, Intervention and Development*. London: Croom Helm.

Rothstein, R. L. (1977) *The Weak in the World of the Strong: The Developing Countries in the International System*. New York: Columbia University Press.

Rouquie, A. (1986) 'Demilitarization and the mstitutionalisation of military-dominated politics in Latin America', in G. O'Donnell, P. C. Schmitter and L. Whitehead (eds), *Transitions from Authoritarian Rule*. Baltimore: The Johns Hopkins University Press.

Rowat, D. C. (1990) 'Comparing bureaucracies in developed and developing countries: a statistical analysis', *International Review of Administrative Sciences*, vol. 56, no. 2.

Roxborough, I. (1979) *Theories of Underdevelopment*. London: Macmillan.

Rueschmeyer, D. (1991) 'Different methods - contradictory results? Research on development and democracy', in C. C. Ragin (ed.), *Issues and Alternatives in Comparative Social Research*. Leiden: Brill.

Rueschmeyer, D., E. H. Stephens and J. D. Stephens (1992) *Capitalist Development and Democracy*. London: Polity Press.

Russett, B. M. (1964) 'Inequality and instability: the relation of land tenure to polities', *World Politics*, vol. 16, no. 3.

Rustow, D. A. (1967) *A World of Nations: Problems of Political Modernisation*. Washington, DC: The Brookings Institution.

Sandbrook, R. (1976) 'The crisis in political development theory', *Journal of Development Studies*, vol. 12, no. 2.

Sandschneider, E. (1991) 'Successful economic development and political change in Taiwan and South Korea', in J. Manor (ed.), *Rethinking Third World Politics*. London: Longman.

Sangmpan, S. N. (2007) 'Politics rules: the false primacy of institutions in developing countries', *Political Studies*, vol. 55, no. 1.

Sartori, G. (1970) 'Concept misinformation in comparative polities', *American Political Science Review*, vol. 64, no. 4.

Saul, J. (1974) 'The state in post-colonial societies: Tanzania', in R. Miliband and J. Saville (eds), *The Socialist Register, 1974*. London: Merlin Press.

Schedler, A. (2001) 'Taking uncertainty seriously: the blurred boundaries of democratic transition and consolidation', *Democratization*, vol. 8, no. 4.

Schuurman, F. J. (1993) 'Introduction: development theory in the 1990s', in F. J. Schuurman (ed.), *Beyond the Impasse: New Directions in Development Theory*. London: Zed Books.

Seers, D. (1981) 'Development options: the strengths and weaknesses of dependency theories in explaining a government's room to manoeuvre', in D. Seers (ed.), *Dependency Theory: A Critical Reassessment*. London: Francis Pinter.

Shanin, T. (1982) 'Class, state and revolution: substitutes and realities', in H. Alavi and T. Shanin (eds), *Introduction to the Sociology of Developing Societies*. London: Macmillan.

Shivji, I. G. (1973) 'Tanzania: the silent class struggle', in L. Cliffe and J. S. Saul (eds), *Socialism in Tanzania*. Nairobi: East African Publishing House.

Shivji, I. G. (1976) *Class Struggles in Tanzania*. London: Heinemann.

Singer, J. D. (1996) 'Armed conflict in the former colonial regions: from classification to explanation', in L. van de Goor, K. Rupesinghe and P. Sciarone (eds), *Between Development and Destruction: An Enquiry into the Causes of Conflict in Post-Colonial States*. London: Macmillan.

SIPRI (2005) *SIPRI Yearbook, 2005*. Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute.

Sirowy, L. and A. Inkeles (1991) 'The effect of democracy on economic growth and inequality', in A. Inkeles (ed.), *On Measuring Democracy: Its Consequences and Concomitants.* New Brunswick: Transaction Books.

Smith, A. D. (1971) *Theories of Nationalism.* London: Duckworth.

Smith, A. D. (1979) 'Towards a theory of ethnic separatism', *Ethnic and Racial Studies,* vol. 2, no. 1.

Smith, A. D. (1995) *Nations and Nationalism in a Global Era.* Cambridge: Polity Press.

Smith, A. D. (2001) 'Nations and history', in M. Guibernau and J. Hutchinson (eds), *Understanding Nationalism.* Cambridge: Polity Press.

Smith, B. C. (1988) *Bureaucracy and Political Power.* Brighton: Wheatsheaf.

Smith, B. C. (2007) *Good Governance and Development.* Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Smith, M. (2002) 'Army politics as an historical legacy: the experience of Burma', in K. Koonings and D. Kruijt (eds.), *Political Armies. The Military and Nation Building in the Age of Democracy.* London: Zed Books.

Snyder, L. L. (1976) *Varieties of Nationalism: A Comparative Study.* Hinsdale: Dryden Press.

So, A. Y. (1990) *Social Change and Development: Modernization, Dependency and World System Theories.* London: Sage.

Soeters, J. L. and M. T. Tessema (2004) 'Public management in developing countries', *International Review of Administrative Sciences*, vol. 70, no. 4.

Sridharan, E. and A. Varshney (2001) 'Toward moderate pluralism: political parties in India', in L. Diamond and R. Gunther (eds), *Political Parties and Democracy*, Baltimore: The Johns Hopkins University Press.

Stein, H. (1985) 'Theories of the state in Tanzania: a critical assessment', *Journal of Modern African Studies*, vol. 23, no. 1.

Stockton, H. (2001) 'Political parties, party systems and democracy in East Asia', *Comparative Political Studies*, vol. 34, no. 1.

Strange, S. (1996) *The Diffusion of Power in the World Economy*. Cambridge: Cambridge University Press.

Sutcliffe, B. (1972) 'Imperialism and industrialization in the Third World' in R. Owen and B. Sutcliffe (eds), *Studies in the Theory of Imperialism*, London: Longman.

Symmons-Symonolewicz, K. (1965) 'Nationalist movements: an attempt at a comparative typology', *Comparative Studies in Society and History*, vol. 7, no. 2.

Taylor, D. (2005) 'Religion and polities', in D. T. Hagerty (ed.), *South Asia in World Politics*, Lanham, MD: Rowan & Littlefield.

Taylor, J. G. (1979) *From Modernisation to Modes of Production: A Critique of the Sociologies of Development and Underdevelopment*. London: Macmillan.

Therborn, G. (1979) 'The travail of Latin American *democracy'. New Left Review*, nos. 113—14. January-April.

Tinker, H. (1981) 'The nation-state in Asia', in L. Tivey (ed.), *The Nation-State: The Formation of Modern Politics*. Oxford: Martin Robertson.

Tipps, D. (1973) 'Modernization theory and the comparative study of societies: a critical perspective', *Comparative Studies in Society and History*, vol. 15, no. 2.

Toye, J. (1987) *Dilemmas of Development: Reflections on the Counter-Revolution in Development Theory and Policy*. Oxford: Blackwell.

Transparency International (2007) *Global Corruption Barometer 2007*, www.transparency.org/policy research/surveys indeces/gcb

Turner, M. and J. Halligan (1999) 'Bureaucracy and the alternatives in East and Southeast Asia', in K. M. Henderson and O. P. Dwivedi (eds), *Bureaucracy and the Alternatives in World Perspective*. Basingstoke: Macmillan.

Turner, M. and D. Hulme (1997) *Governance, Administration and Development: Making the State Work*. London: Macmillan.

Twitchett, K. J. (1965) 'Colonialism: an attempt at understanding imperial, colonial and neo-colonial relationships', *Political Studies*, vol. 13, no. 3.

UNDP (1993) *Human Development Report 1993*. Oxford: Oxford University Press.

UNDP (1999) *Debt and Sustainable Human Development*, Technical Advisory Paper No. 4. New York: United Nations Development Programme.

UNDP (2001) *Human Development Report 2001: Making New Technologies Work for Human Development*. New York: United Nations Development Programme.

UNDP (2006) *Human Development Report 2006.Beyond Security: Power, Poverty and the Global Water Crisis*. New York: United Nations Development Programme.

UNDP (2007) *Human Development Report 2007/2008: Fighting Climate Change. Human Solidarity in a Divided World*. New York: United Nations Development Programme.

Valenzuela, J. S. (1992) 'Democratic consolidation in post-transitional settings: notion, process and facilitating conditions', in S. Mainwaring, G. O'Donnell and J. S. Valenzuela (eds), *Issues in Democratic Consolidation: The New South American Democracies in Comparative Perspective*. Notre Dame, IN: University of Notre Dame Press.

Vanley, I. S. (1980) 'Kurdistan in Iraq', in G. Chaliand (ed.), *People Without a Country*. London: Zed Press.

Varma, B. N. (1980) *The Sociology and Politics of Development: A Theoretical Study*. London: Routledge & Kegan Paul.

Vengroff, R. (1977) 'Dependency and underdevelopment in Black Africa: an empirical test', *Journal of Modern African Studies*, vol. 15, no. 4.

Wallerstein, I. (1960) 'Ethnicity and national integration in West Africa', *Cahiers d Etudes AJricaines*, no. 3, October.

Wallis, M. (1989) *Bureaucracy: Its Role in Third World Development.* London: Macmillan.

Ware, A. (1996) *Political Parties and Party Systems.* Oxford: Oxford University Press.

Warren, B. (1973) 'Imperialism and capitalist industrialization', *New Left Review*, no. 81.

Warren, B. (1980) *Imperialism: Pioneer of Capitalism.* London: New Left Books.

Webber, M. (1993) 'The Third World and the dissolution of the USSR', *Third World Quarterly*, vol. 13, no. 4.

Weber, H. (2004) 'The "new economy" and social risk: banking on the poor?', *Review of International Political Economy*, vol. 11, no. 2.

Weiner, M. (1965) 'Political integration and political development', *The Annals of the American Academy of Political and Social Science*, no. 358, March.

Weiner, M. (1987) 'Empirical democratic theory', in M. Weiner and E. Ozbundun (eds) *Competitive Elections in Developing Countries.* Durham, NC: Duke University Press.

Weiss, L. (1998) *The Myth of the Powerless State: Governing the Economy in a Global Era.* Cambridge: Polity Press.

Weiss, L. and J. M. Hobson (1995) *States and Economic Development: A Comparative Historical Analysis.* Cambridge: Polity Press.

Wells, A. (1974) 'The *coup d 'etat* in theory and practice: independent Black Africa in the 1960s', *American Journal of Sociology*, vol. 79, no. 4.

Westlake, M. (1991) 'The Third World (1950-1990) RIP', *Marxism Today*, August.

Whalen, G. (1996a) 'Analysing women in the politics of the Third World', in H. Afshar (ed.), *Women and Politics in the Third World.* London: Routledge.

Whalen, G. (1996b) *Gender in Third World Politics.* Boulder, CO: Lynne Rienner.

Whitaker, B. E. (2007) 'Exporting the Patriot Act? Democracy and the "war on terror" in the Third World'. *Third World Quarterly*, vol. 28, no. 5.

White, C. P. (1974) 'The Vietnamese revolutionary alliance: intellectuals, workers and peasants', in J. W. Lewis (ed.), *Recent Rebellion and Communist Revolution in Asia.* Stanford: Stanford University Press.

White, G. (1984) 'Developmental states and socialist industrialization in the Third World', *Journal of Development Studies*, vol. 21, no. 1.

White, G. (1996) 'Civil society, democratisation and development', in R. Luckham and G. White (eds), *Democratization in the South: The Jagged Wave.* Manchester: Manchester University Press.

White, G. (1998) 'Constructing a democratic developmental state', *Democratization*, vol. 5, no. 3.

Whitehead, L. (1986) 'International aspects of democratization', in G. O'Donnell, P. Schmitter and L. Whitehead (eds), *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies.* Baltimore: The Johns Hopkins University Press.

Williams, D and T. Young (1994) 'Governance, the World Bank and liberal theory', *Political Studies*, vol. 42, no. 1.

Wiseman, J. A. (1996) *The New Struggle for Democracy in Africa.* Aldershot: Avebury Press.

Woddis, J. (1977) *Armies and Politics.* London: Lawrence & Wishart.

Wolf-Phillips, L. (1987) 'Why Third World?', *Third World Quarterly*, vol. 1, no. 1.

Wolfe, E.R. (1968) *Peasant Wars of the TwentiethCentury*l New York: Harper & Row.

Wood, G. D. (1977) 'Rural development and the post-colonial state: administration and the peasantry in the Kosi region of North-East Bihar, India', *Development and Change*, vol. 8, no. 3.

Wood, G. D. (1984) 'State intervention and bureaucratic reproduction: comparative thoughts', *Development and Change*, vol. 15, no. 1.

Wood, G. D. (2000) 'Prisoners and escapees: improving the institutional responsibility square in Bangladesh', Institute for International Policy Analysis, University of Bath.

Wood, J. R. (1981) 'Secession: a comparative analytical framework', *Canadian Journal of Political Science*, vol. 14, no. 1.

World Bank (1990) *World Development Report 1990: Poverty.* Oxford: Oxford University Press.

World Bank (1991) *World Development Report 1991: The Challenge of Development.* Oxford: Oxford University Press.

World Bank (1993) *World Development Report 1993: Investing in Health.* Oxford: Oxford University Press.

World Bank (1997) *World Development Report 1997: The State in a Changing World.* Washington, DC: The World Bank.

World Bank (1999) *Global Economic Prospects and the Developing Countries 1998/99. Beyond Financial Crisis,* Washington, DC: The World Bank.

World Bank (2001a) *Global Development Finance 2001: Building Conditions for Effective Development Finance.* Washington, DC: The World Bank.

World Bank (2001b) *World Development Indicators 2001.* Washington, DC: The World Bank.

World Bank (2001c) *World Development Report 2000-2001: Attacking Poverty.* New York: Oxford University Press.

World Bank (2006) *World Development Report 2006: Equity and Development,* Washington, DC: The World Bank.

World Bank (2007a) *Global Economic Prospects 2007: Managing the Next Wave of Globalization.* Washington, DC: The World Bank.

World Bank (2007b) *World Development Indicators, 2007.* Washington, DC: World Bank.

World Bank (2007c) *World Development Report 2007. Development and the Next Generation.* Washington, DC: World Bank.

World Bank (2008a) *Rising Food Prices: Policy Options and World Bank Response.* Washington, DC: World Bank, http://go.worldbank.org/ QLBJFC7X10

World Bank (2008b) *World Development Report 2008. Agriculture for Development.* Washington, DC: The World Bank.

Worsley, P. (1984) *The Three Worlds: Culture and World Development.* London: Weidenfeld & Nicolson.

Worthley, J. A. and K. K. Tsao (1999) 'Reinventing government in China: a comparative analysis', *Administration and Society,* vol. 31, no. 5.

Wriggins, H. (1966) 'National integration', in M. Weiner (ed.), *Modernization.* New York: Basic Books.

Wright, R. (1996) 'Islam and liberal democracy: two visions of Reformation', *Journal of Democracy,* vol. 7, no. 2.

Wright, T. P. (1976) 'South Asian Separatist Movements', in W. H. Morris-Jones (ed.), *The Politics of Separatism,* Collected Seminar Papers no. 19. London: University of London Institute of Commonwealth Studies.

Yanai, N. (1999) 'Why do political parties survive?: an analytical discussion', *Party Politics,* vol. 5, no. 1.

Ziemann, W. and M. Lanzendorfer (1977) 'The state in peripheral societies', in R. Miliband and J. Saville (eds). *The Socialist Register 1977*. London: Merlin Press.

Zubaida, S. (1978) 'Theories of nationalism', in G. Littlejohn (ed.), *Power and the State*. London: Croom Helm.

المؤلف فى سطور

بى. سى. سميث

البروفيسور بى. سى. **سـميث** هو أستاذ السياسة الفخـرىّ بجامعـة دَنْـدِى Dundee University، بالمملكة المتحدة، وأستاذ السياسة الزائر بجامعة إكستر Exeter University، بالمملكة المتحدة أيضا. ومن مؤلفاته الأخـرى: *Good Governance and Development* [*حُسْن التنظيم والإدارة والتنمية*].

المترجم فى سطور

خليل كلفت

خليل كلفت كاتب ومترجم مصرىّ، كتب العديد من مقالات النقد الأدبىّ وقليلا جدا من القصص القصيرة فى النصف الثانى من الستينيات. وفى النصف الثانى من السبعينيات كتب (باسم قلم) العديد من المقالات والكتب فى مختلف مجالات السياسة المصرية والعربية والعالمية والمسألة الزراعية فى مصر ومسألة القومية العربية وغيرها. يعمل منذ بداية الثمانينيات فى مجال إعداد المعاجم اللغوية، والترجمة عن الإنجليزية والفرنسية، حيث ترجم العديد من الكتب فى مجالات الأدب والنقد الأدبىّ والسياسة والفكر، كما نشر العديد من المقالات والدراسات السياسية والثقافية واللغوية ومنها كتاب "من أجل نحو عربى جديد". ومن ترجماته فى مجال الفكر السياسىّ والاقتصادىّ والفلسفىّ كُتُب: "مدرسة فرانكفورت: نشأتها ومغزاها -وجهة نظر ماركسية"، "تغريب العالم: دراسة حول دلالة ومغزى وحدود تنميط العالم"، "مصير العالم الثالث"، "الأساطير والميثولوچيات السياسية"، "انهيار النموذج السوفييتىّ- الأسباب والنتائج"، "حروب القرن الحادى والعشرين : مخاوف وأخطار جديدة"، "تجارة عادلة للجميع"، وشارك فى ترجمة جماعية لمجلدَيْن من مجلدات "جامعة كل المعارف" و "معجم الماركسية النقدىّ"، كما ترجم كتاب "عالم جديد" (بالاشتراك مع **على كلفت**). يصدر له قريبا عن المركز القومىّ للترجمة: النظام القديم والثورة الفرنسية، تأليف: **أليكسى دو توكڤيل**، و: الأيديولوچيات السياسية الحديثة، تأليف: **أندرو ڤنسنت**.

التصحيح اللغوى: رجب عبد الوهاب

الإشراف الفنى: حسن كامل

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب